

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا

«شعبة الفقه»

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام ٥٥٥
الخاص
التاريخ / / ١٤

كتاب تهذيب أدب الفاضل

للخصّاف المتوفى سنة ٢٦١ هـ



تأليف

عبدالله بن الحسين الناصح بن يسابوري
المتوفى سنة ٤٤٧ هـ

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية لعالية الدكتوراه

للطالب: سعيد بن درويش بن سعيد الزهراني

إشراف

فضيلة الدكتور أحمد الحاج علي الأزرق
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا بالجامعة

لعام: ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ

الجزء الأول

شکرو تفدیر

كلمة شكر وتقدير

الشكر لله وحده على نعمه التي لا تحصى ولا تعد
والصلاة والسلام والأتمنان الأكملان على سيد الشاكرين نبي الرحمة
وسراج الأمة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

.....

فاني قد انتهيت^{من} هذا البحث بفضل الله وتوفيقه ويسرني
أن أتقدم بخالص شكرى وعظيم تقديري الى فضيلة شيخى الجليل
الدكتور / أحمد الحاج على الأزرق الذى تولى الاشراف على هذا
البحث فأنا لى السبيل بتوجيهاته القيمة وأحاطني برعايته الأبوية
وعنايته الملحة الدقيقة التى كان لها أكبر الأثر فى انجاز هذا
البحث واخراجه الى حيز الوجود بالصورة التى هو عليها الآن .
فان شيخى - حفظه الله - لم يقصر الاشراف على ساعاته
النظامية بل فتح لى منزله فى أى ساعة شئت من . ليل أو نهار .
وكان يستقبلنى بسعادة بالغة ووجه شرق ونفس راضية ، ولم يأل
جهدا ولم يدخر وقتا فى سبيل مراجعة هذه الرسالة ، فكان
يقراها بكل صبر وأناة مبدىا ملاحظاته عليها بكل دقة واخلاص
ولم يكف باهداء الملاحظات بل كان يقف معى وقفة الحليم عند
كل ملاحظة ، ويسمع وجهة نظرى فيها باذن صافية وصدر رحب

(ب)

حتى تصل جميعا الى ما ننشده وهو الحق ، فجزاه الله عني ومن
جميع زملائي أحسن الجزاء .

كما أزجي الشكر والبالغ التقدير لجامعتي المريقة الجامعة
الاسلامية التي هي صرخة شامخة من صرخة العلم في مدينة
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث تحتضن أبناء العالم الاسلامي
من كل حدب وصوب ، وهي كذلك منارة يشع منها النور
وتضيء لآبائنا العالم الاسلامي دروب العلم والمعرفة ستمسدة
ذلك من أصول الشريعة الاسلامية الصافية .

فان السئولين عنها وعلى رأسهم معالي رئيس الجامعة
الدكتور / عبدالله الصالح العبيد ، ونائب رئيس الجامعة الشيخ /
صالح بن عبدالله المحيسن لم يدخروا جهدا في سبيل رفعة
الجامعة واعلاء شأنها والوصول بها الى تحقيق أهدافها المنشودة .
وأشكر كذلك كل من قدم لي عوناً في سبيل انجاز هذا
البحث من مشايخي الأجلاء وجميع الزملاء .. فאלله أسأل أن
يجزى الجميع خير الجزاء ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
—————

((المقدمة))
—

ان الحمد لله الذى يحكم بين عباده لا معقب لحكمه أحسنه
سبحانه وأستغفره وأشكره على نعمه ، وأعوذ به من نقمه وأستعينه
وأتوب اليه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي
له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد
أن محمدا عبد الله ورسوله وصفيه من خلقه وخليفه قصى بين أتباعه
بالحق فشاخ العدل والنور ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله
وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه الى يوم الدين .

————— :

فان الشريعة الاسلامية قد عنيت عناية كبيرة بأمر القضاء
وما يتصل به من أحكام وآداب ، لأنه أفضل مظهر يتجلى فيه
العدل الذى هو أساس الطك ، وأقوى الدعائم لاستتباب الأمن
واستقرار النظام .

فالقضاء ركن من أركان الدولة ومن أهم مقومات المجتمع ، وعليه
تقع مسئولية حماية الأنفس والأرواح والأموال وكافة الحقوق ، وهو
جزء من أجزاء الشريعة ينطبق عليه ما ينطبق على الشريعة عامة
من الصفات والخصائص والمميزات .

ولا شك أن شريعة الاسلام قد انتظمت كل حياة الأناس
ومطالباتهم فانتشلتهم من ظلمات الجاهلية العمياء ، وأخرجتهم

الى النور والخير ، فعمقت الايمان بالله فى نفس الصلح على
أساس من العقيدة الصحيحة الصافية السليمة فربطت الصلح
بخالقه وموجده ، ولم تقصر على الجانب التعبدى بل شملت
كل شئون الحياة ، فنظمت علاقة الافراد والجماعات بعضهم ببعض
واحاطت المجتمع الاسلامى بسياج منيع حصين يمنع الوقوع فى
الظلم والاعتداء على الآخرين ، وربطت حياة الأمة بمصدرها
الاساسى : كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ونحن نعتقد هنا أن أى أمة لا ترتبط بهذه المبادئ
ولا تستند دستورها منها فانها فى طريقها الى الدمار والهلاك ،
فشرع الله يجب أن يسود كل أم الأرض ، وتطبق أحكامه ونفذه
فى كل مناحى الحياة ، فهو المنهج الهادى الذى اغتاره الله
عز وجل لعباده ، (صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة)^(١)
فالمخالق سبحانه وتعالى أعلم بما يصلح خلقه ، قال تعالى :
(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)^(٢) .

فالشرعة الاسلامية المنزلة على عهد الله ورسوله محمد
صلى الله عليه وسلم وافية بتطلبات الحياة ، صالحة لكل زمان
ومكان ، تتصف بالسمو والشمول ، فيها الحلول المناسبة لقضايا
كل عصر ، ولا يمكن وصفها بالقصور أو الجور والقسوة أو أنها

(١) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(٢) سورة الطك آية (١٤) .

لا تواب روح العصر بمعطياته الحضارية كما يتهمها اعداء الاسلام
ومن سار في ركبهم من يدعى الاسلام ، والاسلام منه برى .
ان الشريعة الاسلامية ما جاءت الا لصلحة الانسان واسعاد
ووضعه في المكان اللائق به .

وان أي عقلية تتهم شرع الله أو تحاول الحط من قدره والنيل
منه لهي عقلية سامة ينقصها التفكير السليم ، ويخلو قلب صاحبها
من الانسان بالله ، قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما
قضيت ويسلموا تسليما) (١) .

وان شرع الله يجب أن يحكم في كل صغيرة وكبيرة ولا يقتصر
في تطبيقه على ما يسمونه بالأحوال الشخصية فقط كما هو الحال
الآن في كثير من البلاد الاسلامية .

وان التحاكم الى القوانين الوضعية والنظم البشرية التي أغلبها
يقوم على نظريات فلسفية اعتبارية ، هو تحاكم الى الجاهلية
وترك لما أنزل الله تعالى ، قال تعالى : (أفحكم الجاهلية
يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (٢) ، وقد وصف
سبحانه وتعالى أيضا من لم يحكم بما أنزل بالكفر والفسوق قال تعالى :

(١) سورة النساء آية (٦٤) .

(٢) سورة المائدة آية (٥٠) .

(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ^(١) ، وقال
جل شأنه : (وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) ^(٢) .

فيجب على تلك الدول التي تركت كتاب الله أن تعود إليه
وتستمد حكمها منه .

والذين يتهمون الشريعة بالقصور قد بنوا ذلك الاتهام
على تصور غاطي* وهو أنهم يقولون : أنه يجب علينا ألا نعود
الى القوانين الوضعية القديمة ، لأنها لم تعد صالحة لصيانة
روح المصر ، فذلك لا يمكن أن نعود الى احكام الشريعة لأنها
صارت قديمة فقرنوا الشريعة الاسلامية بالقوانين القديمة في عدم
صلاحيتها لهذا المصر .

فهم مصيبون في أن النظم التي سبقت الشريعة الاسلامية
لم تعد صالحة للحياة ، ولكنهم يخطئون حين يقسمون الشريعة
الاسلامية بالقوانين الوضعية ، فيقولون : ما دامت القوانين
القديمة غير صالحة لمصرنا الحاضر ، فذلك الشريعة الاسلامية ،
ووجه الخطأ في هذا القياس أنهم سوا بين القوانين الوضعية
التي وضعها البشر ، وبين احكام الشريعة الاسلامية التي وضعها

(١) سورة المائدة آية (٤٤) .

(٢) سورة المائدة آية (٤٧) .

رب البشر ، فهم حين يقيسون انما يقيسون الأرض بالسما ، والناس
برب الناس ، فكيف يستوى في عقل عاقل أن يقيس نفسه بربها
وأرضه بسماكه . (١)

قاله هو الذي أنول هذه الشريعة المظهرة من حكم
بها رشد ، ومن تركها ذل وخسر ، وقد جعلها الله كذلك
منارات يهتدى بها المؤمنون المستظلون بظلها السائرون في
طريقها ، ففيها حياة البلاد والعباد .

وما أن النفوس البشرية ركبت فيها شهوات ونزعات جعلت
عليها وفطرت ، وقد يغلب جانب الشر الخير فيحاول الانسان
اشباع شهواته التي جبل عليها ويجري وراءها وقد يكون ظلوما غشوما
جائرا بحكم أنانيته وشرهته ، فيهتدى على الآخرين مدحها ما ليس
له كما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم : ((لو يحطى الناس
بدعواهم لادعى رجال دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على
المدعى عليه)) (٢)

(١) عبدالقادر عودة التشريع الجنائي الاسلامي (١٣/١) .

(٢) رواه مسلم في الاقضية من حديث ابن عباس باب اليمين

على المدعى عليه (١٣٤٦/٣) .

ورواه البخاري بلفظ آخر في باب الشهادات باب اليمين

على المدعى عليه في الأموال والحدود (٢٨٠/٥) .

وقد يرتكب حدا من حدود الله ، لذلك فان الشريعة الإسلامية قد جعلت القضاء جزءا منها فجاءت النصوص في شأنه في الصدرين الأساسيين لها : كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فأرست دعائم القضاء ووضعت له من الأسس والبادئ ما جعله مضرب الأمثال في عدالته ونزاهته ، فكان بحق من أروع النظم القضائية التي عرفت في الانسانية منذ فجر التاريخ ، بل هو أعظمها وأكملها على الإطلاق .

ولقد حافظ القضاء على مكانته واستمر في سيرته شتاء وجسود منذ طلع فجر الاسلام وهزوغ نوره .

فكان صفوة الخلق صلى الله عليه وسلم يحكم بين أمته بالحق والعدل ، قال الله تعالى : (انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) ^(١) ، وقال عز وجل : (وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) ^(٢) .

فقضى صلى الله عليه وسلم بين الناس بما أنزل الله عليه من الهدى والحق فاستقر المجتمع في عصره وشاع النور والعدل ، بحث صلى الله عليه وسلم قضاته الى الأمصار فتأناوا الولاية والقضاة منهم :

(١) سورة النساء آية (١٠٥) .

(٢) سورة المائدة آية (٤٦) .

على بن أبى طالب ، ومعاذ بن جبل ، وهتاب بن أسيد رضى الله
عنهم ^(١) ، وغيرهم .

فكان القضاء فى عهده صلى الله عليه وسلم ركنا هاما من
أركان الدولة ، وكذلك فى عهد الخلفاء من بعده صلى الله عليه وسلم
فان القضاء فى عهدهم استمر على سيرته الأولى بؤتى ثماره ، فحكم
الخلفاء رضى الله عنهم بين الناس وقلدوا القضاء والولاة الأمصار
فأبو بكر الصديق رضى الله عنه بعث أنسا ^(٢) الى البحرين قاضيا ،
وكان شريح رضى الله عنه قد ولى القضاء لثلاثة من الخلفاء وهم :
عمر بن الخطاب ، وثمان ، وعلى رضى الله عنهم جميعا ^(٣) .

ولقد ضرب الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه أروع مثل
فيما يجب أن يكون عليه الحاكم أمام هيئة القضاء ومجلسه فى تلك
الرواية التى أوردها المؤلف الناصح الذى نحن سنشرع فى تحقيق
كتابه ، حيث ذكر أن عمر رضى الله عنه ترافع هو وشخص ففى
قضية الى زيد بن ثابت رضى الله عنه ، وكان قاضيا ، فلما دخل

(١) أنظر أخبار القضاة (١١١/١) ، راجع ص ٥١٧ من

القسم المحقق من هذا الكتاب .

(٢) أنس : هو أنس بن مالك بن النضر بن ضفم . أنظر

ترجمته فى الاصابة فى تمييز الصحابة (٧١/١) .

(٣) أنظر الجرح والتعديل (٣٣٢/٤ - ٣٣٣) ، وأخبار

القضاة لوكيع (١٨٩/٢) وما بعدها .

عليه أجلس عمر معه على صدر فراشه ، فقال عمر رضى الله عنه
لزيد هذا أول جور جرت في حكمك أجلسنى وخصى مجلسا ثم
أقسم عمر رضى الله عنه على زيد أن لا يلى قضاء حتى لا يكون لعمر
رضى الله عنه فضيلة على أحد عند زيد . (١)

فهذا أمر المؤمنين وزعم المسلمين لا يرضى الا بالجلوس مع
خصه على الأرض أمام القاضى ، لمعطى الدلالة
الواضحة ان الناس متساوون أمام القضاء الاسلامي وأنه لا فرق بين
حاكم ومحكوم أمام العدالة وما ذلك الا لأن القاضى ينفذ أحكام
الله .

ولقد رسم الفاروق رضى الله عنه سياسة القضاء حين آداب
القضاء والقضاة ، وما يجب على القاضى فى قضاءه فى تلك الرسالة
التاريخية الرائعة التى وجهها الى أبى موسى الأشعرى رضى الله
عنهما وذلك من أعظم البراهين على أهمية القضاء عند الصدر الأول
رضى الله عنهم .

ولا يزال خطاب عمر رضى الله عنه وثيقة تاريخية وسجلا أميناً
وسياسة مرسومة لنظام القضاء والتقاضى يتناقله العلماء فيشرحون به
ويحللون الفاظه ، ويستشهدون به فى كتبهم حتى يكتفون من
القضاء والقضاة .

(١) ستأتى هذه الرواية فى ص ٨٨ من القسم المحقق من الكتاب .

هكذا كانت مكانة القضاء والاهتمام به عند الصدر الأول من هذه الأمة المحمدية ، ولقد أدرك سلف هذه الأمة أهمية القضاء فاحتل القضاء مكانة عالية عند علماء المسلمين ، فعنوا به عناينة خاصة بما بذلوه في سبيله من جهود ضخمة جبارة تشهد لأهميته وكان ذلك الاهتمام المتزايد من علماء المسلمين مستمرا على ——— الدهور والعصور حيث عمل السلف على دراسة القضاء وآداب القضاة مستمدين ذلك من نصوصه الواردة في الصدرين الشريفين والكتاب ، والسنة ، حتى غدا علما مستقلا أفرد به بعضهم بالتأليف كهذا الكتاب الذي نحن بصدده وغيره من الكتب الكبيرة التي ألفت في هذا الباب .

ومنهم من عقد له بابا مستقلا كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن ، وكتب المذاهب الفقهية الإسلامية الأخرى . ولقد ضاعف علماء الإسلام جهودهم في سبيل خدمة هذا الجانب من الشريعة بدراسة النصوص الواردة في شأنه من الكتاب والسنة ، وآثار الصحابة رضي الله عنهم كما أسلفنا ، حتى بلغ القضاء وما يتعلق به شأوا عظيما وارتفع الى أعلى المستويات . فساهمت تلك الجهود الخيرة المخلصة من أبناء هذا الدين في تطوير نظام القضاء والقضاة ، وكل ما يمت الى ذلك بصلابة ويسهم في اخراجه وتطبيقه علما على مبدآن الحياة .

وان الاهتمام بأمر القضاة واعدادهم اعدادا يتناسب مع
منصب القضاة ، ويؤهلهم بتعليمهم ما يجب نحوه من الأحكام المتعلقة
به كالشهادات والدعاوى والاستئناف والبيئات وما الى ذلك
ما يعين على فض المنازعات وفصل الخصومات واعادة الحقوق الى
أصحابها بالطرق التي أرشد اليها الاسلام وجعلها من خصائص
القضاء ، كل ذلك من شأنه الساهمة في تحقيق أمن المجتمع
واستقراره ، وذلك يسوده العدل والوفاء .

فيوم أن يطبق نظام القضاء الاسلامي في أرض الله على
عباد الله يتعايش الناس مع بعضهم البعض في أمن واستقرار
وطمأنينة ، وتكون العلاقة بين الأفراد والجماعات قوية ومتينة
تسودها المحبة والاخاء ، فلا يتعدى أحد على أحد ، ويأمن
الناس على أرواحهم ، وأموالهم ، وأعراضهم وكل ممتلكاتهم ،
فتزول الاحقاد وتختفي عوامل الشر والفساد ، ويندحر الطفاسة
والظلمة ويصل الضعيف الى حقه وينتصر المظلوم من الظالم .

والقضاء العادل يؤديب المتمردون على شرع الله والواقعون
في الحرمات ، وان الدول التي تطبق شرع الله وتلتزم بنظام
القضاء الاسلامي لهن في خير رفاهية وأمن وأمان .

ومن أعظم البراهين على ذلك ما تنعم به هذه البلاد الطاهرة
المقدسة " المملكة العربية السعودية " التي طبق شرع الله فيها
ونظام القضاء والتقاضى في كل مناحي الحياة حتى غدا هذا البلد
آمنا مطمئنا مستقرا لا تكاد تذكر فيه الجريمة .

ان الشخص ليسافر بسيارته من شمال البلاد الى جنوبها
ومن شرقها الى غربها مع اتساع رقعتها وتراعى اطرافها يسافر
الشخص ويحمل ما شاء معه من المال والعيال أو بمفرده لا يخاف
الا الله عز وجل ، ذلك بفضل الله ، ثم بفضل القيادة الرشيدة
الحكيمة في هذا البلد التي طبقت شرع الله وحكمت بكتاب الله
وسنة رسوله ، فإله أسأل أن يحفظ جلالة الملك وولي عهده
الأمين وأن يرزقهم البطانة الصالحة وأن يمددهما بمعونه وتوفيقه
انه ولي ذلك والقادر عليه .

واننا لننتطلع الى اليوم الذي تنهت فيه تلك الدول القوانين
الوضعية والنظم الجاهلية التي تحتكم اليها وتعود الى معينها
الصافي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فتستمد منهم
دستورها وتحكم القضاء الاسلامي في كل صغيرة وكبيرة وخفية وجليلة
ليحصل لتلك المجتمعات الأمن والاستقرار في أوطانها .
ونظرا لأهمية القضاء ومكانته في الشريعة الاسلامية فضلت أن
يكسبون موضوع رسالتي التي أتقدم بها لنيل درجة " الدكتوراه "
من شعبة الفقه بقسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية في
المدينة المنورة هو تحقيق كتاب في فقه القضاء ، فوق اختصار
على هذا الكتاب ، هذا بالإضافة الى الأسباب الآتية :

أولا : ان الرسالة التي تقدمت بها الى شعبة الفقه بقسم الدراسات
العليا بالجامعة الاسلامية في المدينة المنورة لنيل درجة
" العالمية " الماجستير كانت موضوعا ولم تكن تحقيق كتاب

وكان عنوان ذلك الموضوع : " نظام نفقة الأقارب فـى
الاسلام " ، ولقد أفدت من كتابة هذه الرسالة فى مجال
الكتابة واستوصت طرائق ذلك ولله الحمد .

ثم انى رغبـت أن يكون الموضوع الذى أتقدم به لنيل درجة
" الدكتوراه " تحقيق مخطوط لاكتسب خبرة ومعرفة فـى
هذا الجانب .

وهذا أكـون قد جمعت بين الأمرين ، وقد بدأت البحث
فى قسم المخطوطات بالجامعة الاسلامية وفى غيرها من مكـتبات
المدينة المنورة ، ونظرت فى فهارس المخطوطات الموجودة فى
تلك المكـتبات والـتى قد جمع قسم المخطوطات بالجامعة
الاسلامية الكثير منها ، وحدد البحث والتحرى وسؤال أهل
الخبرة وقع اختياري على هذا الكتاب الذى كان ينسب
للمدائنى خطأ ، والذي صح فيما بعد بعد البحث
والتحرى انه تهذيب أدب القاضى للخصاف تأليف الناصحى
فتقدمت بطلب الى قسم الدراسات العليا بالجامعة على أن
يكون تحقيق هذا الكتاب موضوعا لنيل درجة " الدكتوراه " .
فوافق المجلس على ذلك ، ثم استعنت بالله وشرعت فـى
العمل واتضح لى أنه لا يمكن تحقيق الكتاب كاملا
خلال المدة المقررة ، فتقدمت بطلب الى قسم الدراسات
العليا على أن أقصر على تحقيق نصف الكتاب فتحت الموافقة
على ذلك ثم باقية واصلت العمل .

ومما دفعنى أيضا الى اختيار هذا الموضوع :

ثانيا : ان هذا الكتاب جدير بالتحقيق والاخراج فهو حسن نسي
ترتيبه وتنظيمه وفذير في مادته العلمية فهو من أروع وأفضل
تراثنا الاسلامي الخالد ، والمتخصص في مجال القضاء في
أسس الحاجة اليه .

ثالثا : انه لم يسبق تحقيق هذا الكتاب ولا نشره .
رابعا : ان هذه تعد أول دراسة وتحقيق لكتاب اعتنى صاحبه
بتهديب كتاب يعتبر من أقدم المؤلفات في مجال القضاء
الأو وهو كتاب " أدب القاضي " للخصاف ، فانه لم يسبق
هذا الكتاب الا كتاب " أدب القاضي والقضاء " لأبي
المهلب هيثم بن سليمان القيسي المتوفى سنة ٢٧٥هـ نشره
الدكتور / فرحات الدشراوي بتونس مقتصرا على اخراج النص
بدون أى تعليق ولا دراسة ، وهو كتيب صغير تبلغ عدد
صفحاته حوالى مائة وخمس وثلاثون صفحة من حجم صغير
ولم يستوجب كل أبواب القضاء .

خامسا : أردت أن أساهم بجهد متواضع في خدمة تراثنا الاسلامي الخالد .
سادسا : ان احياء التراث الاسلامي بتحقيق المخطوطات ونشرها هدف
نبيل من أهداف جامعتنا العريقة هرسها الله .

لهذه الأسباب ولغيرها وقع اختياري على تحقيق هذا

الكتاب .

وقد كان علي في هذا الكتاب على النحو الآتي :

(١) قسمت العمل قسمين :-

القسم الأول : الدراسة .

والقسم الثاني : تحقيق الكتاب المخطوط .

(٢) وأما علي في القسم الأول : الدراسة - فهو ما يلي :

١ - جعلت الدراسة في بابين :

الباب الأول في التعريف بالمؤلف .

والباب الثاني : في التعريف بالكتاب ووصف مخطوطات

الكتاب .

وأما الباب الأول فهو في التعريف بالمؤلف - واشتمل

على أربعة فصول وهي :

الفصل الأول : في حياته الشخصية .

وتكلمت فيه عن اسمه ، ورضيه ، وكنيته

ولقبه ، ومولده ، وعن أولاده ووفاته .

الفصل الثاني : في حياته العلمية .

وتكلمت فيه عن طموحه للعلم وسنده فسي

الفقه ، وشيوخه وتلاميذه .

الفصل الثالث : في الأعمال التي قام بها .

وتكلمت فيه عن قيامه بالتدريس وتوليه منصب

شهرته العلمية

قاضى القضاة وتنقلاته وصفاته ومكانته

العلمية وثنا العلماء عليه .

الفصل الرابع : في عصره ومعاصره للدولة الغزنوية .

وتكلمت فيه عن نواح ثلاث باعطاء نبذة

عن كل ناحية :

(١) الحالة السياسية .

(٢) الحالة الاجتماعية .

(٣) الحالة العلمية .

وأما الباب الثاني فهو في التعريف بالكتاب ووصف مخطوطاته

واشتمل على ثلاثة فصول - وهي :

الفصل الأول : في التعريف بالكتاب .

وتكلمت فيه عن اسم الكتاب وتوثيق نسبه

إلى مؤلفه ، وموضوعات الكتاب ونصائده

والتعريف بأصل الكتاب ومؤلفه

وشروحه .

الفصل الثاني : في التعريف بالنسخ المخطوطة للكتاب .

وتكلمت فيه عن عدد النسخ المخطوطة

للكتاب وأماكن وجودها ، وصور النسخ

وأماكن وجودها ووصف كامل لها ،

وأسباب اختيار النسخة الأصل .

والفصل الثالث : في دراسة النص وتقييمه .

وتكلمت فيه عن منهج المؤلف في كتابه
وما له فيه من جهد وملاحظات عامة
حول الكتاب ، ثم ما اتاخر به هذا
الكتاب وغشمت ذلك بكلمة ختامية .

❦

❦

❦

❦

❦

❦

❦

❦

❦

منهجى فى التحقيق

وأما القسم الثانى : وهو الكتاب المخطوط فان المنهج الذى

سرت عليه فى تحقيقه يتلخص فيما يلى :

أولا : قمت بنسخ النسخة الأزهرية وجعلتها أصلا لكونها أقدم النسخ

لكن حين ضرة على صورة النسخة التركية فى معهد احبسا

المخطوطات العربية بالقاهرة اعتمدتها أصلا وذكرت سررات

ذلك عند وصف النسخ ورمزت لها بـ (الأصل) .

ثانيا : جعلت النسخة الأزهرية الأقدم ، ونسخة عارف حكمة الله

بن عصمة الله الحسينى ساعدتين فى العمل وقابلتهما بالنسخة

بالنسخة " الأصل " ورمزت للنسخة الأزهرية بـ (أ - ز)

ورمزت لنسخة عارف حكمة الله بـ (ع) .

أما النسخة الأزهرية الأخرى فرمزت لها بـ (ب - ز) ونسخة

دار الكتب رمزت لها بـ (هـ) ، ولقد استبعدت هاتين

النسختين الأخيرتين ولا ألجأ اليهما الا عند الضرورة وينت

سبب ذلك عند وصف النسخ .

ثالثا : حاولت تحقيق النص بقدر الامكان وذلك بتنظيم مادته مسن

حيث تقسيمه الى فقرات وجمل ووضع النقاط والفواصل عند

نهاية الجمل ما يعين على فهمه ويوضح معانيه .

كما قمت بضبط النص وتوضيحه ورفع كل غرض وايهام فيه ولأونت

الكتاب بالكتب المعتمدة فى المذهب والتخصص فى علمه .

وقد حرصت أن يخرج النص كما وضعه مؤلفه أو قريباً من ذلك
وقد استغرق من ذلك جهداً ووقتاً طويلاً حتى حصل عندي
قناعة أن النص صحيح وسليم .

رابعاً : بما أن الكتاب تهذيب " لأدب القاضي " للخفاف فأنسي
أشير إلى مواضع النص في كتاب :الصدر الشهيد على
أدب القاضي للخفاف برقم الجزء والصفحة وذلك بعد التأكيد
من أن النص هو كلام الخفاف ولم ألتزم هذا في كل الكتاب
لأن شارحه الصدر - رحمه الله - دمج شرحه بمتن الخفاف
ولا يتميز كلامه عن كلام الخفاف في أكثر المواضع .

خامساً : إذا قال الناصح : قال الخفاف : أو قال الجصاص فاني
أعود إلى كتاب الصدر شرح أدب القاضي للخفاف وأشير إلى
موضع ذلك النقل برقم الجزء والصفحة ، وكذلك أعود إلى كتاب
الجصاص شرح أدب القاضي للخفاف فأذكر رقم الورقة لأن
هذا الكتاب لا يزال مخطوطاً ، وكنت أشير إلى كتاب
الصدر الشهيد هكذا : أنظر شرح الصدر الشهيد على
أدب القاضي للخفاف وهذا في أوائل الكتاب ، ثم قد
أختصر فأقول : أنظر الصدر شرح أدب القاضي ، وكذلك
كتاب الجصاص شرح أدب القاضي للخفاف فاني قد اختصرت
الإشارة إليه أيضاً هكذا : أنظر الجصاص شرح أدب القاضي .
سادساً : أصلحت الخطأ الموجود في كل ما يستدل به المؤلف مسبقاً
الأحاديث والآثار فأثبت الصحيح مشيراً إلى ذلك في الهامش

ولا أضحه بين علامتى الزيادة ، أما اذا وجدت خطأ فى نص المؤلف فانى أثبت الصحيح بين علامتى الزيادة - المعقوفتان - هكذا : [] وأشار الى مصدر التصحيح أو التصويب فى الهامش سواء كان من النسخ الأخرى أو اقتضاه السياق .

سابعاً : اذا وجدت زيادة أو نقصاً أو خطأ فى النسخ الأخرى وهو لا يوجد فى الأصل فانى أذكر ذلك فى الهامش بقولي : قوله كذا مثلاً سقط من النسختين (أ-ز) ، (ع) أو فى أحدهما ، أو قوله كذا خطأ فى النسختين (أ-ز) ، (ع) أو أحدهما ، أو قوله كذا زيادة فى النسختين (أ-ز) ، (ع) .

أو قوله كذا بدل من قوله كذا فى النسختين (أ-ز) ، (ع) أو أحدهما .

ثامناً : جرى المؤلف على ترك عناوين الأبواب فى أول الكتاب ثم بدأ بعنون ابتداءً من باب " ما لا يجب فيه الممن " لذلك رأيت أن أضع عناوين للأبواب التى تركها ليكون الكتاب كله على تسيرة واحدة ، ووضعت تلك العناوين التى أضفتها بين قوسين هكذا : (()) أو هكذا : () .

تاسعاً : رأيت اتحاشاً للفائدة أن أذكر آراء المذاهب الأخرى المهمة باختصار ولا سيما فى تلك المسائل التى يشير المؤلف السى الخلاف فيها وأحيل على صادرها فى المذاهب الأخرى .

عاشرًا : خرجت المسائل والأقوال وأشارت الى مواضعها فى الكتب المعتمدة فى المذهب الحنفى سواء كانت قبل المؤلف أو بعده .

طاقى لأجل أن يرجع اليها من يريد التوسع في بعض السائل .
حادى عشر : قد يكون أسلوب المؤلف في بعض المواطن غير واضح
فأقوم بشرحه وحل فاضه معتمدا على كتاب الصدر الشهيد
شرح أدب القاضى للخصاف وغيره .

ثانى عشر : قد ينسب المؤلف بعض الأقوال الى أبى حنيفة أو صاحبيه
خطأ فإنه على ذلك يذكر الصحيح .

ثالث عشر : يذكر المؤلف في بعض الأحيان أحاديث وآثارا بالحنفى
فأشير الى ذلك وأنقل النص من صدره كاملا في الهامش .
رابع عشر : خرجت الآيات القرآنية وذلك بذكر السورة ورقم الآية .

خامس عشر : خرجت الأحاديث النبوية والآثار ولا اكتفى بوجوه
الحديث فى الصحيحين بل أخرجه من كتب السنة الأخرى كلما
أمكن ذلك ما عدا بعض الآثار التى لم أشر عليها بعد البحث .
سادس عشر : حكيت على كثير من الأحاديث التى تحتاج الى حكم
عليها معتمدا على كتب التخرىج والجرح والتعديل وأقول
أئمة الحديث .

سابع عشر : ترجمت للاعلام الواردة اسمائهم فى الكتاب ترجمة
مختصرة عدا المشهورين كالخلفاء والأئمة الأربعة .

ثامن عشر : قمت بشرح الكلمات الغريبة وبعض المصطلحات الفقهية
الى تدعو الحاجة الى شرحها .

تاسع عشر : عرفت بأسماء الأماكن والبلدان والفرق والقبائل الواردة
فى النص .

عشرون : رست الكلمات المخالفة للرسم الحديث بالرسم الاملائي الحديث ولم اشر الى ذلك في الهاش ، فكلما القاسم كانت ترد (القسم) ، ومالك (ملك) ، والجمل والكلمات المختصرة رأيت من الأفضل كتابتها كاملة مثل رحمه الله كانت ترد مكتوبة (رحم) ، ورضى الله عنه (رض) وقوله تعالى (تع) وغيرها ما شابهها ، وقت بتشكيل بعض كلمات النص التي لا تقرأ الا بذلك .

الحادي والعشرون : ربطت موضوعات الكتاب بعضها ببعض فان المؤلف كثيرا ما يحيل على ما سبق وعلى ما سيأتى فأذكر صفحات تلك الاحالة .

الثاني والعشرون : اشرت لبدء صفحات المخطوطة من أول ورقة حسنى نهاية الموضع الذى انتهى اليه التحقيق ليكن الرجوع اليها عند الاحتياج ، وذلك الترقيم خاص بالنسخة الاصل التى اعتمدت عليها فى التحقيق .

أو أشر
الثالث والعشرون : اذا تكرر ذكر حديث أو اسم شخص ترجمت لاسمه فانى اشير الى مكانه بذكر رقم الصفحة .

الرابع والعشرون : رتبت المراجع التى أحيل عليها فى الهاش بحسب أقدمية وفيات مؤلفيها الا فى تخرىج الأحاديث فانى اعتبرت فيه الصحة ، فشلا أقدم الصحيحين على سند الامام أحمد وهكذا ، وذلك خاص بالكتب والسة ، أما فى غيرها فاعتبرت فيها الأقدمية كما أشرت .

الخاص والعشرون : وضعت فهارس تنظيمية في آخر الكتاب وهي :

- (١) فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها في الصحف.
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية .
- (٣) فهرس الآثار .
- (٤) فهرس الأعلام .
- (٥) فهرس الكلمات الغريبة .
- (٦) فهرس القائل والبلدان والفرق .
- (٧) فهرس المراجعين .
- (٨) فهرس الموضوعات .

١	٢	٣
٤	٥	٦
٧	٨	٩

القسم الأول الدراسة

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل على بابين :

الباب الأول : في التعريف بالمؤلف

الباب الثاني : في التعريف بالكتاب

البَابُ الْأَوَّلُ

فِي التَّعْرِيفِ بِالْمُؤَلِّفِ

الباب الأول : في التعريف بالمؤلف

ويشمل أربعة فصول :

الفصل الأول : في حياته الشخصية

الفصل الثاني : في حياته العلمية

الفصل الثالث : في أعماله

الفصل الرابع : في مؤلفاته

الفصل الأول : في حياته الشخصية :

ويشمل ما يلي :

أولا : اسمه

ثانيا : نسبه

ثالثا : كنيته

رابعا : لقبه

خامسا : مولده ونشأته

سادسا : أولاده

سابعا : وفاته

الفصل الأول : حياته الشخصية

أولاً : اسمه :-

هو : عبدالله بن الحسين الناصبي ^(١) النيسابوري ^(٢) والناصر

(١) أنظر ترجمته في الكتب الآتية :

- تاريخ بغداد (٤٤٣/٩)
- التكملة في المعجم الكبير (٤١٧/١)
- سير أعلام النبلاء (٦٦٠/١٧)
- الجواهر الضيفة (٣٠٦ - ٣٠٥/٢)
- المرقاة الوافية في طبقات الحنفية الورقة (٥٨/أ - ب)
- طبقات الفقهاء لطاش كهرى زاده ص ٨٠
- اعلام الاخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار الورقة (٥٤/ب)
- الفوائد المبهية في تراجم الحنفية ص (١٠٣ - ١٠٢)
- هدية العارفين (٤٥٢ - ٤٥١/١)
- معجم المؤلفين (٤٩/٦)
- الاعلام للزركلي (٧٩/٤)

(٢) قال ياقوت : نيسابور بفتح أوله والعامة يسمونها فشاور وهي

مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة وهي معدن الفضلاء وينبع
العلماء لم أر فيها طوفت البلاد كلها وكان المسلمون قد
فتحوها أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه .

أنظر معجم البلدان (٣٢١/٥)

بفتح النون وكسر الصاد والحاء المهملتين ^(١) ، وسيأتى بيان النسبة
هكذا ذكر اسمه واسم أبيه نفسها الى جده ناصح فى جميع مصادر
ترجمته التى اطلعت عليها عدا الخطيب البغدادى فانه نسبته الى
نيسابور وقال : انه يعرف بالناصحى

ثانيا : نسبه : -
—————

ينسب الى ناصح كما مر وهو اسم بعض أجداده رجل مسن
أهل نيسابور من أهل البيوتات ^(٢) ولكن هل هو جده الأعلى
أو الأدنى ؟

ذلك الأمر سكنت عنه المصادر واكتفت بذكره طسها اليه مجمعة
على ذلك ويبدو أن شهرة ناصح أغنت عن تحديده فعرف به كسا
ذكر الخطيب البغدادى . وبعضهم ينسبه الى نيسابور وهو موطنه
الذى نشأ فيه .

ثالثا : كنيته : -
—————

يكنى : بأبى محمد أكبر أولاده فيقال : أبومحمد عبداللـه
ابن الحسين الناصحى . ^(٣)

(١) أنظر الأنساب (١١ / ١٣) .

(٢) أنظر الأنساب (١١ / ١٣) ، وعلام الاخيار الورقة (٥٤ / ب)

والفوائد البهية ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣) أنظر مصادر ترجمته فى ص ٢٦

رابعاً : لقبه : -

يلقب بامام الاسلام والناصح القضاة ، والقاضي . (١)

خامساً : مولده ونشأته : -

هذا الجانب من حياة الشيخ الناصح يكتنفه شوب من الغموض اذا لم تصرح المصادر التي ترجعت له بذكر تاريخ ولادته ولا مكانها الا أنه من خلال دراسة تراجم بعض شيوخه وتراجمه كذلك اتضح أن تاريخ ولادته كان قبل سنة ٣٢٠ هـ قطعاً ، لأن شيخه بشير بن أحمد الاسفرائيني توفي في هذه السنة ، فذلك يعني أن أبا محمد الناصح كان قبل هذا التاريخ في مرحلة الطلب ، وأما مكان ولادته فالسني يظهر لي أنه كان بنمساير وأنها سقط رأسه لأن الخطيب البغدادي عندما ترجم له نسبته الى نمساير (٢) ولم يذكر مكان ولادته .

سادساً : وفاته : -

بعد مرطويل وعمل دأب متواصل وانتاج علمي مفيد خالسد
ورحلات ومشاركة فعالة في الشؤون العليا في القضاء للدولة العثمانية

(١) أنظر الجواهر المضية (٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦) ومقدمة كتابه مختصر

ووقفى هلال والخفاف ، وسأيت ذكره والتعريف به في ص ٤٦

(٢) ستأتى ترجمته ضمن تراجم شيخ الناصح في ص ٣٥

(٣) أنظر تاريخ بغداد (١ / ٤٤٣) .

لحق أبو محمد الناصبي بالرفيق الأعلى وكانت وفاته في سنة ٤٤٧ هـ .
وكل مصادر تراجمه أجمعت على وفاته في هذه المدة إلا أنها لم تذكر
في أي مكان . (١)

سابعاً : أولاده : -

تذكر المصادر أن الشيخ أبو محمد الناصبي خلف ولدين وهما :
(١) أبو بكر محمد بن عبدالله بن الحسين الناصبي النيسابوري ، يلقب
بقاضي القضاة ، كان إماماً حنفياً جديلاً عالماً مناظراً فقيهاً ، وتفقيهه
على أبيه وأخذ الفقه عن أبيه أبي محمد الناصبي عن القاضي أبي الهيثم
عن قاضي الحرمين عن أبي طاهر الدباس عن أبي خازم عن عيسى
ابن أبان عن محمد .

وروى عنه محمد بن عبدالله الواحد الدقاق ، وهذا الوهاب الانطاقي
وأبو بكر بن الرافضوني وآخرون ، أثنى عليه الذهبي فقال : هو قاضي
القضاة بن إمام الإسلام أبي محمد الناصبي أفضل أهل عصره من
الحنفية وأعرفهم بالذهب ، درس في مدرسة السلطان في حياة أبيه
وولي قضاء نيسابور في دولة آل أرسلان عشر سنين ، تكلم مع إمام
الحرمين في مسائل فكان الإمام يثنى عليه ، ومات بعد انصرافه

(١) أنظر مصادر ترجمته ص ٢٦ .

- (١) من الحج في رجب سنة ٤٨٤ هـ بقرب أصفهان .
- (٢) يحيى بن عبدالله بن الحسين الناصح . أ . يكتب بأبي صالح ويلقب بقاضى القضاة كان فقيها فاضلا من أهل التدريس والفتوى تفقه على أبيه توفي سنة ٤٩٥ هـ .
- (٣)

-
- (١) أنظر ترجمته في : الكامل في التاريخ ٨ / ١٦٠) ، سهر
- أعلام النبلاء الجزء ١٢ الورقة ٦ زه وأعلام الأخيار الورقة
- (٨٨ / أ - ب) ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية
- (١٨٠ / ١٢٩) .
- وأصفهان قيل بفتح الهزة وقيل بكسرهما والأول أشهر
- وهي مدينة شهيرة تقع في إيران . أنظر معجم البلدان (٢٠٦ / ١)
- (٢) أنظر الفوائد البهية ص ٢٢٥ .

الفصل الثاني : في حياته العلمية

ويشتمل على ما يلي :-

- أولا : طلبه للمسلم
- ثانيا : سنده في الفقه
- ثالثا : شيوخه
- رابعا : تلاميذه

الفصل الثاني : في حياته العلمية

أولا : طلبه للعلم : -

بدأ الشيخ الناصحي حياته العلمية يتلقى العلم في سن مبكرة
بنيسابور وأخذ عن كبار علماءها وستأتى ترجمة الشيخ الذين أخذ
عنهم

ثانيا : سنده في الفقه : -

قال محمود بن سليمان الكوفي بعد ذكره ترجمة أبي محمد الناصحي
أخذ الفقه عن أبي الهيثم القاضي عن قاضي الحرمين أحمد بن محمد
النيسابوري عن القاضي أبي طاهر الدباس عن القاضي أبي خازم عيسى
عيسى بن أبان القاضي عن محمد عن أبي حنيفة (١)
وفيما يلي ترجمة موجزة لهذا السند :

(١) أبو الهيثم : هو : عتبة بن خيثمة بن محمد بن حاتم
النيسابوري الإمام القاضي الشهير بكنيته أبو الهيثم ، كان أستاذا
فقيها عديم النظير في الفقه تولى القضاء سنة ٣٩٢ هـ إلى سنة ٤٤٥ هـ
حتى قيل أنه لم يبق لأهل خراسان قاضي على مذهب الكوفيين
إلا وهو يفتى إليه .

(١) أنظر أعلام الأخيار الورقة (١/٥٤ - ب) .

- تفقه على قاضي الحرمين أحمد بن محمد النيسابوري وفيه
وتفقه عليه طائفة منهم الشيخ الامام الناصحي كما ذكر الكوي . (١)
- (٢) قاضي الحرمين : هو : أحمد بن محمد بن عبدالله أبو الحسين
النيسابوري عرف بقاضي الحرمين شيخ أصحاب أبي حنيفة أخذ الفقه
عن أبي الحسن الكرخي وأبي طاهر الدباس وغيرهما ، وروى عنه
أبو عبدالله الحاكم وغيره تولى قضاء الموصل ثم قلد قضاء الحرمين
ثم انصرف الى نيسابور في سنة ٣٣٦ هـ توفي سنة ٣٦٢ هـ . (٢)
- (٣) القاضي أبو طاهر الدباس : هو : محمد بن محمد
ابن سفيان أبو طاهر الدباس ، كان أبو طاهر الدباس فقيها واماما
لاهل الرأي بالعراق وكان من أهل السنة والجماعة صحيح المعتقد
أخذ الفقه عن القاضي أبي خازم وغيره ، ولي القضاء بالشام وخرج
منها الى مكة فمات بها . (٣)

-
- (١) له ترجمة في : الجواهر الضمية (٥١١ / ٢) ، والطبقات السنية
.. رقم (١٣٩٨) ، وشدرات الذهب (١٨١ / ٣) ، والفوائد
المهمة (ص ١٢٥) .
- (٢) له ترجمة في : الوافي بالوفيات (٣٤ / ٨) ، والجواهر
الضمية (٢٨٤ / ١ - ٢٨٨) ، تاج التراجم (ص ١٥) ،
والطبقات السنية رقم (٣٢٦) ، والفوائد المهمة (ص ٣٦) .
- (٣) الفوائد المهمة (ص ١٨٢) .

(٤) القاضي أبو خازم : هو : عبد الحميد بن عبد المزيز القاضي أصله من البصرة ولي القضاء بالشام والكوفة والكرخ تفقه عليه أبو جعفر الطحان ، وأبو طاهر الدباس ، اتولى القضاء للمعتضد ثم لابنه المكتفى بعده وكان عالما بمذهب أبي حنيفة ، ألف كتباً منها : المحاضر ، والسجلات ، وأدب القاضي ، وكتاب الفرائض — مات سنة ٢٩٢ هـ . (١)

(٥) عيسى بن إبان : هو : عيسى بن إبان بن صدقة القاضي أبو موسى تفقه على محمد بن الحسن ، ولي قضاء البصرة فلم يزل عليه حتى مات ، وتفقه عليه أبو خازم ، وله كتاب الحج ، مات بالبصرة من المحرم سنة ٢٢١ هـ . (٢)

(٦) محمد بن الحسن (٣) بن فرقد أبو عبد الله الشيباني صاحب الاسام أبي حنيفة .

(٧) أبو حنيفة : هو : أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي الكوفي وهو امام المذهب الحنفي ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٠ هـ وشهرته تغنى عن تعريفه .

(١) له ترجمة في : تذكرة الحفاظ (١٣٢٠/٤) ، والجواهر الضمية

(٢٦٧/٢ - ٢٦٨) ، وتاج التراجم (ص ٣) .

(٢) الفوائد البهية (ص ١٥١) .

(٣) ستأتي ترجمته في ص من التحقيق .

ثالثا : شيوخه :

استفاد أبو محمد الناصحي ودرس على طائفة من أهل الملم

كما قال الخطيب البغدادي ، و سأذكر ترجمة لاشهر أولئك الشيوخ :

(١) أبو البهيتم : وهو : عتبة بن خيثمة بن محمد النيسابوري .

(٢) بشر بن أحمد بن بشر بن محمد الاسفراييني الدهقان كبير

اسفرايين سمع ابراهيم بن علي الذهلي ومحمد بن محمد بن رجا وجعفر

بن أحمد الشاماني ، وحدث عنه الحاكم والعلاء بن محمد بن أبي سعيد

وأبو محمد الناصحي كما نص الخطيب على ذلك ، قال الذهبي :

عاش ثيفا وتسعين سنة توفي في شوال سنة ٣٢٠ هـ . (١)

(٣) أبو أحمد الحاكم : هو محمد بن محمد بن أحمد بن اسحاق

الكرابيسي الحاكم الكبير ، ولد في حدود سنة ٢٩٠ هـ وطلب

العلم وهو كبير له ثيف وشرين سنة فسمع امام الأئمة ابن خزيمة

وأبا المباس السراج وأبا حفص بن سرور وغيرهم ، وكان من الصالحين

على سنن السلف صنف كتبها منها الملل والشروط والكنى وغيرها ،

مات سنة ٣٢٨ هـ وله ثلاث وتسعين سنة . (٢)

(١) سبقت ترجمته ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) له ترجمة في : سير أعلام النبلاء (٣٢٨/١٦) ، وتذكرة الحفاظ

(٩٧٦-٩٧٩) ، وشرحات الذهب (٧١/٣) .

(٣) له ترجمة في : المنتظم (١٤٦/٧) ، وسير أعلام النبلاء

(٣٧٧-٣٢٠/١٦) ، وتذكرة الحفاظ (٩٧٦-٩٧٩) ،

وشرحات الذهب (٩٣/٣) ، وهدية المارفين (٥٠/٢ - ٥١)

والفوائد البهية (ص ١٨٥-١٨٦) .

رابعاً : تلاميذه : -

تولى أبو محمد الناصحي التدريس في بغداد في سنة ٤١٢ هـ ،
ويظهر من ترجمة ابنه محمد أنه درس كذلك في المدرسة النظامية
السعدية التي أنشأها نصر بن ^(١) سبكتكين ، حيث ذكر في ترجمة
ابنه محمد كما مر أنه درس في هذه المدرسة في حياة أبيه ، وهذا يمتنع
أن أبا محمد قد أفاد عنه كثير من طلاب العلم في بغداد ونيسابور
وسأذكر فيما يلي ترجمة مختصرة لأشهر تلاميذه :

يأتى في مقدمة من تفقه على الشيخ وأفاد منه ابنائه :

(١) أبو بكر محمد بن عبدالله بن الحسين الناصحي .

(٢) يحيى بن عبدالله بن الحسين الناصحي .

^(٢)
ولقد مرت ترجمتهما .

(٣) سبطه بن بنته :

وهو عبدالرحيم بن أحمد بن عروة أبو الحسين ، كان فقيها ورعا

زاهدا من أهل بيت علم وعدالة لزم سجده ، وكان مفتيا

ومدرسا ، وهاش في سيرة مرضية وطريقة محمودة حسنة مغبوطة ، قال

السماقي : سمع جده أبا محمد عبدالله بن الحسين الناصحي .^(٣)

(١) سيأتى ذكره في ص ٥٢

(٢) سبق ذكرهما وترجمتهما في ص ٢٩ - ٣٠ .

(٣) له ترجمة في : التحبير في المعجم الكبير (٤١٧/١) ، والجواهر

الضية (٤٠٩/٢ - ٤١٠) .

(٤) الخطيب :

هو علي بن عبيد الله الخطيب من أهل ما وراء النهر
قال القرشي : تفقه على أبي محمد الناصبي ، وكان زاهدا متسكيا
قليل الاختلاط بالسلطين متكلفا على تدريس العلم ، وكان اذا
سمع قارئا يقرأ القرآن فاضت دموعه ، وفي سبع عشرة سنة يقوم الليل
ورد أصبهان فتولى القضاء للسلطان طغرل بك ، وكان يدعوهم
بأصبهان عقب صلاته ويسأل الله أن يقدر وفاته بأحد الحرمين
أو في طريقهما فاستجيب له ، قيل انه مات ودفن بالأهواز وهو
المكان الذي توفيت فيه أم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل مات
بالجلفة سنة ٤٦٢ هـ . (١)

(٥) أبو الحسن الفنجكردى :

هو علي بن أحمد أبو الحسن الفنجكردى من أهل نيسابور
كان استاذا بارعا صاحب نثر ونظم قرأ أصول الفقه على أبي يوسف
يعقوب بن أحمد الأديب وغيره وأحكمها ، وكان سليم النفس أميناً
عفيفاً طريفاً معاورة قاضيا للحقوق محمود الأحوال مرض السيرة

(١) له ترجمة في :

الجواهر الضية (٥٧٧/٢) ، والفوائد المبهية (ص ١٢٣) .

قال السمعاني : سمع قاضي القضاة أبا محمد عبد الله بن الحسين
الناصري ، ولقد أصيب الفنجكردى بحلة أرغته وضمته من الخروج
توفي سنة ٥٠٩ هـ رحمه الله . (١)

(٦) عبد الله بن محمد بن أحمد الفارسي أبوبكر القاضي الكامل ، فاضل
ثقة ذكر القرشي انه تتلمذ على الناصبي . (٢)

-
- (١) له ترجمة في : التعبير في المعجم الكبير : (٥٦٢/١) ،
والانساب (٢٤٧/١٠) ،
وفنجكرد : بالفتح ثم السكون وجم فتوحة وكاف مكسورة وراء ساكنة
ودال مبهمة : قرية من نواحي نيسابور .
أنظر معجم البلدان (٤/٢٧٢) ،
(٢) له ترجمة في : الجواهر النضية (٣٣٨/٢) ، والطبقات
السنية برقم ١٠٨٦ .

الفصل الثالث : في أعماله

ويشمل ما يلي :

- أولا : تدريسه
- ثانيا : توليه منصب قاضي القضاة
- ثالثا : شهرته العلمية
- رابعا : تنقلاته
- خامسا : مصنفاته
- سادسا : تلاميذه

الفصل الثالث : أعماله

أولا : تدريسه : -

جلس الشيخ للتدريس في بغداد وحدث بها وقد له مجلس

الأملاء في سنة ١٢٤١ هـ هكذا قال الخطيب البغدادي . (١)

إلا أن المدة التي قضاها في بغداد مدرسا لم تحدد

المصادر ولكن يبدو أنها ليست طويلا لأنه في تلك السنة مر ببغداد

في طريقه إلى الحج .

والظاهر من ترجمة ابنه محمد الذي تذكر صادر ترجمته أنه

درس في حياة أبيه في المدرسة السعيدية (٢) كما مر أن الشيخ

درس في هذه المدرسة أو غيرها في نيسابور موطنه الأصلي .

ثانيا : توليه منصب قاضي القضاة : -

أجمعت المصادر التي ترجمت لأبي محمد الناصح وصرحت بأنه

تولى القضاء ليمين الدولة الملك محمود بن سبكتكين (٣) ملك الدولة

الفرنجية ، وأن الناصح كان قاضي القضاة في عهده وفي ملكته

(١) أنظر تاريخ بغداد (٤٤٣/٩) .

(٢) سيأتي التصريف بها في ص ٥٧

(٣) سيأتي التصريف بالملك محمود بن سبكتكين في ص ٥٢ - ٥٣ .

فتولى القضاء في بلدين هما : نيسابور ، بخارى (١) .

وأما متى عين قاضيا وقدر المدة الزمنية التي أمضاها في هذا
المنصب فذلك أمر لم أقف عليه ، كما أنني بحثت في عدة مصادر
كي أقف على سيرته في قضاءه فلم أجد من تحدث عن ذلك .
والذي يبدو لي أن أموره سارت على السداد وأنه كان عادلا
في قضاءه وذلك من خلال ثناء العلماء عليه وسيرته الحسنة .

ثالثا : شهرته العلمية : -

كان الشيخ الناصحي يرحمه الله شتهرا بين أهل العلم
معروفا بسعة الاطلاع ، وكان يستفيد منه العالم والعلم ويحتدون
عليه في الفتوى وهذا دال على سعة علمه وفقهه وأنه كان جبلا من
جبال العلم ، وكان العلماء في زمانه منهم من برع واشتهر في علم
خاص فمنهم من برع في التفسير ، والبعض الآخر في الحديث ،
ومعهم في الفقه ، ومعهم في العقيدة ، فكان أبو نصر عبيد الله
ابن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي (٢) متخصصا في العقيدة فمروست

(١) بخارى : بالضم من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ، وكانت

قاعدة ملك السامانية . أنظر معجم البلدان (٣٥٣/١) .

(٢) أبو : عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمد بن حاتم

ابن علوية بن سهل بن عيسى بن طلحة الوايلي البكري السجزي
تفقه على علماء سجستان وأخذ عنهم ورحل إلى نيسابور وإلى غزنة
من أجل طلب العلم وأخذ عنه طائفة من أهل العلم - توفي
بمكة سنة ٤٤٤ هـ - له ترجمة في :

سير أعلام النبلاء (٦٥٤/١٧) ، والجواهر النضية (٤٩٥/٢)

وتاج التراجم ص ٣٩ .

له مسألة فقهية تتعلق بحاله ، فسأل عنها أبا محمد الناصحي فأجابته
على سؤاله ، والسألة هي : هل تجوز قراءة الفاتحة بالفارسية في
الصلاة أو لا تجوز؟

وهذا نص ما قال السجزي : " الاجماع حاصل من الفقهاء
على أن الصلاة لا تجزى الا بقراءة هذا النظم على ما هو به الا ما كان
من أبي حنيفة فانه قال : تجوز القراءة بالفارسية ، وقد سألت
القاضي أبا جعفر النسفي ^(١) عن هذه السألة فحكى عن أبي بكر الرازي
أنها تجوز عند أبي حنيفة ان سميت بالفارسية قرآنا .

وسألت أبا محمد عبد الله بن الحسين الناصحي قاضي قضاة
خراسان عنها فقال : انما تجوز القراءة بالفارسية اذا وافقت النظم
والهلافة وذلك متعذر " ^(٢) .

وهذا ما يؤكد مكانة الناصحي وعلمه وشهرته وأنه كان معروفا
في الأوساط العلمية ومن يوثق بعلمه ويستفاد منه ، فالسجزي المذكور
كان من علماء زمانه ومن عرفه وقابله وأفاد منه .

(١) هو : محمد بن أحمد بن محمود القاضي أبو جعفر النسفي كان

فقيها وأخذ الفقه عن أبي بكر الرازي عن الكرخي توفي سنة ٤١٠ هـ

انظر الفوائد البهية في تراجم الحنفية (١٥٢) .

(٢) انظر كتاب الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٩٢ - ١٩٣ تأليف

أبي نصر محمد بن سعيد بن حاتم الوائلي السجزي تقدمت ترجمته

ص ٤١ والكتاب حققه محمد باكرم با عبد الله وقدمه لنيل شهادة

الماجستير بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

رابعاً : تنقلاته :-

ما كانت حياة الشيخ تسبح له بالتنقل والارتحال لانشغاله
بأعمال عديدة ، وانما سافر كل من ^{الى} بخارى ، مكة ، وبغداد
وقضى أكثر سنى حياته في سقط رأسه نيسابور .
فأما سفرته الى بخارى فكانت من أجل أنه تولى قضاءها
ومكث فيها فترة من الزمن لم تتبين متى بدأت وانتهت .
وأما سفره الى بغداد فكان في سنة ٤١٢ هـ وهو في طريقه
الى الحج ومكث في بغداد مدة أقل من السنة حيث درس بها
وحدث وعقد له مجلس الاملاء كما قال الخطيب البغدادي .^(١)
وفي نفس السنة جاءه مارا ببغداد سنة ٤١٢ هـ .
واصل رحلته الى مكة المكرمة حاجا الا أن هذه الرحلة
وان كانت من أجل الحج فانها أخذت طابعا رسميا كما يقال فسي
هذا العصر حيث اقترنت بحمة وكل اليه القيام بها من قبل
السلطات العليا في البلاد .
وذلك أن الناصحي كان يتولى منصب قاضي القضاة في
مملكة محمود بن سبكتكين وكان لصاحب هذا المنصب مكانته في الدولة
الغزنوية ، فالشيخ الى جانب علمه وفقهه وعلمه في هذا المنصب

(١) أنظر تاريخ بغداد (٤٤٣/٩) .

كان من الأعيان ومن المقربين لدى الملك لحكمته وفطنته وحنكته ،
دليل ذلك تلك المهمة التي تم اختياره لها من قبل السلطة العليا
الحاكمة في البلاد وأمره الملك بتنفيذها .

وهذه المهمة هي : أن طريق الحج قد قطعها شرذمة
باغية من اللصوص سنين عدة ، الأمر الذي كان له أثر بالغ من
الحزن والأسى في نفوس العلماء والمسلمين ، فتقدمت طائفة من
العلماء والأعيان الى يمين الدولة محمود بن سيككين يشكون اليه
ذلك ، قال ابن كثير : " فتقدمت طائفة من ذوي الرأي من العلماء
ومحض الناس الى يمين الدولة محمود بن سيككين وقالوا له : أنست
أكبر ملوك الأرض وكل سنة تفتح طائفة من بلاد الكفر وهذا طريق
الحج وقد تعطلت من مدة سنين وفتحك لها أوجب من غيرها ،
فتقدم الى قاضي القضاة أبي محمد الناصبي أن يكون أميرا للحج
في هذه السنة وحث معه ثلاثين ألف دينار للأعراب غير ما جهز
من الصدقات .

فسار الناس بصحبته فلما كانوا بفيلد (١) اعترضهم الأعراب
فصالحهم القاضي أبو محمد الناصبي بخمسة آلاف دينار فامتنعوا

(١) فيلد : بلدة في نصف طريق مكة من الكوفة .

وصم كبيرهم وهو جصاص بن عدى على أخذ الحجيج وركب فرسه
وجال جولة واستنهض شياطين العرب فتقدم اليه غلام من سمرقند
يقال له ابن عفان فرماه بسهم فوصل الى قلبه فصقط ميتا وانهزمت
الأعراب وسلك الناس الطريق فحجوا ورجعوا سالين ولله الحمد والمنة^(١) .

خامسا : مصنفات الناصحي :

على الرغم من اشتغال الشيخ الناصحي - رحمه الله - بالقضاء
والتدريس ودوره في الإصلاح والارشاد ، فانه استطاع أن يؤلف كتباً
ومفيدة^١ وأن يسهم بجهد مشكور في بناء حضارة الأمة الاسلامية ، وفي
الحفاظ على فقهها وتراثها ، وكانت مصنفاته في مجاله الذي أولاه
اهتمامه فصف في القضاء والفقه الاسلامي .

وهذه بعض أسماء مؤلفات الشيخ التي استطلعنا المشرع عليها :

(١) تهذيب أدب القاضي للخصاف .

وهو هذا الكتاب الذي نقوم بتحقيقه .

(١) ذكر هذه الرحلة كل من :

ابن الجوزي في المنتظم (٢ / ٨) .

وابن الاثير في الكامل (٣١٠ / ٢) .

وابن كثير في البداية والنهاية (١١ / ١٢) .

وكلهم ذكروا ذلك في حوادث سنة ٤١٢ هـ .

(٢) مختصر وقفي هلال ، والخصاف ، وحضهم يسميه الجميع
بين وقفي هلال والخصاف .

وهذا الكتاب قال أبو محمد الناصحي في مقدمته له : " لقد
همت باختصار كتاب الوقف لهلال بن يحيى فترددت فيه زمانا لحسن
تصنيفه وقل ما وجدت فيه كلمة ساقطة أو خالية عن معنى فإيده ثم
استمعت بالله تعالى على اختصار كتابي : أبي بكر هلال بن يحيى
وأحمد بن عمر الخصاف البصريين رحمهما الله تعالى ، وأهفت اليه
ما وجدت في كتبنا والله تعالى ولي تيسيره والاعانة عليه " .

وهذا الكتاب مخطوط موجود في مكتبة عارف حكمة الله الحسيني
في المدينة المنورة تحت رقم (٢٥٤٠٢٣٩) وهو مخطوط نفيس وقفت
عليه وقرأته من أوله الى آخره فألفيته مفيدا ، وهو مكتوب بخط فارسي
حسن ويقع في (٦٠٦ صفحات) من حجم متوسط . (١)
(٣) درر الفواص في علوم الخواص . (٢)

-
- (١) ومن نسب كتاب مختصر وقفي هلال والخصاف للناصري :
القرشي في الجواهر المضية (٣٠٥/٢ - ٣٠٦) ، وحاجي خليفة
في كشف الظنون (٢١/١) ، والبخداوي في هدية المارفين
(٤٥١/١ - ٤٥٢) والزركل في الاحلام (٧٩/٤) ، وهو
رضا كماله في معجم المؤلفين (٤٩/٦) .
(٢) أنظر : ايضاح المكنون (٤٦٢/١) ، وهدية المارفين (٤٥١/١ -
٤٥٢) ، ومعجم المؤلفين (٧٩/٤) .

قال البغدادي : أوله الحد لله الذي استغنى عن طاعة
المطيعين ، وهذا الكتاب لم أتكن من الوقف عليه ولا أعلم مكان وجوده
ولم له فقد ضمن ما فقد من كتب التراث .

(٤) السعدي في فروع الحنفية (١)

وهذا الكتاب ألفه الشيخ الناصي لأعد أولاد محمود
ابن سبكتكين ملك الدولة الفزنوية السمي محمود أكبر أولاد الملك .
وهو كتاب مشهور قال عنه ابن الشحنة : " انه كتاب وجيز مختصر
اللفظ كثير السائل أورد فيه مسائل كثيرة من عامة كتب الأصل " (٢)
ويبدو أن منهجه في تأليفه لا يكاد يختلف فهو يعنى باختصار
الكتب من الأصول وتنظيمها وتهذيبها وإخراجها في صورة سهلة
النال .

(١) كشف الظنون (١٦٧٦/٢) ، ومعجم المؤلفين (٤٩/٦) .

(٢) نقلا عن حاجي خليفة . أنظر كشف الظنون له (١٦٧٦/٢) .

ثناء العلماء عليه :

أثنى العلماء على أبي محمد الناصح ، وأذكر أقوال

بعضهم فيه فيما يلي :

- (١) قال الخطيب البغدادي : كان ثقة دينا صالحا .
- (٢) قال القرشي : قاضي القضاة وامام الاسلام وشيخ الحنفية فسي
عصره والمقدم على الاكابر من القضاة والأئمة وكان ورعا مجتهدا
قسير اليد .
- (٣) قال الكوفي : كان اماما عالما فقيها له مجلس التدريس والنظر
والفتوى ، وله الطريقة الحسنة المرضية عند فقهاء عصره وهو
امام الاسلام وشيخ الحنفية في عصره .
- (٤) قال الذهبي : وهظم قدره وكان قاضي السلطان محمد
ابن سبكتكين .
- (٥) قال اللكوي : كان اماما كبيرا له مجلس التدريس . (١)

(١) أنظر أقوال هؤلاء العلماء في كتبهم التي ترجموا فيها لأبي

محمد عبدالله بن الحسين الناصح ، وأحلنا تراجمه عليها

الفصل الرابع : عصره ، ومحاصرته للدولة الفزنوبية

ويشمل ما يلي :

- أولا : . الحالة السياسية .
- ثانيا : . الحالة الاجتماعية .
- ثالثا : . الحالة العلمية .

الفصل الرابع : عصره ، ومعاصره للدولة الفزنوية

أولا : نبذة عن الحالة السياسية :

عاش أبو محمد الناصحي قرابة قرن من الزمان إذ أن حياته امتدت من منتصف القرن الرابع الهجري تقريبا الى أن أدركه الأجل المحتوم قبل نهاية منتصف القرن الخامس الهجري في سنة ٤٤٧ هـ . وهذا يعني أن الشيخ الناصحي عاصر أربعة من خلفاء الدولة المباسية - وهم :

- (١) المطيع لله الذي تولى الخلافة من سنة ٣٣٤ الى ٣٦٣ هـ .
- (٢) والطائع لله وتولى الخلافة من سنة ٣٦٣ الى ٣٨١ هـ .
- (٣) والقادر بالله وتولى الخلافة من سنة ٣٨١ الى ٤٢٢ هـ .
- (٤) والقائم بأمر الله وتولى الخلافة بين سنتي ٤٢٢ الى ٤٦٧ هـ .

أما كيف كانت الحالة السياسية في عصر هؤلاء ؟

فالجواب على ذلك باختصار أن هذه الفترة التاريخية من تاريخ الدولة المباسية تعد محصلة لما أصابها في قرنها الثالث من أحداث

(١) البداية والنهاية (٢١٢/١١) .

(٢) الكامل (٢١٧/٧) .

(٣) المصدر السابق (٣٨١/٧) .

(٤) المختار (٥٧/٨) .

جسيمة وخطوب عظيمة أدت الى انحلال الدولة وانحسار رقعتها
وضعف كيانها ، ان أن صرنا الذهبي قد ولى وأخذت الدولة
تسير نحو التفكك والانحيار ، فاحتلاء المنتصر عرش السلطة وترجعه
على كرسي الخلافة بعد مصرع والده المتوكل على الله على يده أنسر
اعتداء أثيم في سنة ٢٤٧ هـ . (١)

منذ ذلك التاريخ أخذت الفتن تستشري وتطير شررها ومخاطم
خطورها وتزداد يوما بعد يوم وكأنما قصد بتلك الحادثة المؤسفة
القضاء على الخلافة العباسية حيث أدى ذلك الى تدخل العناصر
الحاقدة من الترك والفرس والبهيمين الذين اعتمدت عليهم الدولة
العباسية في هادي أمرنا فتعاطم نفوذ تلك العناصر وبدأ مجدها
الفعلي في الظهور ، وأصبح الخلفاء أعمىة في أيديهم وأستبد
أولئك بالأمر دونهم . (٢)

وتتابعت الحروب والنكبات والهلات حتى اذا جاء القرن الرابع
انقسمت الدولة الاسلامية المظنى الى دويلات وامارات يحكم كل جزء
منها أمير أو سلطان (٣) ، وكأنما هي عقد انفرط أو صخرة تفتت (٤) .

(١) البداية والنهاية (٣٤٩/١٠) ، والتاريخ الاسلامي المصمم

ص ٤٢٥ - ٤٢٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٢٥ ، وراجع تاريخ الطبرى (٤٠٠/٧) ،

وتاريخ الاسلام السياسي د . حسن ابراهيم حسن (٢٤٩/٣)

(٣) ظهر الاسلام (٦٠/١ - ٦١) .

(٤) أحمد أمين : ظهر الاسلام (١/٢) .

الا وأن قيام تلك الدولات وتعدد الامارات في داخل جسم الدولة الاسلامية العباسية على مرأى وسمع من القيادة المركزية لهو اكبر دليل على أن المجد السياسي لدولة بني العباس قد انقضى وأن حاكمها الفعلي لم يعد له حول ولا طول بل هو مغلوب على أمره ان كان الأمر الصحيح يصدر الأوامر وما على الخليفة العباسي الا أن يوقعها لتكسب الصفة الشرعية أمام الرأي العام ، فضعف أمر الخلافة جدا حتى لم يبق للخليفة أمر ولا نهي ولا وزير أيضا ^(١) ، ولم يبق للخليفة الا الاسم والرسم والسكة تضرب باسمه والدعاء له على المنابر وهكذا تزقت الدولة الاسلامية الى دولات متناحرة كما ذكر المؤرخون .

فالفزونيون والسلاجقة في الشــــرق

والحمدانيون في الشــــام

والبهمنيون في العراق وما جاورهــــما

والفاطميون في مصر والشــــام ^(٢)

والشيخ الناصبي كان يقطن الشرق ويمشي في خراسان .

(١) ابن كثير: البداية والنهاية (٢١٢/١٢) .

(٢) تاريخ الاسلام العام ص ٤٥٢ ، والحضارة الاسلامية لآدم مستز

(٤٨/١) ، وظهر الاسلام (١/٥٠ - ٩٣) .

وفي تلك النواحي التي قامت فيها الدولة الفرنجية ما بين سنتي ٣٥١ - ٥٨٢ هـ ^(١) ، فقد عاصر هذه الدولة وهي فؤاد عظميها وقضى معها صدر حياته ونفوان شبابه ، وكان أحد أعضائها إذ أن كل من ترجم له ذكر أنه كان لا يفي القضاة ليمين الدولة الطك محمود ابن سبكتكين .

لذلك رأيت أن أعطى القارىء نبذة مختصرة عن نشأة الدولة
الفرنجية وعن ملكها محمود بن سبكتكين وعن الوضع السياسى السائد
فيها آنذاك .

فأما عن قيام الدولة الفرتونية فان سبب ذلك هو أن سيكتكين
كان مولى الأمير أبى اسحاق ابن البتكن صاحب جيش غزنة واعمالها
من قبل السامانيين ، وكان سيكتكين مقربا الى مولاة فلط مات لسم
يترك أحدا يصلح للأمر من بعده ، فاتفق الجيش على ما يهــــــــ
سيكتكين لحسن سيرته وصلاحه ، فعدا يتوسع في الفتوحات واستولى
على الهند وأنشأ بها مركزا حكوميا في بشار ، وما زال يتابع
غزوه وفتوحاته حتى توفي في سنة ٣٨٧ هـ .

وما ان مات حتى دب الخلاف ووقع الشقاق بين ولديه محمود
واسماعيل كل منهما يريد الظفر بالسلطة وجرت بينهما حروب كانت

(١) المصدر السابق (٢٢٢/١) وما بعدها .

كانت الخليفة فيها لمحمود سبكتكين ، فاستولى على السلطة وترجع على
كرسي الملك وحكم البلاد وكان عهده ملوا بالفتوحات ففتح أجزاء
كثيرة من بلاد الهند وكسر الأصنام التي كانت تعبد من دون الله
وظهر البلاد من مظاهر الشرك الوثنية وأجلس السامانيين عن
خراسان .

فهذا هو الملك محمود بن سبكتكين الذي اقترن اسم الناصحي
باسمه عند كل من ترجم له وتلك أيضا حالة البلاد من الناحية السياسية
في عهده . ولقد توفي الملك محمود بن سبكتكين في سنة ٤٢١ هـ وقبره
في غزنة . (١)

-
- (١) أنظر الصادر الآتية : الكامل في التاريخ (١٨٥/٢) ،
وفيات الأعيان لابن خلكان (١٧٥/٥) ، وسير أصنام
النبلاء (٤٨٣/١٢) ، وطبقات الشافعية للشبكي (١٤/٤)
وما بعدها ، والبداية والنهاية (٢٢/١٢ - ٢٦) ،
وظهر الاسلام (٢٧٧/١) ، والأعلام للزركلي (١٧١/٢)
وراجع تاريخ الاسلام السياسي (٨٥/٣) وما بعدها .
هذه الصادر ألفت عليها واقتبست منها هذه النبهة عن
الدولة الغزنوية عن ترجمة محمود بن سبكتكين .

ثانيا : نبذة عن الحالة الاجتماعية :

عرفنا أن الحالة السياسية في البلاد الإسلامية في تلك الفترة التي عاشها الشيخ علي صعيد المملكة الإسلامية لم تكن مستقرة ، بل كانت تتوج بالفتن والاضطرابات الأمر الذي كان له الأثر الواضح على الحالة الاجتماعية ، فالحروب الطاحنة التي نشبت في تلك الفترة والأحداث المروعة التي صاحبها ، والتي كانت سببا في هلاك الحرث والنسل وضياع الآلاف من الأرواح البريئة ، كل ذلك أدى إلى انهك مجتمع ذلك العصر وقضى على موارد البلاد واستنزف خيراتها نتيجة لتوجيه الطاقات البشرية إلى ميادين القتال ، كل ذلك أدى إلى الشلل الاقتصادي في البلاد الإسلامية ، وانتشر الحمايون والصوص والمصائب وقطاع الطرق فكانوا يهجمون على المنازل فسي رابعة النهار يأخذون الأموال وإن لم يجدوا شيئا عذبوا صاحب المنزل حتى يربهم أين أخفى المال وقتك قطاع الطرق بالحجاج حتى انقطع الحج ، وحصل فلاة شديدة في المعيشة حتى بيع الكر بثمانين دينارا فخرج الناس من أوطانهم يلتصقون القوت وكان بعضهم يبيع عقاره برغيف من الخبز .

وكان الفلاة أكثر شدة في غولسان إذ كان الشخص يبيع الخبز الخبز وموت .

وكن بعض النسوة وجدن وهن يأكلن الأولاد الصفار بمد شويهم

من شدة الجوع ، وأكل الناس الحمر ، والكلاب ، والجيف ، وانتشرت
الأمراض ومات الناس بالآلاف حتى أنه خرج من أصبهان أربعون
ألف جنازة في وقت قصير وهجز الناس أن يتدافنوا وانتشر مرض
الطاعون وأمراض أخرى فتكت بالناس .

(١) واجتاحت البلاد الزلازل المدمرة التي مات بسببها خلق كبير

ولا حول ولا قوة الا بالله وانا لله وانا اليه راجعون .

(١) أنظر في ذلك الصادر الآتية : المنتظم (٢٢/٨) ، والكامل
(٢٥٥/٧) - (٦٤/٨) = ٨٣ ، ٦٩ ، وأنظر
سير أعلام النبلاء (٤٩٦/١٧) ، وهدرات الذهب (١٩٢/٣)
وזהر الاسلام (١٢٤/١) .

ثالثاً : نبذة عن الحالة العلمية :

ما تقدم به من الناحيتين السياسية والاجتماعية قد يقع في غلد الانسان ويجول بمخاطره أن الحالة العلمية تأثرت بما كان ولكن الأمر في الحقيقة يجري في الصعيد السياسي والاجتماعي كان على غير ما يتوقع المرء .

فان الحركة العلمية قد هلفت أوج عظمتها وقاية مجدها ففى القرنين الرابع ، والخامس الهجريين ولم تؤثر تلك الأحوال والأحداث التى كانت سائدة على البلاد على مجرى الحياة العلمية .

بل ان العلم والعلماء ارتفع شأنهم وهلت مكانتهم وازدهرت الحياة العلمية ولفت شأوا عظيما في ذينك القرنين فكانت قرائسج العلماء صافية نقية جاءت بشروة علمية فى مختلف العلوم والمعرفة فالف العلماء مؤلفات ضخمة مبتكرة فى الحديث وعلومه ، والتفسير وعلوم القرآن والفقه واللغة العربية والأدب وغير ذلك من العلوم الأخرى التى هي اليوم محل اهتمام الدارسين والباحثين والحققين ، هذا بالإضافة الى ما حظيت به تلك المؤلفات من قبل العلماء السابقين من عناية حيث جمعوا مادتها واعادوا صياغتها وعنوا بها عناية فائقة ما كان له أثر بالغ فى المحافظة على ذلك التراث .

وكانت الحركة العلمية فى موطن الشيخ الناصحي وصره أكر انتشارا اذ وجدت تشجيعا وساندة من الحكومة الفزونية وعلى رأسها ملكهم الصالح محمود بن سبكتكين ، فانه كان عالما وعلما من أعلام الاسلام

ألف كتابا في الفقه الحنفى هو : التفريد على مذهب أبى حنيفة
وقد تناول فيه ستين ألف مسألة (١) ، وكان الملك محبا للحديث
ولهو وكان فقيها أيضا على المذهب الحنفى ثم تحول عنه إلى
المذهب الشافعى (٢) .

ولقد شجع الملك الحركة الأدبية في بلاده فقد سار على أسلوب
المصر في أن يزين ملكه بالعلماء والأدباء ، حتى سجدا ضخما
في غزنة بجانبه مدرسة (٣) ، وكانت نيسابور مهد العلم واللمسة
انتشرت فيها المدارس النظامية في عصر الناصبي في نيسابور وغيرها
ومن تلك المدارس :

- (١) المدرسة السعدية التي أنشأها الأمير نصر بن سبكتكين أخو الملك
محمود الغزنوى عندما كان وليا على نيسابور في سنة ٣٨٩ هـ . (٤)
- و درس بهذه المدرسة ولد الشيخ أبو محمد بن عبد الله الناصبي
كما مر .
- (٢) ومدرسة محمد بن الحسن بن فورك سنة ٤٠٦ هـ . (٥)

-
- (١) الجواهر المضية (١٥٢/٢) ، وروكبان (٢٨٦/٦) .
 - (٢) أنظر العراجيم الآتية : وفیات الأعيان لابن خلكان (١٨٠/٥)
وسمر أعلام النبلاء (٤٨٦/١٢٠) ، وأهدالة والتهاية (١٣٠/١٧) .
 - (٣) أحمد أمين : ظهر الاسلام (٢٨٠/١) .
 - (٤) تاريخ الاسلام السياسى (٨٥/٣) وما بعدها وأنظر موارد
الخطيب البغدادي ص ٢٤ .
 - (٥) طبقات الشافعية للسبكي (٥٢/٣) .

- (٣) والمدرسة الميمنية في سنة ٤٠٨ هـ . (١)
- (٤) ومدرسة أبي اسحاق الاسفراييني سنة ٤١٨ هـ . (٢)
- (٥) ومدرسة أبي بكر أحمد بن محمد البستي سنة ٤٢٩ هـ . (٣)
- (٦) ومنها المدرسة الناصحية . (٤)

فانشأة هذه المدارس وانتشارها ساهم في انعاش الحركة
الفكرية وتنشيف انباء ذلك العصر ولقد تخرج من نساب^{ومن} هذه المدارس
علماء كبريون في اعصار مختلفة فاثروا الحياة الفكرية بشراهم العلمي
الذي شاع وذاع وانتشر في الأوطان وما نحن اليوم نرى الباحثين
والمحققين والدارسين بطلعوننا بتلك الأسفار الضخمة محقة من نتاج
تلك العقول النيرة ما ساهم في قيام المكتبات الاسلامية وامتلات
به خزائنها .

-
- (١) وفيات الأعيان لابن خلكان (١٦٨/٣) .
 - (٢) طبقات الشافعية للسبكي (١١١/٣) .
 - (٣) المصدر السابق (٣٣/٣) .
 - (٤) وفيات الأعيان (٢٩١/٤) .

البَابُ الثَّانِي

فِي التَّعْرِيفِ بِالْكِتَابِ

الباب الثاني : في التعرف بالكتاب وصف مخطوطات الكتاب

ويشمل ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعرف بالكتاب وتوثيق نسبه لمؤلفه

الفصل الثاني : وصف مخطوطات الكتاب

الفصل الثالث : دراسة تفهيمية للكتاب

الفصل الأول : في التعريف بالكتاب

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب : وتوثيق نسبه

الـمـبـحـث الثاني : مؤلفه

المبحث الثالث : موضوعات الكتاب ومصادره

المبحث الرابع : التعريف بأصل الكتاب ومؤلفه

وشرحـه

الفصل الأول

في التعريف بالكتاب

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في اسم الكتاب وتوثيق نسبته الى مؤلفه

أ - اسم الكتاب :

اختلفت كتب التراجم التي تحدثت عن الكتاب في اسمه :

١ - فالكفوي ^(١) ، وأحمد شلبي ^(٢) ، والحصكفي ^(٣) ، ومسر ^(٤)

رغبا كحالة ذكره باسم : " تهذيب أدب القاضي للخصاف " تأليف

الناصري .

٢ - أما فؤاد سزكين فتحدث عنه باسم : " شرح أدب القضاء " ^(٥)

٣ - والزركلي ^(٦) وركمان ^(٧) ذكراه باسم " أدب القاضي " .

والذي أرجحه أن اسم الكتاب هو : " تهذيب أدب القاضي

للخصاف تأليف الناصري " . وذلك لسببين :

(١) ، (٢) ، (٣) ، ستأتي ترجمة هؤلاء والا حالية

على كتبهم أنظر ص ٧٦ ، ٨١ .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ستأتي الا حالية على كتبهم ص ٧٨ .

١ - لأن من شرح كتاب الخفاف : (١) الجصاص (٢) ، والصدر (٣) الشهيد ، والسرخسي (٤) وسموه " أدب القاضي " .

٢ - أن أغلب الناقلين عن كتاب الخفاف من أئمة الحنفية المتقدمين وغيرهم يسميه : " أدب القاضي " .

(١) سيأتي التمريف بالخفاف وكتابه " أدب القاضي " في ص ٩١ وما بعدها

(٢) هو : أحمد بن علي أبو بكر الرازي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ له

كتاب شرح أدب القاضي للخفاف وغيره من الصنفات ، وسيأتي

التمريف بكتابه " شرح أدب القاضي للخفاف " في ص ٩٤

له ترجمة في :

الفهرست لابن النديم (٢٩٣) ، وتاريخ بغداد

(٣١٣/٤ - ٣١٥) ، والجواهر الضية (٢٢٠/١) .

(٣) هو الامام حسام الدين عمر بن عبد المزي من عمر بن مازة المصروف

بالصدر الشهيد المتوفى سنة ٥٣٦ هـ .

له ترجمة في : الوافي بالوفيات (٣٣٤/٤) ، وتاج التراجم

ص ٤٦ - ٤٧ ، والفوائد البهية ص ١٤٩ .

وسيأتي التمريف بكتاب الصدر شرح أدب القاضي للخفاف ص ٩٤

(٤) السرخسي هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي مؤلف

المبسوط على الفقه الحنفي . أنظر معجم المؤلفين (٢٣٩/٢)

ولقد قال السرخسي في ميسوطه (٨١/١٦) : " والخفاف

رحمه الله ذكر في أدب القاضي " .

ب - توثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه :

ومتناول ذلك أمرين :

الأمر الأول : بيان خطأ نسبة الكتاب الى السمعاني .

الأمر الثاني : اثبات أن مؤلفه الناصبي .

لقد وقع وهم في نسبة كتاب تهذيب أدب القاضي للخصاف الى غير مؤلفه ، فنسب الكتاب تارة الى أبي سعد هداكريم ابن محمد بن منصور بن محمد بن هداكريم السمعاني التميمي المروزي الشافعي . (١)

ونسب مرة الى الخصاف أحمد بن عمر . (٢)

ونسب الى مؤلف مجهول . (٣)

وهذه النسبة المذكورة وجدت على الورقة الأولى من نسخة المخطوط كما سنبينه ، ومعلوم بالضرورة أن من أهم المهمات في تحقيق المخطوطات اثبات وتوثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه . لذلك فاني قد بذلت جهدا كبيرا ووقفتا طويلا في سبيل تصحيح نسبة هذا الكتاب الى مؤلفه الحقيقي وهو الناصبي ، ونفسي نسبته الى السمعاني ، وسيتبين هذا من الأدلة التي سأذكرها .

(١) ستأتي مصادر ترجمته مفصلة في ص ٧١

(٢) ستأتي ترجمته في ص ٩٠

(٣) أنظر ذلك في وصف هذه النسخة في ص ١٠٢

أما الأمر الأول وهو نفى نسبة الكتاب إلى أبي سعد السمعاني
فسأذكر أسماء الكتب من نسب الكتاب إلى أبي سعد السمعاني وما اعتمد
عليه من فعل ذلك ، ثم أعقب ببيان سبب وقوع ذلك الخطأ ،
ثم أسوق الأدلة على نفى نسبة الكتاب إلى أبي سعد السمعاني

١ - من نسب الكتاب إلى أبي سعد السمعاني : -

(١) فهرس المخطوطات الأزهرية واعتمد على ما كتب على ظهر
الورقة الأولى من المخطوط ، ونقل عنه وتابعه على هذا مسن
حقق كتاب أبي سعد السمعاني : التعبير في المعجم الكبير
في قسمه القسم الدراسي (ص ٢٦١ - ٢٦٢) ، والقسم
المحقق (٣١ / ١) .

(٢) كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي القسم
الألماني منه (٣٢٩ / ١ ، ٣٣٠) واعتمد بروكلمان على مجلة
المانية تعنى بتاريخ وراث الشرق فقط .

(٣) فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود عن مكتبة عارف
حكمة الله ورقم ٦١ فقه حنفى ورقم الفيلم ٨٢ . (١)

واعتمد على هذا الفهرس من حقق كتاب أدب القضاء لابن

(١) أنظر الاحالة على فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود

(١) أبي الدم الشافعي المتوفى سنة ٦٤٢ هـ وذكره في ص ٦٢٢ .

هؤلاء هم الذين نسبوا كتاب " تهذيب أدب القاضي للخصاف "

الى أبي سعد السمعاني وسماه " أدب القاضي " .

ب- سبب وقوع الخطأ في نسبة الكتاب : -

وان السبب الذي أوقع هؤلاء في الخطأ هو اعتمادهم على
فهارس المخطوطات والفهارس اعتمدت الورقة الأولى من المخطوط
وسأبين فيما يلي كيف أن اسم السمعاني كتب على الورقة الأولى
من المخطوط خطأ ؟

لقد استطعت بحول الله وتوفيقه العثور على خمس نسخ خطية
لهذا الكتاب وأذكرها هنا اجمالاً بقدر ما يقتضي المقام ، ثم
أتي على وصفها تفصيلاً في فصل وصف مخطوطات الكتاب
(١) نسخة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا وهي أقدم نسخة كتبت
في سنة ٩٤٢ هـ .

(١) قام بتحقيق هذا الكتاب الدكتور مصطفى الزحيلي ، ثم
حققه أخيراً الدكتور محي هلال السرحان كرسالة دكتوراه
وخرج الجزء الأول منه ونسب الكتاب كذلك الى أبي سعيد
السمعاني فانظر (٥٨/١) معتمداً على فهرس المكتبة
الأرمينية (٩٢/٢) .

- (٢) ونسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة كتبت سنة ١٥٤ هـ .
- (٣) ونسخة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة وكتبت في سنة ١٠٥٤ هـ .
- (٤) ونسخة من مكتبة عارف حكمة الله الحسيني وكتبت سنة ١١٢ هـ .
- (٥) ونسخة من المكتبة الأزهرية وكتبت سنة ١٣٣٢ هـ .

بعد أن توفر لدى هذا العدد من النسخ قمت بدراستهما

وملاحظتهما جميعا فاتضح لي ما يأتي :

- (١) ان هذه النسخ لكتاب واحد هو " تهذيب أدب القاضي للخصاف " لمؤلفه الناصحي .

- (٢) اتفاقها في بدايتها ونهايتها .

- (٣) ثلاث نسخ منها وهي نسختا الأزهرية ونسخة عارف حكمة الله

كتب على الورقة الأولى منها اسم المؤلف و عنوان الكتاب هكذا :

" أدب القاضي للإمام أبي سعد السمعاني رحمه الله تعالى

تلميذ أبي عبد الله الداغاني على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة

نعمان بن ثابت " .

- (٤) النسخة التركية كتب عليها " أدب القاضي لمؤلف مجهول " .

- (٥) نسخة دار الكتب كتب عليها " أدب القاضي للخصاف " وهاتان

النسختان الأخيرتان سنؤخر الكلام عليهما الى موضعه في وصف

مخطوطات الكتاب وسيقصر كلامنا هنا على النسخ الثلاث التي كتب

عليها أدب القاضي للسمعاني .

فأما النسخ الثلاث التي كتب عليها : أدب القاضي للسماعاني
خطاً فسيب هذا الخطأ هو فقد الورقة الأولى من المخطوط
ومما يؤكد أن اسم السماعاني قد كتب على هذه النسخ الثلاث
خطاً هو أن نسخة عارف حكمة الله المنسوخة سنة ١١٢٠ هـ ،
والنسخة الأزهرية التي كتبت في سنة ١٣٣٧ هـ كُتبتاها قد نسختا
عن النسخة الأزهرية المنسوخة في سنة ١٠٥٤ هـ وذلك واضح من
وجود التعليقات على هامش نسخة عارف حكمة الله والنسخة
الأزهرية التي في سنة ١٠٥٤ هـ فهما متفقان في ذلك ومتفقان
في السقط وفي الزوائد والشرح ، اتضح لي ذلك بمسند
مقابلتهما بالنسخة الأصل المنسوخة في سنة ٩٤٧ هـ .
ثم إن العنوان الذي كتب على النسخة الأزهرية التي هي أقدم
النسخ الثلاث ، وقد كتبت بخط مغاير للخط الذي كتب به
بني الكتاب ، فالعنوان مكتوب بخط نسخ ، والنص مكتوب بخط
فارسي ، وأخذت منها نسخة عارف حكمة الله ، ونسخة الأزهرية
التأخرة ذلك العنوان وهو نسبة الكتاب إلى أبي سميعة
السماعاني .

ولك أيها القارئ أن ترى ذلك على صورة الورقة الأولى من
المخطوط ، وهذا دليل على أن العنوان الذي نسب فيه
الكتاب إلى السماعاني النسبة فيه غير صحيحة .

وأما المتنون الذي كتب على تلك النسخة الأزهرية المنسوخة
سنة ١٠٥٤ هـ التي نسب فيها الكتاب الى السمعاني هذه النسبة
مستقوضة من ستة أوجه :

الوجه الأول : - أن أبا سعد السمعاني لم يقتل على
أبي عبدالله الدامغاني قط ولم يلقه لأن أبا عبدالله الدامغاني
الذكر وتوفي سنة ٤٨٧ هـ ^(١) وأبو سعد السمعاني ولد سنة
٥٠٦ هـ . ^(٢)

الوجه الثاني : - أن شهرة أبي سعد السمعاني تفنيسه
عن تمرينه بشيخه فهو مؤلف ^{كتاب من} أضخم الكتب وأشهرها وهو كتاب
" الأنساب " ومن مؤلفاته " التمهيد في المعجم الكبير " وكتاب

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد الدامغاني كان فقيها
حنفيا فاضلا ، ولد بالدامغان سنة ٤٠٠ هـ وتوفي ببغداد سنة
٤٨٧ هـ من تأليفه " مختصر الحاكم في فروع الفقه وسائل المحيطان "
وفيهما له ترجمة في :

اللباب (٤٨٦/١) .

والفوائد البهية (ص ١٨٢ - ١٨٣) .

وهدية المارفين (٧٤/٢) .

ومعجم المؤلفين (٤٨/١١) .

والأعلام للزركلي (١٦٣/٧) .

(٢) أجمع كل من ترجم لأبي سعد السمعاني أنه ولد سنة ٥٠٦ هـ

وراجع صادر ترجمته في ص ٧١

" أدب الاملاء والاستعلاء " وهما مطبوعان ، وغير ذلك من تصانيف الكهنة التي ذكرها الذهبي في تذكرة الحفاظ ^(١) نقلا عن ابن النجار وذكرها كذلك السبكي في طبقات الشافعية ^(٢) ، ولم يذكر بينها كتاب " أدب القاضي .

ولقد ذكر ابن عساكر بعض كتبه وقال : آخر ما وصلني كتاب كتبه بخطه وأرسل به الى يسمى كتاب فرط الفرام الى ساكني الشام كتبه سنة ٥٦٠ هـ يدل على صحة وده ودولمه . ^(٣)

ومع أن هذا الكتاب من أنفع الكتب في بابيه ومع ذلك لم يذكره أحد في ضمن تصانيف السمعاني .

الوجه الثالث : - اختلاف خط العنوان عن خط النص كما سبق ذكره .

الوجه الرابع : - أن الشيخ / أبو عبدالله الدامغانى الذى ذكر أن السمعاني تتلفظ عليه حنفى المذهب والسمعاني شافعى المذهب .

(١) أنظر تذكرة الحفاظ (١٣١٦/٤) .

(٢) أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٢٥٩/٤) .

(٣) أنظر تاريخ ابن عساكر (ج ١٠ / الورقة ٢١٧ / أو ٢١٨ ب) .

قلت : ولم يذكر ابن عساكر من بين مؤلفات السمعاني كتاب أدب القاضي .

الوجه الخامس : - أن الكتاب ساقطه وأحكامه مأخوذة من
المذهب الحنفي ونادرا ما يمرض لغيره ، والسماحي
شافعي المذهب^(١) ، ولم يذكر أحد قط أنه ألف كتابا على
المذهب الحنفي^(٢) ، بل وينقل كلام أئمة الأحناف ويقول
قال أصحابنا ، قال علمائنا ، فكيف يقول هذا الكلام
وهو شافعي المذهب .

- (١) واليك الأدلة على أن أبا سعد السمعاني شافعي المذهب :
- ١ - قال ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ في تاريخ دمشق
(٢١٧/١٠ - ٢١٨/١ ب) : " عبد الكريم بن محمد
ابن منصور .. الروزي السمعاني ، الفقيه الشافعي ،
ثم قال : واجتمعت به بنيسابور وبخداد ودمشق وسمع
بقرآتي وسمعت بقرآنه وكتب عني وكتب عنه " .
- ٢ - وقال ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ في الكامس
(١٢٤/١١) : " عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد
السمعاني الفقيه الشافعي .
- ٣ - قال أبو الفداء في المختصر في أخبار البشر (٤٤/٣) :
" عبد الكريم أبو سعد بن محمد بن منصور السمعاني الروزي
الفقيه الشافعي .. ثم قال وقد ذكره ابن الجوزي فأوقع فيه
إلى أن قال : وإنما ذنبه عند ابن الجوزي أنه شافعي ..
- فإنه

-
-
- == وانظر وفیات الأعيان لابن خلكان (٣٧٨/١)
- مرآة الجنان (٣٧١/٣ - ٣٧٢)
 - الفوائد المبهية (ص ١٧٣ - ١٧٥)
- أنظر ترجمته في الصادر الآتية :
- تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١) (١٠/٢١٧-٢١٨/أوب)
- المنتظم لابن الجوزي (ت ٥٩٧) (١٠/٢٢٤ - ٢٢٥)
 - الكامل لابن الأثير (ت ٦٣٠) (١١/١٢٤)
 - وفیات الأعيان لابن خلكان (٣٧٨/١)
 - سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨) (١٢/٢٥٤/١)
 - تذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨) (٤/١٣١٦)
 - الوافي بالوفيات للصفدي (ت ٧٦٤) (٣/٢١٤)
 - مرآة الجنان للباقي (ت ٧٦٨) (٣/٣٧١)
 - البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤) (١٢/١٧٥)
 - طبقات الشافعية للسبكي (ت ٧٧١) (٤/٢٥٩)
 - النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ت ٨٧٤) (٥/٣٧٨)
 - مفتاح السعادة لطاش كهر زاد (ت ٩٦٨) (١/٢٠٦)
 - شذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩) (٤/٢٠٥)
 - الفوائد المبهية للكنوي (ت ١٣٠٤) (من ١٧٣ - ١٧٥)
 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للقاسمي (ت ١٣٧٦)
- (٢/٣٧٣)
- (٢) أنظر الصادر السابقة فانها ترجمت للسبعاني ولم تذكر أنسه
- صنف في المذهب الحنفي كتابا اسمه " أدب القاضي " .

الوجه السادس : - ان المصادر التي اعتنت بترجمته (١)

لم تذكر أنه صنف كتابا اسمه أدب القاضي ، وكذلك الكتب

التي تمنى بالمؤلفين ومؤلفاتهم - مثل :

كشف الظنون .

هدية الحارفين .

وايضاح المكنون .

الرسالة المستطرفة

تاريخ الأدب العربي

الأعلام للزركلي

معجم المطبوعات

فهرس الفهارس للكتاني

المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر وغيرها .

لم تذكر انه صنف كتابا اسمه " أدب القاضي " ، وقد اطلعت

على فهارس المخطوطات فلم أجد من يذكر كتاب أدب القاضي

للسمعاني سوى فهرس المخطوطات الأزهرية كما سبق

ذكره .

(١) أنظر مصادر ترجمته في ص ٧٠

ذكر الأدلة الدالة على نفي نسبة الكتاب للسهماني اجمالاً

- (١) اختلاف النسخ في اسم المؤلف كما سبق شرحه مفصلاً .
- (٢) ان العنوان خطأ وبينا وجهه وسببه .
- (٣) ان أبا سعد السهماني شافعي المذهب .
- (٤) قت بقراءة كتابي أبي سعد السهماني " أدب الاملاء والاستعلاء " ، وكتاب " التكميل في المعجم الكبير " ^(١) فلم أجده يذكر صراحة ولا إشارة أنه ألف كتاباً في القضاء .
- (٥) قت أيضاً بقراءة كتب الحنفية والشافعية الممتدة عندهم التي عقدت أبوابها للكلام عن القضاء فلم أجد ذكراً ولا نقلاً عن السهماني أبو سعد .

-
- (١) كتاب " التكميل في المعجم الكبير " تأليف أبي سعد السهماني مطبوع في جلدتين بتحقيق منيرة ناجي سالم .
 - وكتاب " أدب الاملاء والاستعلاء " تأليف أبي سعد السهماني مطبوع نشرته دار الكتب العلمية ببلنران في جلد صغير واعتصد في نشره على الطبعة التي حققها ماكس فايسفايلر .

(٦) اتصلت بأهل الخبرة فلم أجد أحدا منهم يذكر لي غير ما وجدت .

(٧) استقصيت تراجم السمعانيين فلم أجد في ترجمة أحد منهم من ألف على المذهب الحنفي كتابا في القضاء .

(٨) قمت بقراءة القسم الثاني من الكتاب الذي لم يشملته التحقيق في كل النسخ قراءة دقيقة عدة مرات فلم أجد إشارة من قريب ولا من بعيد تدل على أن الكتاب للسماني .

(٩) وجدت أن الذي تتلذذ على أبي عبدالله الدامغاني من الحنفية وعرف بالتلذذ عليه هو السماني أبو القاسم علي بن محمد ابن أحمد الرحبي المتوفى سنة ٤٩٩ هـ ، فلقد ذكر الكفوي في ترجمته أنه تلحذ الدامغاني أبو عبدالله . (١)

والسماني المذكور له كتاب في القضاء اسمه روضة القضاة وطريق النجاة حققه الدكتور / صلاح الدين الناهي ، والكتاب موجود ومتداول وقد حقق محققه نسبه الى مؤلفه ، فلمله عندما فقدت الورقة الأولى من كتاب الناصحي جاء من اجتهد فأخطأ وكتب اسم السماني على الكتاب ، ثم صحف اسم السماني الى السمانسي

(١) أنظر أعلام الأخيار الورقة (١٣٣/ب) .

وأنظر ترجمته في الجواهر الضية (٢ / ٦٠٥) وما بعدها .

فهذان الاسمان متقاربان في رسمهما ، والسفنانى له كتاب فى
القضاء ، الأمر الذى يغلب على الظن معه أن الخطأ فى نسبة
الكتاب الى السفنانى نشأ من هنا .
واعتمادا على ما سبق ذكره من الأدلة اجمالا وتفصيلا فانى
أكاد أجزم بنفى نسبة كتاب " أدب القاضى " الى السفنانى أبو محمد
وأنه إنما نسب اليه خطأ والله أعلم بالصواب .

الأمر الثاني

اثبات نسبة الكتاب الى مؤلفه

سبق ذكر الأدلة على نفى نسبة الكتاب إلى أبي سـ
السماني ، وفيما يلي أذكر الأدلة على اثبات نسبة الكتاب إلى
مؤلفه الحقيقي الشيخ الامام أبو محمد عبدالله بن الحسين الناصحي
النيسابوري والذي قدمنا ترجمة وافية له .

أولا : ترجمت عدة كتب من كتب التراجم للشيخ ^{الناصري} وهرفته به ، فمن
ترجم له وذكر أن كتاب " تهذيب أدب القاضي للخصاف " من
تأليفه جماعة أذكرهم مرتبين حسب وفياتهم - منهم :

(١) محمود بن سليمان الشهير بالكوي^(١) المتوفى سنة ٩٦٠ هـ
وفى كتابه " أعلام الأخيار من فقهاء " مذهب النعمان المختار وقال

(١) هو : محمود بن سليمان الكوي الحنفي كان فقيها قاضيا تلمس
ببلدة كوه التركية وانتقل الى القسطنطينية وولى القضاء فـ
كوه مدة - له ترجمة في كتاب أعلام الأخيار من فقهاء
مذهب النعمان المختار ، ومنهم يسميه كتاب أعلام الأخيار
من مذهب النعمان المختار وهو كتاب واحد ، أنظر ترجمته في :
كشف الظنون (١٤٧٢/٢ - ١٤٧٣) ، هدية المارقين
(٤١٣/٢) ، والاعلام للنزكي (١٧٢/٢) ، ومجمع
المؤلفين (١٦٨/١٢) .

وكتابه أعلام الأخيار مخطوط توجد منه صورة في الجامعة
الاسلامية بمصر المخطوطات تحت رقم ١٨٧٧

بعد ذكر ترجمة الشيخ الناصي وشيوخه وتلاميذه ما نصه :

" وله تهذيب أدب القضاة للخصاف رأيت في شرح كزالدقائق للمولى القاضي أبي محمد محمود الميني ^(١) في مسألة يجوز تقلد القضاة من السلطان العادل والجائر في كتاب القضاة أنه قال فيه : قال الامام أبو محمد الناصي في تهذيب القضاة للخصاف :

" قاضي أهل البغي والخوارج إذا كان منهم يقضى بشئ ، ثم رفع إلى قاض آخر من أهل العدل لم يجزه وأبطله ، لأن الخوارج إذا خرجوا على أهل العدل بالسلاح فأنهم يستغلون أموالهم فلا تجوز شهادتهم ، وإذا لم تجز شهادتهم لم يجز قضاؤهم فينقض ، وهذا قول إبراهيم النخعي ، ولا يعمل على كتابه أيضا لأنه لا يجوز قضاؤهم فلا يعمل على كتابه " ، وهذا النص موجود في الكتاب في الورقة (١/٩٩) وهي ٥١٦ حرفيا .

ثم قال الكفوي : " وله مختصر في الفقه الوقف اختصره عن وقف الخصاف وعن وقف حلال المراءى " ^(٢) .

(١) هو : عبد الرحيم بن محمود بن أحمد بن موسى الميني الحنفي

فقيه وأديب ومحدث توفي سنة ٨٦٤ هـ - له ترجمة في :

كشف الظنون (٥٥٣/١ و ٧٤٦) ، وهدية العارفين

(٥٦٢/١ و ٥٦٣) ، معجم المؤلفين (٢١٣/٥) .

(٢) أنظر أعلام الأعيان الورقة (٥٤/أ - ب) .

(٢) ثم ذكره محمد عبد الحى اللكوى الهندى المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ
فى كتابه " الفوائد البهية فى تراجم الحنفية " ص ١٠٢ - ١٠٣ فقال :
" عبدالله بن الحسين أبو محمد الناصحى .. الى أن قال وممن
تصانيفه تهذيب أدب القضاء للخفاف " .

(٣) ثم ذكره اسماعيل باشا البغدادى المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ فى
كتاب " هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين " (١ / ٤٥١ -
٤٥٢) فقال : " عبدالله بن الحسين الناصحى أبو محمد الحنفى
الى أن قال : له تهذيب أدب القضاء للخفاف " .

(٤) وذكره كذلك كارل بروكلمان فى كتابه تاريخ الأدب العربى
(٢٨٧ / ٦) .

(٥) وذكره فؤاد سزكين فى كتابه تاريخ التراث العربى (٢ / ٨١) .

(٦) وغير الدين الزركلى فى كتاب الأعلام (٤ / ٧٩) .

(٧) ثم ذكره عمر رضا كحالة فى كتابه معجم المؤلفين (٦ / ٤٩)

فقال : " له من التصانيف تهذيب أدب القضاء للخفاف " .

ثانياً : الذين اشاروا اليه ونقلوا عنه :

ذكر جماعة من أئمة الحنفية كتاب " تهذيب أدب القضاة " .

للمناصحي " ونقلوا منه بعض المسائل - فمن الذين ذكروه ونقلوا عنه :

(١) العلامة ابن الهمام ^(١) المتوفى سنة ٦٨١ في كتابه شرح

فتح القدير على الهداية من بداية المبتدى ^(٢) (٣١٨/٧) حيث

قال : " ونقل المناصحي عن أبي بكر الرازي في القصاص بنفسه أن

يجوز لأن ولي القصاص لو استوفى القصاص من غير أن يرفع إلى

السلطان جاز ، فكذا إذا حكم فيه لأنه من حقوق بني آدم " ^(٣)

وهذا النص موجود في المخطوطات أنظر الأصل الورقة (١/١٨١) ،

• (١٨٢/٦)

(٢) ومن نقل عنه الامام الزيلعي ^(٤) المتوفى سنة ٧٦٢ هـ .

ذكر ذلك الحصكفي كما سيأتي . ^(٥)

(١) هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن محمود الطواسي

الأصل الاسكندري ثم القاهري الحنفي المعروف بابن الهمام

(كمال الدين) - له ترجمة في : شذرات الذهب (٢٩٨/٧) ،

(٢٦٩) والفوائد المهيبة (١٨٠ ، ١٨١) ، وراجع معجم المؤلفين

• (٢٦٤/١٠ ، ٢٦٥)

(٢) هذه الاحالة على القسم الثاني من الكتاب الذي لم يحقق .

(٣) الزيلعي : هو عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي (جمال

الدين أبو محمد) محدث فقيه - له ترجمة في : كشف الظنون

(١٤٨١) ، وراجع معجم المؤلفين (١٦٥/٦ - ١٦٦) .

(٤) أنظر ص ٨١

(٣) ونقل عنه العيني ^(١) المتوفى سنة ٨٦٤ في كتابه كنز الدقائق

ذلك النص الذي نقله الكفوي عنه وسبق ذكره ^(٢) .

(٤) ونقل عنه أيضاً شهاب الدين أبو العباس المعروف بالشلبسى ^(٣)

المتوفى سنة ١٠٢١ في حاشيته على كنز الدقائق عدة نصوص نذكر

بعضاً منها من ذلك قوله :

أ - " قال الناصحي : " ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس

الفجور والمجانة على الشرب وان لم يسكر لأن . اغتلاطه

بهم وترك الأمر بالمعروف يوجب سقوط عدالته وان لم يكن

نفس الجلوس فسقاً فلا تقبل شهادته " ^(٤) ، أنظر شرح

كنز الدقائق (٢٢١ / ٤) .

ب - قال الناصحي في تهذيب ^{أدب} القاضى : " حكى عن أبي الحسن

أن شيئاً لو صار الأحداث في الجامع لم تقبل شهادته

لأن هذا مخف وان لم يحكم بنفسه " ^(٥) المصدر السابق نفسه .

(١) سبق ترجمته أنظر ص ٧٧

(٢) أنظر ص ٧٧

(٣) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن اسماعيل بن محمود

السعدي المصري ، المعروف بالشلبسى شهاب الدين أبو العباس

فقيه نحوي من تصانيفه : شرح كنز الدقائق في فروع الفقه

الحنفي ، واثاث الرواة بسلسل القضاة ، وناسك الحج

وغيرها ، له ترجمة في : معجم المؤلفين (٧٩ / ٢) .

(٤) هذا النص موجود في التهذيب للناصحى أنظر ص من التحقيق

(٥) هذا النص موجود في التهذيب للناصحى أنظر ص من التحقيق

جـ - قال الناصحي في تهذيب أدب القاضي عن الخفاف :
" ولا تقبل شهادة قطاع الطريق واللصوص وأصحاب الفجور
بالنساء " ، ومن يحمل عمل قوم لوط ومن يشرب الخمر
ومن يسكر من التبيذ لأن هؤلاء فاسق " وهذا الصادر السابق ٢٢١/٩
وهذه النصوص موجودة في الأصل الورقة من التحقيق .
ثم نقل عنه في عدة مواضع تارة بالنص ، وتارة بالمعنى
وفي معنى النصوص يقول : قال أبو محمد الناصحي ، ونذكر رقم
الجزء والصفحة (٢٦٤/٤ - ٢٢٣ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٥٢) .
(٥) ثم نقل عنه الحصكفي ^(١) التوفى سنة ١٠٨٨ هـ في كتابه
الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، واليك النصوص التي نقلها :
١ - قال : " قلت لكن نقل في البحر والعيني والزيلعي
والصنف وغيرهم مسألة التقليد من الجائر عن الناصحي فسي
تهذيب أدب القضاة للخفاف أن من لم تجز شهادته لم
يجز قضاؤه (١٣٥/٢) .

وأنظر تهذيب أدب القاضي الورقة (١/١٩) وفي

(١) الحصكفي هو : محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن

بن محمد الحصى الأصل الدمشقي الحنفي المعروف بالحصكفي

(علاء الدين) فقيه أصولي محدث . أنظر هدية العارفين

(٢٩٦/٢) ، وراجع معجم المؤلفين (٥٦/١١ - ٥٧) .

ب- قال : " ويجوز تقلد القضاة من السلطان المصادق
والجائر ، ومن أهل البغي ، وأنا رفع قضاة الباغى السي
قاضي أهل العدل نفذه وقيل لا وه جزم الناصح

• (١٣٨/٢)

وأنظر تهذيب أدب القاضي الورقة (١/٩٩) وص ٥١٦ .

ثالثا : منهجه وأسلوبه في كتبه : -

بالمقارنة بين منهجه وأسلوبه في كتابه : " مختصر كتابي أبي بكر
ابن هلال والخصاف في أحكام الأوقاف " ، وكتاب : " تهذيب
أدب القاضي للخصاف " تبين الاتي :
١- نقله عن ابن كاس وهذا النقل تكرر كثيرا في كتابه " تهذيب
أدب القاضي " ونقل عنه أيضا في المختصر لوقى هلال والخصاف
ونفس الأسلوب الذي ينقل عنه في التهذيب ، واليك تلك النقول
بأرقام الأوراق :

من كتاب وقى هلال .. قال الناصح : " وذكر ابن كاس

في أدب القاضي أنه يقل " (١/٦٦) .

وذكر ابن كاس أنه يقل فيه خبر عدل ثقة انه فقير .

وقال : قال ابن كاس .. الخ الورقة (١/٩١) .

وابن كاس هذا الذي ينقل عنه الشيخ الناصح في كتابه

تنبيه كتب الحنفية التي تكلمت عن القضاء فلم أجد أحدا نقل عنه

في حدود ما علمت سوى الشيخ الناصح ونفس الأسلوب الذي اتبعه
في النقل لا يختلف في كلا الكتابين .

وابن كاس ذكرت ترجمته وافية في القسم المحقق ص ٦٤ وذكرت
أنه توفي سنة ٣٢٤ هـ . ولقد تمت تراجمه فوجدت ان الخطيب
البخداري ترجم له ، ونقل عنه في كتابه " الفقيه والمتفقه " نفس
موضعين (٤٥/١) ، (٨٣/٢) ١٩٥) فهو فقيه حنفى
شهير .

الا أنى لم أجد كتابه أدب القاضى الذى ينقل منه الناصح
علما بأنى قد بذلت جهدا في سبيل الحصول عليه .

٢ - ينقل عن الخصاف فيقول : قال الخصاف ، قال أبو بكر ،
قال أحمد ، وهذا نفس أسلوبه في التهذيب .

٣ - وجود هذه العبارات : قال أبو بكر الخصاف ، والصواب
عندى : قال بعض الفقهاء قال بعض شايخنا . وقد قال
أصحابنا ، وفي القياس ، وفي الاستحسان .

٤ - يعبر بقوله : فهذا قبيح ، أو هذا عندنا قبيح .

٥ - يختم الأبواب بقوله : والله التوفيق .

٦ - المقدمة وهى : قال الشيخ الامام قاضى القضاة أبو محمد
عبدالله بن الحسين الناصح رحمه الله تعالى لقد هممت باختصار
كتاب الوقف ليهلال بن يحيى فترودت فيه زمانا لحسن تصنيفه
وقل ما وجدت فيه كلمة سا قطة أو خالية عن معنى فائدة ، ثم

استمدت بالله تعالى على اختصار كتابي : أبي بكر هلال بن يحيى
وأحمد بن عمرو الخفاف البصريين رحمهما الله تعالى .

وأضفت إليه ما وجدته في كتبنا والله تعالى ولي تيسيره
والإعانة عليه ، والنفع به وإياه أسأل أن يجعله لوجهه خالصا
وهو الموفق بحسنه وفضله والله أعلم .

ثم بعد نهاية المقدمة دخل في صلب الموضوع الذي يتحدث
عنه الكتاب وهو الوقف فقال : إذا قال أرض هذه صدقة
موقوفة أو محرمة أو وقفت أرضي أو حرمت .. الخ ، ثم أخذ
يشرح ويواصل الكلام عن المسائل ، وكذلك الخاتمة فانهى الكتاب
بقوله : ويجوز أن يصرف إلى أولادها ، ومن هذه المقدسة
يتبين بالاضافة إلى ما سبق .

٧ - أن الأسلوب في الكتابين لا يختلف .

٨ - أن المنهج هو الاختصار وإضافة بعض المسائل من كتب
الأحناف الأخرى .

٩ - أن من روى الكتابين : كتاب تهذيب أدب القاضي ، وكتاب

مختصر وقفي هلال ، والخفاف قال : قال الشيخ الإمام ، وهذا
لقب الناصحي كما هو في المقدمة التي سبق ذكرها لكتابه مختصر

وقفي هلال والخفاف ، وقال في نسخة (هـ) الورقة (٤٥/ب)

قال الشيخ الإمام سائل ليست من الكتاب .. الخ .

١٠ - الدخول في صلب الموضوع لا يختلف في الكتابين .

١١ - الخاتمة فانها تتشابه كذلك .

رابعا : تنبعت تراجم الذين نقل عنهم الشيخ الناصح في كتاب تهذيب أدب القاضي فوجدت أن وفياتهم كانت قبل وفاة الناصح وأنهم لم يتجاوزوا بداية القرن الخامس الهجري - وهذه ترجمة مختصرة لأشهر أولئك :

١ - أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن شاهويه القاضي الفقيه

الشاهوي الفارسي المتوفى سنة ٣٦١ هـ أنظر ترجمته ص ٣٩٦ من التحقيق

٢ - أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ أنظر

ترجمته في ص ٦٢

٣ - عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ

أنظر ترجمته في ص ١٦٥ من التحقيق .

٤ - علي بن محمد بن الحسين بن كاس النخعي ابن كاس المتوفى

سنة ٣٢٤ هـ أنظر ترجمته في ص ٦٤ من التحقيق .

٥ - الحسن بن داود بن رضوان البستي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ

أنظر ترجمته في ص ٢٨ من التحقيق .

فهؤلاء وغيرهم ممن نقل عنهم الناصح وترجمنا لهم في

صلب التحقيق لم تتجاوز وفياتهم نهاية القرن الرابع .

خامسا : أنه أضاف الى الكتاب الأصل سائل وأدلة ليست منه ،
أما السائل التي أضافها الى الكتاب فهي من كتاب أبي علي بن موسى
البستي وقد صرح هو بذلك فقال : قال الشيخ الامام - رحمه الله -
سائل ليست من الكتاب نقلتها من أدب القاضي لأبي علي .^(١)

وأما الأدلة فأذكر منها على سبيل المثال :

^(٢) قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ((فأنما شقاء العبي السؤل))

وفغيره .

وهذا يتفق مع منهجه في مختصره وفي هلال والخفاف وأنه

ذكر أنه أضاف الى الكتابين ما وجدته في كتبهم .

سادسا : أنه يقول في التهذيب قال : الخفاف ويأتي بنفسه

عبارة الخفاف ثم يشرحها ويوضحها ويستدرك على الخفاف فيقول

ذكر الخفاف هنا مطلقا والصواب كذا .

وتارة يقول وهذا رأى الخفاف .

وفي بعض السائل يذكر نص الخفاف ويبين ما قاله

أبو بكر الرازي باعتباره أنه شرح أدب القاضي للخفاف ، فمن

الأشلة على ذلك هذه السألة :

(١) أنظر النسخ (د) الورقة (٤٥/ب) .

(٢) أنظر عل من التحقيق .

قال الخفاف : وإذا ترك الرجل الصلاة في الجماعة

استخفا أو مجانة لم تقبل شهادته ، قال أبو بكر : لم يرد
بالاستخفاف الاستهزاء ، لأن الاستهزاء بالشرائع كفر ، وإنما
أراد التواني والتكاسل ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : ((من رغب عن سنتي فليس مني)) .

وهذا تكرر في الكتاب كثيرا .

سأبها : قوله هكذا ذكره الخفاف في الأصل ، وتارة يقول
قال في الأصل ومعنى الخفاف . (١)

فهذه هي الأدلة التي وقفت عليها واستطعت نقلها من
الكتب ، وكل دليل منها كاف - في نظري - لإثبات هذا الكتاب

(١) أنظر النسخة الأصل الورقة (١/١٨١) فان الناصح قال

نقلا عن الخفاف قال في الأصل ، لأن شهادة هؤلاء
لا تجوز لأنه ليس من أهل الشهادة فلم يكن من أهل
الحكم .

ولقد نص الصدر الشهيد على أن هذا هو رأي الخفاف فقال :
" ولو حكما بينهما من لا تجوز شهادته مثل المكاتب والعبد
والأعشى والمحدود في قذف ، والذي فحكم بينهما فان
ذلك لا يجوز " أنظر الصدر الشهيد شرح أدب القاضى
(٦١/٤) . قلت : وهذا نموذج وأمثاله كثيرة .

الى مؤلفه الحقيقى الشيخ الناصحى .
وانما الذى حدى به الى التطويل هو اعتقادى الجازم
أن نزع كتاب من مؤلفه وإثباته الى مؤلف آخر ليس بالأمر الهين
ويملم الله ما بذلته من جهد ، وما قاسيته من صعوبات فسوى
سهيل اثبات هذه الحقيقة وكشفها ، فان الوصول اليها ما كان
يتم الا بجد عناء شديد واستقراء وتبع وحث فى كتب التراجم والكتب
التي تمنى بأسماء المؤلفين وفهارس المخطوطات .

هذا بالاضافة الى أنى اتصلت بأهل الخبرة فى الداخل
والخارج واتصلت بأقسام المخطوطات فى كل من جامعة أم القرى ،
وجامعة الطك سعود ، وجامعة الامام محمد بن سعود فأفسادوا
أن كتاب الناصحى غير موجود لديهم .

كما بحث فى جميع مكبات المدينة المنورة فلم أشرألا على

كتاب السمانى .

واعتمادا على تلك النقول والأدلة فانى اكاد أجزم بأن الكتاب
هو من تأليف أبى محمد . . عبدالله بن الحسين الناصحى النيسابورى
وأنه تهذيب لكتاب أدب القاضى للغصاف . والله أعلم بالصواب .

المبحث الثاني : في موضوعات الكتاب ومصادره

١ - موضوعات الكتاب :-

اشتمل الكتاب على كثير من الجاهات المتعلقة بأحكام القضاء

على المذهب الحنفى .

فتكلم فيه على اجتهد القاضى وحاذا يقضى وما ورد فى ذلك
من الأدلة ، وتكلم أيضا على أدب القضاء ، والطهيج الذى ينهض
أن يسير عليه القضاة وتكلم على الدعاوى والمهينات ، وما يسمى
بالمرافعات ، وعلى أدب القاضى فى مجلس الحكم ، وكيف يكون
مع الخصوم ، والحالات التى يقضى فيها ، والحالة التى
لا يقضى فيها ، والأدلة الواردة فى اجتهد القاضى ، ومتى يجتهد
الى غير ذلك من المسائل المتعلقة بالقضاء والقضاة

ب - مصادر الكتاب :-

استعان الناصح فى تهذيبه ببعض شرح كتاب الخصاف

مثل شرح الجصاص ، ونقل عن بعض الكتب مثل :

١ - أدب القاضى لأبى على بن موسى البستى . (١)

٢ - أدب القاضى لابن كاس . (٢)

٣ - الأمانى لأبى يوسف .

(١) ، (٢) ستأتى الإشارة الى موضع ترجعتهما فى ص ٨٥

المبحث الثالث : التعريف بأصل الكتاب ومؤلفه وشروحه

ان تهذيب ^(١) أدب القاضى للناصحى أصله كتاب
 " أدب القاضى للخصاف " ، لذا رأيت أن أعطى القارى نبذة
 مختصرة عن الخصاف وكتابه " أدب القاضى " .

الخصاف : هو : أحمد بن عمر ، وقيل عمرو بن ميمر ،
 وقيل (مهران) الشيعانى أبو بكر الخصاف .

والخصاف بفتح الخاء وتشديد الصاد المبهمة آخره فاء
 يقال لمن يخصف النعل ، وه اشتهر أحمد بن عمر ، وسبب
 اشتهاره بذلك أن تلك كانت صنعته التى منها كسبه ورزقه . ^(٢)

(١) التهذيب فى اللغة : هو التنقية ، يقال رجل مذهب أى
 مطهر الأخلاق ، ومذهب الكلام غلصه ما يشينه ، ومذهب
 الكتاب لخصه وحذف ما فيه من اضافات مقحمة أو غير لازمة
 والمذهب الصفا والخلوص . راجع الصحاح للجوهرى (٢٣٢/١)
 والمعجم الوسيط (٩٢٩/٢) .
 وأقول : ان الناصحى قد عمل بحدلول هذه الكلمة فى كتابه .

(٢) له ترجمة فى :

طبقات الفقهاء للشيرازى (١١٨) .

الجواهر المضية (٢٢٠/١) .

وتاج التراجم ص ٧ .

والفوائد البهية ص ٢٩ .

ولادته ووفاته :

لم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ يوم ولادته ، أما وفاته فقد أجمع كل من ترجم له انه توفي في سنة ٢٦١ هـ ، وهو تقابل ٨٢٥ م كما أثبت ذلك كل من الزركلي ، وهزكحالة . وما أنه عاش الى أن قارب عمره الثمانين سنة فيمكن أن تكون ولادته حوالي ١٨١ وهو تقابل ٢٩٢ م^(١) .

مصنفاته :

ذكرها ابن النديم فقال : وله من الصنفات :

- ١ - كتاب الحيل في مجلدين
- ٢ - كتاب الرضايا .
- ٣ - كتاب الشروط الكبير
- ٤ - كتاب الشروط الصغير
- ٥ - كتاب الرضاع .
- ٦ - كتاب المحاضر والسجلات .
- ٧ - كتاب أدب القاضي .
- ٨ - كتاب النفقات على الأقارب .

(١) معجم المؤلفين (٣٥/٢) .
الأعلام للزركلي (١٨٥/١) .

- ٩ - اقرار الوثقة بمحضهم بعض .
- ١٠ - أحكام الوقف .
- ١١ - كتاب النفقات
- ١٢ - كتاب المعسر وأحكامه .
- ١٣ - كتاب زرع الكمية والمسجد الحرام والقر . (١)

كتاب أدب القاضي للخصاف وشرحه :

يعد كتاب أدب القاضي من أبرز الكتب التي ألفت فسي
فقه القضاء وما يتعلق به ، ويعتبر من أقدم الكتب في هذا
الشأن ، ومؤلفه علم من أعلام الفقهاء الأحناف في القرن الثالث
الهجري ، اثنى عليه العلماء ووصفوه بالاجتهاد ولا شك أن عالما
هذا شأنه سيلقى كتابه اهتماما وقبولا من أهل العلم ، فهو
كتاب جامع غاية ما في الباب ونهاية مآرب الطلاب ، ولذلك تلقوه
بالقبول وشرحه أئمة الفروع والأصول . (٢)

-
- (١) أنظر الفهرست لابن النديم (٣٠٤ - ٣٠٥) .
 - وأنظر المجواهر الضية (٢٣١/١) .
 - (٢) حاجي خليفة كشف الظنون (٤٦/١) .

ومن شرحه واعتنى به :

- (١) الامام أبو جعفر محمد بن عبدالله الهندواني المتوفى سنة ٣٦٢ هـ .
- (٢) الامام أبوبكر أحمد بن علي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .
- (٣) الامام أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري المتوفى سنة ٤٣٨ هـ .
- (٤) شيخ الاسلام علي بن الحسين السفدي المتوفى سنة ٤٦١ هـ .
- (٥) والامام شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٨٨ هـ .
- (٦) والامام شمس الأئمة عبدالعزيز بن أحمد الحلواني المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .
- (٧) والامام عمر بن عبدالعزيز بن مازة المعروف بالحسام الشهيد المتوفى سنة ٥٣٦ هـ .
- (٨) والامام فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندی المعروف بقاضيخان المتوفى سنة ٥٩٢ هـ .
- (٩) والامام محمد بن أحمد القاسمي الخجندی ذكر ذلك حاجي خليفة .
- (١٠) واختصره الشيخ أكمل الدين ولم أذكر له على ترجمة .
- (١١) وهذه الشيخ أبو محمد عبدالله بن الحسين الناصبي ، وهذا موضوع رسالتنا هذه .

ولا يوجد من هذه الشروح سوى شرح الجصاص ، وشرح

الصدر الشهيد ، والمختصر ، والتهذيب - حسب علي - .

فأما شرح الامام أبي بكر أحمد بن علي الجصاص فهو

مخطوط توجد له نسخة في مكتبة ولي الدين جابر الله برقم (١٦٨٩)

ومنها صورة في معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة ^(١) .

وصورة في قسم المخطوطات في الجامعة الاسلامية بالديانة

المنورة على ميكروفيلم تحت رقم (١٥٢) .

وصورة عند الشيخ / الدكتور عبدالمعز بن عبدالفتاح القاري

في المدينة المنورة ، ولقد استموت بها منه واستفدت منها كثيرا

في تحقيق هذا الكتاب فجزا الله الدكتور عبدالمعز خير الجزاء .

شرح الصدر الشهيد : -

وأما شرح الصدر الشهيد : فقام الشيخ محي هلال السرحان

بتحقيق شرح الامام عمر بن عبدالمعز بن مازة المعروف بالحسام .

الشهيد على أدب القاضي للخفاف المتوفى سنة ٥٣٦ هـ ، وهذا

الشرح مطبوع في أربعة أجزاء ، الا أن الشارح وهو الصدر

الشهيد رحمه الله لم يفصل المتن عن الشرح كما جرت عادة

المؤلفين الأقدمين الذين يقومون بشرح المتن ، بل دمج الشرح

(١) معهد احياء المخطوطات العربية فهرس المخطوطات

مع المتن وذكر هذا في مقدمة الكتاب ، وكذا المحقق لم يتعرض
لفصل المتن عن الشرح الأمر الذي يتحذر معه على القارىء معرفة
متن الخصاص من شرح الصدر عليه ، ولا يمكن أن تميز المتن
أو تعرف أنه كلام الخصاص ، إلا حينما يقول الصدر قال الخصاص ،
أو قال صاحب الكتاب ، أو قال أحمد بن عمر ، وفي اعتقادي لو
أن المحقق عثر على متن الخصاص لميز المتن من الشرح ، ولكن
الذى يظهر أنه لم يتمكن من العثور عليه ، وفي الحقيقة أنى
أفدت من هذا الكتاب ومن تحقيقه في حل كثير من الاشكالات التى
واجهتني في تهذيب الناصح .

أدب القاضى للخصاص :

أما متن الكتاب وهو أدب القاضى للخصاص فانى لم أستطع
المشور عليه وهو لم يحقق ولم يخرج الى النور حتى اليوم
- حسب علمي - ولقد ذكر محي هلال السرحان أن الأخصار
تناقلت احترام أحدهم تحقيقه وتقديمه لنيل رسالة الدكتوراه فسى
الأزهر منذ عشر سنين إلا أنه لم يظهر شىء من ذلك .^(١)

ولقد بحث في كل الفهارس التى تمنى بالمخطوطات التى
حققت ونشرت فلم أجد له ذكر ولا عنه خبراً ، والذى يسبب

(١) أنظر كتاب شرح أدب القاضى للخصاص تأليف الصدر الشهيد

بتحقيق محي هلال السرحان (١ / ٦٢ : ٦٣) .

لي أن الكتاب مفقود لأن الدكتور / محي هلال السرحان قد
نقل أرقام وأسماء بعض المكتبات التي توجد بها نسخ أدب القاضي
للخفاف واعتد محي هلال السرحان في ذلك على فؤاد سركين .^(١)
الا أنني عندما طلبت تلك النسخ من مكتباتها بأرقامها بغية
الوقوف على أصل الكتاب ، وصلتني بواسطة بعض الأصدقاء من
تركيا ومن القاهرة ، وعد النظر تبين لي أنها نسخ ، أما
للمختصر الذي سبق ذكره ، أو نسخة لتهديب أدب القاضي
للخفاف تأليف الناصحي ، وليست الأصل .
كما ذهب السرحان نقلا عن سركين ، ولقد تتبعته لتسلك
النسخ وهدد أوراقها فتبين لي بكل تأكيد أنها كما ذكرت سابقا
أما نسخة للتهديب ، أو للمختصر ، وسأتي على وصف نسخة
منها عند الكلام على وصف مخطوطات الكتاب بالأدلة القطعية
التي تؤكد أن من أشار إليه وذكر أنه أدب القاضي للخفاف ليس
كما ذكر ، وإنما هي نسخ لكتاب التهديب للناصر .

وخذ على سبيل المثال : ما ذكر في ص (١٧٧/١) من
شرح الصدر الشهيد على أدب القاضي للخفاف الأرقام الآتية :

١ - نسخة مسجد فاتح برقم ٢٢٦٩ (١٢٠ ورقة في ٨٠٤ هـ)

وهذه استطعت الحصول عليها من المكتبة المذكورة ، ومن

مكتبة قولة بالقاهرة وهي موجودة عندئظهر أنها نسخة للمختصر .

(١) أنظر تاريخ التراث العربي (٨٠/٢ - ٨١) .

٧ - سراى مدينة باستانبول ٣٥٥ (٢٦٦ ورقة ٩٤٧ هـ)

وهذه النسخة هى النسخة التى اعتبرناها أصلا لكتاب
تهذيب أدب القاضى تأليف الناصحى ولك أن ترى
إضافتها فى بحث وصف مخطوطات الكتاب ، فهو يذكر
أن هذه النسخة من نسخ أدب القاضى .

١٠ - طلعت بدار الكتب بالقاهرة فقه رقم ٤٦٣

وصلتنى وهى نسخة من كتاب التهذيب .

٣ - مكتبة قولة بدار الكتب بالقاهرة (١ / ٣٠٤) (٨٥٧ م) (١)

وصلتنى وهى نسخة من المختصر .

(١) أنظر تاريخ التراث العربى (٨٠ / ٢ - ٨١) .

الفصل الثاني

في التصريف بالنسخ المخطوطة للكتاب

أولاً : عدد النسخ وأماكن وجودها

ثانياً :

وصف النسخ ، وأسباب اختيار

النسخة الأصل

أولا : عدد النسخ ، وأماكن وجودها :

توجد لهذا الكتاب حسب ما علمت ست نسخ مخطوطة في ثلاث دول

اسلامية - هي :

المملكة العربية السعودية - ومصر - وتركيا

فتوجد نسخة في مكتبة عارف حكيم الله الحسيني في المدينة المنورة تحت رقم (٦١) فقه حنفي^(١) . لها صورة في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة في قسم المخطوطات تحت رقم (١٤٥٤) وصورة في قسم المخطوطات جامعة الملك سعود تحت رقم (٨٢)^(٢) ما يكره فيلم .

ونسختان في تركيا : احدهما في المكتبة السليمية في أدرنه^(٣)

-
- (١) الرقم الموجود على النسخة هو (٦١) ورقمها في الفهرس (٢٥٤ / ٧) .
 - (٢) انظر مخطوطات جامعة الملك سعود نشره خاصه بمصورات المدينة المنورة القسم الاول (أ - ر) ص ٧ رقم المسلسل (٣٦) طبع في (١٣٩٣) هـ
 - (٣) أنظر فؤاد سزكين تاريخ التراث العربي (٨١ / ٢) ذكر شرح أدب القضاء للخصاف وقال : " شرح لعبد الله بن الحسين النيسابوري المتوفى سنة ٤٤٧ هـ ١٠٥٥ م أدرنه السليمية ولم أستطع الحصول على هذه النسخة لأسباب يحول شرحها .
- وأنظر كارل بروكلمان تاريخ الأدب العربي (٢٨٧ / ٦) ذكر أن للكتاب نسخة في مكتبة داماد زاده برقم ٧٤٨ إلا أنني لم أعر على هذه النسخة تحت هذا الرقم وإنما عثرنا على كتاب اسمه " أدب الأوصياء " لمؤلف اسمه كتاب فضل افندي ولا أعلم من أين حصل بروكلمان على تلك المعلومات .
- وأنظر خير الدين الزركلي الأعلام (٧٩ / ٤) حيث ذكر أن للكتاب نسخة عند أحمد عبيد بدمشق ولكني اتصلت بأحمد عبيد بواسطة الدكتور / فيصل شكرى فأفاد بعدم وجودها لديه .
- وما ذكره في حاشية الأعلام للزركلي نقلا عن النشرة الخاصة بمخطوطات جامعة الملك سعود المصورة عن مكتبة عارف حكيم الله الحسيني في الفيلم رقم (٨٢) هو كتاب مختصروقي هلال والخصاف للنصاحي وليس كتاب " تهذيب أدب القاضي للنصاحي - انظر مخطوطات جامعة الملك سعود نشرة خاصه بمصورات المدينة المنورة ص ٥٩ رقم المسلسل (٣٢) القسم الثاني (زر) طبع في سنة ١٣٩٣ هـ

(١) والثانية فى مكتبة أحمد الثالث فى استانبول تحت رقم (٣٥٥) (٤٢٣٣)

لها صورة فى معهد احياء المخطوطات بالقاهرة (٢) ، وصورة فى الجامعة الاسلاميه بالمدينه المنوره .

وثلاث نسخ فى القاهرة واحده منها فى مكتبة دار الكتب القومية تحت رقم (٢١٣)

فقه حنفى (٣) . فلها صورة فى قسم المخطوطات تحت رقم (٧٧٧٥) بالجامعة

الاسلاميه بالمدينه .

والثانية والثالثة فى المكتبة الازهرية :

وصورة فى الجامعة الاسلاميه بالمدينه

احدهما تحت رقم ٦٣٩ ، ١٠٨١٢) ولها صورة فى الجامعة الاسلاميه

بالمدينه تحت رقم (٢٦٧٣ - ٢٦٧٤)

وأمتلك صور جميع تلك النسخ على نسخة أدريه .

(١) فهرس تركى (٦١٥/٢ - ٦١٤) ورقمه فى قسم المخطوطات فى الجامعة

الاسلاميه فى المدينه المنوره (٢٦٠)

(٢) معهد احياء المخطوطات العربيه فهرس المخطوطات المصوره (٢٥٥/١)

تصنيف فؤاد سيد طبع سنة ١٩٥٤ م

(٣) أنظر ورقة العنوان فى صورة النسخه الموجوده فى قسم المخطوطات بالجامعة

الاسلاميه برقم (٧٧٥)

(٤) أنظر فهرس الكتب الموجوده بالمكتبة الأزهرية (٩٧/٢)

ثانيا : وصف النسخ وأسباب اختيار النسخة الأصل :-

وفيما يلي وصف دقيق ومفصل لكل نسخة من تلك النسخ الخمس التي سبق ذكرها اجمالا وسبق بيان أماكن وجودها ولذا ذكرها لأن مؤلفها بحسب تقدم تاريخ نسخها .

أولا : النسخة الأصل وأسباب اختيارها أصلا :-

(١) النسخة الموجودة في مكتبة أحمد الثالث.

(١) ولقد حصلت على هذه النسخة بعد البحث والتقصي وذلك أننى حين شكت في نسبة الكتاب الى مؤلفه أخذت أبحث عن نسخة أخرى وفي أثناء البحث في فهرس معهد احياء المخطوطات العربية وجدت هذه النسخة ، الا أن اسم المؤلف لم يذكر كما أشرت الى ذلك في ص ٦٦ ، وكذلك لم يذكر الفهرس بداية النص ، وذكر أنها مجلوبة من تركيا فعدت الى فهرس مخطوطات تركيا فتبين لى أنها نفس النسخة حيث ذكر فهرس مخطوطات تركيا ما يقارب سطر ونصف الآخر من أول الكتاب ، ثم بعد ذلك طلبت النسخة من القاهرة فوصلتني ، وإذا بها نسخة أخرى للكتاب وأقدم نسخة .

تاريخ نسخها في سنة ٩٤٧ هـ من نسخة كتبت سنة ٥٦٩ هـ

عدد أوراقها ٢٦٦ ورقة .

عدد الأبيطير ١٧ سطرًا

• مقاسها 10 x 19 سم .

الفاسخ : هو يحيى بن محمد الأزهرى بن طلى النطوىسى .

نوع الخط : نسخ حسن .

وتختلف أوراقها من حيث وضوح خطها فبعضها يقرأ بسهولة ،

والبعض لا يقرأ الا بصعوبة جدا .

وينقصها أوراق قليلة أشرت اليها أثناء التحقيق ويدولي أن ذلك

النقص قد حدث من المصور .

وهذه النسخة مقابلة بالنسخة التي نُسَخَّتْ منها ومصححة عليها

وعليها ساعات وشروح وتصحيحات وعناوين تدل على العناية بها .

وهذه النسخة عليها تطلكان :

الأول : ما وقفه الفقير الى ربه الخنى أحمد عارف حكمة الله

ابن عمدة الله الحسيني في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرط

أن لا يخرج عن حراسته والمؤمن محمول على أمانته سنة ١٢٦٦هـ ، وهذا

الملك هو نص أحد التملكات المكتوبة على نسخة عارف حكمة الله —

عصمة الله الحسيني ، كما سيأتي توضيحه في وصف نسخة عارف حكمة الله

وهذا يدل على أن أصل الكتاب كان موجودا في مكتبة عارف حكمة الله فسي

المدينة المنورة ثم أخذ الى تركيا .

والثاني : " انتقل الى نوبة الفقير اليه عز شأنه شوقي حسين
مدرس بمدرسة أدرجيه باشا غفر الله له " .

وأما الأسباب التي دفعتني الى اتخاذها أصلا اعتدت عليه

في التحقيق - فهي :

- ١ - انها أقدم نسخة حيث نسخت في سنة ٩٤٧ هـ .
 - ٢ - انها منسوخة من نسخة قديمة وقريبة من حياة المؤلف ، اذ نسخت
في سنة ٥٦٩ هـ والمؤلف توفي في سنة ٤٤٧ هـ فيكون الفارق ١٢٤ سنة .
 - ٣ - انها مصححة ومقابلة بالنسخة التي نسخت منها وذلك ثبت عليها .
 - ٤ - انها كاملة ما عدا بعض الأوراق القليلة ولعل ذلك من المصور .
 - ٥ - انها واضحة الخط الا القليل منها .
 - ٦ - لأن عليها بعض السماعات والشرح والتصحيح ، والمناوين وهذا
دليل على العناية بها .
 - ٧ - أن المالك لها كان رجلا معروفا وعالما شهيرا ، وهو عارف بحكمة الله
ابن عصمة الله الحسيني .
- فلهذه الأسباب كانت هذه النسخة مؤهلة لجعلها أصلا ورسوت
لها بهذه الكلمة : (الأصل)

ثانيا : النسخة الأزهرية الأولى :

النسخة الأزهرية رقم ٦٣٩ فقه حنفى .

وعدد أوراقها ١٨٥ ورقة

وعدد الأسطر ١٩ سطرا

ومقاسها ٢٠ سم

وتاريخ نسخها ١٠٥٤ هـ فى أواسط ذى الحجة .

وناسخها هو : مصطفى بن يرمحمد القرة حصارى

ونوع الخط : الذى كتب به النص فارسى واضح .

أما العنوان المكتوب على الورقة الأولى فهو نسخ ويسبق الكلام على

ذلك ص

وقولت هذه النسخة بالنسخة التى نسخت منها فى قرية عشاق^(١)

كما ذكر فى آخر ورقة من النسخة ، ومكتوب عليها أربع تطلعات - وهى :

١ - وقف المرحوم الشيخ / زيد أفندى شيخ رواق الأتراك بالأزهر

بالمكتبخانه الأزهرية .

٢ - المبد الفقير الى ربه الغنى طى بن ابراهيم .

(١) هنا كلمة لم أتمكن من معرفتها .

عشاق : قرية تركية اشتهرت بانتاج السجاد التركى الذى

يمتاز باللون الأحمر .

أنظر الموسوعة العربية الميسرة ص ١٢١٢ .

٣ - من كتب الفقير الى الله سبحانه مصطفى بن حسن كاويس زاد المدرس
بمدرسة ... (١) عنى الله عنهما .

والرابع لم استطع قراءته .

وهذه النسخة ينقصها ثمان ورقات من بعد الورقة الأولى متتابعة
أشرت الى ذلك في التحقيق ، ويوجد على هذه النسخة بعض الشروح
والتعليقات والتصحيحات ، ولقد اعتبرتها نسخة ثانية لوضوحها وقدمها
ورمزت لها بـ (أ - ز) .

ثالثا : نسخة دار الكتب المصرية : -

نسخة دار الكتب المصرية رقمها الأساسي في المكتبة (٢١٣) (

عدد أوراقها : ١٤٦ ورقة .

وعدد الأسطر : ٢٣ سطرا

ومقاسها : ١٥ سم

واسم الناسخ : لا يوجد

وتاريخ النسخ : ٩٥٥ هـ .

ونوع الخط : كتبها عدد من النساخ بخطوط هندية مخططة فالخط

في أول النسخ يختلف عن آخرها ووسطها .

وعلى الورقة الأولى منها تلك وهو : " وقد وقف هذا الكتاب

داود كوكلى أحمد أفندى بشرط أن لا يباع ولا يوهن فمن بدله بعد ما

(١) هنا كلمة لم أتكن من معرفتها .

سمعه فانما اثم وباله عليه وعلى الذين يبدلونہ " وعليها ختم أحمد

رشدی سنة ١٢٦٥ هـ .

وعليها تملكات أخرى لم استطع قراءتها .

وكتب عليها أرب القاضي للخصاف على الورقة الأولى منها .

وكتب عليها أيضا عبارة " وقف " .

ولقد قابلت هذه النسخة بالنسخ الأخرى فتبين لي أنها نسخة

أخرى للكتاب لما يلي :

١ - تتفق بدايتها ونهايتها مع النسخ الأخرى .

٢ - أنها ليست كتاب أرب القاضي للخصاف فان كتاب أرب القاضي

للخصاف أوله حديث عائشة رضی الله عنها : ((يجاء بالقاضي

العدل يوم القيامة ... الحديث)) كما نص على ذلك شارح الكتاب

الصدر الشهيد (١٣٦/١) ، فقال : " افتتح صاحب الكتاب بحديث

عائشة رضی الله عنها أنها قالت : يجاء ... وهذا الحديث

لا يوجد في الورقة الأولى من النسخة (هـ) بل لا يوجد فيها إطلاقا .

٣ - ذكر الصدر الشهيد ابتداءً من ص ١٣٦/١٠٠ الى ص ١٧٦/ من ج ١

آثاراً نقلاً عن الخصاف ، وكل تلك الآثار لا توجد في النسخة

(هـ) .

٤ - نقل الصدر الشهيد كلام الخصاف ونص على عبارته في (١٧٩/١)

فقال : قال أحمد بن عمر صاحب الكتاب رحمه الله .

- ٧ - نقل نصوصا عن أبي الحسن الكرخي مثل قوله قال : الشيخ —
أبو الحسن : " وضعها اليوم على يد عدل أولى لأنه بلغني
أن القضاة يبيعون الصكوك " ، وهذا النص في الورقة (١ / ٧٤)
من نسخة (هـ) ، وهو موجود في النسخ الأخرى فانظر نفس
النسخة الأصل الورقة (٨٩ / ب) ص ٤٧٣ من التحقيق .
فالكرخي متأخر عن الخفاف ، وكل الذين وجد النقل عنهم فمن
هذه النسخة المنسوبة الى الخفاف متأخرون ووفياتهم بعد الخفاف
فكيف تصح نسبة هذه النسخة الى الخفاف ؟ .
وهذا ما سبق الكلام عليه تفصيلا عند الكلام على اثبات نسبة
الكتاب الى مؤلفه .
وانما الذي نريد الوصول اليه هنا هو اثبات أن تلك النسخة (هـ)
هي نسخة من كتاب تهذيب أدب القاضي للخفاف تأليف الشيخ
الناصحي وليست كتاب أدب القضاة للخفاف .
٨ - صرح بأنه نقل سائل ليست من كتاب أدب القاضي للخفاف من
كتاب أبي علي وهذه عبارته قال في الورقة (٤٥ / ب) من نسخة
(هـ) ، قال الشيخ الامام رحمه الله سائل ليست في الكتاب
نقلتها من أدب القاضي لأبي علي بن موسى ، وهذا النص موجود
في النسخة الأصل الورقة (٩٣ / ب) (٤٨٧) .

- ٩ - قال في هذه النسخة في الورقة (٤٥/ب) ما نصه : " وقبيل
ذكرنا قبل هذا عن كتاب الخفاف " وهذا النص موجود في
النسخة الأصل الورقة (٨٢/ب) وموجود كذلك في بقية النسخ .
وقد ذكر الناصحي هذا القول بعد نقله عدة نصوص من كتاب
أرب القاضي لعل بن موسى البستي ، ثم ان ما اشار الى انه
سبق ذكره في كتاب الخفاف موجود في نفس النسخة (هـ) الورقة
(٤٦/أ) وموجود في النسخة الأصل الورقة (٨٠/ب) ص ٢٩٩ من التحقيق
فكيف بعد ذلك تطلق على هذه النسخة أنها كتاب أرب القاضي للخفاف
وهذه النسخة مطووعة بالأخطاء منها :
بعض الأوراق مسووعة ، والبعض الآخر لا يقرأ الا بصعوبة فخطها
ردى* ونسخة بخطوط مختلفة .
فيها بعض الزيادات والحواشي .
فيها تزوير فانه يقول قال الخفاف عن الخفاف .
يحرف ابن كاس الى ابن كامين وهذا تكرر كثيرا .
وما ذكرت هو نموذج لما في تلك النسخة من الأخطاء . الأمر
الذي جعلني استبعد تلك النسخة ولا ألجأ اليها الا عند
الضرورة ، ورمزت لها بـ (هـ) .

رابعاً : نسخة عارف حكمة الله بن عصمت الله الحسيني :

نسخة عارف حكمة الله الحسيني تضمنها نفس مكتبة عارف حكمة الله

تحت رقم ٦١ فقه حنفى (٢٥٤٧) .

وعدد أوراقها : ١٧٢ ورقة

وعدد الأسطر : ٢٧

ومقاسها : ٢٢ × ٣٠ سم

وتاريخ نسخها فى اليوم التاسع عشر من محرم الحرام ١١٢٠ هـ .

وناسخها : مصطفى بن أحمد غفر الله لهما .

ونوع الخط : فارسى وهى نسخة حسنة .

وطبيها تلطكات - وهى :

ما وقفه الفقير الى ربه الغنى أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله

الحسيني فى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرط أن لا يخرج عمن

حراسه .

والمؤمن محمول على أمانته سنة ١٢٦٦ هـ ، وهذا نفس التلصك

الموجود على النسخة الأصل ومكتوب على ظهر الورقة الأولى ، واستصحبه

الفقير عبد الرحيم القاضى بمكة المكرمة ما بقا عفا الله عنه .

وتلك آخر وهو من كتب الفقير مصطفى بن أحمد الشهير بالحنبلسى

زاده .

وهذه النسخة عليها بعض الشروح والتصحيح والتعليقات تنفق

فى بعضها مع النسخة (أ - ز) وهذا ما يرجح عندى أنها منقولة عنها .

كذلك التعليقات التي في الورقة الأولى وأشارت إليها في صلب
التعليق ، فأنها لا تختلف في كلا النسختين ، وغالبا ما تتفق في
الزيادة والسقط بالنسبة لبعض الكلمات .
الا أن هذه النسخة نسخة عارف حكمة الله كاطة غير منقوصة
ومكتوبة بخط فارسي لا بأس به ، ولقد اعتبرتها نسخة مساعدة في
العمل وأكملت منها السقط الذي حدث في النسخة الأصل السنية
سقط كذلك من النسخة (١ - ز) حيث سقط منها ثمان ورقات أشرت
إلى مواضعها في صلب التحقيق ، ورمزت لهذه النسخة بـ (ع) .

خاسا : النسخة الأزهرية الثانية :

تضمها المكتبة الأزهرية تحت رقم (١٧١١) ٢٣١٨٤ وتقع في

مجلد واحد .

عدد أوراقها ١٨٩ ورقة .

ومسطرتها ٢٣ سطرا

ومقاسها ٢٦ سم

تاريخ النسخ : ١٣٣٢ هـ

وناسخها هو : ذى المطية محمد أبى المينين عطية .

نوع الخط : خط محدث واضح .

وينقصها ثمان ورقات من بعد الورقة الأولى .

وهي منسوخة من النسخة الأزهرية السابقة التي كتبت في

سنة ١٠٥٤ هـ ، وان لم يذكر ذلك لأنها تتفق معها في السقط والزيادة
ولقد استبعدت هذه النسخة ولا أجباً اليها الا نادراً ، ورمزت لها
بـ (ب - ز) .

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

### الفصل الثالث

في : دراسة تقييمية للكتاب

ويشتمل على ما يلي :

أولا : منهج المؤلف في هذا الكتاب وما له فيه

ثانيا : ملاحظات عامة حول الكتاب

ثالثا : ما امتاز به هذا الكتاب

رابعاً : الخاتمة



- ثانيا : بما أن المؤلف حنفى المذهب فقد وضع كتابه على المذهب الحنفى ، وكان حريصا على ذكر مذهب أبى حنيفة وذكره بصورة مفصلة وهذا عام فى الكتاب وكثيرا ما يقول : قال طائفتنا ، وعندنا وقال مشايخنا ويعنى بذلك فقهاء المذهب الحنفى .
- ثالثا : اذا وجد خلافا بين أبى حنيفة وصاحبيه فى المسألة فأنه يذكره مفصلا ويبين دليل كل منهم .
- رابعا : اذا تعددت الروايات فى المسألة عن الامام أبى حنيفة وصاحبيه فانه يذكرها .
- خامسا : اذا كان لاحد الامامين : أبويوسف ، ومحمد قولان فى المسألة وقد يكون رجوع عن أحدهما فانه يذكره .
- سادسا : يذكر للمسألة الواحدة أكثر من دليل .
- سابعا : اعتمد فى أدلة المسائل على الكتاب والسنة والاجماع والقياس وهذا فى المسائل التى توجد لها أدلة من الأدلة الأربعة .
- ثامنا : يستدل المؤلف بكثير من الآثار المروية عن الصحابة رضوا الله عنهم .
- تاسعا : اذا كانت المسألة خلافية بين الأئمة الأربعة وكان الخلاف مشهورا فانه يشير اليه وهذا فى مسائل قليلة .
- عاشر : انه فى كثير من المسائل يورد كلام الخصاف تارة بنصه ثم يشرحه ، وتارة يورده بمعناه فيصوغه بأسلوبه وبعبارة مختصرة تؤدي الى المراد .



حادى عشر : أضاف الى أصل الكتاب سائل ليست منه ، فنقل  
من ثلاث كتب : كتاب أبي علي بن موسى البستي وصرح بهذا فقال  
راوى الكتاب نقلا عن المؤلف قال الشيخ الامام سائل ليست من  
الكتاب نقلتها من أدب القاضى لعلى بن موسى البستي .

ونقل من كتاب أدب القاضى لابن كاس ، وصرح أدب القاضى

للجصاص ومن كتاب الأمانى لأبي يوسف .

ثانى عشر : نقل أراء كثير من علماء المذهب الحنفى سواء بمسند  
الخصاف أو قبله ، ومن أشهر هؤلاء : الجصاص ، والكرخسى  
وأبو يوسف ، ومحمد ، وعيسى بن إبان ، واسماعيل بن حماد ،  
والحسن بن زياد ، وابن كاس ، وأبو علي بن موسى البستي ، وغيرهم .  
ثالث عشر : اذا استقل الخصاف برأى فى المسألة فانه يذكره ويقول :  
وهذا رأى الخصاف ورأى أصحابنا بخلافه .

رابع عشر : يورد الخصاف سائل مجلة فالمؤلف يشير الى اجمال  
الخصاف ثم يبدأ بشرح تلك السائل بصورة مفصلة ويستشهد بما  
يقوله الشيخ أبو بكر الجصاص ، والشيخ أبو الحسن الكرخى وهما من  
أعلام المذهب ، وقد يستشهد بأقوال غيرهما أيضا .

خامس عشر : يورد الخصاف كلمات غامضة والمؤلف يوضح تلك الكلمات  
مثال على ذلك : قال الخصاف ما نصه : " اذا قضى بالاجتهاد  
فى موضع الاجتهاد لم ينقض قضاؤه الا ما كان جورا أو خلال الكتاب  
والسنة " .

قال المؤلف معقبا على كلام الخصاف هذا ما نصه : " وما ذكر  
أنه خلاف الكتاب بمعنى خلاف النص الذي لم يخطف في تأويله  
السلف مثل قوله تعالى : ( ولا تتكفوا ما كنح أبائكم من النساء ) الآية  
اتفق الناس أنه لا يجوز نكاح امرأة الأب ولا جاريته ولا يطلأ واحدة  
منهما فلو حكم بجواز نكاح امرأة الأب كان للثاني فسخه " .  
سادس عشر : إذا ذكر الجصاص قولا في بعض المسائل فأنه  
يذكره ويذكر كذلك بعض أقوال الكرخي نقلا عن الجصاص .  
سابع عشر : استقل المؤلف ببعض المسائل وكانت شخصيته بارزة فيها  
مثل مسألة السؤال عن الشهود فانه حكى الأقوال ثم رجح بالدليل  
ومسألة أن من لم تجز شهادته لم يجز قضاؤه وتوجيهه وتعليله لكل  
قول يذكره سواء بالنقل أو باجتهاده .  
ثامن عشر : في بعض المسائل ينقل قول الخصاف ويقول قال  
الخصاف في هذه المسألة نظر فيحقب الناصبي على هذا ويقول  
ولعل وجه نظره كذا .  
تاسع عشر : يستدل ببعض الأدلة على أكثر من مسألة ويشير السبي  
ذلك .  
عشرون : يكثر من الاحالات على ما مضى إذا كان له علاقة بالمسائل  
التي يتكلم عنها ويشير الى ما سيأتى كذلك .  
هذه خلاصة المنهج الناصبي رحمه الله في كتابه تهذيب أرب القاضي  
للخصاف ومن خلال هذا المنهج يتضح ما له من جهد في هذا الكتاب  
والله أعلم .

ثانيا : ملاحظات عامة حول الكتاب :-

---

لما كان هذا الكتاب من عمل البشر فان طبيعة البشر النقص وعدم الكمال ، لأن الكمال صفة من صفات الله عز وجل اختص بها فلا ينازعه فيها أحد عن خلقه مهما كان .

اذك فان كتاب تهذيب أدب القاضى للخصاف تأليف الشيخ أبو محمد عبد الله بن الحسين الناصحي النيسابورى ، لي عليه بعض الملاحظات وان كنت لست فى مقام الناقد لعلم من علماء الاسلام ولكنهما أمران : احدهما مروحيلة لا بد من ركوها .

وكما قال أحد سلف الأمة وأئمتها وهو امام دار الهجرة الامام مالك بن أنس - رضى الله عنه قال : كل يؤخذ من قوله ويرد عليه الا صاحب هذا القبر يعنى محمدا - صلى الله عليه وسلم .

ويمكننى أو أوجز ملاحظاتي فيما يلى :

أولا : وكأكة أسلوبه فى مواطن كثيرة من الكتاب

حيث يشعر القارى بعدم ترابط المسائل

بعضها مع بعض وخاصة أول الكتاب .

ثانيا : ام يشرف في بعض المواضع الى ما يزيد على كلام الخصاصف وكان الأولى حينما يزيد على كلام الخصاصف أن يبين ذلك ويصرح به ويفصل بين كلامه وكلام الخصاصف ، لأن أصل الكتاب كتاب الخصاصف وعمل المؤلف هو التهذيب .

ثالثا : يروى أحاديث صحيحة بصيغة التمرين فيقول روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أمر عام في كل الكتاب كاستطراده في باب العجر والكفالة وغيرها .

رابعا : يستدل بأحاديث ضعيفة ولقد أشرت الى تلك الأحاديث ففى أماكن تخريجها .

سادسا : ملاحظة شكلية وهى أن المؤلف لم يذكر أبوابا فى بداية الكتاب واكتفى بذكر بعض الفصول .

وكذلك عند ما يذكر الفصول لا يذكر تحتها عناوين لها بل يكتفى بقوله

فصل ويبدأ بسرد المسألة

ثالثا : ما امتاز به هذا الكتاب : -

---

ان كتاب تهذيب أدب القاضى للخصاف تأليف الشيخ الناصحى  
يعد من أوائل الكتب التى عنت بكتاب أدب القاضى للخصاف الذى هو من  
أوائل الكتب التى ألف فى القضاء فى الفقه الحنفى ان أن من جاء بعده  
كان حالة عليه ، ولقد ذكرت أهمية الكتاب ومكانته حين الكلام على المؤلف  
فى الدراسة ، ولذلك فسأوجز ما امتاز به كتاب التهذيب فيما يلى :

أولا : ان هذا الكتاب جمع كل أبواب القضاء وما يتعلق  
بالقاضى وآدابه بأسلوب مختصر لا حشو فيه ولا اخلال .

ثانيا : الدقة المتناهية فى ترتيب الكتاب حيث بدأ باجتهاد القاضى  
ومين ما يجوز فيه اجتهاده وما لا يجوز والأدلة على ذلك وماذا يقضى  
القاضى وكيف يقضى مفتتحا ذلك الباب بحديث معاذ رضى الله عنه .

ثم عقب على ذلك بباب عزل القاضى وما يتعلق به من شئون  
المحبوسين والأشياء وأردفه بباب مكان القضاء وهل يقضى القاضى فى  
السجد والخلاف فى ذلك ، ثم تناول تحت هذا الباب جملة من  
آداب القاضى مدلا على ذلك بخطاب عمر بن الخطاب الى أبى موسى  
الأشعرى رضى الله عنهم ، وبين التسوية بين الخصوم وأن ذلك من  
واجبات القاضى وذكر الخلاف بين السلف فى رزق القاضى ثم حكم  
مدية القاضى وورثته ثم بعد ذلك تناول ما يخص المدعى والمدعى عليه  
من الاستحلاف واليمين وما لا يجب فيه اليمين ولقد ذكر أنواعا من

الدعوى وبين حلولها وأقوال العلماء فيها ، ثم والى الكلام على بقية الأبواب .

ثالثا : من أعظم ما يميز هذا الكتاب عن غيره ما ألف في فيه اتيانه بكثير من الأدلة التي لم يأت بها الصدر الشهيد ولا الجصاص ولا توجد فيما ينقله الصدر الشهيد عن الخفاف .

ثم ان الناصح يوجه كل قول يذكره أو يذكر قائله وهذه الميزة تميز بها الكتاب .

رابعا : انه يحصر الكلام على السئلة وجزئياتها في مكان واحد ولا يكرر الكلام عليها الا اذا اقتضى المقام ذلك .

خامسا : لا يذكر كل الروايات الواردة عن الامام أبي حنيفة في السئلة وانما يكتفى بذكر المعتقد في المذهب .

سادسا : ان المؤلف كان عالما باختصاصه فهو رجل قد عايش القضاة كثيرا ومارسه علما ، وذلك ظاهر في كتابه . وكثيرا ما يتكلم عن بعض المسائل فيقول : أقول فيها كذا وأحكم فيها بكذا ، ولكن القضية

حية بأحداثها أمامه . . . . .  
هذه أهم الميزات التي رأيت أن كتاب تهذيب أدب القاضي للخفاف تأليف الناصح يحتاج بها .

وفى نهاية الطاف لا يتسنى الا أن أتوجه بالشكر وهاضر  
الثناء الى الواحد الأحد الفرد الصمد رب كل شئ ومليك أعاننى  
ووفقنى ويسر لى انجاز هذا العمل وتحقيق النصف من هذا  
الكتاب واخراجه الى حيز الوجود فان هذه نعمة من أجل النعم  
التي أنعم بها النعم على عبده الفقير اليه دائما وابدا فليس  
توفيقه ورعايته لما كان ما كان ، فاللهم لك الحمد والشكر على  
نعمك التي لا تحصى ولا تعد وبشكر النعم تزيد النعم  
قال تعالى : ( ولئن شكرتم لأزيدنكم )<sup>(١)</sup> .  
ومن نعمة علي سبحانه وتعالى أن هيا لي الأسباب  
وجعلني طالب علم شرعي انتسب الى جامعة الاسلام والسلمين  
التي أفخر وأعتز بانتسابي اليها ، وفى مهد الاسلام وشو  
سيد الانام عاصمة الاسلام الأولى المدينة المنورة ، فله الحمد  
والمنة وأكرر شكرى وتقديرى لفضيلة الشرف على الرسالة الدكتور /  
أحمد الحاج على الأزرق على ما احاطني به من رعاية أبهة ونهاية  
علمية كان لها أثر عظيم على شخصي وعلى هذه الرسالة فله  
منى أيضا الدعاء الخالص أن يبارك الله له فى علمه وماله وولده

وأن يرزقه سعادة الدارين الدنيا والآخرة انه ولي ذلك والقادر عليه .

محمد :

فهذا تحقيق ودراسة للنصف الأول من كتاب تهذيب أدب  
القاضي للخصاف ، تأليف الشيخ / عبدالله بن الحسين الناصحي  
النيسابوري المتوفى سنة ٤٤٧ هـ في جزئين ، أتقدم به الى شعبة  
الفقه بقسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة  
للمام الجامعي ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ .

ولقد بذلت في سبيل تحقيق هذا الكتاب واخراجه على  
أقرب صورة وضعه عليها مؤلفه كل ماوسمته طاقتي من جهـد  
ووقت ، فما من سبيل رأيت أنه يفيدني في تحقيق هذا الكتاب  
الا سلكته ، وما من سبب غلب على ظني أنه يصلني الى غايتي  
ويحقق مقصدي الا أخذت به مواصلا العمل أناه الليل واطراف  
النهار بعد الاستعانة بالله عز وجل ، ثم بتوجيهات الدكتور  
الشرف على الرسالة ، ثم بالمراجع ، ويعلم الله الذي يعلم  
السر والعلانية ما قاسيته من تعب وما عانيته من محقات وخاصة  
عندما عرضت لي مشكلة توثيق نسبة الكتاب الى مؤلفه الأمر الذي  
أرقني كثيرا هدت آثاره على نفسي حتى أياقني الله على حل تلك  
المشكلة .



ولقد كان وقت العمل في هذا الكتاب محدودا لأنى السى  
جانب العمل في هذا الكتاب كلفت بالتدريس فى كلية الدعوة  
وأصول الدين والاشراف على عدة بحوث لطلاب السنة الرابعة  
بالإضافة الى المشاركة بالاشراف على بعض الأنشطة التى تنبأها  
الكلية ، كما أنى كلفت بالتدريس فى كلية الشريعة أيضا وكانت  
هذه الأعمال سنده الي فى مرحلتى لاعداد الماجستير والدكتوراه  
ولم يسمح لي بالتفرغ كل ذلك أدى الى حصر وقتى فى البحث الى  
أضيق نطاق بحيث لم يمتد للعمل فى هذا البحث فى بعض  
سنواته الا أيام راحتى كالخميس والجمعة ، ذلك بالإضافة الى  
أحداث وظروف صعبة ومرحلة اختبار وإبتلاء مرت بكاتب هذه  
السطور مع بداية التسجيل فى المرحلة الأولى من الدراسات العليا  
التي هي من أهم المراحل فى حياة الطالب وتلك الظروف يمر فيها  
كل من يمر فى ، فانا لله وانا اليه راجعون ولا حول ولا قوة  
الا بالله الملى العظيم .

والرغم من ذلك كله فانى واصلت العمل وحرصت على الانتهاء  
خلال المدة المقررة لهذه الرسالة وقد تم ذلك بمون الله وتوفيقه .  
وأعود ثانية فأكرر مؤكدا أنى قد استنفدت كل جهدى  
وما جاد به وقتى فى سبيل اخراج النصف من هذا الكتاب على  
أقرب صورة وضمها عليه مؤلفه مراعى ومتبعا فى ذلك تلك القواعد

والضوابط التي قررناها الملجأ المتخصصون في التحقيق وذلك  
بمقد رجوعي الى أكثر تلك الكتب التي عنت بهذا الجانب  
وتخبرت منها وأعدت المنهج الذي يؤدي الى الفرض المنشود  
من التحقيق .

واني اذ أقدم علي هذا فان ألمي في الله كبير أن أكون  
قد وفقت فيه أو في أكثره وهديت الى الصواب ، واستغفرت  
الله أن أكون مدعيا الكمال فان الكمال لله وحده .

فما كان من صواب فمن الله وتيسيره ، وما كان من خطأ وتقصير  
فهو مني ومن الشيطان وهذه هي من أولى المحاولات بل هي  
أول محاولة وخطوة خطوتها على عتبات التحقيق ، واني لأرجو  
أن أتدارك ما فاتني في علي هذا في دراسات قادمة بحسنول  
الله تعالى .

والله أسأل أن يجعل أعالي وأقوالي خالصة لوجهه الكريم  
وأن يوفقني لخدمة شريعته وأن يسلك بي طريق العلمانية  
المحاطين فهذه أمنتني في الحياة ،

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،

بقلم

سميد بن درويش بن سميد الزهراني

في طيبة الطيبة : ٢٥ / ١ / ١٤٥٥ هـ

الفهرس

فهرس الآيات القرآنية في المقدمة

| الآية                                  | السورة<br>ورقم الآية | رقم الصفحة |
|----------------------------------------|----------------------|------------|
| صفحة الله ومن أحسن من الله صفة         | البقرة ١٣٨           | ٢          |
| فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر | النساء ٤             | ٣          |
| انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق           | النساء ١٠٥           | ٤          |
| ومن لم يحكم بما أنزل الله              | المائدة ٤٤           | ٤          |
| افحكم الجاهلية يغفلون                  | المائدة ٥٠           | ٣          |
| وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله       | المائدة ٤٧           | ٤          |
| وان احكم بما أنزل الله                 | المائدة ٤٩           | ٦          |
| وما أتاكم الرسول فخذوه                 | الحشر ٥٩             | ١٠٧        |
| ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير      | الملك ١٤             | ٣          |

فهرس الأحاديث في المقدمة

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>الحديث</u>                  |
|-------------------|--------------------------------|
| ٨٦                | فانما شفاء المسي السـ          |
| ٥                 | لويطى الناس بدعواهم لادعى رجال |
| ٨٧                | من رغب عن سنتى فليس منى        |
| ١٠٦               | يجاء بالقاضى المدل يوم القيامة |

فهرس الأعلام فى المقدمة

~~~~~

الاسم ~~~~~	رقم الصفحة ~~~~~
(١) ابراهيم بن على الذهللى	٣٥
(٢) أحمد الثالث	٦٥ • ١٠٠ • ١٠١
(٣) أحمد شلبسى	٦١ • ٨٠
(٤) أحمد بن محمد النيسابورى	٢٩ • ٣٢ • ٣٣
(٥) اسماعيل باشا	٧٨
(٦) انس بن مالك	٧
(٧) بروكلمان	٦١ • ٦٤ • ٧٨
(٨) بشر بن أحمد الاسفرائينى	٢٨
(٩) الجصاص	١٨ • ٤٢ • ٦٢ • ٧٦ ٨٣ • ٨٥ • ٨٦ • ٩٣ ٩٤ • ٩٥ • ١٠٦ • ١٠٧ • ١٢١
(١٠) جعفر بن أحمد الشامى	٣٥
(١١) حجاز بن عدى	٤٥
(١٢) حسن بن داود البستى	٨٥
(١٣) الحمكفى	٦١ • ٧٩ • ٨١
(١٤) الخفاف	١٢ • ١٣ • ٤٦ • ٦١ ٦٣ • ٦٥ • ٦٦ • ٧٦ ٧٨ • ٨١ • ٨٣ • ٨٤ ٨٦ • ٨٧ • ٨٩ • ٩٠ ٩٤ • ٩٦ • ١٠٦ • ١٠٧ ١٠٨ • ١٠٩ • ١١٤ • ١١٤ ١١٦ • ١١٨ • ١٢٠ • ١٢٠

تابع : فهرس الأعلام في المقدمة

الاسم	رقم الصفحة
(١٥) الخطيب البغدادي	٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٨٣
(١٦) داود كولي أحمد	١٠٥
(١٧) الذهبي	٢٩ ، ٣٥ ، ٦٩
(١٨) ذي المطية محمد أبو المينين	١١١
(١٩) الزركلي	٦١ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٩١
(٢٠) زيد أفندي	١٠٤
(٢١) زيد بن ثابت	٧ ، ٨
(٢٢) الزيلعي	٧٩
(٢٣) السبكي	٦٩
(٢٤) السجزي	٤٢
(٢٥) السرخسي	٦٢ ، ٩٣
(٢٦) السفدي	٩٣
(٢٧) السمعاني	١٢ ، ٣٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٨
(٢٨) السمناني أبو القاسم	٧٤
(٢٩) شريح القاضي	٧
(٣٠) شوقي حسين	١٠٣
(٣١) صدر الشهيد	٦٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧
(٣٢) صلاح الدين الناهي	١٢١
(٣٣) الطائع لله	٧٤
(٣٤) الطحاوي	٤٩
(٣٥) طغر بك السلطان	١٠٧
(٣٦) عائشة - رضی الله عنها -	٣٧

تابع : فهرس الأعلام في المقدمة

رقم الصفحة	الاسم
١٥ ، ٤٥ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧	(٣٧) عارف حكمة الله
٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١١١	
٣٨	(٣٨) عبدالله بن محمد الفاسي
٣٤	(٣٩) عبدالحميد بن عبدالعزيز أبو خازم
١١٠	(٤٠) عبدالرحيم القاضي
٩٣	(٤١) عبدالعزيز الحلواني
٩٤	(٤٢) عبدالعزيز القاري
٢٩	(٤٣) عبدالوهاب الانطاقي
٧	(٤٤) عتاب بن أسيد
٧	(٤٥) عثمان - رضى الله عنه -
٤٥	(٤٦) عفان
٣٥	(٤٧) الملا بن محمد
١٠٤	(٤٨) علي بن ابراهيم
٧	(٤٩) علي بن أبي طالب
١٢٠ ، ٨ ، ٧	(٥٠) عمر بن الخطاب
٧٨ ، ٦١	(٥١) عمر رضا كحالة
٣٢ ، ٢٩	(٥٢) عيسى بن أبان
٨٠	(٥٣) العيني
١٣	(٥٤) د / فرحات الدشبراوي
٩٦ ، ٧٨ ، ٦١	(٥٤) فؤاد سزكين
٤٩	(٥٥) القائم بالله
٤٩	(٥٦) القادر بالله
٩٣	(٥٧) القدوري
٧٢	(٥٨) الكتاني
٣٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١١٦	(٥٩) الكرخي
١١٧	
٣٢ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٧٦ ، ٧٧	(٦٠) الكفوي
٨٠	

تابع : فهرس أعلام المقدمة

الاسم	رقم الصفحة
(٦١) مالك بن أنس	١١٨
(٦٢) التوكل	٥٠
(٦٣) محمد الامام	٢٩ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ١١٥
(٦٤) محمد بن أحمد الخجندی	٩٣
(٦٥) محمد بن الحسن بن فورك	٥٧
(٦٦) محمد بن عبد الله الناصحي	٢٩ ، ٣٦
(٦٧) محمد بن عبد الحي اللكنوی	٧٨
(٦٨) محمد بن عبد الواحد الدقاق	٢٩
(٦٩) محمد بن محمد بن رجاء	٣٥
(٧٠) محمد بن محمد بن سفيان	٣٣
(٧١) محمود بن سبكتكين	٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣
(٧٢) محمود الخزنوی	٥٧
(٧٣) محي هلال السرحان	٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦
(٧٤) مصطفى بن أحمد الحنبلي	١١٠
(٧٥) مصطفى بن أحمد	١١٠
(٧٦) مصطفى بن حسن	١٠٥
(٧٧) مصطفى بن يرمحمد	١٠٤
(٧٨) المطيع لله	٤٩
(٧٩) ممان بن جبل	٧
(٨٠) المنتصر	٥٠
(٨١) الناصحي	١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٧
	١٢٠

تابع : فهرس أعلام المقدسة

رقم الصفحة	الاسم
٥٧ • ٣٦	(٨٢) نصر بن سبكتكين
٨٦ • ٧٧	(٨٣) هلال الراى
٨٤ • ٤٥	(٨٤) هلال بن يحيى
١٣	(٨٥) هشام بن سليمان
٩٤	(٨٦) ولى الدين جارا الله
٣٠	(٨٧) يحيى بن عبد الله الناصحي
١٠٢	(٨٨) يحيى بن محمد الأزهرى

الكنيسى : -

٥٨	(٨٨) أبو اسحاق الاسفرائينى
٥٢	(٨٩) أبو اسحاق بن البكين
٥٨	(٩٠) أبو بكر أحمد بن محمد البستى
٢٩	(٩١) أبو بكر بن الراغوثى
٧	(٩٢) أبو بكر الصديق رضى الله عنه
٨٥	(٩٣) أبو بكر محمد بن أحمد بن شاهوية
١١٤	(٩٤) أبو بكر بن هلال
٤٢	(٩٥) أبو جعفر النسفى
٩٣	(٩٦) أبو جعفر الهندوانى
٣٥	(٩٧) أبو حفص بن سرور
١٢١ • ١١٥ • ٤٢ • ٣٤ • ٣٢	(٩٨) أبو حنيفة
٣٢ • ٢٩	(٩٩) أبو خازم
٣٢ • ٢٩	(١٠٠) أبو طاهر الدباس
٣٥	(١٠١) أبو المباس السراج
٣٣	(١٠٢) أبو عبد الله الحاكم
٧٤ • ٦٩ • ٦٨ • ٦٦	(١٠٣) أبو عبد الله الدامغانى

تابع : فهرس أعلام المقدسة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٨٦ ، ٨٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨	(١٠٤) أبو علي
١١٦	
٨ ، ١٢٠	(١٠٥) أبو موسى الأشعري
٤١	(١٠٦) أبو نصر محمد بن محمد
٢٩ ، ٣٢	(١٠٧) أبو الهيثم
٣٧ ، ١١٥	(١٠٨) أبو يوسف

الأبناء :

٦٥	(١٠٩) ابن أبي الدم
٧٢	(١١٠) ابن حجر
٣٥	(١١١) ابن خزيمة
١٠٧	(١١٢) ابن شاهوية
٤٧	(١١٣) ابن الشحنة
٦٩	(١١٤) ابن عساكر
٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩	(١١٥) ابن كاس
٦٦	(١١٦) ابن النجار
٦١	(١١٧) ابن النديم
٧٦	(١١٨) ابن الهمام الحنفى

فهرس الأماكن والبلدان

رقم الصفحة	اسم البلد
٣٧	أبواء
٦٩	أدرنة
١٠٠ ٥ ٩٧	استانبول
٥٥ ٥ ٣٧	اصبهان
٧	البحرين
٤٣ ٥ ٤١	بخارى
٣٤	البصرة
٤٣ ٥ ٤٠ ٥ ٣٦	بغداد
٦٥	تركيا
١٣	تونس
٣٧	الجحفة
٣٣	حر من
٥٤ ٥ ٥٣ ٥ ٤٢ ٥ ٣٢	خراسان
٤٥	سمرقند
٣٣	الشام
٣٣	المراق
١٠٤	عشاق
٩٧ ٥ ٦٤ ٥ ٦٦ ٥ ١٥	القاهرة
١٠٠	
٣٤	الكرخ
٣٤	الكوفة
٣٦	ما وراء النهر
٥ ٨٨ ٥ ٤٣ ٥ ٣٣	مكة
٥ ١١٠	
٥ ٩٩ ٥ ٨٨ ٥ ١٢	المدينة المنورة
٥ ١٠٢	

تابع : فهرس البلدان في المقدمة

رقم الصفحة	اسم البلد
١٠ ، ٤٥ ، ٦٩	المملكة العربية السعودية
٣٣	الموصل
٢٧ ، ٢٨ ، ٣٢	نيسابور
٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠	
٤١ ، ٤٣ ، ٥٧	
٥٨	
٥٣ ، ٥٥	الهند

فهرس موضوعات المقدمة

رقم الصفحة	الموضوع
١	شكر وتقدير المقدمة
١	كلمة حول القضاء
١٣	سبب اختيار الموضوع
١٤	عملى فى الكتاب
١٥	بيان منهجى فى التحقيق
٢٣	القسم الأول : الدراسة
٢٤	الباب الأول : التعريف بالمؤلف
٢٥	الفصل الأول فى حياته الشخصية
٢٦	اسمه
٢٧	نسبه
٢٧	كنيته
٢٨	لقبه
٢٨	مولده ونشأته
٢٨	وفاته
٢٩	أولاده
٣١	الفصل الثانى : فى حياته العلمية
٣٢	طلبه للمعلم
٣٢	سنده فى الفقه
٣٤	ترجمة أبو البهشم
٣٣	ترجمة قاضى الحرمين
٣٣	ترجمة أبو الطاهر الدباس
٣٤	ترجمة القاضى أبو خازم
٣٤	ترجمة عيسى بن أبان
٣٥	شمسوخه
٣٥	ترجمة بشر بن أحمد
٣٥	ترجمة أبو أحمد الحاكم

تابع : فهرس موضوعات المقدمة

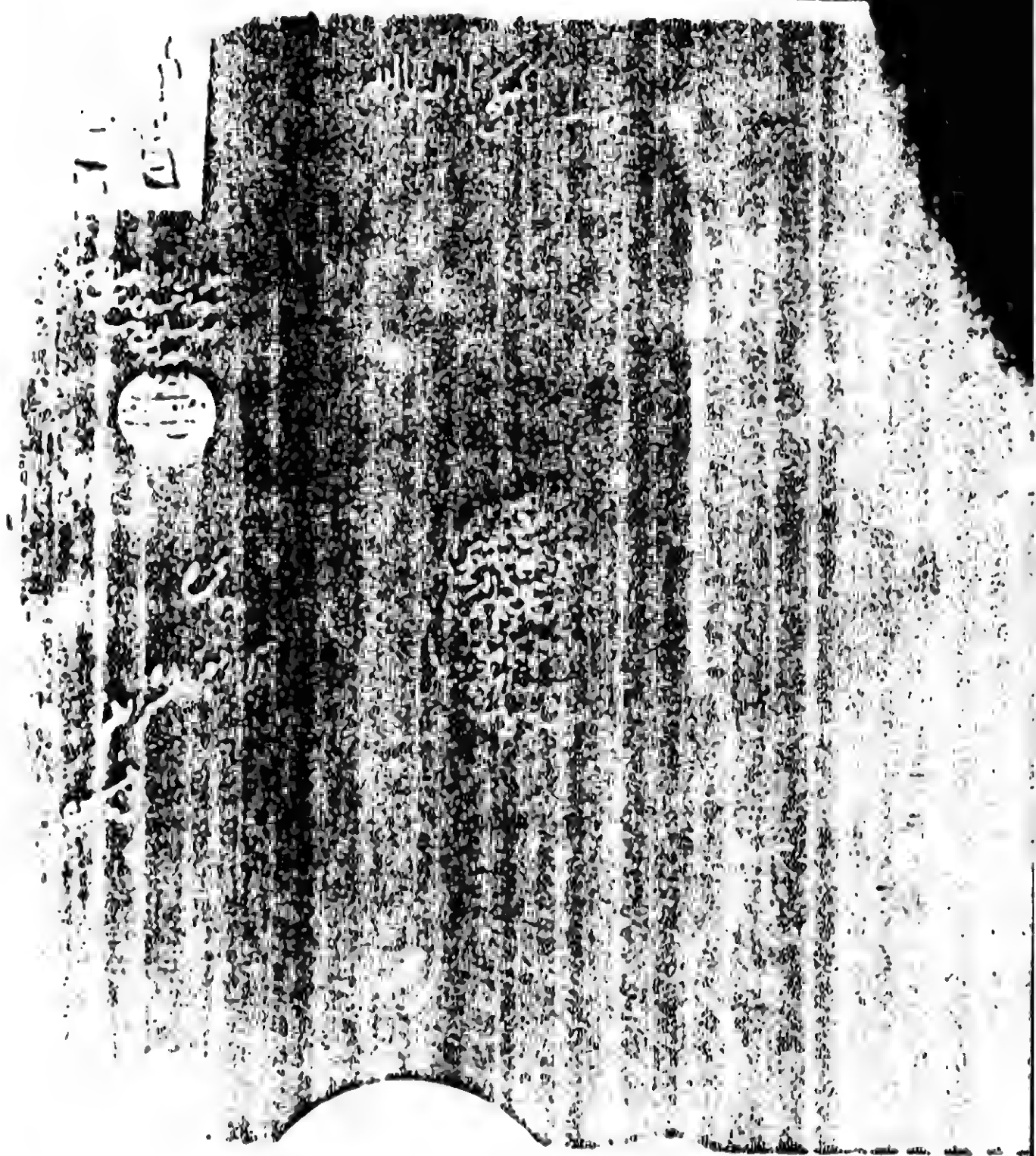
رقم الصفحة	الموضوع
٣٦	تلاميذه
٣٦	ترجمة سبيله بن بنتة
٣٧	ترجمة الخطيب على بن عبيد
٣٧	ترجمة أبو الحسن الفنجكردى
٤٠	الفصل الثالث : فى أعماله
٤٠	تدريسه
٤٠	توليه منصب قاضى القضاة
٤١	شهرته العلمية
٤٣	تنقلاته
٤٣	رحلته للحج
٤٥	مصنفاته
٤٨	ثناء العلماء عليه
٤٩	عصره ومعاصره للدولة الفرنجية
٤٩	نبهة عن الحالة السياسية
٥٤	نبهة عن الحالة الاجتماعية
٥٦	نبهة عن الحالة العلمية
٥٩	الباب الثانى : فى التصريف بالكتاب المخطوط
٦١	الفصل الأول : التصريف بالكتاب
٦١	المبحث الأول : فى اسم الكتاب
٦٣	توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف
٦٣	بيان خطأ نسبة الكتاب الى السمانى
٦٤	من نسب الكتاب الى السمانى
٦٥	سبب وقوع الخطأ فى نسبه
٦٨	بيان خطأ من نسب الكتاب اليه وذلك من جهة
٦٨	أوجه
٧٣	ذكر الأدلة على نفي نسبة الكتاب الى السمانى
٧٣	اجمالا

تابع : فهرس موضوعات المقدمة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٦	اثبات نسبة الكتاب الى مؤلفه
٨٩	البحث الثانى : فى موضوع الكتاب ومصادره
	البحث الثالث : التصريف بأصل الكتاب ومؤلفه
٩٠	وشروحه
٩٠	ترجمة الخصاف مفصلة
٩٢	كتاب أدب القاضى للخصاف وشروحه
	الفصل الثانى : فى التصريف بالنسخ المخطوطة
٩٨	للكتاب
٩٩	عدد النسخ وأماكن وجودها
١٠٠	وصف النسخ
١٠١	بيان سبب اختيار النسخة الأصل
١١٣	الفصل الثالث : فى دراسة تقويمية للكتاب
١١٤	منهج المؤلف فى الكتاب
١١٨	ملاحظات عامة حول الكتاب
١٢٠	ما امتاز به الكتاب



مكتبة
المكتبة
بم
أما المؤلف
تاريخ النسخ
ملاحظات
١٩٥٠



سورة التلاف من الساحة الأسفل

كتاب

المشايخ

عام

وقت

وقت

وقت



كتاب المشايخ
المشايخ المشايخ المشايخ

١٢٩

١١١

١٢١

كتاب المشايخ
المشايخ المشايخ المشايخ

كتاب المشايخ
المشايخ المشايخ المشايخ

١٢١

١١١

١٢١

١٢٧

١١١

١٢٧

كتاب المشايخ
المشايخ المشايخ المشايخ

كتاب المشايخ
المشايخ المشايخ المشايخ

كتاب المشايخ
المشايخ المشايخ المشايخ

١٢١

١١١

١٢١

١٢٧

١١١

١٢٧

١٢١

١١١

١٢١

١٢٧

١١١

١٢٧

١٢١

١١١

١٢١

١٢٧

١١١

١٢٧

ارب القاضى للإمام أبى سعيد الله
 السمعاني رحمه الله تعالى تلميذ أبى عبد
 الله بن محمد بن الأعمش
 الأعظم بن الحسين
 يعقوب بن
 ثابت

مكتبة
 دار الكتب
 القاهرة
 ١٩٥٥



بسم الله الرحمن الرحيم

ادب القاضي الامام ابن سعد السمواني
تعالى كميته اي بغير اله اضافي فلو
الامام الا عظم اي ضيفه فمرا
ماتت رموز اقد يابهم

استبدت
مروا
شئ



مكتبة
الشيخ
الشيخ

نور
في

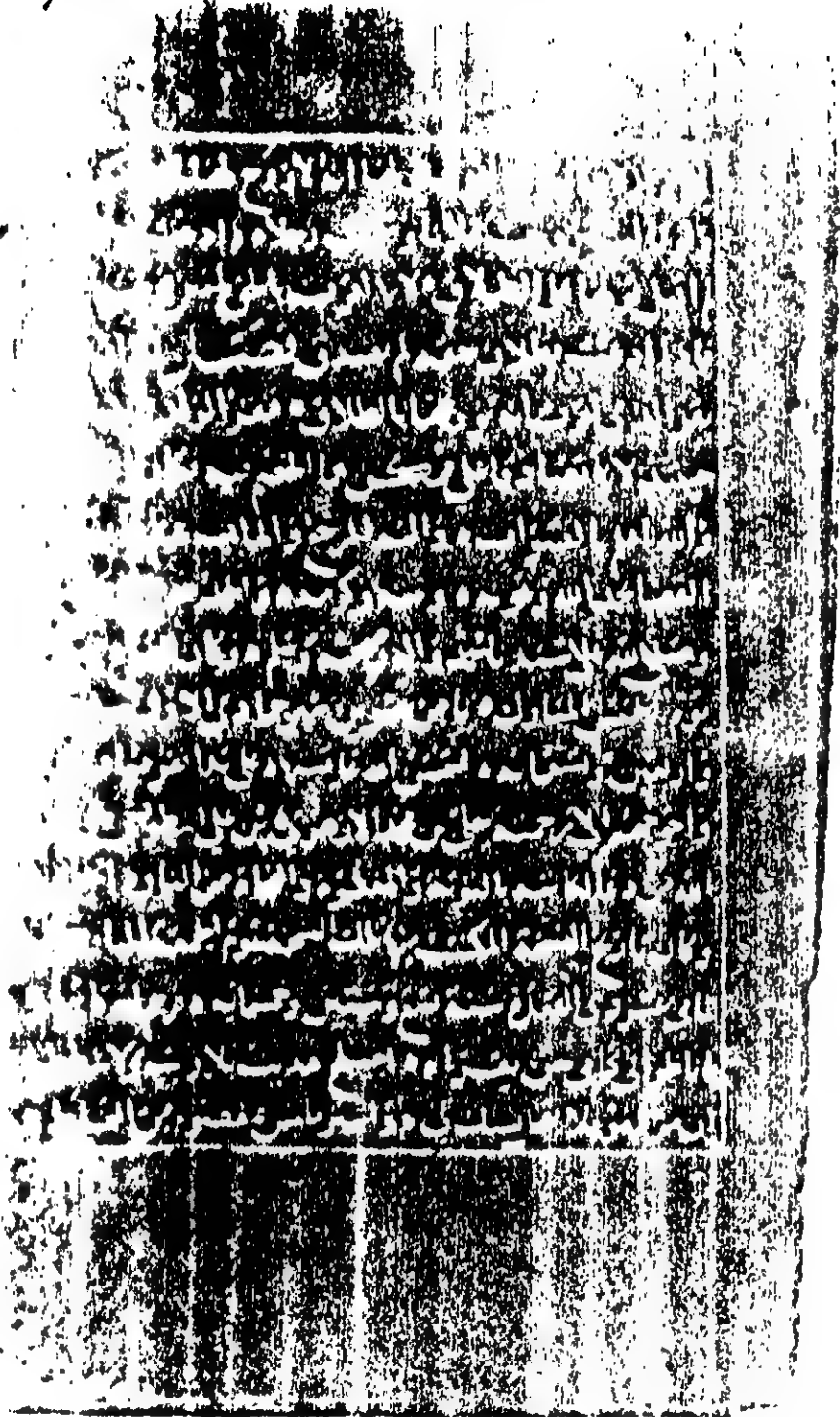
١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩

صورة الورقة رقم (١ / ٠) من النسخة (هـ)

[illegible]

[illegible]

على امر بلاسل فبانه الا بيمينه قالوا في مقابلة ايجازة فلهذا
لا يصدق الا باليمين فذلك هو هذا وذكر ان في مقابلة
في ادب القاضي انه ان اقام البينة يثبت ان ذلك لليمين المسموعة
القاضي المسمع له اقر في مقابلة بطل قوله انه لا يثبت له البينة
ببنت فوصفه في حال ولا يثبت منه فانه في كل البينة سبيل
في اذ البينة حلفت على العلم لانه يدعي عليه حقا فلو
اقر به مع ما اذا حلف سبيل ه فان قال كان القاضي يضمن
بما يثبت واحد من علمه وانفقت على ما ذكره لم يثبت قوله الا
في بقوم البينة على سبب القاضي اياه لانه امرها لا تناق
والا في اسيلا هو الا انه يهلك من حيث هو لضمان
مدا اقر باليمين او ادعى البراءة فلا يصدق على دعوى البراءة
لا يثبت ما لو نالت حجت ما نالت بالادلة او حجت
ان لا يثبت ما لا يصدق على دعوى الادب الا بيمينه
او ان هذا اذا اقام البينة من القاضي لانه ادعى البراءة
من القاضي بيمينه بيمينه بيمينه فان لم يثبت بالادلة
وكان في يد كذا حلف القاضي بيمينه في كنهه فان لم يثبت
لا يثبت من بيمينه بيمينه فان القول بيمينه فلهذا



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل

القسم الثاني

الكتاب المحقق

١ - ((بحاب في اجتهاد القاضي))

(فصل)

(١ / ب) بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر (١)

القاضي (٢) يقضى باجتهاده (٣)

- (١) قوله " رب يسر " سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٢) معنى القاضي في اللغة : هو القاطع للأمور المحكم لها ، واستقضى فلان أى جعل قاضيا يحكم بين الناس ، وقضى الأمير قاضيا كسأ . تقول : أمر أميرا ، قال ذلك ابن منظور في لسان العرب (٤٧ / ٢٠) وانظر المعجم الوسيط (٧٤٣ / ٢) .
- ومعنى القاضي في الاصطلاح : هو من يقضى بين الناس بحكم الشرع . وقال النووي : وسى الحاكم قاضيا لأنه يقضى الأحكام ويحكمها ، ويكون قضى بمعنى أوجب ، فيجوز أن يكون سى قاضيا لا يجابه الحكيم على من يجب عليه ، وسى حاكما لئلا يظلم من الظلم ، أنظر صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١٢ / ص ٢) .
- (٣) الاجتهاد في اللغة : بذل المجهود واستفراغ الوسع في طلب المقصود ، أنظر مختار الصحاح (ص ١١٤) ، والمصباح المنير (١٢ / ١) أما في عرف العلماء فالاجتهاد : مغموس بهذا الفقيه وسعه ففى غلب العلم بأحكام الشريعة بحيث يحس المجتهد من نفسه المجزئ التام عن المزيد فيه ، أنظر الأحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢١٨ / ٤) والمستغنى للبخاري (٣٥٠ / ٢) ، روضة الناظر (ص ١٩٠) ، وأصول الفقه للخضري (ص ٢٦٢) .

نفسه (١) إن كان له رأى (٢) .

لقله تعالى : (والذين جاهدوا فينا لنهذبهم سبلنا) (٣).

(١) هذه المسألة التى ذكرها المؤلف وهى قضاء القاضى باجتهاده
نفسه اذا كان له رأى هى موضع اتفاق بين فقهاء الحنفية
أنظر تفصيلها فى المراجع الآتية :

فى كتاب المدر الشهد شرح أدب القاضى للخصاف ، مطبوع (١٨٢/١)
ونى صارت قال : " فان كان من أهل الاجتهاد قاسه على ما يشبهه
من الأحكام واجتهد رأيه وتحرى الصواب ثم يقضى به " .

ومختصر الطحاوى (ع ٣٢٧) ، والمبسوط (٦٩/١٦) ،
والبدائع (ج ٧ ع ٤) حيث جاء فيه : " فان كان من
أهل الاجتهاد وأفضى رأيه الى شىء يجب عليه العمل به " .
ومراجع الفتاوى الهندية (٣١٣/٣) .

(٢) الرأى هو : استخراج صواب العاقبة فمن وضع الرأى فى حقيقته
واستعمل النظر فى وضعه سدد له السى الحق المطلوب كمن قصد
الجامع يسلك طريقه ولم يعدل عنه أداء اليه وأورد عليه .
أنظر المدة فى أصول الفقه للقاضى أبى يعلى (١٨٤/١) .

(٣) سورة العنكبوت آية (٦٩) .

ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما بحث معاذاً (١) السى
اليمين قال له : ﴿(هم تقضى ؟ قال بما فى كتاب الله تعالى ، قال :
فإن لم تجد (٢) فى كتاب الله تعالى

(١) هو : معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى توفى
فى ناحية الأردن فى طاعون عمواس سنة ١٨ هـ - أنظر ترجمته فى :
الاستيعاب (١٣٥٥/٣) ، وسير أعلام النبلاء (٤٤٣/١ - ٤٦٠)
والإصابة (٤٢٦/٣ - ٤٢٧) .

(٢) جاء فى حاشيتى نسخة (أ - ز) ، و(ع) تعليقا على قوله :
" فإن لم تجد فى كتاب الله " ما نصه : " وفيه إشارة السى أن
جميع الحوادث لم توجد فى كتاب الله تعالى فانه قال : فإن
لم تجد فى كتاب الله تعالى قال : بسنة رسوله ، فيكون هذا
ردا على أصحاب الظاهر حيث قالوا : الكتاب محيط بكل
شئ " واعتدوا ظاهر قوله تعالى : (ولا رطب ولا يابس الا فى
كتاب مبين) سورة الأنعام آية (٥٩) .

وتأويل قوله تعالى : (فى كتاب مبين) عندنا اللوح المحفوظ
وفيه دليل على أن جميع الحوادث لا توجد فى سنة رسول الله
على الله عليه وسلم فانه قال : فإن لم تجد فى سنة رسول الله
وفيه دليل على فضيلة معاذ رضى الله عنه فانه قال : أجتهد
رأى ، وسوف له رسول الله على الله عليه وسلم الاجتهاد ، ولم
يأمره بالرجوع عنه .

قلت : لقد نقل هذا التعليق من كتاب المدر شرح أدب القاضى
للخفاف (١٩٩/١ - ٢٠٠) مع اختلاف يسير .

قال : بما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فإن لم تجد
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اجتهد رأي ، فقال :
النهي صلى الله عليه وسلم (١) الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما
يرضى (رسول الله) (١)

-
- (١) حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن . . . الخ
أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية في باب اجتهد الرأي (١٨/٤) .
وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاض كيف يقضى
(٦١٦/٣) .
وأخرجه أحمد في مسنده (٢٣٠/٥ - ٢٤٢) .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاض باب ما يقضى به القاض
ويفتى به المفتي (١١٤/١٠) .
وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٢١٥/١) .
والخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه تعليقاً (١٨٩/١) .
ورواه وكيع في أخبار القضاة (٩٨/١) .
والطبراني في مسنده (٧٦) رقم الحديث ٥٥٩ .
وابن سعد في الطبقات (٢٤٧/٢ - ٥٤٨) .
وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٥٥/٢ - ٥٦) .
وابن حزم في الأحكام (٢٦/٦ - ٣٥ ، ١١٢/٧ - ١١٢)
وقد روه كلهم من رواية شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو بن أخى
المنيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن النبي
صلى الله عليه وسلم مرة قالوا عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم .
=====

.....

== لا أن هذا الحديث مع شهرته قد ضعف بعلة ثلاث :

الأولى : الإرسال .

قال الإمام البخاري في تاريخه (٢٧٧/٢) : الحارث بن عمرو
عن أصحاب معاذ عنه أبوعون لا يصح ولا يعرف الا بهذا
مرسل ، وقال أبو داود : أكثر ما كان شعبة يحدثنا عن
أصحاب معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، وقال مرة :
عن معاذ .

وقال الترمذي في سننه (٦١٦/٣) : هذا حديث لا نعرفه
الا من هذا الوجه وليس اسناده بمستعل .

وقال الدارقطني في العلل (١/٣٧/٢) : رواه شعبة عن
ابن عون هكذا (يعني متصلا) وأرسله ابن مهدي وجعاعات عنه
والمرسل أصح .

الثانية : جهالة الحارث بن عمرو .

قال ابن حزم والذهبي وابن حجر وغيرهم : انه مجهول .
أنظر الأحكام (٢٦/٦ - ٣٥) ، وميزان الاعتدال (٤٣٩/١)
والتقريب (١٤٣/١) .

الثالثة : جهالة أصحاب معاذ .

قال ابن الجوزي : لا يصح وإن كان الفقهاء يعتمدون عليه وإن كان
معناه صحيحا ، أنظر العلل المتناهية في الأحاديث الواهية
(٧٥٨/٢) .

وقد ذكر ابن حجر رحمه الله هذا الحديث في تلخيص المحبر ص ١١١
عطه وقال فيه : قال ابن طاهر : في تصنيف له مفرد في الكلام
==

.....
== على هذا الحديث " اعلم اننى فحمت عن هذا الحديث فى السانيد الكبار والصغار وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل فلم أجده له غير طريقين : أحدهما : طريق شعبة ، والأخرى عن محمد ابن جابر عن أشعث بن أبى الشعثا عن رجل من ثقف عن معاذ وكلاهما لا يصح . أهـ ملخصا من تلخيص الحبير (١٨٢ / ٤) .

وقال الخطيب البغدادى فى كتاب الفقيه والمتفقه (١٨٩ / ١) بعد ما روى هذا الحديث : (فان اعترض المخالف بأن قال : لا يصح هذا الخبر لأنه لا يروى الا عن أناس من أهل حمى لم يسموهم مجاهيل ، فالجواب أن قول الحارث بن عمرو (عن أناس من أصحاب معاذ يدل على شهرة الحديث وكثرة رواة ، وقد عرف فضل معاذ وزهده ، والظاهر من حال أصحابه الذين بالثقفة والزهد والإصلاح وقد قيل ان عبادة بن نسي رواء عن عبد الرحمن بن ضم عن معاذ ، وهذا اسناد متصل بـ رجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم .

قلت : وابن القيم رحمه الله بعد إيراده هذا الحديث فى كتابه أعلام الموقعين (٢٠٢ / ١) أيد الخطيب البغدادى فيما قاله فى هذا الحديث بعد كلامه على الحديث وتصحيحه .

وهذا نى ما قال : " فهذا حديث ، وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك ، لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذى حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم ، وهذا أبلغ فى الشهرة من أن يكون عن واحد منهم

ولما روى عن عمر رضى الله عنه أنه استقضى رجلاً يقال له : حابس^(١)

ابن سعد (٢) الطائي على قضاء جدي فقال له :

((يا حابس : هم تقضى ؟

قال : بما فى كتاب الله تعالى .

قال : فان لم تجد ؟

قال : فبسنة (٣) رسول الله على الله عليه وسلم .

قال : فان لم تجد .

=== لو سئى كيف ؟ وشهرة أصحاب معانٍ بالعلم والدين والفضل

كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث .

وقد قال بعض أئمة الحديث : اذا رأيت شعبة فى اسناد حديث

فاشدد يدك به ، قال أبو بكر الخطيب : وقد قيل ان عبادة

ابن نسي ... أهـ ثم نقل كلام الخطيب الذى سبق ذكره .

وعليه : فان هذا الحديث اسناده ليس بم متصل لارساله وجهالة

راويه الحارث بن عمرو ، وجهالة أصحاب معانٍ كما ذكر أهل المعرفة

بالحديث من أولئك الأئمة الأعلام .

وأما معناه : فهو صحيح كما ذكر الخطيب البغدادي ، وابن القيم

والله أعلم بالصواب .

(١) هو حابس بن سعد الطائي وهو الذى ولاه عمر رضى الله عنه ناحية

من نواحي الشام شهد عشرين وقتل مع معاوية رضى الله عنهما

له ترجمة فى : الاستيعاب (٣٥٩/١) ، وأسد الغابة (٣٧٥/١) ،

والاصابة (٢٧٢/١) .

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (دى) والسواب ما فى النسخة

الأصل ، وانظر مصادر ترجمة أبيه حابس المذكور آنفاً .

(٣) الفاء ساقطة من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

قال : يا وصى به الخليفةان معه (١)

قال : فان لم تجد ؟

قال : أجتهد . رأى واستشير رفقاى (٢)

فقال : عمر إنه لها . وفى بعض الأخبار ثم لقي عمر ذلك الرجل (٣)

فقال له : ما منعك أن تسير الى علك ؟

قال : يا أمير المؤمنين إني (٤) رأيت رؤيا هالتي (٥)

قال : وما هي ؟

(١) قوله : (قال ، يا وصى به الخليفةان معه) سقط مسن

النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) بدل قوله (رفقاى) (جلسائى) .

(٣) يوجد فى النسختين (أ - ز) ، (ع) بدل من قوله (فقال عمر انه

لها ... الى قوله ذلك الرجل) ، العبارة الآتية " قال :

أحسننت ، وأسميت فكك أيا ما ثم لقبه " .

(٤) قوله " إني " سقط من النسخة (ع) .

(٥) هالتي : الشئ (هولا) من باب قال أى أفزعنى ، أنظر

المصباح الضمير (٦٤٢/٢) .

قال : رأيت كأن الشمس والقمر يقتلان ^(١) قال : رأيت الشمس
أقبلت من المشرق في جمع كثير ، ورأيت القمر أقبل من المغرب فـ
جمع كثير ، حتى التقيا فاقتلا جميعاً ^(٢) .

فقال : مع أيهما كنت أنت ؟

قال : مع القمر .

قال : فقرأ عمر (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل
وجعلنا آية النهار مهجرة) ^(٣)

(١) جاء في كتاب السدر شرح أدب القاضى للخصاف (٢٠٨/١)

ورأيت كأن الشمس فعل " كأن " اسقطها النساخ أو أنهى
رواية أخرى .

(٢) ما بين المقتولين " من قوله (قال : رأيت الشمس أقبلت : ...
الى قوله : حتى التقيا فاقتلا جميعا) سقط من النسخة الأصل
وإثباته من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) سورة الأسراء آية (١٢) .

أُرِدُّ عَلَيْنَا عَهْدَنَا (١) فَوَلَّهِ لَا عَلَيَّ لَنَا (٢) عَمَلًا أَبَدًا (٣)
 قَالَ عَطَاءٌ (٤) : فَهَلْغَنِي (٥) أَنَّهُ قَتِيلٌ

- (١) من قوله (أُرِدُّ عَلَيْنَا عَهْدَنَا) نقى ثان أوراق من نسخة (أ - ز)
 وينتهي هذا النقى عند قوله (القاضى يرى استخلافه)
 (٢) قوله (لنا) سقط من نسخة (ع) ونسخة (أ - ز) .
 (٣) جاء فى حاشيتى نسخة (ع) ونسخة (أ - ز) بعد قوله (لا على
 لنا عملاً أبداً) ما نصه " وهن شريى أنه قضى بقضية فقال له رجطل :
 والله لقد قضيت على بنخبرحق قال شريح : وما أنا بشاق الشعرة
 شمريتين يعنى : لست من المجتهدين الذين يصيبون الحق
 باجتهادهم ، كما أنى لست بقادر أن أجعل الشعرة شمريتين
 وإنما على أن اعتد البينة وأقضى بها " .
 قلت : ثم نيلت هذه الرواية بقول (من شن أدب القاضى للخفاف)
 ولقد وجدت هذه الرواية فى كتاب العدر شرح أدب القاضى (١٧٧/١)
 إلا أن الرواية نقلت غير طامة وتتمتها فيه " وقد أتيت بها أمرت به
 فبعد ذلك لا يضرنى قولك أخطأت " .
 قلت : وهذه الرواية رواها وكفى فى أخبار القضاة فى موضعين من
 كتابه بسندين مختلفين (٢١٣/٢ - ٢١٤) و (٢٥٦/٢) .
 (٤) عطاء بن السائب أبو محمد : ويقال : أبو السائب الكوفى مدوف ،
 مات سنة ١٣٦ هـ وهو الراوى الرواية عن أبي البحتري عن عمر بن الخطأ
 رضى الله عنه أنه استقضى رجلاً ذكر ذلك الخفاف ولكن الناعمسى
 حذف ذلك اختصاراً ، أنظر كتاب أدب القاضى للخفاف مع شرح الصدر
 الشهيد (٢٠٧/١) ، وأنظر ترجمة عطاء فى : الاستيعاب
 (١٩٢/٤) ، والتقريب (١٢/٢) ، والاعانة (٤٣٦/٤) .
 (٥) سقطت الفا فى قوله فهلغنى من نسخة (ع) .

بسفین (١) مع معاوية . (٢)

فدل (٢ / ١) على أنه إذا كان له رأى فانه يقضى
برأيه ، فان لم يكن له رأى وسأل ففقهه (٣) أخذ

(١) سفین هو موضع بقرب الرقة على شاطئ * الفرات من الجانب الغربي
فيه وقعت موقعة سفین بین علی ومعاوية رضي الله عنها سنة ٣٧ هـ
ومن السحابة أجمعين ، أنظر معجم البلدان (٤١٤ / ٣) .
(٢) ما روى عن عمر بن الخطاب أنه استقضى رجلا على الشام يقال له
حابس .

ذكره ابن الجوزي عن معارب بن دثار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
أنظر سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي .

وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (٣٦٠ / ١) .
للخصاف
وذكره الخصاف انظر المصدر شن أدب القاضي (٢٠٧ / ١) وما
بمدها .

(٤) وإذا لم يكن القاضي مجتهدا فان الحنفية لهم تفصيل أيضا فـ
السألة قال في بدائع السنائع (٥ / ٧) ، فان عرف ، أقاويل
أصحابنا وحفظها على الاختلاف ، والاتفاق عمل بقول من يمتثل
قوله حقا على التقليد ، وان لم يحفظ أقاويلهم عمل بفتوى أهل
الفقه في بلده من أصحابنا ، وان لم يكن في البلد الا فقيه واحد سن
أصحابنا يسمعه أن يأخذ بقوله ونرجو أن لا يكون عليه شيء * راجع
الفتاوى الهندية (٣١٣ / ٣) * راجع المصدر شن أدب القاضي
للخصاف (١٨٢ / ١) .

بقوله (١) .

لما روى أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أصابته
جنابة وكانت به جراحة فسال أصحابه فقالوا : لا نجد لك رخصة
وأنت تجد الماء فاغتسل ، فمات من ذلك ، فبلغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في النسخة (ع) (برأيه) .

ولقد اختلف الفقهاء في مسألة : هل يشترط في القاض أن يكون
مجتهداً ؟ على قولين :

فقال بعض المالكية والشافعية والحنابلة : ان غير المجتهد
لا ينفذ قضاؤه وأنه يشترط في القاض أن يكون مجتهداً .
وأما الحنفية وبعض المالكية فقالوا : يجوز قضاء غير المجتهد
ولا يشترط في القاض أن يكون مجتهداً .

راجع هذه المسألة في المصدر الشهيد شرح أدب القاض
للخفاف (١٨٢/١) ، والبسوط (٦٩/١٦) ، والبدائع
(٧/٤) ، والمدونة (٧٨/٤) ، وقوانين الأحكام ص ٢٢٣ ،
والخرشي على مختصر خليل (١٣٩/٧) ، وأدب القاض
للمارودي (١٦٤/١) ، وعانة الطالبين (٢١٦/٤) ، والمفنى
لابن قدامة (٤٠/٩) .

فقال : ((قتلوه قتلهم الله ألا يمتّوه (١) ، هَلَّا سَأَلُوا

إِنْ (٢) لَمْ يَعْلَمُوا (٣) فَإِنَّمَا شَفَاءُ الْعَمَى (٤) السَّوَالُ)) (٥)

(١) أَيْ : أَرشَدُوهُ إِلَى التَّيْمِ بِالتَّرَابِ الطَّاهِرِ .

(٢) ، (٣) فِي نَسْخَةِ (ع) (إِذَا) بِزِيَادَةِ الْآلِفِ خَطَأً وَالصَّوَابُ مَا فِي

الْأَصْلِ ، وَانْظُرْ مَصَادِرَ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ .

وَأَيْضًا جَاءَ فِي الْأَصْلِ (لَا يَعْلَمُوا) وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ فِي النُّسخَةِ

(ع) وَمِنْ مَصَادِرِ تَخْرِيجِهِ .

(٤) الْعَمَى : هُوَ الَّذِي لَا يَهْتَدِي إِلَى الْأَمْرِ ، أَنْظُرْ مَخْتَارَ الصَّحَاحِ

عَنْ ٤٦٧ ، وَالْمَصْبَاحُ الضَّمِيرُ (٤٤١ / ٢) .

(٥) حَدِيثُ (إِنَّمَا شَفَاءُ الْعَمَى السَّوَالُ) هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ فِي بَابِ فِي الْمَجْرُوحِ يَتِيمٍ (٢٣٩ / ١) — مِنْ

طَرِيقِ الزَّهْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ وَالزَّهْبِيُّ لِيْنَهُ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ (٢٥٨ / ٣)

وَقَالَ فِي تَلْخِيسِ الْحَبِيرِ (١٤٧ / ١) صَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَقَالَ ابْنُ

أَبِي دَاوُدَ وَالِدَارِ قُطْنِي : لَيْسَ بِالْقَوِي ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ

(٢٤٠ / ١) ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ بَابِ فِي

الْمَجْرُوحِ تَصْبِيهِ الْجَنَابَةِ (١٨٩ / ١) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ

عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَبِيلُ فِي الزَّوَائِدِ :

" إسناده منقطع " ، وَقَالَ الدَّارِ قُطْنِي : " الصَّوَابُ أَنَّهُ مَرْسَلٌ " ، وَالْأَوْزَاعِيُّ

لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَطَاءٍ ، وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي أَبْوَابِ التَّيْمِ (١٣٨ / ١) .

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ (١٦٥ / ١) مِنْ طَرِيقِ

الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَقْرَأَهُ الذَّهَبِيُّ

عَلَيْهِ وَقَالَ الْحَافِظُ فِي تَلْخِيسِ الْحَبِيرِ (١٤٧ / ١ - ١٤٨) : فِيهِ

الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ضَعَفَهُ الدَّارِ قُطْنِي وَقَوَاهُ مِنْ صَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ .

فدل على أنه إذا اشتبه عليه الأمر وجب أن يسأل ، فان كان له رأى ورأى خلاف قول الفقيه أخذ برأى نفسه (١)
لما روت أم سلمة (٢) أن النبی علی الله عليه وسلم قال :
((إنما أقضى بينكم فيما لم ينزل علی فيه برأى)) (٣)

- (١) هذه مسألة مختلف فيها بين الامام وعاصبيه أبو يوسف ، ومحمد فأبو حنيفة يرى : أن القاضى اذا قضى برأى مجتهد مثله نفذ قضاؤه ، وخالفه عاصبائه فقالا : لا ينفذ . راجع تفصيل المسألة فى : الهدائع (٥٤/٧) ، والفتاوى الهندية (٣١٣/٢) ولقد رجح الطحاوى ص ٣٢٧ رأى صاحبين وهذا نص عبارته : " وان كان انما قضى به بتقليد الفقيه بعينه ، ثم تبين لـه أن قول غيره من أقوال الفقهاء أولى ما قضى به نقضه وقضى بما يراه فيه " . " . " .
- والكاسانى فى الهدائع قال : " ان الخلاف المذكور آنفـاً بالعكس " . راجع هداية الصنائع (٥ - ٤ / ٧) .
- (٢) أم سلمة هى هند بنت أبى أمية بن المنيرة المخزومية أم المؤمنين تزوجها النبی علی الله عليه وسلم بعد أبى سلمة سنة أربع وقيل ثلاث من الهجرة ، ماتت سنة اثنتين وستين وقيل احدى وستين لها ترجمة فى : الاستيعاب (٤٥٤ / ٤) ، الاصابة (٤٥٨ / ٤) وسير أعلام النبلاء (٢٠١ / ٢) .
- (٣) حديث أم سلمة أن رسول الله علی الله عليه وسلم قال : ((إنما أقضى بينكم ... ألخ)) .
- أخرجه أبو داود فى كتاب الأفضية فى باب قضاء القاضى اذا أخطأ (١٥ / ٤) .
- وأخرجه الدارقطنى فى سننه فى باب الأفضية والأحكام (٢٣٩ / ٤) .
- ورواته موثقون الا اسامة بن زيد اللبى ، بعضهم وثقه ، وبعضهم ضعفه وقال الحافظ فى التقریب : عدول بهم ، أنظر تهذيب التهذيب .
- (٢٠٨ / ١) ، والتقریب (١٥٣ / ١) .

(٢)
ولما روى أن عبدة (١) قال لعلي رضي الله عنهما : " إن
وليتني أقضى برأى ولا لم أعمل لك ، فقال له علي : فاقضى
برأيك " (٣)
ولما روى عن عمر رضي الله عنه " أنه كان إذا كثر عليه الخصوم
ردَّهم إلى زيد بن ثابت (٤) .
فبعث يوما رجلين إليه ، ثم رأى أحدهما فقال : هم
بلغ أمرك ؟

-
- (١) عبدة (بفتح أوله) : ابن عمر ويقال ابن قيس أبو سلم
السلطاني المرادى التابعي كان ثقة ثبتا ، توفي سنة ٧٢ هـ
له ترجمة في :
طبقات ابن سعد (٩٣/٦) ، والتاريخ الكبير (٨٢/٦) ،
والجن والتعديل (٩١/٦) .
(٢) في نسخة (ع) (عنه) .
(٣) لم أجده في كتب الآثار التي اطلعت عليها .
(٤) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لؤذان الأنصاري صحابي
شهور كتب الوحي قال سروق : كان من الراسخين في العلم
مات سنة خمس أو ثمان وأربعين وقيل بعد الحسين .
له ترجمة في : طبقات ابن سعد (٣٥٨/٢) ، وطبقات
خليفة ص ٨٩ ، والتاريخ الكبير (٣٨٠/٣) ، وسير أعلام
النبل (٤٢٦/٢) .

فقال : يا أمير المؤمنين قضى على زيد .
 فقال عمر رضى الله عنه : لو كان الأمر الى لقضيت لك .
 فقال له الرجل : ما يمنعك يا أمير المؤمنين وأنت ولي الأمر ؟
 فقال عمر : لو كنت رددت الى كتاب (٢/٢) أو سنة لفعلت
 لكنى رددت من رأى (١) الى رأى والرأى مشترك . (٢)
 فدل على أنه يقضى برأى نفسه ، وإن كان رأى غيره بخلافه
 ولأنه اشتبه عليه الأمر وهو من أهل الرأى والاجتهاد فلا يدع اجتهاده
 باجتهاد غيره كالمسؤول [اشتبهت] (٣) عليه (٤)

-
- (١) فى النسخة (ع) كتب بدل من قوله " من رأى الى رأى " هذه
 العبارة : " الى من رأى لا الى رأى " .
 (٢) ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان اذا كثر عليه الخدم ردهم
 الى زيد بن ثابت . الخ .
 ذكره ابن القيم فى أعلام الموقعين (٦٥/١) والمؤلف هنا
 أورده بالمعنى ، وزاد فيه .
 (٣) فى جميع النسخ (اشتبه) والسواب ما أثبت لأن السياق
 يقتضى ذلك .
 (٤) قوله (عليه) سقط من النسخة (ع) .

القبلة (١) فانه يعمل برأى نفسه ولا يدع رأيه لرأى غيره
كذلك هذا .

(١) معنى اشتباه القبلة هو : لو أن شخصاً خفيت عليه القبلة فاجتهد
في معرفتها وتحرى ذلك حتى غلب على ظنه أنها في جهة معينة
ثم على الى تلك الجهة ، الا أنه بعد نهاية الصلاة جاء من
قال له انك علمت الى غير جهة القبلة ، والصحيح أنها نسي
هذه الجهة ، فهل يعيد صلاته حينئذ أم أن صلاته صحيحة ؟
ذلك موضع خلاف بين الأئمة رحمهم الله .

فالمالكية والحنفية قالوا : صلاته صحيحة ولا إعادة عليه .
والشافعية والحنابلة قالوا : عليه أن يعيد صلاته اذا تبين
خطؤه .

أنظر السألة في بداية المجتهد (١١١ / ١ - ١١٢) .
وراجع كتاب الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (١٩٦ / ١) .
وأنظر الجصاص شرح أدب القاضى ^{للخصاف} مخطوط الورقة (١٠ / ١) .
فهو يرى أن سألة : " اشتباه القبلة والاجتهاد في معرفتها ليست
كسألة من يشتبه عليه الأمر وهو من أهل الرأى والاجتهاد من
كل وجه وهذا نصه : " وأما القبلة فليس كذلك لأن الناس متساوون
في الاجتهاد الى اعماة القبلة اذا كانوا بصراء ، الا أن يكون
واحد منهم عالماً بالنجوم والذوالج والشمس وأمارات القبلة والآخر
جاهلاً بها واذا كان كذلك كان للجاهل أن يأخذ بقول العالم
فصارت القبلة أيضاً مثل سألتنا ، فاذا لا فرق بينهما في هذه
الجهة " .

والدليل على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد . (١)

(١) مسألة نقض الاجتهاد بالاجتهاد معناها : أنه لا يجوز للقاضي أن ينقض حكم قاض مجتهد في المسائل الاجتهادية ، المتفق على أنها اجتهادية .

لأن ذلك يؤدي الى النقض ، ونقض النقض الى ما لا نهاية ما يلزم معه اضطراب الأحكام وفسادها ، وهدم الوثوق بحكم القاضي ، وإنما ينقض حكم القاضي اذا خالف دليلاً قطعياً من نصوص أو أجماع ، أو قياس جلي أنظر تفصيل المسألة في الأحكام في أصول الأحكام للآدي (٢٧٣٤/٤) ، وانظر مختصر الطحاوي ص ٣٢٧ حيث قال : " ولا ينقض له أن ينقض قضاة من تقدمه من القضاة اذا كان ما يخلف فيه الفقهاء " ، وقال السرخسي في المبسوط (٨٤/١٦) " أن الاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله . . . " ، وقال في البدائع (١٤/٧) : " انه لا خلاف في أن القاضي لا ينقض حكم قاض آخر في المسائل الاجتهادية المتفق على أنها اجتهادية " .

ثم ان صاحب البدائع ذكر مسألة أخرى وهي ما اذا كان الحكم قد صدر من القاضي في مسألة اختلف فيها هل هي اجتهادية أم لا ؟

فعند أبي يوسف وأبي حنيفة ينفذ ، وعند محمد لا ينفذ .

أن عمر رضى الله عنه كان يقول فى السألة الشَّرْكَة (١) مثل قول على رضى الله عنه .

حتى أقدم اليه رجل يوماً فقال : يا أمير المؤمنين : هـب
أن أبانا كان حماراً السننا من أم واحدة ؟

فقال عمر رضى الله عنه : ((ان الله يجعل الخير فيمن يشاء وشركهم فيه))

ف قيل له : إنك كنت قضيت بخلاف هذا .

فقال : ((ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضيت)) (٢)

(١) الشَّرْكَة (بفتح الراء الشددة) سميت بالشركة لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى بالتشريك بين الأخوة من الأم والأخوة الأشقاء كأنهم أولاد أم وقسم الثلث بينهم الذى هو لأولاد الأم فقط .
وتسمى هذه المسألة أيضا بالحجرية ، واليمنية ، والحمارية ، والمنبرية أنظرها مفصلة فى العذب الفاضل (١٠١/١) تلخيص الحبير (٨٦/٣) والرائد فى علم الفرائض (ص ٢٦) .

(٢) أخرجه الميهقي فى السنن الكبرى فى كتاب آداب القاضى باب من اجتهد من الأحكام ثم تغير اجتهاده أو اجتهد غيره فيها يسوغ فيه الاجتهاد لم يرد ما قضى به (١٢٠/١٠) ولغظه : " تلك على ما قضيناه وهذه على ما قضيت " .

وأخرجه عبد الرزاق فى مصنفه فى كتاب الفرائض (٢٤٩/١٠ - ٢٥٠) من طريق وهب بن منه عن الحكم بن سمود ، واختلف فى اسم الحكم بن سمود ، فرواه عبد الله بن المبارك ، وابن ثور عن معمر عن سماك عن وهب فقالا : الحكم بن سمود ، ورواه ابن عيينة وهب الرزاق عن معمر فقال : سمود بن الحكم ، قال يعقوب بن سفيان وهذا خطأ إنما هو الحكم بن سمود قال : وسمود بن الحكم زرقى والذى روى عنه وهب بن منه إنما هو الحكم بن سمود ثقفى .

أنظر السنن الكبرى للميهقي (٢٥٥/٦) .
وقال ابن أبي حاتم (١٢٧/٣) فى ترجمة الحكم بن سمود الثقفى : قال بعضهم سمود بن الحكم وهو الصحيح ، وقال البخارى فسى التاريخ الكبير (٣٣١/٢ - ٣٣٢) : قال بعضهم سمود بن الحكم ولا يصح وقال : لم يثبت سماع وهب من الحكم .

والدليل عليه أيضاً ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قضى فى الجسد
بمائة قضية ، وقال : ((لو عشت الى قابل لقضية فيه بقضية تقضى (١)
المرأة، وهى (٢) على ذيلها)) (٣) .

فدل على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد .
فان اجتمع الفقهاء على قول واحد ، ورأى خلاف قولهم لـ
يـعـجـل وكتب الى غيرهم . (٤)

-
- (١) فى النسخة الأعل ، والنسخة (ع) بدل من قوله (تقضى) (تقع)
وهو خطأ وما أثبت من سنن البيهقى ، أنظر التعليق رقم (٣) .
- (٢) قوله (وهى) سقط من النسخة الأعل ومن النسخة (ع) واثباته
من سنن البيهقى ، أنظر التعليق رقم (٣) .
ومعنى قوله : " تقضى المرأة وهى على ذيلها " : أى أن عمر
رضى الله عنه يقسم بأنه سيقضى فى هذه المسألة حتى تكون من
السهولة بمكان تعرف المرأة حكم هذه المسألة وهى جالسة على طرف
ثوبها ، ولم أجد من زاد هذا اللفظ سوى البيهقى والمؤلف هنا .
- (٣) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى فى كتاب الفرائض باب التشديد
فى مسألة الجد مع الأخوة (٢٤٥ / ٦) عن محمد بن سيرين عن
عبيدة بلفظ قال : حفظت عن عمر مائة قضية فى الجد قال : وقال :
انى قضيت فى الجد قضايا مختلفة كلها لا آلو فيها عن الحق ولئن
عشت ان شاء الله الى السيف لا قضين فيها بقضية تقضى المرأة وهى
على ذيلها .
- (٤) أنظر المصدر شرح أدب القاضى للخفاف (١٩٥ / ١) ووجه ذلك بقوله .
" لأن الشورى بالكتاب من الغائب بمنزلة الشورى من الحاضر بالخطاب "

لأن الغلط الى واحد أسرع نفاذاً من نفاذه الى الجماعة ، والدليل عليه : ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : ((كان رأي (١/٣) ورأي عمر رضي الله عنه أن أمهات الأولاد لا يُتَعَنَ في الدين ، ثم رأيت أنهن يُتَعَنَ ، فقام اليه عبيدة السلماني (١) فقال : رأيك في الجماعة (٢) أحب اليها من رأيك وحدك)) (٣) .

فلذلك قلنا انه لا يتمجّل في ذلك ، ثم نظر الى أحسن ذلّمك فعمل به لقوله تعالى : (فشرعوا للذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) (٤) .

-
- (١) في النسخة (أ - ز) ، والنسخة (ع) السليمانى ، والمسوّب ما أثبت من الأعمال ومصادر ترجمته وسبق ذكره أنظر عن
- (٢) وفي رواية : " رأيك مع رأي عمر " أنظر تلخيص الحبير (٢١٩/٤) .
- (٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطلاق باب بيع أمهات الأولاد (٢٩١/٢) .
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب "عق أمهات الأولاد" باب الخلاف في أمهات الأولاد (٣٤٨/١٠) .
- ورواه وكيع بمعناه في أخبار القضاة (١٩٥/٢) .
- وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٢١٩/٤) وقال :
- " أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني سمعت علياً يقول : اجتمع رأي ورأي عمر ... الخ " .
- ثم قال : وهذا الاسناد معدود ، في أصح الأسانيد .
- وسمّيتي هذا الأثر في ص ٣٩٨ .
- (٤) سورة الزمر آية (١٨) .

(فصيل)

قال (١) : ويبحث القاضى كاتبه الى المسجد قبل مجيئه فيأخذ

الرقاع . (٢)

لأن هذا أسهل للقاضى وأنفع بالقوم وأرفق (٣) ، فيفعله ويكتب

على كل رقعة اسم المدعى ، واسم خصمه ، لأنه ينفى أن يقدم

الأول فالأول على الترتيب (٤) ، فوجب أن يكتب اسمهم على الرقاع .

وانما قلنا أنه يبدأ بالأول فالأول لأن الحق وجب للأول بدليل

أن القاضى لو كان حاضراً لقضى له فلا يطل حقه لحضور غيره .

(١) المراد بقوله : (قال) : أى الخفاف أنظر أدب القاضى للخفاف

مع شرح الصدر (٢٤٥/١) .

(٢) الرقاع (بالكسر) جمع رقعة بالضم ، وتكون من جلد ، أو اوراق ويكتب

فيها وترفع منها الثياب ، أنظر مختار الصحاح ص ٢٥٢ ، والمصباح

النير (٢٣٥/١) .

(٣) قوله (وأرفق) سقط من نسخة (ع) .

(٤) الاعتماد على الرقاع فى ترتيب أصحاب القضايا ذكره الخفاف أيضا

والصدر الشهيد رحمه الله علق على ذلك ولم يستحسنه بل وصححه

وقال ان له أملا فى الشرع لأن رسول الله على الله عليه وسلم

كان اذا أراد سفرا أقرع بين نساك فمن خرجت قرعتها سافر بها ،

وقال الصدر : أن بعض الشائخ كانوا يعتدون السبق فيقدمون السابق

على غيره ويدعون بالرقاع وهذا يقضى الى المنازعة فتكون خصومة أخرى .

أنظر كتاب الصدر شرح أدب القاضى للخفاف (٢٤٤/١ - ٢٤٥) .

ولأنه أبعد من (١) التَّهَقُّر ، فوجب أن يفعل ، فان رأى
أن يقدم رقا ع من معه شهود فعل لأن القاضى غسى
أول المجلس أفرغ قلباً وأذكى خاطراً ، وخسوة من معه شهودا آمد (٢)
فاذا (٣) رأى تقديمه فعل (٤) ، وان كثرت الرقا ع فرقها على الأيام ،
لأنه ليس على القاضى أن يجهد نفسه (٥) ويتعب خاطره حتى يكمل (٣/ب)
فوجب أن يفرق على الأيام لأنه اذا أتعب نفسه أضر ذلك بمنظره فسوى
الحجج والخصوم ، فلا يفعل ، فما بقى عن يومه يجعله فى قِطْرٍ (٦) ،

-
- (١) قوله (من) فى نسخة (ع) بدل منه (عن) .
(٢) أى بلغت غايتها ونهايتها لأن معنى الآد الغاية ، والنهاية ،
أنظر المصباح ص ٢٤ ، والمعجم الوسيط (٢٥/١) ، والمصباح
المنير (٢١/١) .
(٣) فى نسخة (ع) (فانه) بدل من قوله (فاذا) .
(٤) قال : فى الهدايع (١٢/٧) أن تقديم صاحب الشهود من
الأفضل اذا رأى ذلك القاضى لأن الشهود يستحقون الأكرام
وليس من أكرامهم حبسهم على باب القاضى .
(٥) ابتداء من قوله : (ويتعب خاطره حتى يكمل الى قوله : لأنسه
اذا أتعب نفسه) سقط من نسخة (ع) .
(٦) القطر : بفتح القاف ، وكسر الميم : هو ما يمان فيه الكتيب
وقطر مفرد ، وجمعه قاطر .
راجع المصباح المنير (٥١٦/٢) .

لأنه ينبغي أن ينظر إليه في المجلس الثاني فوجب أن يجمع
ذلك في موضع ويخته لأن هذا أحوط وأوثق فوجب أن
يختم .

(فصل)

(١) ويجعل للنساء يوماً على حدة لأنه لا ينهاى أن يخطط الرجال بالنساء ، فوجب أن يجعل للنساء يوماً على حدة ويدعوهن

(١) راجع فى مسألة تخصيص يوم للنساء شرح العذر الشهد على
أدب القاضى للخفاف (٢٥٥/١) ، قال العذر رحمه الله
معلقاً على هذه المسألة سامعناه : " أن للقاضى أن يجعل
للنساء يوماً على حدة اذا كانت الدعوة بين النساء " .
قلت : ان ما ذهب اليه المؤلف وسبقه اليه الخفاف وتابعهما عليه
العذر من تخصيص يوم للنساء خشية الاختلاط والافتتان بهن عندما
يحضرن الى المحاكم هو الحق ، وما هذا لو أخذت به المحاكم
فى البلاد الاسلامية اليوم ، وخصمت يوماً للنساء ، وآخر للرجال
وهذا فى شأن الخصومات التى تكون للنساء على النساء ، أما
اذا كانت الدعوة للنساء على الرجال ، أو للرجال على النساء
فانه لا بد من حضورهن مع الرجال ولكن فى حدود ما أمرت
به الشريعة ، وهذا التفصيل لم يتعرض له الخفاف ، وانا قال :
" وان رأى أن يجعل للنساء نوبة فى يوم على حدة فله ذلك " ،
واقصر عليه .

أنظر العذر شى أدب القاضى للخفاف (٢٥٥/١) .
لكن الناصح ذكر ذلك التفصيل الذى ذكره العذر نقلاً عن أبى
على بن موسى أنظر شى ٢٦ وراجع المسوط (٨٠/١٦) ،
والهدائع (١٣/٧) .

بغير رقا ع لأن هذا أستر لهن فكان أولى . (١)

قال القاضى (٢) رضى الله عنه (٣) : ذكر أبو على بن موسى (٤)

البستى رحمه الله أنه اذا كانت الخسوة للرجل على امرأة فانها تحضر
فى يومه لأن هذا حقه فوجب أن يفصل فى يومه ، وإن كانت الخسوة
للمرأة فانها تحضر فى يومها لأن هذا حقها فوجب أن تجعل فى يومها .

(١) قوله (فكان أولى) سقط من نسخة (ع) .

(٢) المقصود بقوله : " قال القاضى " : هو المؤلف أبو محمد الناصح .

(٣) فى النسخة (ع) رحمه الله .

(٤) أبو على بن موسى البستى : هو الحسن بن داود بن رضوان أبو على

السمرقندى درس بنيسابورى على أبى سهل الزجاجى وأخذ الفقه

عن أبى الحسن الكرخى عن أبى سعيد البردى عن أبى على الدقاق

عن موسى بن نصر الرازى عن محمد بن الحسن عن أبى حنيفة ،

كان أحد الفقهاء الكوفيين المقدمين فى النظر والجدال وخرج

الى العراق ، وأقام بها يسمع ويتفقه ، ثم انصرف الى نيسابور

ودرس الفقه فى المدرسة ، ومات سنة ٢٩٥ هـ له ترجمة فى :

أعلام الأخيار مخطوط الورقة (٢٣ / أ) ، وأنظر الجواهر

المضيئة (١٠٧ / ٢) ، والطبقات السنية رقم الترجمة (٨٦٠)

قلت : وأبو على السمرقندى تارة يسميه المؤلف أبو على البستى

فينسبه الى بست ، وتارة السمرقندى وهو واحد لأن سمرقند

ناحية من نواحي بست .

وبست : بالضم : مدينة بين سجستان وفزئين وهراة من أعمال

كابل كثيرة الأنهار والبساتين ، أنظر معجم البلدان (٤١٥ / ١) .

وسمرقند : بالفتح : بلد مشهور من أبنية ذى القرنين وراء النهر

على جنوبي وادى السغد ، المصدر السابق (٢٤٧ / ٣) .

٢ - باب في القاضي المعزول

=====

(فـ ل)

قال : ويبحث أمين^(١) الى القاضي المعزول فيقبضان^(٢) ديوانه^(٣) لأنه كان يمسكه بحق الولاية وقد زالت الولاية منه الى غيره ، فوجب أن يسلمه اليه كالأب ، والوعى بعد بلوغ العمى فلو كان ممن القاطن فيها لاقترارات وشهادة الشهود

(١) لم يذكر الخفاف ولا المؤلف تعليلا لسألة بحث رجلين أمينين

الى القاضي المعزول ، ولقد طل ذلك الجماس فقال :

" يبحث رجلين من ثقاته فيقبضان من القاضي ديوانه ، أما كـون

الرجلين فلزوال التهمة واحتياطا لامر الناس وحقوقهم " .

أنظر شرح الجماس على أدب القاضي للخفاف ورقة (١٧ / أ) .

(٢) الفاء ساقطة في قوله (فيقبضان) من نسخة (ع) .

(٣) الديوان : معرب أعلاه ديوان وهو الدفتر ، يكتب فيه أسماء

الجيش وأهل العطاء والكتبة ومكانهم ، أنظر المعجم الوسيط

(٣٠٥ / ١) ، وقال في السباح الصغير (٢٠٤ / ١) : ان

عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من دون الدواوين .

والمحاضر (١) قضاها مختومة لأن القاضي الثاني لا يقضى به ، وليس فيه حجة لأحد فجاز وإن لم يكتباه مفسراً ، وما كان (١ / ٩) من القاطر فيها حجج الناس مثل : العكوك (١) ، والسجلات (٢) كتابه شيئاً فشيئاً (٤) هكذا (٥) ، لأن هذا من حجج الناس فوجب أن يكتبوا ذلك مفسراً ، فيكتبان قِطْرَةً فيها كذا نسخة سَجَلٌ منها سَجَلٌ لفلان بن فلان الفلاني على فلان ابن فلان الفلاني فيكتبان هكذا (٦) ، وقِطْرَةً فيها كذا كذا (٧) صك

-
- (١) المحضر : مفرد وجمعه محاضر وهو : صحيفة تكتب فسي واقعة وفي آخرها خطوط الشهود بما تضمنه عدوها كمحضر جلسة مجلس الوزراء ، أو محضر رجال الشرطة ، ويطلق على السجّل أيضا . أنظر المعجم الوسيط (١٨١ / ١) .
- (٢) العك : (بالفتح) : الكتاب فارسي معرب وهو الذي تكتب فيه المعاملات والأقارير وجمعه عكوك ، وصكاكا ، أنظر اللسان (٣٤٤ / ١٢) ، والمصباح المنير (٣٤٥ / ١) .
- (٣) سجل : مفرد وجمعه سجلات وهو الكتاب يدون فيه ما يسرّاد حفظه ، وسجل القاضي بالتشديد قضي وحكم وأثبت حكمه في السجل أنظر المعجم الوسيط (٤١٧ / ١ - ٤١٨) .
- (٤) الغاء ساقطة من النسخة (ع) في قوله فشيئاً والتصحيح من الأعل .
- (٥) قوله (هكذا) ساقطة من النسخة (ع) .
- (٦) قوله (فيكتبان هكذا) لا يوجد في النسخة (ع) .
- (٧) (وكذا) الثانية لا توجد في النسخة (ع) .

لأنهما يفعلان هكذا ويكتهان ^(١) ذلك ^(٢) هكذا ، ويكتهان ذلك
بحضرة القاضي المعزول ، أو بحضرة أمينه ^(٣) لأنها يقبضانها منه ،
فوجب أن يكون بحضرت ، أو بحضرة أمينه ^(٤) ، ولذا ^(٥) يكتهان عدد
ضباع ^(٦) الوقت ومواضعها ، لأن القاضي الثاني يحتاج اليه فيحتاج
في ذلك فوجب أن يكتبها ليقف عليه ويحتاج فيه .

-
- (١) الواو ساقطة من النسخة (ع) .
- (٢) قوله (ذلك) سقط من النسخة (ع) .
- (٣) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١٧/١) حيث قال :
" بحضرة أمينين من أمثاله " ، والمؤلف لم يذكر إلا أميناً واحداً
وما ذكره الجصاص أولى زيادة في الاحتياط لأجل أن لا يحصل
تزوير .
- (٤) قال السدر في شرح أدب القاضي للخفاف (٢٦٢/١) ممللاً
لحضور أمينه القاضي ما نصه : " لأن المقلد لا يجب عليه أن يحضر
بنفسه فكذلك المعزول لا يجب عليه أن يحضر " .
- (٥) في نسخة (ع) وكذا .
- (٦) ضباع (بكسر الصاد وفتح الباء) معناه العقار وفرد ، ضبيعة
وجمعه ضباع ، أنظر المصباح المنير (٢٦٦) ، ومختار السحاح
ص ٢٦٦ .
- ويقال : ضبعة الرجل : أي حرفته وصناعاته ومعاشه وكسبه .
- قال الأزهري : الضبعة والضباع عند الحاضرة مال الرجل من النخل
والكرم والأرض ، والمرب والهادية لا تعرف الضبعة إلا الحرفة
والصناعة ، راجع لسان العرب (٩٩/١٠) .

وأسماء الأسماء الذين للقاضي الممزول ، لأنه يحتاج اليهم لوضع
الودائع عندهم ، فوجب أن يكتب اسماءهم ، ويكتان أسماء المحبوسين
ولم حبس ؟ وأي شيء حبس ؟
وذلك لأن على القاضي أن يطلق عن البعض ويحبس البعض
فوجب أن يتعرف على خالهم .

ويبحث القاضي الى الحبس من يحبسهم ويأتمه بأسمائهم
ويسألهم عن سبب حبسهم (١) ، فان قول القاضي الممزول لا يقبل
عليهم ، لأنه لا يلي عليهم في الحال (٢) فلا يفقد قوله عليهم (٤ / أ)
غير أنه يتعرف ما عند القاضي فيه ، لأنه أمين فجاز أن

(١) وقال الجماعي في شرح أدب القاضي (١٥ / أ) ما نصه :
" لأن القاضي بعد العزل كواحد من الناس فلا يجوز قبول
قوله على أحد " .

(٢) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (٢٦٣ / ١) حيث قال :
" ويكتب تاريخ الحبس واسم المحبوس واسم أبيه واسم جده " .

يتمعرف منه ثم يسألهم ويجمع بينهم ومن خصومهم .

فان أقر بما يوجب الحبس وتطلب خصم حبسه ، حبسه .

لأن القاضى الثانى لا يقضى بما ثبت عند الأول فصار كما لو حضر

الآن ابتداءً ،

فان أقر بما يوجب الحبس ، حبسه والا فلا كالأول .

فان لم يقر وشهد الشهود عليه بالحق ، وهذا القاضى يعرفهم

بالعدالة رده الى الحبس .

لأن شهادة المدول ما يجب الحق به ، ويوجب الحكم ، فوجب

أن يرد الى الحبس .

وان لم يعرفهم بالعدالة أخذ منه كفيلاً بنفسه وأطلقه الى أن يسأل

عن الشهادة .

لأن شهادة غير المدول لا توجب الحكم الا أنه ما يجب الحق

به فوجب أن يأخذ بذلك الحق (١) كفيلاً ويطلقه ، ولأنه يبتدىء القضاء

ولا يقضى بما مضى فصار كما لو شهد الشهود ابتداءً .

ولو شهدوا ابتداءً فمل هكذا ، كذلك هذا ، فان كانوا عدولاً

رده الى الحبس لما بينا .

فان قال واحد من المحبوسين : حبست بغير حق ولم يحضر لى

خصم تأنى القاضى فيه ونادى أياً ما . (٢)

لأن الظاهر أن القاضى الأول لم يحبسه بغير حق وأنه حبسه بحق

انسان (١/٥) وهو بالنسبة انقطع عن (٢) حفظ ماله ، فحدث للقاضى

(١) قوله (الحق) سقط من النسخة (ع)
(٢) فى ٣٣ ذكر أن المناذاة تكون شهراً
(٣) فى النسخة (ع) عنه .

ولاية في ماله ، فوجب أن يتأنى في ذلك ، ولأن السَّجَّانَ أمين فـسـى
الظاهر والمحبوسين في يده فلا يزيل يده في الحال .
فان لم يحضر له خصم أطلقه وأخذ منه كفيلاً (١) لأنه لم يثبت
لأحد عليه حق فوجب أن يطلقه ويأخذ منه كفيلاً .
لأنه يجوز أن يكون محبوساً لحق غائب والقاضي ناظرٌ محتاطٌ
فإذا رأى من الاحتمال أن يجعله في ثقة فعل .
فان قال : أنا محبوس لحق فلان قضى حقه أو أراد الطالب
إطلاقه وقد عرف القاضي الطالب أو عرف به بشهود شهدوا على
نسبه تأنى القاضي فيه فان لم يجد له خصماً آخر أطلقه .
لأنه يجوز أن يكون له خصم آخر غائب ، فإذا رأى القاضي
أن يحتاط في ذلك فعل .
ولأنه يجوز أن يحتال وَيُظْهِرَ واحداً ويقول هذا حبسنسى
فيحتاط القاضي لهذا المعنى .

(١) أنظر الصدر الشهيد على شرح أدب القاضي للخفاف (٢٦٨/١)
حيث ذكر أن أخذ الكفيل في هذه السألة هو قول أبو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ، أما على قول الامام أبي حنيفة فلا
يأخذ كفيلاً ، ولقد أطال المدر في شرح هذه السألة
فراجعه .

فان لم يقف القاضى من أمره على حقيقة أخذ منه كفيلاً
وأطلقه (١) لأنه [قد] (٢) يظهر خصمه .

والظاهر أنه حبس بحق ، فوجب أن يجعله فى ثقة ويطلقه ،
فان لم يعرف القاضى الطالب ولم يأت بمن يعرفه عنده ، نادى عليه
أهلاً ، من كان (هـ / أ) حبس فلان ابن فلان فى حبس
القاضى فلان ، فليحضر ، ثم يأخذ منه كفيلاً ويطلقه لما بينا .
فان قال : لا كفيل لي ، أو قال : لا أعطى كفيلاً لأنى
لا يجب على ، نادى عليه : شهراً ثم تركه ، لأنه فات أحده
الاحتياطيين ، وهو أخذ الكفيل منه ، فوجب أن يحتاط فى الثانى (٣) .

(١) أنظر السدر شرح ألب القاضى للخصاف (٢٧٠ / ١) ولقد
علق السدر على ذلك بقوله : " ولم يذكر عا حب الكتاب أخذ
الكفيل ههنا وهو موافق لما قلنا من المعنى " ومن ههنا
يتضح أن الخصاف لم يتعرض لأخذ الكفيل فى هذه السألة
بينما الناصحى قال : يأخذ كفيلاً ويتفق هذا مع ما ذكره
السدر .

وأقول : ان أخذ الكفيل لا بد منه هنا كما ذكرنا .

(٢) فى الأصل (لم) وإثبات (قد) من النسخة (ع) .

(٣) قوله (فوجب أن يحتاط) فى الثانى : ليس فى النسخة (ع) .

ومعنى قوله فوجب أن يحتاط فى الثانى أى : يحتاط فى

النداء .

فان قال المحبوس : حبسنى القاضى الأول فى حد الزنا ،
أو الرجم ، أو شرب الخمر باقراى ، أو بشهادة شهود لم يلتفت
القاضى الى ما كان وجعل كأنه حضر الآن يقر أو يشهد عليه الشهود ،
فيعتبر فيه ما يعتبر فى الابتداء . (١) لأن بذل الحد عن نفسه لا يـُـسـَـحـِـح
والقاضى الثانى لا يحكم بما ثبت عند الأول (٢) ، فصار كما لو أقر بهذا
ابتداءً أو شهد واطيع ابتداءً فانه يعتبر فيه ما ذكرنا كذلك هذا .

فان قال : كنت قذفت فلاناً ، فقلت له : يا زانى ،
فحبسنى ، ليقم على الحد ، وحضر ذلك الرجل (٣) وادعى ذلك

(١) وهل لذلك العذر فى شرحه على أدب القاضى للخفاف (٢٧٤/١-٢٧٥)
بما نعه " لأن الشهادة عند التقادم لا تكون حجة " ويوضح ذلك
أيضاً ما جاء فى البدائع (٤٦/٢) حيث بين أن من شروط
البينة القائمة على الحد عدم التقادم وأنه شرط فى البينة التى تقوم
وتشهد على حد الزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، وليس ذلك
شرطاً فى حد القذف . يـَـقـَـىـَـ الفرق : أن الشاهد اذا عاين جريمة
الزنا أو السرقه ، أو شرب الخمر فهو مخير بين التستسـَـر
أو الادلاء بشهادته على الفور فيشهد بما شاهد فى وقته احتساباً
للأجر لقوله تعالى : " وأقيموا الشهادة لله " سورة الطلاق آية ٢
وبين التستر على أخيه المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم : " من ستر
على أخيه المسلم ستر الله عليه " فى الدنيا والآخرة " - أنظر
تخرجه فى ٣٢٨ من هذه الرسالة - فإذا لم يشهد فى وقت
معاينة ارتكاب الجريمة فبدل ذلك على أنه اختار جهة التستر ،
وإذا شهد بعد ذلك فبدل على أن الضغينة حطت على الشهادة
فلا تقبل شهادته . . وهذا بخلاف حد القذف لأن التأخير لا يدل
على الضغينة والتبهة . . .

(٢) أنظر العذر شرح أدب القاضى للخفاف (٢٧٤/١)
حيث قال : " لأن ما كان من الأقارب فى مجلس القاضى الممنوع
لا يكون حجة فى حق القاضى المولى لكن هو يستقبل الأمر " .

(٣) أى : حضر الرجل المقذوف وادعى أن المقر قذفه .

فإن القاضي يضرب له حد القذف (١) ، لأنه أقر بوجوب الحد على نفسه فوجب أن يقام عليه ، وبأخذ منه كفيلاً (٢) لجواز أن يكون محبوساً بد بين انسان غائب فوجب أن يجعله في ثقة .

فأما كل قذف كان قبل هذا الحد فقد دخل في هذا الحد لأن هذه عقوبات اجتمعت في جنس واحد بسبب واحد فوجب أن يقتصر على (١/٦) حد واحد (٣) كما لو زنى زناً بعد زناً فإنه يقتصر على حد واحد ، فإن أقر وقال : كنت قطعت يد فلان عدداً وحضر المقرر له وطلب القصاص اقتضى له منه . (٤)

-
- (١) الفرق بين إقامة الحد بالاقرار مع التقادم ، وبين عدم إقامته بالهيئة المتقدمة هو أن المانع من الشهادة تكون التهمة والضمنية وهذا لا يوجد في الاقرار لأن الانسان غير متهم في الاقرار على نفسه قال ذلك الكاساني في البدائع (٥١/٢) .
- (٢) قال الجماي في شرحه على أدب القاضي للخفاف الورقة (١/١٢) " ويجوز أن يكون محبوساً بحق آخر لغير هذا المقدوف فلا يطلق دون أن يؤخذ منه كفيلاً " .
- (٣) قوله : " كما لو زنى زناً بعد زناً فإنه يقتصر على حد واحد " سقط من النسخة (ع) وسأله الاقتصار على حد واحد اذا تعدد السبب من جنس واحد مسألة متفق عليها بين الأئمة ، لأن المقصود مسنن إقامة الحد هو الزجر وأنه يحصل بحد واحد ، أنظر البدائع (٥٦/٢) وأنظر حاشية الدسوقي (٢٢٧/٤) ، وجواهر الأكاليل (٢٨٢/٢) وأنظر كشف القناع (١١٥/٦) ، ومعنى المحتاج (١٨٥/٤) .
- (٤) أنظر العدر شرح أدب القاضي للخفاف (٢٧٥/١) حيث ذكر تعليلاً أوضح من تحليل المؤلف فقال ما معناه : " ان الاقرار يكون حجة عند التقادم ويقضى به بخلاف الشهادة على الزنا فإنها لا تكون حجة عند التقادم " وسبق الكلام على ذلك في هامش ٣٤

لأن الإقرار بما يوجب الحكم به ، فقد وجد ما يوجب امضاء

الحكم عليه فوجب أن يضى . (١)

(١) قال العدر في شرح أدب القاضى للخفاف (٢٧٣ / ١ - ٢٧٤)
ما نصه : " الأول أن يأخذ كفيلا لأن التهمة محتلة ففسد
يكون لإنسان عليه حق أعظم من الطرف فيهدل طرفه تخلصا من
حق لإنسان أكبر " .

(فصل)

فان قال الأمين الذي على يده مال قد دفعه الى القاضى ولا أدري

لمن هو ؟

وقال القاضى (١) هولفلان ، صدق فيه .

لأن الأمين لما قال : دفعه الى القاضى فقد أقر باليد له

فصار كما لو (٢) بقى فى يده . فقال : هولفلان صدق فيه كذا هذا ،

ولأنه أقر باليد له فصار كما لو أقر بالملك له .

ولو أقر بالملك له ، ثم هو أقر لانسان فانه يصح كذلك هذا .

وان قال : دفعه (٣) الى القاضى وهولفلان ، وقال القاضى :

هولفلان ، آخر ، فالقول قول (٤) القاضى لما بينا .

(١) بمعنى قال القاضى الممزول : هولفلان فيصدق قوله .

(٢) هذه العبارة مكررة فى النسخة (ع) .

(٣) فى هذه المسألة بدأ صاحب اليد بالدفع من القاضى فهو أقر

باليد للقاضى فصار كأن المال فى يد القاضى وفى هذه الحالة

القول قول القاضى الممزول ويؤمر الأمين بدفع المال الى من

أقر له القاضى .

(٤) فى النسخة (ع) (له ، أى) بدلا من (قول) وهذا خطأ

والصواب ما فى الأصل .

أنه أقر له باليد فصار كما لو أقر بالملك له .
فإن قال الأمين هولفلان (١) وقد دفعه إلى القاضي ،
فقال القاضي : هولفلان رجل آخر فالقول قول الأمين .
لأن الشيء في يده فالظاهر أن الملك فيه له .
فإذا أقر لغيره صح إقراره وملكه المقر له فصار فيما يقول بمسند
دفعه إلى القاضي يقر باليد لغيره في ملك الغير فلم يجز .
قال وذكر أبو طيبي المستنسى : أنه يضمن
(٦/ب) الأمين للذي ، أقر له القاضي بمثل ما أقر ، لأنه
لما قال : دفعه إلى القاضي ، فقد أقر باليد للقاضي ، فوجب عليه
رده إليه ، ولا يقدر على رده ففترم له مثله إن كان له مثل ، أو القيمة
إن لم يكن له مثل ، وقد أقر القاضي أن قيمته لفلان فيسلمه إليه .
فإن هو (٢) لم يقر بدفع القاضي إليه ، فالقول قول الأمين
لأن اليد في الظاهر له فكان القول قوله فيه .

(١) في هذه المسألة بدأ صاحب اليد بالاقرار فقال : هذا المال
لفلان بن فلان غير الذي أقر له القاضي المعزول فيؤمر الأمين
بالتسليم إلى من أقر له ، أنظر هذه المسألة وسابقتها في :
الصدر . شرح أدب القاضي للخصاف (٢٢٨/١ - ٢٢٩) .
(٢) قوله (هو) سقط من النسخة (ع) وانظر تفصيل هذه المسألة في
الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٢٨/١ - ٢٢٩) .

فان قال القاضى : المال الذى على يد الامين ، مال فلان اليتيم
أصابه من تركه والده ، وعدقه الامين .

وقال سائر الورثة : المال مشترك (١) بيننا لم نأخذ حصتنا .
فالقول قول الورثة .

لأنه لما قال : أصابه من تركه والده : فقد أقر بكونه (٢) إرثاً
وما يكون إرثاً يكون مشتركاً (٣) بينهم .

فاذا أقر به لبعضهم انقطع (٤) حق الباقيين عنه وهو لا يلقى
عليهم فلم ينفذ اقراره فى حقهم فلم يقبل ، ويستحلف هذا القاضى
الثانى الورثة (٥) بالله ما جميع هذا حقه وما استوفيتم أنتم حقوقكم ،
لأن قول القاضى الأول وان لم ينفذ عليهم فانه يوجب شبهة ، والقاضى

(١) فى النسخة (ع) (المشترك) والسواب ما فى الأصل .

(٢) فى النسخة (ع) زيادة الواو هكذا (وارثا) الورقة

(٣) قال الجعافى فى شرحه على أدب القاضى للخفاف (١٨ / ب) مانعه :

" فالظاهر أنه مال الميت فحكمه أن يكون بين الورثة ، على فرائض

الله تعالى فلا يصدق القاضى ولا أمينه " - وراجع المصدر

شرح أدب القاضى للخفاف (٢٨٠ / ١) .

(٤) فى النسخة (ع) وهامش الأصل (وقطع) وهو تعريف والسواب

ما فى الأصل .

(٥) قوله (الورثة) سقط من النسخة (ع) .

ناظر مختلط ، فاذا رأى من الاحتياط استحلافهم فعل ، ولأن القاضى
خضع عن الصفار (١) فوجب أن يستحلف .

فان كان القاضى الأول كتب عكاً وأشهد أنه (٢) لليتيم ، كان له دون
(٢ / ٢) سائر الورثة ، لأن اشهاد الحاكم حكم عليهم ، فالشهود
شهدوا على حكمه فى حال ولايته فنفذ ذلك الحكم فكان له دون سائر
الورثة (٣) .

فان كان ضيعة على يد الأمين ، فقال القاضى : قضيت
بالشهادة أن فلاناً وقفها ووضعها على يد فلان ليصرف غيالاتها ففى
وجوهها ، ومدقه الأمين ، وكذبه سائر الورثة ، فالقول قول الورثة .
لأن القاضى الأول أقر بالملك لليتيم ، وما يكون لليتيم ينتقل (٤)

(١) أى عن اليتيم الصغير ، لأن اليتيم اذا كان بمبها كان عاجزاً عن
النظر لنفسه فالقاضى ينظر له مثل الميت اذا قضى القاضى دينه
لأحد فانه يستحلف صاحب الدين ما استوفى دينه من الميت ولا لغيره
منه لأن الميت مستحيل نظره لنفسه فيقوم القاضى مقامه ، أنظر الصدر
شرح أدب القاضى للخفاف (٢٨٠ / ١) .

(٢) أى المال .

(٣) لأنه ليس من الضرورة أن يكون المال المحكوم به من تركته والد اليتيم
لبواز أن يكون اكتسبه اليتيم بهبة أو عدة أو هدية أو وصية
أوما أشبه ذلك ، أنظر الصدر شرح أدب القاضى

للخفاف (٢٨٠ / ١) .

(٤) فى النسخة (ع) ينقل بدون تاء والسواب ما فى الأصل .

الملك فيه الى الورثة فثبت حق الجميع فيه والقاضى الممضول لا يلى عليهم
 فلا ينفذ اقراره عليهم فكان القول قولهم فيحلفون (١) على العلم (٢) .
 لأن القاضى يدعى عليهم الوقف وهم ينكرون فوجب أن يحلف ،
 وَيَحْلَفُ عَلَى الْعِلْمِ لَأَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ فَوْجِبَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْعِلْمِ (٣)
 وذكر أبو على رحمه الله : أنه اذا كانت (٤) الأرض موقوفة على
 أقوام (٥) باعياهم ، فليس للقاضى أن يحلف الورثة ما لم يدعو ، لأن
 [حسناً] (٦) خصماً حاضراً يخاعم فلو قلنا ان له أن يحلف من غير
 دعواه لكان فيه ظقناً (٧) للخصم والقاضى لا يلقنه الخصومة .
 ولو كان ذلك وفقاً على الفقراء والساكين فله أن يَحْلِفَهُ لأن القاضى
 نسب ليعتاط فى أموال الفقراء والساكين (٧ / ب)
 فعار القاضى خصماً فيه فكان له أن يحلفه .

-
- (١) فى النسخة (ع) ويحلفونه .
 (٢) سيأتى معنى التحليف على العلم ، والتحليف على السبب أنظر ص ٢٢٧
 (٣) قوله " لأنه يحلف على فعل الغير فوجب أن يحلف على العلم " .
 سقط من النسخة (ع) .
 (٤) فى النسخة (ع) " كان " والسواب ما فى الأصل فعمل التأء اسقطها
 الناسخ .
 (٥) فى النسخة (ع) قوم .
 (٦) الألف ساقطه من الأصل وأثبتها من النسخة (ع) .
 (٧) التلقين فى اللغة : أن يلقى اليه الكلام فيجده ، أنظر المعجم
 الوسيط (٨٣٥ / ٢) .

فان قال القاضى هو وقف فى يده وعده الأمين أنفذه القاضى
الثانى فى ذلك الوجه ولم يستل عن التفسير ، لأنه ان سأل لم يأمن
أن يجعل الورثة أو من ينسبها اليه .

ولأن الأمين لما أقر بوعده اليه من جهة القاضى فقد أقر باليد له
فصار كما لو أقر بالطك له ، وأقر هو بأنه وقف فانه ينفذ فى تلك
الجهة كذلك ههنا .

((فصل))

ويحاسب القاضى الأمانة (١) فيما جرى على أيديهم .
فمن كان منهم ثقة أقامه مقام الوصى وقبل قوله فيما يقبل قول
الوصى فيه ، لأن للقاضى أن ينصب فى مال اليتيم وصياً ليتصرف فى
أمواله ، فصار نصب القاضى إياه وصياً كنصب الأب .
ولو نصبه الأب وصياً كان القول قوله ، كذلك هذا .

(١) أنظر الصدر شى أدب القاضى للخصاف (٢٨٤/١) قال
ما نصه : " والدليل على محاسبة الأمانة ما روى عن عمر رضى الله عنه
أنه كان يحاسب عماله كل سنة ، ولأن القاضى هو الذى يتولى
التصرف فى أموال اليتامى وفى أموال الوقف وقد يمجزعن ذلك
بنفسه فيستعين بنبيه على بعض أعماله فيجب أن يحاسب ليصير
ذلك معلوماً للقاضى ، فان أحس بخيانتة عزله واستبدل به
غيره ، وان وجده أميناً أقره على ذلك " ، وأنظر المسألة
مفصلة مع فروغها فى كتاب الجمان شرح أدب القاضى من
الورقة (١٨/ب الى ٢٠/أ) فى باب القاضى وما يجب عليه
من محاسبة أمانته على ما فى أيديهم من الأموال .

ولأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله ، وكذلك يقبل

قول القيم فيه لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله . (١)

فإن أُثِّبَ واحد منهم استخلفه ، لأن القاضى ناظر مخطا ، فإذا

رأى من الاحتمال أن يُحْلَفَ كان له ذلك .

فإن قال كان القاضى جمل لي رزقا لم يصدق حتى يقيم البينة

على اجراء القاضى له رزقا .

لأنه يدعى عليه عقداً يستحق به الأجر

(١ / ٨) على الغير ، فلا يقبل قوله الا ببينة ، كما لو ادعى

عقد اجارة فانه لا يصدق الا بالبينة كذلك هذا .

وذكر أبو على رحمه الله في أدب القاضى أنه إن اقام البينة ينهض

أن يقيم البينة أن القاضى المعزول أقر فى قضاءه قبل عزله أنه أجرى

ذلك له .

(١) من قوله : (وكذلك يقبل قول القيم فيه . . الى قوله : فكان

القول قوله) سقط من النسخة (ع) ، والقيم هو : السيد

وسائى الأمر ، وقيم القوم هو الذى يقوم بشأنهم ويغوض اليه

حفظ المال والقيام عليه وجمع الخلات دون التصرف حتى لو

تصرف بغير مخالفا كالمودع اذا تصرف فى مال الوديعة ، والفرق

بين القيم وبين الوصى أن الوصى يغوض اليه التصرف والحفظ

جميعا ، القاموس المحيط (١٦٨ / ٤) ، والمعجم الوسيط

(٧٦٨ / ٢) ، أنظر العذر شرح أدب القاضى للخصاف

• (٢٨٥ / ١)

لأنه يثبت فرضه في حال ولايته فنقد .

فان لم يكن له هيئة سحر حتى اذا بلغ اليتم حلف على العلم ، لأنه يدعى عليه حقاً ، ولو أقر به صح ، فاذا جحد أشتخلف فان قال : كان القاضى نصني قياً فيه ، وأخذت ظنته وانفقت على عمارته لم يقبل قوله الا أن تقوم الهيئة على نسب القاضى اليه .

لأنه أقر بالانفاق والانفاق استهلاك ، والاستهلاك موجب للضمان ، فقد أقر بالخيانة (١) ، وادعى البرائة فلا يمدق على دعوى البرائة الا بهينة ، كما لو قال : ذهبت شاطك باندك أو هدمت دارك باندك فانه لا يمدق على دعوى الاذن الا بهينة كذلك هذا .

فاذا أقام الهيئة برى من الضمان .

لأنه ادعى البرائة من الضمان وثبت بالهيئة فثبت .

فان لم يقر بالانفاق ، وقال : في يدى كذا ، جمعيل القاضى القول قوله في كمية ما في يده .

لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله كالمودع (٨ / ب) وحلفه ان رأى ذلك ، لأنه ناظر محتاط ، فاذا رأى من الاحتياط أن يحلفه فعل .

(١) في النسخة (ج) بالجناية .

فان أكام المينة أن القاضى الأول حاسبه الى وقت كذا ، أخذه
القاضى الثانى بحساب ما جرت على يده بعد الوقت الذى أبرأه القاضى
فيه ، لأن القاضى الأول حاسبه وهو من أهل الولاية عليه فصيح حاسبه
وهو " عما وجب عليه " (٢) فى تلك المدة كذا لو حاسبه الثانى .

فان قال الأمين : ليس لى بينة أن القاضى نسبى قبيلاً وأخاف
ان أقررت أن يلزمنى . والذى فى يدي كذا ، فان القاضى لا يكلفه الاقرار
لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول قوله .

والاقرار موجب للضمان فلم يكن للقاضى أن يكلفه شيئاً يجب عليه
به الضمان واستخلفه إن أراد أنه ليس فى يده الا ما أقر به ، ولا أظف
منه شيئاً ولا وضعه فى غير وجهه وهذا اذا كان معروفاً بالامانة (٣)
لما بيننا أنه نصب ليمتاط فى أموال الفقراء والمساكين وهو ناظر مختاط .
فاذا رأى من الاحتياط أن يحلّفه ، فعل .
فان كان الذى فى يده غير مأمون ، سألته عن التفسير .

(١) من قوله : " كذا أخذه القاضى الثانى .. الى قوله : على

يده بعد الوقت " سقط من النسخة (ع) .

(٢) قوله (عليه) ليس فى النسخة (ع) .

(٣) أنظر العذر . شرح أدب القاضى للخيام (٢٨٨ / ١)

حيث قال : ان الرجل اذا كان معروفاً بالسلاح لا يضمنه القاضى .

وذكر أبو علي بن موسى رحمه الله أن هذا استحسان (١) وفي

القياس (٢) أنه لا يسأل

(٩/٩) وجه القياس : لأنه أمين لم يعترف بالخيانة فكان القول

قوله ولا يسأل .

(١) الاستحسان في اللغة : هو اعتقاد الشيء حسنا .

واعطالها : هو اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس
الجلبي ويعمل به إذا كان أقوى منه سموه بذلك لأنه في الأغلب
يكون أقوى من القياس الجلبي فيكون قياسا مستحسنا .
وعرف أيضا بأنه : المدول بحكم السألة عن نظائرها لدليل
خاف من كتاب أو سنة .

أنظر روضة الناظر لابن قدامة ج ٨٥ ، الأحكام في أصول الأحكام
(٢١٠/٤) وما بعدها ، وأصول الفقه للخضرى ج ٣٣٤ ، ٣٣٥ ،
، والقاموس المحيط (٢١٤/٤) ، وأنظر التمريفات

للجرجاني ج ١٨ .

(٢) القياس في اللغة : التقدير ومنه قست الثوب بالذراع إذا قدرته

أو قست الجراحة إذا جعلت الميل فيها لتعرف غورها .

وفي الشرع : هو حمل فرع على أصل في حكم يجامع بينهما ، والمراد
بالعمل هنا اللاحق فالفرع كالارز والأصل كالبر ، . والحكم
كتحريم الربا ، والجامع كالكيل ، ولا بد لكل قياس من أصل
وفرع وطه وحكم .

أنظر : روضة الناظر ج ١٤٥ ، ومذكرة الشيخ / محمد الأمين
الشنقيطي ج ٣٤٣ ، والتمريفات للجرجاني ج ١٨١ ، والقاموس
المحيط (٢٤٤/٢) .

وجه الاستحسان : لأنه ليس موضع أمانة ، والقاضي ناظر محتاط
فاذا رأى من الاحتياط أن يسأله عن التفسير فعل .
قال : وبأخذ ديوان القاضي الأول ويتتبع ما فيه ما يحتاج
إليه من تعرف أئمة الناس وما في أيدي الأئمة .
لأن الأول كان يسكنه بحق الولاية وقد انتقلت تلك الولاية إلى
هذا فوجب أن يأخذه ، فان مات القاضي الأول وولى هذا القاضي
كان السبيل على ما وعفت (١) لك قبل هذا لما ذكرنا .
ويتعرف القاضي من بالبلد الذي وليه من العدول وأهل
الثقة من رجل قد سعى له عدالة وأمانته ويثبت أسماء من سمى
له من أهل المحال . (٢)

(١) عبارة السدري في شرح أدب القاضي (٢٩٢/١) أوضح حيث
قال : " فان مات القاضي الأول فموت وهرله سواء وكل
جواب عرفناه في النزول في حق الأئمة والمحبيين فهو الجواب
في الموت " .

(٢) المحال : جمع مفردا محل ، ومحلته ، وهو المكان
الذي يحل فيه منزل القوم ، أنظر المعجم الوسيط

لأن القاضى يحتاج اليهم لوضع الودائع عندهم ، وتعريف
أمر الناس منهم فوجب أن يثبت أسماءهم عنده ، ويسأل عن
رجل أمين لأن غير الأمين غير مقبول قوله .

(٣ - باب فسي القضاء في المسجد)

(فصل)

قال أبو حنيفة رحمه الله ويقضى القاضي في المسجد الجامع فإنه

أرفق بالناس وأحرى أن لا يخفى (١) .

لما روى عن الحسن (٢) البصري قال : ((أُتيت مسجد

(١) مسألة قضاء القاضي في المسجد اختلف فيها الفقهاء : فالحنفية والحنابلة قالوا بجواز ذلك ، وكره ذلك الامام الشافعي رحمه الله وفصل المالكية فقالوا : ان كان تقدم الخصمان الى القاضي وهو في المسجد جاز القضاء فيه ، أما اذا تعدد الذهاب الى المسجد لفصل الخصومة لم يجز . وانظر المسألة مفصلة مع أدلتها فسي المراجع الآتية : العدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٩٧/١) ، والمختصر الورقة (٣/ب) ، والمبسوط (١٨/١٦) ، هداية السائق (١٣/٧) ، والمدونة (٧٦/٤) ، وأدب القاضي للماوردي (٢٠٤/١) وما بعدها ، والألم (٢٠١/٦) ، والمهذب (٢٤١/٥) ، ونهاية المحتاج (٢٤١/٨) ، وكشاف القناع (٣٠٧/٦) .

(٢) الحسن : هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري أبو سعيد تابعي زاهد عالم ولد بالمدينة المنورة لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، قال ابن حجر : " ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس " ، قال البزار : كان يروى عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول حدثنا وغلطنا يعني قوله الذين حدثوا وغلطوا بالبصرة مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين خرج له الجماعة . التقريب (١٦٥/١) وله ترجمة في طبقات ابن سعد (١٥٦/٧) ، والمعرفة والتاريخ (٣٢/٢) ، وتذكرة الحفاظ (٧١/٧) ، وسير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤) .

المدينة ذات يوم بالهاجرة (١) فاذا باين عفان قد كَوَّم (٢) كومة
(٩/ب) من الحمى (٣) ووضع رداءه . ثم انكأ عليها ، واذا رجل
حسن الوجه حسن اللحية ، واذا برزجنته نكتان (٤) من الجدرى
واذا الشعر قد كسا ساعديه ، قال : فجاء سقاً ومعه قرصة (٥)
له يخامر رجلاً . قال : فجعل ينظر فيها مبهماً . (٦)

-
- (١) الهاجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند
زوالها الى العصر ، لأن الناس يسكنون في بيوتهم في ذلك
الوقت كأنهم قد تهاجروا ، أنظر ترتيب القاموس المحيط (٤٨٢/٤)
- (٢) في النسخة (ج) زيادة الألف هكذا : (أكم)
- (٣) من قوله " من الحمى " ووضع رداءه . . الى قوله أن يشتبه عليه الأمر " في س
نقدهن نسخة الأصل بمقدار ورقة واحدة وللتتمة من نسخة (ع) الورقة (٥/ب)
- (٤) النكتة في الشيء كالنقطة في الشيء قد تغالف لونه وهي مفرد
والجمع نكت ونكات - راجع المسحاح الصغير (٦٢٤/٢) ،
وترتيب القاموس (٤٣٥/٤) .
- (٥) القرصة : ظرف من جلد يخرز من جانب واحد وتستعمل لحفظ
الماء أو اللبن ، أنظر المعجم الوسيط (٧٢٣/٢) .
- (٦) قول الحسن : أتيت مسجد المدينة . . ألى أخرجه البيهقي فسى
السنن الكبرى في كتاب الصلاة باب المسلم يبيت
في المسجد (٤٤٧/٢) وذكر فيه قبلولة عثمان رضي الله عنه
في المسجد ، ولم يذكر قضاء فيه ، وذكره الخفاف ، أنظر
أدب القاضي للخفاف مع شرح الصدر الشهيد (٢٩٥/١) .
وجاء ذكره في روضة القضاة (٩٩/١) ، وأنظره في فتح القدير
(٢٧٠/٧) .

وعن مالك بن أنس قال : كان أبو بكر (١) بن حزم قاضياً
بالمدينة يستند الى عمود في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعنده حرسيان (٢) معها السباط (٣) ، وما عنده أحد من الناس يقضى
بينهم . (٤)

-
- (١) أبو بكر بن حزم : هو محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأندلسي
يكنى أبا عبد الطك ، كان قاضياً بالمدينة ومهاجرات ،
توفي سنة ١٣٢ هـ في دولة بني العباس .
وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ، روى عنه الامام مالك حديثاً
واحداً مستداً ، أنظر تجريد التهذيب لما في الموطأ من
المعاني ، والسانيد ص ١٦٢ ، والتاريخ الكبير (١/١) ،
وتهذيب التهذيب (٨٠/٩) ، والتقريب (١٤٨/٢) .
- (٢) أي : حارسان .
- (٣) في النسخة (ع) ومعها الشباط بالشين ^{المعجمة} وهذا خطأ
لعله من الناسع والسواب ما أثبت
- (٤) ما ذكره المؤلف عن مالك بن أنس قال : كان أبو بكر قاضياً
بالمدينة . . . لم أقف على هذا الأثر بهذا اللفظ وإنما الذي
عثر عليه ما رواه ابن سعد في الطبقات القسم المتمم
ص ٢٨٢ قال : أخبرنا معن بن عيسى قال : حدثني سعيد
ابن سلم قال رأيت محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
" يقضى في المسجد " .

وعن الحكم (١) بن عتبة قال : ((رأيت شريحا (٢) كان

يقض في المسجد وعليه مطنرف خرز (٣) وكان يجلس حتى يقضى
بين الخصوم .

(١) الحكم بن عتبة هو : أبو عبد الله ، ويقال : أبو محمد التوفسي

قال ابن سعد : " كان ثقة فقيها عالما عاليا رفيعا كثير

الحديث " ، وقال فيه ابن حجر : " ثقة ثبت فقيه الا أنه

ربما دلس " ، مات سنة ١١٣ هـ ، له ترجمة في :

طبقات ابن سعد (٣٣١/٦) ، والتقريب (١٩٢/١) ،

والتهذيب (٤٣٢/٢) .

(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر

ابن الرائي بن الحارث الكندي ، مات سنة ٧٨ هـ ، قال

ابن سعد : " ان شريحا كان قاضيا وشاعرا وقائفا وقاضيا "

وقال ابن حجر : " ثقة وقيل له صحبة " ، وقال ابن معين :

" كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ولا عمه

رضي الله عنه قضاء الكوفة " ، له ترجمة في : طبقات ابن سعد

(١٣١/٦) وما بعدها ، والتقريب (٣٤٩/١) ، وتهذيب

التهذيب (٣٢٦/٤) . وأنظر المجتهدون في القضاء ع ١ وما بعدها .

(٣) المطرف : ثوب من خز له أعلام ويقال : ثوب مريح من خمر

والخز نوع من الثياب ينسج من الابرسم ، راجع : منتار الصباح

ص ١٧٤ ، والمصباح المنير (٣٧١/٢) ، والمعجم الوسيط

٠ (٢٣١/١)

فإذا كان من الفسد واجتمعوا ~~صباح~~

فهمم أتتالمون بالليل (١)

وعن عبد الرحمن بن مهدي (٢) قال : ((رأيت الحسن يقضى

في المسجد (٣) ولأنه أشهر المجالس فكان أخرى أن يحكم فيه)) .

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (١٣٩/٦) .

ورواه وكيع في أخبار القضاة (٢١٧/٢ - ٢١٨) كلاهما رواه من طريق اسماعيل بن أبي خالد .

وذكره الحافظ بن حجر في فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٥٥/١٣) من طريق اسماعيل بن أبي خالد أيضا .

(٢) عبد الرحمن بن مهدي هو : أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي

ابن حسان البصري ، ولد سنة ١٣٥ هـ ومات سنة ١٩٨ هـ وكان ثقة ثبتا حافظا عارفا بالرجال والحديث ، له ترجمة في :

مقدمة الجرح والتعديل (٢٥١/١ - ٢٦٢) ، وتاريخ بغداد (٢٤٠/١٠) ، وذكره الحافظ (٣٢٩/١) ، والتهذيب (١٧٩/٢) ، وسير أعلام النبلاء (١٩٢/٩) .

(٣) أنظر الجعفي شرح أدب القاضي الورقة (٢٠/ب) فلقد ذكر

هذا الأثر المروي عن عبد الرحمن بن مهدي ولم أعثر عليه فسي

كتب التخریج والآثار .

وان جلس في مسجد حَته (١) أوبيت فلا بأس بذلك (٢) .
 لما روى محمد بن كعب القرظي (٣) ((أن علياً رضي الله عنه
 كان يقضى في الرخبة (٤) بالكوفة يوماً ورجل من [الأنبار] (٥) قريباً
 منه فقال : يا أمير المؤمنين ليس القضاء كما قضيت القضاء فيه
 كذا وكذا ، فقال علي رضي الله عنه : عدت وفوق كل ذي علم عليم (٦)

-
- (١) وهذا على مذهب أبي حنيفة والحنابلة الذين أجازوا القضاء في
 المسجد كما مر أنظر ص ٥٠ .
- (٢) أنظر هذا النص مع اختلاف يسير في أدب القاضي للخفاف مع
 شرح المصدر (٣١٠ / ١) .
- (٣) هو : محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي أبو حمزة ، وقيل
 أبو عبد الله أحد العلماء بالتفسير مع الثقة والورع ، روى عن المفسرة
 ابن شعبة ومعاوية وابن عباس وخلق ، عنه محمد بن المنكدر
 وموسى بن عبيدة وابن عجلان وآخرون ، قيل مات سنة ١١٨ هـ ،
 له ترجمة في : الجرح والتعديل (٦٧ / ٨) ، وتقريب التهذيب
 (٢٠٢ / ٢) ، وتهذيب التهذيب (٤٢٠ / ٩) .
- (٤) الرخبة : (بضم أوله وسكون ثانيه) هي قرية حذاء القادسية على
 مرحلة من الكوفة على يسار الحجاج إذا أراد مكة ، أنظر معجم
 البلدان للحموي (٢٣ / ٣) .
- (٥) في النسخة (ع) الأنبار ، والسيوط ما أثبت من النسخة (هـ)
 وهي قرية من قرى بغداد تسمى (نيسر) بضم أوله وفتح ثانيه
 أنظر معجم البلدان (٢٥٧ / ٥) .
- (٦) لم أقف عليه .

فدل على أن القضاء خارج المسجد جائز .
وروى عن علي رضي الله عنه " أنه قضى بقضية في الطريق " (٢)
وروى عن شرح أنه كان يقضى في المسجد فإذا كان يومًا مطيرًا
قضى في بيته .

(١) أنظر أدب القاضى للخميات مع شرح الممدد (١ / ٣٠٠ - ٣٠١)
حيث ذكر الخميات أثرًا آخر يدل على معنى ما ذكره المؤلف
هنا عن علي رضي الله عنه وهذا نصه : قال : ((وعن عبد الرحمن
ابن قيس أنه قال : رأيت يحيى بن يعمر يقعد في الطريق
فيقضى)) ولم أقف على ما ذكره المؤلف

٦٠ فَمَلَّ

فإذا دخل القاضى السجد فأحب إليّ أن يعلى ركعتين (١)
لأن من السنة أنه إذا دخل السجد أن يعلى ركعتين تحية السجد
فوجب أن يأتي [بها] (٢) ، ويدعو الله بعدها بالتوفيق والتسديد
وأن يحسنه من معاصيه ، لأن القضاء ذو خطر فوجب أن يسأل الله
تعالى التوفيق على ذلك ، ثم يجلس في الحكم فيستقبل القبلة بوجهه .
لما روى في الخبر ((خير المجالس ما استقبل به القبلة)) (٣)

-
- (١) أنظر أدب القاضى للخفاف مع شرح الصدر (١ / ٣١٠) .
(٢) فى النسخة (ع) (به) والسواب ما أثبت لأن السياق يقتضى ذلك .

(٣) هذا الحديث قال : الهيثمى رواه ، الطبرانى فى الأوسط عمن
أبى هريرة مرفوعا بلفظ قال : قال رسول الله على الله عليه وسلم :
" ان لكل شىء سيذا وان سيد المجالس ما استقبل به القبلة "
قال الهيثمى اسناده حسن وذكره أيضا من طريق ابن عمر بلفظ :
" أكرم المجالس ما استقبل به القبلة " ، ثم قال : رواه الطبرانى
فى الأوسط وفيه حمزة بن أبى حمزة وهو متروك ، وأيضاً أورد من
طريق ابن عباس مرفوعاً بلفظ : " ان لكل شىء شرفاً وأشرف
المجالس ما استقبل به القبلة " وهب الهيثمى على ذلك بقوله
وفيه هشام بن زياد أبو المقدام وهو متروك .

أنظر مجمع الزوائد (٨ / ٥٩) .
وأورده السخاوى فى المقام الحسنة ٧٦٠ وقال : رواه مساق
وهو وهى الحديث فلا يفتري روايته .

٤ - ((باب قس آداب القاضي))

ويكون الناس أمامه بالبعد منه بحيث لا يسمعون ما يدور بينه
(١)
ومن من يقوم إليه من الخدم ، لأن المجلس معه مجلس أمانة
وقد جرى في المجلس ما لا يريد الخدم أن يطلع عليه ، فوجب
أن يفعل هكذا .

ويضع القِطْرَ على جانبه إلى يمينه ، لأنه يحتاج إلى الأخذ
منه فوجب أن يوضع على يمينه ، ويحمل القِطْرَ من منزله إلى المسجد
بين يديه ، لأن هذا أتقى للظنة وأبعد من التهمة فكان أولى .
ويجلس كاتبه ناحية عنه حيث يراه هو ، لأنه أحوط ، وأتقى للتزوير
فكان أولى .

وان اراد أن يجلس معه قوماً من أهل الفقه (٢) والأمانة أجلسهم

(١) لعل السواب (يتقدم) كما في الصدر شرح أدب القاضي

(٣١٤ / ١) .

(٢) أنظر المسألة في كتاب الصدر شرح أدب القاضي للخدمات

(١٩٣ / ١) والمبسوط (٧١ / ١٦) ودائع العناشع

(١٣ / ٧) . وهارتنس : (وينبغي

أن يجلس معه من يوثق بدينه وأمانته فلا يضمن بما عنده ،

من الحق بل يهديه إلى ذلك إذا رفع إليه) .

لأنه يجوز (١) (١٠ / أ) أن يشتبه عليه مسألة فيسألهم ،
ولأن مجالسة العلماء زيادة ، وإذا كان بحضرة الأئمة فهو أبعد من
الحقيقة (٢) ، ولأن المجلس مجلس أمانة فوجب أن يقدم معه من
يكون موضعاً للأمانة .

ثم يفتح القاضي القَطْر، أو قيته (٣) أو كاتبه من غير أن
يدخل واحد يده فيه لأنه أنفى للظنة وأبعد من التهمة فكان
أولى .

ثم يخرج رقاع ذلك اليوم فيخلطها بين يديه حتى لا يقد
رقعة على رقعة (٤) لأنه أبعد من التهمة فكان أولى .
ثم يخرج رقاع الشهود أولاً لما بينا (٥) .

(١) قوله (لأنه يجوز) هو نهاية التقس من النسخة الأصيل كما
أشرت الى ذلك في ص ٥١ .

(٢) الحيف : هو الظلم والجور انظر مختار المسحاح ص ١٦٥ .

(٣) القيم : تقدم معناه أنظر ص ٤٤ والمقصود بالقيمت هنا
من يقوم بخدمة القاضي في المحكمة .

(٤) أنظر المسألة مفصلة في شرح الصدر الشهيد على أدب القاضي
للخفاف (٣١٤ / ١) ، والمبسوط (٨٠ / ١٦) حيث قال
السرخسي : " ان محمدا اختار في الكتاب أن يقدم الناس على
منزلهم ، الأول فالأول " وانظر البدائع (١٣ / ٧) .

(٥) تقدمت مسألة اخراج رقاع الشهود أنظر ص ٢٢

وإذا تقدم اليه خصمان سأل المدعى عن (١) دعواه .
قال القاضي رحمه الله : " هو بالخيار ان شاء سأل ، وان شاء
لم يسأل ويترك حتى يبدأ أحدهما بالكلام " (٢) .
أما ان سأل جاز ، لأن (٣) المجلس مجلس هيئة .
فإذا رأى أن يبدأ بالكلام حتى يسط لسانه في جازه ، وان لم
يسأل جاز ، لأن الحكم يُعظم وهذا أهيب في القلب ، فجاز
أن يفعل . (٤)

-
- (١) قوله (عن) ليس في النسخة (ع) .
(٢) أنظر شرح السمر الشهد على أدب القاضي للخفاف (٣١٨/١)
حيث قال السمر رحمه الله : " ان هذا رأى محمد بن الحسن "
قلت : وهو من رجحه الخفاف وأخذ به الطحاوي .
الا أن من الحنفية من قال : ان القاضي يسكت ولا يبدأ الخصوم
بالكلام لأن القاضي اذا بدأ الخصم بالكلام أنشأ خصومة وهييج
الخصم ، والقاضي لا ينشئ الخصومة .
راجع مختصر الطحاوي ص ٣٢٥ ، والمبسوط (٧٨/١٦) ،
والبدائع (١٣/٧) .
(٣) في الأصل زيادة بعد قوله لأن هكذا : " لم يسأل " وهذا خطأ
لعله من الناسخ .
(٤) أنظر السمر شرح أدب القاضي (٣١٨/١) .

فإذا ادعى شيئاً معلوماً من ورق أو عين أو شيئاً ما يكال أو يوزن

وسى كيل ذلك ووصفه بجودة أو غير ذلك ، أقبل على المدعى عليه .

أما قلنا ان المدعى يجب أن يكون معلوماً ، لأن المجهول لا يقدر

على تسليمه ، فوجب أن يكون معلوماً . وسأله عما (١١٠ / ب)

ادعى عليه خمسة .

لأنه لما ادعى شيئاً معلوماً (١) [سمعت] دهواه ، وإذا [سمعت] (٢)

الدعوى وجب على المدعى عليه اجابته فوجب أن يسأله .

لما روى عن حنش (٣) قال : قال علي رضي الله عنه «إذا تناقضى

الك رجلان ، فلا تقضى للأول حتى تسمع كلام الآخر ، فسوف ترى

(١) ، (٢) في النسخة (ع) صح بدون تاء والتصويب من الأصل .

(٣) في النسخة (ع) حنش ، والسواب حنش كما في الأصل ومصادر

ترجمته الآتية : وهو حنش بن المعتز ويقال ابن ربيعة ويقال

انه حنس بن ربيعة بن المعتز السنعاني أبوالمعتز الكنانى .

له ترجمة في :

التاريخ الكبير (٩٩/٢) ، والجرح والتعديل (٢٩١/٣)

وتهذيب التهذيب (٥٨/٣) ، والتقريب

(٢٠٥/١) .

كيف يقضى • فما زلت قاضياً بعده (١) .

فان كانت الخصومة في دارٍ أو عقارٍ سأل المدعى عن
البلدة التي (٢) فيها الدار وعن موضعها من ذلك البلد وحدودها .
لأن تعريف الدار بالحدود يبين المكان فوجب أن يبين •

(١) هذا الحديث عن علي :

أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأفضية باب كيف القضاء
(١١ / ٤) .

وأخرجه الترمذي مختصراً في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاضي
لا يقضى بين الخصمين حتى يسمع كلامهما (٦١٨ / ٣ - ٦١٩)
وقال : " هذا حديث حسن " .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب ذكر القضاء (٧٧٤ / ٢)
ورواه أحمد في سننه (١ / ٩٠ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١٤٩) .

ورواه الحاكم في المستدرک في كتاب الأحكام (٤ / ٩٣) .

وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " .

وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي ، باب : " لا يقبل
الشهادة إلا بمحض من الخصم ولا يقضى على الغائب " .

(١٠ / ١٤٠) .

(٢) في النسخة (ع) الذي •

(١)

وان كانت . الدعوى فى عرض وأحضره كفى .

لأن تعريف الحاضر بالاشارة كما أن تعريف الغائب بالتحديد .

ولو كان ظاهراً وذكر الحدود جاز كذلك هذا .

وان لم يحضره سأل عن جنسه وقيمت زينة بنتا ، أنه يجب

أن يكون معلوماً ، واعلامه ببيان الجنس ، والقيمة فوجب أن يبين

ثم يسأل المدعى عليه عن دعوى المدعى .

لما روى عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلى رضى الله عنه

" يا على لا تقضى بين خصمين حتى تسمع كلام الآخر ، وضرب يده

فى صدرى فقال: على رضى الله عنه : لم أزل قاضياً بعده " (٢)

فان أقر له بشيء أخذ جوامع اقراره فى رقعة صحت بها الى

الكاتب ليكتب اقراره ، لأنه يحتاج اليه (١١ / ب) ليقابل (٣) معه

رقعة الكاتب ، فوجب أن يثبت عنده " فاذا قرئ عليه محضره

قابل به الرقعة ، لأنه يجوز أن يكون الكاتب زاد فيه أو نقص فوجب

أن يقابل به .

(١) فى الأصل والنسخة (ع) بدون تاء والاضافة يقتضيها السياق .

(٢) تقدم تخريجه أنظر ع ٦١ موقوف على علي بن أبي طالب رضى الله عنه .

(٣) فى النسخة (ع) لتقابل .

ولأن الاشهاد وثيقة يثبت به حقه فجاز أن يأمر به كالأفشاء

في المعجل .

فإذا وافق وقع في أسفله بخطه قرأ هذا المحضر على بمحضر

من فلان وفلان ، وأقر عندى فلان بجميع ما سعى من اقراره ففى
هذا الكتاب ، لأنه هكذا جرى فهكذا يكتب .

فان لم يعرفهم كتب أقر عندى الرجل الذى ذكر أنه فلان .

للرجل الذى ذكر أنه فلان .

لأن القاضى لا يعرفهم باسماءهم فوجب أن يكتب هكذا .

وان جحد المدعى عليه دعوى المدعى

(١٠٢ / ١) قال له القاضى : قد أنكروا ادعيت .

فان قال : استخلفه لى على دعواه ، سأله : ألك بينة ؟

فان قال : نعم ، قال : أحضر شهودك .

(١)

وذلك لما روى شقيق بن سلمة عن

(١) هو : شقيق بن سلمة الأسدى ، أبو وائل الكوفى ، ثقة

مخبر ، مات فى خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة -

له ترجمة فى : التاريخ الكبير (٢٤٥ / ٤) ، وتذكرة

الحفاظ (٦٠ / ١) وتهذيب التهذيب (٣٦١ / ٤) ، والتقريب

(٣٥٤ / ١) .

عبد الله (١) بن مسعود أنه قال : ((من حلف على يمين يستحق بها مالا ، هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان)) (٢) .

قال : ثم أنزل الله تعالى تصديق ذلك : (ان الذين

يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا) (٣) الآية .

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بمعجمة وفاق ابن حبيب البهزلي

أبو عبد الرحمن ، من السابقين الأولين الى الاسلام ومن كبار العلماء ومن الصحابة مناقبه كثيرة ، أخرجه عمر بن الخطاب على الكوفة ، مات سنة ٣٢ هـ بالمدينة وقيل سنة ٣٣ هـ .

له ترجمة في : طبقات ابن سعد (١٥٠/٣) ، والاستيعاب (٣١٦/٢) ، وتاريخ بغداد (١٤٧/١) ، والاسماء (٣٦٨/٢) ، وتذكرة الحفاظ (١٣/١) ، وسير أعلام النبلاء (٣٦١/١) ، وتهذيب التهذيب (٢٧/٦) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الخيومات باب " كلام الخصوم بعضهم في بعض " (٧٣/٥) .

وأخرجه مسلم في كتاب الايمان ، باب " وعيد من اقتلح من مسلم بيمين فاجرة بالنار " (١٢٢/١) ولفظ مسلم في ٦٨ في الحاشية . وأخرجه أبو داود في كتاب الايمان والنذور باب " فيمين حلف يميننا ليقتطع بها مالا لاحد " (٥٦٥/٣) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب " من حلف على يمين فاجرة ليقتطع بها مالا " (٧٧٨/٢) . وأخرجه أحمد في مسنده (٢١١/٥) .

وأخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الايمان والنذور (٢٩٤/٤) . وكلهم أخرجه بالفاظ تختلف عن لفظ المؤلف الا أنها تتفق في المعنى وفي السند .

(٣) سورة آل عمران آية (٧٧) .

قال شقيق ثم أن الاشعث (١) بن قيس خرج اليه

[فقال:] ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟^(٢)

قال : فحدثناه (٣) بما قال .

فقال : عداق في نزلت هذه الآية ، كان بيني وبين رجل خصومة

في [بئر] (٤) فاخترنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هو : الاشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي أبو محمد صحابي

نزل الكوفة ، مات سنة ٤١ هـ أو سنة ٤٢ هـ وهو ابن ثلاثين سنة
ولقد وفد الى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة في وفد
كندة وكانوا ستين راكبا فأسلموا ورجع الى اليمن وكان من ارتد
بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فبعث أبو بكر رضي الله عنه
الجنود الى اليمن فأحضروه بين يديه فأسلم وزوجه أبو بكر أخته ،
شهد اليرموك ، والمقادسية ، وغيرها ، أنظر ترجمته وأخباره في :
الاستيعاب (١٠٩ / ١) ، والاعابة (٥١ / ١) ، وتهذيب
التهذيب (٣٥٩ / ١) .

(٢) في الأصل (قال) والصواب ما أثبت من النسخة (ع) ومن مصادر

تخريج الحديث ، أنظر ص ٦٦

(٣) زيادة الها من النسخة (ع) .

(٤) في النسخة الأصل (في عين) والصواب ما أثبت من النسخة (ع)

وأنظر صحيح مسلم (١٢٣ / ١) .

فقال عليه السلام : شاهدك أويمنه .

فقلت : إنه يحلف ولا يهالي .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من حلف على يمين يستحق

بها مالا هو فيها فاجر لقي الله تعالى وهو عليه غضبان)) (١)

فأنزل الله تعالى تصديق ذلك ثم قرأ (ان الذين يشترون بعهد

الله وأيمانهم ثمنا قليلا .. الآية) .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((من حلف على

يمين عبر (٢) هو فيها فاجر ليقتلح بها مالا لقي الله تعالى وهو عليه

غضبان)) (٣) -

(١) وهذا الحديث أخرجه مسلم وغيره كما تقدم في ص ٦٦ ولم أجد لفظ

المؤلف في صحيح مسلم (١٢٣/١) ((قال : فدخل الاشعث

ابن قيس فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟ قالوا : كذا وكذا

قال : صدق أبو عبد الرحمن في نزلي ، كان يمني ومن رجل أرض

باليمن فخاصته الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هل لك بهنة ؟

فقلت : لا ، قال : فيمنه ، قلت : اذن يحلف ، فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم عند ذلك ((من حلف على يمين عبر يقطع بها

مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله تعالى وهو عليه غضبان))

فنزلت الآية (ان الذين يشترون .. الآية) .

(٢) سميت اليمين بالصبر لأمرين : أحدهما : أن الصبر هو الصنع فكأنه

يمنع نفسه بهذه اليمين عن دخول الجنة ، وثانيهما : هو الحبس

وسميت بالصبرة أي المحبوسة وهي التي جعلت غرضا للرس فكأنه

بهذه اليمين يحبس نفسه عن السواب . أنظر كتاب الصدر شرح

أدب القاضي (١٠٥/٢) .

(٣) سبق تخريجه أنظر ص ٦٦

ولما روى عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال : جاء رجل (١)
من حضرموت ، ورجل (٢) من كندة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

(١) هو علقمة بن وائل بن حجر (بضم المهلة وسكون الجيم) الحضرمي الكوفي

قال الحافظ سعدوق الا أنه لم يسمع من أبيه ، وقال البخاري فسي

التاريخ الكبير " سمع أباه " (٤١/٧) روى عنه عبد الملك بن عمير

وله ترجمة أيضا في : التهذيب (٢٨٠/٧) ، والتقريب (٣١/٢) .

(٢) الرجل الذي من حضرموت هو : ربيعة بن عيدان (بفتح المهلة

وسكون التحتانية) على المشهور ، ابن ذي العرف بن وائل

ابن ذي غواف الحضرمي ، ويقال الكندي ، أنظر ترجمته فسي

الانساب (٥١٠/١) .

(٣) الرجل الكندي هو : امرؤ القيس بن عابس بن المنذر بن

امرؤ القيس بن عمرو بن معاوية ، الأكرمين الكندي ، أنظر

ترجمته فسي :

الانساب (٦٢/١) .

وكندة : بالكسر قبيلة باليمن .

أنظر معجم البلدان (٤٨٢/٤) .

(١٢/ب) الحضرى يا رسول الله ان هذا ظنى على أرض كانت
 لأبى ، فقال الكندى : الأرض أرضى وفى يدى أزرعها
 ليس له فيها حق ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم للحضرى : ألك بهينة؟
 قال ^(١) : لا ، قال : فلك يمينه ؟ فقال : يا رسول الله ؟ انسه
 فاجر لا يبالى بان يحلف عليه ، ليس يتورع عن شئ* ، فقال
 النبى صلى الله عليه وسلم : ليس لك الا ذلك ، وفى بعض الأحاديث
 " ان أرضى أعظم شأنًا من أن يحلف عليها ، فقال النبى صلى الله
 عليه وسلم (ان يمين المسلم وراءه ما هو أعظم منه) * (٢) .

-
- (١) قوله (قال) سقط من النسخة (ع) .
 (٢) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب الخسومات باب كلام الخدم
 بعضهم فى بعض (٧٢/٥) .
 وأخرجه مسلم فى كتاب الايمان "باب وعيد من اقتطع حق مسلم
 بيمين فاجرة بالنار" (١٢٣/١) .
 وأخرجه الترمذى فى كتاب الأحكام "باب ما جاء أن البينة على المدعى
 واليمين على المدعى عليه" (٦٢٥/٢) .
 وأخرجه أحمد فى المسند (٣١٧/٤) .
 وأخرجه البيهقى فى كتاب آداب القاضى "باب من قال : ليس
 للقاضى أن يقضى بحلمه" (١٤٢/١٠ - ١٤٤) .
 قلت : وقول المؤلف فقال النبى صلى الله عليه وسلم "ان يمين
 المسلم وراءه ما هو أعظم منه" لم أجده .

فان كان القاضي يرى (١) استحلافه في هذه الحالة حلفه

قال هذا على قول أبي يوسف (٢) ، ومحمد (٣) .

(١) عند قوله (يرى استحلافه) انتهى النقي الذي في نسخة (أ - ز)

وهذا ما أشرت اليه في ص ١٠ .

(٢) هو : الامام أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد

ابن حسنة ، لقب بقاضي القضاة ، صاحب أبي حنيفة ولي القضاة

لثلاثة من الخلفاء : المهدي ، والهادي ، وهارون الرشيد

قال ابن المديني : كان عدوقا ، وقال ابن معين : كان ثقة

ومات في بغداد سنة ١٨٢ هـ ، وسينقل عنه المؤلف كثيرا من

المسائل في هذا الكتاب فاذا أطلق فهو المقصود - له ترجمة في :

التاريخ الكبير (٣٩٧/٨) ، الجرح والتعديل (٢٠٨/٩) ،

والبداية والنهاية (١٨٠/١٠) ، ووفيات الأعيان (٢٤١/٥) ،

وتاج التراجم ص ٨١ .

(٣) هو : محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني صاحب

الامام أبي حنيفة روى عن الامام مالك بن أنس ، له النساء

من قبل حفظه ، وقال فيه الذهبي : وكان من بحور العلم والفقهاء

له مؤلفات كثيرة منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ،

والسير الكبير ، والسير الصغير ، مات بالري سنة ١٨٧ هـ ، وله

من المرحومان وخمسون سنة ، وسينقل عنه المؤلف في هذا الكتاب

كثيرا من الآراء والمسائل فاذا أطلق محمد فهو المقصود - له ترجمة

في : الجرح والتعديل (٢٢٧/٧) ، الجواهر

الحضية (٤٢/٢) ، وميزان الاعتدال (٥١٣/٣) ، وشذرات

الذهب (٣٢١/١) .

وأما على قول أبي حنيفة لا يخلق ، وسنبيه في موضعه

ان شاء الله تعالى . (١)

(١) قوله (تعالى) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) ،

وأما قوله : (وسنبيه في موضعه ان شاء الله تعالى) سيأتى

في ص ٢١٤ .

(١) فان أحضر شهوده حفظ القاضي دعوى المدعى لأنه يحتاج اليه ليقابل به (١) شهادة الشهود ، فوجب أن يحفظه ويسمع من الشهود .
فان كانت الشهادة موافقة للدعوى أخذ جوامع الشهادة فسى رقعة بين يديه لأنه يحتاج (٢) اليه ليقابل به (٣) رقعة الكاتب لجواز أن الكاتب زاد فيه أو نقص صحت بهم الى الكاتب ليكتب اقرارهم لما ذكرنا .

فاذا وافق المحضر الرقعة وقع بخطه في المحضر قرأ هذا المحضر على محضر من الشهود والسمن فيه ، ومحضر من فلان وفلان وشهد هؤلاء الشهود السمن فيه عندي (١/١٣)
بجميع ما سى ووعف من شهادتهم في هذا الكتاب .
لأنه هكذا جرى ، فوجب أن يكتب هكذا ، وهذا بعد أن يسأل المدعى عند قراءة المحضر ، كذا ادعيت ، والمدعى عليه كذا أنكرت ، والشهود كذا شهدتم .
لأن هذا أحوط فوجب أن يسأل .

-
- (١) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (لتقابل)
(٢) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (يحتاج) .
(٣) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (لتقابل) .

ولا يبدأ الشاهد بشهادته (١) حتى يقول له القاضى : بسم

تشهد ؟

لما روى عن النبى على الله عليه وسلم أنه قال : ((شر الشهود

أن يشهد قبل أن يستشهد)) (٢) . .

فإن شهد واحد ووصف ، وقال الباقون نشهد بمثل شهادته

لم يقبل (٣) ذلك حتى يتكلم كل واحد بشهادته .

(١) وهذا قول أبى حنيفة ومحمد وقول أبى يوسف الأول لكنه رجع عن هذا القول وقال : ولا بأس بطقين الشاهد ، وهذا ما رجحه الطحاوى والخفاف رجع عدم الطقين وقال السرخسى فى مسوده (٨٧/١٦) : " وينبغى للقاضى أن لا يلقن الشاهد ولكن يدعه حتى يشهد بما عنده ، فإن كانت شهادته جائزة قبلها ، وإن كانت غير جائزة ردها ، ولا يقول له أشهد بكذا ، فإن هذا طقين " وهو قول أبى حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف رحمه الله : " لا أرى بأسا بأن يقول أتشهد بكذا " وراجع المسألة فى كتاب المدر شىء أدب القاضى (٣٢٧/١) ، ومختصر الطحاوى (٣٣٦) والبدائع (١٠/٧) .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها (٢٤٤/١١) من حديث عمران بن حصين بلفظ : ((ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون)) ، وأخرجه الترمذى فى كتاب الفتن باب ما جاء فى القرن الثالث (٥٠٠/٤) وفى كتاب الشهادات باب ما جاء فى شهادة الزور وقال : حسن صحيح . وأخرج ابن ماجه نحوه فى كتاب الأحكام باب كراهية الشهادة (٧٩١/٢) وقد رواه بالسنن وفى اسناده عبد الملك بن عمير وهو مدلس . وأخرجه أحمد فى المسند (٣٧٨/١) .

(٣) فى النسخة (ع) (تقبل) .

ولأن الشهادة (١) بمثل الشهادة تكون شهادة (٢) بتلك الشهادة ،
وتلك الشهادة : تحمّلها (٣) الأول (٤) ولم يتحمّلها (٥) الثاني (٦) ،
فلا يقبل ذلك منه .

ولأنه يجب أن يشهد بشهادة نفسه لا بشهادة (٧) غيره فلا يقبل منه .

(١) الواو ساقطة من النسختين (أ - ز) ، ع
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) يكون
(٣) في جميع النسخ تحمله والصواب ما أثبت ليستقيم الكلام .
وصورة تحمل الشهادة كما قال الكاساني " أما صورة التحمل فلها
عبارتان مختصرة ، ومطولة .
أما اللفظ المختصر فهو أن يقول شاهد الأصل أشهد على شهادتي أني
أشهد أن لفلان على فلان كذا . أو يقول أشهد أن لفلان على فلان كذا
فاشهد على شهادتي بذلك .
وأما المطول فهو أن يقول : شاهد الأصل أشهد أن لفلان على فلان كذا
أشهدك على شهادتي هذه ، وأمرك أن تشهد على شهادتي هذه فاشهد
انظر بدائع الصنائع (٢٨١ / ٦)

(٤) في النسخه (أ - ز) زيادة هذه الكلمة (كذا) ولا توجد في بقية النسخ .
(٥) في جميع النسخ تحمله والصواب ما أثبت ليستقيم الكلام .
(٦) في النسخه (أ - ز) زيادة هذه الكلمة (كذا) ولا توجد في بقية النسخ .
(٧) الباء ساقطة في قوله " لا بشهادة " من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فان كانت الشهادة على كتاب فقرأه (١) واحد ثم قال الشاهد
الذى لم يقرأ أشهد أن فلان بن فلان أقر عندى بجميع ما سعى
ووعف فى هذا الكتاب لفلان بن فلان الفلانى هذا الذى حضر
وادعى ذلك .

لأن ما فى الكتاب مضبوط وبارز ذلك معلوماً عند القاضى بالقراءة
عليه فقد شهد بمعلوم فوجب أن يقبل .

وان كانت الشهادة على ميت (٢) حضر وصيه أو وارثه .

أو على غائب حضر وكيله يخاضع المدعى .

ففيهغى للقاضى أن يوقف كل واحد من الشهود على شهادته

فان شهد وأعلى غائب أو ميت لم يقبل حجتى (١٣ / ب)

ينسبوه (٣) الى أبيه وجده والى قبيلته أو (٤) صناعته أو الى شىء

يعرف به ، ويتميز من غيره .

لأن تعريف الغائب بالنسبة كما أن تعريف الحاضر بالاشارة .

(١) أنظرالسألة فى الجصاصى شرح أدب القاضى للخفاف المرقمة

(٢٢ / ب) قال : وهذا محمول على رأى القاضى .

(٢) أنظرالسألة فى الصدرالسابق الورقة (٢٣ / أ) .

(٣) هذه مسألة خلافية بين أبى حنيفة وأبى يوسف فأبو يوسف يرى

أن ذكر اسم الأب والجد كاف اذا عرف بصناعته فى التعريف .

أما أبو حنيفة فيرى أن التعريف بالمذاعة لا يكفى لاحتمال انتقال

الانسان من صناعة الى أخرى . أنظر شرح الصدرعلى أدب القاضى

للخفاف (٣٣٦ / ١) ، والمبسوط (٤٧ / ١٦) .

(٤) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) زيادة (الى) .

ولو كانت الشهادة على حاضر لم [تقبل] (١) حتى يشيروا اليه
كذلك اذا شهدوا على غائب وجب أن لا تقبل حتى ينسبوه الى أبيه
وانما قلنا ينسبوه الى جده .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب ((هذا ما اشترى
محمد رسول الله من عدا * (٢) بن خالد (٣) بن هذله)) (٤) .
(٥)
لما كان النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً بالرسالة اكتفى به وهذا
لما لم يكن معروفاً - نسبه الى أبيه وجده .

فدل على أنه اذا كان معروفاً بشئ كان تعرفه بذلك ، وان لم
يكن معروفاً نسبه الى أبيه وجده .

- (١) في الأصل (يقبل) والتصويب من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٢) في جميع النسخ (عدا) بدون همزة وانها من مصادر ترجمته .
- (٣) هو عدا * (يوزن المعالي) بن خالد بن هذله بن قيس بن غيلان
العامري له صحبة ، أنظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٨٥/٧)
والجرح والتعديل (٣٩/٧) ، والاعابة (٤٦٦/٢) .
- (٤) هذا الحديث رواه العدا * بن خالد وأخرجه البخاري تعليقا فسي
كتاب البيوع باب اذا بين البيعان ولم يكتبوا نصحا (٣٠٩/٤)
وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث
عبد بن لهيث وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد من أهل
الحديث . أنظر سنن الترمذي (٥٢٠/٣) .
- وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في كتاب الشروط (٥٢٠/٣)
وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات باب شراء الرقيق (٧٥٦/٢) .
وأخرجه أحمد في المسند (٣٠/٥) .
- (٥) في جميع النسخ (عدى) والتصويب من مصادر تخريج الحديث
وكذلك مصادر الترجمة لعدى ومن ذكره كذلك أولا في الأصل صحيحا .

((فصل))

القاضي لا يجلس للقضاء وهو غضبان .

لما روى عبد الملك بن عمير (١) قال : ((حدثنا عبد الرحمن (٢)

ابن أبي بكرة (٣) عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

لا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان (((٤) .

(١) هو : عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بن عدي الكوفي

ويقال له الفرس بفتح الراء والفاء ثم مهطعة نسبة الى فرس له

سابق كان يقال له : القبطي (بكسر القاف وسكون الموحدة)

كان ثقة فقيها تغير حفظه وربما دلس ، مات سنة ست وثلاثين

وله مائة وثلاث سنين ، له ترجمة في : التاريخ الكبير (٤٢٦/٥)

والتهذيب (٤١١/٦) ، والتقريب (٥٢١/١) .

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكرة نفع بن الحارث الثقفي تابعي ثقة

مات سنة ٩٦ هـ أنظر ترجمته في طبقات ابن سعد (١٩٠ / ٧)

وشذرات الذهب (١٤٨ / ٦) ، والتقريب (٤٧٤ / ١) .

(٣) في النسختين (ع) ، (أ - ز) بكر وأبو بكرة والد عبد الرحمن

اسمه نفع بن الحارث ، وقال ابن سعد مسروح أنظر طبقات ابن سعد

(١٥٠ / ٧) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب هل يقضى القاضي أوفى وهو

غضبان (١٣٦ / ١٣) .

وأخرجه مسلم في كتاب الأفضية باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان

(٣٤٢ / ٣) (٣٤٣ / ٣) .

وأخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب القاضي يقضى وهو غضبان

(١٦ / ٠) .

وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء لا يقضى القاضي وهو

==

غضبان (٦٢٠ / ٣) .

(١) ولما روى عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أبا كريب كتب إلى ابن له

وكان على قضاء سجستان (٢) أن رسول الله على الله عليه وسلم قال :

((لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان)) (٣)

ولما روى عن شريح أنه قال آخر ما أوصانى عمر رضى الله عنه

أنه قال ((لا تسار (٤) ولا تضار (٥) ولا تبع ولا تهتبع (٦) ما دامت

على القضاء (٧) ولا تقضى بين اثنين وأنت (٨/١) غضبان)) (٨)

==== وأخرجه النسائي في باب ذكر ما ينهى للحاكم أن يجتنبه

٠ (٢٣٨ - ٢٣٧/٨)

وأخرجه أحمد في السند (٥٢ - ٤٦ - ٣٨ - ٣٦/٥)

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب " آداب القاضى " باب

لا يقضى القاضى وهو غضبان (١٠٥ - ١٠٤/١٠)

(١) في النسخة (أ - ز) ، (ع) بكر والسحيح ما في الأصل كما تقدم ص ٢٨

(٢) بكسر أوله وثانيه وهى ناحية كبيرة وولاية واسعة تقع جنوبى ههراة ،

أنظر معجم البلدان (١٤٠/٣)

(٣) تقدم تخريجه وقد رواه الامام البخاري بهذا السياق أنظر ص ٢٨

(٤) قوله لا تسار مأخوذ من السر ، وهو ما تكتنه وتخفيه ، والمعنى

أن القاضى منهى عن كشف سر لأحد الخصمين دون الآخر .

(٥) ومعنى قوله لا تضار أى لا تلحق الضرر بأحد بظلم .

(٦) في النسختين (أ - ز) ، (ع) لا تبع ، ومعنى قوله : لا تبع

ولا تهتبع : أى لا تبع لأحد ولا تشتري من أحد ، والبيع : ضد

الشراء والبيع الشراء أيضا ، والابتاع هو الاشتراء ، أنظر

لسان العرب (٣٧١/٩) والقاموس المحيط (٨/٣)

(٧) في جميع النسخ (القاضى) والتعويب يقتضيه السياق .

(٨) ذكر هذا الاثر الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير بمعناه (١٩٥/٤)

ثم قال : لم أجده ، أى لم أجده من خرجته .

ومن أبي جريز (١) أن شريحاً كان اذا غضب قام وترك القضاء (٢)

ولأن الغضب يمنعه من النظر في أمور الناس وإيفاء الحقوق فلا يقضى

معه .

ولما روى أبو بكر (٣) الهذلي عن أبي [أسامة] (٤) الهذلي (٥)

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري [رضي الله عنه] (٦)

(١) هو : عبد الله بن جريز بن عبد الله البجلي مقبول من الثالثة له ترجمة

في التقريب (٥٣١/١) .

(٢) لم أجده .

(٣) أبو بكر الهذلي قيل اسمه سلس (بضم المبهمة) بن عبد الله وقيل

روح أحماري متروك الحديث من السادسة مات سنة ٦٣ هـ ، أنظر

ترجمته في : تهذيب التهذيب (٤٥/١٢) ، والتقريب

• (٤٠١/٢)

(٤) في النسخة الأصلية ابن أسامة وهو خطأ محض والسواب ما أثبت مسن

النسختين (أ - ز) ، (ح) ومن مصادر ترجمته الآتية .

(٥) هو : أبو الطيح بن أسامة بن عمرو أو عامر بن حنيفة بن ناجية

الهذلي اسمه عامر ، وقيل زيد ، وقيل زياد ثقة من الثالثة

مات سنة ٩٨ هـ وقيل بعد ذلك له ترجمة في التقريب (٤٧٦/٢) .

(٦) أبو موسى الأشعري : هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار

أبو موسى الأشعري الشهير باسمه وكنيته معا ، أنظر ترجمته في :

الاستيعاب (١٧٣/٤) ، والاسامة (٣٥٩/٢) ، وتهذيب

التهذيب (٣٦٢/٦) ، والتقريب (٤٤١/١) .

(٧) قوله رضي الله عنه سقط من النسخة الأصلية وأثبتته من النسختين

(أ - ز) ، (ح) .

((فصل في خطاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه))

أما بعد : فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى
اليك فانه لا ينفخ تكلم (١) بحق لا نفاذ له .
آسى (٢) بين الناس في مجلسك ووجهك وذلك حتى لا يطمع
شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك ولا يخاف من جورك ((الهينة
على من ادعى واليمين على من أنكر)) (٣) والملح جافز بين المسلمين .

- (١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (تكلم) .
(٢) معنى قوله : آسى بين الناس : أى اعدل بين الخصمين في الحكم
لأن القاضى متى ما خص أحد الخصمين ببشاشة أو القيام له كان ذلك
عنوان ظلمه - أنظر أعلام الموقعين (١ / ٨٩) وساق قصة طريفة ففى
هذا المقام من أحد قضاة بنى اسرائيل فانظرها .
(٣) قوله : ((الهينة على المدعى واليمين على من أنكر)) هذا حديث مرفوع
الى النبی على الله عليه وسلم ، وهو هنا ، موقوف على عمر رضي الله عنه
وقد روى عن النبي على الله عليه وسلم بطرق متعددة وفي بعضها ضعف
ولقد أخرجه الجماعة ،
فأخرجه البخارى في كتاب الرهن باب : اذا اختلف الراهن والمرتهن
٠ (١٤٥ / ٥)

وأخرجه مسلم في كتاب الأفضية باب اليمين على المدعى عليه (١٣٣٦ / ٣)
وأخرجه أبوداود في كتاب الأفضية باب اليمين على المدعى عليه (٤٠ / ٤)
وأخرجه الترمذى في كتاب الأحكام باب : ما جاء في أن الهينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه (٦٢٦ / ٣) ، وقال الترمذى في اسناده مقال
لأن فيه محمد بن عبيد الله المرزى يضعف في الحديث من قبل حفظه
ضعفه ابن المبارك وغيره .

وأخرجه الدارقطنى أيضا عن سلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الهينة . . الحديث .
وسلم بن خالد تكلم فيه غير واحد من الائمة ، أنظر سنن الدارقطنى (٢١٨ / ٤)
وأخرجه البيهقى في كتاب الدعوى والبيئات باب الهينة على المدعى واليمين
على المدعى عليه (٢٥٢ / ١٠) ولقد أخرجه البيهقى عن ابن عباس بلفظ :
((الهينة على من ادعى واليمين على من أنكر الا فى القسامة)) واسناد
البيهقى والدارقطنى كلاهما ضعيف ، راجع نصب الراية في كتاب الدعوى
باب اليمين (٤٦ / ٤) .

الا مباحاً حرم حلالاً أو حلالاً حراماً (١) ولا يمنعك قضاء قضيتـه
بالأس فراجعـت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن [تراجع] (٢) فيه
الى الحق ، فان الحق قديم ، وأعلم أن المراجعة الى الحق خير
من التماهى فى الباطل ، الفهم الفهم فيما يحتاج فى صدرك ما لم
[يلفك] (٣) فيه قرآن ولا سنة ، اعرف الاشياء والامثال ، وقس
الأمور عند ذلك ثم اعد الى أحسنها ، وأقربها الى الله تعالى
وأشبهها بالحق فيها [ترو] (٤) اجعل لمن ادعى حقاً غائباً
أو شاهداً أمداً ينتهى اليه ، فان أحضر بيته أخذت
بحقه ولا فوجـه القضاء فانه (١٤ / ب)

(١) أخرجه حديث أبو داود فى كتاب الأقضية باب العـلج (٢٠ / ٤)
وأخرجه الترمذى فى كتاب الأحكام باب ما ذكر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فى العـلج (٦٣٥ / ٣) من حديث كثير
ابن عبد الله بن عمر وابن عوف عن أبيه عن جده . : أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : ((العـلج جائز بين المسلمين
الا مباحاً حرم حلالاً أو أهل حراماً ، والمسلمون على شروطهم
الا شرطاً حرم حلالاً أو أهل حراماً))
وقال : حديث حسن صحيح .

وأخرجه الامام أحمد فى المسند (٣٦٦ / ٢) .

وأخرجه الحاكم فى المستدرک من حديث أبي هريرة (٤٩ / ٣) .

(٢) الأعل (أ- ز) ، (ع) (يراجع) والتصويب من (ب- ز) .

(٣) الأعل (يلغ) والتصويب من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٤) فى الأعل (يرون) والتصويب من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

أَجَلَىَّ لِلْعَمَى وَأَبْلَغَ فِي الْعَذْرِ ، وَالْمُسْلِمُونَ عَدُولٌ فِي الشَّهَادَةِ ، عَدُولٌ
بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا مَجْلُودًا فِي حَدٍّ ، أَوْ مَجْرَبًا عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُورٍ ،
أَوْ ثَلَاثِينَ (١) فِي وِلَاءٍ أَوْ قَرَابَةٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَلَّى مِنْكُمْ السَّرَاسِرَ
وَدَرَأَ عَنْكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْإِيمَانِ ، وَابْيَاضَ وَالْغَضَبِ (٢) وَالْقَلْقِ وَالضُّجُرِ
وَالْتَأَنِي (٣) بِالنَّاسِ ، وَالتَّكْرَرِ (٤) لِلْخُصُومِ عِنْدَ الْخُصُومَةِ فَسَى
مَوَاطِنَ الْحَقِّ الَّذِي يُوْجِبُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْأَجْرَ وَيُحْسِنُ بِهِ الذِّخْرَ فَإِنَّهُ
مَنْ يَخْلِسْ نِيَّتَهُ وَيُصْلِحْ (٥) سِرِّيَّتَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
وَأَثَقًا عَلَى نَفْسِهِ زَانَهُ اللَّهُ بِهِ ، وَأَصْلَحَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ .
وَمَنْ تَزَيَّنَ لِلنَّاسِ بِسُيُورٍ مَا يَعْلَمُ اللَّهُ مِنْهُ شَانَهُ اللَّهُ بِهِ .

(١) الثَّلَاثَةُ : هِيَ التَّهْمَةُ ، وَالظَّنُّ هُوَ : الْمَتَّهَمُ ، أَنْظُرْ

مَخْتَارُ السَّحَاحِ (ص ٤٠٦) .

(٢) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ : الْغَضَبُ غَوْلُ الْعَقْلِ ، يَفْتَالُهُ كَمَا تَفْتَالُ السُّهُبَةُ

الْخُمْرَةُ ، وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ عَلَى اللَّهِ طَبِيعُهُ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْضِيَ الْقَاضِيَ

وَهُوَ غَضْبَانٌ ، وَالْغَضَبُ نَوْعٌ مِنَ الْغَلَقِ ، وَالْإِغْلَاقُ الَّذِي يَغْلِقُ

عَلَى سَاحِبِهِ بَابَ التَّصَوُّرِ وَالْقَمْدِ ، رَاجِعُ أَعْلَامِ الْمَوْقِفِيَّةِ

(١٧٥ / ٢) .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ (أ - ز) ، (ع) (وَالنَّسَاءُ) .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ (أ - ز) ، (ع) (وَالشُّكْرُ) .

(٥) فِي النُّسخَةِ (أ - ز) (لَا يَصْلُحُ) .

فما ظنك بثواب عند الله تعالى مع عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام (١)

(١) كتاب عمر الى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما :

أخرجه الدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك (٢٠٦/٤)
من طريقين : الأولى : عن عبد الله بن أبي حميد عن أبي الطيب
البهذلي قال : كتب عمر ... الخ .
والثانية : من طريق أحمد بن حنبل عن سفیان بن عيينة عن أبي ريس
الأودي عن سعيد بن أبي بردة وأخرج الكتاب فقال : هذا كتاب
عمر ثم قرأ على سفیان لكن الاسناد الأول فيه عبد الله بن أبي حميد
البهذلي قال الحافظ بن حجر في التقریب (٥٣٢/١) متروك الحديث .
وقال الزيلعي في نصب الراية (٨٢/٤) : وهذا عبد الله بن أبي حميد
ضعيف .

أما الاسناد الثاني : فهو صحيح لولا الارسال لأن سعيد بن أبي بردة
ثامی صغير روايته عن عبد الله بن عمر مرسله فكيف عن عمر .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي باب : لا يحيل حكم القاضي
على المقضى له والمقضى عليه (١٥٠/١٠) .

قال الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير (١٩٦/٤) بعد أن عزاه
للمعدين السابقين ما نعه : " وساقه ابن حزم من طريقين وأطهما
بالانقطاع لكن اختلاف المخرج فيها ما يقوى اصل الرسالة لا سيما
وفي بعض طرقه أن رواية أخر الرسالة مكتوبة " .

المقصود بذلك اخراج سعيد بن أبي بردة للكتاب في الرواية السابقة .
وقال ابن القيم في أعلام الموقعين (٢١٣/١) ما نعه : " وهذا
كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وتنوع عليه أصول الحكم والشهادة
والحاكم والمفتي أحوج شيء اليه وإلى تأمله والتفقه فيه " .

ولقد خسر ابن القيم رحمه الله الجزء الأول ونصف الجزء الثاني من
كتابه " أعلام الموقعين " لشرح كتاب عمر .

وأورد الخفاف في كتابه أدب القاضي وشرحه العبد الشهيد جملة جملة .
أنظر أدب القاضي للخفاف مع شرحه للعبد الشهيد (٢١٣/١) .
وأقول : ما من كتاب اطلعت عليه كتب عن القضاء الا وأورد خطاب
عمر رضي الله عنه الى أبي موسى الأشعري . وأنظر التنزيل القضائي فسي
المملكة العربية السعودية من ص ١٩٤ الى ٢١٠ .

ولا جاع لما روى عن أبي سعيد (١) الخدرى عن النبي صلى الله عليه

عليه وسلم أنه قال : ((لا يقضى القاضى الا وهو شبعان)) (٢)

وعن شريح ((أنه كان اذا جاع لم يقضى)) (٤) .

وعن ميمون (٥) بن مهران قال : ((بعثنى عمر بن عبد العزيز قاضياً

(١) أبو سعيد الخدرى هو : سعد بن مالك بن سنان الأنصارى الخزرجى

المدنى شهد بيعة الشجرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير

كان من أئمة الصحابة توفي سنة ٧٤ هـ وقيل غيرها ، أنظر ترجمته

فى : أسد الغابة (٢١٣/٢) ، وذاكرة الحفاظ (١٤٤/١) ،

والإصابة (٣٥/٢) .

(٢) ومعنى ريثان الرثان : ضد العطشان من روى من الماء يتروى

ربا والاسم الرى بالكسر فهو ريان والمرأة ربا ، أنظر المعجم

الوسيط (٣٨٤/١ - ٣٨٥) .

(٣) روى الدارقطنى فى سننه فى الأقضية (٢٠٦/٤) .

والبيهقى فى السنن الكبرى فى كتاب " آداب القاضى " باب : لا يقضى

القاضى الا وهو شبعان (١٠٥/١٠) .

وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٩٥/٤) وقال : روى الطبرانى

فى الأوسط وفيه القاسم بن عبد الله وهو متروك كذاب ، وقال :

لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بهذا الاسناد .

وأورد الحافظ فى تلخيص الحبير (١٨٩/٤) وقال روى الطبرانى

فى الأوسط والحارث فى مسنده والدارقطنى والبيهقى من حديث

أبي سعيد وفيه القاسم السمرى وهو متهم بالوضع .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) ميمون بن مهران الجزرى أبو أيوب الكوفى امام أهل الجزيرة ، وليها

لعمري بن عبد العزيز قال ابن حجر ثقة فقيه وكان يرسل مات سنة ١١٧ هـ

أنظر ترجمته فى التهذيب (٣٩٠/١٠) ، والتقريب (٢٤٢/٢) .

فقال : ((لا تقضى على غضب ولا على ضجر وليكن ^(١) رأبك
الحلم عن الخصوم وأعلم أنه لا خير في قضا^{*} الا بفهم ولا خير في فهم
الا بحكم ، ولا خير في حكم الا بفضل ، ولا خير في فعل الا بعدل)) ^(٢)
ولا كَلَيْفٌ ^(٣) من الطعام (١ / ١٥) ويكون جلوسه عند اعتدال
أمره .

لأنه اذا لم يكن معتدل الأمر فان ذلك يمنعه عن النظر في أمور
الناس فلا يفعل ، ويجعل سمعه وصره وطلبه الى الخصوم .
لما روي في خبر ميمون بن مهران : أن عمر بن عبد العزيز قال :
((لا خير في قضا^{*} الا بفهم . . الخبر))
قال : ويسوى بينهم في الجلوس بين يديه والاقبال عليهم .
لما روى عن أم سلمة أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
((اذا ابتلى أحدكم بالقضا^{*} فليسو بينهم في النظر والجلوس والاشارة ولا يرفعن

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (ولكن) .

(٢) ذكره الخفاف ، أنظر أدب القاضي له مع شرحه للصدر الشهيد

• (٧ / ٢)

(٣) الكِلَّة : بالكسر البطنة وشي^{*} يعتري الانسان اذا امتلأ بطنه

من الطعام بحيث لا يطيق النفس فيقال : كَلَّه الطعام .

أنظر المعجم الوسيط (٧٨٩ / ٢) .

صوته على أحد الخصمين دون الآخر (١)
وروى عن مصعب (٢) بن ثابت أن عبد الله (٣) بن الزبير خاصم
عمرو (٤) بن الزبير إلى سعيد (٥) بن العاص وهو على السرير قد أجلس

-
- (١) أخرجه الدارقطني (٢٠٥/٤) وقال في التعليق المنقح (٢٠٥/٤)
رواه اسحاق بن راهوية في مسنده .
أخبرنا بقية بن الوليد عن اسماعيل بن عمار حدثني أبو بكر التبي عن
عطاء بن يسار عن أم سلمة .
قلت : (أى صاحب المنقح) وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف
واسماعيل بن عمار وهو ضعيف من غير الشافعين وأبو بكر التبي هذا
مدني أخو محمد بن المنكدر .
وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي باب : أنصاف الخصمين
في المدخل عليه (١٣٥/١٠) من طريق عباد بن كثير عن أبي
عبد الله عن عطاء بن يسار والحديث ضعيف الإسناد لوجود علقان
به : الأولى : أن أبا عبد الله لا يعرف . والثانية : عباد بن كثير
وهو الثقفى متروك ، وقال أحمد بن حنبل في أحاديث كذب .
راجع نصب الراية (٧٣-٧٤/٤) ، وأرواه الغليل (٢٤٠/٨) .
(٢) هو : مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي مات
سنة ١٥٧ هـ . ضعفه يحيى بن معين وأحمد ، وقال الحافظ : ليس
الحديث ، له ترجمة في : الميزان (١١٨/٤) ، والتهذيب
(١٥٨/١٠) ، والتقريب (٢٥١/٢) .
(٣) هو : عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبيد أول مولد ولد بعد
الهجرة بالمدينة من المهاجرين ، له ترجمة في : البداية والنهاية
(٢٣٢/٨) ، والامامة (٦٩/٤) ، ووفيات الأعيان (٧١/٣) .
(٤) هو : عمرو بن الزبير السراف البصري ، له ترجمة في : التاريخ الكبير
(٢٣٢/٦) ، والجرح والتعديل (٦ - ٢٢٣) .
(٥) هو : سعيد بن العاص بن أمية الأموي أبو عثمان ولي أمرة الكوفة
لمثمان مات سنة ٥٨ هـ . له ترجمة في : الامامة القسم الرابع
(١٢٦/٢) ، والتهذيب (٤٨/٤) ، والتقريب (٢٩٦/١) .

صوته على أحد الخصمين دون الآخر)) (١)
 وروى عن مصعب (٢) بن ثابت أن عبد الله (٣) بن الزبير خاصم
 عمرو (٤) بن الزبير إلى سعيد (٥) بن العاص وهو على السرير قد أجلس

-
- (١) أخرجه الدارقطني (٢٠٥/٤) وقال في التعليق المغني (٢٠٥/٤)
 رواه اسحاق بن راهوية في مسنده .
 أخبرنا بقية بن الوليد عن اسماعيل بن عمار حدثني أبو بكر التبي عن
 عطاء بن يسار عن أم سلمة .
 قلت : (أي صاحب المغني) وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف
 واسماعيل بن عمار وهو ضعيف من غير الشافعيين وأبو بكر التبي هذا
 مدني أخو محمد بن المنكدر .
 وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي باب : أنصاف الخصمين
 في المدخل عليه (١٣٥/١٠) من طريق عباد بن كثير عن أبي
 عبد الله عن عطاء بن يسار والحديث ضعيف الإسناد لوجود علقان
 به : الأولى : أن أبا عبد الله لا يعرف . والثانية : عباد بن كثير
 وهو الثقفى متروك ، وقال أحمد بن حنبل في أحاديث كذب .
 راجع نصب الراية (٧٤-٧٣/٤) ، وأرواه الغليل (٢٤٠/٨) .
- (٢) هو : مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي مات
 سنة ١٥٧ هـ . ضعفه يحيى بن معين وأحمد ، وقال الحافظ : ليس
 الحديث ، له ترجمة في : الميزان (١١٨/٤) ، والتهذيب
 (١٥٨/١٠) ، والتقريب (٢٥١/٢) .
- (٣) هو : عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو غبيب أول مولد ولد بعد
 الهجرة بالمدينة من المهاجرين ، له ترجمة في : البداية والنهاية
 (٢٣٢/٨) ، والاعانة (٦٩/٤) ، ووفيات الأعيان (٧١/٣) .
- (٤) هو : عمرو بن الزبير السرافي البصري ، له ترجمة في : التاريخ الكبير
 (٣٣٢/٦) ، والجس والتمديد (٢٢٣ - ٦) .
- (٥) هو : سعيد بن العاص بن أمية الأموي أبو عثمان ولي أمرة الكوفة
 لعثمان مات سنة ٥٨ هـ . له ترجمة في : الاعانة القسم الرابع
 (١٢٦/٢) ، والتهذيب (٤٨/٤) ، والتقريب (٢٩٩/١) .

عمرو بن الزهير على السرير فلما جاء عبد الله بن الزهير وسَّح له سعيد من شقه الآخر فقال : ههنا ، فقال عبد الله : لاء الأرض ، قضى رسول الله على الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الامام (((١) وعن الشعبي (٢) قال : ((كان حائط بين عمر وبين أبي بن كعب (٣) فكانا جميعاً يدعيانه فتقاضيا الى زيد بن ثابت فاتياه فضرها الباب فسمع صوت عمر فاستقبله فقال : ألا أرسلت الى يا أمير المؤمنين ؟ قال : في بيته يؤتى الحكم (١٥ / ب) فلما دخل القى له وسادة ، فقال عمر رضى الله عنه (٤) : هذا أول جورك .

-
- (١) أخرجه أبو داود في كتاب الاقضية باب : كيف يجلس الخصمان بين يدي الامام (١٦ / ٤) عن أحمد بن منيع عن عبد الله بن المبارك قال : حدثنا مصعب بن ثابت عن عبد الله بن الزهير قال : قضى رسول الله على الله عليه وسلم ((أن الخصمين . . . الحديث)) .
- (٢) الشعبي هو : عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي شحب همدان كان مولده سنة احدى وعشرين من الفقهاء في الدين أدرك مائة وخمسين من الصحابة ، له ترجمة في : طبقات ابن سعد (٢٤٦ / ٦) والتهذيب (٦٥ / ٥) ، وتذكرة الحفاظ (٧٩ / ١) .
- (٣) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمر بن مالك ابن النجار الأنصاري الخزرجي أبو المنذر سيد القراء كان من أصحاب العقبة الثانية شهد بدرا والمشاهد كلها ، وكان عمر يسميه سيد المسلمين وهو أول من كتب للنبي على الله عليه وسلم ، توفي في خلافة عثمان ، له ترجمة في : الامامة (١٩ / ١) ، والاستيعاب (٤٧ / ١) ، والتاريخ الكبير (٢٩ / ٢) ، والتقريب (٤٨ / ١) .
- (٤) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فجلسا بين يديه ، فقال أبي حاطس (١)

فقال : زيد بينك وإن رأيت أن تعفى أمير المؤمنين فاعفه .

فقال عمر رضى الله عنه (٢) أيضاً .

فقال زيد : بل تعفيه وتصدقه .

فقال عمر رضى الله عنه (٣) : لا تقض عليّ باليمين ثم لا أحلفه (٤)

وروى عن معاوية (٥) أنه كتب الى سلمة بن مخلد (٥) أن تسأل

(١) فى النسخة (أ-ز) (وانى) بدلا من قوله (أبى)

(٢) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٣) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٤) أخرجه البيهقى فى كتاب الشهادات باب : ما جاء فى التحكيم

(١٠/١٤٤-١٤٥) بلفظ غير لفظ المؤلف وهذا نصه :

* عن سيار قال : سمعت الشعبي قال : كان بين عمر وأبى

رضى الله عنهما خصومة فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلا ، قال :

فجلسا بينهما زيد بن ثابت ، قال : فأتوه قال : فقال عمر

رضى الله عنه : اتيناك لتحكم بيننا وفى بيت يؤتى الحكم ، قال :

فلما دخلوا عليه اجلسه معه على عذرى فراشه قال : فقال :

هذا أول جور جرت فى حكمك ، أجلسنى وخصمى مجلسا

قال : ففى عليه القصة قال : فقال زيد لأبى : اليمين على

أمير المؤمنين فان شئت أعفيت قال : فأقسم عمر رضى الله عنه على

ذلك ثم أقسم له لا تدرك باب القضاء حتى لا يكون لى عندك على

أحد فضيلة))

(٥) سلمة بن مخلد (بتشديد اللام) الأنصارى الزرقى صحابى صغير

سكن مصر وولمها مرة مات سنة ٦٢ هـ له ترجمة فى :

التقريب (٢/٢٤٩) .

- (١) عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (٢)
 ((لا يقدر الله أمة لا يقضى فيها بالحق ، ولا يأخذ الضعيف
 الحق من القوى غير مضطهد)) (٤)

فان أخبرك به أنه سمعه من رسول الله فابعثه الى على مركب
 البريد فقدم على البريد فقال له : أنت سمعت رسول الله يقول ذلك ؟
 قال : نعم ، قال معاوية : وانى سمعته كما سمعته ((

-
- (١) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي أبو محمد
 وقيل أبو عبد الرحمن له ترجمة في : الجن والتمديد (١١٦/٥) ،
 والاستيعاب (٣٤٦/٢) ، والاصابة (٣٥١/٢) ، وتهذيب
 التهذيب (٣٢٧/٥) .
- (٢) قوله (يقول) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٣) في النسخة الأصل (يقدم) وهو تصحيف والتصويب من النسختين
 (أ - ز) ، (ع) ومن صادر تخریج الحديث الآتية .
- (٤) حديث لا يقدر الله أمة ، ذكره الحافظ بن حجر المستطاني في
 تخفيض الخبير (١٨٥/٤ - ١٨٦) فبين طرقه ، وذكر من أخرجه
 وحكم عليه فقال : أخرجه ابن خزيمة وابن ماجه وابن حبان من
 حديث جابر بلغني : كيف تقدر أمة لا يأخذ للضعيف من
 شديد هم وفيه قصة وفي الباب عن بريرة رواه البيهقي وعن أبي سعيد
 رواه ابن ماجه ، وعن قابوس بن المخارق عن أبيه رواه الطبراني وابن قانع .
 وعن خولة غير منسوبة يقال : انها امرأة حمزة رواه الطبراني وأبو نعیم
 وروى الحاكم والبيهقي من حديث عثمان بن جبلة عن سماك عن شيخ
 عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رفعه ان الله لا يقدر أمة
 لا تأخذ للضعيف من القوى حقه وهو غير متعتع ، ورواه الحاكم من
 حديث شعبة عن سماك عن عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث .

وروى أنس بن مالك (١) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

((من ولي شيئاً من أمور المسلمين فغشهم فهو في النار)) (٢) .

وروى عنه علي الله عليه وسلم أنه قال : ((المقسطون على منابر

من نور الذين يعدلون في أهلهم وحكمهم وما ولوا)) (٣)

(١) أنس بن مالك بن النضر بن زيد بن حرام أبو حمزة الأنصاري الخزرجي

خادم الرسول صلى الله عليه وسلم وأحد المكثرين عنه شهد بدرا وهو
غلام ، وكان آخر من مات بالمصرة سنة ٩٣ هـ ، له ترجمة فسي :

تذكرة الحفاظ (٤٤/١) ، والاستيعاب (٧١/١) ، والتقريب

• (٨٤/١)

(٢) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الامارة باب فضيلة الامام العادل وعقوبة

الجائر والحث على الرفق بالرعية . . من حديث معقل بن يسار
بلغث ((ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش

لرعيته الا حرم الله عليه الجنة)) (١٤٦٠/٣) •

وأخرجه البخاري في كتاب الأحكام باب من استرعى رعية فلم ينصح

• (١٢٧/١٣)

(٣) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الامارة باب فضيلة الامام العادل وعقوبة

الجائر والحث على الرفق بالرعية . . من حديث عبد الله بن عمر

• (١٤٥٨/٣)

وأخرجه النسائي في كتاب أدب القضاة (٢٢١/٨) •

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٦٠/٢) •

ولا يمازح الخصوم .

لأن مجلس الحكم موضع هيبة فوجب أن يعظم ويصان عمن

المزاح . (١)

(١/١٦) ولا يضحك في وجه واحد منهما ولا يسارّة ولا يؤمّس .

اليه بشئ دون خصمه . (٢)

لأن ذلك يكون مكسرة للآخر [وتضعيفاً لقلبه] (٣) ، ولأنه يورث

التهمة ويحدث الظنّة فلا يفعل .

(١) أنظر أدب القاضي للخفاف وشرحه للصدر (٣٤٣/١) وقال ما نصه : " لأن المزاح منهي عنه لغير القاضي فما ظنك بالقاضي " قلت : ان تعليل الناهي أوجه وأصح ، أما ما علل به الخفاف فليس وجيباً لأن النهي عن المزاح على إطلاقه لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ثبت أنه كان يمازح أصحابه ، جاء في الحديث عن أنس بن مالك ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخالطنا حتى ان كان ليقول لأخ لي عنبر يا أبا عنبر ما فعل النخير وهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب الانسباط الى الناس (٥٢٦/٨٠) وسلم في الآداب (١٦٩٣/٣) وفي هذا الباب أحاديث كثيرة .
وهذا تلاحظ الفرق بين التوجيهين .

(٢) أنظر الخفاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٣٤٣/١) .

(٣) في جميع النسخ (وتضعيف قلبه) وإضافة يقتضيها السياق .

فان كانت خاصة لم يفعل ذلك لأنه يورث التَّهْمَةَ ويحدث الظُّنَّةُ
فلا يفعل ، الا أن يكون الداعي قريباً منه (١) ، وليس بخصم (٢) .
لأنه لا يكون لاجل الحكم فجازله ذلك .

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (منه قريباً) والسحيح ما في
النسخة الأعلى .

(٢) مسألة اجابة الدعوة من القاضى اذا كانت خاصة للحنفية فيها تفصيل
على النحوالآتى : قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : لا يجيب
الدعوة الخاصة ، وذكر هذا القول الطحاوى ، وقال : هو
نأخذ ، وقال محمد : لا بأس بأن يجيب الدعوة الخاصة
للقراءة .

والراجع في المذهب اجابة دعوة القريب ما لم يكن خصماً ووجه الترجيح
أن عدم اجابة دعوة القريب اذا لم يكن خصماً تكون سبباً في قطيعة
الرحم وهذا أمر محرم .

أنظر المسألة مفعلة في المصدر شرح أدب القاضى (٣٥٤ / ١) ،
ومختصر الطحاوى ص ٣٢٦ ، والمبسوط (٨١ / ١٦) ، وهدائع
السنائع (١٠ / ٧) ، وفتح القدير (٢٧٣ / ٧) .

فصل

فان كان القاضي لا يعرف المدعى ولا المدعى عليه حلاً (١)
الكاتب لأنه يجوز أن الغير يتسمى باسمه اذا لم يعرفه القاضي ، فوجب
أن يبين حليته ، وكذلك يحل الشهود ، ويكتب منزلهم ومآلهم
ومصلياتهم (٢) في رقعة يشهد بها (٣) في رأس المحضر للسألة عنهم ان كان
القاضي لا يعرفهم .

لأنه يحتاج الى تعرف أحوالهم اذا كان لا يعرفهم ، فوجب
أن يبين ذلك .

وان كان يعرفهم لم يحتاج الى ذلك ، لأنه استغنى بمعرفته
عن التعريف ، فلا يحتاج الى بيان الحلية .

فان كانت الشهادة على عك أو

(١٦/ب) سجل ، أو وكالة في كتاب نسخ ذلك في المحضر (٤)

-
- (١) معنى حلاه : من حليت الرجل تحلية أى وعفته ، وحلية
الرجل عفته - أنظر مختار الصحاح ص ١٥٢ .
- (٢) المصلى : مكان الصلاة وما يتخذ من فراش ونحوه ليصلى عليه
ومصلى مفرد ومصلياتهم جمع ، أنظر المعجم الوسيط (١/٥٢٢)
- (٣) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (يشدها) .
- (٤) أنظر : الخفاف أدب القاضي مع شرح السدر (١/٢٤٦) .

لأنه يحكم بما في السجل ، فوجب أن ينسخ ذلك .

وإذا كتب محضر امرأة ترك موضع حِلَّتَيْهَا حتى يَحْلِيَهَا القاضي ،
أو يُلِي على الكُتَّاب (١) ، لأن المرأة عورة ، ولأن ينظر إليها واحد
أولى من أن ينظر إليها اثنان سواء كانت مدَّعِيَةً أو مدعى عليها ، أو كانت
شاهدة فلا بد من حِلَّتَيْهَا ، لأنه يجوز أن الخبر يتسنى باسمها ،
والقاضي لا يعرفها ، فلم يكن بد من حليتها ، فإن رأى القاضي أن يكتب
حليتها الكاتب ، كتب ، ثم ينظر القاضي إلى وجه المرأة (٢) وإلى حليتها
فيعارض به ما كتب الكاتب ويعمل القاضي فيه بما هو أحوط ، وذلك
لأنها عورة ، والقاضي ناظر محتاط ، فوجب أن يعمل في أمرها ما يكون
أحوط ، وأستر ، وأتم . (٣)

(١) أنظر المصدر السابق (٣٤٦/١) ، وأنظر الجصاص شرح أدب
القاضي الورقة (١/٢٤) .

(٢) قال أحمد بن حنبل لا يشهد على امرأة إلا أن يكون قد عرفها
بعينها وإن حامل امرأة في بيع أو شراء فله النظر إلى وجهها
ليعلمها .

وقال ابن قدامة : وللشاهد النظر إلى وجه الشهود عليها .
قلت : ومن هذا يفهم أن النظر إلى المرأة الأجنبية يجوز للضرورة
ونظر القاضي إلى المرأة من باب الضرورة - أنظر المغنى لابن قدامة

(٥٥٨/٦) ، هداية المجتهد (٢٠ / ٣) .

(٣) أنظر الخصاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٣٤٦/١) .

فصل

(١) ولا بأس أن يجلس مع القاضي قوم من أهل الفقه والأمانة

لقوله تعالى : (وشاورهم في الأمر) (٢) .

ولما روى عن أبي هريرة (٣) رضي الله عنه (٤) أنه قال : " ما

رأيت أحداً أكثر شاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٥)

(١) المصدر السابق (٢٦٣/١) ، ونسب ذلك القول الى الامام
أبي حنيفة رحمه الله ، فاستحبوا جلوس بعض العلماء في مجلس
القاضي هذا مذهب الحنفية وبعض الحنابلة ، أما المالكية فبعضهم
يقول ان حضور العلماء مجلس القاضي مندوب اليه ، وقال بعضهم
بل يجب ذلك .

وأما الشافعية فقالوا : انه يستحب أن يجلس مع القاضي من
يشاوره من العلماء ، وذهب بعض الحنابلة الى أن شاورة القاضي
للعلماء وجلوسهم معه مجلس الحكم سنة .

أنظر حاشية الدسوقي (١٣٩/٤) ، وتيسرة الحكام لابن فرحون
على هامش فتح العلي المالك (٢٧/١) ، وأدب القاضي لابن
أبي الدم (ع ٦٤) ، والمغنى لابن قدامة (٥٢/٩) ، وأنظر
حاشية الروض المربع شى زاد المستقنع (٥٢٧/٧) .

(٢) سورة آل عمران آية (١٥٩) .

(٣) أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل اختف في اسمه واسم أبيه
والأشهر عبد الرحمن بن عوف ، أسلم قبل غزوة خيبر ، وقد دعا له
النبي صلى الله عليه وسلم بالحفظ وشهد له بالحرص على حفظ الأجاديث
وهو أكثر الصحابة حديثاً - توفي سنة ٦٧ هـ وقيل سنة ٦٨ هـ ، وقيل
غير ذلك - له ترجمة في : الاستيعاب (٢٠٢/٤) ، وسير أعلام
النبل (٥٧٨/٢) ، وتذكرة الحفاظ (١٦/١) ، والاعانة
(٢٠٢/٤) ، والتبذير (٢٦٢/١٢) ، والتقريب (٤٨٤/٢)
وشذرات الذهب (٦٣/١) .

(٤) قوله رضي الله عنه سقط من النسخة (أ - ز) ، (ع) .

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب الجهاد في باب ما جاء في المشورة (٢١٤/٤)

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في باب أدب القاضي باب مشاورة
الوالي والقاضي في الأمر (١٠٩/١٠) .

وروى عن عائشة (١) رضى الله عنها أنها قالت : قال النبى
على الله عليه وسلم : ((من ولى من أمر المسلمين (٢) شيئاً فأراد الله
به خيراً ، جعل معه وزيراً عالماً ، فان هو ذكر أعانه ، وان هو نسي
ذكره ، وما من أحدٍ أعظم أجراً من وزير عالٍ مع امام

(١) عائشة : هى أم المؤمنين العديقة بنت أبى بكر العديق ولدت
بعد البعثة بأربع سنوات أو خمس ودخل بها النبى على الله
عليه وسلم وهى بنت تسع سنوات ، كانت أفضل أزواج النبى
على الله عليه وسلم الا خديجة ، وأفقه النساء مطلقاً ، روى
عنها ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة ، وهدد كثير ، توفيت
سنة ٥٧ هـ على الصحيح ، لها ترجمة فى :
الاستيعاب (٣٥٦/٤) ، وذكر العفاظ (٢٧/١) ،
وسير أعلام النبلاء (١٣٥/٢) ، والهداية والنهاية (٩١/٨) ،
والاعابة (٣٥٩/٤) ، والتهديب (٤٣٣/١٢) ، والتقريب
٠ (٦٠٦/٢)

(٢) فى النسخة الأعلى الناس وما أثبت من هامش الأعلى وممن
النسختين (أ- ز) ، (ع) ، وكذلك يوجد هذا اللفظ فى
مجمع الزوائد ((من ولى من أمر المسلمين)) (٢١١/٥) .

(١/١٢) "يَطِيعَهُ وَيَأْمُرُهُ بِذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" (١)

وعن الحسن أنه ذكر المشورة فقال : كان عمر رضى الله عنه

يستشير حتى يستشير المرأة (٢)

وعن الحسن قال : " كانوا يقولون : ما حزب (٣) قوما أمر قط ،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والامارة والقبلى في باب اتخاذ

الوزير (٣٤٥/٣) وهذا لفظه عن عائشة قالت : قال رسول الله

على الله عليه وسلم : ((اذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير

عديق ان نسي ذكره ، وان ذكر أعانه ، واذا أراد الله به

غير ذلك جعل له وزير سوء ان نسي لم يذكره ، وان ذكر

لم يعينه)) .

وأخرجه النسائي في كتاب البيعة في باب وزير الامام (١٥٦/٢) .

وأخرجه البيهقي في كتاب آداب القاضي في باب من يشاور

(١١٢-٨١١/١٠) .

وذكره أيضا البيهقي في مجمع الزوائد (٢١٠/٥) وقال رواه

أحمد والبزار ورجال البزار رجال الصحيح .

ولم يذكر أحمد من خرج هذا الحديث الجزء الأخير منه ابتداء

من قوله ((وما من أحد أعظم أجرا . . . الخ)) .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضي في باب

من يشاور (١١٣/١٠) ولقد أخرجه عن هشام عن ابن سيرين

قال : ان كان عمر رضى الله عنه ليستشير في الأمر حتى كان ليستشير

المرأة فربما أبصر في قولها أو الشئ يستحسنه فيأخذ به .

(٣) حزب القوم أمر أي أعابهم - أنظر المصباح الصغير (١٢٣/١) .

فاجتمعوا فتشاوروا واتفقوا عن شورة الا وفقهم الله تعالى لاجوب ذلك
وأرشد (١) .

روى عن عبد الرحمن (٢) بن سعيد قال : رأيت عثمان بن عفان
جالساً في السجد فإذا جاءه الخمران قال لواحد :
(ادع لسي علياً ، وقال للآخر ادع لسي طلحة) (٣)

-
- (١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب المفرد في باب الشورة عن الحسن
بمعناه ص ٧٥٠ (رقم ٢٥٨) .
- (٢) في سنن البيهقي (١١٢/١٠) قال : " عبد الله بن سعيد
وكان اسمه الصرم فسماه رسول الله على الله عليه وسلم سعيداً " ،
وأما في أخبار القضاة لوكي (١١٠/١) فاسمه عبد الرحمن بن سعيد .
وفي النسختين (أ - ز) ، (ع) عبد الله بن سعيد وهو خطأ ،
والجواب ما أثبت من الأعلى وكذا سائر ترجمته ، وهو : عبد الرحمن
ابن سعيد بن يربوع الخزومي أبو محمد المدني قال ابن سعد :
توفي سنة ١٠٩ هـ وهو ابن ثمانين سنة وكان ثقة في الحديث وذكره
ابن حبان في الثقات - أنظر تهذيب التهذيب (١٨٢/٦) .
(٣) هو طلحة بن عبد الله بن عثمان القرشي يكنى أبا محمد ، أحد
العشرة المبشرين بالجنة وأحد الثمانية الذين سبقوا النبي
الاسلام وأحد الستة أصحاب الشورى استشهد يوم الجمل سنة ٣٦ هـ
له ترجمة في : التاريخ الكبير (٣٤٤/٤) ، والاستيعاب
(٢١٩/٢) ، والاعابة (٢٢٩/٢) ، والتقريب (٣٢٩/١) .

والزبير (١) ، ونفراً من أصحاب رسول الله على الله عليه وسلم ، فإذا جاءوا وجلسوا قال لهما : تكلم ، فإذا تكلم أقبل عليهم فيقول : ماذا تقولون ؟ فان قالوا : ما يوافق قوله ، أمضاه عليهما والا لظنر فيه بعد (٢) فيقومان وقد سلما ((٣)

-
- (١) الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي وهو أحد الشهبود لهم بالجنة ، له ترجمة في :
 الإعياء (٥٤٥/١) ، وتهذيب التهذيب (٣١٨/٣) .
- (٢) في جميع النسخ (ولا ينظر هو بعد) بخلاف مصادر التخریج وهي ما أثبت فيها (ولا نظر فيه بعد) أنظر مصادر التخریج الآتية .
- (٣) رواه وكيع في أخبار القضاة (١١٠/١) .
 وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضي باب من يشاور (١١٢/١٠) وهذا لفظه قال : ((كان عثمان رضي الله عنه إذا جلس على المقاعد جاءه الخصمان فقال لأحدهما : اذهب ادع عليا ، وقال للآخر : اذهب فادع طلحة والزبير ونفرا من أصحاب النبي على الله عليه وسلم ، ثم يقول لهما : تكلم ، ثم يقبل على القوم فيقول : ما تقولون ؟ فان قالوا ما يوافق رأيه أمضاه (ولا نظر فيه بعد) فيقومان وقد سلما)) ، ومعنى سلما أن استسلما وانقادا .
 أنظر المصدر شرح أدب القاضي (٣٥٧/١) .

ومن أبي أدريس^(١) عن أبيه قال : ((رأيت محارب^(٢) بن دثار ، ومحمّد (٣) ،

(١) هو عائذ الله بتحتانية ومعجزة - ، بن عبد الله بن عمرو ويقال : عبد الله

ابن أدريس الخولاني أبو أدريس ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم

عام حنين ، وسمع من كبار الصحابة منهم عمر بن الخطاب ومعاذ

ابن جبل وعباد بن العامت ، روى عنه الزهري ومكحول والقاسم

ابن محمد وجماعة كان عالم الشام بعد أبي الدرداء توفي سنة ٨٠ هـ

له ترجمة في : التاريخ الكبير (٨٣/٧) ، والتهذيب (٨٥/٥)

والتقريب (٣٩٠/١) .

(٢) محارب : (بضم أوله وكسر الراء) بن دثار (كسر المهمله وتخفيف

المثناة) بن كردوس السدوسي القاضي الكوفي أبو دثار ويقال :

أبو مطرف روى عن ابن عمر وجابر وغيرهما عنه عطاء بن السائب -

أبو اسحاق الشيباني والأعمش وغيرهم ثقة امام زاهد من الطبقة

الرابعة مات سنة ١١٦ - له ترجمة في :

طبقات ابن سعد (٣٠٧/٦) ، والتاريخ الكبير (٢٢/٨)

والتهذيب (٤٩/١٠) ، والتقريب (٢٣٠/٢) .

(٣) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو اسماعيل روى عن

ثابت وأيوب والي عمران الجوني وغيرهم ، روى عنه ابن المبارك

ووكيع وابن عيينة وابن مهدي وغيرهم ثقة ثبت فقيه من كبار الطبقة

الثامنة - مات سنة ١٧٩ هـ ، أنظر الجرح والتمديد (١٣٧/٣)

والتقريب (١٩٧/١) ، والتهذيب (٩/٣) ، وشذرات الذهب

٠ (٢٩٢/١)

والحكم (١) أحدهما عن يمينه ، والأخر عن يساره ، وينظر (٢) الى حماد

مرة ، والى الحكم مرة ، والخمسم بين يديه (٣)

وعن اسماعيل (٤) بن أبي خالد قال : ((رأيت شريحاً جالساً على

(١) الحكم بن عثية أبو محمد ، ويقال أبو عبد الله مولى عدس بن عدي

الكندي الكوفي قال ابن سعد : كان ثقة فقيها عالماً عالماً رفيها

كثير الحديث ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس

مات سنة ١٢٣ هـ ، له ترجمة في : طبقات ابن سعد (٢٢١ / ٦)

والجرح والتعديل (١٢٣ / ٣) ، والتهذيب (٤٣٢ / ٢) ،

والتقريب (١٩٢ / ١) .

(٢) المقصود بقوله (ينظر الى حماد مرة والى الحكم مرة) : المقصود

بذلك المشاورة ، قال ابن قدامة : وولى محارب بن دثار قضاء

الكوفة فكان يجلس بين الحكم وحماد يشاورهما ، أنظر المغنسي

لابن قدامة (٥١ / ٩) .

(٣) رواه وكيع في أخبار القضاء (٣٠ / ٣) وذكره الحافظ بن حجر

في التهذيب (٤٩ / ١٠) .

(٤) اسماعيل بن أبي خالد البجلي ويكنى أبا عبد الله تابعي جليل

قال سفيان الثوري الحافظ عندنا أربعة وذكر منهم اسماعيل بن أبي

خالد قال الحافظ بن حجر : ثقة ثبت مات سنة ١٤٦ هـ أنظر

طبقات ابن سعد (٣٤٤ / ٦) ، والتقريب (٦٨ / ١) ،

والتهذيب (٢٩١ / ١) .

القضاء في المسجد معتماً بعمامة بيضاء ، قد ألقى طرفها بين كتفيه عليه
مطرّف (١) ، ورأيت ناساً من العلماء يجالسونه على القضاء ، منهم أبو عمرو (٢)
الشيحاني ، والشعمسي . (٣) إلا أن يَخْصُف أن يدخله في (٤)

(١) في بعض الرويات ملوف خز ولعل كلمة خز سقطت هنا ، راجع ص

حيث سبق للتجريف به ص ٥٣ .

(٢) أبو عمرو الشيعاني واسمه سعد بن أبياس الكوفي أدرك النعماني

على الله عليه وسلم ولم يره ثم نزل الكوفة واعتقوا على توثيقه وعاش

مائة وعشرين سنة توفي سنة ٩٥ هـ وقيل سنة ٩٦ هـ ، راجع ترجمته

في : طبقات ابن سعد (١٠٤/٦) وقال ابن سعد : " وكان

كبير له سن عالياً ثقة له أحاديث " أنظر: تقريب التهذيب

(٢٨٦/١) ، وشدراة الذهب (١١٣/١) .

(٣) أنس اسماعيل بن خالد قال رأيت شريحاً . . . رواه وكيع بلفظ :

" حدثني عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : حدثني سويد

ابن سعيد قال : أخبرني يحيى بن أبي زائدة عن اسماعيل بن

أبي خالد قال : رأيت شريحاً جالساً عنده أبو عمرو الشيعاني

وأشباخ يسألونه عن القضاء " أنظر أخبار القضاة لو كـ

(٢٢٦/٢) وراجع (٢١٣/٢) منه ، وذكره الجصلي

في شرح أدب القاضي الورقة (٢٤/ب) .

(٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) منه بدل من قوله (في) .

ذلك حصر (١) فلا يجلس أحداً عنده إذا كان عالمًا
(١٧/٤) بالقضاء .

لأنه إذا دخله حصر ، فإن ذلك يمنعه من تنفيذ القضاء .

وإن لم يكن عالمًا فالأولى به مناظرة الفقهاء فيما يرد عليه ، وأن

يجلس عنده قومًا من أهل الفقه أحب إليَّ (٢) .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((هَلَّا سَأَلُوا إِذَا لَمْ

يَعْلَمُوا فَاِنَّمَا شَفَاءُ الْعَمَى السُّؤَالُ)) (٣) .

ومناظر الفقهاء بعد قيام الخصمين من عنده ، لأنه إذا كانت

المناظرة بين يديه فهو يطلع عما يتحرز منه القاضى فيتحرز عن موضع الحرزة (٤)
فلذلك قال ذلك .

(١) الحصر هو ضيق الصدر - أنظر مختار الصحاح ج ١ ص ١٣٤ ، والمصباح

النير (١٣٨/١) ، وقال الله تعالى : (حصرت عدوهم

أن يقاتلوكم) سورة النساء آية (٩٠) وفسر الشوكاني الحصر بأنه

ضيق الصدر - أنظر فتح القدير للشوكاني (٤٩٦/١) .

(٢) أنظر الخفاف أدب القاضى مع شرح العدر (٣٦٦-٣٦٥/١) ،

فهذا هو رأى الخفاف .

(٣) سبق ذكره وتخرجه أنظر ج ١ ص ١٢ .

(٤) فى النسخة (ع) تحرزه .

٥- ((باب في أخذ القاضى الرزق والهدية والرشوة))

(١) فصل

قال (٢) ولا بأس بأن يأخذ القاضى رزقاً من بهت المال ويوسّع عليه حتى لا تشغره (٣) نفسه الى أموال الناس (٤) .

لما روى عن النهى على الله عليه وسلم أنه لما بعث عتّاب (٥) بن أسيد

(١) قوله فصل سقط من النسخة الأصل وأثبتته من النسختين (أز) ، (ع) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (قال) بعد قوله فعل ولا توجد

في النسخة الأصل ولعل اثباتها هو الصحيح والمقصود بقول المؤلف

قال : أى الخفاف . أنظر الخفاف أدب القاضى مع شرح الصدر الشهيد
• (١٩ / ٢)

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) تشده والصواب ما في الأصل .

(٤) أنظر الخفاف أدب القاضى مع شرح الصدر (١٩ / ٢ - ٢٢) فطسك

عبارته ابتداءً من قوله ولا بأس . . الى قوله أموال الناس حرفها لم

يسير فيها الناصح ، الا أن الصدر رحمه الله شتت نسخ الخفاف

فذكر جزء منه في ص ١٩ ، والجزء الأخير في ص ٢٢ من جُلُطاً بأنه

قال في بداية النص يقال أحمد بن عمر صاحب الكتاب . فتأمل .

(٥) هو عتّاب (بالتشديد) بن أسيد بن أبي القاسم بن أمية بن عبد شمس

أبو عبد الرحمن القرشى الأموى أسلم عام الفتح يوم مكة واستعمله النهى

على الله عليه وسلم على مكة عام الفتح ولم يزل أميراً عليها حتى توفى

سنة ١٣ هـ في اليوم الذى مات فيه أبو بكر رضى الله عن الجميع - له

ترجمة في : التاريخ الكبير (٥٤ / ٢) ، والاستيعاب (١٥٣ / ٣)

والإصابة (٤٥١ / ٢) ، والتقريب (٣ / ٢٠) .

الى مكة جعل له أربعين أوقية ^(١) ، قال الراوى : لا أدري أربعين أوقية ذهباً أو فضة ^(٢)))

ولما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ((انه أخذ رزقا)) ^(٣)

- (١) الأوقية : أربعون درهما كما جاء فى الحديث
أنظر مختار الصحاح ص ٢٣٣ ، والصحاح الصغير (٦٦٩/٢) .
- (٢) لم أجد له اسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ وإنما وجدته بلفظ آخر وهو ما أخرجه أبوداود الطيالسي فى مسنده ص ١٩٣ فقال : ثنا يونس ثنا أبوداود ثنا خالد بن أبى عثمان عن أيوب بن عبد الله بن يسار عن أبى عقرب عن عتاب بن أسيد قال : ما أصبت فى العمل الذى استعملنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بدين معقدين كسوتهما مولاى كيسان .
- وروى الحاكم فى المستدرک قصة بعث عتاب بن أسيد الى مكة فى روايتين ولم يذكر فى رواية أنه جعل له شيئاً ، وفى رواية أنه أعطاه ثوبين معقدين . راجع المستدرک (٥٩٤/٣ - ٥٩٥) .
- وجاء فى السيرة النجدة لابن هشام (٥٠٠/٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رزق عتاب كل يوم درهما فقام عتاب وخطب وقال : لقد رزقنى رسول الله صلى الله عليه وسلم درهما كل يوم أجاع الله كبد من جاع على درهم فليست بى حاجة الى أحد .
- وفى نصب الراية (٢٨٦/٤) قال : وذكر أصحابنا أنه عليه السلام لما بعث عتاب ولم يذكر من أخرجه . الخ . وذكر الأوقية أربعون درهما .
- (٣) قال ابن حجر : روى ابن سعد بسند صحيح الى ميمون الجزرى والد عمرو قال : لما استخلف أبوبكر جعلوا له ألفين قال زيدونى فان لى عيالا وقد شغلتمونى عن التجارة فزادوه خمسمائة .
- أنظر تلخيص الحبير (١٩٤/٤) ، وأنظر المختصر الورقة (٤/ب) .

وعن نافع (١) قال : ((كان زيد بن ثابت يأخذ على القضاء أجراً)) (٢) .
 وعن نافع قال : كتب عمر رضي الله عنه الى معاذ بن جبل والى
 أبي عبيدة (٣) بن الجراح حين بعثهما الى الشام «أن أنظراهم رجلاً
 من عالمي من قبلكم من أهل العلم فاستملوهم على القضاء» ، وارزقوهم
 وأسمعوا عليهم ، واغنوهم بمال الله)) (٤) .

-
- (١) نافع : هو نافع أبو عبد الله العدوي المدني مولى بن عمر ثقة ثبت
 فقيه مشهور مات سنة ١١٠ هـ أو بعد ذلك - له ترجمة في :
 التاريخ الكبير (٨٤/٨) ، وتذكرة الحفاظ (٩٩/١) ،
 والتهذيب (٤١٢/١٠) ، والتقریب (٢٩٦/٢) .
- (٢) رواه وكيع في أخبار القضاة (١٠٨/١) وابن سعد في الطبقات
 (٣٥٩/٢) ، وأخرجه الزيلعي في نصب الراية (٢٨٦/٤) .
 كلهم عن طريق الحجاج بن أرطاة عن نافع .
- (٣) هو عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب ويقال : وهيب
 ابن ضبة بن الحارث بن فهر القرشي أبو عبيدة بن الجراح مشهور
 بكنيته ومنسباً الى جده أحد العشرة المبشرين بالجنة شهد
 بدرًا والمشاهد كلها ، مات شهيداً بطاعون عمّاس سنة ١٨ هـ
 له ترجمة في :
- الاعیانة (٢٥٢/٢) ، والتهذيب (٧٣/٥) ، والتقریب
 (٣٨٨/١) .
- (٤) أورده السخاني في روضة القضاة (٨٦/١) ، وذكره ابن قدامة
 في المغني (٣٢/٩) .

وعن الشعبي أن [علياً] (١) رضى الله عنه رزق شريحاً على القضاء
كل شهر خمسمائة درهم وعشرة أجرة (٢) حِنْطَـةً (١٨ / ١)
وهو قاض على الكوفة . (٣)

- (١) في النسخة الأصل عمر وفي النسختين (أ - ز) ، (ع) على وهو
الصواب كما ورد في مصادر التخرين ، وإن كان شريح قد ولي
القضاء لعلى وعمر ومعاوية رضى الله عنهم .
- (٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) أجرة ، والتصحيح من النسخة
الأصل ، وأجرة جمع والمفرد جريب ، والجريب كمال يقدر
بأربعة ألفزة وأيضاً يجمع على جريان (بضم أوله) أنظر لسان
المعرب (٢٥٣ / ١) ، وراجع ترتيب القاموس (٤٦٦ / ١) .
- (٣) رواه ابن سعد في الطبقات (٩٥ / ٦) قال : أخبرنا الفضل
ابن دكين قال : حدثنا الحسن بن صالح عن ابن أبي ليلى قال :
بلغنى أو بلغنا أن علياً رزق شريحاً خمسمائة .
وروى عبد الرزاق في مصنفه قريباً ^{من لفظه} في كتاب البيوع في باب هل يؤخذ
على القضاء رزق (٢٩٧ / ٨) .
- وذكره البخارى في كتاب الأحكام في باب يرزق الحاكم والعاملين
عليهما (١٤٩ / ١٣) .
- ورواه وكيع في أخبار القضاء (٢٣٠ / ٢) من طريقين الأول : قال :
حدثنا أبو شيبة عن ابن أبي ليلى أن علياً كان يرزق شريحاً على القضاء
خمسمائة في كل شهر .
- والثاني : قال : حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا حسين بن صالح قال :
بلغنا أن علياً رزق شريحاً على قضاء الكوفة خمسمائة درهم .

وروى عن مسروق (١) : ((أنه لم يأخذ على القضاة رزقا)) (٢) .

(١) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادي أبو عائشة الكوفي

قال ابن حجر : ثقة فقيه عابد مخضرم ، أنظر ترجمته في :

ابن سعد (٧٦/٦) ، وتذكرة الحفاظ (٤٩/١) ، وتهذيب

التهذيب (١٠٩/١ - ١١١) ، والتقريب (٢٤٢/٢) .

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف من طريقين ، أنظر المصنف (٢٩٧/٨) .

ورواه وكيع في أخبار القضاة (٣٩٨/٢) من طريقين أيضا :

أحدهما عن الأعرج عن القاسم بن عبد الرحمن قال : كان مسروق لا

يأخذ على القضاة أجرا .

وثانيهما : عن إبراهيم بن محمد بن الميسرة عن أبيه وعن أشياخه

قال : كان مسروق لا يأخذ على القضاة أجرا .

واختلف أهل العلم في مسألة رزق القاضي وسأذكر أقوالهم في ذلك

فيما يلي :

فقال شريح وابن سيرين والشافعي وابن قدامة والسرخسي :

يجوز للقاضي أن يأخذ على القضاة رزقا واستدلوا بذلك الآثار التي

ذكرها المؤلف ونبئت تخريجها .

وقال أحمد بن حنبل : ما يجزئني أن يأخذ على القضاة أجرا ،

وان كان فقير شغلته مثل والي اليتيم .

وكان ابن سمود والحسن يكرهان الأجر على القضاة .

وقال أصحاب الشافعي ان لم يكن متعينا جازله أخذ الرزق عليه

===

إذا كان محتاجا .

.....

== وان تعين وكان غنيا لم يجز له الا اذا كان فقيرا أو سكيناً .

وقال الكاساني : ان كان فقيرا له أن يأخذ لأنه يعطى للمسلمين ،

أما اذا كان غنيا : فذكر أن بعضهم قال يأخذ لأنه عامل

المسلمين .

والبعض الآخر قال : لا يأخذ لأنه ليس محتاجا .

هذه أقوال بعض العلماء التي اطلعت عليها في السألة ذكرتها

باختصار ، والذي يبدو لي أن للقاضي أن يأخذ على القضاء رزقا

كما ذكر المؤلف لتلك الآثار الواردة عن الصحابة في جواز أخذ

الرزق على القضاء ، ولم اطلع على حديث صحيح عن الرسول

صلى الله عليه وسلم خاف في رزق القضاة الا ما ورد عن عتاب بن أسيد

وسبق تخريج ذلك والكلام عليه في ص ١٠٧

راجع هذه السألة في المراجع الآتية :

الخفاف أدب القاضي مع شرحه للصدر (١٩ / ٢) ، والمبسوط

(١٠٢ / ١٦) ، والبدائع (١٤ / ٧) ، وأدب القاضي لابن

أبي النديم ص ٥٦ ، والمغنى لابن قدامة (٣٧ / ٩) ، ونظام

القضاء في الاسلام ص ١٠٩ ، ونظام الحكم في الشريعة والتاريخ

الاسلامي ص ٢١٠ وما بعدها ، والتنظيم القضائي في الفقه الاسلامي

ص ٦٤ .

وإن أخذ القاضي رشوة وحكم للذى رشاه بحق ليس فيه
ظلم كان هذا الحكم باطلاً ، ولا يحل لأحد من القضاة أن يفسد
ذلك الحكم بل يردده ، وقد سقطت عدالت له لما روى عن ابن عباس (١)
في قوله تعالى : (أَكَلُونَ ^{لَهُ} السَّحْت) (٢) يعنى الرشوة . (٣)
وهو مسروق قال : قيل لعبد الله (٤) ما كنا نرى السحت
الا الرشوة في الحكم ، قال عبد الله : ((ذاك كفر)) (٥)

- (١) ابن عباس هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو العباس ابن عم رسول الله
على الله طيبه وسلم ولد قبل الهجرة بثلاث سنين دعا له
الرسول على الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى
البحر والبحر لسعة علمه وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد
المباردة ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ ، أنظر ترجمته في :
ابن سعد (٣٩٥/٢) ، والتاريخ الكبير (ج ٥ ص ٢) ،
وتهذيب الأسماء واللغات (٢٧٤/١/١) ، سير أعلام النبلاء
(٣٢١/٣ - ٣٥٩) ، التقريب (٤٢٥/١) .
- (٢) سورة المائدة آية (٤٢) .
- (٣) أنظر تفسيره في فتح القدير للشوكاني (٤١/٢) والدر المنثور
(٢٨٣/٢) .
- (٤) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وتقدمت ترجمته أنظر ص ٦٦
- (٥) أورد الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥/٧) وقال : رواه الطبراني
من رواية شريك عن السري عن أبي الضحى والسري لم أعرفه حقيقة
رجاله ثقات ، وذكره في المختصر الخوف (٤/ب) .

وهن مسروق عن عبد الله بن سمود رضى الله عنه (١) أنه سئل
عن السحت قال : ((هو الرشأ)) (٢) ، فقال : الرجل فى الحكم ،
قال له عبد الله : ((وحك مذاك الكفر)) ثم على : (ومن لم يحكم بما أنزل
الله فأولئك هم الكافرون) (٤) .
وهن أبى الأحوص (٥) قال : قال عبد الله : ((الرشوة نفسى

-
- (١) قوله رضى الله عنه سقط من النسختين (أ - ز) و (ع) .
(٢) الرشأ (بكسر الراء وضمها) وهى الجعل والجمع (رشأ) بالضم
والكسر والرشأ الحبل وجمعه أرشية ، أنظر لسان العرب
(٣٧ / ١٩) ، وترتيب القاموس (٣٤٣ / ٢) ، ومختار
السماح ص (٢٤٤) .
(٣) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٥١ / ١) وما بعدها .
وأخرجه البيهقى فى كتاب آداب القاضى فى باب التشديد فى أخذ
الرشوة (١٣٩ / ١٠) وذكره فى :
الدر المنثور (٢٨٣ / ٢) .
(٤) سورة المائدة آية (٤٤) .
(٥) أبى الأحوص : هو عوف بن مالك الجشمى الكوفى روى عن ابن سمود
وهن أبى هريرة وجماعة وروى عنه عبد الملك بن عمرو وغيره ، كان ثقة
من الثالثة ، قتل فى ولاية الحجاج على المراق - له ترجمة فى :
التهذيب (١٦٩ / ٨) ، والتقريب (٩٠ / ٢) .

الحكم كفر انما السحت أن يهدى الرجل الى الرجل هدية كما يعينه
على حاجته عند السلطان» (١) .

ومن سروق قال : القاضى اذا أخذ الهدية فقد أكل السحت ،
واذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر . (٢)

ومن سروق قال : "سئل عبد الله عن السحت ، قال : هـى
الرشوة ، قيل فى الحكم يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : لا ذلك الكفر" (٣)

(١) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٥٢ / ١) قال : حدثنا حماد بن يحيى
عن أبى اسحاق عن أبى الأخوص عن عبد الله قال : «الهدية على
الحكم الكفر وهى فيما بينكم سحت» أى رشوة ، والمؤلف رحمه الله
أورده بالمعنى .

(٢) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٥٢ / ١) قال : أخبرنى جعفر بن
محمد قال : حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا خلف بن خليفة
عن منصور بن زاذان عن الحكم عن أبى وائل قال : قال سرورق :
القاضى اذا أكل الهدية أكل السحت ، واذا قبل الرشوة بلغ به الكفر .
(٣) رواه وكيع فى أخبار القضاة (٥٢ / ١) بلفظ مختلف عن لفظ المؤلف
رحمه الله .

وأورد ما لهيئى فى مجمع الزوائد (١٩٩ / ٤) .

وذكره السيوطى فى الدر المنثور (٢٨٣ / ٢) .

وقوله : ذلك الكفر يتأول من وجهين : إحداهما : أنه أراد به
التهديد لا التحقيق ، والثانى : أراد به التحقيق ، وانما قال
ذلك فى السحتل انه اذا استحل ذلك بكفر . الصدر شرح أدب
القاضى (٣٤ / ٢) .

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لعن الله
الراشئ والمرشئ في الحكم)) (١) .

وروى أن [الحسين] (٢) بن رستم (٣) قال لعمر بن عبد العزيز:

يا أمير المؤمنين مالك لا تقبل الهدية ، وقد كــــان

(١٨ / ب) رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلها ؟ فقال عمر بن عبد العزيز:

رضي الله عنه : أنها كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية

وانها اليوم رشوة . (٤)

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٨٧/٢ - ٣٨٨) .

وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام في باب ما جاء في الراشئ والمرشئ

(٦٢٢/٣) ، وقال أحمد محمد شاكر معلقا على ذلك : لم

يخرجه من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي .

وأخرجه الحاكم في المستدرک (١٠٣/٤) .

(٢) في جميع النسخ : الحسن والتصحيح من معاد الترجمة الآتية .

(٣) الحسين بن رستم : الأيلي الحميري روى عن الزهري وغيره

أنظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٣٨٤/٢) ، الجرح

والتعديل (٥٢/٣) .

(٤) ذكره البخاري تعليقا في كتاب الهبة في باب من لم يقبل الهدية

لعلة (٢٢٠/٥) ، ولقد ذكره بمعناه .

وذكره أيضا الحافظ بن حجر في الفتح (٢٢١/٥) بلفظ

نحوه .

وروى أن عمر بن عبد العزيز نزل منزلاً بالشام ، فأهدى إليه تفاح
فأمر برده ، فقال له عمرو بن قيس (١) : يا أمير المؤمنين ما علمت أن رسول الله
على الله عليه وسلم كان يأكل الهدية ، قال : ويحك يا عمرو ان الهدية
كانت لرسول الله على الله عليه وسلم هدية ، وانها اليوم رشوة . (٢)
ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل ابن اللثيمة (٣)

-
- (١) هو : عمرو بن قيس أبو ثور الشامي الكندي الحمصي روى عن ابن عمر
والنعمان بن بشير وأبي أمية وغيرهم عنه معاوية بن عمار والأوزاعي
وجماعة كان ثقة من الثالثة توفي سنة ١٤٠ هـ .
أنظر التاريخ الكبير (٣٦٢/٦) ، وتهذيب التهذيب (٩١/٨)
والتقريب (٧٧/٢) .
- (٢) ذكره الحافظ في الفتح (٢٢٠/٥) فقال : ووعله أبو نعيم
في الحلية من طريق عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة
أخرى .
- (٣) هو : عبد الله بن اللثيمة (بضم اللام وفتح المثناة) ويقال
بالهمزة بدل اللام) منسوب إلى بني لثب بطن من الاسد
ابن ثعلبة الأزدي مذكور في حديث أبي حميد الساعدي فسي
السدقات ، وانما يأتي في أكثر الروايات غير مسمى وسماه ابن سعد
النفوي وابن حبان وابن أبي حاتم - أنظر :
الثقات (٢٣٨/٣) ، تهذيب الاسماء واللغات في ١/٢ ج ٢٠١
والإصابة (٣٦٢/٢) .

على صدقات بنى سليم (١) ، فلما جاء قال : هذا لكم وهذا أهدي الي
الي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ((ما بال أقوام توليهم أمورا
ما ولانا الله تعالى فيجب أحدهم فيقول : هذا لكم وهذا أهدي الي (٢)
هلا جلس في بيت أمه فتأتيه هديته ان كان عادقا)) (٣) .

-
- (١) قال في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (٥٤٣/٢) " ونسب
سليم من نجد وهما آبار وطمها زرع كثير ونخل " ، وهي تمتد أيضا
من وادي القرى الى خيبر الى شرق المدينة المنورة الى حرة بنى
سليم . أنظر بنو سليم لعبد القدوس الأنصاري ص ١٣ .
- (٢) الألف ساقطه من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب الهبة في باب من لم يقبل الهدية لعلة
(٢٢٠/٥) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنهما .
وأخرجه أيضا في كتاب الأحكام في باب هدايا العمال (١٦٤/١٣)
وأخرجه مسلم في كتاب الامارة في باب تحريم هدايا العمال
(١٤٦٣/٣) .
وأخرجه أبو داود في كتاب الخراج والامارة والنسب في باب في هدايا
العمال (٣٥٤/٣) .
وأخرجه أحمد في المسند (٤٢٣/٥) .
ورواه وكيع في أخبار القضاة (٥٨-٥٧/١) .
والطبراني في المعجم الصغير (٢٦/٢) .
كلهم قالوا : " فينظر أيهدى له أم لا ؟ " ، وجاء في روضة القضاة
(٨٩/١) ((هلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته)) ،
وكذا المدد في شرح أدب القاضي (٥١/٢) .

فإذا أخذ القاضى الرشوة سقطت عدالته ، وإذا سقطت عدالته لم يجز حكمه ، فان كان رشا واحداً من ولد القاضى أو كاتبه والقاضى لا يعلم بالقضاء جائز لا يرد ، والرجل آثم لأنه إذا لم يعلم لم يكن مأخوذاً به فلم تسقط (١) عدالته وجاز قضاؤه (٢) .
ولا يقبل القاضى هدية إلا من رجل كان يهاديه قبل أن يلى الحكم (٣) لأنه إذا كان يهاديه قبل القضاء لم تكن هذه الهدية لاجل القضاء فجاز أن يقبل .

-
- (١) فى جميع النسخ يسقط والتصويب يقتضيه السياق .
(٢) أنظر المسألة فى العدر شرح أدب القاضى (٢٤/٢) فهو لم يذكر سقوط العدالة ، وأنظر المختصر الورقة (٤/ب) .
(٣) أنظر المسألة فى العدر شرح أدب القاضى (٦٥/٢) وراجع المختصر الورقة (٥/أ) ، والمبسوط (٨٢/١٦) . وابن عابدين (٣٧٣/٥ - ٣٧٤) . وهذا مذهب الحنابلة والشافعية أيضا فهم يقولون ولا يقبل القاضى هدية من لم يكن يهدى اليه قبل القضاء ، راجع المغنى لابن قدامة (٧٧/٩) ، والماورى أدب القاضى (٢٦٤/٢) ، ومغنى المحتاج (٣٩٢/٤) ، وفى قوانين الأحكام لابن جزى ٣٢٤ ، فالمالكية يقولون لا يقبل الهدية إلا من الأقربين الذين لا يهدونه لأجل القضاء .

وقال الماورى : " وليس لمن تقلد القضاء ان يقبل هدية من خصم ولا من أحد من أهل عمله وإن لم يكن له خصم لأنه قد يستمد به فيما يليه ، فان قبلها وجعل المكافأة عليها ملكها ، وإن لم يجعل المكافأة عليها كان بيت المال أحق بها ، وإن تعذر رد على الهدى لأنه أولى بها منه .
أنظر الأحكام السلطانية للماورى ص ٧٥ .

فان كانت له خصومة (١ / ١٩)
 لم يقبل منه هدية أيضاً ، مادامت الخصومة (١) .
 لما روى ((أن امرأة من قريش كان بينها وبين رجل خصومة فأراد
 أن يخاعمها الى عمر ، فأهدت المرأة الى عمر رضى الله عنه (٢) فخذ جزور
 ثم خاعمت بها الى عمر ، فرأى عمر رضى الله عنه أن القضاء عليها
 قال : فلما توجه القضاء عليها جعلت تقول : يا أمير المؤمنين افسل
 القضاء بيننا كما تفعل فخذ الجزور ، قال : ففرض عليها عمر ثم قال :
 اياكم والهدايا فان هذه المرأة حيث كانت تذكر فخذ الجزور كانت تُقَرَّرُ
 بهي لما أهدت الى من فخذ الجزور ، قال عمر رضى الله عنه فجعل يأخذني
 من ذلك ما لا أقدر أن أصفه من الغيظ عليها (((٣) ، ولأنه اذا كانت
 له خصومة فانه يجوز أن تكون الهدايا لاجل الخصومة فوجب أن لا يقبل
 وان قبل منه هدية بعد الخصومة لم تسقط به عدالته لأن الهدية لم تكن
 لأجل الخصومة فجاز أن يقبل .

-
- (١) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (٣٥٤ / ١) .
 (٢) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
 (٣) رواه وكيع في أخبار القضاة (٥٦ / ١) من طريق علي بن حرب الموصلى
 قال : حدثنا اسماعيل بن ريان الطائى عن أبي زياد الفقيه عن أبي جرير
 عن الشعبي أن رجلا كان يهدى الى عمر بن الخطاب كل عام رجلا
 جزور ، خاعم اليه يوما فقال : يا أمير المؤمنين اقضى بيننا =

.....
====
قضاء ، فعل كما يفصل الرَّجُلُ من سائر الجزور ، فقضى عمر
عليه وكتبالى عماله ((الا ان الهدايا هي الرشا فلا تقبلن من
أحد هدية)).

ورواه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضي في باب
لا يقبل منه هدية ، ولم أشر على اللفظ الذي رواه به المؤلف
في حدود ما علمت ثم أن المؤلف رحمه الله ذكر أن امرأة بينما
المراجع المذكورة تقول: ان رجلا كان يهدي الى عمر بن الخطاب
ولم يذكره الخصاف ولا العبد الشهيد - أنظر العبد شرح
أدب القاضي (٣٢/٢) وما بعدها .

فصل

قال : ولا بأس بأن يسلم على الخصوم (١) .

لما روى عن شريح أنه كان يسلم على الخصوم إذا جاء . ويورد

السلام (٢) ، لأن رد السلام سنة فجاز له الاتيان به .

ولا يكلم أحدهما شيئاً غير ما هما فيه .

لما روى عن عمر أنه قال لشريح : لا تمار ولا تضار ولا تفتق (٣)

ما دمت على القضاء (٤) ، ولأنه يهين (١٩ / ب)

قلب الخصم الثاني فلا يفعل ، ولأن هذا يحدث ثالثة ، ويورد

تهمة فلا يفعل .

(١) اختلف المشايخ من الحنفية في هذه المسألة فمنهم من قال :

إذا سلم فلا بأس لأن ذلك سنة ، ومنهم من قال : إذا

ترك ذلك لا شيء عليه لتهقمية القاضي ، ومنهم من قال :

يسلم ولا يمكنه الترك ، وفصل بعضهم وقال : يسلم قبل

الجلوس ، فأما إذا جلس فلا يسلم عليهم .

راجع المسألة في الصدر شرح أدب القاضي (٦٦ / ٢) ،

والمبسوط (٧٨ / ١٦) ، ودائع الصنائع (١٠ / ٧) ،

والفتاوى الهندية (٣٢٠ / ٣ - ٣٢١) .

(٢) رواه وكيع في أخبار القضاء (٣٨٠ / ٢) فقال : حدثني عبد الله

بن أحمد بن منهل قال : حدثنا أبي قال : حدثنا وكيع قال :

حدثنا خالد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين عن شريح أنه كان

يسلم على الخصوم .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) ولا تمنع .

(٤) تقدم تخريجه أنظر ص ٧٩ .

ولا ينظر الى أحدهما دون الآخر ، فان ذلك مكسرة لخدمته .
ولما روينا في الأخبار^(١) في التسوية بين الخصوم .

(١) يشير الى ما تقدم من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنظر ص ٨٦

٦٠٠ ((باب في : قضاء القاضى بعلمه))

((فصل))

قال القاضى رضى الله عنه : " القاضى لا يقضى بعلمه فى

الحدود (١) الا فى حد القذف والقصاص (٢) .

(١) أى لا يقضى فى الحدود الخالصة لله تعالى نحو حد الزنا

والسرقة وشرب الخمر .

والحد فى اللغة هو المنع .

وفى الشرع عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى .

أنظر العدر شرح أدب القاضى (٩٤ / ٣) .

والتعريفات للجرجاني عن ٨٣ ، والمعجم الوسيط (١٦٠ / ١) .

(٢) القصاص هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل مثل الجانى يؤخذ بما

جنى ، فالنفس بالنفس والعين بالعين والجرح بالجرح - أنظر

التعريفات للجرجاني (١٧٦) ، والمعجم الوسيط (٢٤٠ / ٢) .

ولقد اختلف العلماء فى مسألة قضاء القاضى بعلمه فى الحدود :

فقال الحنفية : يقضى بعلمه فى الحدود الا حد القذف والقصاص .

كما ذكر المؤلف .

وقال مالك : وظاهر المذهب الحنبلى أنه لا يجوز قضاء القاضى

بعلمه فى شئ من الحدود .

والشافعى له قولان فى المسألة : أحدهما : يجوز ، والآخر :

لا يجوز أن يحكم القاضى بعلمه وهذا هو الصحيح واختاره المزنى .

أنظر هذه المسألة فى العدر شرح أدب القاضى (١٠٣ / ٢) .

والمسوط (١٦٠ / ١٦٠) ، والفتاوى الهندية (٣٤٥ / ٣) .

وتبصرة الحكام على هامش فتح العلى المالك (٢٧ / ٢) ، والمدونة

(٧٨ / ٤) ، والمهذب (٣٠٤ / ٢) ، والمغنى لابن قدامة

(٥٣ / ٩) .

وأما في الأموال فانه يقضى فيها (١) بعلمه ، على قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

وروى عن محمد أنه قال : لا يقضى بعلمه (٢) .

أما الحدود فان القياس فيها أن يقضى بعلمه ، لأنه يقضى فيها بالشهادة ، والشهادة لا توجب العلم ، فإذا جاز له أن يقضى بها لا يوجب العلم ، فلأن يجوز له أن يقضى فيها بها بعلمه أولى .

وأما في الاستحسان فلا يقضى ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(١) قوله (فيها) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول الامام وصاحبيه في السمد شرح أدب القاضى (١٣٠ / ٢)

والجماي شرح أدب القاضى الورقة (١ / ٣٠) ، وذكر أن محمدا لم يجز شيئا في الوجهين جميعا ، راجع المختصر الورقة (١ / ٥) .

((أدرأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم)) (١)

فإذا كان الامام مأموراً بذكره (٢) لم يكن له أن يقيمه

بعلمه .

ولما روى عن عمر أنه قال لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما :

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الحدود في باب ما جاء في ذكر الحدود

(٣٣ / ٤) بلفظ ((أدرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم))

فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الامام أن يخطئ في المفسر

خير من أن يخطئ في العقوبة)) وقال : إن فيه يزيد بن زياد

الدشقي وهو ضعيف في الحديث .

وأخرجه البيهقي في كتاب الحدود في باب ما جاء في ذكر الحدود

بالشبهات (٢٣٨ / ٨) . ثم قال : رواه وكيع عن يزيد بن زياد

موقوفاً على عائشة ويزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف ، وذكر عدة

أحاديث كلها معلولة .

ورواه الحاكم (٣٨٤ / ٤) وقال : حديث صحيح الإسناد ولم

يخرجاه ، وقال الذهبي قال النسائي : يزيد بن زياد شامي

متروك .

(٢) الهاء ساقطة من قوله (بذكره) من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) عبد الرحمن بن عوف : بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي

الزهري أبو محمد أحد العشرة الشهود لهم بالجنة أسلم قبل دخول

رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم وهاجر هجرتين وشهد

بدرًا وسائر المشاهد توفي سنة ٣٢ هـ ودفن بالبقعي له تربة في :

التاريخ الكبير (٢٣٩ / ٥) ، والاستيعاب (٣٩٣ / ٢) ،

والإمامة (٤١٦ / ٢) ، والتقريب (٤٩٤ / ١) .

• لورأيت رجلاً على حد ، أكنت تقيمه عليه ؟ قال : لا ، قال :

قد أعبت • (١)

وأما في الأموال (٢) فانه يقضى بعلمه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة (٣)

[رحمه الله] (٤) .

(١) أنظر قول عمر رضى الله عنه في موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ٥٧٢

وقال المؤلف - أعنى مؤلف موسوعة فقه عمر بن الخطاب - : رواه ابنن
أبي شيبة (١٢٥/٢) وأورد المؤلف آثاراً عن عمر رضى الله عنه
بمعناه .

(٢) مسألة قضا القاضى بعلمه في الأموال مختلف فيها - فذهب
الحنفية كما ذكر المؤلف ، وقال المالكية والحنابلة : لا يقضى
بعلمه في الأموال كقولهم في الحدود ، وللشافعية قولان في ذلك
كقولهم في مسألة الحدود . أنظر العدر شرح أدب القاضى (٩٤/٣)
... ، ومختصر الطحاوى (ص ٣٢٢) ، والمبسوط (١٠٥/١٦)
مدائع السنائع (ج ٢ / ص ٧) ، وروضة القضاة (٣١٥/١) ،
والفتاوى الهندية (٣١٥/٣) ، ومعين الحكام (ص ١٢١) ،
والمدونة (٧٨/٤) ، وأدب القاضى للماوردى (٣٦٨/٢) ،
والمهذب (٣٠٤/٢) ، والمغنى لابن قدامة (٥٣/٩) .
وقد تناولت هذه المصادر الكلام عن هذه المسألة تحت عنوان :

• حكم القاضى بعلمه • .

(٣) أنظر قول أبي حنيفة وأبي يوسف في العدر شرح أدب القاضى (٩٤/٣)
والمبسوط (١٠٥/١٦) ، وروضة القضاة (٣١٥/١) ، والفتاوى
الهندية (٣٣٩/٣) .

(٤) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل وأثبتته من النسختين
(أ - ز) ، (ع) .

وروى عن محمد (١) أنه قال (٢) لا يقضى ، وهو قول ابن أبي ليلى (٣) .

وجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه (٤) ، وأبي يوسف قوله تعالى :
(وأسراً بالمعروف (٢٤ / ١) وأنه عن النكر (٥) .

-
- (١) أنظر قول محمد في المبسوط (١٠٦ / ١٦) .
(٢) قوله (قال) سقط من النسختين (أ - ز) ، ع
(٣) أنظر قول ابن أبي ليلى في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (١٦٢) ، والمحل لا بن حزم (٤٢٧ / ٩) ،
والمبسوط (١٠٦ / ١٦) .
وابن أبي ليلى هو : عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنباري المدني
الكوفي اختلف في سماعه من عمر - مات بموقعة الجمام سنة ٨٦ هـ
وقيل مات غريقاً بنهر البصرة ، له ترجمة في :
التاريخ الكبير (٣٦٨ / ٥) ، والجرح والتعديل (٣٠١ / ٥)
والتقريب (٤٩٦ / ١) .
(٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) رحمه الله بدل من قوله
(رضي الله عنه) .
(٥) سورة لقمان آية (١٧) .

فإذا رأى القاضى رجلاً يطلّق امرأته ثم رآه يقيم معها ، كان

له أن يفرق بينهما وينهاهما عن هذا المنكر .

وكذلك لو سمع من رجل يقر لا امرأة أنها ابنته ، ثم رآه

يسترقيها فإنه يمنعه عن ذلك . (١)

ولما روى عن أبي اسحق (٢) أنه قال : ((شهدت عند شريح

بشيء كان له به ظم ، فأجاز شهادتي وحدي)) (٣) ، ومعلوم أن

شهادة الواحد لا يجب الحكم بها فدل على أنه قضى فيه بملمه .

الصدر

(١) أنظر شرح أدب القاضى (١٠٣/٣ - ١٠٤) .

(٢) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي (بفتح السين المهملة

وكسر الهمزة الموحدة) الهمداني الكوفي ولد في خلافة عثمان

وروى عن علي بن أبي طالب وجماعة من الصحابة والتابعين أكثر

ثقة عابد ، اختلط بآخره توفي سنة ١٢٩ وقيل قبل ذلك .

أنظر ترجمته في : اللباب في تهذيب الانساب (١٠٢/٢) ،

وتهذيب التهذيب (٦٢/٨) ، والتقريب (٧٢/٢) .

(٣) روى وكيع في أخبار القضاة (٢٧٥/٢) قال : حدثنا

أبو قلابة قال : حدثنا وهب بن جرير قال : حدثنا أبي ،

قال : سمعت أبا اسحق الهمداني يقول : شهدت شريحا

فأجاز شهادتي وحدي وكان يعرفني .

وجه قول محمد ما روى عن الشعبي أنه قال : كانت لرجل عند
شريح شهادة فخاض معاه الى شريح ، فقال الرجل لشريح :
أنت الشاهد على حقى فخذ لى بحقى ، فقال له شريح اثبت الأمير (١)
فأشهد لك . (٢) .

ولما روى " أن امرأة جاءت الى شريح تخاض ، فقالت : انك
تشهد لى ، فقال شريح : أنثرى آخر يشهد معى . (٣) .

-
- (١) جميع النسخ (الأمين) والتصويب من مصادر تخريج الآثار الآتية .
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الأحكام فى باب الشهادة تكون عند
وأخرجه
الحاكم فى ولاية القضاء أو قبل ذلك للخصم تعليقا (١٥٨/١٣)
وهذا لفظه قال : وقال شريح القاضى وسأله انسان الشهادة
فقال : ((اثبت الأمير حتى أشهد لك)) .
رواه الشافعى فى الأم (٢٢٣/٦) .
ورواه وكيع فى أخبار القضاة (٢٣٨/٢) .
وأخرجه البيهقى فى كتاب آداب القاضى فى باب من قال : ليس
للقاضى أن يقضى بعمله (١٤٤/١٠) .
وزكره فى المسوط (١٠٥/١٦) .
(٣) لم أجد قصة شريح مع امرأة بل الذى ثرت عليه هو قيسته مع رجل
وقد ذكر المؤلف ذلك قبل هذه القصة .

ولأنه شاهد واحد ولا يجوز فصل القضاة بشهادة رجل واحد .
 وإن كان القاضي في سمر آخر من غير ولايته فجاءه رجل ووكل رجلاً
 ليخاض عنه في موضع ولايته القاضي ، وسمعه القاضي وطم بذلك . لم
 يحكم بذلك إذا رجع إلى بلده عنده عند
 أبي حنيفة (١) فإنه يقول : القاضي لا يقضى بما علمه في غير
 موضع ولايته ، ولا يقضى بعلمه قبل القضاة .

وعند أبي يوسف : يقضى بعلمه في [الجلسين] (٢) جميعاً وهو قول محمد (٣)

- (١) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي (٩٤/٣) وراجع مختصر
 الطحاوي حيث جاء فيه ما نصه : " وما رآه في غير سمره أو قبل أن يلي
 القضاة ثم ولي القضاة فخورم إليه فيه لم يحكم فيه بعلمه في قول
 أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما :
 " يحكم فيه بعلمه ، وهه نأخذ " وراجع المسوط (٩٤/٣) .
 (٢) في الأصل المجلس وهو تصحيف وما أثبت من (أ- ز) ، (ع) .
 (٣) أنظر قولهما في الصدر شرح أدب القاضي (١٠١/٣) ، وأنظر
 الجعاني شرح أدب القاضي الورقة (٢٩/ب) ، (٣٠/أ) وقال
 الجعاني : " أن قول محمد في هذا مثل قول أبي حنيفة " ، وروضة
 القضاة (٣١٥/١) ، والفتاوى الهندية (٣٣٩/٣) ، وقال :
 ومن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قول أبي حنيفة .

وجه قول أبي حنيفة : لأن علمه ، علم الشهادة ، والقضاء فيه
إلى غيره فإذا (- ٢٠ / ب) أراد أن يقضى بنفسه لحقته التهمة
فيه ، فلا يفعل .

ولأنه علم ولم يكن له أن يقضى به فإذا عارض الموضع (١) الذى
ينفذ قوله لم يكن له أن يقضى به ، دليله الشاهد إذا شهد ووردت
شهادته لفسقه ثم تاب من (٢) بعد ذلك وشهد بترك الحادثة فإنه
لا تقبل (٣) كذلك (٤) هذا .

وجه (٥) قولها أن العلم بعد القضاء وقوله لا يختلف ،
وكذلك لا يختلف في موضع ولايته وفي غير موضع ولايته ولو علم في حال
القضاء جاز له أن يقضى فيه على ما بينا فكذلك هذا .

قال القاضى رضى الله عنه : فإن علم في مجلس القضاء شيئاً ثم
رفع إليه ذلك في مجلس آخر فإن كان أثبتته ففى ديوانه فإنه يقضى

(١) أن عارض في موضع ولايته والمكان الذى يقضى فيه .

(٢) قوله (من) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) أنظر هذه المسألة في الفتاوى الهندية (٤٦٥ / ٣) .

(٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (كذ) .

(٥) الواو ساكنة من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

بالاتفاق^(١) ، لأن هذا حكم ثبت عنده فإذا كان مثبتاً في ديوانه
لا يحتل الزيادة والنقصان فجاز له أن يقضى به كما لو كان في مجلس
واحد ، وإن لم يثبت في ديوانه ، فإن على قول أبي حنيفة^(٢) وأبي
يوسف^(٣) رحمهما الله يقضى به ، وعلى قول ابن أبي ليلى^(٤) ،
وأحدى الروایتين عن محمد^(٥) لا يقضى به ، وقد ذكرنا وجه قولهم .
وإن تناول ذلك قال ابن كاس : معنى تناول المجلس فعملهم
بشيء في أول المجلس ، ثم رفع اليه في آخر المجلس فإنه يقضى به
بالاتفاق .

لأن هذا حكم ثبت عنده فكان له أخاؤه كما لو أقر به عنده ،
ولو منعناه عن القضاء لأدى هذا إلى منع جميع القضاء ، وهذا لا يجوز .

-
- (١) أنظر العدر شرح أدب القاضي (٩٧/٣) .
(٢) أنظر قول أبي حنيفة في الفتاوى الهندية (٣٤٠/٣) وراجع
أسئل السألة في مختصر الطحاوي ص ٢٢٧ .
(٣) أنظر قول أبي يوسف في العدر شرح أدب القاضي (١٠٥/٣)
(٤) تقدم أنظر ص ١٢٧ .
(٥) أنظر قوله في العدر شرح أدب القاضي للخفاف (١٠٥/٣) .

فصل

(١/٢٦) قال : وللقاضي أن يأخذ القَصَصَ (١) وينظر فيها لأن كل واحد لا يقدر أن يعثر عن حاجته بنفسه (٢) فجاز أن ينظر في القِصَّة ، فان كان في قِصَّتِه اقرار بشئ فجمد ذلك صاحب القِصَّة لم يأخذه (٣) بذلك ، لأن الكتاب ليس بحجة فلا يحتج بها عليه ، ولا يأذن لأحد الخسعين في دخول منزله دون الآخر لأن هذا يورث تهمة ويحدث ظنة فلا يفعل .
ولا يمانح أحداً ولا يسأره ، لما روينا من خبر (٤) عسر رضى الله عنه .

ولأن فيه كسراً لقلب الآخر فلا يفعل .

-
- (١) القصص بالكسر جمع والفرد قصة وإذا اطلقت كلمة قصة فهي تدل على معاني كثيرة منها : الحديث ، والأمر والشأن ، فيقال : ما قصتك وما شأنك ؟
والمقصود بالقصة هنا الرقعة التي تكتب عليها خلاصة دعوى المدعى وتسمى اليوم بالعريضة أو المعروض .
وأنظر لسان العرب (٢٤٢/٨) ، وأنظر المعجم الوسيط (٤١/٢) وما بعدها ، وسننار الصحاح ص ٥٣٧ ، والمصباح الضير (٥٠٥/٢) وما بعدها ، وراجع ترتيب القاموس وراجع ترتيب القاموس المحيط (٦٤٣/٣) .

- (٢) أنظر المختصر الورقة (٥ / أ) .
(٣) الهاء ساقطة من النسخة (أ - ز) ، (ع) .
(٤) سبق ذكره وتخريجه أنظر ص ٧٩ إلا أن المؤلف رحمه الله يستشهد بجزئيات ذلك الاثر في عدة مواضع .

باب في الاستحلاف وأنواع من الدعاوى

قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا ادعى الخصم أن له بينة حاضرة أو سأل يمين المدعى عليه لم أستحلفه (١).

وقال أبو يوسف: (٢) يُسْتَحْلَف وهو قول محمد (٣).

وجه قول أبي حنيفة ، لأنه لا يمين مع الشاهد ، فهو لما أقر أن له بينة حاضرة فقد أقر أن لا يمين له عليه ، فلا يستحلف له .

وجه قولهما : لأن البينة تقطع اليمين لا القدرة عليهما ، وهو لم يأت بالبينة فلما قدر على اتيانه بقى حقه في اليمين فكان له أن يستحلفه . (٤)

-
- (١) أنظر قوله في المصدر شرح أدب القاضي (٣٢٦/١) ، ومختصر الطحاوى ص ٣٦٤ ، وهذه المسألة سبق أن ذكر المؤلف أنه سيذكرها فيما بعد وأتى بها هنا فانظر في أنظر قوله في المصادر السابقة .
- (٢) ذكر المؤلف رحمه الله قول محمد مع قول أبي يوسف إلا أن الطحاوى نفى أن تكون هذه رواية محمد بن الحسن ومما يؤيد ذلك أن المصدر رحمه الله قال إن قول محمد مضطرب أنظر مختصر الطحاوى ص ٣٦٤ ، والمصدر شرح أدب القاضي (٣٢٥/١) ، والمبسوط (١١٦/١٦ - ١١٧) .
- (٣) أنظر المسألة في مختصر الطحاوى ص ٣٦٤ .
- (٤)

قال : وَبُسْتَحْلَفَ فِي الْوَدِيعَةِ بِاللَّهِ مَا لَهُ هَذَا الْمَالُ الَّذِي

أَدْعَاهُ فِي يَدِي وَدِيعَةٌ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ ، وَلَا لَهُ قَبْلِي حَقٌّ مِنْهُ (١) .

وَأَمَّا قُلْنَا أَنَّهُ يَسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا لَهُ هَذَا الْمَالُ الَّذِي أَدْعَاهُ

لأنه يدعى عليه ودِيعَةٌ فِي يَدِهِ ————— وَهُوَ (٢١ / ب)

يُنْكِرُهَا ، وَلَوْ أَقْرَبَهُ ثَبَتَ .

فَإِذَا جَعَدَ اسْتَحْلَفَ عَلَيْهِ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْضُ

الْوَدِيعَةَ خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ فَيَتَأَوَّلُ الْحَالِفُ أَنَّ جَمِيعَهَا لَيْسَتْ فِي

يَدِهِ فَيَحْلِفُ وَيَكُونُ بَارًّا فِي يَمِينِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَحَرَّزَ الْقَاضِي عَنْهُ

وَلَا لَهُ قَبْلِي حَقٌّ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ اسْتَهْلَكَ بَعْضَ الْوَدِيعَةِ فَيَتَأَوَّلُ

أَنَّهُ لَيْسَتْ فِي يَدِهِ ، وَيَكُونُ بَارًّا فِي يَمِينِهِ فَوَجِبَ أَنْ يَحْتَرِزَ

الْقَاضِي عَنْ مَوْضِعِ تَأْوِيلِهِ (٢) .

وَيُحْلَفُ فِي الْقَرْضِ وَالذَّيْنِ بِاللَّهِ مَا لِفُلَانٍ هَذَا عَلَيْكَ (٣)

لأنه يدعى عليه هذا القدر من الدين وهو ينكر ، فوجب أن يحلف

وَلَا لَهُ قَبْلُكَ هَذَا الْمَالُ الَّذِي أَدْعَاهُ ، وَهُوَ كَذَا وَكَذَا ، لِلتَّكْيِيدِ

وَلَا شَيْئًا مِنْهُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ أَدَّى بَعْضَهُ فَإِذَا حُلِّفَ أَنْ جَمِيعَ

(١) أَنْظِرِ السَّأَلَةَ فِي الصَّدْرِ شَرْحَ أَدَبِ الْقَاضِي (٢٢٥ / ١) .

وَرَأَيْتُ مَخْتَصِرَ الطَّحَاوِيِّ ع ٤٦٤ .

(٢) أَنْظِرِ السَّأَلَةَ فِي الْجَبَابِ شَرْحَ أَدَبِ الْقَاضِي الْوَرَقَةُ (٣٣ / أ)

وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْمَخْتَصِرُ الْوَرَقَةُ (٥ / ب) .

(٣) قَوْلُهُ (عَلَيْكَ) سَقَطَ مِنَ النِّسْخَتَيْنِ (أ - ز) ، (ع) .

ذلك ليس عليه يكون باراً ، ويتأول فوجب أن يحترز القاضى عن موضع تأويله .^١

ولا يستحلفه ما استقرضت منه ^(١) ، لأنه يستقرض منه ثم يبرأ بأداءه أو بإبراءه فلو حلفه على استقراضه منه يكون حلفاً طمس المدعى عليه فلا يفعل .

ويحلف في العقار بالله ما هذه الضبعة التي سى وحدد لفلان بن فلان في يدك ولا شيئاً منها ، ولا له قبلك منها حق ولا بسببها ^(٢) .

لأنه يدعى الممين التي في يده له ، وهو ينكسر ، فوجب أن يحلف ولا شيئاً ^(٢٢ / ١) منه لأنه يجوز أنه أخرج بعضها من يده ليحلف ويتأول أن جميعها ليست في يده ، ويكون باراً فوجب أن يحترز منه ، ولا له قبلك منها حق ولا بسببها ، لأنه يجوز أنه باعها أو استهلكها فبإلزامه القيمة فوجب أن يحلف على ذلك .

ويحلف في المرض إذا كان حاضراً بالله ما هذا الفلـام أو هذا الثوب لفلان بن فلان .

(١) فنى النسختين (أ - ز) ، (ع) (ولا يستحلفه على ما استقرضت)

(٢) أنظر الجصاصي شرح أدب القاضى الورق (٢٢ / ١) ..

لأنه يدعى عليه استحقاق العين وهو ينكر فوجب أن يحلف .
 وإن كان [العرض] (١) غير حاضر . وقد سى المدعى جنسها
 وقيمتها حلفه بالله ما لفلان هذا في يدك هذه الجارية التي
 ذكرها ولا شيء منها ، ولا هي له عليك ، ولا قبلك ، ولا قيمتها
 التي سى [وهى] (٢) كذا وكذا درهمًا ولا شيئًا من قيمتها
 لما بينا .

ويحلفه في دعوى الشرع بالله ما بعته هذا الغلام أو هذه
 الجارية ، أو ما أشبهه بهذا الثمن الذي ادعى ، لأنه يدعى
 عليه عقدا في عين وهو ينكر فوجب أن يحلف .

فإن قال المدعى عليه : قد يبيع الرجل الشيء ثم يرجع
 إليه باقالة (٣) أو فسخ حلفه بالله ما بينك وبين هذا يبيع تمام

(١) في النسخة الأصل (المير) وفي النسختين (أ - ز) ، (ع) .

العين والتصويب من هامش النسخة الأصل .

(٢) في الأصل (وهو) والصواب ما أثبتته النسختين (أ - ز) ،

(ع) .

(٣) الاقالة : هي الدفع والازالة ، يقال : أقال الله عثرته : أي

أزالها ، وأقال النبي أو المبدأ فسخه - أنظر المجموع

الوسيط (٢ / ٧٧٠) .

وفي الاعطلاح هي : رد البيع بدون عوض على جهة التراضى

ولقد اختلف الفقهاء فيها هل هي فسخ أم بيع ؟ أنظر تفصيل

ذلك في المغنى لابن قدامة (٤ / ١٣٥) وفتح القدير شرح

الهداية (٦ / ٤٨٦) وشن السناية على الهداية (٦ / ٤٨٦) .

قائم الساعة فيها ادعى .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه .
لأنه يسبغ ثم يرد عليه باقالة أو فسخ ، فلا يحلفه على
ذلك ولكن يحلفه على ثبوته في الحال
ويحلفه في الطلاق (٢٢/ب) بالله ما طلقها ثلاثاً
في هذا النكاح الذي تدعى أنك مقيم معها عليه ، لأنها تدعى
عليه الطلاق وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه .
ولا يحلف بالله ما طلقها .

لأن هذا ما لا [يجوز] ^(١) ورود الفسخ والبطلان عليه ،
لأنه يطلقها ثلاثاً ، ثم يتزوجها بعد زوج آخر ، فلا يحلف عليه
ولكن يحلفه بالله على ما بينا .

وان شاء حلفه بالله ما هي طالق منك الساعة بما ادعت ، لأنه
لو تزوجها بعد الطلاق لم تكن هي طالقاً منه في الحال ، فإذا
رأى أن يحلف عليه فعل ^(٢) .

(١) في النسخة الأصل (يوجد) وهو خطأ والصواب ما أثبت من

النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر السألة في العذر شرح أدب القاضي (١٢٦/٢) ،

والجماي شرح أدب القاضي الورقة (٣٤/ب) ، والمختصر

الورقة (٦/أ) . والفتاوى الهندية (١٨/٤) .

وقال الحسن (١) بن زياد : **يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا هِيَ بَيْنَ مَنْكَ**
اليوم بثلاث تطليقات على ما ادعت لما بيناء .
وروى بشر (٢) عن أبي يوسف أنه قال : **" يحلف بالله**
ما طلقها منذ طلقها " (٣) .
وروى عن بشر أنه قال : **" يحلف بالله ما هي بين منك "** (٤)
ونذكر اليوم لا يضر ولا ينفع .

-
- (١) الحسن بن زياد اللؤلؤي مولى الانصار أحد أصحاب أبي حنيفة
الفقيه ولي القضاء بالكوفة ، ثم استغنى عنه ، تكلموا في
حديثه وقالوا : ضعيف الحديث ليس بثقة ، توفي سنة ٢٠٤ هـ
أنظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٣١٤/٧) ، وسير أعلام
النبل (٥٤٤/٩) .
- (٢) هو : بشر بن الوليد بن خالد أبو الوليد الكندي صاحب أبي يوسف
القاضي روى عن أبي معشر وعن عبد الرحمن بن الزناد وأبي الأحوص
وروى عنه موسى بن اسحاق الأنصاري وغيره ، أنظر ترجمته في :
ميزان الاعتدال (٣٢٦/١) ، وسير أعلام النبلاء (٦٧٣/١٠ -
٦٧٤) .
- (٣) أنظر المصدر لشرح أدب القاضي (١٢٦/٢) ، وراجع مختصر
البحاوي ص ٣٦٥ وما بعدها .
- (٤) أنظر ذلك في الفتاوى الهندية (١٨/٤) حيث ذكر أن ذلك
هو ظاهر الرواية .

فان ادعت تطلقه واحدة حلف بالله : ما هي طالق منك

اليوم بواحدة وان شاء حذف ذكر اليوم لما بينا .

وفى المعتق ^{وَحَلَفَ} ان كان المدعى للمعتق غلاماً مسلماً بالله

ما عتقته على ما ادعى .

لأن هذا ما لا يجوز ورود الفسخ عليه (١) ، لأن العبد

(١) وذلك لأن العقود تنقسم الى قسمين عقود لازمة لا تحتل الفسخ

وعقود غير لازمة تحتل الفسخ .

فأما العقود اللازمة التى لا تحتل الفسخ فهى التى تمت مستوفية

لشروطها الشرعية وترتب عليها آثارها ولزمت وأصبحت لا يمكن

لأحد طرفى العقد فيها ولا لهما جميعاً أن يفسخاها وهذه

العقود هى :

(١) الزواج (٢) الطلاق (٣) العتق (٤) الخلع

بالنسبة للرجل .

وأما العقود الغير لازمة فهى عقود يستطيع أحد طرفيها أن يستقل

بفسخها دون توقف على رضا الطرف الآخر . وهذه العقود

هى :

(١) الهبة (٢) الوكالة (٣) الشركة (٤) الرهن

بالنسبة للمرتهن (٥) الوصية بالنسبة للموصى (٦) الاعارة .

فالعقود اللازمة لا بد من تدخل القضاء فى فسخها .

أنظر أحكام العقود فى الشريعة الاسلامية ص ٢٠ .

المسلم اذا ارتد ولحق به دار الحرب فانه لا يسترق ثانياً (١) .

فدل على أن هذا ما لا يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه

فوجب (١ / ٢٣) أن يحلف على عينه .

وفي الجارية يحلف بالله ما هي حرة الساعة بما ادعت مسن

العتق (٢) .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، ولا يحلف

على عينها وإنما يحلف على ثبوته في الحال (٣) ، لأن المرأة اذا ارتدت

ولحقت بالدار (٤) فانها تسترق (٥) ثانياً فدل على أن هذا

ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه .

(١) لأن المبد المسلم اما أن يجبر على الاسلام أو يقتل اذا أصر

على الردة ، أنظر البدائع (٢٢٩ / ٦) .

والجارية اذا لحقت بدار الحرب فانها تسبي ولا تقتل وهذا هو

الفرق بين المبد والأمة من حيث ورود الفسخ ودمه ، راجع :

مختصر الطحاوي ص ٢٨٣ ، والبدائع (٢٢٩ / ٦) .

(٢) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٢٧ / ٢) حيث ذكر أن ذلك

هو ظاهر الرواية وأنه قول الحسن .

(٣) أنظر المصدر السابق (١٢٧ / ٢) فلقد ذكر أن ذلك قول أبي يوسف .

(٤) المقصود بالدار هنا دار الحرب ، أنظر الفتاوى الهندية (٣٣٢ / ٢)

فلقد ذكر تعريفها مفصلاً لها .

(٥) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يسترق)

وان كان المدعى الذى يدعى المتيق ظلاماً ذمياً حلف على

حسب ما يدعى فى الأمة .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، لأن الذمى
إذا نقض العهد ولحق بدار الحرب فإنه يَشْتَرِقُ ثانياً ، فدل على
أن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، فيجوز أنه اعتقه
ثم لحق بدار الحرب فاشترق ثانياً واشترأ ثانياً فلكه فلا يحلف
أنه اعتقه (١) ، وأنا يحلف بالله ما هو حر الساعة بما ادعى من
المتيق (٢) .

ويحلف الزوج فى النكاح ما هذه المرأة امرأتك بهذا
النكاح الذى ادعت (٣) ، وذلك لأنها تدعى طيه عقد النكاح ،

(١) من قوله : (ثم لحق بدار الحرب .. الى قوله : أنه
اعتقه) سقط من النسخة (ع) .

(٢) أنظر هذه المسألة فى المصدر شرح أدب القاضى (١٢٧/٢)
وراجع فتاوى قاضىخان (٢٠٠/٥) .

(٣) وهذا على قول أبى يوسف ومحمد بخلاف قول أبى حنيفة فإنه
لا يرى الاستحلاف فى النكاح ، وهذا ما سيثير اليه المؤلف
قريباً وذكر فى الفتاوى الهندية أنه فى ظاهر الرواية عنهما
يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذى
تدعى . أنظر الفتاوى الهندية (١٨/٤) .

وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه ، ولا يحلف ما تزوجها .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه ، لأنسه
يجوز أنه تزوجها ، ثم طلقها فلا يحلف عليه ، وإنما يحلف على
ثبوته في الحال

وتحلف المرأة ما هذا زوجك على ما ادعى .

لأنه يدعى عليها النكاح (٢٣/٤) وهي تكفر فوجب

أن تحلف .

ولا تحلف ما زوجت نفسك منه .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ عليه فوجب أن يحلف على

ثبوته في الحال .

الا أن أبا حنيفة كان لا يرى [الاستحلاف] ^(١) في سبعة

أشياء : النكاح ، والرجعة ، والفسخ في الإيلاء ،
والزرق ، والنسب ، والولاء ، والاستيلاء ^(٢) ،

(١) في النسخة الأصل (الاستخلاص) وهذا تصحيف واليسواب

ما أثبت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) وفيما يلي عمودك الأشياء السبعة التي لا استحلاف فيها عند

أبي حنيفة :

النكاح : أن يدعى رجل على امرأة نكاحها وهي تكفر فلا

.....

== يمين عليها .

والرجعة : أن يدعى الزوج أنه راجع امرأته بعد انقضاء

عدها وهي تتكرر فلا يمين عليها .

والغيء في الإيلاء : أن يدعى الزوج الغيء بعد مضي

أربعة أشهر والمرأة تتكرر فلا يمين عليها .

والرق : أن يدعى على رجل أنه عبده فأنكر المبد ولا يمينه

للمدعى فلا يمين عليه .

والنسب : أن يدعى على رجل أنه أبوه أو ابنه فأنكر

الرجل المدعى عليه فلا يمين عليه .

والولاة : أن يدعى على امرأة أنه أعتق أباه وأن أباه مات

وولاؤها يمينها نسفان فإذا أنكرت المدعى عليها فلا يمين عليها .

والاستيلاء : أن تدعى أمة على مولاه فتقول : أنا أم ولد

لمولى وهذا ولدى فأنكر المولى فلا يمين عليه .

وفي الأشياء الستة يتصور قيام الدعوى من الجانبين إلا الاستيلاء

فلا يتصور قيام الدعوى إلا من جانب واحد وهي الأمة لأن المولى

لو ادعى لأصبحت دعواه إقرارا على نفسه

والعلة التي لا جليها لا يرى الإمام أبو حنيفة الاستحلاف فسي

==

والحدود (١) .

=== هذه الأشياء هي : أن النكول بذل وهذه الأشياء لا تحتسل

البذل فلا يصح فيها الاستحلاف ومذكر المؤلف بعض هذه الصور والسبب الذي لأجله لا يرى أبو حنيفة الاستحلاف في هذه الأشياء بصورة أوضح في ع ٢١٦ . راجع مختصر الطحاوي مع حاشيته ص ٣٣٢ ، والمصدر شرح أدب القاضي

(٢٢٧/٢) ، والمبسوط (١١٧/١٦) ، والننف فـس

الفتاوى (٧٢٨/٢) ، والبدائع (٢٢٧/٦) ، والفتاوى

الهندية (١٥/٤) .

(١) يعني المؤلف أن أبا حنيفة لا يرى الاستحلاف في سبعة أشياء

كما بينها وأنه كذلك لا يرى الاستحلاف في الحدود .

وسأله الاستحلاف في الحدود متفق على أنه لا يستحلف فيها

عند أبي حنيفة وصاحبيه كما بين المؤلف ، والمقصود بالحدود

التي لا يجرى الاستحلاف فيها هي : الحدود الخالصة

لله تعالى : كحد الزنا ، وشرب الخمر ، وحد القذف ،

وظاهر الرواية أنه يجرى الاستحلاف في حد القذف لأنه ليس

حقا متحصلا لله تعالى ، بل يشبه حق العبد .

والعلة التي لأجلها لا يستحلف في هذه الحدود لأن الاستحلاف

لأجل النكول ، ولا يقضى بالنكول في الحدود الخالصة لله تعالى .

ويذكر بعض الحنفية أن السرقة يستحلف فيها لأجل المال لا

لأجل القطع .

أنظر المسألة في : مختصر الطحاوي ص ٣٣٢ ، والمبسوط

(١١٧/١٦) ، والبدائع (٢٢٦/٦) .

وكان أبو يوسف ومحمد يريان (١) الاستحلاف (٢) في الجميع

الا في الحدود ، وقد بينا (٣) وجهه في مواضع فلا حاجة إلى

إعادته .. والله التوفيق .

(١) أنظر قولهما في رد المحتار السابق .

(٢) أنظر الدر شرح أدب القاض (١٢٨/٢) حيث ذكر

أن أبا الليث أخذ برأيهما .

(٣) ما يشير إليه المؤلف أنه بينه سيأتي أنظر ص ٢١٦ وما بعدها .

(فصل)

وفي الاجارة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذا
الذي ادعاه (١) قائمة لازمة (٢) اليوم .
لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ عليه ، فلا يحلف على عينه
وانما يحلف على ثبوته في الحال ولا له قهرك فيها حق بالاجارة
التي وسف لأنه يجوز أن تنقضي (٣) مدة الاجارة ، ويبقى
للمستأجر فيها حق وهو أنه لو استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها

-
- (١) الهاء ساقطة من النسخة (ع) .
(٢) لأن عقد الاجارة ينقسم الى قسمين :
عقد جائز : وهو الذي يجوز فسخه من أحد الطرفين
دون الآخر متى شاء .
وعقد لازم : وهو الذي لا يجوز فسخه الا برضى الطرفين .
أنظر الزوائد في فقه امام السنة أحمد بن حنبل الشيباني
رضي الله عنه (٢٩٦/٢) وسبق الكلام عن المقود اللازمة
وغير اللازمة ع ١٤٠
(٣) (أ- ز) ، (ع) (ينقضي) .

فانقضت مدة الاجارة والزرع بقل^٥ (١) فان له فيها الحق ابقا

المقد الى وقت ادراك الزرع بأجر مثله ،

فدل أن له فيه حق فوجب أن يستحلف عليه .

ويحلف في القتل العمد بالله ما له عليك دم أبيه فلان ولا دم

عبد له فلان ، ولا دم وليه فلان .

لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه (٢١٤ / ١)

لأنه يجوز أنه قطعه بحق أو عفاه أو صالح عنه فوجب أن يحلف

هكذا ، ولا يحلف بالله ما قطعه ولا له قتلك حق بسبب هذا الدم

الذي ادعى .

لأنه يجوز أنه صالحه على مال فوجب أن يحلف على ما ذكرنا (٢)

(١) البقل : كل نبات اخضرت به الأرض ، ويقال : أبقلت الأرض

أن أنبتت البقل ، وقيل كل نبات في أول ما تنبت فهو

البقل ، أنظر المصباح المنير (٨٥ / ١) ، ولسان العرب

(٦٣ / ١٣) ، وترتيب القاموس (٢٠٣ / ١) .

(٢) أنظر العمد شرح أدب القاضى (١٣٢ / ٢ - ١٣٣) حيث ذكر

هذه المسألة وأن في كيفية الاستحلاف في القتل روايتان عند

الكل ، وأنظر الفتاوى الهندية (٢١ / ٤ - ٢٢) حيث نص على

ذلك فقال : " في كيفية القتل روايتان في رواية يستحلف على

الحاقل . . وفي رواية يحلف على السبب) .

وَيَحْلَفُ فِي قَطْعِ الْيَدِ عَدًّا بِاللَّهِ مَا لَهُ عَلَيْكَ قَطْعُ يَدِهِ هَذِهِ

وَلَا لَهُ قَبْلَكَ حَقٌّ بِسَبَبِهَا .

لأنه يدعى عليه قطع يد وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه ،
وَلَا يَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا قَطَعْتَ يَدَهُ ، لأنه يجوز أنه قطعه بحق أو قطعه
فعلما ، أو قطعه باذنه ، فوجب أن لا يحلف على فعله ، وإنما
يحلف على وجوب القصاص في الحال ولا له قبلك حق بسببها لأنه
يجوز أنه قطعه ثم عالج بعد ذلك على الدية (١) ، أو على
شيء فوجب أن يحلف .

وروى عن أبي يوسف أنه قال : " يَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا قَطَعْتَ يَدَهُ " (٢)

وكذلك في الذنب يَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا غَصَبْتَ .

(١) الدية بالكسر ، والجمع ديات ، وهو المال الذي يدفع بسدول

عن النفس أو المضمون .

راجع فتح القدير (٢٧١/١٠) ، وتبيين الحقائق (١٢٦/٦) .

(٢) معنى ذلك أنه يحلف على الحاصل ولا يحلف على السبب وهذا

قول أبي يوسف في كل جناية يجب فيها الأرض والدية .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٣٦/٢) ، وأنظر

المختصر الورقة (١/٦) .

لأنه يدعى عليه القطع وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه .
وكذلك الشجاج (١) والجراحات لما بينا .
ويحلف في قتل الخطأ ما لفلان عليك هذا الحق الذى
ادعى من الوجه الذى ادعى .
لأن هذا ما يجوز ورود البطلان عليه لأنه يجوز أنه عفا
قبله فلا يحلف على عينه ، وإنما يحلف (٢٤ / ث)
على ثبوت فى الحال ولا شئ منه .
ويسمى الدية والأرض (٢) عند اليمين .
لأنه يجوز أن ينكل ولا يحلف فوجب على الحاكم امضاء
الحكم فيه ، وإذا كان مجهولاً [لا] (٣) يمكنه امضاء الحكم فيه
فوجب أن يسميه حتى يسير معلوماً .

-
- (١) الشجاج : جمع ، والفرد : شجرة : وهى الجراحة تكون
فى الرأس واليمين أو الوجه .
أنظر المعجم الوسيط (٤٧٣ / ١) ، وأنظر تعريف الشجاج
عند الفقهاء مفعلاً فى النصف فى الفتاوى (٦٧٧ / ٢) وما
بعدها .
(٢) الارش : هدية الجراحة وما يسترد من ثمن المبيع اذا كان
به عيب . أنظر المعجم الوسيط (١٣ / ١) .
(٣) قوله (لا) ساقطة من النسخة الأصل وأثبتتها من النسختين
(أ - ز) ، (ع) .

قال أبو يوسف (١) : 'يُسْتَحْلَفُ فِي الْخَطَا بِاللَّهِ مَا قُتِلَ بِهِ مِنْ
هَذَا فَلَانًا ، وَفِي الشَّجَةِ بِاللَّهِ مَا شَجِبَتْ هَذِهِ الشَّجَةُ لِأَنِّي لَا أَمْنُ
أَنْ يَتَأَوَّلَ أَنَّ هَذَا الْحَقَّ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ (٢) لِأَنَّهُ يَدْعِي طَبْعَهُ
الْحَقُّ وَهُوَ يَنْكَرُ فَوْجِبَ أَنْ يُحْلَفَ عَلَى نَفْسِ الْقَتْلِ احْتِرَازًا عَنْ تَأْوِيلِهِ ' .

(١) ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في شرحه لكتاب أدب القاضى
للخفاف (١٣٧/٢) وما بعدها أن شمس الأئمة (أبو محمد
عبد العزيز بن أحمد الحلواني رحمه الله) اعترض على قول أبي يوسف
هذا ووجهه بأنه غير سديد ، محللا ذلك بأن الدية وإن
كانت تجب على العاقلة فإن بعضها أو شيء منها يجب على
القاتل لكن الصدر رحمه الله دافع عن رأى أبي يوسف ورد ذلك
الاعتراض وقال : " ان قول أبي يوسف سديد بدليل أن القاتل
ليس واحدا من العاقلة في قول بمعنى أهل العلم فلا يقع الاحتراز "
وراجع مختصر الطحاوى (ص ٢٦٢) .

(٢) العاقلة : قال في اللسان : هم العصبة وهم القرابة من
قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ .
والمقتل : الدية ، وعقل القتيل يعطيه عقلا وداه ، وانا قبيل
للدية عقل لأنهم كانوا يأتون بالابل فيمقلونها بفناء وليس
المقتول .

أنظر لسان العرب (٤٨٧/١١) .

وروى عن محمد (١) أنه قال : " يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا لَهُ عَلَيْكَ هَذَا
الْحَقُّ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِكَ "

وفي الدخول إذا كان شرطاً للطلاق بالله ما دخلت هذه
الدار بعدما حلفت بطلاق امرأتك ثلاثاً أن لا تدخلها .
لأنها تدعى عليه الدخول ولها فيه حق وهو ينكر فوجب أن يُحْلِفَ
عليه .

وإن قال : ما حلفت بهذه اليمين وما دخلت هذه الدار
حلفت يميناً واحداً بالله ما هذه المرأة باين منك بثلاث تطليقات
على ما ادعت .

لأنها تدعى عليه البينة بحششه ، وهو ينكر فوجب أن يحلف
يميناً واحداً على البينة ، وإن قال : لم أحلف بهذا اليمين
فأما الدار فقد دخلتها حلفت بالله ما حلفت (٢٥ / ١)
بطلاق امرأتك هذه ثلاثاً أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها .
لأنها تدعى عليه الطلاق وهو ينكر فوجب أن يحلف عليه .

وروى عن أبي يوسف أنه قال : " يحلف بالله ما طلقها منذ
ملكها " (٢) .

(١) أنظر قول محمد في مختصر الطحاوي (ص ٣٦٧) .

(٢) أنظر رواية أبي يوسف في المصدر شريح أدب القاض (١٢٦ / ٢ - ١٢٧)

وراجع المسألة في مختصر الطحاوي وحاشيته ص ٣٦٥ .

وكذلك لو كان شرط الطلاق (١) أنه قال : يحلف بالله
ما طلقها منذ ملكتها حلف على ما ذكرت وكذلك العتق لما ذكرنا ،
إلا أن يعرض زوج المرأة أو مولى العبد ويقول بأن الرجل قد
يطلق امرأته ثم يعود [اليها] (٢) بعد زوج ، أو طلقها ثم
دخل الدار .

وفي العبد قد يعتق الرجل العبد الذي ثم يعود اليه بعبد
الرَّذَّة والسبي فحينئذ يحلفه بالله ما هي باين منك الساعة . (٣)
لأن هذا ما يجوز ورود الفسخ والبطلان عليه فلا يَحْلَفُ على
عينه وإنما يَحْلَفُ على ثبوته في الحال .

(١) كلام المؤلف هنا فيه نوع من الغموض والابهام ومعناه أن يقول
الزوج لزوجته : ان طلقك دخلت الدار فيجعل الطلاق
شرطا لدخول الدار .

(٢) الهاء ساقطة من جمع النسخ وأضفتها ليستقيم الكلام .

(٣) أنظر العذر شرح أدب القاض (١٢٨ / ٢) .

(١) فصل

وإذا اخطف البايع والمشتري في الثمن يدي يمين الطعنى فيحلف

بالله ما اشتريته بما ادعاه البايع على قول أبي يوسف الآخر ، وعلى قوله

الأول وهو قول محمد يبدأ بيمين البايع . (٢)

وجه قوله الأول : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال : ((إذا اخطف البايع والمشتري فالقول ما يقوله البايع)) (٣)

(١) قوله (فصل) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول أبي يوسف ومحمد في روضة القضاة (٣٥٧/١) .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع في باب إذا اخطف البيعان

والمبيع قائم (٧٨١/٤) .

وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع في باب ما جاء إذا اخطف البيعان

(٥٧٠/٣) عن حديثين سمعوه ، وقال الترمذي : هذا

حديث مرسل لأن عون بن عبد الله لم يدرك ابن سمود وروى عن

القاسم بن عبد الرحمن عن ابن سمود عن النبي صلى الله عليه وسلم

وهو مرسل أيضا .

وأخرجه النسائي في كتاب البيوع في باب اختلاف المتبايعين ففى

اليمين (٣٠٣/٢) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات في باب البيعان يخطفان (٧٤٧/٢)

وأخرجه أحمد في السند (٤٦٦/١) .

وأخرجه البيهقي في كتاب البيوع في باب اختلاف المتبايعان (٣٢٢/٥)

وقال : قال الشافعى : هذا حديث منقطع لا أعلم أحدا يمسكه عن

ابن سمود وقد جاء من غير وجه .

ويتحالفان ، وإذا كان القول قوله كان (٢٥ / ب)
مقروناً بيمينه .

وجه قول : البداية بالمشتري :

لأن دعوى البايح أكد بدليل أنه به يبدأ ويؤمر المشتري
بتسليم الثمن أولاً فدلَّ على أن دعواه أكد .

وإذا كان أكد كان المشتري هو المدعى عليه فوجب أن يبدأ
بيمينه .

ولأنهما اتفقا على خروج المبيع من ضمان البايح ودخوله فسي
ضمان المشتري ، فصار البايح يدعى عليه زيادة ثمن وهو ينكر ، فوجب
أن يبدأ بيمينه .

قال : وروى عن أبي يوسف [رحمه الله] (١) أنه قال :
" ان كان قائماً بيمينه يبدأ بيمين البايح ، وإن كان قبضه واستهلكه
يبدأ بيمين المشتري " (٢)

(١) قوله : (رحمه الله) سقط من الأصل ، وإثباته من

النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول : أبي يوسف وتغصیل المسألة في : روضة القضاة

للسخاني ، ولقد ذكر أن ذلك هو قول أبي حنيفة وراجع

الفتاوى الهندية (٣٢ / ٤ - ٣٣) ، فلقد بسط القول

في المسألة .

قال القاضي رحمه الله : يريد بقوله : قائمة بعينها

إذا كانت غير مقبوضة .

لأنه شرط في الفصل الثاني القبض (١) .

أما إذا كانت غير مقبوضة .

[لأن] (٢) المشتري يدعى التسليم عليه وهو ينكر ، فوجب

أن يحلف عليه .

وأما إذا كانت مقبوضة :

فلأنهما اعتقا على خروج المبيع من ضمان البائع ودخوله في ضمان

المشتري فصار البائع يدعى عليه زيادة ثمن وهو ينكر ، فوجب أن يحلف .

فإن نكل عن اليمين لزمه دعوى البائع .

(١) يعني المؤلف بقوله : (لأنه شرط في الفصل الثاني القبض)

يعني بذلك قول أبي يوسف المتقدم وهو : " وإن كان قبضه

واستهلكه يبدأ بيمين المشتري " .

فأبو يوسف شرط قبض المبيع في هذه الحالة ، بخلاف عبارته

السابقة فهو لم يشترط القبض واكتفى بقوله : " إن كان قائما

بعينه " فوضح ذلك المؤلف .

(٢) النون ساقطة من النسختين : الأمل ، (ع) وأثبتها من

النسخة (أ - ز) .

لأنه بالنكول مقر وهو كما لو أقر ولو أقر لزمه به دعوى صاحبه
كذلك هذا .

فان حلف يستحلف البايح (١٠/٢٦) على دعوى
المشتري .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((اذا اختطف
البايح والمشتري والسلعة قائمة بحالها تحالفا وترادا)) (١) .

(١) أورد ابن حجر في تلخيص الحبير بلفظ : " اذا اختطف المتبايحن

تحالفا " ، وفي رواية أخرى تحالفا أو ترادا ، ثم قال :
أما رواية التحالف فاعترف الرافعي في التذنيب أنه لا ذكر
لها في شيء من كتب الحديث ، وإنما توجد في كتب
الفقه .

وأما رواية التراد فرواها مالك بلاغا عن ابن مسعود ، ورواها
أحمد في المسند (٤٦٦/١) ، والترمذي (٥٢٠/٣) ،
وابن ماجه (٧٣٧/٢) بإسناد منقطع .

وله طرق أخرى عن أبي داود (٧٨٠/٣) والنسائي (٣٠٣/٧)
والحاكم (٤٥/٢) .

وقال ابن عبد البر : هو منقطع الا أنه مشهور الأمل عند جماعة
العلماء ، تلقوه بالقبول وينو عليه كثيرا من فروعه . أنتهى ملخصا

من تلخيص الحبير (٣٠/١ - ٣١) .

وذكر الشيخ الألباني هذا الحديث في إرواء الغليل وذكر لمقره
وبين درجته وقال : ان بعضها صحيح الإسناد ، أنظر تفصيل

ذلك في إرواء الغليل (١٦٩/٥ - ١٧٢) .

فأوجب التحالف عليهما وقد حلف أحدهما فوجب أن يحلف

الثاني .

فإن نكل لزمه .

لأنه بالنكول مقرر .

وإن حلفا لم ينقض القاضي البيع بينهما حتى يطلبها ذلك

أو يطلب أحدهما .

لأن الإبطال ههنا غير مستحق [بدليل] (١) أنه يجوز البقاء

على ما هما عليه .

[وإذا لم يكن مستحقاً لم يبطل حتى يطلبها بخلاف اللعان (٢)]

إذا تلاعنا ، فإن القاضي يفرق بينهما وإن لم يطلبها ذلك ، لأن

(١) قوله (بدليل) سقط من النسخة للأصل وثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ح) .

(٢) اللعان في اللغة : هو الطرد والابعاد ، يقال : لمن

الله فلانا ، أي طرده وأبعده .

أنظر المعجم الوسيط (٨٢٩ / ٢) .

ومعنى اللعان في الجريمة : أن يقذف الرجل زوجته بالزنا

فيقول : يا زانية أو يقول : ينفى الولد هذا الولد ليس لي .

أنظر الننف في الفتاوى (٢٧٦ / ١) وما بعده ، وراجع

تفصيل ذلك في أبواب اللعان في كتب الفقه .

التفريق ههنا مستحق^(١) ، لأنه لا يجوز البقاء على ما هما عليه ان لم يكن مستحقا وجب أن يفرق بينهما ، أو يقول بأن ههنا الحق [لهما]^(٢) لا يعدوهما فلم يكن للقاضي أن يبطل العقد بينهما الا برضاها .

وأما في اللعان : فلأن الحق فيه لله تعالى (٣) فكان للقاضي أن يفرق بينهما وان لم يطلبها ذلك . (٤)

- (١) ابتداء من قوله : (وإذا لم يكن مستحقا لم يبطل حتى يطلبها .. الى قوله لأن التفريق ههنا مستحق) سقط من النسخة الأصل وما أثبتت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٢) في النسخة الأصل (ههنا) وهذا تحريف ، والصواب ما أثبتت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
- (٣) معنى قوله : (فلان الحق فيه لله تعالى) : أي أن اللعان يثبت حرمة المحل شرعا فلا يمكن اجتماع المتلاعنين بمعد ذلك لقوله على الله عليه وسلم : ((المتلاعنان لا يجتمعان)) رواه أبو داود في كتاب الطلاق في باب اللعان (٦٨٣/٢) رواه الدارقطني في كتاب النكاح (٢٢٥/٣) .
- وأخرجه البيهقي في كتاب اللعان في باب : اين يكون اللعان (٤٠٠/٧ - ٤٠١) .
- وراجع الصدر شرح أدب القاضي (١٤١/٢) .
- (٤) المسألة في نقض البيع وقاسها المؤلف على التفريق ففسى اللعان .
- أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٤٢/٢) .

((فصل))

وإذا ادعى رجل على رجل أنه زوجه ابنته وهي صغيرة ففى
الحال ^{يُحْلَفُ} الأب عليه عند أبي حنيفة (١) رحمه الله .
لأنه لو أقر عليها بالنكاح صح إقراره ، فإذا جحد ، وجب
أن ^{يُحْلَفَ} عليه .

(١) نسبة هذا القول الى أبي حنيفة فى مسألة استحلاف الأب على
زواج ابنته الصغيرة هنا خطأ ، وهذا الخطأ أما أن يكون من
النساج لأنه كذلك فى جميع النسخ ، أو سهو من المؤلف
فهذا القول هو قول أبي يوسف ، ومحمد ، وليس بقول أبي حنيفة
لأن أبا حنيفة لا يجزئ الاستحلاف عنده فى النكاح ، ولأن
قاعدة الاستحلاف النكول لم يصير مقرا على ابنته الصغيرة بالنكاح
وهذا لا يصح عنده .

قال الامام الطحاوى فى ص (٢٢٢) : ولا يستحلف فى الزنا
.. ولا فى النكاح .. وهذا قول أبي حنيفة .

وقال الجصاص فى شن أدب القاضى الورقة (٣٦ / أ) : " لأنه
إذا كانت المنكوبة صغيرة فإقرار الأب عليه بالنكاح جائز فيجوز
أن يؤخذ بالنكول عندهما .. " .

وراجع فى هذه المسألة المبسوط (١١٢ / ١٦) ، والعدو شرح
أدب القاضى (١٤٢ / ٢ - ١٤٣) ، والبدائع (٢٢٦ / ٦) ،
والفتاوى الهندية (٢٤ / ٣) .

فان كانت كبيرة لم يحلف الأب .

لأنه لو أقرب بالنكاح عليها لم يصر اقراره عليها فاذا جحد لم

يحلف عليه (١) .

واذا (٢) ادعى أنه زوجه أمتة ^سحلف عليه (٣) لما بينها .

(١) قال السدر في شرح أدب القاضى للخفاف (١٤٣/١) :
"ولا يستحلف بالاجماع لأنه لا تتوجه الخصومة على الأب بمعد
البلوغ لأنه بعد البلوغ بمنزلة الوكيل عنها " .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (وان) .

(٣) قول المؤلف واذا ادعى أنه زوجة أمتة ... ألغ فيه نوع من
الغموض ، ومعنى كلامه : أنه لو ادعى رجل على رجل آخر
أن هذا الأخير زوجه أمتة فلانة وأنكر المدعى عليه فأنسبه
يستحلف في قول أبى يوسف ومحمد ، أما في قول أبى حنيفة
فانه لا يستحلف .

أنظر المسألة في : السدر (١٤٨/٢ - ١٤٩) ، وراجع

المختصر الورقة (١/٧) .

(١) فَصِيل

رجل اشترى جَرَابًا (٢) هَرَوِيًّا من رجل فوجد فيه أحد عشر

ثوبًا ، فقال البائع : بمك على (٢٦ / ب)

أن فيه عشرة أثواب بمائة درهم ، وقال المشتري : اشتريست

على أن فيه أحد عشر ثوبا ، حَلَفَ البائع بالله ما باعه هَذَا

الجراب على أن فيه أحد عشر ثوبا . (٣)

لأن المشتري يدعى عليه زيادة ثوب ، وهو ينكر ، فوجب

أن يحلف عليه .

فان نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه ، لأنه بالنكول مقر .

وان حلف لم يحلف المشتري ورد الجراب على البائع .

لأن المشتري لو أقر أنه كما قاله البائع كان البيع فاسداً

أيضاً ، لأن فيه ثوباً زائداً فهو مردود في الأحوال كلها

(١) قوله فعل سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) الجراب : بكسر الجيم : هو وعاء يحفظ فيه الزاد ونحوه

أنظر المعجم الوسيط (١١٤ / ١) .

وقوله هَرَوِيًّا نسبة ^{الى} هَرَاة وهي مدينة مشهورة من مدن خراسان

أنظر معجم البلدان (٣٩٦ / ٥) .

(٣) أنظر المسألة بجزئياتها في الصدر شن أدب القاضي

لأنه لا حق للبائع في استعلاف المشتري لأنه لا يَحِلُّو ، أما
أن ينكل أو يقر فإن أقر كان البيع فاسداً ، لأنه أقر أن فيه
ثجاً زائداً لم يدخل تحت العقد وهو مجهول ، وكل معلوم إذا
أخذت منه مجهولاً (١) بقي الباقي مجهولاً ، وجهالة العقود
عليه تمنع صحة العقد .

وان نكل فالنكل يكون اقراراً ويكون الحكم على ما بينا ، فإذا
لا حق له في استعلاف المشتري ، فلم يكن له أن يَحْلِفَ بخلاف
ما لو ادعى العقد عليه وهو ينكر فإن له أن يَحْلِفَ .
لأن له حقاً في استعلاف المشتري ، لأنه لو نكل لزمه
ما يدعيه البائع فإذا كان له فيه حق كان له أن يستعلفه .
ولا يلزم على هذا إذا ادعى أحدهما صحة العقد والآخر
يدعي الفساد (٢٧ / ١) فإنه يستحلف .

لأن الذي يدعي فساد العقد فقد أقر بجميعه له وادعى
حق العودة إليه بشرط الحق به بعهده وهو ينكر فوجب أن يستحلف
وأما نهينا لو أقر بطل العقد ولا يحلف فإذا جحد لم يستحلف (٢)

(١) في النسخة الأصل زيادة (لا) .

(٢) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٤٩ / ٢) .

(فصيل)

رجل في يده عرس يهد أو ثوب أو ما أشبهه ادعاه رجلان فأقر به لأحدهما ، فأراد الآخر استخلافه ، فان الخصم فيه المقر له أولاً : يصح اقراره لأحدهما لأنه أقر باليمين له ولا حرج عليه فيه فصح الاقرار وأمر بالتسليم اليه . (١)

[فإذا سلم اليه] (٢) وادعاه الآخر فان الخصم فيه المقر له لأنه يدعي الحق في اليمين واليمين في يده ، ولو أقر به له صح اقراره ، فإذا جحد استخلف عليه ، ولم يكن هذا خصماً ، لأنه لو أقر به لم يصح اقراره فإذا جحد لم يكن خصماً فيه (٣) .

فان قال المدعي للقاضي : انا اقر له ليدفع اليمين عن نفسه وقد أظفها باقراره فحلفه لي على القيمة يحلف بالله ما له قبلك هذا

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٢٧/١) .

(٢) قوله (فإذا سلم اليه) سقط من النسخة الأصل وأثبت من

النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) معنى ذلك أنه لا قاعدة في الاستخلاف لأن قاعدة الاستخلاف

النكول ، وهم خروج اليمين من يد المدعي عليه ومن ملكه

لا يصح حينئذ نكوله لأن النكول اقرار وهذا .

أنظر العدر شرح أدب القاضي (١٥٠/٢) .

المطوك ولا قيمته (١) .

قال القاضي رضي الله عنه (٢) وذكر^{ههنا} مطلقاً (٣) وذكر الشيخ
أبو الحسن (٤) رحمه الله مفعلاً ، وقال هذا على ثلاثة أوجه :

(١) أنظر أدب القاضي للخفاف مع شرح السدر فان هذه عبارته
وسمى اعترض المؤلف عليها لأن الخفاف هنا لم يذكر تفصيلاً
عن الشيء المطوك وإنما ذكر أن المدعى عليه يحلف على الشيء
الذي في يديه مطلقاً وهذا غير مستقيم لأن الشيء المدعى به
قد يكون ودعة أو غصبا أو لا يكون ودعة ولا غصبا كما نقل
المؤلف عن الشيخ أبي الحسن .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) رحمه الله .

(٣) المقصود بقول المؤلف ذكره هنا مطلقاً : أي الخفاف ، وهذا
الاعتراض على الخفاف بأنه أجمل المسألة كذلك اعترض عليه
السدر الشهيد فقال : ان صاحب الكتاب أطلق المسألة ، ومحمد
رحمه الله ذكر في الكتب في مواضع ، ثم أورد تفصيلاً للمسألة .
أنظر السدر شرح أدب القاضي (١٥١ / ٢) وما بعده

(٤) المقصود بالشيخ أبي الحسن هو الكرخي . : وهو عبيد الله
ابن الحسين بن دلال الكرخي أبو الحسن الحنفي توفي ليلة النصف
من شعبان سنة ٣٤٠ هـ وله من التمانيف المختصر ، وشرح
الجامع الكبير ، وشرح الجامع الصغير وغيره ، له ترجمة في :
الجواهر الحضية (٤٩٣ / ٢ - ٤٩٤) وتاج التراجم ٢٩ ، والفوائد
البيهية (١٠٨ - ١٠٩) ، والفهرست لابن النديم (٢٠٨ / ١) .

أما أن يكون المدعى وديعةً أو غصباً .

أو لم يكن وديعةً ولا غصباً وهو : أن تكون [الوديعة] (١)

في يد أبيه فطأت أبوه فوعلت الوديعة (٢٧/ب) اليه (٢) أو هبت

الريح بثوب فألقته في دار انسان فطالبه رجلان فأقر به لأحدهما (٣)

أما اذا كان الشيء الذي في يديه وصل اليه من غير

فعله فأقر به لأحدهما لا يضمن للثاني لأنه لم يتضمن حفظه ،

واذا لم يتضمن فإقراره [للاول] (٤) لم يكن مضيقاً لحفظه للاخر

واذا لم يضيع لم يضمن .

(١) في الأصل الواحدة وهذا تصحيف والتصويب من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٢) وهذا هو الوجه الأول الذي قصده المؤلف بقوله (أما أن يكون

المدعى به وديعة) .

(٣) وهذا هو الوجه الثاني الذي قصده المؤلف بقوله (أولم يكن

وديعة ولا غصباً) ثم بعد ذلك بدأ المؤلف بفصل ما سبق

أن ذكره اجتمالا فقال : أما اذا كان الشيء الذي في يديه

.. أل ، ويعنى بذلك الوجه الأول ، ثم بعد بيان الوجه

الأول شرع في بيان الوجه الثاني فأسلوب المؤلف هنا فيه

نوع من الغموض وتوضيحه كما ذكرت .

(٤) سقط الألف من الأصل في قوله للأول والزيادة من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

وأما إذا كان المدعى ودیعةً فأقر به لأحدهما ونكل [للثاني] ^(١)
 فعلى قول أبي يوسف : لا يضمن ، وعلى قول محمد : يضمن ^(٢)
 وجه قول أبي يوسف : لأنه لا يضمن بالاقرار بدليل أنه لو
 أقر ولم يسلّم لم يضمن .

وانما يضمن بالتسليم والتسليم لم يكن من فعله فلا يضمن . ^(٣)
 وجه قول محمد : أنه بالنكل للثاني صار مقراً بأنه ضيق عليه
 حقه باقراره للأول وإذا أقر أنه ضيق عليه حقه ضمنه له .
 وانما قلنا ذلك لأن اليد على نوحين ^(٤) : يد أمانة ، ويد
 ضمان ، فید الأمانة : لا تضمن ^(٥) إلا بمخالفة أو تضییع ،

(١) اللام سقط من الأبهل فبسی قوله للثاني والزيادة من
 النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر المسألة في المصدر شرح أدب القاضي (١٥٢/٢) ، وذكر
 قولي : أبي يوسف ، ومحمد ، وراجع الجعاني الورقة (٣٢ / ب)
 فقد ذكر قولهما .

(٣) توجيه المصنف لقول أبي يوسف : عبارته غير واضحة ، والمعنى :
 أن المدعى الآخر الذي لم يثبت له الأمانة المدعى بها إذا طلب
 من المدعى عليه أن يحلف له فإنه لا يحلف لأنه لو أقر لا يلزمه
 الضمان لأن السمين المدعى بها وأخرجها من يد المدعى عليه
 وتسليمها للمدعى الآخر انما كان بقضاء القاضي والمدعى عليه فسی

هذه الحالة لا يضمن فعل غيره . أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٥٢/٢)

(٤) قوله على نوحين سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٥) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يضمن) .

ويد الضمان : لا تبرأ الا برء أو ابراء أو ارتفاع السبب السببى

عار به مضموناً عليه وههنا قد ضيق عليه حقه فوجب أن يضمن .

أما اذا كان المدعى غيباً فأقر به لأحدهما فإنه يضمن للآخر

لأنه بالأخذ عار مضموناً عليه فإذا أقر به (٢٨ / ١)

لا أحدهما فقد قطع حق الثانى عنه وقد بينا أن يد الضمان لا تبرأ

الا برء أو ابراء أو بارتفاع السبب الذى عار به مضموناً عليه ولم

يوجد ههنا هذا المعنى فبقى مضموناً عليه . (١)

وان كان الذى فى يديه جعدها حلفه كل واحد منهما على

دعواه .

لأن كل واحد منهما يدعى الحق فى العين والعين فى يده

ولو أقر لهما جاز فإذا جعدها جاز أن يستحلف عليه (٢) ، فإن

بدأ بأحدهما جاز .

لأنه لا يمكنه أن يحلف لهما فى حالة واحدة ، لأنه يجوز

أن يقر لأحدهما وينكل للآخر ، وفعل القضاء اليه فكان له أن يبدأ

بأيهما شاء .

وان تساوى (٣) فى ذلك أقرع بينهما فمن خرجت قرعته بدأ به

(١) راجع المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى (١٥١ / ٢) .

(٢) المصدر السابق (١٥٣ / ٢) ، وأنظر المختصر الورقة (١ / ٢) .

(٣) فى جميع النسخ (وان تساوى) ولعل السوابق وان تشاحا كما فى

المصدر شرح أدب القاضى (١٥٢ / ٢) .

لأن هذا أبعد للثبوت وأنفى للتهمة فكان أولى . (١)
فان نكل عمن اليمين لأحدهما دفعه اليه ، ولأنه (٢) بالنكول
كالمقر ولو أقر دفعه اليه كذلك هذا .
ولو قال الآخر : حلفه لي حلفه بالله ما له عليك هذا
العبد ولا قيمته وهي كذا ، لأنه يدعى وجوب الحق عليه لنفسه
وهو ينكر ، فوجب أن يحلف ، فان نكل عن اليمين ألزمته القيمة ،
لأنه بالنكول كالمقر ، ولو أقر فانه يلزمه القيمة . كذلك هذا .
وانما قلنا ذلك لأن في اقراره شيئين اثنين :
اقراره بوجوب (٢٨ / ن) الحق على نفسه .
واسترداده من يد المقر له .
واقتراره ينفذ في حقه ولا ينفذ في حق غيره ، فما كان اقراراً
على نفسه قبل ، وما كان اقراراً على غيره لم يقبل فقد وجب عليه رد
اليمين ولا يقدر على رده ففرض القيمة . (٣)
فان قال الآخر بعدما أقر به للأول : حلفه بالله ما هذا
العبد لي لم يحلفه .
لأن العبد عامر للأول ، وكذلك الأرضين والمقار .

(١) الممدد السابق (١٥٣ / ٢) ، وانظر المختصر الوقفة

• (٧ / أ)

(٢) (الواو) ساقطة من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) أنظر الممدد شرح أدب القاض (١٥٤ / ٢) .

لأنه لما أقر به للأول فقد ملكه المقر له ، والمقر لـ

أقر به للثاني لم يجز ، فإذا جحد لم يحلف عليه . (١)

(١) أنظر الصدر شن أدب القاضي (١٥٥/٢) .

(فَمِل)

ولو ادعى كل واحد منهما الغصب حلفه لكل واحد منهما
بالله ما هذا العهد لفلان .

لأن كل واحد يدعى الحق في اليمين ، واليمين في يده ،
فوجب أن يحلف له .

قال : وذكرهنا لأنه يحلفه بالله ما هذا العهد لفلان (١) ،
لأن هذا الفعل ما يجوز ورود البطلان عليه ، لأنه يجوز أنه غصبه
منه ثم وهب من الغاصب فوجب أن يحلف على ثبوته في الحال .
وروى عن أبي يوسف أنه قال : " يحلفه بالله ما غصب " (٢)
لأنه يدعى عليه الغصب وهو ينكر ، فوجب أن يحلفه عليه ، فإن
أقر به لأحدهما أو نكل عن اليمين له استحلف للآخر على ما وسفته
لما ذكرنا ، ولا يحلفه (٢٩ / أ) بالله ما غصب ، لأن هذا
ما يجوز ورود البطلان عليه لما بينا .

(١) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٥٥ / ٢) ، وقال المصدر :

ان هذا قولهم جميعا أغنى التحليف على السبب ، بينهما
المؤلف ذكر رواية لأبي يوسف أنه يحلف على الحاصل .

(٢) أنظر المختصر الورقة (٧ / ب) راجع فتاوى قاضيخان

(٢٠٢ / ٥) حيث أشار إلى قول أبي يوسف فقال :

" وعلى قول الإمام الثاني رحمه الله ان ادعى الغصب يحلف
بالله ما غصب " .

وكذلك كل فعل يدعيانه عليه ما يلزم الضمان لما بينا .
فان قال كل واحد منهما : بعت هذا العبد ، - حلفه لكل
واحد منهما .

[لأن كل واحد منهما] (١) يدعى عقداً (٢) ، وهو ينكسر ،
ولو أقربه صح إقراره ، فاذا جحد جاز أن يستحلف عليه ، فان
نكل عن اليمين لهما غرم الثنتين ، لأنه بالنكول مقر ، فقد أقر
بالدخول مع كل واحد منهما في المقد ودخوله مع كل واحد منهما ففى
المقد يوجب الثن عليه ، فوجب أن يغرر الثنتين .
وان أقربه لأحدهما وجحد الآخر ، فانه يستحلف للذى جحد ،
لما بينا أنه ادعى الحق عليه لنفسه ولو أقربه صح ، فاذا
جحد جاز أن يستحلف عليه ، وان نكل عن اليمين لزمته دسواه
لما بينا . (٣)

(١) قوله (لأن كل واحد منهما) سقط من الأصل واشتات من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (العقد) .

(٣) أنظر أمل المسألة فى المصدر شىء أدب القاضى (١٥٥/٢ - ١٥٦) .

(فـسـل)

وان ادعى كل واحد منهما الوديعة فأقر [بها] ^(١) لأحدهما
مُحَلِّف للآخر ^(٢) ، لما بينا .

وأشار في الكتاب ^(٣) الى معنى آخر لأنه قد أطلقها عليه
بإقراره ، ويحلف بالله ما له عليك هذا العبد ولا قيمته ، ولا يستحلف
بالله ما أودعك ، لأن هذا ما يجوز ورود البطلان عليه بـ
أوهية ، فلا يُحَلِّف على فعله ، وانما يحلف على ثبوت في الحال .
(٤٩/ب) وكذلك العارية ، لما ذكرنا .

وكذلك ان نكل عن اليمين للأول حلفه [للاخر] ^(٤)

-
- (١) في جميع النسخ (به)
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٥٦/٢) .
(٣) يعنى المؤلف بقوله (وأشار في الكتاب) : أى الخصاف
ذكر في كتابه " أدب القاضي " أن السبب في تحليف المدعى
عليه الذى لم يقر للمدعى الآخر بالوديعة هو تشبهه فى
اتلافها على المدعى الثانى بإقراره للأول .
قلت : وهذا المعنى الذى ذكر الشيخ الناصح لم يذكره
الصدر ، فراجع الصدر شرح أدب القاضي (١٥٦/٢) .
(٤) فى النسخة الأصل (الآخر) والتصويب من النسختين
(أ - ز) ، (ع) .

لأنه يدعى الحق عليه لنفسه ، وهو ينكر ، فوجب أن يحلفه
عليه . (١)

وإذا قَدِمَ رجل الى القاضى وادعى عليه ألف درهم باسم
فلان بن فلان ، وأن فلاناً أقر بأن المال له ، وأن اسمه عارية
فيه ، وأنه وكله (٢) بقبضه ، والخسومة فيه .

سأل المدعى عليه لأنه يدعى عليه بثلاثة أشياء :

(١) الوكالة .

(٢) والاقرار .

(٣) واستحقاق ما فى يده .

فوجب أن يسأله ، فان أقر به (٢) دفع المال اليه . (٤)

(١) راجع السألة فى الجصاص شرح أدب القاضى الورقة
(١ / ٣٩) .

(٢) أبو يوسف لا يشترط قول المدعى وكله بقبضه وهذا خلاف ظاهر
الرواية فان ذلك شرط ، والذى عند أبى يوسف أنه اذا ثبت
أن هذا المال الذى عليه باسم فلان ملك هذا الرجل أمـره
القاضى بدفع المال اليه .

راجع الصدر شرح أدب القاضى (١٥٢ / ٢) .

(٣) أى بجميع ما ادعى المدعى .

(٤) أنظر اعل السألة فى الصدر (١٥٦ / ٢ - ١٥٢) وراجعها

فى الفتاوى الهندية (٢٥ / ٤ - ٢٦) .

لأنه أقر بالحق له ، فوجب أن يدفعه اليه ، ولم يكن ذلك

قضاءً على الغائب (١) ، لأنه أقر بشيئين اثنين :

(١) بوجوب تسليم بعض ملكه [اليه] (٢) .

(٢) بهراءة ذمته عن حق الغائب .

اقراراً

فما كان اقراراً على نفسه قبل ، وما كان على غيره لم يصدق فيه .

وإذا لم يقبل اقراره على الغائب (٣) لم يكن هذا قضاءً عليه ، وإن

جحد وقال المدعى حلفه ، فإن القاضي يكلف المدعى الهيئة على

(١) معنى ذلك أن المدعى عليه إذا أقر أن المال لفلان الغائب وسلمه إلى المدعى ، فإن المال يثبت في ذمته لكس لا يبرأ من حق فلان الغائب ، لأن القضاء على الغائب عند الحنفية لا يجوز وسيأتي بيان ذلك .

(٢) قوله (اليه) سقط من الأصل وإثباته من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) وذلك بناءً على مذهب الحنفية ، عدم جواز القضاء على الغائب .

ومسألة القضاء على الغائب مسألة خلافية بين الجمهور والحنفية

فالحنفية يقولون بعدم جواز ذلك ، والجمهور قالوا بجوازه .

وراجع في هذه المسألة المراجع الآتية :

بدائع السنائع (٢٦/٤ - ٢٧) ، ومعين الحكام (٥٩ - ٦١)

وهداية المجتهد (٥٠٩/٢) ، وحاشية الدسوقي (١٦٢/٤ - ٢٢٣)

ومغنى المحتاج (٢٠٦/٤) ، والمغنى لابن قدامة (٥٣/٩ - ١٠٩)

وفتح البار (٤٣٩/١١ - ٤٣٦) ، وسبل السلام (٢١٩/٣) .

ما ادعى من اقرار الرجل له ، ومن توكيله اياه بقبض ذلك (١) .
لأن سبب الخصومة هو ثبوت الوكالة عند القاضي ، ولم يثبت
ذلك فلم يظهر سبب الخصومة ، وإذا لم يظهر لم يكن هذا
خمساً فلا يستحلف .

قال القاضي : وذكر الشيخ أبو الحسن : رضى الله عنه (٢) أن
(١٠٠/١) القاضي يكلفه اقامة البينة على الوكالة ، ولا فائدة
في تكليفه اقامة البينة على اقرار الرجل بالمال (٣) .
لأن سبب الخصومة هو ثبوت الوكالة لا اقراره فوجب أن يحلفه
عليه .

فإن أقام البينة على ذلك وأقام البينة على الرجل بالمال
قضى له (٤) ، لأنه ادعى الحق لنفسه ، ومن جهته وثبته بالبينة
فثبت فوجب أن يقضى له به .

(١) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٥٨/٢) .
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (رحمه الله) .
(٣) أقول : يبدو لي أن الشيخ أبو الحسن الكرخي فيما نقله عنه
الناصح هنا قد تبع الخصاص فإن هذا هو ما قاله الخصاص ونقله
عنه المصدر الشهيد واعترض عليه فقال : وما قال في الكتاب من
أن القاضي يكلف المدعى البينة على اقرار الرجل بالمال وتوكيله اياه
بقبض ذلك المال فكلاهما ليس بشرط ، وهذا الاعتراض ذكره
الناصح بمعنى كما ترى ، فراجع المصدر الشهيد شرح أدب القاضي
(١٥٨/٢) .

(٤) أنظر المصدر السابق (١٥٦/٢ - ١٥٧) .

فان أقام البينة على اقرار ذلك الرجل بالمال ، وعلى الوكالة وأراد استخلاف المدعى عليه على المال ، فان القاضي يجعله خصماً له ، ويحلف بالله ما لفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال .

لأنه يدعى الحق لنفسه ولو أقر به المدعى عليه مع اقراره وأخذ به ، فاذا جحد به (١) استخلف عليه .

وانما قلنا ولا باسمه ، لأنه يجوز أن يتأول فيقول ان هذا المال للمقر له فلا يجب علي تسليمه اليه ، فيحلف فيكون باراً في يمينه ، فوجب أن يذكر في يمينه ولا باسمه احترازاً عن هذا التأويل . (٢)

فان أقام المدعى البينة على الوكالة ولم يقم البينة على اقراره فهو خصم (٣) ، لأن سبب الخصومة ثبوت الوكالة لا ثبوت اقراره . فاذا أقام البينة على الوكالة فقد ظهر سبب الخصومة فكان خصماً وله أن يستخلف المدعى عليه على ذلك ، وله أن يقيم البينة عليه . (٣٠/ب) لأنه يدعى تحول الخصومة اليه واستحقاق المال لنفسه وههنا لو أقر به مع اقراره ويؤخذ به فاذا جحد وجب أن يستخلف عليه .

(١) قوله (به) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٦٠/٢ - ١٦١) .

(٣) أنظر الميهر السامسقي (١٦٣/٢) .

فان أقام الهيئة على اقراره بالمال ، ولم يقيم الهيئة على الوكالة
فلا خصومة بينهما حتى يقيم الهيئة على الوكالة (١) ، لأن سبب
الخصومة لم يظهر ولم يكن هذا خصماً ، وإذا لم يكن خصماً لم
يكن له أن يستحلفه حتى يقيم الهيئة على الوكالة .

فان قال المدعى : إن المدعى عليه يعلم أن فلان بن فلان
الفلاني الذي باسمه المال قد وكلني بقضي هذا المال فحلفه لسي
حلفه القاضي في قول أبي يوسف (٢) بالله ما يعلم أن فلان بن فلان
الفلاني وكله على ما ادعى .

لأنه يدعي عليه استحقاق المال بعلمه به ولو أقر به عـح
اقراره ، فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه ، فان نكل عـن
اليمين جعله القاضي خصماً في استحلافه على ذلك المال ان جحد
وفي أخذه منه ان كان مقرراً .

(١) أنظر المصدر شرح أدب القاضي (١٦١/٢) .

(٢) أنظر قوله في المصدر شرح أدب القاضي (١٦٠/٢) وعلق
على ذلك المصدر الشهيد رحمه الله فقال : " واختلف المشايخ
فيه منهم من قال : منهم الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني
رحمه الله هذا قولهم جميعاً ، ومنهم من قال : منهم الشهاب
الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله هذا قولها خامة " .

ولقد ذكر هذه المسألة في الفتاوى الهندية (٢٥/٤ - ٢٦)

وفعلها تدسيلاً وما نسب قولاً لـاحد .

لأنه بالنكول أقر بالوكالة فصار هذا يدعى عليه ثبوت اليد
فوجب أن يستحلف عليه أن جحد ذلك ويؤخذ به أن أقرر
ولا يكون ذلك قضاء على الغائب ، لأنه أقر بشيئين :

(١) بتسليم بعض ملكه اليه .

(٢) بهراة ذمته عن حق الغير .

فما كان اقراراً على نفسه قبل ، وما كان اقراراً على حق الغير
لم يقبل الا (١ / ٣١) أن يكون قد أقام الهيئة على اقرار
النائب له بالمال ، لأنه يدعى الحق لنفسه ولا يصل الى اثبات
حقه الا باقامة الهيئة على هذا فصار هذا الحاضر خصماً عن الغائب .

فهذه هيئة أقيمت على خصم فقبلت بينته .

وقد ذكرنا عن الشيخ أبي الحسن - رحمه الله - أنه لا معنى فنى

اقامة الهيئة على اقراره له (١) بالمال .

وان استحلف المدعى عليه فعلف على المال ثم أراد أن يقيم

الهيئة على المال لم يكن له ذلك .

قال : ألا ترى أنه لو قال : ان فلان من فلان الفلاني

وكنى بطلب (٢) كل حق هو له على هذا ، وان له عليه

ألف درهم ، فقال المدعى عليه : أما الوكالة فقد وكله ، والمسال

(١) تقدم قوله أنظر ن ١٢٦

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (لطلب) والصحیح ما فى الأصل .

فما كان اقراراً على نفسه قبل ، وما كان اقراراً على غيره لم يقبل
فاذا لم يقبل ذلك في حق الغائب لم يعبى هذا خصماً من جهته
ولم تتوجه الخصومة اليه من قبله فلم يكن خصماً ، واذا لم يكن
خصماً لم تقبل البينة عليه .

وكذلك ان ثبتت الوكالة بالنكول ، لأنه بالنكول كالمقر ولو أقر
بيننا حكمه كذلك هذا ، وان ثبتت الوكالة بالبينة فله أن يقيم
البينة عليه بالطال ، لأنه لما ثبتت الوكالة بالبينة صار هذا خصماً
من الغائب وتوجهت الخصومة اليه من قبله .

واذا كان خصماً كان له أن يقيم البينة عليه ، وان جحد
أستحلف عليه ، لأنه يدعي توجه الخصومة اليه وهو ينكر فوجب
أن يحلف .

وان جاء الغائب وأنكر أن يكون وكله ، فالقول قوله لأنه
يدعي عليه الوكالة وهو ينكر فكان القول قوله ، وله أن يستحلف
المدعي عليه على الطال ، ولا يعتمد بالاستحلاف الذي مضى ، لأنه
لما أنكر الوكالة لم تثبت الوكالة فلم يكن هذا خصماً ، ولم يجز
استحلافه فكان له أن يحلفه .

(فصول)

رجل قدم آخر الى القاضى فقال : ان أباه مات ولم يمدح وارثاً غيره وله على هذا ألف درهم .

فان القاضى يسأله . (١)

لأنه يدعى عليه استحقاق ما فى يده لنفسه ولو أقر به —
صح اقراره فاذا (١/٣٢) جحد ^{أستخلف} عليه ، فان أقر
بذلك ألزمه القاضى تسليم المال اليه ولم يكن ذلك قضاءً على
الأب لأنه يستحق جميع المال بالقرابة ، وانما يرد الى البعـض
للمزاحمة ، ولم يظهر مزاحمة ^(٢) ، فأمر بتسليم الجميع اليه ^(٣) ، فان
جاء الأب حياً سلّم المال اليه ، لأنه سلم ملكه الى غيره بنـيـر
أذنه فلم يصح إبداءه ، وثق الوجوب عليه بحاله ورجع على
الابن بما دفع اليه .

(١) أى : يسأل المدعى عليه .

(٢) أن : لم يوجد وارث غير المدعى .

(٣) وأنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٤١) فقد

فعل المسألة ، وراجع المختصر الورقة (١/٨) .

لأنه إنما سلم المال إليه بشرط أن ^{تقع} له البراءة وإذا لم تقع كان له
أن يرجع به عليه ، فإن جحد المدعى عليه دعوى المدعى ،
وأراد المدعى استخلافه لم يحلف عليه ، ويقال للإبن : أقسم
الهيئة على ما تدعى من وفاة أبيك ^{وَأَنَّكَ} (١) وارث ثم تحلف بعد
ذلك على ما تدعى لأبيك من المال .

وروى فيه قول (٢) آخر أنه يحلف بالله ما يعلم أن هذا
ابن فلان بن فلان الفلاني ، ولا يعلم أن فلان بن فلان الفلاني
مات .

رحمه الله
قال القاضي رضي الله عنه : وذكر الشيخ أبو الحسن : أن هذا
أصح على مذهب أصحابنا ، ولا تكون الوكالة أقوى من هذا ،
قال : وذلك أنه يدعى تحول الخسومة إلى نفسه وهو لو أقر به

(١) في النسخة (ع) (وأنت) .

(٢) قال المدر الشهيد في شرح أدب القاضي للخفاف (١٦٥/١) :
" أن القول الأول هو قول أبي حنيفة ، وأن الثاني قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله ، ونقل المدر أيضا عن شمس الأئمة الحلواني
أن الصحيح هو القول الثاني وهذا ما نقله المؤلف عن أبي الحسن
الكرخي ، وسيقه إليه الجعفي في شرح أدب القاضي الورقة
(٤٢/أ) حيث قال : قال الشيخ رضي الله عنه (يعني أبو الحسن
الكرخي) والذي من عند من ذهب أصحابنا أن المدعى عليه
يستحلف على دعوى الوارث " .

صح اقراره ، فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

ولأن الوارث يدعى استحقاق الملك وحق التصرف (٣٢/ب)

من جهة المورث كما أن الوكيل يدعى استحقاق التصرف من جهة
الموكل .

ثم الوكيل لو ادعى فانه يحلف المدعى عليه كذلك هذا .

وجه ما يقول لا يستحلف لأن سبب الخصومة لم [يظهر] (١)

لأن سبب الخصومة هو ثبوت نسبه منه ، وموت أبيه ولم يظهر
واذا لم يظهر لم يكن هذا خصماً فلا يستحلف عليه .

والفرق بين هذا وبين الوكالة :

ان الابن يدعى شيئين اثنين :

(١) ثبوت المال .

(٢) والنسب .

وهذا ليس بخم في دعوى النسب فلا يحلف عليه .

وأما الوكالة فدعواه شيئاً واحداً وهو المال فكان هو المدعى

عليه ، فجاز أن يحلف عليه ، وان حلف ولم يكن للابن بينة

لم يقض له بشيء ، لانه لم يثبت دعواه واذا لم تثبت دعواه

وجب أن لا يقضى له بشيء (٢) .

(١) في الأصل تظهر والتصويب من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) ابتداء من قوله (لأنه لم يثبت دعواه . . الى قوله : لا يقضى

بشيء) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

وان نكل عن اليمين على ذلك خلفه القاضي البنتة ما لفلان
ابن فلان الفلاني عليك هذا المال ، لأنه بالنكول عار مقراً
بثبوت نسبه منه ، والاين يدعى استحقاق ذلك المال عليه ، ولو
أقر به مع اقراره ، فاذا جحد ، جاز أن يستحلف عليه ، فان
نكل لزمه ، لأنه بالنكول عار مقراً ولو صح بالاقرار لزمه دعواه
كذلك هذا .

وان حلف ، كلف (١ / ٣٣) المدعى اقامة البينة على نسبه
منه ووفاة أبيه وعلى ما يدعيه من المال ، لأنه لا يستحق المال بثبوت
نسبه منه وحده ، وانما يستحقه بوفاته مع ثبوت النسب ، فوجب أن
يكلف إقامة البينة على الجميع ، وكذلك ان ادعى عقاراً أو أرضاً
لما بينا .

=====

=====

=====

==

يمينه ولا يَحْتَتِ فوجب (١) أن يحلّفه على هذا ولا أقل من ذلك .

لأنه يجوز أنه لم يشتر الجميع وإنما اشترى البعض فوجب أن يحلّفه هكذا احترازاً عنه .

(١) قوله (فوجب) تكرر في الأعلى وهذا خطأ من الناسخ .

(فصل)

وإذا ادعى رجل على رجل مالا^١ وطلب يمينه فقال المدعى عليه :
حلفه ما حلفنى على هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا .
فان القاضى يحلفه بالله ما حلفت هذا المدعى عليه على
دعواك هذه ، لأن اليمين حقه ، فاذا ادعى ايفاء حقه ، وهو
ينكر فوجب أن يحلف عليه كما لو ادعى (٣٣ / ب)
عليه الأداة ، وهو ينكر .

وان حلف استحلف المدعى عليه ، لأنه لم يثبت ما ادعى من
الايفاء ، فوجب أن يحلفه عليه ، وان نكل عن اليمين لم يحلف
عليه ، لأنه بالنكول عار مقراً ، واذا أقر باستيفاء حقه لم يكن
له أن يحلفه .

ولو قال : كان ادعى علىّ المال ، ثم خرج عن دعواه وأبرأنى
فحلفه انه لم يبرئنى ، فان حلف على ذلك حلفت له ما لـه
على هذا الألف .

لم يحلف القاضى على البراءة ، وانما يكون الحلف على البراءة
بعد أن يصبح المال للمدعى .

(١)

لأن سعة البراءة بعد ثبوت المال ولم يثبت المال واذا لم يثبت المال

لم تصح دعوى البراءة فلا يستحلف عليه .

(١) قوله (بعد ثبوت) سقط من النسخة (أ - ز) .

قال : وهذا مخالف للأول ، لأنه إذا قال : حلفني فقد ادعى عليه استيفاء حقه وهو ينكر ، لأن اليمين حقه فجاز أن يحلف ويدعون البراءة لا يدعى عليه الاستيفاء .

قال أبو بكر الخفاف (١) : وهذا عندنا سواء . (٢)

وَيُحْلَفُ عَلَى دَعْوَى الْبَرَاءَةِ أَيْضًا .

لأنه قد يدعى عليه الدعوى ثم يبرئه من دعواه ، وإذا أبرأه منها لم يكن له عليه يمين فصار كما لو ادعى عليه إسقاط اليمين باستحلاف القاضي ، فانه يحلف ، كذلك هذا .

قال القاضي رضي الله عنه (٣) : هذا يدل على أنه

يدعون البراءة لا يكون مقرًا بما يدعيه المدعى .

قال (٢٤ / ١) : ذكر (٤) أبو علي بن موسى

رحمه الله : أنه لو قال : أبرأني عما ادعى من الألف ، أو قال أبرأني (٥) فانه يكون اقرارًا .

(١) هو : أحمد بن عمرو الخفاف سبقت ترجمته في س من الدراسة .

(٢) أنظر معنى قول أبي بكر الخفاف هذا في كتابه أدب القاضي

له الذي شرحه الصدر الشهيد (٢ / ١٧٤ - ١٧٥) .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (رحمه الله) .

(٤) قوله (ذكر) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٥) قوله (عما ادعى من الألف أو قال أبرأني) تكرر في الأصل

وهو خطأ من الناسخ .

ولو قال : أبرأني عن الدعوى لا يكون اقراءً ولا يستحلف

عليه .

=====

~~~~~

=====

~~~~~

=

(فصل)

وإذا ادعت المرأة الإيلاء (١) على زوجها وهو من لا يرى
الفرقة عند انقضاء المدة ، فإن القاضى ^{يُحْلِفُ} بالله ما قلت لها
والله لا أقربك منذ كذا على ما ادعت (٢) .

لأنه يجوز أن يكون من مذهبه أن لا يرى (٣) الفرقة بنفس الإيلاء
عند انقضاء المدة ما لم يفرق القاضى ، ^{فَيَحْلِفُ} ما هي بائـن

(١) الإيلاء فى اللغة : هو اليمين . أنظر لسان العرب (٤٢/١٨)
ومعناه فى الشريعة : أن يحلف الرجل أن لا يوطأ زوجته ^{إِلا}
مدة وهى أكثر من أربعة أشهر أو أربعة أشهر . أنظر ذلك
فى النتف فى الفتاوى (٣١٤/١) ، هداية المجتهد
(٢ / ٩٩) ، وأنظر شرح العناية على الهداية على هامش
فتح القدير (١٨٩/٤) حيث قال : " هو اليمين على ترك
قران الزوجة أربعة أشهر فمأخذاً " .

(٢) يشير المؤلف رحمه الله بهذا الى مسألة خلافية بين الأئمة وهى :
تطلق المرأة بانقضاء الأربعة أشهر نفسها أم تطلق إذا لم يفسخ
الزوج ، فالجمهور ومن بينهم المالكية والشافعية والحنابلة ذهبوا
الى أن الزوج يوقف بعد انقضاء الأربعة الأشهر فإن فاء ولا تطلق ،
وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن الطلاق يقع بمجرد انقضاء الأربعة
أشهر إلا أن يفسخ قبل أن تنتهى ، راجع فى هذه المسألة :
هداية المجتهد (٢ / ١٠٠) ، والمبسوط (٢٠ / ٧) ، وحاشية
ابن عابد بن (٣ / ٤٢٤) ، ومقدمات ابن رشد (٢ / ٣٢٥) ، والأم
(٥ / ٢٥٦) ، والمهذب (٢ / ١١٠) ، والمنقذ (٢ / ٣١٨) .
(٣) أنظر الجصاص الورقة (٤٣ / أ) فقد ذكر هذه المسألة .

منى بالايلاء ، ويتأول هذا فيكون باراً في يمينه فوجب أن يحتز
عن موضع تأويله .

قال : وذكر أبو علي في كتابه أنه لو أقر بالايلاء ، وقال : فُتتُ
اليها ، لم يحلف الزوج .

ورون بشر (١) عن أبي يوسف أنه قال : تحلف المرأة وذلك
لأن الظاهر أن الفرقة وقعت بالايلاء عند انقضاء مدته ، فإذا
ادعى الغي فقد ادعى خلاف الظاهر ، والمرأة تتكر فكان القول
قولها مع اليمين ، ولأن الوقت الذي ادعى الغي اليها فيه فائت
فوجب أن يكون القول قول المرأة ، كما لو قال الزوج بعد انقضاء
العدة : كنت راجعتها والمرأة تتكر فان القول قولها . كذلك هذا .
(٢) فان نكل عن اليمين بأنّها بتطليقه (٣٤ / ب) لأنه
بالنكول مقر بالايلاء ، والظاهر (٣) أن تقع الفرقة بينهما عند
انقضاء العدة فوجب أن يمينها بتطليقه .

-
- (١) أنظر الفتاوى الهندية (١٩ / ٤) حيث جاء فيها ما نصه :
" وقال : بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال : تستحلف
بالله أنه لم يغي اليك في الأربعة الأشهر " .
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) بعد قوله (كذلك هذا) زيادة
(قال) وهذا لا يوجد في الأصل .
(٣) المؤلف يرجح المذهب الحنفي وقد أشرت الى الخلاف في السائلة

(فصل)

وان ادعى عليه أنه كسر أبريق ^(١) فقه له ، أو ^(٢) صب
في طعامه ماءً ، أو كان هذا المدعى عليه من يرى ^(٣) أن من
فعل هذا يلزمه النقصان ، ولم يجب عليه قيمة الأبريق ولا مثل
الطعام .

فان حلف على ذلك وتأول لم يحنث ، فان القاضى ^(٤) يحلفه
بالله ما فعل كذا وكذا مفسراً .

لأن معنى الناس ^(٥) يقولون : إنه يلزمه النقصان ولا يجب عليه
المثل ولا القيمة فيجوز أن هذا يتأول ذلك ، ويحلف ويكون هاراً ،
فوجب أن يحترز عن موضع تأويله .

-
- (١) الأبريق وهاء له أذن وخرطوم ينصب منه السائل ، وأبريق :
مفرد وجمعه أبريق ، قال ذلك في المعجم الوسيط (٤ / ١) ،
وفي الصباح النير (٤٥ / ١) قال : " الأبريق فارسي معرب " .
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) زيادة (كان) بعد قوله (أو) .
(٣) وهذا مذهب الشافعي رحمه الله كما نس عليه العذر في شرح أدب
القاضي (١٧٧ / ٢) قال : " وعند الشافعي رحمه الله يضمن
النقصان ، ولا يضمن جميع القيمة " وأنظر أدب القضاء لابن أبي الدم

(ي ٥٥٧) .

(٤) هو الشافعي كما سبق ذكره آنفاً .

(فـِـل)

وان ادعى أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فأراد استـحـلاف
المدعى عليه ، لم يحلفه القاضى ما خرق ، ولكنه ينظر الى قـسـد
النقصان ، ويحلفه بالله ما له عليك كذا وكذا درهمًا ، ولا أقل
منه من الوجه الذى ادعى .

لأن هذا ما يجوز ورود البطلان عليه ، وهو أن يبرئـه
عنه أو كان خرقه باذنه فلا يجب عليه الضمان ، فوجب أن يحلفـه
على وجهه فى الحال ، ولا يحلف على عينه .

قال : وطى قياس قول أبى يوسف على ما ذكرنا فى الشـجـاجـ
والغضب يجوز أن يقال : يحلف على عينه . (١)
وان لم يكن الثوب حاضرًا .

قال القاضى للمدعى : سم ما نقى الخرق من ثوبك حتى
أحلفه عليه (١ / ٣٥) لأن المدعى يجب أن يكون معلومًا حتى
يعمل القاضى الى فعل القضاء بينهما أما باليمين ، أو بالبينة ، أو بكل

(١) أنظر مسألة خرق الثوب فى السـدـر شرح أدب القاضى
(١٧٨ / ٢) ، والجماعى شرح أدب القاضى الورقة (١ / ٤٣)
والمختصر الورقة (٨ / ب) .

فيلزمه ذلك القدر ، فوجب أن يأمره باعلامه . (١)
وكذلك لو ادعى أنه هدم حائطاً له ، أو فقأ عين عبد له ،
أو جنس على شيء من ماله فنقصه ، وليس ذلك الشيء بحاضر .
فإن القاضى يسأله عن قدر النقصان ، ثم يحلفه عليه ، لما
ذكرنا . (٢)

وإن ادعى رجل على آخر أنه قال له : يا فاسق ، أو يا زنديق
أو يا منافق ، أو يا كافر ،
أو عبد ادعى على آخر أنه قال له : يا زاني ، أو ادعى
عليه أنه غربه أو لأمه ، أو ادعى شيئاً يجب فيه الأدب والتعزير (٣) .

-
- (١) أنظر المصادر السابقة : الجماعى الورقة (٣٤ / أ) .
والسدر شرح أدب القاضى (١٧٩ / ٢) .
والمختصر الورقة (٨٠ / ب) .
- (٢) يشير الى قوله المتقدم من أن المدعى يجب أن يكون معلوماً حتى
يصل القاضى الى فعل القضاء بينهما .. إلخ .
- (٣) التعزير فى اللغة : هو اللوم فتقول : فلان عزير فلانا أى لأمه
أنظر لسان العرب (٣٧ / ٦) ، والمعجم الوسيط (٥٩٨ / ٢) .
ومعنى التعزير فى الشريعة : هو التأديب من قبل السلطان
بما دون الحد ، ويكون بضرب أو بما يراه الحاكم .
أنظر النفا فى الفتاوى (٦٤٦ / ٢) .

فانه يحلف بالله ما له عليك هذا الحق الذي ادعى ، ولا يحلف بالله ما قلت ، لأنه يقول أو يفعل ثم يبرئه عنه فيبرأ .
وانا جازرود البطلان عليه لم يحلف على عينه (١) ، وانما يحلف على ثبوته في الحال ، وان نكل عن اليمين ألزمه ما يجب فيه لأنه بالنكول مقر .

فصل

وان ادعى أنه وضع على حائطه خشبا أو أجرى على سطحه ميزابا أو فتح في حقه بابا ، أو أخرب زل (٢) تراب ، أو دهاية ميتة فرس به في أرضه ، أو شيئا ما يكون فسادا في الأرض

(١) معنى قول المؤلف (لم يحلف على عينه) لجواز أن يكون الداني فعل ذلك وأبرأه منه المجنى عليه أو عفا عنه لأن هذا ما يسقط بالسامحة والمغفرة .

أنظر معناه في المصدر شرح أدب القاضي (١٨٠ / ٢) .

(٢) في النسخة الأصل (زل) ، وفي النسختين (أ - ز) ،

(ع) (زنبيل) .

ولعل السواب (زنبيل) كما في المعجم الوسيط (٣٨١ / ١)

وقال : الزنبيل هو القفة ، وجمعه زناهيل .

ما يجب على صاحبه أن يرفعه ، فإذا أراد استخلافه (٣٥ / ب)
حلف بالله ما فعلت كذا ، وكذا في حقه .

لأن هذا ما لا يجوز ورود البطلان عليه .

لأن الإبراء عنه والسلم منه على مال لا يجوز (١) ، فوجب

أن يتخلف على عنه . (٢)

(١) لأنه بعد ثبوت هذا الحق للمدعي وهو استحقاق رفع هذه
الأشياء عن أرضه لا يتصور سقوطه بسبب من الأسباب ، فإنه
لو أذن في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى
الدابة الميتة في أرضه كان ذلك اعارة منه ففي أي وقت يحق
له المطالبة بإزالة ما أحدث في ملكه ، وما دام أنه حق ثابت
للمدعي فلا يجوز له حينئذ المعالجة عليه ولا يتصور سقوطه
بأي حال من الأحوال .

راجع السدر شرح أدب القاضي (١٨١ / ٢) .

(٢) راجع في مسألة وضع الخشب على الحائط الجماعي في شرح
أدب القاضي الورقة (٤٤ / أ) ، والمختصر الورقة (٨ / ب) ،
و (٩ / أ) .

(فـسـل)

وان ادعى أن له حق وضع الخشب على حائطه [وأنكر] (١)

صاحب الحائط .

في هذا

فانه يحلفه بالله ما لهذا الحائط موضع الخشب وهو كذا

وكذا خشبة في موضع كذا من هذا الحائط حق واجب له .

لأنه يدعى عليه حق وضع الخشب وهو لو أقر به ———

اقراره ، فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

ولا يحلفه حتى يسي عدد الخشب وموضعه من الحائط

ويصف ذلك بحيث إن نكل عن اليمين ألزمه لما بينا ، أنه يجب

أن يكون المدعى معلوماً ليعمل الحاكم الى امضاء الحكم فيه عند

النكول .

وكذلك لو ادعى سبل ماء^(٢) أو طريق ، فانه يصفه (٣)

ثم يستحلف لما بينا .

ولو ادعى أنه شق في أرضه نهراً فسال الماء اليه (٤)

سأله القاضي عن هذه الأرض وموضعها وموضع النهر من ———

(١) جميع النسخ (وأنك) والاغافة يقتضيها السياق .

(٢) سبل الماء : أى : مجرى الماء . أنظر المعجم الوسيط (٢ / ٨٧٠) .

(٣) معنى قوله يصفه : أى يبين هل هو سبل ماء المطر أو الوضوء

أو ما أشبه ذلك حتى يكون معلوماً للقاضي ليعمل الى امضاء الحكم فيه عند النكول .

(٤) قوله (اليه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

الأرض وقدره لما بيننا ، ثم يسأل المدعى عليه عن ذلك ، لأنه
يدعى عليه ابطال ما فعله فوجب أن يسأله عن دعواه .
فإن جحد حلفه بالله ما أحدثت في أرض هذا الرجل هذا
النهر الذى وعف ، لأنه يدعى عليه بطلان ما فعله .
ولو أقر به صح إقراره ، فإذا (٣٦ / ١)
جحد وجب أن يستحلف عليه (١) .
وإن ادعى أنه حفر حفرة أضرت ذلك بأرضه ، ولزمه نقيضه (٢)
حلفه بالله ما له عليك هذا الحق الذى ادعاه ، لأنه لو أبراه
من ذلك جاز الإبراء ، فإذا هذا ما يجوز ورود البطلان عليه
فوجب أن يحلف على ثبوته ، ولا يحلف على عينه ، ولين كذلك مسألة
النهر ، لأنه لا يجوز إبراءه عنه ، لأنه يكون معبراً عنه الأرض
فكان له أن يخرجها متى شاء .
فإذا لا يجوز ورود البطلان عليه ، فيحلفه على حقيقة
الفعل .
وإن ادعى عليه مالاً وقد رهن عنده رهناً بهذا المال
وخاف أن أقر بالمال أن يجحد الرهن .

(١) أنظر المسألة فى الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (٤٥ / ب)

وأنظر المختصر الورقة (٩ / أ) .

(٢) أى : أن الحفر تسبب فى نقصان أرض المدعى .

فانه يقول للقاضي : سل هذا المدعى هل في يده رهن .
بهذا المالحم فاذا جحد له بذلك وأراد استعلاف المدعى عليه
على المال حلفه بالله ما لهذا عليك كذا لا رهن بها عندك لهذا
المدعى ولا له عليك شيء منها .
لأنه : اذا حلف هكذا فقد أتى على دعواها جميعاً
فوجب أن يحلف هكذا . (١)

(١) أنظر المسألة في المصدر شرح أدب القاضي (١٨٨/٢ - ١٨٩)
وذكر المصدر أنه اذا أقر بالرهن فلا خوف ، وأنظر في المختصر
الورقة (٩/١) .

(فـصـل)

ولو ادعى على مـهـجـور شيئاً لا يؤخذ به في الحال حَلَّـفَ
لأنه يدعى عليه حقاً ولو أقر به ثبت ، فإذا أنكر جاز أن يُسْتَحْلَفَ
عليه فإن نكل الزم وأُخِذَ به بعد العتق .
لأنه بالنكل كالمقر (١) .

(١) أنظر المسألة في المصدر السابق (١٨٩/٢) فلقد ذكرها مطولة

وراجع المختصر الورقة (٦ / ب) .

(فصل)

ولو أن المأذون اشترى (٣٦ / ب)

جارية وولدها ، ثم استحققت وهي ثيب (١) ، فانه يؤخذ
بالمقر (٢) بعد العتق لأن هذا ضمان لزمه بسبب هو مجبور
عليه فيه فتأخر الى وقت العتق .

رجل اشترى جارية ثم ظهر فيها شجة ، فاستحلها
البائع فنكل عن البعن ، فردها عليه ، ثم قال البائع : هي حبلى
وقد حبلى عندك أيها المشتري .

فان القاضي يسأل المشتري فانه يدعى عليه بطلان رده بالعيب
وهو ظهور الحمل عنده فوجب أن يسأله عن دعواه ، فان قال :
مالى به علم أراها الحاكم النساء .

لأنهما اختفا وهبنا ظاهر يمكن الرجوع اليه ، فوجب
أن يرجع ، فان قلن : هي حبلى ، حلف المشتري بالله
ما حدث هذا الحمل عندك ، لأن سبب الخصومة هو ظهور الحمل

(١) قال الصدر الشهيد (١٩٣ / ٢) في شرحه : ان هذا
هو رأى الخفاف ، ولكن المتأخرين من صحح هذا الرأى
وفرق بين الثيب والبكر وجعل المأذون في الثيب كالمجبور
عليه ، وفي البكر كالحر .

(٢) المقر : هو مهر المرأة اذا وطئت عن شبهة هكذا عرفه نجم

الدين النسفى في غلبة الطلبة ع ٥٤ وقيل غير ذلك .
وأنظر التعريفات للجرجاني ع ١٥٣ وما ذكره في ذلك .

وقد ظهر فسخ دعواه فوجب أن يحلف عليه ، فان حلف فلا شيء عليه ، لأنه لم يثبت دعوى البائع ، وإذا لم يثبت دعواه لـم يلزمه شيء ، وان نكل قيل للبائع : أنت بالخيار ان شئت فاحبسها (١) ولا شيء لك ، وان شئت فردها على المشتري ، وترد عليه أرض الشجة التي كانت بها عندك .

لأن ما يجب لأحد المتعاقدين بالعقد وجب عليه مثله بالفسخ ، ثم المشتري لو وجد بها عيباً كان له الخيار بين الرد والامساك ، كذلك هذا .

وانما (٣٥/ب) قلنا انه اذا اختار الرد على المشتري رد [عليه] (٢) أرض الشجة ، لأن المشتري انما سَلَّمَ اليه الثمن بشرط سلامة جميع الثمن له ، ولو لم يُسَلَّم جميعه ، كان له أن يرجع عليه بجميع الثمن ، كذلك اذا لم يُسَلَّم له البعـض كان له أن يرجع عليه بذلك القدر ، ولأن المانع من وجوب الرد على البائع هو ظهور الحمل وظهر الحمل لا فعل له فيه ، فلم يكن المانع من الرد فعله ، فلا يمنع الرجوع بالحصة ، بخلاف ما اذا باعه المشتري ، فان هناك ليس له أن يرجع بالحصة لأن المانع من الرد هناك فعله ، وان قال : قد كان هذا الحمل

(١) قوله (فاحبسها) سقط من النسخة (ع) .

(٢) قوله (عليه) سقط من النسختين (الأعل) ، (ع) وإثباته

من النسخة (أ - ز) .

عند البائع ، ولم أعلم ، فقد أقر المشتري أن الحمل كان وهو في يده فيستحلف البائع بالله لقد بعته وسلمتها وما بها هذا الحمل لأنه أقر بثبوت الحمل عنده وادعى كونه عند البائع ، والبائع كذبه فيه فصار هذا يدعى وجوب الرد عليه ، وهو ينكر فوجب أن يستحلف فان نكل لزمته الجارية .

لأنه بالنكول مقر ، ولو أقر به صريحاً لزمته الجارية . كذلك هذا .

وان حلف ردها على المشتري لأنه لما حلف لم تثبت دعوى المشتري فوجب ان يردها عليه ، ورد عليه أرش الشجة ، لما بينا (١) . فان جاء بها المشتري ترد بالشجة ، فلما حكم القاضي على البائع بردها عليه بالشجة قال البائع : هي حبلتي وقد حدث الحمل (٢) (٣٧/ب) عندك ، وقال المشتري : بل كان عندك .

حلف البائع ههنا ولم يحلف المشتري ، وفي المسألة الأولى يحلف المشتري ، لأن البائع يريد أن يردها عليه ، بعدما قضى بالملك له ، وذلك لأن ههنا الجارية في يد المشتري ، فصار

(١) مسألة دعوى الحمل أو الرد بالمعيب أنظرها في السمد الشهيد

شرح أدب القاضي (١٩٤/٢) وما بعدها ، وراجعها في

الجماعي شرح أدب القاضي الورقة (٤٦/ب) وما بعدها .

(٢) في الأصل تقديم كلمة البائع على القاضي هكذا : فلما حكم البائع

على القاضي . . وهو خطأ من الناسخ .

المشتري يدعى عليه الرد وهو ينكر ، فكان البائع هو المدعى عليه
فكان اليمين عليه بخلاف المسألة الأولى .
لأن الجارية هناك في يد البائع فبما البائع يدعى بطلان
رده ، وهو ينكر فكان المشتري هو المدعى عليه فوجب أن يحلف
المشتري ، والله أعلم ^(١) .

(١) قوله : والله أعلم سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(فصيل)

قال : وحلف اليهود بالله الذي لا اله الا هو الذي أنزل

التوراة على موسى (١) .

لما روى الشعمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((حلف ابن سوريّا

الأعور بالله الذي لا اله الا هو الذي أنزل التوراة على موسى ما وجدتم

حد الزاني في كتابكم الا هذا)) (٢) .

(١) مسألة تحليف اليهودي أنظرها في أدب القاضي لابن أبي الدم ٢٢٧

وراجع المختصر الورقة (٩ / ب) .

(٢) ابن سوريّا الأعور واسمه عبد الله بن سوريّا ، ويقال : ابن سوريّا

الاسرائيلي ، كان من أخبار اليهود يقال : انه أسلم وخبره في

قيمة الزانين والرجم شهيرة من حديث ابن عمر في الصحيحين

وغيرهما ، جاء ذكره في اللبقات لابن سعد (١ / ١٦٤) ،

والسيرة النبوية لابن هشام (١ / ٥٤٩) وترجم له في الأعابسة

(٢ / ٣٢٦) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الحدود في باب أحكام أهل الذمة وأهملهم

إذا زنوا ورفعوا الى الامام من حديث ابن عمر ولكن ليس فيه ذكر

ابن سوريّا ولا ذكر القسم (١٢ / ١٦٦) وذكرت القصة من طريق

كثيرة ولم تذكر ذلك .

ورواه مسلم في كتاب الحدود في باب في رجم اليهود وأهل الذمة

في الزنى من حديث ابن عمر (٣ / ١٣٢٦) .

ورواه أبو داود عن الشعمي عن جابر بن عبد الله في كتاب الحدود في

باب في رجم اليهودية (٤ / ٦٠٠) وفيه مجالد بن سميد وهو

ضعيف .

ورواه أيضا في الأقضية عن عكرمة مرسلا باب كيف يحلف الذي (٤ / ٤٤) .

ولما روى البراء (١) بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
((حلف يهوديًا على شيء فقال : أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو
الذي أنزل التوراة على موسى) (٢) .
لأنه يؤمن به ويعظمه فوجب أن يحلف به .

-
- (١) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشم الأوسي الأنصاري
يكنى أبا عمارة ، ويقال : أبا عمر غزا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أربعة عشر غزوة واستغفر يوم بدر ، نزل الكوفة
وتوفي سنة ٧٢ هـ له ترجمة في الامامة (١٤٢/١) ، والتقريب
(٩٤/١) .
- (٢) رواه مسلم من حديث البراء في كتاب الحدود في باب رجم اليهود
وأهل الذمة في الزنى (١٣٢٦/٣) وفيه قال ((أنشدكم بالله
الذي أنزل التوراة على موسى) (٢) .
- ورواه أبو داود في كتاب الحدود في باب في رجم اليهود (٥٩٦/٤)
ورواه أيضا أبو داود في كتاب الأقضية باب كيف يحلف الذي
(٤٣/٤ ، ٥٩٨/٤) ولفظه : قال النبي صلى الله
عليه وسلم : (يعني لليهودي) : ((أنشدكم بالله الذي
أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى) (٢) .
- ورواه ابن ماجه في كتاب الحدود في باب رجم اليهودي واليهودية
(٨٥٥/٢) .
- وابن سعد في الطبقات (١٦٤/١) .

(فصل)

ويحلف غيرهم من أهل الشرك بالله ، لأنه يؤمن بالله (١)

ويمثله .

وقال محمد (٢) : يحلف المجوس بالله الذي خلق النار . لما بينا

ولا يبعث بأحد إلى بيت النار (٣) ولا إلى كنيسة ، لأنه (٤) يكره

للقاضي ولأئمنه دخول بيت النار والكنيسة فلا يفعل ، ولأن الواجب

هو اليمين ، واليمين لا يختص بكان دون مكان .

(١) لفظ الجلالة سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول محمد في المبسوط (١٢٠ / ١٦) وهو قول أبي حنيفة

وأبي يوسف ، وأنظر البدائع (٢٢٨ / ٦) ، وذكر السرخسي

رواية عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد إلا بالله خالداً ، أنظر

المبسوط (١٢٠ / ١٦) .

(٣) المقصود ببيت النار هو مسجد المجوس الذي تشمل فيه النار فيمهدونها .

(٤) قال الخفاف : لا تغلظ اليمين بالمكان فلا يبعث أحداً إلى

بيت القرهان ولا إلى البيعة فزاد الخفاف على ما ذكر المؤلف

بيت القرهان والبيعة وهي مسجد اليهود حين الخفاف أن العلة

في ذلك هي تعظيم المكان وهذا خلاف ما ذكر المؤلف من أن العلة

هي الكراهة ولم أشر على تحليل كتحليل المؤلف في كتب الحنفية

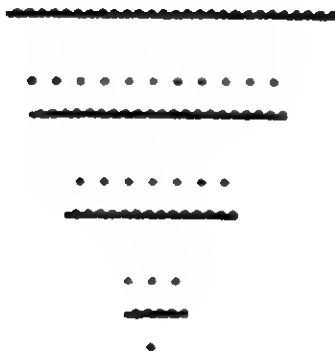
في حدود ما علمت . راجع الخفاف أدب القاضي (٢٠٧ / ٢) -

(٢٠٨) ، والمبسوط (١٢٠ / ١٦) ، والبدائع (٢٢٩ / ٦) .

فصل

وان أقر بالمال وادعى أجلاً، لم يصدق على دعوى الأجل .
لأنه أقر بالملك وادعى حق الحبس لنفسه ، فلا يصدق على
دعوى الحبس كما لو قال : هذا العبد لك رهنته ، فانه لا يصدق
على دعوى الرهن الا بينة كذلك هذا .
والقول في الأجل قول البائع مع يمينه ، يحلف بالله ما هذا
المال مؤجل على فلان الى هذا الوقت الذي ادّعاء لأن الأجل يستحق
من جهته .
فاذا قال : ما أجلت كان القول قوله ، واذا كان القول قوله
كان مقروناً بيمينه ، ولأنه يدعى عليه حق الحبس لنفسه ، وهو ينكر
فوجب أن يحلف عليه .
فان قال المدعى عليه : سل المدعى من أى وجه وجب هذا
المال .
فسأل . فقال : هو يعرف سببه ، أو قال : لا أبينه لم أكلفه
(٣٨ ب) البيان .
لأن المدعى هو المال ، لا السبب ، والمال معلوم ، واذا كان
المدعى معلوماً لم يكلف بيان العين .
فان قال له : على ألف درهم من ثمن ميتة ، أو دم لم يلزمه ،
لأنه أقر بالحق مضافاً الى معنى يستحيل وجهه من تلك الجهة

فلا يجب كما لو قال : لك على ألف درهم قبل أن أُخْلَقَ ، أو قبل
أن تُخْلَقَ فإنه لا يلزمه شيء . كذلك هذا .
ويحلف ما لهذا المدعى عليك ألف درهم واجبة ، ولا له عليك
هذا الألف من غير الوجه الذي اقررت به .
لأنه يدعى عليه الفأ غير ما أقر به ، وهو ينكر ، فوجب أن يحلف
عليه .



(فصل)

وان أقر بالمال وادعى شيئاً من الأشياء مثل أن يقول له على ألف درهم من ثمن العبد (١) الذي في يد المدعى ، سأل القاضي المدعى ، فان صدقه قيل له أقض الألف وسلم العبد .
لأنه أقر أن ثبوته من تلك الجهة وما يجب من جهة البيع فانه (٢)
يؤمر بتسليم الثمن وقض المبيع .

فان قال : هذه الألف من قرص أو غصب لم يصدق المقر له .

(١) أي : العبد الذي باعه المدعى على المدعى عليه ولم يقضه المدعى عليه .

(٢) أي : المشتري يؤمر بتسليم ما تبقى من الثمن وهو الألف الذي أقر به ، وقال : انه من ثمن العبد الذي باعه عليه المدعى ولم يقضه ويقض العبد من البائع الذي صدقه أن الألف هو من قيمة العبد .

ولو أن المؤلف عبر عن ذلك وقال : فيؤمر المشتري بتسليم الألف المتبقية من قيمة العبد ويؤمر البائع بتسليم المبيع الذي هو العبد لكان أوضح .

راجع المصدر الشهيد شرح أدب القاضي (٢١١/٢) .

لأنه أقر له من تلك الجهة فلا يلزمه من جهة أخرى ، وحلف المقر . بالله ما له عليه ألف درهم من غير ثمن العبد ، لأنه يدعى عليه الفأ من غير هذه الجهة وهو ينكر ، فوجب أن يحلف ، وإن قال : العبد له ، والألف لي عليه من جهة أخرى سلم العبد إليه وأخذ الألف .

(١ / ٣٩) لأنه : أقر له بالملك في العبد فوجب أن

يسلمه إليه ، والمقر بالمال أقر بالألف فأمر بتسليم ألف إليه (١) .
مالله التوفيق (٢) .

(١) راجع المصدر شئ أدب القاضى (٢١٣ / ٢) وقارن .

(٢) قوله (مالله التوفيق) سقيط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

٨ - كتاب ما لا يجب فيه اليمين

ولا يحلف في الحدود كلها عند طائفتنا (١) .

لأن الحدود يطلب فيها عين الشيء ، ولا يقضى بها يقوم مقام العين ، بدليل أنه لا يقضى فيه بالشهادة على الشهادة ، ولا بكتاب القاضى الى القاضى ، ولا بشهادة النساء مع الرجال ، ولا بالنكول فلا يستحلف عليه (٢) .

(٣)
وفي السرقة ان ادعى المال ، أحلف عليه ، فان نكل عن اليمين لزمه المال ولم يقطع ، لأن في دعواه شيتين اثنتين :

(١) دعوى وجوب المال .

(٢) ودعوى وجوب القطع عليه .

والمال ما يجوز بذله وباحته فجاز الاستحلاف عليه .

والقطع لا يجوز بذله وباحته فلا يجوز الاستحلاف عليه . (٤)

(١) أى الحنفية .

(٢) المسألة في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (٤٩ / ب)

وما بعدها ، والعمدة شرح أدب القاضى (٢ / ٢١٢) ، والمختصر

الورقة (٩ / ب) .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (حلفه) .

(٤) قلت المسألة في المصنوع (١٦ / ١٢٠) ، والبدائع (٢ / ١٥) .

فصل

وَيَحْلَفُ فِي النِّكَاحِ (١) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ ادَّعَى الرَّجُلُ
عَلَى الْمَرْأَةِ ، أَوْ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَلَا يُحْلَفُ فِي الرَّجْعَةِ أُيْهِمَا
ادَّعَى ذَلِكَ .

(١) سبق أن ذكر المؤلف رحمه الله أن أبا حنيفة لا يرى الاستحلاف
في سبعة مواضع وفي مقدمتها النكاح ، وسبق التعليق على
ذلك في ص ١٤٣ - ١٤٥ .
إلا أنه ذكر هنا أن أبا حنيفة يرى الاستحلاف في النكاح .
وقد يفهم من ظاهر هذا التناقض إذا لم يفهم المقصود بالاستحلاف
هنا فالمقصود أن الاستحلاف في النكاح يكون على شيئين : على
العقد ، وعلى المهر ، فيستحلف عليهما ، فإذا نكل يلزمه
المال ولا يلزمه النكاح ، ونظير هذا مسألة السرقة كما بينها المؤلف
قال السرخسي : " وإذا أرادت المرأة أن تحلف زوجها على
الدخول بها لتواخذه بالمهر ، وقالت تزوجني وطلقني بمهر
الدخول ، أو قالت تزوجني وطلقني قبل الدخول فعليه نصف
المهر أستحلفه بالله على ذلك فإن نكل عن اليمين لزمه المال
ولا يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله ، لأنها تدعى المال
والعقد والبدل يحمل في المال ولا يعمل في النكاح فيستحلف
لادعوى المال وعند الذكيل يقضى بذلك دون النكاح .

ولا يَحْلَفُ في الولاة ، ولا يَحْلَفُ في الرق ، اذا (١) ادعى
أنه مملوك له لم يحلف عليه .

ولا يحلف في الغيبة اذا ادعى بعد مضي أربعة أشهر أنه
فاته اليها لم يمدق .

ولا يحلف في النسب (٣٩ / ب) ان ادعى رجل انه ابنه ،
وادعى الابن ذلك لم يحلف واحد منهما .

وكان عاحباء يريان : الاستحلاف الا في الحدود .
وجه قول أبي حنيفة [رحمه الله] (٣) لأن اليمين ليست
هي الحق للمدعى ، وانما هي لينكل فمبذل ما ادعى عليه ، ومبذل
ما ادعى عليه لا يبرح ، فلا يجوز الاستحلاف عليه كالحدود .
وجه قولهما : في ذلك لأن هذه الاشياء ما يثبت بكتساب
القاضي الى القاضي وشهادة النساء مع الرجال ، والشهادة على
الشهادة فجاز الاستحلاف عليه كالأموال .

-
- (١) قوله (اذا) تكرر في الأصل خطأ من الناسخ .
(٢) أنظر مسألة الاستحلاف في النسب بمجزئياتها في المدرك شرح
أدب القاضي (٢١٧ / ٢ - ٢١٨) ، والجماعي شرح أدب
القاضي الورقة (٤٩ / ب) ، (٥٠ / أ) ، والمختصر (٩ / ب) .
(٣) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل وأثبتته من النسختين
(أ - ز) ، (ع) .

وقال أبو يوسف ، ومحمد (١) : كل نسب لو أقر به المدعى عليه
ثبت حلفه ، مثل أن يدعى أنه أبوه ، أو أمه . (٢)
لأنه لو أقر به سمح إقراره ، فإذا جحد وجب أن يستحلف عليه .
وكل نسب لو أقر به لم يثبت لم يستحلف عليه ، مثل أن يدعى أنه
أخوه (٣) ، لأنه لو أقر به لم يسمح إقراره .
فإذا جحد وجب أن لا يستحلف عليه ، وإن قلنا ذلك لأنه يحمل
النسب على الغير بإقراره وذلك الغير لا يصدق فيه ، وهو لا يلحق عليه
إلا أن يدعى في يده مالا ولا يثبت ذلك المال إلا بأن يستحلف على
النسب ، فإنه يستحلف عليه مثل أن يدعى أنه أخوه لأبيه ، وأن أباهما
مات ، وترك مالا في يد هذا المدعى عليه ، فإنه يحلف المدعى
عليه على دعوى هذا الرجل .

(١) أنظر قوليهما في بدائع السمائع (٢٢٧/٦) .

(٢) قال الصدر الشهيد رحمه الله : " إن إقرار الرجل يصح بأربعة
نفر : الأب ، والأبن ، والزوجة ، والمولى ، وإقرار المرأة يصح
بثلاثة نفر : بالأب ، والزوج ، والمولى ، ولا يصح بالأخ لأن
فيه تحميل النسب على الغير " أنظر تفصيل ذلك في المصدر

شرح أدب القاضى (٢١٦/٢ - ٢١٧) .

(٣) لأن سبب ثبوت النسب هنا غفى لا يطلع عليه الأخو .

أنظر المبسوط (١١٨/١٧) .

لأنه يدعي استحقاق نصف ما في يده من هذه الجهة

(١/٤٠) ، ولو أقر به لزمه اقراره (١) .

فإذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

فإن نكل عن اليمين شاركه في المال .

لأنه أقر بالشركة له فيها في يده ، ولا حرج عليه فصـح

اقراره فوجب أن يشاركه فيه ، ولم يثبت نسبه .

لأن في اقراره شيتين اثنتين :

(١) اقرار بوجود الحق على نفسه .

(٢) وثبوت النسب من أبيه .

فما كان اقراراً في حقه نفذ ، وما كان اقراراً في حـق

غيره لم ينفذ .

وكذلك الزمن (٢) إذا طلب من أخيه نفقة فإنه يستحلف

عليه ، لأنه يدعي عليه وجب النفقة لنفسه وهو ينكر ، ولو أقر ثبت ،

فإذا جحد جاز أن يستحلف عليه ، وإن نكل لزمته النفقة لأنه بالنكول

كالمقر . (٣)

(١) قوله : (اقراره) سقط من النسخة (ع) .

(٢) الزمن هو : الرجل البتلى وجاء في الصباح المنير زمن الشفص

زمنًا وزمانة فهو زمن من باب تعب وهو مرض يدوم طويلاً ،

والقوم زمنى شل مرضى وأزمه الله فهو مزمن . راجع الصحاح

ص ٢٢٥ ، والصباح المنير (٢٥٦/١) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢١٧/٢) وما بعدها .

(فصيل)

ولو أن رجلاً ادعى أن فلاناً مات وأوصى الى هذا الرجل

وقال : لم يوصى الى لم يستحلف عليه .

لأنه أقر بوجوب الحق له ، وهو بالجحد رد عليه اقراره

فلا يحلف علي جحد (١) ، كما لو قال : لفلان على كذا ، فقال :

المقر له ليس لي عليك شيء^(٢) فانه لا يحلف عليه . كذلك هذا

أو يقول : لو أقر به لم يصح اقراره ، فاذا جحد لم يستحلف

عليه .

وكذلك لو قال : لفلان على مال ، وقد وكل هذا بطالب

حقه فقال : هو لم يوكلني لم يحلف عليه لما بينا . (٣)

(١) ذكر في كتاب الصدر تعليلاً أوضح فقال : " لأن ذلك ليس

حقاً لازماً لأن شرط صحة الدعوى أن تكون حقاً لازماً " أنظر

الصدر شرح أدب القاضى (٢١٩ / ٢) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ح) زيادة (الواو) هكذا (وكذلك) .

(٣) لأن المدعى به ليس حقاً لازماً فان الوكالة لم تثبت . أنظر

الصدر شرح أدب القاضى (٢١٨ / ٢ - ٢١٩) .

فصل

~~~~~

وصية

ولو ادعى على ميت حقا فقدّم إلى القاضي ، لم يستحلف (١) اذا

لم يكن وارثا ، لأنه لو أقر ( ٤٠ / ب ) به لم يصح اقراره ، فاذا  
جحد لم يستحلف (٢) .

وان كان وارثا وترك ميراثا استحلف عليه ، لأنه لو أقر به صح

اقراره ، فاذا جحد وجب أن يستحلف عليه .

---

(١) يعنى المصنف بقوله : فقدّم وصية الى القاضي لم يستحلف : أى

لم يستحلف الوصى اذا لم يكن وارثا لأن فائدة الاستحلاف

النكول المترتب عليه البذل أو الاقرار ، والأرض لا يملكها

ولا أحدهما . راجع الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٢٠ / ٢ ) .

(٢) ابتداء من قوله : ( اذا لم يكن وارثا لأنه لو أقر .. الى قوله

فاذا جحد لم يستحلف ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

( فصل )

وان ادعى رجلان على رجل كل واحد يدعي أنه اشترى <sup>منهما</sup> منه هذا العبد الذى فى يده (١) أو الثوب الذى فى يده فأقر أنه باع من أحدهما ، وهو هذا لم يحلف للآخر ، لأنه لو أقر به للثانى لم يصح [اقراره] (٢) فإذا جحد لم يستحلف عليه .

وانما قلنا إن اقراره للثانى لا يصح ، لأنه أقر به لأول ولا حجر عليه فيه ، فصح اقراره وملك المقر له .  
ولو أقر به الآن للثانى لم يصح اقراره (٣) فإذا جحد لم يستحلف عليه ، وكذلك إن نكل لأحدهما عن اليمين لم يحلف للآخر .

لأنه بالنكول كالمقر له ، فصار كما لو أقر به صريحاً ، ولو صح بالاقرار بينا حكمه . كذلك هذا .

وكذلك دعوى الهبة المقبوضة .

وكذلك دعوى الاجارة .

- 
- (١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) ( يدعيه ) .  
(٢) قوله : ( اقراره ) شقط من النسخة الأصل فصل وإثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .  
(٣) لأنه خرج من يده ولا يملك تسليمه للثانى ، وفائسدة الاستحلاف النكول المترتب عليه ما ذكرنا .

وكذلك لو ادعى النكاح على المرأة فأقرت لأحدهما ، لم

تحلف للآخر لما بينا .

وإذا ادعى أحدهما الشئى وادعى الآخر الرهن أو الاجارة

وأقر به للمرتهن أو للمستأجر ، حلف للمشتري لأن الاقرار

بالرهن والاجارة لا يقتضى التملك فحق على ملكه . (١)

---

(١) صورة هذه السألة : لو ادعى شخصان على رجل شيئا

من المرونى ما يباع ويهرن ، فأحدهما يدعى أنه ارتهن

منه ذلك الشئ الذى فو يد المدعى عليه ، والثانى

يدعى ذلك الشئ بعينه الذى ادعاه الأول ويقول ان المدعى

عليه باعنيه .

وعندما سأل القاضى المدعى عليه أقربه لمن يدعى الرهن ،

وعندما سمع المدعى الآخر الذى يدعى الشراء ذلك الاقرار ، قال :

حلفه لي بالله ما باعه منى ، فان القاضى يحلف المدعى عليه

لأن ما كان مرهونا أو مستأجرا يصح بيعه بعد اجارته أو رهنه

وبيعه منعقد لازم لذلك يكون الاستحلاف عليه مفيدا .

فان حلف المدعى عليه ما باعه فانتهدت القضية .

وان نكل ثبت البيع ولزمه تسليم المبيع بعد انهاء مدة الرهن

أو قبل نهايتها ، فالمشتري مخير ففى ذلك لأن المبيع

أصبحت ملكه كما بين المؤلف .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٢٢/٢ ) .



لأنه لو أقر بالشراء بعد اقراره لابنه الطفل لم يصح (١) .  
فإذا جحد لم يستحلف عليه (٢) .  
وان أقام المدعى البينة على الشرى (٣) كان الأب خصماً ،  
لأنه (٤) ادعى الشفعة بالشرى وثبته بالبينة والأب هو الخصم  
فيما يجب للصغير وعليه ، فهذه بيّنة أقيمت على خصم فوجب  
أن يقبل ويقضى به .

---

(١) لأن اقراره أولاً أن هذه الدار لابنه الطفل فلان ، قد أثبت  
أن الدار ليست له وانما هي في ملك ابنه فكيف يقبل منه  
دعوى الشراء فيما بعد .

(٢) بعد ذكر الصدر رحمه الله لهذه السألة علق عليها فقال :  
" وهذا من جملة المخارج والحيل في دفع الخصومات "

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٢٣/٢ ) .

(٣) أى : أقام الشفيع البينة على أن الأب هو المشتري وليس

ابنه الصغير . راجع الصدر السابق ( ٢٢٣/٢ ) .

(٤) أى : الشفيع .

( فصل )  
مممم

ولو قدّم رجلاً الى ( ٤١ / ب ) القاضى وقال : إن الميت  
أوصى الى معه وطلب يمينه ، لم يحلف عليه .  
لأنه لو أقربه لم يصح اقراره .  
فإذا جحد لم يستحلف (١) عليه ، ولكنه يقول لــــه  
أقم البينة على دعواك (٢) .

---

(١) لأنه لو أقرب بالوصية لم يكن وصياً للميت بمجرد الاقرار لأنه

اقرار على غيره فلا فائدة في الاستحلاف . انظر المصدر

شرح أدب القاضى ( ٢٢٥ / ٢ ) •

(٢) انظر المختصر ( ١ / ١١ ) •

٩ - باب : اليمين على العلم

---

ولو أن رجلاً قدم رجلاً الى القاضى وقال : إن أبا هذا  
توفى ولى عليه ألف درهم ، سأل المدعى عليه هل مات أبوه ؟  
لأنه : ادعى تحول الخصومة اليه بموت أبيه ، فوجب أن  
يسأله عن دعواه فان قال : نعم ، سأله عن دعوى الرجل .  
لأنه يدعى استحقاق ما فى يده على هذه الجهة ، وهو  
ثبوت المال فى ذمة أبيه فوجب أن يسأله عنه .

فان أنكر (١) حلفه بالله ما تعلم لفلان بن فلان على  
أبيه هذا المال الذى يدّعيه وهو ألف درهم ولا شئ عنه ، لأنه  
يدعى استحقاق ما فى يده ، ولو أقر به (٢) صح .

---

(١) أى أنكر المدعى عليه الذى هو الابن أن يكون للمدعى  
على أبيه دين .

(٢) جاء فى حاشية نسخة (أ - ز) وكذلك حاشية نسخة (ع)  
تعليقاً على قوله ( ولو أقر به .. ) ما نصه :  
" فان أقر له بالدين على أبيه ، يستوفى الدين من نصيبه لاقراره  
على نفسه بذلك ، وان أنكر فأقام المدعى البينة على ذلك  
تقبل ويقضى بالدين ويستوفى من التركة لا من نصيب هذا  
الوارث " .



فإذا جحد جاز أن يستحلف عليه . (١)

وَيَحْلَفُ عَلَى الْعِلْمِ لَأنه يحلف على فعل الغير ، فوجب أن

يحلف على العلم (٢) .

فإن قال : لم يصل الي من مال (٣) أبي شي . (٤) يحلف

البتة بالله ما وصل اليك من مال أبيك شي .

---

(١) جاء في حاشية نسخة (أ - ز) ، وكذلك حاشية نسخة (ع)

تعليقا على قوله ( يستحلف عليه .. ) ما نصه : " أي وإن لم

يكن للمدعي بينة على ذلك وأراد استحلاف هذا الابن

يستحلف على العلم ، وإن نكل يستوفى الدين من نصيبه " .

(٢) أنظر مسألة استحلاف الوارث في الصدر شرح أدب القاضي

( ٢٣٦ / ٢ - ٢٣٧ ) وقال فيه : أن التحليف على العلم هو

قول ابراهيم والحسن ، وه قال علماؤنا خلافا لابن أبي ليلى

وشريح وصيغة التحليف يحلف بالله ما يعلم أن لفلان بن فلان

هذا على أبيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شي

منه . وراجع الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١ / ٩٠ ) والمختصر

الورقة ( ١ / ١١ ) .

(٣) جاء في حاشية نسخة (أ - ز) ، (ع) تعليقا على قوله ( من مال )

ما نصه : " أي من ميراث أبي " .

(٤) جاء في حاشيتي نسخة (أ - ز) ، (ع) تعليقا على قول ( شي )

ما نصه : " ينظر أن صدقه المدعي فلا شي " له ، وإن كذبه

وقال : بل قد وصل اليه ألف درهم أو أكثر يحلف على البتات

بالله ما وصل اليك ارثه " .

لأنه يحلف على فعله (١) ، وهو قبضه الميراث فوجب

أن يحلف على البتات .

فإن حلف على ذلك ولم يكن القاضي حلفه على الدين

فأراد أن يحلفه على الدين وقال (٢) : لا يمين على ، لأنه لم

يصل (٣) إلى المال ، حلفه بالله ما تعلم (٤٤ / أ) .

أن لهذا على أبيك هذا المال الذي ادّعاء ولا شيء منه .

لأن لهذا المدعى حقاً في استحقاقه إذ يجوز أن ينكل

فيثبت حقه ، ثم يظهر للميت مال على إنسان من دين أو وديعة

فيأخذه بحقه .

(١) جاء في حاشيتي نسخة (أ - ز) ، (ع) تعليقا على قوله

( على فعله ) ما نصه : " أي على فعل نفسه

فإن نكل لزمه القضاء ، وإن حلف فلا شيء

عليه " .

(٢) فسر قوله ( وقال ) بما جاء في حاشيتي نسخة (أ - ز) ،

(ع) ونصه : " أي الإبن " .

(٣) فسر قوله ( لم يصل إلى ) بما جاء في حاشيتي نسخة (أ - ز)

، (ع) ونصه : " أي لم يصل إلى من ميراث أبي مال

فإن القاضي لا يقبل قوله ، ويحلفه على

الحلم " .

وأشار في الكتاب قال :

لأن المدعى يقول : أريد أن يثبت مالي على أبيه  
ثم أدّلب مال أبيه ، وإن أنكر أن يكون أبوه مات ، حلفه بالله  
ما تعلم أن أباك مات ولا وصل اليك من ميراثه شيء .

لأنه يدعى تحول النصوبة اليه بموت أبيه وهو لو أقر به صح .  
فإذا جحد وجب أن يستحلف عليه ، ويحلف على فعل الغير ،  
فوجب أن يحلفه على العلم (١) .

بدليل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم :

---

(١) صورة هذه السألة : رجل يدعى على آخر أن أباه مات وله  
عليه ألف درهم مثلا ، والمدعى عليه ينكر موت أبيه ،  
ولكن المدعى يصير على أن أباه المدعى عليه قد مات ، وأن الألف  
تحولت الى ولده فلان .

بغلاف ما ذكر في صدر السألة من انكار الابن الدين على  
أبيه ، ففي هذه الحالة هل يحلف المدعى عليه أنه  
ما يعلم أن أباه مات ويكفي هذا أو يحلف أنه يعلم أن أباه مات  
ويحلف كذلك أن المال ما وصل اليه ارثا بعد موت أبيه ؟  
يحلف على العلم بمينا واحدا ما يعلم أن أباه مات ولا وصل  
اليه من ميراثه شيء . للأدلة التي ذكرها المؤلف .

(( أنه حلف اليهود <sup>(١)</sup> بالله ما قتلناه <sup>(٢)</sup> ولا علمناه <sup>(٣)</sup> قاتلا )) .  
ولما روى عن عبدالله <sup>(٤)</sup> بن المبارك باسناد عن أشعث <sup>(٥)</sup> بن قيس  
أن رجلا من حضرموت قدم رجلا من كعدة الى رسول الله

- 
- (١) في الأصل ( اليهودي ) .  
(٢) حرف الهاء سا قطة من النسخ كلها .  
(٣) في الأصل بحد قوله ( علمناه ) ( أنه ) وهذه التصحيحات من  
صادر التخريج الآتية :  
والحديث أخرجه البخاري في كتاب الديات باب القسامة من حديث  
سهل بن أبي حشمة ( ٢٢٩/١٢ ) .  
وأخرجه مسلم في كتاب القسامة والمحارمين والقصاص والديات باب  
القسامة ( ١٢٩٤/٣ ) .  
وأخرجه أبو داود في كتاب الديات باب ترك القود من القسامة  
( ٦٦١/٤ - ٦٦٢ ) .  
ورواه أبو داود من حديث عبدالرحمن بن بجيد ولفظه :  
(( فكتبوا يحلفون بالله خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمناه  
قاتلا )) .  
وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب تهرة أهل الدم فسمى  
القسامة ( ج ٨ / ص ٥ ) .  
(٤) هو : عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي أبو عبدالرحمن  
المروزي روى عن حميد الطويل ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والأفش  
والثوري ، وشعبة ، وجماعة ، وهذه الثوري ، وضمر بن راشد  
وأبو اسحق الفزاري وخلق كثير ، ثقة ثبت فقيه عالم - مات سنة  
٨١ هـ . أنظر ترجمته في : التاريخ الكبير ( ٢١٢/٥ ) ، تذكرة  
الحفاظ ( ٢٧٤/١ ) ، والتقريب ( ٤٥٥/١ ) ، وشدرات  
الذهب ( ٢٩٥/١ ) .  
(٥) تقدم في ص ٦٧ .

صلى الله عليه وسلم : . . فقال الحضرمي أرضى فو يده غضبني  
 أبوه ، فقال الكندي : أرضى فو يدي ورثتها عن أبي (١) ، فقال  
 رسول الله ﷺ يا أخا (٢) الحضرمي (٣) : ألك شاهد ؟ فقال :  
 لا ، فقال : يحلف لي بالله ما يعلم أن أباه غضبه مني ، فتصدى  
 الكندي لليمين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( من قطع  
 حق أخيه الصلح بيمين جاء يوم القيامة أجذم )) (٤) فامتنع  
 ( ٤٢/ب ) الكندي عن اليمين وأقر له بالملك .

فدل على أنه إذا حلف على فعل غيره حلف على العلم .

- 
- (١) ابتداء من قوله : ( فقال الحضرمي . . الى قوله ورثتها عن  
 أبي ) سقط من نسخة (ع) ووجدت هذه العبارة وهي  
 خطأ ونصها ( فقال الحضرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم )  
 قوله : ( أخا ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، (ع) .  
 تقدمت ترجمته أنظر ص ٦٩ .  
 (٢) تقدم تخريج الحديث بمعناه أنظر ص ٦٦-٦٨ ولفظه عند  
 عند أبي داود : " لا يقطع أحد ما لا يمين الا لقي  
 الله وهو أجذم ، فقال الكندي هي أرضه " ( ٥٦٦/٣ )  
 ولفظه عند مسلم : " من اقطع أرضا ظالما لقي الله  
 وهو عليه غضبان " ( ١٢٤/١ ) .

- ولما روى عن ابراهيم أنه قال : اذا حلف على شيء وليس له (١)  
حَلَفَ على البتات ، واذا حلف على فعل غيره حلف على العلم (٢) .

---

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) زيادة ( وأنه ) .

(٢) وأنظر قول ابراهيم النخعي في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٣٤/٢ )

وسبق نقله في ص ٢٢٧ .

وابراهيم النخعي هو : ابراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي أبو عمران  
الكوفي الفقيه ثقة الا أنه يرسل كثيرا ، مات سنة ٩٦ هـ ، له  
ترجمة في :

سير أعلام النبلاء ( ٥٢٠/٤ ) ، وميزان الاعتدال ( ٧٤/١ ) .

والتهذيب ( ١٧٧/١ ) .

## فصل

م

ولو أن رجلاً اشترى من رجل جارية وقبضها فجاء آخر وادعى  
على المشتري أنه اشتراها من البائع قبل ذلك <sup>ت</sup>حلف بالله ما يعلم  
أن هذا الرجل اشترى هذا الشيء من فلان بن فلان <sup>(١)</sup> قبل  
أن تشتريه <sup>(٢)</sup> أنت منه .

لأنه يدعى عليه استحقاق ما في يده وهو لو أقر به صح إقراره .  
فإذا جحد وجب أن <sup>ت</sup>ستحلف عليه ، <sup>ت</sup>يحلف على فعل الغير ،  
فوجب أن <sup>ت</sup>يحلف على العلم <sup>(٣)</sup> .

فان عرض وقال : قد يشتري الرجل الشيء ، ثم ينتقن البيع  
<sup>ت</sup>حلف بالله ما يعلم أن هذا اشترى من فلان هذا قبل أن تشتريه منه  
على التفسير الذي قلنا في باب اليمين ، لأن هذا ما يجوز ورود البطلان  
عليه ، فلا <sup>ت</sup>يحلف على عينه ، وإنما <sup>ت</sup>يحلف على شبوته في الحال .

---

(١) قوله ( فلان ) سقط من النسخة (ع) .

(٢) في النسخة (أ- ز) ( تشريه ) .

(٣) أنظر المسألة في الجصاص شرح أدب القاضى ( ٥٣ / ب ) ،

وأنظر المختصر الورقة ( ١١ / ب ) .

وكذلك ان ادعى على رجل أن غلامه استهلك مالا أو جنسى عليه (١) ، أو على ابنه (٢) ، أو على صده ، أو قتل وليا لــــه خطأ .

استحلف المولى عليه .

لأنه لو أقر على صده بما يوجب المال صح اقراره به .  
فإذا جحد وجب أن يستحلف عليه ، وان ادعى قتل عمــــه  
لم يحلف المولى (٣) ، لأنه لا يملك من ( ١ / ٤٣ ) صده دمه  
فإذا لو أقر به لم يصح اقراره ، فإذا جحد لم يستحلف عليه  
وكذلك كل شيء تولاها انسان .

فأراد المدعى أن يستحلف عليه آخر ممن يجب عليه اليمين فأنسه  
يحلفه على علمه مثل أن يوكل وكيلًا بقض دينه من فلان ، ثم جاء  
الطالب بمطالبه بذلك الدين ، وادعى المطلوب أنه سلم إلى الوكيل

---

(١) جاء في حاشية نسخة (أ - ز) تعليقا على قوله ( أو جنسى عليه )

ما نصه : " أى أو جنسى عليه جناية دون النفس " .

(٢) جاء في حاشية نسخة (أ - ز) تعليقا على قوله : ( أو على ابنه )

ما نصه : " أى أو ادعى انه جنسى على ابنه " .

(٣) ابتداء من قوله : ( فإذا جحد . . الى قوله لم يحلف المولى )

ساقط من نسخة (ع) .



حَلَفَ الطالبُ بالله ما تعلم أن وكيلك فلاناً قد قهض هذا المال من هذا الرجل ولا شيئاً منه .

لأنه يحلف على فعل الخير ، فوجب أن يحلف على العلم .  
وكل من ادعى عليه حق فو نفسه فانه يحلف البتة .

مثل رجل اشترى من رجل أمة فقضها فجاء رجل وادعى أنها له ، فانه يحلف البتة على دعواه .

لأنه إنما يدخل في ملكه بقوله وقبول فعله ، فإذا هو يحلف على فعل نفسه فوجب أن يحلف على البتات .

فان قال المدعى اشتريتها من فلان قهك تحلف على علمه لأن المدعى يدعى الحق على البائع وذلك لأنه يحلف على نفسه  
الخير فوجب أن يحلف على العلم . (١)

---

(١) ذكرت السألة مختصرة في الصدر شرح أدب القاضي (٢/٢٤٧) .

## فصل

—————

رجل ادعى داراً في يدي رجل ، فقال المدعى عليه : ورثته  
عن أبي لم يَصَدَّقْ ، لأن ظاهره وجوده في يده ، فوجب الحكم  
عليه بالحلف على البتات ، فصار هو فيما يدعى الأثر عن أبيه  
مدعياً خلاف الظاهر ، فلا يَصَدَّقْ عليه ، وحُلفَ المدعى عليه  
على البتات إن ادعى المدعى أنه وصل إليه ( ٤٣ / ٢ )  
من غير ميراث .

لأنه يحلف على فعل نفسه فوجب أن يحلف على البتات .  
فإن قال المدعى عليه : حلف المدعى ما وصل إلى من  
الميراث ، حلف بالله ما يعلم أنها وصلت إليه من قبل أبيه ميراثاً  
له عن أبيه .

لأن : المدعى عليه يدعى عليه (١) البراءة من  
اليمين البتات ، وهو لو أقربه صح .  
فإذا جحد جاز أن يستحلف عليه .  
ويحلف على فعل الغير فوجب أن يحلف على العلم .  
فإن حلف حلف الذي في يديه الدار البتة .

---

(١) قوله ( عليه ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

لأنه لما حلف لم يثبت دعواه ، وهو لو أقر به صح إقراره ،  
فإذا جحد جاز أن <sup>يُسْتَحْلَفَ</sup> عليه ، ويحلف على فعل نفسه فوجب  
أن يستحلف (١) على البتات ، فان نكل عن اليمين حلف  
الذى فى يديه الدار على العلم .

لأنه : بالنكول مقر ، ولو أقر أنه وصل إليه من قبل أبيه  
فانه <sup>وَيَسْتَحْلَفُ</sup> يحلف على العلم . كذلك هذا (٢) .

---

(١) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) ( يحلف ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٤٧/٢ ) وما بعدها

وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٥٤/أ ) حيث

ذكرنا هذه المسألة .

## فصل

رجل ادعى على رجل أن أباه مات وله عليه ألف درهم  
وقد خلف هذه الألف فقال : قد صدق ، ولكن هؤلاء اخوتى  
وهم صغار وأحضرهم وهم ثلاثة .

فان القاضى يجعل الألف للغيرم ولا يصدقه أنهم اخوتهم  
بعد ما ثبت له الحق فى ذلك المال باقراره اذا لم يعرف ذلك  
الا بقوله .

لأنه : أقر بالألف الذى فى يده ولا حرج عليه فيه فصح  
اقراره وملكه ( ٤٤ / أ ) المقر له ، فاذا ادعى بعد ذلك سقوط  
بعض ، بمعنى لا يعرف ذلك الا بقوله لم يصدق ، ولو بدأ  
فقال : هؤلاء اخوتى ، ولهذا الرجل على أبى دين ألف درهم  
وترك ألف درهم هذه .

فان كانوا كباراً سألهم القاضى فى ذلك ، فان أقروا بشئ  
ما أقر به كانت الألف قضاءً للغيرم ، وان أنكروا أخذوا حصتهم  
وحصة المقر للغيرم .

لأنه : لما بدأ فقال : هؤلاء اخوتى فقد أقر لهم بالشركة  
فيما فى يده فصح اقراره وصاروا شركاء فيه ، وفى اقراره للغيرم  
وجهاً اثنان :

( ١ ) اقراره بوجوب الحق له على نفسه .

( ٢ ) وعلى غيره .

فما كان اقراراً على نفسه قبل وقضى به ، وما كان اقراراً  
على غيره <sup>(١)</sup> وقف على تصديقه ، فان صدقه ثبت ، والا لم يثبت .  
فاذا حلفه على حق ثم أقام البينة عليه بذلك الحق قبلت . <sup>(٢)</sup>

لما روى أبو سعيد الخدري عن عمر رضي الله عنه أنه قال :

(( اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة )) <sup>(٣)</sup>

وروى عن شريح مثله . <sup>(٤)</sup>

وكذلك لو قال : اذا حلفت فأنت بري\* ، أو أحلف لي وأنت

بري\* فحلف ثم أقام البينة قبلت ولا يكون هذا براة منه .

(١) في التستيتين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( الخير ) .

(٢) معنى ذلك : أن الرجل اذا ادعى على غيره حقاً واستحلفه

فحلف ثم جاء المدعى بعد ذلك بالبينة فان بينته تكون مقبولة  
( ٢٥٢ / ٢ )

أنار الخفاف أدب القاضي مع شرح الصدر ، وقال الصدر معلقاً

على قول الخفاف هذا بقوله : وهذا مذهبننا .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب

البينة العادلة ( ١٨٢ / ١٠ ) ، وانظر روضة القضاة

( ٢٦١ / ١ ) وهذا لفظه : " وقال طاوس وإبراهيم وشريح

البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة " .

(٤) أخرج البخاري في صحيحه مثله تعليقا في كتاب الشهادات باب

من أقام البينة بعد اليمين ( ٢٨٨ / ٥ ) .

ورواه وكيع في أخبار القضاة عن شريح موصلاً ( ٣٧٣ / ٢ ) .

لأنه : أضاف البراءة الى سبب يستحيل ثبوته من تلك

الجهة فلم تصح البراءة فكان له أن يأخذ بحقه . (١)

ولو قال المدعى : لا بينة ( ٤٤ / ب ) لى عليه ، أو قال :

كل بينة أتى بهم فهم شهود زور ، أو قال : كل شهادة تشهد

لى بها فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلا حق لى فيها ثم

---

(١) هذا التحليل الذى ذكره المؤلف ليس واضحا ويأنس به :

لأن قوله : اذا حدث هذا شرط ، وقوله : فأنت برى

جزء معلق بالشرط فان الجزء انما يتعلق بالشرط بحسب

الفا ، وقوله أحلف أمر منه ، وقوله وأنت برى جواب

له .

فان جواب الأمر يكون بالواو فكان هذا بمنزلة المعلق بالشرط .

أيضا .

ألا ترى أن المولى اذا قال لعبد : ان أدبت الى ألفا

فأنت حر ، كان تعليق العتق بأداء ألف ،

ولو قال له : أد الى ألفا وأنت حر كان بمنزلة الأول ،

فاذا ثبت أن هذا تعليق بالشرط ، فالبراءات ما لا يجوز

تعلقها بالشرط .

واذا لم يصح فقد بقي مجرد اليمين .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢ / ٢٥٥ ) .

ادعى . بعد ذلك شهادتهما ، أو أقام بينته قبل .  
لأنه يقول : لم أعلم أنهما شهدا ، أولم أعلم أنهما  
عائنا ذلك ، وهذا كله رواية الحسن بن زياد رحمه الله عن  
أبي حنيفة (١) رحمه الله .

وقال محمد (٢) : إذا قال : لست لي بينة بما ادعى  
ثم أحضر شهوداً بعد ذلك لم تقبل .  
وجه قول أبي حنيفة : لأنه يجوز أن يكون عند الشاهد  
شهادة على صحة دعواه ولا يعلم المدعى في الحال ، فإذا علم  
بذلك وأقامه لم يكن بإقراره الأول ، مكذباً شهوره ، فجواز  
أن تقبل .

وجه قول محمد : لأنه لما قال : لا بينة لي عليه ثم أقام  
البينة عليه صار بإقراره الأول مكذباً نفسه وشهوده في دعواه الثاني  
وإذا كذب شهوده لم تقبل بينته .

---

(١) أنظر هذه الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله في الصدر شن أدب القاضي

( ٢٥٦ / ٢ ) .

(٢) أنظر قوله في المصدر السابق ( ٢٥٦ / ٢ ) .

# ١٠ - باب النكول (١)

وإذا ادعى رجل على رجل مالا أو عقاراً في يده ، أو شيئاً  
بمعيته واستحلفه القاضي فأبى أن يحلف (٢) .

فإن القاضي يقول له : أعرض عليك اليمين ثلاث ~~مسرات~~  
فإن ~~حلفنت~~ ولا ألزمتك المال ، والذي أعرض عليك  
أن تحلف [بالله] (٣) ما لهذا عليك هذا المال الذي ادعى  
وهو كذا ( ١/٤٥ ) وكذا ، ولا شيء منه ، أو ما له في ~~يـ~~ يدك  
الضيعة التي عندها ، ثم يقول : أحلف بالله ما لهذا عليك هذا

(١) النكول في اللغة : هو من نكل ينكل نكولا ، أى نكس وجهه  
وقال ابن الأثير : النكل بالتحريك من التنكيل ومنه  
النكول في اليمين ، وهو الامتناع منها وترك الاقدام عليها  
والنكول في الشرع : هو الامتناع عن اليمين .  
أنظر ترتيب القاموس ( ٤٤٠/٤ ) ، ولسان المـرب  
( ٢٠٣/١٤ ) ، مروضة القضاة ( ٢٧١/٤ ) ، والنهاية  
في غريب الحديث ( ١١٦/٥ ) ، والمبسوط ( ٣١/١٢ ) ،  
والبدائع ( ٢٣٠/٦ ) .

(٢) أنظر مسائل النكول في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥٩/٢ )  
وما بعدها ، والجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١/٥٥ )  
وما بعدها ، والمختصر الورقة ( ١/١٢ ) وما بعدها .  
(٣) في الأصل ( بالمال ) والتصويب من النسختين (أ- ز ) ، (ع) .



المال الذي ادعى ، وهو كذا وكذا ولا شيء منه ، فان أبى ، قال له : لقد بقيت الثالثة ثم أحكم عليك ، يقول له فلانا أعلف على ما ذكرنا .

فان نكل : ألزمه ذلك الشيء ، أو لا نقول يقضى بالنكول عندنا (١) .

وعند الشافعى (٢) [رحمه الله] (٣) لا يحكم بالنكول ،

ولكن ترد اليمين الى المدعى .

وجه قول أصحابنا ما روى عن ابن أبى مليكة عن (٤) ابن عباس

(١) أى عند الحنفية ، وأنظر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٢٠ / ٢ -

( ٣٢١ ) مروضة القضاة ( ٢٧٣ / ١ ) .

(٢) أنظر مذهب الشافعى فى هذه المسألة فى كتاب أدب القاضى للماوردى ( ٣٥٥ / ٢ - ٣٥٦ ) ، وأدب القضاة لابن أبى الدم ( ص ١٨٩ ) .

(٣) قوله ( رحمه الله ) سقطا من النسخة الأصل ، و ( أ - ز ) وإثباته من النسخة ( ع ) .

(٤) قوله ( ابن أبى مليكة عن ) سقطا من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) وابن أبى مليكة هو : عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن أبى مليكة ( بالتصغير ) بن عبد الله بن جدعان أدرك ثلاثين من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم كان ثقة فقيها شتيا ، توفي سنة ١١٧ هـ - له ترجمة فى : تهذيب التهذيب ( ٣٠٦ / ٥ - ٣٠٧ ) ، وتقريب التهذيب ( ٤٣١ / ١ ) .

أنه أمره ليحلف امرأة فحلفها ، فنكلت عن اليمين ففضى عليها  
بالمال . (١)

ولما روى عن ابن عمر (٢) أنه باع عبداً فرد المشتري عليه  
بالمعيب فأنكر ابن عمر رضى الله عنه ذلك ، فاغتصم الى عثمان بن عفان  
رضى الله عنه . فعرض اليمين على ابن عمر فقال : بالله لقد  
بعتته وما به داء تعلمه ، فقال : بعتته على البراءة ، فقال له  
ثانياً ، فنكل عن اليمين ففضى عليه بالمال . (٣)

- 
- (١) أثر ابن عباس رواه ابن حزم فى المحلى ( ٥٢٨/١٠ ) .  
وأخرجه الزيلعى فى نصب الراية ( ١٠١/٤ ) وهواه الى ابن أبى شيبة  
وذكره الخفاف فى كتابه أدب القاضى أنظر ( ٢٦١/٢ ) .
- (٢) ابن عمر هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشى العدوى  
ولد سنة ثلاث من الهجرة النبوية وهو أحد المكشرين من الصحابة  
ومن المهاجرة مات سنة ٧٣ هـ له ترجمة فى : التاريخ الكبير  
( ٢/٥ ) ، سمر أعلام النبلاء ( ٢٠٣/٣ - ٢٣٩ ) ، والتقريب  
( ٤٣٥/١ ) .
- (٣) رواه عبد الرزاق فى مسنده ( ١٦٨/٨ - ١٦٣ ) بلطف : باع  
ابن عمر عبداً له بالبراءة فوجد الذى اشتراه به عيباً فقال لابن عمر :  
لم تسعه لى ؟ فاغتصم الى عثمان بن عفان فقال الرجل : باعنى  
عبداً به داء ولم يسعه لى ، فقال ابن عمر : بعت بالبراءة ، ففضى  
عثمان أن يحلف ابن عمر بالله لقد باعه وما به داء علمه ، فأبى  
ابن عمر أن يحلف وقبل العبد .
- وروى البيهقى فى السنن الكبرى نحوه فى كتاب البيوع باب بيع البراءة  
( ٣٢٨/٥ ) .
- ورواه ابن حزم فى المحلى مختصراً فى كتاب الأفضية ( ٥٢٨/١٠ ) .  
وذكره الخفاف ، أنظر أدب القاضى مع شئى الصدر ( ٢٦١/٢ ) .  
وأوردته السدنانى فى روضة القضاة ( ٢٧١/١ ) .  
وذكره الجصاص فى شرح أدب القاضى الورقة ( ٥٥/ب ) .

فدل على أن النكول ما يقضى به .

ولما روى أن رجلاً ادعى على رجل مالاً فاختصما إلى شريح

فعرض شريح عليه اليمين فنكل عن اليمين فقضى عليه بالمال ، فقال

بعد ذلك : احلف ، فقال شريح : مضى قضائي . (١)

ولأنه : بالدعوى يتوجه عليه أحد شيئين :

(١) أما بذل اليمين .

(٢) أو المال .

ولو بذل المال صان يمينه ، وإذا صان المال كان يسأله

يمينه ، ويقول له اعرض عليك اليمين على ما قلنا .

لأنه : يجوز أن لا يعلم هو أن الحكم يجب ( ٤٥/ب )

بالنكول فوجب أن يعلمه احتياطاً ويقول له ثلاثاً .

---

(١) رواه ابن حزم في المحلى ( ٥٢٨/١٠ ) ولفظه : " نكل رجل

عند شريح عن اليمين فقضى عليه فقال : احلف ، فقال شريح

قد مضى قضائي " .

وذكره الغصاف أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢٥٦/٢ ) .

وأخرجه الزيلعى فى نصب الراية أنظر ( ١٠١/٤ ) .

وذكره السمنانى فى روضة القضاة أنظر ( ٢٧٢/١ ) .

وأورده السرخسى فى المسوط ( ٣٤/١٧ ) .

وأشار إليه الجصاص فى شرح أدب القاضى الورقة ( ٥٥/ب ) بقوله :

وروى عن شريح مثل هذا

لأن الحكم بالنكول مجتهد فيه ، لأن بعض العلماء (١) يقولون لا يجب الحكم بالنكول ، فوجب أن يعيده ثلاثاً احتياطاً فإن أمره بالحلف فقال : لا أحلف ، ثم قال : اتحلف ، قال : نعم ، فلما قال : قل والله ، قال : لا أحلف (٢) ، فأنه

- 
- (١) يشير المؤلف بقوله : ( لأن بعض العلماء . . الخ ) إلى أن مسألة القضاء بالنكول مختلف فيها بين العلماء ، ولقد نص على ذلك الخصاص في كتابه أدب القاضي بشرح الصدر الشهيد ( ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ ) فقال : " إن السلف اختلفوا في مسألة القضاء بالنكول على قولين : منهم من قال : يجوز القضاء بالنكول ، منهم : شريح ، ويقولهم أخذ علماؤنا رحمهم الله .  
ومنهم من قال : لا يقضى بالنكول لكن ترد اليمين إلى المدعى منهم : الشعبي ، ويقولهم أخذ الشافعي رحمه الله أنظر تفصيل المسألة في المراجع الآتية :  
المبسوط ( ٣٤/١٧ ) ، المدونة الكبرى ( ٩٠/٤ - ٩١ ) ،  
أدب القاضي للماوردي ( ٣٥٥/٢ - ٣٥٦ ) ، والمغنى ( ٢٣٥/٩ - ٢٣٦ ) .  
(٢) قال في هامش النسخة الأصل عرض عليه اليمين فنكل ، ثم عرضها فقال نعم ، فقال : قل والله لا أحلف على هذا ناكلاً مرتين .

يحتسب عليه بالمرّة الأولى ، ولا يبطل قوله أنا أحلف نكوله فـى  
المرّة الأولى .

لأنه وعد بأن يحلف ، ووعد به أن يحلف لا يبطل حكم  
نكوله ، فوجب أن يحتسب عليه .



فصل

~~~~~

ولو ادعى عليه الحق فسأله القاضى فجدد ، ثم أراد
استحلافه فسكت ، فانه يمرض عليه اليمين ثلاث مرات على ما فسرنا
ثم يحكم عليه .

وهذا نكول . (١)

هذا اذا لم تنزل به آفة تمنعه عن الكلام ، لأنه امتنع عن
اليمين فصار كما لو نكل .

(١) أى أن سكوته يقوم مقام امتناعه عن اليمين نطقا .

فصل

~~~~~

ولو ادَّعى عليه المال فسأله القاضى فسكت ، وكلما كَتَمَهُ

القاضى لا يرد عليه .

فانه يأخذ منه كفيلاً ، ويسأل : هل به خرسٌ ؟ <sup>(١)</sup> أو صم <sup>(٢)</sup>

يمنعه من الكلام والسمع .

لأنه : بالدعوى توجَّه عليه الجواب <sup>(٣)</sup> .

فإذا امتنع عن إيفاء حقه أخذ منه كفيلاً ، ثم يسأل عن حاله

لأنه يجوز أن يكون المانع منه عِلَّةٌ ، أو يكون خِلْقَةً ، فلا يجيب

الحكم ، ويجوز أن يكون ذلك تمهيداً فيجب الحكم به ، فوجب

أن يسأل ، فان تبين أنه ليس به آفة ( ١/٤٦ ) وأَعْسَادُه

المدعى عرني عليه اليمين ثلاث مرات على نحو ما فصلنا ، ثم ألزمه

المال لما بينا .

---

(١) خرس : أى انحقد لسانه عن الكلام وقد يكون خلقة أو عيباً

أنظر المعجم الوسيط ( ٢٢٦/١ ) ، وراجع ترتيب القاموس

• ( ٣٦/٢ )

(٢) الصم : هو : انسداد الأذن وثقل السمع ، راجع لسان

العرب ( ٢٣٥/١٥ ) ، و ترتيب القاموس ( ٨٥٤/٢ ) •

(٣) أنظر المسألة فى المختصر الورقة ( ١٢/ب ) •

وان نكل عن اليمين ثم سأله أن يؤخّره يوماً فأخّره ثم

أعاده في مجلس آخر .

فانه يحرض عليه اليمين ثلاث مرات ، ولا يعتد بذلك النكول .

لأنه : لما سأله أن يؤخّر الى مجلس آخر فقد أبطل حكم

ذلك النكول ، وإذا أبطل حكم ذلك النكول وجب أن يستأنف

الحكم فيما بقى .

ويحكم بالنكول في كل شيء\* الا في الحدود (١) والقصاص ، لأن

الحدود لا يجوز بذلها فلا يقضى فيها بالنكول ، ولأن الحدود

يطلب فيها عين الشيء\* .

وأما القصاص اذا ادعى عليه في النفس فحلفه ، فنكل (٢) ،

فانه يحبسه حتى يقر أو يحلف (٣) .

وما دون النفس ان نكل عن اليمين فيه ، اقتضى ، وهذا

قول أبي حنيفة (٤) [رحمه الله] (٥) .

---

(١) أنظر هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥٩/٢ ) -

٢٦٠ - ٢٦٨ ) ، وروضة القضاة ( ٢٢٤/١ ) .

(٢) قال في هامش النسخة الأصل : " نكل عن اليمين في القصاص " .

(٣) أنظر هذه المسألة في الهدايع ( ٢٣٠/٦ ) .

(٤) أنظر قول أبي حنيفة في الصادر السابقة .

(٥) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل وثباته من النسختين

( ١ - ز ) ، ( ع ) .



وعند صاحبيه (١) النفس وما دونها سواء (٢) ان نكسل

عن اليمين قضى عليه بالدية . (٣)

وجه قول أبي حنيفة [رحمه الله] (٤) :

لأن اليمين في القصاص حق مدعى ، بدليل أنه يستوفى

مع المال في القسامة ، وإذا كان حقاً مدعى واحتج عن إيفائه وجب

أن يحبس .

---

(١) أنظر قولهما في الصدر شرح أدب القاضي (٢٦٨/٢) ، والبدايع

٠ ( ٢٣٠/٦ )

(٢) أقول : قول المؤلف رحمه الله تعالى : " وعند صاحبيه النفس

وما دونها سواء . . الخ "

فيه قدور من الإيهام إذ يفهم منه أنه يقضى في النفس وفيما دونها

إذا نكل الجاني بالدية من غير فرق بين النفس والذي دونها

كالطرف ، بينما الصواب هو : أن النكول يوجب القصاص

بالدية في النفس وفيما دونها بالأرض عند أبي يوسف ومحمد .

راجع تفصيل هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضي (٢٦٨/٢)

وروضة القضاة ( ٢٧٤/١ ) ، والبدايع ( ٢٣٠/٦ - ٢٣١ ) ،

وراجع الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١/٥٦ ) ، ( ٥٦/ب ) .

(٣) راجع المسألة في الصدر شرح أدب القاضي فإنه لم يذكر التوجيه

لأقوال الأئمة الثلاثة ، بل اكتفى بقوله : ( والحجج تعسر

في المختلف ) .

(٤) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل وثباته من النسختين

( ١ - ز ) ، ( ح ) .

وأما فيما دون النفس ، لأن فيما دون النفس يجوز بذله  
واباحته ، بدليل أنه لو وقع في يد انسان أكله (١) وأمر واحدا  
بقطعها جاز له أن يقطع ، وكذلك لو أمر انساناً أن يقطع  
سنة جاز .

( ٤٦ / ب ) وإذا جاز بذله جاز أن يقضى فيه بالنكول  
كلأموال .

وجه قولهما : لأنه لا يجوز بذله مع الصحة فلا يقضى فيه  
بالنكول كالنفس ، إلا أن ذلك وجب بنكوله وقد تعذر الاستيفاء  
فوجب أن يعدل من القصاص الى الدية .

كما لو وجب الدم بين اثنين فعفى أحدهما فإنه لما تعذر  
الاستيفاء في نصيب الذي لم يعف عدل الى الدية . كذلك هذا .  
وان عرض عليه اليمين ثلاث مرات ولم يحلف فأراد القاضى  
أن يقضى بالنكول فقال أحلف ، فحلف ، لم يلزمه شيء .

لأن النكول ليس بصريح اقرار ، ولا يجب بنفسه الحقيق  
ما لم يقضى القاضى ، لأنه مجتهد فيه ، فما لم يقضى القاضى به  
إذا حلف برى عن دعواه دليله قبل النكول . (٢)

---

(١) الأكلة : هي الحكة . أنظر المعجم الوسيط ( ٢٢ / ١ ) .

(٢) وصورة السائلة لو أن رجلا ادعى على رجل مالا أو حقا مسن  
الحقوق فأراد استحلافه على ذلك فقال له القاضى : احلف

.....  
== فامتنع المدعى عليه عن اليمين وقد أخبره القاضى وحين له انـه  
اذا لم يحلف فانه يلزم ذلك المال أو الحق ، فعرض القاضى  
اليمين عليه ثلاث مرات فأبى أن يحلف ، وعندما أراد القاضى  
أن ينفذ الحكم قال المدعى عليه : أنا أحلف ، ففى هذه  
الحالة يقبل القاضى منه اليمين ويحلفه على دعوى المدعى ، ولا  
يقضى بالنكول الذى وقع منه .

أنظر الصدر شح أدب القاضى ( ٢٦٩/٢ ) .  
ومعنى قول المؤلف ، دليله قبل النكول : أى أن تحليف المدعى  
عليه كان ممكنا قبل أن تعرض عليه اليمين ثلاث مرات ، فاذا  
عرضت عليه اليمين ثلاث مرات ثم نكل وقبل أن يحكم القاضى  
عليه بناءً على نكوله ، قال : أنا أحلف ، فان ذلك يقبل  
منه بدليل قبول يمينه على فرض انه استحلف فحلف ولم يحتج  
الى النكول .

وما أن النكول دليل مختلف فى الحكم به فللقاضى تركه والحكم  
باليمين ، لأن للقاضى أن يقضى باجتهاد نفسه فيما وقع فيه  
الخلاف .

### سباب : أخذ الكفيل

إذا ادعى رجل على رجل حقاً ، وقال : لي بينة حاضرة .  
فإن القاضي يأخذ منه كفيلاً ثلاثة أيام بنفسه <sup>(١)</sup> .  
لأنه : يجب على المدعى عليه الحضور لسماع <sup>(٢)</sup> البينة  
عليه والقضاء عليه ، فإذا أراد أن يجعل ذلك في ثقة ، جاز ، وإنما  
وقته بثلاثة أيام لأن الشاهد إذا كان من القاضي على سيرة دون  
الثلاث فإنه يلزمه الحضور لأداء الشهادة ، ولذلك قدره بالثلاث ،  
ولأن ( ٤٧ / أ ) القاضي يجلس في كل ثلاثة أيام ، فوجب أن يجعل  
ما بين مجلسي القاضي .

وقال أبو يوسف <sup>(٣)</sup> : أخذ منه كفيلاً إلى الوقت الذي يمكنه  
التقدم فيه إلى القاضي ، لأنه يجب عليه الحضور لسماع البينة عليه  
إذا حضر بيئته ، فوجب أن يكفل إلى ذلك الوقت .  
ولا خلاف في الحاصل ، لأن أبا حنيفة <sup>(٤)</sup> [ رحمه الله ] <sup>(٥)</sup> قدر  
بثلاثة أيام .

- 
- (١) في النسخة (ع) " لنفسه " .  
(٢) قوله ( لسماع ) تكرر في الأصل وهو خطأ من الناسخ .  
(٣) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٧٨ / ٢ ) ، وروضة  
القضاة ( ٢٩٣ / ١ ) .  
(٤) أنظر قوله في المصدرين السابقين ، وقال الصدر الشهيد ( ٢٧٨ / ٢ )  
أن ذلك ظاهر الرواية والمسألة خلافية ، وراجع الجصاص شرح أدب  
القاضي ( ٥٦ / ب ) وما بعدها .  
بينهما ، وراجع الورقة ( ٥٧ / أ ) .  
(٥) قوله رحمه الله سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

لأن ما بين قيام القاضى من المجلس الى وقت جلوسه فـ  
المجلس الثانى ثلاثة أيام .

وأبو يوسف (١) يقول : الى الوقت الذى يمكنه التقدم فيه الى  
القاضى ، ولا يمكنه ذلك الا بعد جلوسه ، فان قال : ليس لى  
بيننا . ، لم يؤخذ منه كفيلا .

لما روى عن عمران (٢) بن عقبة أنه قال : خاصت رجلا الى  
شريع ، وقلت لى عليه حق ولا بينة لى وسألته أن يكفل لى  
فلم يكفل .

ولأنه لما قال : لا بينة لى فقد أقر بأن حقه اليمين وهو  
يقدر على استيفائه فى الحال ، فلا معنى للكفيل .

فان كان المطلوب مسافر أجله القاضى الى وقت قيامه من  
المجلس ، فان أتى بالبينه والا خلى سبيله .

لأن منعه (٣) عن السفر اضاربه ، وليس له أن يضر  
به من غير ثبوت حق عليه ، فان أشكل على القاضى أنه مسافر أم لا ؟ فان  
أقر الطالب أنه مسافر أجله الى قيام القاضى .

---

(١) أنظر قول أبى يوسف فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٢٧/٢ ) -

( ٢٢٨ ) ، وراجع روضة القضاة ( ٢٦٣/١ ) .

(٢) عمران بن عقبة : لم أجده بعد البحث .

(٣) قوله ( منعه ) تكرر فى الأصل خطأ من الناسخ .

لأنه لما أقر أنه سافر فقد أقر أنه ليس له حبيسه ولا تكفيله

فلا يكفل (١).

وان جحد الطالب ( ٤٧ / ب ) وقال : هو مقيم عمل القاضى

على ما يصح عنده ، لأنه لو كان سافراً فانه لا يكفل وان كان مقيماً

فانه يكفل (٢) فوجب أن يحمل على ما يصح عنده .

---

(١) أنظر المسألة فى الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٥٦ / ب ) .

(٢) قوله ( وان كان مقيماً فانه يكفل ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ،

• (ع)

### فصل

وان ادعى حدّاً في قذف، أو قصاصاً في نفس أو فيما دونه  
وقال : لي بينة حاضرة ، وطالب كفيلاً ، فأنى أخذ له منه كفيلاً  
ثلاثة أيام .

في قول أبي يوسف ومحمد (١)

وقال أبو حنيفة (٢) : لا أكفله في ذلك .

وجه قول أبي حنيفة [رحمه الله] (٣) : أنه لا يجوز بذله ،

فلا يجوز أخذ الكفيل به ، دليله الحدود التي لا حق فيها لادمي

ولأنه لا يجوز استيفاءه من غير من عليه فلا يجوز أخذ الكفيل به ،

دليله سائر الحدود .

فان قيل هذا يبطل بالتميز وهو أن رجلاً لو ادعى على رجل

تميزاً فانه يجوز أخذ الكفيل به ، وان كان لا يجوز استيفاءه من

غير من عليه .

قيل هو : بالشم لم يوجب التميز وانما خير ويقف على خيار

الامام ان شاء ضرب وان شاء حبس .

---

(١) تقدم قوله . أنظر ص ٢٥٩

(٢) أنظر قوله في الصدر شن أدب القاضي ( ٢٨٢/٢ ) ، وراجع

روضة القضاة ( ٢٩١/١ ) .

(٣) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل ، وإثباته من

النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

وان كان ذوهيئة (١) وهو أول ما فعل لم يضرب ولم يحبس  
فدل على أنه غير موجب فلذلك يجوز أخذ الكفيل به .  
ولأن احضار النفس لاقامة الحد موجب عقوبة ، بدليل : أنه  
إذا ثبت أحضر ، ولا تصح الكفالة بالمعقبات (٢) ، فلا تصح بموجبها .  
وجه قول أبي يوسف ، وهو قول محمد : لأن احضار النفس  
ليس بعقوبة ولا بموجب عقوبة بدليل أنه يثبت ( ٤٨ / ١ ) مثله ففى  
المداينات (٣) فجاز أخذ الكفيل به ، دليله الأموال والتعزير (٤) .

---

(١) لم يذكر المؤلف دليلا لذلك ، وأقول ان الدليل على اقالته  
ذوى الهيئات قول المصطفى صلى الله عليه وسلم فيما روته عنه  
أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : (( أقتلوا ذوى الهيئات عثراتهم  
الا الحدود )) أخرجه أبو داود فى كتاب الحدود باب فى الحد  
يشفع فيه ( ٥٤٠ / ٤ ) . وأخرجه الامام أحمد فى مسنده  
( ١٨١ / ٦ ) .

وذوى الهيئات : من لم تظهر منهم ريبة . أنظر معالم السنن  
على هامش أبى داود ( ٥٤٠ / ٤ ) .

- (٢) أى : لا تصح الكفالة فى الحدود مثل حد الرجم . . الخ  
(٣) يعنى بقوله المداينات : أى يجوز أخذ الكفيل فى الديون .  
(٤) أى : يجوز أخذ الكفيل فى التعزير . أنظر الصدر شـرح  
أرب القاضى ( ٢٨٤ / ٢ ) .



## فصل

فان شهد عليه شاهدان ، أو أقر ، حبسه ، ولم يأخذ منه كفيلا .  
 لأن الحد قد وجب بشهادتهما بدليل أنه لو أمضاه لكان مضيا حدا  
 فصار الحبس للدرء أو يجوز أن يحبس للدرء .  
 وإذا شهد عليه شاهد واحد <sup>(١)</sup> عدل حبس عند أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> وعند  
 أبي يوسف ، ومحمد <sup>(٣)</sup> لا يحبس ويكفل .  
 وجه قول أبي حنيفة : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : (( أنه  
 حبس رجلا في تهمة )) <sup>(٤)</sup> . وهذا يوجب أكثر من تهمة .

- 
- (١) قوله ( واحد ) سقط من النسخة ( أ - ز ) .  
 (٢) أنظر قول أبي حنيفة في كتاب الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٨٢/٢ ) ،  
 وفي الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ٥٧/ب ) .  
 (٣) أنظر قول أبي يوسف ومحمد في المرجعين السابقين ، وراجع روضة القضاة  
 ( ٢٩٤/١ ) وهذا نص عبارته : " قال أبو يوسف ومحمد : إذا شهد  
 واحد عدل كفلناه ولم نحبسه " .  
 (٤) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم : (( حبس رجلا في تهمة ثم  
 غلى عنه )) أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية باب في الحبس في  
 الدين وغيره عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ( ٤٦/٤ ) .  
 وأخرجه الترمذي في كتاب الديات باب ما جاء في الحبس في التهمة  
 ( ٢٨/٤ ) ثم غلى عنه وقال : الترمذي حديث بهز عن أبيه  
 عن جده حديث حسن .  
 وأخرجه النسائي في كتاب قطع السارق باب امتحان السارق بالضرب  
 والحبس ( ٦٧/٨ ) وزاد النسائي والترمذي ثم غلى عنه .  
 وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب الحبس في الدين ، ولفظه :  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم (( حبس رجلا ساعة في التهمة ثم  
 غلاه )) وأخرجه من طريق بهز بن حكيم .  
 وأخرجه الحاكم في المستدرك ( ١٠٢/٤ ) من حديث بهز وقال :  
 هذا حديث صحيح الاسناد ووافقه الذهبي عليه في تلخيص  
 المستدرك .

ولأن قول العدل يجب الحميد به لأنه لو أضاف (١) إليه  
شله يحكم به بإجاز أن يحبس بقوله .  
وجه قولهما : لأنه لا يقضى بقول الواحد فصار كما لو لم يقم (٢) .

- 
- (١) يعنى المؤلف بقوله " لأنه لو أضاف إليه شله يحكم به " : أى لو  
شهد مع العدل شاهد آخر أضافى القاضى الحكم .  
(٢) أى أن وجوده وعدمه سواء ما دام أنه لا يقضى بقوله .

فصل

م

ويكفل اذا قال : شاهدي الآخر حاضر لما ذكرناه .

وان لم يعرف القاضى الشاهد لم يحبس .

لأن قول غير المدل لا يجب الحيد به ، بدليل أنه لو أنضاف

اليه مثله لم يحكم ، فاذا لم يجب به الحيد لم يحبس .

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

هـ

## فصل

مسم

فان قتل خطأ أو جرح خطأ أخذ منه كفيلاً ، كما أخذ

في الأموال .

لأن الواجب به مال فجاز أخذ الكفيل به ، دليله سائر

الأموال . (١)

فان قدّمه في حد من حدود الله تعالى مثل : الزنا ، وشرب

الخمر ، وقال الذي قدّمه : لي بينة فخذ ( ٤٨ / ب )

منه كفيلاً . لم يؤخذ لما بينا أنه لا يكفل في الحدود الا في

السرقه فانه يؤخذ منه كفيل لدعوى المال فانه في السرقة (٢) يدعي

شيئين :

١ - مالا . ٢ - وحداً . (٣)

والمال يجوز أخذ الكفيل به فوجب أن يؤخذ .

---

(١) وأنظر المسألة في المختصر الورقة ( ١ / ١٣ ) .

(٢) الكفيل لا يؤخذ هنا من أجل الحد الذي هو القطع وانما من

أجل المال : لأن المدعى كما قال المؤلف يدعى شيئين :

مالا ، وحدا .

(٣) أنظر الفتاوى الهندية ( ٢٥٨ / ٣ ) ، ومعين الحكام ص ٢٥٨

تجد تفصيل المسألة .

## فصل

وفى التمزير يؤخذ الكفيل .

لأنه حق لآدمى يصح الإبراء عنه وثبت بالشهادة على الشهادة

وشهادة النساء مع الرجال .

فجاز أخذ الكفيل به كالأموال . (١)

---

(١) أخذ الكفيل فيما يوجب التمزير : مثل الحر يقذف العبد ،

أو الحر يشتم الحر ، وما أشبه ذلك مما يجب فيه التمزير .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٨٤/٢ ) ، والجصاص

شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٥٧ ) ، وأنظر محين الحكام

ص ٢٥٨ ، ولسان الحكام ص ٢٤٨ .

### فصل

وان شهد الشهود على رجل بحق ، والقاضي لا يعرف  
الشهود ، فقال المدعى : اخذ منه كفيلاً حتى تسأل عن شهودي ،  
أخذ منه كفيلاً .

لأنه غير مندوب الى درسه (١) .

ويجب عليه أن يحضر عند تزكية الشهود والقضاء عليه ،  
فإذا أراد أن يجعله في ثقة جاز ، فان قال : لا أرضى بهذا  
الكفيل ، أخذ له كفيلاً ثقة له دار ، لأن الكفيل للاستيثاق  
فإذا لم يكن ثقة لم يحصل الاستيثاق به ، فوجب أن يكون ثقة  
له دار يطلب من داره .

فان أبي أن يعطيه كفيلاً أمر بملازمته بالليل والنهار .  
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( لصاحب الحق  
الهد واللسان )) (٢) .

#### الخلاصة

- (١) لأنه ليس من الحقوق لله تعالى كحد الزنا يدرأ بالشبهة  
فلا يؤخذ منه كفيل ، وانا الحق هنا خالص للمبد ، وسبق  
كلام الصنف على هذا قريبا . راجع المختصر الورقة (١/٣)
- (٢) معنى الملازمة : أن يدور معه أينما دار أو يبعث أحدا من  
أمنائه ليكون معه وليس معنى الملازمة أن يجلس معه في موضع  
معين فان ذلك جهس . أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢/٢٨٦)
- (٣) الحديث رواه الدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام (٤/٢٣٢)

.....  
==== بهذا اللفظ : قال : حدثنا أبو علي الصفار ثنا عباس

ابن محمد ثنا أبو عاصم حدثنا ثور بن يزيد عن مكحول قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( ان لصاحب الحق  
الهد واللسان )) .

ولقد علق الشيخ شمس الحق العظيم آبادي على هذا  
الحديث بما نصه : " وأخرجه النسائي عن أبي سلمة عن  
النهي صلى الله عليه وسلم رسلا وكذلك مالك في الموطأ "

أنظر المغني على سنن الدارقطني ( ٢٣٢/٤ - ٢٣٣ ) .  
وأخرجه البخاري في كتاب الوكالة ، باب الوكالة في قضاء الدين  
( ٤٨٣/٤ ) ، وفي كتاب الاستقراض وأداء الديون .  
باب استقراض الأهل ( ٥١/٥ ) وفي باب الهبة ( ٢٢٧/٥ )  
وأخرجه بمناه .

وأخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب من استلف شيئا فقصى  
خيرا منه ( ١٢٤/٣ ) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الصدقات باب لصاحب الحق سلطان  
( ٨١٠/٢ ) عن ابن عباس .

ورواه أحمد في مسنده ( ٢١٦/٢ ) .  
وأورده الزيلعي في نصب الراية وهواه الى الدارقطني ، وقال :  
هو مرسل .

وهواه كذلك الى ابن عدي في الكامل ، أنظر نصب الراية  
( ١٦٦/٤ ) .

فَاللِّسَانُ فِي التَّقَاضِي ، وَالْيَدُ فِي الْمَلَاظِمَةِ ، فَلَهُ أَنْ يُحْفَظَ لَهُ  
وَيُلَازِمَهُ .

فَإِنْ ادَّعَى فِي يَدِهِ شَيْئًا بِعَيْنِهِ يَنْقُلُ وَيَحُولُ مِثْلَ الْمَبْنِيِّ  
وَالدَّابَّةِ ، فَإِنَّهُ يَعْطِيهِ كَقِيلًا بِنَفْسِهِ ، وَكَقِيلًا بِذَلِكَ ( ١ / ٤٩ )  
الشَّيْءُ .

لَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْضَرَ وَيُحْضِرَ ذَلِكَ الشَّيْءَ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ  
يَجْعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي ثِقَةٍ جَازٍ .

وَلِأَنَّ الشُّهُودَ يَشِيرُونَ إِلَى عَيْنِ الشُّهُودِ بِهِ كَمَا يَشِيرُونَ إِلَى  
الشُّهُودِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَجِبُ اخْتِذُ الْكَفِيلِ بِهِ ، كَذَلِكَ يَتَّخِذُ بِذَلِكَ  
الشَّيْءَ ( ١ ) .

---

(١) أَنْظَرَ الصَّدْرَ شَيْخَ أَدَبِ الْقَاضِي ( ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ) .



فصل  
متمم

فان أبى أمره القاضى بأن يلزمه ، ويلزم ذلك الشئ .  
لأنه وجب له حق الاستيثاق ، فكان له أن يحفظه بنفسه . (١)

---

( ١ ) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٨٥ / ٢ ) .

### فصل م

وان كان المدعى عقاراً أو ديناً .

لم يأخذ كفيلاً بذلك الشيء ، وأخذ كفيلاً بنفسه ، لأنه  
لا يجب احضاره ، ان تعريفه بالتحديد لا بالاشارة ، فلا يؤخذ  
كفيل (١) .

وان كان المدعى ما ينقل ، وأعطاه كفيلاً بذلك الشيء لم  
يحط كفيلاً بنفسه ، أمره القاضي أن يلزمه الى أن يعطيه كفيلاً  
بنفسه .

لأنه يجب حضوره لسماع البينة عليه ، والقضاء عليه فكان له  
أن يجعله في ثقة ليأخذ كفيلاً به (٢) ولو أعطاه كفيلاً بذلك الشيء  
ووكيلاً في الخصومة جاز وأخذ من الوكيل كفيلاً .  
لأنه اذا حضره الكفيل وقضى به على الوكيل سلمه القاضي  
الى المقضى له فقد جعله في ثقة فيكتفى به .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٨٢/٢ ) .

(٢) الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ ) ، والمختصر

الورقة ( ١٣/أ ) .

فصل  
متمم

فإن كان المدعى ديناً فأعطى وكيلاً بالخصومة وكيلاً بالوكيل  
لم يقبل حتى يعطيه وكيلاً بالنفس .

لأنه إذا قضى على الوكيل لم يلزمه المال ، وإنما يلزم المدعى  
عليه فوجب أن يؤخذ منه وكيلٌ ومجمل ذلك في ثقة .

وان أعطاه ( ٤٩ / ب ) وكيلاً بالمال ، وقال : لا أعطيـه

وكيلاً بنفسى لم يقبل منه ، لأن الذم يختلف والمودون يختلفون

فإذا قال : لا أريد الاستيفاء من جهته كان له ذلك .



فصل

هـ

فصل  
متمم

وان كان المدعى عقاراً وأعطاه وكيلًا في الخصومة وكفيلاً  
بالوكيل ، وسلم العقار الى الوكيل جاز ، ولم يجبر على أن  
يمطيه كفيلاً بنفسه .

لأنه يقدر على تسليمه عند القضاء [ به ] (١) فقد  
جمل حق المدعى في ثقة فكفى ، ولأنه لا يجب احضاره ،  
ولا يجب على الشهود الاشارة اليه فلا يؤخذ به كفيلاً .

---

(١) قوله ( به ) سقط من الاصل واثباته من النسختين ( أ - ز ) ،

### فصل

واذا سمعت الهيئة على المدعى عليه أو على كفيه ثم غاب مسن  
سَمِعَت الهيئة عليه لم يقضى به عند محمد (١) ، وقال : لعلَّ له  
حجة تهطل بها شهادة الشهود .

وقال أبو يوسف (٢) : يقضى به ، وجعل على حجتـه  
ان كانت له .

قال أحمد (٣) : قول أبي يوسف هو الصواب عندنا .  
وجه قول محمد : لأن هذا قضاء على الغائب (٤) بالهيئة  
فلا يجوز كما لو كان وقت السماع غائبا .

وجه قول أبي يوسف : لأن السماع عليه قد صح فنيته لا تمنع  
القضاء بعد صحة ما يوجب الحكم بحضرته ، كما لو أقربه ثم غاب ، فانه  
يقضى عليه ، كذلك هذا .

---

(١) أنظر روضة القضاة ( ٢٩٦/١ ) ، وشرح أدب القاضي للصدر

الشهيد ( ٢٩١/٢ ) .

(٢) أنظر : شرح أدب القاضي للصدر الشهيد ( ٢٩١/٢ ) حيث  
قال الصدر الشهيد ما نصه : " وقال أبو يوسف رحمه الله يقضى  
وهو اختيار صاحب الكتاب " ، وأنظر كتاب شرح أدب القاضي للجصاص  
الورقة ( ٥٩/ب ) فقد نقل السألة عن الخصاص ونص على ذلك أنه  
اختيار الخصاص .

(٣) أحمد المقصود به الخصاص كما أشرت إليه آنفاً وبينت أن الصدر الشهيد  
والجصاص نقلانه ذلك الرأي عن أبي يوسف وأنه أى الخصاص  
صوه .

(٤) سيأتى الكلام على مسألة القضاء على الغائب ص ١٢٥ .

قال القاضي <sup>(١)</sup> : ذكر أبو علي بن موسى رحمه الله في كتابه  
أنه إذا قال المدعى : لي بهنة حاضرة ، وأعطاه كفيلاً بنفسه ثلاثة  
أيام فتغيب الطالب ، فالكفيل ( ٥٠ / ١ ) على كفايته حتى يدفع  
المكفول به إلى المكفول له ويمرأ منه .  
وقد روى بعض أصحاب أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> : أنه كان يقول إن الكفيل  
يمرأ عند مضي الثلاثة الأيام إذا تغيب الطالب وليس للطالب أن  
يطلب منه النفس .

---

(١) تكرر قوله ( القاضي ) في الأصل .

(٢) أنظر كتاب شرح أدب القاضي للصدر الشهيد ( ٢٧٨ / ٢ ) قال  
ما نصه : " والصحيح أنه يأخذ إلى ثلاثة أيام " .

### فصل

إذا قَدَّمَ رجلًا إلى القاضي وقال : أنا وصي فلان ، وللميت علي هذا حق ، ولم يثبت وصيته عند القاضي فقال : خذ لي منه كفيلاً حتى أثبت وصيتي وأثبت الحق عليه للميت ، لم يأخذ منه كفيلاً .

لأنه : ليس بخضم بعد لأن سبب الخصومة هي الوصية ولم تظهر فلم يكن له أن يخاصم .

وكذلك إذا قال : أنا وكيل فلان ، ولفلان على هذا حق فخذ منه كفيلاً حتى أثبت وكالتي والحق عليه ، لم يأخذ منه كفيلاً لما قلنا .

وإن أقام الهيئة على الوصية أو الوكالة والقاضي في السألة عن الشهود (١) ، ثم أحضر خصماً ادعى عليه حقاً للموصى أو للموكل وسأله أن يأخذ منه كفيلاً إلى أن يسأل عن شهوده ، ثم يثبت الحق على الرجل ، لم يفعل القاضي وذلك لأن الوصية لم تثبت (٢) فلم يصر خصماً ، فلا يؤخذ الكفيل له .

وان أحضر بينته على الوصية ، والحق الذي للميت على المدعى عليه في مجلس واحد ، قبل ذلك ، وحكم به كله إذا عدلت الهيئة .

---

(١) أنظر المختصر الورقة ( ١٣/ب ) .

(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يثبت ) .

وكذلك الوكالة <sup>(١)</sup> والقياس عندنا أن لا يتقبل حتى

ثبتت <sup>(٢)</sup> الوكالة والوصية أولاً ثم الحق .

وجه القياس : لأن ( ٥٠/ب ) الوصية لم تثبت <sup>(٣)</sup> فلم

يكن خصماً به ، فلم يكن له أن يقيم البينة على الحق .

وجه الاستحسان : أن البينة يجوز أن تقف <sup>(٤)</sup> بدليل

أن أحد الابنين إذا أقام البينة على حق والابن الآخر غائب فأنه

يقف على حقه .

فإن حضروا دعى صارت تلك البينة له ، كذلك هذا إذا

عدلت بينة الوصية أو بينة الوكالة علمنا بانه أقام البينة وهو خصم .

---

(١) في النسخة ( أ - ز ) ( للوكالة ) ، والصواب ما في النسختين

( الأصل ) ، ( ع ) .

(٢) في النسخة ( أ - ز ) ( ثبت ) .

(٣) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( ثبت ) .

(٤) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يقف ) .



## فصل

ولو ادعى على ميت حقاً ، وقدم وصيه الى القاضى ولم تثبت وصيته ، وطالب من الوصى كفيلاً حتى يثبت الحق على الميت لم يأخذ له كفيلاً (١) .

لأن الوصية لم تثبت ، فلم يكن خصماً عن الميت ، ولم يجب عليه قضاء الدين فلا يؤخذ الكفيل منه .

وكذلك لو كانت وصيته تثبت بهذا : ولكن الوصى قال : لم يصر فى يدي من مال الميت شئ ، لأن القضاء لم يجب عليه (٢) فلا يؤخذ منه كفيل (٣) .

فان قال الطالب : أريد أن أثبت حقي على الميت بمحضر منه ثم أطلب مال الميت ، فخذ لي منه كفيلاً حتى أحضر شهودى فإن القاضى يأخذ له منه كفيلاً ثلاثة أيام .

لأن الوصية لما تثبت كان خصماً عن الميت فى سماع البينة عليه .

---

(١) أنظر شرح أدب القاضى ( ٢٩٨/٢ ) ، وراجع المختصر

الورقة ( ١/١٣ ) .

(٢) قوله ( عليه ) سقط من النسخة (ع) .

(٣) لأنه منكر كالوارث الذى ينكر وصول التركة اليه فيكون القول قوله .

راجع أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر الشهيد ( ٢٩٧/٢ ) .

ولو أقام البينة عليه بالمال وهو معسر قلت البينة عليه

وان كان الأدرا لا يلزمه ، كذلك هذا .

وكذلك لو أحضر وارثاً وقال : الوارث لم يصر في يدي من طلق الميت

شيء فإنه يأخذ منه كهيلاً ( ١/٥١ ) على الوجه الذي قلنا لما بينا . (١)

---

(١) لأنه لما ثبت أنه وارث فقد انتصب خصماً عن الميت في سماع

البينة عليه ويشير بقوله على الوجه الذي قلنا لما بينا الى ما ذكره

آتفا في شأن ثبوت الوصية .

### فصل م

ولو قدم رجلاً الى القاضى وادعى أن أباه مات وهو وارثه  
وأن له على هذا الرجل ألف درهم فأراد كفيلاً .  
فإن القاضى يأخذ له منه كفيلاً ثلاثة أيام (١) ، ولا يشبه هذا  
الوكيل والوصى .  
لأنه يدعى الحق لنفسه عليه ، فكان خصماً له ، وله أن يأخذ  
منه كفيلاً .  
وكذلك كل من ادعى حقاً لنفسه فأنى أخذ له كفيلاً اذا كان  
المدعى عليه ذلك من أهل المصر ، لما بينا أنه اذا كان مسافراً  
لم يأخذ منه الكفيل .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٢٩٨/٢ ) .

(١) مسألة  
ممسمة

دار في يد رجل يدعيها لنفسه ، فادعى رجل أنها لـه  
اشتراها من فلان ، وطلب كفيلاً (١) .

فانه يأخذ من المدعى عليه كفيلاً ثلاثة أيام .

لأنه يدعى الحق لنفسه ، وصاحب اليد يسكنها لنفسه ، فكان  
خصماً لمن يدعيه فيؤخذ منه كفيلاً .

وكذلك اذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته أو ادعت المرأة  
على الزوج بذلك ، فإنه يؤخذ الكفيل من المدعى عليه (٢) .

لأنه يدعى الحق عليه لنفسه ولو أقربه صح إقراره ، فإذا  
جحد أخذ منه كفيلاً ليحضر شهوده .

وكذلك لو قدم رجلاً الى القاضي وقال : هو سَلَوَكِي ، وقيل هو  
أنا حرٌّ (٤) ، فانه يأخذ (٥) له كفيلاً منه لما ذكرنا .

---

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (فصل) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٩٨ / ٢ ) .

(٣) الصدر السابق ، ( ٢٦٩ / ٢ ) .

(٤) الصدر السابق ( ٢٠٩ / ٢ ) .

(٥) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (موضع) .

فصل  
متمم

واذا مات المطلوب ، أو الكفيل بالنفس بطلت الكفالة (١) .

لأنه : لا يقدر على ( ٥١/ب ) تسليمه بمد موته فلا [ يكلف ] (٢)

وكذلك الكفيل اذا مات ، لأنه فات التسليم من جهته فسقط .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠٠/٢ ) .

(٢) فى النسخة الأصل ( يكفل ) وهذا تصحيف وما أثبت من  
النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) وهما فى الأصل .

## فصل

سس

ولومات الطالب لم تنهطل .

لأنه يضمن الكفيل تسليم المكفول به ولم يفت ، والوارث يقوم مقام الطالب فوجب التسليم اليه ، فان سلم الكفيل المكفول به الى وصيه برى .

لأن الوصي قائم مقام الميت فيما يجب له وعليه ، ولو سلم اليه برى ، وكذلك اذا سلم الى وصيه برى .

وان لم يكن له وصى به وسلم الى الوارث برى من حق ذلك الوارث خاصة ، ولمن بقى من الورثة أن يطالب الكفيل بتسليم المكفول به ، لأنه سلم اليه حقه وحق غيره فبرى من حقه وحق (١) حق الغير عليه .

---

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) ( وري ) .

باب : العدوى <sup>(١)</sup> [والإعداء] <sup>(٢)</sup>

قال أبو يوسف : إذا ادعى رجل على رجل دعوى وأراد عليه

عدوى وهو في الضر ، والقاضي لا يدرى أمحق هو أو مظل .

فانه يمد به عليه ، ويثبت من يحضره . <sup>(٣)</sup>

وَحكي عن مالك <sup>(٤)</sup> أنه قال : ما لم يعرف القاضي أن بين

الطالب والمطلوب معاملة لم يمد على المطلوب بدعوى الطالب .

- (١) العدوى : هي المعونة ، وهي طالعك الى وال ليمدك على من ظلمك أى ينتقم منه ، يقال : استعديت الأمير على فلان فأعداني أى استعدت به عليه فأعاني . أنظر مختار الصحاح ص ٤١٩ . والاعداء : هو طلب المدعى من القاضي أن يحضر خصمه . هذا مفهوم من الفتاوى الهندية ( ٣٣٤ / ٣ ) .

- (٢) فى الأصل ( الأعزاز ) وهو تصحيف والتصويب من النسختين ( أ - ز ) ، ( ح ) .

- (٣) أنظر قول أبى يوسف فى شرح الجصاص على أدب القاضي <sup>الورقة</sup> ( ١ / ٦١ ) وما بعدها ، وراجع روضة القضاة للسمنانى ( ١٦٢ / ١ ) فانه قال : قال أبو يوسف على هذا أدركنا الناس . وراجع الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٣ / ٣ ) فقد جاء الصدر بأدلة تختلف عن أدلة المؤلف هنا ولا يتسع المقام لذكرها .

- (٤) أنظر قول مالك فى تبصرة الحكام ( ٣٠٥ / ١ ) .

وقال أبو يوسف على هذا أدركنا الناس ولم يكن أحد ممن  
الغفها ينكر هذا على من فعله .

وابن أبي ليلى كان يفعله ولا ينكر عليه أبو حنيفة [رحمه الله] (١)  
وانما قلنا ذلك لما روى أبو هريرة وزيد بن (٢) خالد الجهنى أن رجلا  
اغتمصا الى رسول ( ٥٢ / ١ ) الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما :  
يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر وهو افقههما :  
أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وإذنى لى أن أتكلم (٣) قال :  
تكلم ، قال : ان ابنى كان عَيْفًا (٤) على هذا فزنا

(١) قوله ( رحمه الله ) لا توجد فى النسخة الأصل واثباتها ممن  
النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ، أنظر قول ابن أبي ليلى فى  
الصدر شرح أدب القاضى ( ١٦٢ / ١ ) .

(٢) زيد بن خالد الجهنى : صحابى مشهور شهد الحديبية وكان معه  
لوا جهينة يوم الفتح مات سنة ٢٨ هـ وقال فى التقريب مات  
بالكوفة ، له ترجمة فى : الاستيعاب ( ٥٥٨ / ١ ) ، والاصابة  
( ٥٦٥ / ١ ) ، والتقريب ( ٢٧٤ / ١ ) .

(٣) هذه الجملة رواها الترمذى بلفظ ( وإذن لى فأتكلم ) ، ورواها  
النسائى بلفظ ( وإذن لى فى أن أتكلم ) وسيأتى ذكر مصادر  
تخريج الحديث فى ص ٢٨٤ .

(٤) فى هامش ( أ - ز ) أى صبا ، والمعنى أى أجيرا ، والعسيف  
بمهلتين الأجير وزنه ومعناه والجمع عسفا كاجرا ، ويطلق  
أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، قال ذلك الحافظ  
ابن حجر فى فتح البارى شرح صحيح البخارى ( ١٣٩ / ١٢ ) .



[بأمراته] <sup>(١)</sup> فأخبرت أن علي ابن الرجم فافتديت منه بمائة شاة وجارية ، ثم إني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابن أبي جلد مائة وَتَغْرِيبُ عامٍ ، وإنما الرجم على امرأته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( أما والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله تعالى ، أما غَنَمُكَ وَخَادِمُكَ فَارَدُّهُ عَلَيْكَ ، وعلى ابنك جلد مائة وَتَغْرِيبُ عامٍ وَأَغْذُ يا أنيس <sup>(٢)</sup> إلى امرأة هذا

---

(١) في الأصل ( بامرة ) والتصويب من النسختين ( أ - ز ) ،

• (ع)

(٢) أنيس : بالتصخير - صحابي مشهور ذكر في حديث الحسيف .

قال ابن السكن : لست أدري من أنيس المذكور فـ

هذا الحديث ، ولم أجد له رواية غير ما ذكر فـ

هذا الحديث .

ويقال : هو أنيس بن الضحاك الأسلمي .

وقال ابن الأثير : هو : أنيس بن مرشد الغنوي : شهد

مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة ، وحنينا - توفي

في ربيع الأول سنة عشرين من الهجرة .

راجع ترجمته في :

الاستيعاب ( ٦١ / ١ ) ، اسد الغابة ( ١٥٩ / ١ ) .

فان اعترفت فارجمها )) (١)

فقد أهدى على المرأة ولم يكن الحق ثبت عليها .

وروى أن رجلاً كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين

فجاء اليه وطالبه وأغلظ عليه القول ، فقام واحد من أصحابه

ويقال إنه كان عمر فأنكر عليه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(( لأن تكونوا على أولى من أن تكونوا )) (٢) على الرجل فإنه

---

(١) حديث المسيف رواه البخارى فى كتاب الحدود باب :

الاعتراف بالزنا ( ١٣٦/١٢ ) .

ورواه مسلم فى كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا

( ١٣٢٤/٣ ) .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحدود باب ما جاء فى الرجم على

الشيب ( ٣٩/٤ ) .

وأخرجه ابن ماجه فى الحدود أيضا باب حد الزنا

( ٨٥٢/٢ ) .

وأخرجه النسائى فى الأقضية باب صون النساء عن مجلس

الحكم ( ٢٤٠/٨ - ٢٤١ ) .

ورواه مالك فى الموطأ فى الحدود ( ٨٩/٥ ) مع الزرقانى .

وأخرجه أحمد فى سننه ( ١١٦/١١٥/٤ ) .

وأخرجه البيهقى فى كتاب الحدود باب نفى البكر ( ٢٢٢/٨ ) .

(٢) فى النسخة .. ( أ - ز ) ، ( يكونوا ) .

مَا قَدِّسَتْ أُمَّةٌ حَتَّى يُؤْخَذَ مِنْ قُوَّهَا لِضَعْفِهَا غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ )) (١) .

فإن أن أخذ الحق من المطلوب واجب ، والقاضي ينوب عن المسلمين فيجب عليه أخذ الحق منه ولا يصل اليه الا بالاعدا\* عليه فوجب أن يفعل .

---

(١) أورد الهيثمي في مجمع الزوائد عدة أحاديث بمعناه بدون ذكر

القصة التي ذكرها الناصبي ( ١٩٧/٤ ) - منها :

حديث أبي سعيد بلفظ : (( لا قدست أمة لا يعطى الضعيف فيها حقه غير متمتع )) ، وقال رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح .

ومنها : حديث : قال يونس بن مخارق عن أبيه عن جده :

(( لا قدست أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه غير متمتع )) .

وقال : رواه الطبراني في الكبير والأوسط . ورجاله ثقات .

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ( ١٨٣/٤ ) .

وأورده الجصاص في شرحه لكتاب أدب القاضي للخفاف ( ٦١/ب )

ولقد أورد الناصبي في كتابه هذا بمعناه فيما سبق

أنظر ص .

ومعنى قوله : ( غير متمتع ) : أى : من غير أن يصيبه

أذى بقلقه ويزعجه .

راجع النهاية في غريب الحديث ( ١٩٥/١ ) .

وروى عن ابن عباس ( ٥٢ / ب ) أن رجلا قدم مكة باهلا فباعها  
من أبي جهل ، فمطله <sup>(١)</sup> وظلمه فقام <sup>(٢)</sup> في السجد وقال :  
يا معشر قريش اني رجل غريب ابن سبيلا واني بعت اهلا من أبي جهل  
فمطلني وظلمني فمن رجل يهديني <sup>(٣)</sup> عليه ويأخذ لي بحقي ؟ قال :  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس قال : فقالوا له : ذلك الرجل  
يهديك <sup>(٤)</sup> عليه ، قال فانطلق اليه وذكر له ذلك ، فقام معه  
وصحبت قريش في أثرهما رجلا ، وانما فعلوا ذلك استهزاء لما قد  
علموا ما بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أبي جهل من المداوة ،  
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بابه فضربه ، فقيل : من هذا ؟  
فقال : محمد ، قال : فخرج اليه أبو جهل وما في وجهه  
رايحة من الذعر <sup>(٥)</sup> ، قال : أعط هذا

- 
- (١) المطل : مأخوذ من قوله مظل الحول ونحوه مطلا أي مسده  
والحديد طرقة ليطول ، ومطل فلانا : أي أجل موعد الوفاة  
بحقه . المعجم الوسيط ( ٨٧٦ / ٢ ) .
- (٢) قوله ( فقام ) مكرر في النسخة الأصل .
- (٣) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) يهدي ، وفي السيرة النبوية لابن هشام  
( يؤديني ) ( ٣٨٩ / ١ ) ومعناها : أي يهينني على أخذ حقي .  
من هاشم السيرة النبوية لابن هشام .
- (٤) في السيرة النبوية لابن هشام ( يؤديك ) ( ٣٨٩ / ١ ) .
- (٥) الذعر : بالضم الخوف والفرع ، والفتح التخويف ، وقال الزمخشري :  
الذعر : مجاز يراد به الخوف ومن المجاز قولهم أتاننا وما في وجهه  
دم اذا جاء فرحا ، وقال في هاشم نسخة ( أ - ز ) أي من الخوف .  
أنظر ترتيب القاموس ( ٢٥٨ / ٢ ) ، ولسان العرب ( ٣٩٣ / ٥ ) .  
وأساس البلاغة ( ١٧٩ / ١ ) ، وراجع السيرة النبوية لابن هشام ( ٣٩٠ / ١ ) .

حقه فقال : نعم ، فدخل فأخبر حقه فأعطاه آياه ، فجاء الرسول  
وأخبرهم ، وجاء الرجل فوقف (١) عليهم وقال : جزاء الله خيراً  
فقد أخذ لي حقى قال : فلم يفرقوا أن جاء أبو جهل فقالوا :  
وبلك ما صنعت ، فقال : والله ما هو إلا أن ضرب علي الباب  
[فقلت من] (٢) فقال : محمد ، فذهب فؤادى ، فخرجت إليه  
وان معه لفحلاً (٣) ما رأيت مثل هامته وأنيابه لفحل قط وإن [كان] أكلنى (٤)

(١) فى النسخة (أ- ز) ، ( ووقف ) وفى النسخة (ع) زيادة

( ينظر لى ) بحد قوله ( ووقف ) .

(٢) قوله ( فقلت من ) سقط من النسختين الأصل ، (ع)

واثباته من هامش (أ- ز) .

(٣) فى السيرة النبوية لابن هشام ( ٣٩٠/١ ) ( ان فوق رأسه لفحلاً

من الابل ) .

(٤) فى جميع النسخ ( وان كان ) ولعل الصواب ( وان كان ) كما

فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠٩/٢ ) .

فى السيرة النبوية لابن هشام ( ٣٩٠/١ ) ( والله لو أبيست

لأكلنى ) .

وفى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠٩/٣ ) ( ان كان

لأكلنى ) .

لو امتنعت فرأيت ما ملكت نفسي أن أعطيته حقاً (١) . (٢)

وروى عن الهرماس (٢) بن زياد عن أبيه عن جده قال :

(١) قال في حاشية نسخة (أ - ز) بعدما ساق رواية ابن عباس ما نصه : " وأورد هذين ليعين جواز الإعداد بمجرد الدعوى الا ترى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه بمجرد الدعوى الا أن القاضى اليوم لا يقوم بنفسه " وذلها بقوله " سمع " . قلت : وهذا التحليق منقول من كتاب الصدر شرح أدب القاضى ( ٢ / ٣١٠ ) .

(٢) ما روى عن ابن عباس : أن رجلاً قدم مكة بابل فباعها من أبى جهل فماله : بالله .. الخ .

أورد الخصاص في أدب القاضى مع شرح الصدر الشهيد عليه ( ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ) . وذكره الجصاص في شرحه الورقة ( ٦١ / ب ) .

وروته كتب السيرة فقد ذكره ابن اسحاق عن عبد الملك بن عبد الله بن أبى سفيان كما في السيرة لابن هشام ( ١ / ٣٨٩ ) ، وهذا الملك ابن عبد الله من أصحاب النبی صلى الله عليه وسلم كما قال ابن أبى حاتم في الجرح والتعديل ( ٥ / ٣٥٤ ) .

وراجع نور اليقين في سيرة سيد المرسلين ص ٤٠ - ٤١ .

وأورد السمناني في روضة القضاة ( ١ / ١٦٨ ) .

(٣) الهرماس بن زياد بن مالك الباهلي : صحابي سكن البصرة

وهو آخر من مات بها من الصحابة . لترجمة في : التاريخ

الكبير ( ٨ / ٢٤٦ ) ، وأسد الغابة ( ٤ / ٦١٢ ) ، والاصابة

( ٣ / ٦٠٠ ) ، والتهذيب ( ١١ / ٢٨ ) ، والتقريب ( ٢ / ٣١٦ )

أثبت النبي صلى الله عليه وسلم استمدى <sup>(١)</sup> على غريم لـ  
فأعدانى . (٢)

وعن علي أن امرأة الوليد <sup>(٣)</sup> بن عقبة جاءت الى رسول الله

---

(١) جميع النسخ استمدت ، وفي رواية الميهقي استمدى كما أثبت منه

• ( ٥٢/٦ - ٥٣ )

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية باب في الحبس في الدين

وغيره ( ٤٦/٤ ) من حديث الهرماس بن زباد عن أبيه عن

جده بلفظ : " أثبت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لـ

فقال الزمه " .

وأخرجه ابن ماجه في الصدقات باب الحبس في الدين والملازمة

• ( ٨١١/٢ )

وأخرجه الميهقي في كتاب التفليس باب ما جاء في الملازمة

• ( ٥٢/٦ - ٥٣ )

وأورده ابن أبي حاتم في الحلل ، وقال : سألت أبي عنه فقال :

لم يرو هذا الحديث غير النضر عن الهرماس ، والهرماس شيخ

أعرابي لا يعرف . أنظر : علل الحديث لابن أبي حاتم

( ٤٧٤/١ ) رقم السؤال ( ١٤٢٤ ) .

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي مامر والقرشي الأموي أخو

عثمان لأمه ، أسلم يوم فتح مكة له ترجمة في : اسد الغابة

( ٦٧٥/٤ ) ، والاصابة ( ٦٣٧/٣ ) ، والتهذيب

( ١٤٢/١١ ) ، والتقريب ( ٣٣٤/٢ ) .

صلى الله عليه وسلم : تستمدى على زوجها ، فأعداها ، فجاءت  
[فقلت] <sup>(١)</sup> أبى أن يجي\* فأعطاها هدية <sup>(٢)</sup> من ثوبه كهيئة  
الحدوى <sup>(٣)</sup> فجاءت به . (٤)

وروى عن محمد بن عبد الرحمن <sup>(٥)</sup> عن أبيه قال : أستعديت  
عثمان بن عفان فأخذت بتلابيبه <sup>(٦)</sup> فأعداني . (٧)

(١) التاء ناقصة من الأصل في قوله ( فقلت ) والزائدة من  
النسختين ( أ - ز ) ، (ع) .

(٢) هدب الثوب وهدبته وهدابه : أى طرف الثوب ما يلي طرته  
النهاية في غريب الحديث ( ٢٩٤/٥ ) .

(٣) تقدم معنى الحدوى أنظر ص ٢٨١ .

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في زوائد السند من حديث على ( ١٥١/١ )  
وأبو يعلى في مسنده . ( ٢١/ب ) .

وذكره البيهقي في مجمع الزوائد ( ٣٣٤/٤ ) باب ضرب النساء .  
وقال : رواه عبد الله بن أحمد والبخاري وأبو يعلى ورجاله ثقات .

(٥) هو : محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى أبو عبد الرحمن  
صدوق سى\* الحفظ جداً مات سنة ٤٨ هـ له ترجمة في : الميزان  
( ٦١٣/٣ ) ، والتبذيب ( ٣٠١/٩ ) ، والتقريب ( ١٨٤/٢ ) .

(٦) التلبيب جمع مافى موضع اللب من ثياب الرجل ، ولهبته إذا  
جعلت في عنقه ثياباً أو غيره وجريته به ، والتلبيب من الانسان .

وهو ما بين الصدر والنحر ، أنظر لسان العرب ( ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ ) .  
(٧) ذكره الخفاف في أدب القاضي ، أنظر الصدر الشهيد شرح

أدب القاضي ( ٣٠٧/٢ ) .



وروى عن ابن سمود نحو هذا ، وكذلك إن كان خارج

المصر ، وهو يصل إلى الحاكم ويرجع إلى أهله قبل الليل (١)

لأنه في حكم الميصر<sup>٥</sup> فصار كالمحلة التي في طرف البلد .

•

---

(١) هذا عطف على ما سبق ومعناه أن للقاضي أن يمدى على من كان خارج المصر وهو يصل إلى الحاكم ويرجع إلى أهله قبل الليل ، كما كان له أن يمدى على من هو في المصر قريبا منه .

أنظر بداية الكلام في أول الباب ص ٢٨١ .

### فصل

وان كانت السافة أكر من ذلك (١) لم يعمده عليه حتى  
يقم الطالب شاهدين أن له عليه حقاً ونسبان ذلك الحق إلى  
ما يستجيز به القاضي احضاره ، لأن الضرر في احضاره عليه أكر  
فجعل في حكم الغائب وهذا نوع استحسان. (٢)

---

(١) أي أكر مما سبق تحديده آنفاً .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٦/٢ ) .

## فصل

قال اسماعيل بن حماد (١) : أربعة شهود لا أسأل عنهم (٢)  
 شاهدا ردّ الطينة (٣) ، وشاهدا تمديد العلانية ، وشاهدا  
 [الغربة] (٤) ليدعوه القاضي على غير قرعة ، والرجل يستمدى على  
 الرجل ويريد اشخاصه الى الحضر ويقم عليه شاهدين بحق يدعيه . (٥)

- 
- (١) هو : اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الكوفي القاضي تفرقه  
 على أبيه حماد والحسن بن زياد ، ولم يدرك جده ولي قضاة  
 الجانب الشرقي ببغداد ، وقضاة البصرة والرقعة وصنف من  
 الكتب " الجامع " في الفقه عن جده أبي حنيفة وله الرد على  
 القدرية وغير ذلك - له ترجمة في : الجرح والتعديل ( ١٦٥ / ١ )  
 وتاريخ بغداد ( ٢٤٣-٢٤٥ / ٦ ) ، وميزان الاعتدال ( ٢٩٠ / ١ )  
 والجواهر المضية ( ٤٠٠ / ١ - ٤٠٣ ) .
- (٢) أنظر المختصر ( ١ / ١٥ ) .
- (٣) الطينة : قطعة من الطين يختم بها الك ونحوه . أنظر  
 لسان العرب ( ١٤٠ / ١٧ ) . قلت : وكانت تقوم مقام ( الختم )  
 كما في عصرنا الحاضر .
- (٤) في النسخة الأصل ( الغيبة ) وما أثبتته من هاشم الأصل ومن  
 النسخة ( أ - ز ) ، أما النسخة ( ح ) فقولها ( الغربة ) سقط منها .
- (٥) أنظر قول اسماعيل بن حماد في شرح أدب القاضي ( ٣٣٣ / ٢ )  
 وشرح الجصاص ( ١ / ٦٥ ) روضة القضاة ( ١٧٣ / ١ ) ،  
 وقال في الروضة : " شاهدا المرفقة بدل الغربة " .

وقال ابن سماعه (١) : أما أنا فأسأل عن شاهدي رد الطينة

( ٥٣/ب ) وشاهدي الاشخاص (٢) .

قال أبو بكر الجصاص : وهذا عندي أحسن ، (٣)

وجه قول اسماعيل بن حماد (٤) قال : لأنه ليس فيه تنفيذ

الحكم على غيره فإذا كان حال الشهود الستر جاز أن يقله ، وله

أن يحبس في رد الطينة .

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم (( حبس رجلاً في تهمة )) (٥)

وهذا يوجب أكثر من التهمة . (٦)

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن سماعه بن عبيد ( أوعد ) الله

الكوفي ولد سنة ١٣٠ تقريباً وتوفي سنة ٢٣٣ هـ . وصنف كتباً

منها : " أدب القاضي والمحاضر والسجلات والنوادر " وغيرها

له ترجمة في : الفهرست لابن النديم ص ٢٠٥ ، وتاريخ

بغداد ( ٣٤١/٥ ، ٣٤٣ ) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي

ص ١١٦ ، والأعلام للزركلي ( ١٥٣/٦ ) ، وتاريخ التراث

الشري ( ٧٦/٢ - ٧٧ ) .

(٢) أنظر قول ابن سماعه في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٣٣/٢ )

وشرح الجصاص على أدب القاضي للخصاف ( ١/٦٥ ) .

(٣) أنظر قول الجصاص في كتاب شرح أدب القاضي له ( ١/٦٥ - ب ) .  
وتقدمت ترجمته في ص من الدراسة .

(٤) في النسخة (ع) زيادة ( واو ) .

(٥) تقدم تخريجه أنظر ص ٢٥٦ .

(٦) وهو الحبس في رد الطينة .

ووجه قول ابن سحابة : لأن في قبول هذه الشهادة إيجاب الحبس عليه أو الحضور ، فصار كاللزام سائر الحق فيطلب منه التعديل .  
 ووجه قولهما في تعديل العلانية : لأنه ليس في إيجاب حقيق  
 أن عدالة شهود الأصل تثبت بالتزكية بالسر<sup>(١)</sup> ففيه إعلام الناس  
 بأنه مزكى .

وأما في تقديم الفريم ، فللقاضى أن يفعل ذلك من غير شهادة  
 فلم يكن فيه الزام حق فجاز أن يفعل .  
 فإن كان المستمدى عليه في المص ، وهو مريض أو امرأة لا تخرج  
 بمقتضى القاضى مع المدعى أمينا من أمانيه إلى ذلك المريض ، والمرأة<sup>(٢)</sup> .  
 وهذا إذا كانت المرأة لا تخرج في الحوائج ولا تتبذل<sup>(٣)</sup> للناس  
 ولا تهتز لمجالس الحكم ، لأن المريض لا يقدر على الحضور بنفسه ،  
 والقاضى لا يحضر دون الناس فيقضى فيها ، فوجب أن يبعث أمينا  
 وكذلك المرأة .

---

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) ( في ) بدل من الباء .  
 وصورة تزكية السر : أن يبعث القاضى رسولا إلى المزكى أو يكتسب  
 إليه كتابا فيه أسماء الشهود وأنسابهم وحالاتهم ومجالسهم وسوقهم  
 أن كان سوقها حتى يتعرف المزكى فيسأل من جيرانهم وأصدقائهم  
 كذا في النهاية ، وينفذ على يدي أمينه مختوما بختمه الذى  
 ذلك المزكى ولا يطلع أحدا على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيخدع .  
 وصورة تزكية العلانية : أن يجمع القاضى بين المعدل والشاهد  
 ويقول للمعدل : أهذا الذى عدلته ؟ أو يقول للمزكى بحضور  
 الشهود أهؤلاء عدول مقبولوا الشهادة .

الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٥٤٩ .

(٢) أنظر المختصر ( ١/١٤ ) .

(٣) تتبذل : المتبذل ، من الرجال الذى يلي الحمل بنفسه .

لسان العرب ( ٥٣/١٣ ) .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( وَأَخَذُنَا يَا أَنَسُ إِلَى

امْرَأَةٍ ( ٥٤/أ ) هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجِسْهَا )) (١) .

صَحَّحَ بِالْمَدْعَى مَعَ الْأَمِينِ لِأَنَّ الْأَمِينَ لَا يُحْلَفُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ (٢)

مِنْ غَيْرِ دَعْوَى الْمَدْعَى فَوَجِبَ أَنْ يَحْضُرَ .

---

(١) هَذَا الْحَدِيثُ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ

فِي قِصَّةِ الْمَسِيفِ وَفِي تَخْرِيجِهِ فِي بَابِ الْمَدْعَى وَالْأَعْسَدَاءِ

• رَاجِعْ ص ٢٨٣ .

(٢) قَوْلُهُ ( عَلَيْهِ ) مَكْرَرٌ فِي النُّسْخَةِ الْأَصْلِ .

## فصل

ويبحث بشاهدى عدل من يعرف المريض أو المرأة. (١)  
لأنه يجب نقل ما يجرى من اقرار المدعى عليه أو غيره إلى  
القاضى ، والنقل بالشهادة ، فوجب أن يبحث شاهدين ويكتب  
للأمين اليمن التى يستحلفه عليها .  
لأنه : يقيم الأمين مقام نفسه فيما لا يعمل به بنفسه فيكتسب  
للأمين (٢) وبأمره أن يستحلفه على تلك الجهة .

---

(١) أنظر المختصر الوقفية ( ١ / ١٤ ) .

(٢) فى النسخة ( ١ - ز ) ( الأمين ) .

### فصل متمم

ثم يأتي الأمين اليه فيقول : **إِنَّ هَذَا أَتَى الْقَاضِيَ وَادَّعَى**  
**عَلَيْكَ كَذَا ، وَأَرَادَ اسْتِحْلَافَكَ فَأَمَرَنِي الْقَاضِيَ بِاسْتِحْلَافِكَ**  
**إِنْ كُنْتَ جَاهِدًا لِدَعْوَاهُ .**

فإن أقر المدعى عليه بدعوى المدعى شهد الشاهدان على  
ذلك ، ويقول له الأمين **وَكُلَّ وَكِيلاً بِالْخُصُومَةِ** يحضر مع خصمك  
مجلس الحكم ، فإذا فعل ذلك شهد الشاهدان عند القاضي  
بما أقر به بمحضر وكيله .

لأن القاضي يأمر الأمين بما لا يقدر عليه بنفسه ، ولا يقدر  
على السماع **فَسَمِعَهُ الْأَمِينُ ،** ويقدر على القضاء عليه بالهيئة عند  
حضور وكيله **فَمِتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ،** ويجوز أن يقوم الوكيل مقام المريد .  
لأنه فات حضوره فقام وكيله مقامه كوصي الميت فإن قيل  
ليس أن **النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُنْهَسَ** ( ٥٤ / ب )  
بتنفيذ الحكم حين بحثه الى المرأة .

قيل له : لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يولي  
الحكم من شاء ، وهذا القاضي ليس له ذلك فلو كان جمسيل  
اليه الاستحلاف فله أن يأمره بتنفيذ الحكم .



فصل

وان جحد وحلف أمره الأمين بأن يقيم وكيلًا يحضر مع  
خصمه ليقيم البينة عليه ، وإن كانت له ، وإنما قلنا للأمين استحلافه  
لأن : القاضى لا يصل الى استحلافه مع غيبته ، والوكيل لا ينوب عنه  
إذ التَّيَّابَةُ فى الإيمان لا تصح ، فكان للأمين أن يعلِّفه .  
وانما <sup>(١)</sup> قلنا يأمره بأن يوكل وكيلًا .

لأنه : وجب للمدعى من الحق أن يقيم البينة فيقضى له  
[و يجوز] <sup>(٢)</sup> سماع البينة على الوكيل ، فيجب أن ينصب وكيلًا  
لأن القاضى يصل اليه بنفسه ، فلم يكن للأمين أن يفعله .

---

(١) قوله ( وانما ) سقط من النسخة (ع) .

(٢) فى النسخة الأصل ( وتجاوز ) وما أشبهته من النسختين

(أ- ز) ، (ع) .

### فصل

فَإِنْ عَرَّضَ عَلَيْهِ اليمينَ فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ <sup>(١)</sup> وَنَكَلَ عَنِ اليمينِ  
ثَلَاثَ مَرَاتٍ أَمَرَ أَنْ يُوَكَّلَ وَكِيلًا ، فَإِذَا فَعَلَ شَهِدَ الشَّاهِدَانِ عِنْدَ  
القَاضِي بِمَحْضَرٍ مِنْ وَكِيلِهِ بِنُكُولِهِ ، وَحَضَرَ مِنَ الْمَدْعَى ، وَبَقِيَ  
القَاضِي بِهِ .

لأنَّ القَاضِي لَا يَهْلُ إِلَى عَرْضِ اليمينِ بِنَفْسِهِ فَيَعْرِضُ الْأَمِينُ  
ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، وَهَلُ الْقَاضِي إِلَى الْحُكْمِ بِالنُّكُولِ عِنْدَ ثَبُوتِهِ عَنْهُ  
بِالشَّهَادَةِ ، فَلَا يَكُونُ لِلْأَمِينِ تَنْفِيذُهُ .

وَلأنَّ فِي الْحُكْمِ بِالنُّكُولِ تَنْفِيذُ الْحُكْمِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ  
إِذَا هُوَ لَيْسَ بِحَاكِمٍ ، وَالِاسْتِحْلَافُ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ وَلَيْسَ ( ١/٥٥ )  
فِيهِ تَنْفِيذُ الْحُكْمِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ تُسَمَّعُ بَيِّنَةُ الْمَدْعَى بِمَدِّ يَمِينِ  
الْمَدْعَى عَلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ لِلْأَمِينِ أَنْ يَفْعَلَهُ . ( ٢ )

---

( ١ ) فِي النسخة ( ع ) ( انْ أَحْلَف ) ، وَفِي النسخة ( أ - ز )

( أنْ حَلَف ) ، وَالصَّحِيحُ مَا فِي الْأَصْلِ .

( ٢ ) أَنْظِرِ الْمُخْتَصَرِ بِالْهَرَقَةِ ( ١/١٤ ) .

### فصل

إذا تقدم الرجل وأدعى أن خصمه امتنع من الحضور معه  
مجلس الحكم ، أعطاه القاضي خاتماً ، وقال : آوِ الخاتم وأدعه  
إلى [القاضي] <sup>(١)</sup> وأشهد عليه بذلك . <sup>(٢)</sup>

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم (( أعطى امرأة الوليد  
ابن عتبة هَدْيَةً من ثوبه كهيئة المدوى )) <sup>(٣)</sup> .

وروى أن قاعد <sup>(٤)</sup> بن مقلص استعدي على غريم له فأعداه  
شريح فأبى أن ينقاد معه فأعطاه طينة ، <sup>(٥)</sup>

وروى عن جابر <sup>(٦)</sup> بن نوح الحماني قال : رأيت على خاتم  
سميد <sup>(٧)</sup> بن أشوع الصابري وكان على قضاء الكوفة :

---

(١) قوله ( القاضي ) سقط من الأصل وإثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ح )

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٨ / ٢ ) .

(٣) تقدم تخريجه أنظر ص ٢٨٦ .

(٤) لم أجده بعد البحث .

(٥) لم أجده بعد البحث .

(٦) جابر بن نوح الحماني بكسر الهمزة وتشديد الهم الكوفي ضعيف

..... مات سنة ٢٠٣ هـ له ترجمة في : ميزان الاعتدال

( ٣٧٩ / ١ ) ، والتهذيب ( ٤٥ / ٢ ) .

(٧) هو : سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني قاضي الكوفي ثقة مات

في حدود سنة ١٢٠ هـ له ترجمة في : الجرح والتعديل ( ٥٠ / ٤ )

والميزان ( ١٢٦ / ٢ ) ، والتهذيب ( ٦٧ / ٤ ) ، والتقريب ( ٣٠٢ / ١ )

• أجب القاضي سعيد بن أشوع \* (١).

فإن آراءه ، وقال : لا أحضر وشهد بذلك عند القاضي شاهدان ستوران لم يسأل عنهما وكتب الى الوالى فى احضاره ، وإنما نجعل الشهادة شرطاً لأن : قول المدعى أنه : رد الطينة لا يقبل عليه فوجب أن يقيم شاهدين وقد بينا أنه لا يسأل عنهما ، ثم يكتب الى الوالى ، هذا اذا لم يكن مع القاضي من يحضره ، فاذا كان عند القاضي من يحضره بحث رجلاً من [رجالته] <sup>(٦)</sup> لأنسه [بلام] <sup>(٧)</sup> القضاء فجاز للقضاة أن يتولوه ، فاذا لم يكن عند القاضي من يحضره ، كتب الى الوالى فى احضاره ( ٥٥/ب ) [لأنه لا يقدر على احضاره الا من هذه الجهة] <sup>(٨)</sup> وهذا من عمل الشرط فوجب أن يكتب اليه فى احضاره .

(١) ذكره الخفاف . أنار شرح أدب القاضي ( ٣١٦/٢ ) ونقله

منه السمناني فى روضة القضاة ( ١٦٩/١ ) .

ورواه وكيع فى أخبار القضاة ( ١٧/٣ ) عن الحكم بن عمر

الحامى قال : وأبست سعيد بن الأشوع يقضى فى المسجد

مختوم على غاتمه " أعداؤه أجب القاضي سعيد بن الأشوع " .

(٢) فى النسخة الأصل (رجالته) والتصحيح من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٣) فى النسخة الأصل (بلام) والتصحيح من النسختين (أ-ز) ، (ع) .

(٤) ما بين الحقوقيين : قوله ( لأنه لا يقدر على احضاره الا من

هذه الجهة ) سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين

( أ-ز ) ، (ع) .

### فصل

فإذا حضر وشهد عليه الشهود يردّوا الخاتم في وجهه حبسه  
القاضي على قدر ما يرى تأديباً له ، لأنه دعي الى حكم الله تعالى  
فلم يجب فصار مرتكباً معصية فيؤدب عليه ، وكذلك لو سكّت ولم  
يحضر ولم يقل لا أحضر لأن الامتناع من الحضور معصية وترك الانقياد  
لحكم الله تعالى فيما قب عليه .

وكذلك لو قال : نعم أحضر ولم يحضر فهو كذلك الا أن  
الأول أغلظ وأولى بالتأديب ، لأن الامتناع جنابة ، والأول جنس  
نهي جنابة ، امتنع ، ورد الطائنة فكان أولى بالتأديب .  
وان رأى القاضي أن لا يعطيه الغنام حين استعداء عليه ويكتب  
الى الوالى في احضاره خصمه معه فلا بأس بذلك .  
لأنه يجب احضاره وهذا طريق [الهم] <sup>(١)</sup> فكان له أن  
يفعله والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

---

(١) قوله ( اله ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

( ١- ز ) ، ( ع ) .

(٢) قوله ( والله أعلم ) ليس في النسختين ( ١- ز ) ، ( ع ) .

(١) سألة

ولو أن رجلاً جاء إلى القاضي وقال : إنَّ لي على فلان حقاً

وقد توارى وليس يحضر معي .

فإن القاضي يكتب إلى الوالي في احضاره . لما ذكرنا .

فإن قال الوالي : لم أظفر بالرجل ، وسأل الطالب الختم

على منزله كلفه القاضي أن يأتي بشاهدين أنه في منزله .

لأن الختم على بابه كحيسه ولا يقبل قوله فيما يوجب حيسه

بغير بيينة ، كذلك لا يقبل قوله فيما لا يوجب الختم على بابـه

الا بيينة .

فصل ( ١/٥٦ )

وإذا شهد شاهدان أنه في منزله سألها القاضي من أيمن  
علم بذلك ، فإن قالا : رأيناه اليوم أو منذ ثلاثة أيام قبل  
ذلك ، وأمر بالختم عليه <sup>(١)</sup> .  
لأنهما قد يفسران لزومه الهيت بما يوجب ختم منزله ، وقصد  
يفسران بما لا يوجب فلذلك سئل عن التفسير .

---

(١) أي : القاضي يأمر بالختم على منزل الخصم الذي شهد

الشاهدان بوجوده في بيته .

### فصل

فان قال رأينا منذ ثلاثة أيام ختم على بابه .  
لأنه امتنع عن العضور مع القدرة عليه فوجب حبسه فكأن  
الغتم على بابه بمنزلة حبسه .  
وان تقادمت الرؤية لم ينضم ، لأن العادة جرت بأن الرجل  
يحك في بيته مدة قليلة ، ولا يحك مدة طويلة فجعل الفصل  
بينهما ثلاثة أيام .  
فاذا شهدوا بأننا رأينا منذ أكثر من ثلاثة أيام لم يحكم  
بكونه في البيت في الحال <sup>(١)</sup> فلا يختم بابه الا أن يكون المدعى لم يحكسه  
التقدم الى القاضي .

---

(١) لأن الرؤية اذا كانت قديمة فمن المحتمل أن يكون قد  
سافر قبل دعوى المدعى لذلك لا يحكم بأنه في بيته  
مع تقادم الرؤية .  
ولقد حدد الخصاص المدة بثلاثة أيام فما زاد عن ذلك  
يحتمر متقادما ، وهذا ما ارتضاه المؤلف هنا الا أن  
الصدر الشهيد نقل عن شمس الأئمة الحلواني أن ذلك  
مفوض الى رأى القاضي .  
أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٢٧/٢ ) .



لأن القرعة (١) لم تدركه لأن المدعى أتى بها وجب عليه  
وانما فات السماع من جهة القاضى اذا لم يخرج رقبته فلا يـرد  
شهادة شهوده لأجله .

فان بيا المدعى بعد النعم وقال : إنه جالس فأعطينى عليه  
وانصب له وكيلاً واسع من شهودى .

فان أبا يوسف (٢) قال : أنا أبعت رسولاً وضع شاهداً  
فينادى الرسول بيا به حفرة الشاهدين يا فلان بن فلان القاضى .

(١) أى لم يأت المدعى فى وقته المحدد له أن يحضر فيه الى القاضى  
بحسب الترتيب أو القرعة أو الأسلوب المتبع فى تقديم أصحاب  
القضايا وحضورهم الى القاضى ، ويكون سبب التأخير هو القاضى  
فاذا كان السبب فى تأخر حضور المدعى هو القاضى فان الناصح  
حنا يرى أن شهادة الشهود تنقل وأن باب المدعى عليه  
يغتم ولو كانت المدة أكثر من ثلاثة أيام لاجل أن لا تـرد  
شهادة شهود المدعى .

وراجع الصدر شن أدب القاضى ( ٣٢٨/٢ ) .

(٢) أنظر قول أبى يوسف فى الصدر شن أدب القاضى ( ٣٢٦/٢ )  
وشن البصائر الورقة ( ٦٤/ب ) .

وراجع روضة القضاء ( ١/٤/١ ) وقد روى عن أبى يوسف فى  
قول أبى يوسف أنه لا يـرد منه وكيلاً ، والفتاوى الهندية  
( ٣٢٦/٢ ) .

(١)  
فلان بن فلان ( ٥٦/ب ) يقول لك أحضر مع خصمك فلان  
ابن فلان مجلس الحكم ، والا نصبت لك وكيلًا وقبليت بينته عليك  
ينادي على هذا الوجه ثلاثة أيام (٢) ، كل يوم ثلاث مرات .  
فان لم يحضر وشهد الشهود عند القاضي بذلك نصب له  
وكيلًا وسمع من الشهود ويقضى عليه بحضور من وكيله .  
وقال غير أبي يوسف : لا أرى أن ينصب له وكيلًا ، ولا يحكم  
عليه حتى يحضر .

وذكر أبو علي بن موسى قول محمد مع قول أبي يوسف .  
وجه قول أبي يوسف : لأنه ظهر امتناعه ووجب إيصاله إلى  
حقه ، وإيضاً المدعى إلى حقه من هذا الوجه ، فوجب أن يفعل ،  
كما لو امتنع من قضاء الدين بعد ثبوته عليه فإنَّ القاضي يبيع عليه  
ماله عنده ، كذلك هذا .  
وجه قول غير أبي يوسف : ولم يبين الخصاص من هو ؟ (٣)

- 
- (١) أنظر المختصر الورقة ( ١/١٥ ) .  
(٢) قال الصدر في شرح أدب القاضي ( ٣٢٩/٢ ) : انما  
قدره بثلاثة أيام لأن ذلك حسن لا بهلاء العذر .  
(٣) قال الصدر الشهيد رحمه الله كقول المؤلف أن الخصاص لم  
يبين من هو ؟ ثم ذهب على ذلك بما نصه :

قال : لأن الختم على بابه ليس بحجر عليه ، وقد غاب

عن مجلس القضاء فلا يقضى عليه بالهيئة .

وقال أبو يوسف أيضا : لو أن رجلاً أتى بكتاب من قاضى

الى قاضى بحق على رجل فلم يحضر المطلوب وأشهد عليه شاهدان

ولم يحضر ولم يوكل فانا أقبل كتاب القاضى والهيئة وأنفذ القضاء

عليه والوجه فيه ما بينا .

---

== " واختلف الشائخ فيه فذهب من قال أراد به قول محمد

رحمه الله ، وأكثروا : أراد به قول أبي حنيفة رحمه الله

فانه روى عن محمد بن النوار مثل قول أبي يوسف فكان المراد

به قول أبي حنيفة رحمه الله " .

قال القاضى الامام أبو على النسفى : رأيت فى بعض النوار

عن أبي حنيفة كقول أبي يوسف ، فصار هذا فصلا متفقا عليه

بينهم أن القاضى ينصب وكيلًا ويقضى عليه بمحضر من وكيله " .

أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٣٠ / ٢ ) ، مراجع المختصر

## فصل مهم

وإذا تَوَارَى الخصم في منزله وتبين ذلك للقاضي ، فقد رأى بعض أصحابنا <sup>(١)</sup> الهجوم عليه فيبحث القاضي رجلين يثق بهما ومعهما جماعة ( ١/٥٧ ) من النساء والخدم والأعوان فيكون بالباب وحول الدار فيدخل النساء ثم الخدم ويتنحى حَرَمُ المألوب <sup>فيصرون</sup> في بيت ويفتش الدار ، ثم يدخل النساء في البيت الذي فيه الحرم فيفتشون فان أصبته أخرج الى القاضي ، وإنما يفعلون ذلك بغتة ، ويدخلون الدار وهم <sup>(٢)</sup> لا يعلمون .

وذكر أبو علي بن موسى : أن الذي ذكره الخفاف من أمر الهجوم قول محمد بن الحسن ، وحكي <sup>عن</sup> بعض أصحاب محمد أنه قال له : أليس قول <sup>(٣)</sup> الله تعالى : ( لا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ) <sup>(٤)</sup> .

فقال محمد : ليس هذا في هذا .

وذكر أبو علي : أن أبا حنيفة [ رحمه الله ] <sup>(٥)</sup> لم ير ذلك .

- 
- (١) سيذكر المؤلف قريباً من هو القائل ؟
- (٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( هو ) والصحيح من الأصل .
- (٣) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( قال ) .
- (٤) سورة النور آية ( ٢٧ ) .
- (٥) قوله ( رحمه الله ) سقط من الأصل وإثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

قال أبو علي : وفي هذا القول غفلة لمن رأى ذلك من القضاة .

وجه قول أبي حنيفة قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا

لا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ) <sup>(١)</sup> الآية .

وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لمستأننكم الذين ملكت

أيامكم والذين لم يملغوا الحلم منكم ثلاث مرات ) <sup>(٢)</sup> الآية .

والذين ملكت أيامكم البالغون منهم ، والذين لم يملغوا الحلم

الاحرار الذين يعرفون المحرمات هكذا فسر المفسرون <sup>(٣)</sup> .

فإذا لم يكن لهؤلاء أن يدخلوا فالرجال الذين لا نسب بينهم

وبين أهل المنزل أولى أن لا يدخلوا .

ولما روى ( ٥٧/ب ) أبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( إذا استأذن أحدكم

[ثَلَاثًا] <sup>(٤)</sup> ولم يؤذن له فليرجع )) <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة النور آية ٢٧ .

(٢) سورة النور آية ( ٥٨ ) .

(٣) راجع تفسير الآية في فتح القدير للشوكاني ( ٥٠/٤ ) ، وتفسير

ابن كثير ( ٣٠٣/٣ ) .

(٤) في النسخة الأصل ( بيتا ) وما أثبتته من النسختين ( أ- ز ) ، ( ع ) .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان باب التسليم والاستئذان

ثلاثا ( ٢٧/١١ ) .

وأخرجه مسلم في كتاب الآداب باب الاستئذان ( ١٦٩٤/٣ ) .

وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب كم مرة يسلم الرجل فسي

الاستئذان ( ٣٧١/٥ ) .

وجه قول محمد : ما روى عن نافع (١) أن عمر بلغه عن  
ناثحة (٢) في ناحية المدينة فأتاها حتى هجم عليها في منزلها ثم  
ضربها باليد (٣) حتى سقط خمارها ، فقيل له يا أمير المؤمنين  
إن خمارها قد سقط ، قال : إنه لا حرمة لها . (٤)

- 
- (١) نافع : تقدمت ترجمته ، وهو مولى ابن عمر أبو عبد الله  
المدني ص ١٠٨ .
- (٢) ناحية المرأة تنوح نوحا ونائحة النوايح اسم يقع على النساء  
والمراد البكاء على الميت بصوت مرتفع .  
أنظر لسان العرب ( ٤٦٧/٣ ) ، والمصباح المنير  
( ٢٢٩/٢ ) .
- (٣) بعد قوله ( المدينة ) علق عليها في هامش النسخة  
( أ- ز ) ، ( ع ) بقوله ( الحبة ) ولا يوجد ذلك  
في الأصل .
- (٤) الدرة : بالكسر السوط الذي يضرب به .  
أنظر ترتيب القاموس ( ١٦٨/٢ ) ، والمعجم الوسيط  
( ٢٧٩/١ ) .
- (٥) ذكره الخفاف في أدب القاض مع شرح المصدر ( ٣٣٩/٢ ) .  
وأورد السخاني في روضة القضاة ( ١٧٦/١ ) .  
وراجع سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ( ١٣٣ - ١٣٤ ) .

ولما روى أن علياً رضي الله عنه استعمل عبد الرحمن (١) بن أحنف  
على الرق (٢) فأخذ المال وتواري عند نعيم بن [دجاجة] (٣) الأسدي  
فأرسل على اليه من يخرج به من دار نعيم فجاء نعيم معهم إلى علي  
فقال : ان مفارقتك الكفر وان المقام معك لذل [فأمر علي] بالكف عنه . (٥)

(١) في روضة القضاة ( ١٢٦/١ ) عبد الرحمن بن مخز نقلا عن الخفاف  
وفي شرح أدب القاضي ( ٣٣٩/٢ ) عبد الرحمن بن محنف ، ولم  
أقف عليه بعد البحث .

(٢) الرق : بفتح أوله وتشديد ثانيه وهي مدينة مشهورة من أعلام المدن  
كثيرة الفواكه والخيرات وهي محط الحاج على طريق السابله وقصبة  
بلاد الجبال بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخا وتقع فـسـى  
ايران . أنظر ياقوت معجم البلدان ( ١١٦/٣ ) .

(٣) في جميع النسخ ( خفاجة ) وإثباته من هاشم النسختين ( أ - ز ) ،  
( ع ) ومن مصادر ترجمته .

وهو : نعيم بن دجاجة ( بفتح الدال ) الأسدي الكوفي مقبول  
من الثانية ، له ترجمة في : التاريخ الكبير ( ٩٨/٨ ) ،  
وتهذيب التهذيب ( ٤٦٣/١٠ ) ، والتقريب ( ٣٥٠/٢ ) .

(٤) في النسخة الأصل ( بالكشف ) وهذا تصحيف ، والتصحيح من  
النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٥) أورده الخفاف في أدب القاضي . أنظر شرح أدب القاضي

( ٣٣٩/٢ ) ، وراجع روضة القضاة ( ٣٣٩/٢ ) .

ولما روى ابن عمر أن عمر رضى الله عنه خطب الناس فقال : إنه  
بلغنى أن فى بيت فلان ، وفلان شرباً لرجل من ثقيف (١) ورجل من  
قريش يسمى الشقى ، مرشداً ، أتى آت بيتيهما فان كان حقاً  
أحرقتهما فسمع القرشى ذلك فحذّر وأخرج ما فيه ، ولم يفعل الشقى  
قال : فأتى بيت القرشى فلم يجد فيه شيئاً ، وأتى بيت الشقى  
فوجد الحمر فأحرق البيت وقال (( ما أنت بِحُرْشِدٍ )) (٢) .  
ولأنه لما امتنع من الحضور صار ظالماً فله أن يهجم عليه .  
ولأنهم اتفقوا أنه لو رأى منكراً فى دار رجل جاز الهجوم عليه  
وتغيير ذلك ( ١/٥٨ ) النكر ، فكذلك اذا امتنع الخصم .

- 
- (١) ثقيف : قبيلة منازلها فى جبال الحجاز بين مكة والطائف  
وتتقسم الى بطون مختلفة . أنظر معجم قائل العرب ( ١٤٦/١ )  
(٢) ذكره الخصاف فى أدب القاضى أنظر الشن ( ٣١٠/٢ ) ،  
وراجع سيرة عمر بين الخطاب لابن الجوزى ص ١٣٢ .



المملكة العربية السعودية  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الدراسات العليا  
«شعبة الفقه»  
عامة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات  
رقم التسجيل العام ٥٠٥  
التاريخ / / ١٤٠٥ هـ

# كتاب تهذيب أدب الفاضل

للخصّاف المنوف سنة ٤٦١ هـ

تأليف

عبدالله بن الحسين الناصحي النسابوري  
المتوفى سنة ٤٤٧ هـ

## تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية لعلامة الدكتوراه

للطالب: سعيد بن درويش بن سعيد الزهراني

إشراف

فضيلة الدكتور أحمد الحاج علي الأزرق  
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات العليا بالجامعة

لعام: ١٤٠٤/٥/١٤٠٥ هـ



## الجزء الثاني

١٣ - باب الحبس (١)

وإذا ثبت المال على المدعى عليه ببينة أو اقرار وطلب المدعى حبسه تأنى القاضى فيه وأمره بأن يخرج اليه من حقه ، فان لم يفصل وأعاد به يريد حبسه ، فان القاضى يحبسه له (٢) ، وإنما قلنا أنه يتأنى لأن الحبس عقوبة ، فلا يحجل بالمقومة قبل أن يظهر الامتناع . (٣)

ولأنه يعمل به بما يريد أن يمضى عليه إن لم يؤد فلعله يؤدى من غير حبس فيكون أحسن كما قلنا فى النكول أنه يعمل به بما يريد أن يمضى عليه .

- 
- (١) الحبس : ضد التخلية . أنظر مختار الصحاح ص ٢٢٠ .
- (٢) ذهب المؤلف هنا الى التسوية بين الدين الثابت بالاقرار والدين الثابت بالبينة ونقل ذلك عن الخفاف الا أن الصدر الشهيد رحمه الله قال : " ان المذهب يفرق بينهما فالثابت بالبينة يحبس فيه ، أما الثابت بالاقرار فلا يتجمل فى حبسه فيه ، ونص على الفرق فقال : ( والفرق أن الحبس انما يجب باعتبار ما طلة الخنى بالنص فاذا أقر لم تظهر منه ما طلة لأن حجة المقر أن يقول ظننت أنك تمهلنى فان أبيت أو فيك حقاك ، أما اذا جحد الدين متى أثبت بالبينة فقد وجدت المطالبة فاذا جاءه أو ان الحبس لا يسأل المدعى عليه الك مال "

راجع الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٦٠ / ٢ ، ٣٦١ ) .

- (٣) راجع مسائل باب الحبس فى شرح الجصاص على أدب القاضى الورقة ( ٦٥ / ب ) وما بعدها ، والفتاوى الهندية ( ٤١٢ / ٣ ) .

فصل  
متمم

فان لم يفعل وأعاد حبسه (١) .

لما روى عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه قال : (( لي الواجد (٢)

يجبل عرضه وعقوبته )) (٣) .

---

(١) معنى ذلك أن المدعى عليه اذا لم يسلم الدين للمدعى وعاد

المدعى يريد حبسه ، حبسه القاضي لأنه ما طل .

(٢) لي الواجد : اللی بالفتح المطل .

والواجد : الغنى من الوجد بالفتح .

راجع فتح الباری ( ٦٢/٥ ) .

(٣) ذكره البخاری فی كتاب الاستقراض باب لصاحب الحق مطلقا

• ( ٦٢/٥ )

وأخرجه أبو داود فی الأفضية باب فی الحبس ( ٤٥/٤ ) .

وأخرجه النسائی فی كتاب البيوع باب مطل الغنى ( ٣١٦/٢ ) .

وأخرجه ابن ماجه فی كتاب الصدقات باب الحبس فی الدين

واللازمة ( ٨١١/٢ ) .

والحاكم فی المستدرک ( ١٠٢/٤ ) عن عمرو بن الشريد عن أبيه

وقال : صحيح الاسناد ، وقال الحافظ فی فتح الباری بعد ما

عزاه الى أحمد واسحاق فی مسنديهما : واسناده حسن ( ٦٢/٥ ) .

وأخرجه البيهقي فی السنن الكبرى بكتاب التفليس باب حبس من

عليه الدين اذا لم يظهر ما له وما على الغنى فی المظلل

• ( ٥١/٦ )

وفى بعض الروايات (( مظل الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته )) (١)  
وعن بهز (٢) بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم  
(( حبس رجلاً فى تهمة )) (٣) .

---

(١) حديث : مظل الواجد . . . الذى قال عنه المؤلف وفى بعض  
الروايات .

قلت : لم أشر عليه بهذا اللفظ ، واللى ، والمطل بمعنى  
واحد . كما قال الحافظ فى الفتح ( ٦٢/٥ ) .  
وقال ابن الأثير اللى ، المطل ، يقال لواه غريمه بدينه يلويه  
ليا وأصله لويا فأدغمت الواو فى اليا .

أنظر النهاية فى غريب الحديث ( ٢٨٠/٤ ) .  
ومعنى قوله : (( يحل عرضه وعقوبته )) : قال ابن الأثير :  
أى لصاحب الدين أن يذمه ويصفه بسوء القضاء .  
أنظر النهاية فى غريب الحديث ( ٢٠٦/٣ ) .  
وقال ابن المبارك : يحل عرضه : يغلظ له وعقوبته يحبس  
له .

أنظر السنن الكبرى للبيهقى ( ٥١/٦ ) .  
(٢) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبو عبد الملك من السادسة  
مات قبل الستين ، له ترجمة فى : التاريخ الكبير ( ١٤٢/٢ )  
والجنح والتعديل ( ٤٣٠/٢ ) ، وتهذيب التهذيب ( ٤٩٨/١ )  
والتقريب ( ١٠٩/١ ) .  
(٣) تقدم تخريجه فى ص ٢٥٦ .

وروى عن الحسن (( أن أناساً من أهل الحجاز اقتتلوا فقتل  
بينهم قتيل فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم )) (١)  
وروى أنه كان لعلى رضى الله عنه حبس بالبصرة يحبس فيه  
الغصوم وسماه نافماً ولم يكن وثيقاً فاحتالوا عليه وخرجوا منه وهربوا  
فبنى حبساً آخر سماه مخيساً (٢) وذكر فيه أبياتاً (٥٨/ب)  
وهي هذه : (٣)

أما ترانى كيساً مكيساً بنيت بحد نافع مخيساً  
حصننا حصيناً وأميراً كيساً (٤)

ولأن على القاضى إيصال المستحقين إلى حقوقهم فإذا امتنع من  
عليه الحق وجب إجباره عليه ، ولا يجوز ذلك بالضرب فينهضسى  
أن يكون بالحبس .

(١) ذكره الخصاف فى كتاب أدب القاضى راجع شرحه ( ٣٤٣/٢ ) .

(٢) المخيس : هو السجن لأنه يخيس بالمحبوسين ، وهو موضع

التذليل ، وه سعى سجن الحجاج مخيساً ، وقيل هو

سجن بالكوفة بناه أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه

قال ذلك ابن منظور فى لسان العرب ( ٣٧٦-٣٧٧ ) .

(٣) قوله ( وهى هذه ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) ذكره الخصاف أنظر شرح أدب القاضى ( ٣٤٥/٢ ) ،

والجصاص فى شرحه ( ٦٥/ب ) ، راجع البسوط للسرخسى

قال ابن كاس : لا يحبس الوالدان بدين المولودين ، وإن علو

ويحسان في نفقة الولد .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( أنت ومالك لأبيك )) (١)

وقال : (( إن أطيأ ما يأكل الرجل من كسبه وأن ولده ممن كسبه )) (٢)

فيثبت أن له حقاً في ماله ، وله حق في نفسه ، ولو قتل به لم يقتل به ولا تقطع يده بيده ، كذلك لا يحبس في دينه ،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والاجارات باب الرجل يأكل من مال ولده ( ٨٠٠ / ٣ ) . وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات ( ٧٦٩ / ٢ ) ؛ وزواه الزيلعي في نصب الراية ( ٣٣٧ / ٣ - ٣٣٩ ) .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في الرجل يأكل من مال ولده من حديث عائشة وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده ( ٨٠ - ٨١ / ٣ ) .

وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء أن الولد يأخذ من مال ولده ( ٦٣٩ / ٣ ) من حديث عائشة وقال : هذا حديث حسن صحيح .  
وأخرجه النسائي في كتاب البيوع باب الحث على الكسب من حديث عائشة ( ٢٤٠ / ٧ ) :  
وأخرجه ابن ماجه في التجارات باب الحث على المكاسب ( ٧٢٣ / ٢ ) .

### فصل ممن

ويثبت في ديوانه أنه حبس فلان بن فلان بدين فلان بن فلان وهو كذا في يوم كذا في شهر كذا (١).

وإنما قلنا أنه يكتب اسمهما كيلا يلتبس ، فلا يجيء أحد فيقول حبس لي وقد أطلقه غيري ، أو يقول الآخر هذا محبوس ، وقد أطلقت عنه ، وإنما يكتب التاريخ ، لأنه إذا مضى مدة ( ٥٩ / ١ ) معلومة يجب على القاضي أن يسأل عنه ، فإذا أخبر بما عساه (٢) أطلق عنه .

قال الخصاف (٣) : والصواب عندنا أن لا يحبسه حتى يسأله ألك مال ؟ فإن أقر حبسه ، وإن قال لا ، قال للطالب : ألك بينة على أن له مالا حتى أحبسه .

قال : وهذا قول بعض أصحابنا .

وقال أبو حنيفة (٤) ، وأبو يوسف (٥) ، ومحمد (٦) ، والحسن (٧)

ابن زياد : يحبسه .

- 
- (١) أنظر السألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٦٦ / ٢ ) .
  - (٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( باعتباره ) والصواب ما في الأصل .
  - (٣) أنظر ما نقله عن الخصاف في أدب القاضي له مع شرح الصدر ( ٣٦١ / ٢ )  
وراجع شرح الجصاص ( ٦٦ / ب ) .
  - (٤) أنظر قول أبي حنيفة في شرح الجصاص على أدب القاضي للخصاف الورقة ( ١ / ٦٦ ) .
  - (٥) أنظر قول أبي يوسف في المصدر السابق الورقة ( ١ / ٦٦ ) .
  - (٦) أنظر قول محمد بن الحسن في المصدر السابق الورقة ( ١ / ٦٦ ) .
  - (٧) أنظر قول الحسن في زياد في المصدر السابق الورقة ( ١ / ٦٦ ) .



قال الشيخ أبوبكر: (١) الذي ذكره الخصاف أنه لا يحبس حتى  
يسأل عنه لا نعرفه عن أصحابنا ، والمشهور من مذهبيهم حبسه قبل  
المسألة عن إفلاسه .

والوجه فيه (٢) لأنه موسر إلا في المهر والكفالة ، لأنـه  
لم يدخل بدل متقوم في ملكه ، لأن ما يحصل بعقد المداينة أو الخصب  
أو القرض فهو في يده في الظاهر ، إلا أن يحرف زواله ، ولم  
يحرف فحكم بأنه قادر على أدائه .

وأما في المهر والكفالة فلم يدخل شيء متقوم في ملكه فلم يحكم  
بقدرته على أدائه .

قال أبوبكر الجصاص (٣) : هذا الذي ذكره الخصاف من  
الفرق بين المهر والكفالة وسائر الديون لا نعرفه عن أصحابنا ، لأن  
الزوج والكفيل بالدخول في العقد مقر بقدرته على أداء ما التزمه  
فصار كسائر الديون في وجوب الحبس به (٤) .

---

(١) أبوبكر : هو الجصاص شاح كتاب أدب القاضي للخصاف ، أنظر  
قوله في كتابه شح أدب القاضي الورقة ( ٦٥ / ب ) -

(٢) بعد قوله " والوجه فيه على " وهي زائدة في النسخة الأصل

ولا توجد في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٣) أنظر قوله في شرحه على أدب القاضي للخصاف الورقة ( ٦٦ / أ ) .

(٤) قوله ( به ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

## فصل مهم

قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ( ٥٩ / ب ) ، ومحمد ( ١ ) :  
يحبسه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه جيرانه وأهل الخبرة به ، فإن  
قالوا ما له مال نحرفه ، وإنا لنعلم عسرتة وضيق معاشه فقد ثبتت  
إعدامه ، فيخرجه القاضي من الحبس .  
وعلى رواية محمد [ رحمه الله ] ( ٢ ) قدر فيه أربعة أشهر ،  
وعلى رواية الحسن ستة أشهر .

لأن الرجل يضيق على نفسه مدة ويظهر الإحساس ويتحمل  
المشقة ، ولا يتحمل ذلك مدة طويلة فقدّر فيه هذه المدة من  
طريق الاجتهاد ، وهذا موقوف على رأى القاضي ، فإذا ثبتت  
إحساره أخرجه من الحبس ، لأن الله تعالى قال : ( وإن كان  
ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) ( ٣ )

---

( ١ ) أنظر قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد فى الصدر شرح أدب  
القاضى ( ٣٦٦ / ٢ ) وما بعدها ، وراجع الجصاص شرح  
أدب القاضى الورقة ( ٦٦ / ب ) ، وراجع الفتاوى الهندية  
( ٤١٥ / ٣ ) .

( ٢ ) قوله ( رحمه الله ) سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين

( ١ - ز ) ، ( ع ) .

( ٣ ) سورة البقرة آية ( ٢٨٠ ) .

## فصل

ولا يمنع صاحب الحق من ملازمته .

قال : وذكر ابن كاس في أدب القاضي : قال أبو يوسف

ومحمد : إذا صح أنه محسر فلا سبيل إلى لزومه .

وجه ما يقول ههنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(( لصاحب الحق اليد واللسان )) (١) ، فسروا اليد فـ

الملازمة ، واللسان في التقاضي .

ولما روى عن عبد الملك بن عمير قال : كان علي بن أبي طالب

رضي الله عنه إذا أتاه رجلٌ يَرْجُلُ فقال : ان لي عليه دينًا قال له

أله مال ؟ إن كان له مال أخذ به ذلك ، فان قال نعم ، ولكم قد

نحاه (٢) قال : أقم بينة بذلك والا حلف بالله أنه

ما نحاه (٣) ، وإن قال : أحبسه ، قال لا أعينك على

( ١/٦٠ ) ظلمه ، قال : فان لزمته كفت ظالمًا له ولا أحول

(١) تقدم تخريجه أنظر ص ٢٦٤

(٢) قوله ( نحاه ) في هامش الأصل خباه وفي النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) في المتن ( خباه ) ، وهما مشبهتا

( نحاه ) والصواب ما في الأصل .

وأنظر الصدر شرح أدب القاضي قال ( قد نحاه ) ( ٣٥٦/٢ )

وكذا شرح الجصاص الورقة ( ١/٦٧ ) .

(٣) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( خباه ) والصواب ما في الأصل .

بينك وبينه " (١) .

ولأن المال غاد ورائع فله أن يلزمه حتى إن أصاب مالا  
أغذته منه .

وجه قول أبي يوسف ومحمد : لأن الله تعالى قال : ( فنظرة  
الى ميسرة ) ، ولأنه لما لم يقدر عليه لم يلزمه الاداء في الحال  
فصار كالدين المؤجل فلا يكون له أن يلزمه ، وه قال الخفاف (٢)  
وقال غيرهم : اذا فلسه دجلت بينه وبين ملازمته ، وتركته  
يكتسب وقوله : غيرهم يحن غير أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

---

(١) ذكره الخفاف أنظر أدب القاضي له مع شرحه للصدر الشهيد

( ٣٥٥ / ٢ - ٣٥٦ ) ، وأيضا ذكره الجصاص في شرحه

لأدب القاضي للخفاف الورقة ( ١ / ٦٧ ) .

(٢) أنظر قول الخفاف في كتابه أدب القاضي مع شرحه للمصدر

( ٣٥٨ / ٢ ) .

## فصل متمم

وإذا شهد الشهود باعدامه قبل مضي شهر أو شهرين  
أخرجه من الحبس ، لأن المطلوب في هذه الشهادة الافلاس  
والافلاس مما يحكم به .

بدليل أن الحاكم يقلّس فجاز أن يقل البينة عليه كسائر  
الديون وليس كذلك إذا أقام المشهود عليه البينة أن الشاهد  
أكل ربي فانه لا يقل لأنه لا يحكم به (١) .

فان قيل لو أقام البينة على أن الشاهد غاصب ليطعن به ففسد  
شهادته لم يقل أيضا ، والنصب مما يحكم به ، قيل هو ليس  
بخصم في اثبات النصب وإنما حقه في اثبات فسق الشاهد ، وذلك  
مما لا يحكم به .

فان قيل اذا كان باثبات النصب يصل الى الطعن في  
الشهادة لم لا يجعله خصماً فيه كما لو أقام البينة أن الشاهد  
محدود في قذف ، فان الخصم في اثبات ( ٦٠ / ب )  
القذف ، غير أن المشهود عليه اذا لم يصل الى اثبات الطعن  
لأنه قلت بينته عليه .

---

(١) أنظر المسألة في المصدر السابق الورقة ( ٦٧ / أ - ب ) .

قيل له : ذكر أبو بكر الجصاص : أنه لا تقبل بينته أنه  
محدود في قذف حتى يقيم البينة أن قاضي كذا حده في بلد  
كذا فهو يقيم البينة على حكم الحاكم فتقبل ، وفي دعوى الغصب  
يقيم البينة على<sup>(١)</sup> فسق الشاهد ، وذلك مما لا يحكم به فلا تقبل . (٢)

---

( ١ ) قوله ( حكم الحاكم فتقبل وفي دعوى الغصب يقيم البينة على )

سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

( ٢ ) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ٦٧٦ / ١ - ب ) .

فصل  
متمم

قال ابن كاس : ويسأل سترًا عن حاله ، لأن الحاكم

مندوب الى الستر على التحملين (١) .

وروى عن النبی صلی الله عليه وسلم أنه قال : (( من ستر على

أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة )) (٢)

---

(١) أى : التحملين للشهادة .

(٢) أخرج البخارى فى كتاب المظالم باب لا يظلم المسلم المسلم نحوه

( ٩٧/٥ ) .

وأخرجه مسلم فى كتاب البر باب تحريم الظلم ( ١٩٩٦/٤ ) ،

ولفظه : (( من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة )) .

وأخرجه فى باب بشارة من ستر الله عليه فى الدنيا والآخرة

( ٢٠٠٢/٤ ) بلفظ آخر .

وأخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ الذى رواه به المؤلف دنا من

حديث ابن عباس فى كتاب الحدود باب الستر على المؤمن

( ٨٥٠/٢ ) وفى اسناده محمد بن عثمان بن صفوان وهو

ضعيف ، ورواه بسند آخر صحيح من طريق أبى صالح عن

أبى هريرة مرفوعا بلفظ : (( من ستر مسلما ستره الله فى الدنيا

والآخرة )) .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحدود ( ٣٤-٣٥/٤ ) وقال :

حسن صحيح قريب .

## فصل

وذكر ابن كاس : أنه يقل فيه خبر عدل ثقة فـسـي  
أنه محـدم ، لأن هذا يفعله على سبيل التعرف .  
وقال محمد : لا يقل فيه الا رجلين ، وهذا مثل الاختلاف  
في المزكى ، والمترجم (١) .  
وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف : لأنه خبر وليس بشهادة  
ان لو كانت شهادة لم تقل لأن هذه شهادة على نفى اليسار ،  
والشهادة على النفى غير مقبولة .  
والشيخ أبوبكر (٢) الرازى يجريه مجرى الشهادة ، وقال :  
يقل لأن الشهادة تقع على اثبات الاعداء ، وليس في لفظ  
الشهادة نفى فجاز أن تقل .  
وان تضمنت نفياً من طريق المعنى كما لو شهد على اليسار  
( ١/٦١ ) فانها لا تقل . وان كان فيه نفى الفقر .  
وجه قول محمد : لأن حرية الشاهد شرط فثبت أنه شهادة فوجب  
أن يكون العدد شرطاً كسائر [الشهادات] (٣)

- 
- (١) سيأتى الخلاف في المزكى والمترجم في ص  
وقول ابو حنيفة وأبي يوسف الذى وجهه المصنف ولم يذكره  
هو ما ذكره ابن كاس وسيأتى في ص كما أشرت آنفا .  
(٢) أبوبكر الرازى هو الجصاص  
وراجع قوله في كتابه شرح أدب القاضى للخصاف الورقة (٦٧/ب) .  
(٣) في الأصل الشهادة وما أثبت من النسختين (أ - ز) ، (ع) .



## فصل

واذا قال وقد توجه الحبس عليه أنا مفلس لم تسمع بينته بسـل  
يحبس شهرين أو ثلاثة .

وقال محمد (١) : هذا اذا أشكل عليه أمره فان لم يشكل يسأل  
عنه عاجلاً لما بينا أن الاعسار (٢) لا يظهر الا بعد الحبس .  
ان قد يضيق الرجل على نفسه مدة ويظهر الاعسار لغرض له  
فيحبس مدة على ما يرى القاضى ، ثم يقل البينة عليه أو يسأل عنه  
ومعنى قول محمد : اذا أشكل عليه أمره - والله أعلم - : أنه  
أشكل عليه أهو يظهر اعسار وليس بمعسر ، أو هو معسر ، فان  
لم يتهمه بذلك جاز أن تقل البينة فى الحال .

قال محمد : اذا قامت البينة على رجل بالمال ، فقال :  
المطلوب أقيم البينة بأنى معسر ، أو قال : سل عنى .  
قال أبو حنيفة رحمه الله : لا أسأل عنه وأحبسه شهرين  
أو ثلاثة فلمعله يكون له مال خفى فيخرجه (٣) الا أن يكون  
معروفاً بالمعسر فلا أحبسه .

وقال محمد : اذا عرفته بالافلاس لم أحبسه .

وروى هذا القول عن أبى حنيفة (٤) .

- 
- (١) أنظر معين الحكام ص ١٩٨ وقال : انه قول عامة الأصحاب .  
(٢) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) الاعتبار والصواب ما فى الأصل .  
(٣) فى النسخة ( ع ) ( فيخرج ) والصواب ما فى النسخة الأصل و ( أ - ز )  
(٤) أنظر قوله فـسـى : الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٧٢ / ٢ )  
وشرح الجصاص المبرقة ( ٦٧ / ١ ) ، والفتاوى الهندية ( ٤١٩ / ٣ ) ،  
وقال فيها ولكنه يستديم حبسه حتى يبيع ، ومعين الحكام ص ١٩٨ .

فان امتنع عن أداء الحق وهو موسر أودعه الحبس ولم  
يبيع ماله في قول أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف ( ٦١/ب ) ، ومحمد : يبيع (١) عليه

المقار ، وجميع أمواله ثم يخرج من الحبس .

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله قوله تعالى : ( الا أن تكون

تجارة عن تراض منكم ) (٢) ولم يرز صاحب المال بهذه التجارة .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( لا يحل

مال (٣) امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه )) (٤) . (٥)

(١) في النسخة ( أ - ز ) ( الباقى ) بعد قوله يبيع .

(٢) سورة النساء آية ( ٢٩ ) .

(٣) في النسخة الأصل ( د م ) وهو تحريف وما أثبت من مصادر

تخريج الحديث كما سيأتى .

(٤) من قوله : ( لا يحل مال امرئ مسلم ... الى قوله عليه

من نفسه ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٥) حديث لا يحل مال امرئ مسلم .. الخ :

أخرجه الامام أحمد في المسند ( ٧٢/٥ ) ولفظه : (( لا يحل

مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه )) .

ورواه أيضا بلفظ : (( ولا يحل لامرئ من مال أشبه الا ما

طابت به نفسه )) .

أنظر مسند الامام أحمد ( ١١٣/٥ ) .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم (( عن بيع ما لم يملك )) (١)  
والحاكم لا يملكه فلا يبيعه ولأنه ليس من جنس حقه ولا فـى  
محلها فلم يجب حقه فيه (٢) ، ولا يقضى الحق منه كما لا يؤجره ولا يزوجهما  
إن كانت امرأة ، ويقضى الدين من مهرها .

---

(١) عن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد منى  
البيع ليس عندى أفأبتاعه من السوق فقال : (( لا تبع ما ليس عندك ))  
أخرجه أبو داود فى كتاب البيوع باب الرجل يبيع ما ليس عنده  
( ٢٦٨ / ٣ ) .  
وأخرجه الترمذى فى كتاب البيوع باب كراهية بيع ما ليس عندك  
( ٥٣٤ / ٣ ) ، وقال : حسن صحيح .  
وأخرجه النسائى فى كتاب البيوع باب بيع ما ليس عند البائع  
( ٢٨٩ / ٧ ) .  
وأخرجه ابن ماجه فى كتاب البيوع باب بيع ما ليس عندك ( ٢٣٧ / ٢ )  
كلهم من حديث حكيم بن حزام ، وأخرجه الطحاوى فى شرح  
معانى الآثار من عدة طرق ( ٣٨ / ٤ ) .  
وزكره ابن حجر فى تلخيص الحبير ( ٥ / ٣ ) وقال : رواه أحمد  
وأصحاب السنن .

وابن حبان فى صحيحه وقد روى من غير وجه عن حكيم بن حزام .  
وأخرجه النسائى أيضا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( ليس على رجل بيع  
فيما لا يملك )) ( ٢٨٩ / ٧ ) .

(٢) قوله : ( لأنه ليس من جنس حقه الى قوله يجب حقه فيه ) سقط  
من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

ولا يلزم عليه الدنانير .

لأنه لو كان عليه دراهم وله دنانير ، فإن القاضى يصـرف

الدنانير بالدراهم (١) ، ويقضى حق الغريم منه .

وهذا استحسان على قول أبى حنيفة (٢) ، والقياس عنده

أن لا يبيع كالعروض ، وإنما قلنا يبيع استحساناً لأنهما كالشئ

الواحد فى الحكم ، إذ هما ثمن الأشياء .

وقيم المتلفات ويضم بعضها الى بعض فى الزكاة .

ولهذا قالوا : لو بدلت المضاربة ورأس المال دراهم وفى

يد المضارب دنانير لم يجز له أن يبيعها كما لو حصل الدراهم .

فإذا كانا كالشئ<sup>الواحد</sup> يجب قضاء الحق منه فيبيعه بثل جنس

حقه ويقضى منه حقه .

(١) مسألة : صرف الدرهم بالدنانير الأصل فى جوازها حديث

ابن عمر رضى الله عنه حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : انى أبيع الأبل بالبقيع فربما أبيع به بالدنانير وأخذ

مكانها الدراهم أو على عكس ذلك ، فقال صلى الله عليه وسلم :

(( لا بأس بذلك إذا افترقما وليس بينكما عمل )) .

أنظر المسألة فى المسوط ( ٢ / ١٤ - ٣ ) .

(٢) أنظر قوله فى شرح<sup>الصدر</sup> أدب القاضى ( ٣٧١ / ٢ ) ، قال فى شرح

أدب القاضى ( ٣٧١ / ٣ ) : وفى القياس عند أبى حنيفة لا تصرف

الدراهم بالدنانير ولا يقضى دينه لأنهما جنسان مختلفان ، أما

فى الاستحسان فيجوز ، عنده .

ولأنه لو بيع لبيع الحق الغريم ، والبيع ليس من حقه

فلا يباع ان حقه الدراهم لا البيع .

وجه ( ١/٦٢ ) قول أبي يوسف ، ما روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم : ( انه باع على معاذ ماله ) (١) .

قيل له يجوز أن يكون أمره ببيعه فنسب الفعل اليه

لأمره به كما قال تعالى في قصة فرعون : ( يذبح أبناءهم ويستحي

نساءهم ) (٢) .

وقال عز وجل : ( يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ) (٣)

أضاف الفعل الى فرعون مرة ، لأمره به واليه مرة لما شرتهم ، ويقال

قتل الأمير كذا كذا سارقاً اليوم لأمره به .

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في المصنف في كتاب الأقضية فـ

حديث طويل وفيه فباع النبي صلى الله عليه وسلم كل ماله

في دينه حتى قام معاذ بخيرش . ( ٢٦٨/٨ ) .

وأخرجه البيهقي في السند الكبرى في كتاب التقليل بسبب

الحجر على المفلس ويبع ما له في ديونه من حديث كسب

ابن مالك عن أبيه ( ٤٨/٦ ) .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ( ١٤٤/٤ ) وقال : رواه

الطبراني مرسلاً في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

(٢) سورة القصص آية ( ٤ ) .

(٣) سورة ابراهيم آية ( ٦ ) .

وعلى هذا يحمل خبر عمر مع أسيفع (١) جهينة (٢) .  
ويجوز أن يقال : باع على فلان ما له أى باع له بأمره  
ان لا يَظْلَنُ (٣) بمحاذ أن يقتنع من قضاء المدين حتى يباع عليه .

(١) أسيفع الجهني : أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان يسبق  
الحاج . أنظر الاصابة ( ١٠٦/١ ) القسم الثالث .  
وجهينة : قبيلة عربية تنسب الى جهينة بن زيد مسن  
قضاة من القحطانيين وهم بنو جهينة بن زيد بن ليس بن الأسود  
ابن أسلم الحافى بن قضاة ، وفى هذا الحق بطون كثيرة .  
كانت مساكنهم ما بين ينبع وشراب . أنظر معجم قبائل العرب  
لمر كحالة ( ٢١٦/١ ) .

(٢) خبر الاسيفع رواه الامام مالك فى الموطأ من حديث عمر  
ابن عبد الرحمن الدلاف المزنى عن أبيه أن رجلا من جهينة  
كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيفلس بها ، ثم يسرع  
السير فيسبق الحاج ، فأفلس فرفع أمره الى عمر بن الخطاب  
فقال أما بعد : يا أيها الناس فان الاسيفع اسيفع جهينة  
رضى من دينه وأمانته بأن يقال : سبق الحاج ألا والله  
ممرضا فأصبح قد دين به فمن كان له عليه دين بالخداة  
تقسم ماله بينهم ، وإياكم والدين فان أوله هم وآخره حرب .

أنظر موطأ مالك مع الزرقانى ( ٤٩٠/٤ ) .  
وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى فى كتاب التفليس ( ٤٩/٦ ) .

وأورده الخفاف راجع شرح أدب القاضى ( ٢/٣٨١ ) .  
 وذكره الحافظ فى التلخيص ( ٤٠/٣ ) .

(٣) فى النسخة ( أ - ز ) ( ن ظ ن ) .

### فصل

~~~~~

وإذا سأل القاضي عن المحبوس فوجده محمداً ، والطالب غائبا
أخذ منه كفيلاً وخلق سبيله .
لأنه علم ما يوجب إطلاقه فوجب أن يدالقه كما لو علم براءته من
الدين ، فان قيل لم يسمع البينة على إفلاسه مع غيبة الطالب ، قيل
له : لأنه لا يثبت شيئاً على الطالب بهذه البينة ، وإنما يثبت
فقره فجاز أن تقبل ، ويأخذ كفيلاً ، لأنه يجوز أن يحضر
الطالب ويقيم البينة على يساره ، فيأخذ الكفيل احتياطاً لــــه
والله أعلم (١) .

(١) قوله (والله أعلم) سقط من النسختين (١ - ز) ، (ع) .

وراجع شرح الجصاص على أدب القاضي الورقة (٦٧ / ب) ،

• (١ / ٦٨)

فصل

مممم

وإذا كان الغريم مقرراً بما عليه فأراد صاحب الحق ملازمته
وقال الغريم : أحسننى فله أن يلزمه ويحبسه .
لأن كل واحد منهما (٦٢/ب) حق للطالب فله أن يختار
أيهما شاء .

وإذا مرض المحبوس مرضاً ، فإن كان له من يخدمه لم يخرج
من الحبس ، وإن لم يكن له من يخدمه أخرجه من الحبس . (١)
لأنه إذا لم يكن له من يخدمه شمة فإن حبسه يؤدي الى تلفسه
ولم يفصل ما يستحق به التلف ، فلا يفصل به ما يؤدي اليه ، فإن
كان له من يخدمه فإن خدمته في الحبس والبيت سواء فلا يخرج .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣٧٣/٢) .

وراجع الجصاص شرح أدب القاضي (١/٦٨) .

فصل مجمع

وإذا أراد أن يلزم امرأة بحقه لازمها بامرأة يجعلها معها (١)
لأنه لا يجوز للرجل أن يخلو بها فيلزم بامرأة .

قال محمد (٢) : إذا خفت على المحبوس أن يفرَّ حَوْلَتَهُ السَّيِّئَةِ
فحبس اللصوص ، لأن الحبس استيثاق فيحبس في الموضع الذي
يجعل الاستيثاق به ، وإن لم أخف عليه فلا لأنه يخاف عليه
التلف في الحبس مع اللصوص ، ولم يفعل ما يستحق به القتل فلا
يفعل به ما يؤدي إليه .

-
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣٧٥ / ٢) .
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣٧٦ / ٢) فقد ذكر ما نسبته
المؤلف رحمه الله إلى محمد بن الحسن ولكن لم ينسب ذلك
القول لأحد وكذلك الجصاص في شرحه (١ / ٦٨) .
وراجع مصين الحكم ص ١٩٧ وكذا الفتاوى الهندية (٤١٤ / ٣)
وفتاوى قاضيخان (٢٢٣ / ٣) .

فصل
مم

ولا أضع جارية المخبوس أن تدخل عليه ويطأها ان كان له موضع
هناك .

لأن هذا حق له ، فلا يطل عليه كما لا يمنع من الأكل
والشرب . (١)

(١) أنظر شرح أدب القاضي للجصاص الورقة (١/٦٨)

وأنظر قول محمد بن الحسن في الفتاوى الهندية (٤١٨/٣) .

ومعين الحكام ص ١٩٨ .

فصل

ذكر ابن كاس النخعي (١) في أدب القاضي أن المكاتب^(٢)
لا يحبس بالكتابة لأنه ليس بدين صحيح ، ولو كان للمكاتب على
المولى طعام ومكاتبته دراهم فله أن يحبس المولى به ، لأنه
حق للمكاتب يصل به الى العتق فيحبس به .
وللعبد المأذون أن يحبس مولاه بالدين اذا كان عليه
(١/٦٣) دين ، والغلام والتاجر الذي لم يحتلم يحبس فسى
الديون ، لأنه كالبالغ في جواز التصرف .
واذا لم يكن الصبي مأذوناً واستهلك مالا ، فان كان
له أب أو وصى حبس الصبي لأن الايفاء ممكن ، وان لم يكن
له وصى ولا أب لم يحبس ، لأن القاضي يرى رأيه ، فان
رأى أن ينصب وكيلاً يبيع ماله فعل .
ولا يحبس المارقة في الدية والأرض ، لأن الدين مؤجل
واذا حل وأخذوا القبطية أعطوا منها ، فان لم يكن لهم عطية
وأعطوهمنا وحل عليهم حبسوا فيه .

(١) في النسختين (أ ز) ، (ع) (النخعي) ، والصواب ما في

الأصل ومصادر ترجمته أنظر ترجمته في ص ٦٤

(٢) مكاتب : اسم مفعول بالفتح ، والكسر اسم فاعل وهذا

يدل على العبد أو الجارية اذا كاتب سيده على مال يدفعه
في أوقات معينة يتوصل به الى عتقه . أنظر الصباح المنير

(٥٢٤/٢) ، ومختصر الطحاوى ص ٣٨٣ .

ذكر أبو علي بن موسى في أدب القاضي : عن محمد بن الحسن
في رجل اتهم رجلاً في سرقة فقدمه إلى الوالي فحبسه فصالحه ففسق
السجن وجاء قوم آخرون فادعوا عليه في السجن فصالحهم ، فلما خرج
أنكر وقال : ما صالحتهم إلا خوفاً على نفسي .
فإن كان حبسه والي أو صاحب شرط فالصلح باطل ، وإن
كان حبسه القاضي فصلحه جائز ، لأن القاضي لا يحبسه إلا ففسق
حق .

وذكر أبو علي أيضاً : أنه لا ينبغي للقاضي أن يضرب محبوساً ففسق
دين ، ولا يقيد ، ولا يؤجره ، ولا يقيمه .

وقد روى عن جويهر (١) عن الضحاك (٢) عن ابن مسمود

(١) هو : جابرو جويهر : تصغير جابر بن سعيد الأزدي نزيل

الكوفة ضعيف جداً . له ترجمة في :

الميزان (٤٢٧/١) ، والتهذيب (١٢٣/٢) ،

والتقريب (١٣٦/١) .

(٢) الضحاك : هو الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم

أو أبو محمد الخراساني لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة

صدوق كبير الرسائل له ترجمة في :

الجرح والتعديل (٤٥٨/٤) ، ميزان الاعتدال (٣٢٥/٢)

والتقريب (٣٧٣/١) .

أنه قال : ((ليس في هذه الأئمة صفد (١) ، ولا قيد ، ولا
غِلْ (٢) ، ولا تجريد (٣))) (٤) .
وذكر أبو علي عن ابن سماعة عن محمد (٥) : في رجل حبسه
القاضي ففر وطالب في ذلك حتى خرج فما أحسن أن يؤدبه بأسواط
حتى ينتهي عن ذلك .

-
- (١) صفد : الصفد والضفاد : الشد وصفده يصفده صفيد
أو صفودا أو شقه وشده وقيده في الحديد وغيره .
أنظر لسان العرب (٢٤٣ / ٤) .
- (٢) غل : قال في اللسان : الغل : توضع في العنق أو اليد
والجمع أغلال ، يقال في رقبة غل من حديد .
أنظر اللسان (١٧ / ٤) .
- (٣) التجريد : قال في اللسان : التجريد معناه التعمية من
الشياب (٨٨ / ٤) .
- (٤) ذكره السرخسي في الصسوط (٩٠ / ٢٠) ، ولم أقف عليه
في كتب الحديث .
- (٥) جميع أقوال الأئمة التي نقلها المؤلف عن أبي علي بن موسى
من هنا إلى آخر باب الحبس لم أطلع عليها لمستند
وجود كتاب أبي علي المذكور .

وأما القيد (٦٣ / ب) فلا .

وذكر أبو علي أيضاً في هذا الكتاب (١) : أن الأجر إذا أقر

بدين كبير وأراد بيع المأجور فقال المستأجر انما أقر ليفسخ

الاجارة وهو كاذب .

قال محمد : قياس قول أبي حنيفة [رحمه الله] (٢) أن تنقضي

الاجارة ويباع المأجور في الدين حتى يوفى الغريم حقه .

وأما في قولنا : فان الاقرار جائز على المقر ولا يجوز على

المستأجر ولا يفسخ الاجارة ، ألا ترى أن المؤجر لو أقرب بالسدائر

المأجورة لرجل لم يصدق على نقض الاجارة وعلى قول محمد يخرج

القاضي المؤجر من الحبس .

فإذا انقضت الاجارة رده الى الحبس حتى يبيعها ويوفى

الغريم حقه .

وذكر أبو علي قال محمد بن الحسن : الزوج اذا وفى

المرأة صداقتها وأراد أن ينقلها الى بلد آخر فكرهت فله أن

يخرجها ، فان أقرت بدين لبعض [أقربائها] (٣) أو لأجنبي

(١) المقصود به كتاب أبي علي بن موسى المفقود ولم يذكر هذا القول

المنسوب الى محمد الذي نقله المؤلف عن أبي علي في كتاب الصدر

شرح أدب القاضي (٣ / ٣٧٥) وما بعدها .

(٢) قوله (رحمه الله) سقط من الأصل وإثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) في النسخة الأصل (أقرباء) وهو تصحيف والتصويب من

النسختين (أ- ز) ، (ع) .

فقال المقر له : أنا أحبسها ، وقال الزوج : إنما أرادت بهذا أن تتنفع ^(١) من الخروج .

فان قياس أبي حنيفة أنها تؤخذ بالذين يمنع الزوج من الخروج بها .

قال محمد : الدين يلزمها وليس للغير أن يحبسها ولا يمنعها من زوجها .

والمريض اذا كان عليه دين الصحة فأقربدين في المرض فان دين الصحة مقدم عليه في قول علمائنا .

قال محمد : هذا ترك عندنا لقول أبي حنيفة [رحمه الله] ^(٢) فيما قال من هاتين السألتين وفي ابطال الحجر .

قال أبو علي : قال محمد : الملزوم في مال لا يمنع من دخول داره لفداءه ، أو فائط ، فان أعطاه الذي ألزمه (١/٦٤) الفداء وموضعا للكيف ^(٣) فله أن يمنعه من اتيان منزله .

(١) في النسختين (أ- ز) ، (ع) (يمنع) والصواب ما في النسخة الأصل .

(٢) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) الكيف : هو المرحاض ، وجمعه : كنف .

أنظر المعجم الوسيط (١/٨٠١) .

فان كان فقيراً فالملازمة تضر به ، وهو ممن يكتسب من سقى
الماء أو غيره .

قال محمد : ٢٢٠ مر صاحب الحق أن يوكل به غلاماً يكون معه
ولا أمنه من دلب ما يقوته ويقوت عياله .

وإن كان الملزوم عاملاً يحمل بيده قال : ان كان عملاً يقدر
أن يحمله حيث يلزمه لازمه ويحمل هو .

وان كان لا يقدر الا على الطلب خرج يطلب على ما وصفت .
والملزوم اذا كانت امرأة : أقول للطالب ان شئت جعلتها
مع امرأة في بيت وتكون على بابها ، أو تكون المرأة في بيتها
وتكون أنت على بابها ، قيل له اذا تهرب ، قال : ليس له
الا ذلك .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((لا يَخْلُونَ رجل
بامرأة وان كان حموها ألا حموها الموت)) (١) .
واذا كان منهياً عن الخلوة بها لم يفعل .

(١) أخرج الامام البخارى نحوه في كتاب النكاح باب لا يخلون رجل
بامرأة (٣٣٠ / ٩) من حديث عقبة بن عامر ، وهذا لفظه :
عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((اياكم
والدخول على النساء ، فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله
أفرايت الحمى ؟ قال : الحمى : الموت)) .

وذكر أبو علي أن بعض أصحابنا قال : إذا لم يجد شيئاً

وضح اعدامه لم يلزمه الغريم ، لأن الملازمة أشد من الحبس .

قال أبو علي : وهذا أحسن الأقاويل عندنا .

وبالله التوفيق . . .

-
- ==
- والحمو : مفرد وجمعه الأحماء وهم أقارب الزوج .
- أنظر لسان العرب (١٨ / ٢١٤ - ٢١٥) ، والنهاية
- في غريب الحديث (١ / ٤٤٨) .
- وأخرج مسلم نحوه منه أيضاً في كتاب السلام باب تحریم
- الخلوة بالأجنبية (٤ / ١٧١١) .
- وكذلك الترمذي في كتاب الرضاع باب كراهية الدخول على
- المفقيات (٣ / ٤٧٤) وقال : حسن صحيح .
- ورواه الامام أحمد في مسنده (٤ / ١٤٩ و ١٥٣) .
- وأخرجه البيهقي في كتاب النكاح باب لا يخلو رجل بامرأة
- أجنبية (٧ / ٩٠) .

١٤ - باب الحجر (١)

كان أبو حنيفة رحمه الله لا يرى الحجر . (٢)
وقال سائر أصحابنا اذا ثبت على الرجل دين ببينة أو اقرار
عند القاضي فقال الطالب للقاضي (٣) قل أن يحبس أو يعسده

(١) الحجر في اللغة : المنع ، حجر عليه يحجر حجرا

اذا منعه القاضي من التصرف في ماله .

وفي الاصطلاح : منع نفاذ تصرف قولى لا فعلى لصفر

ورق وجنون ، أنظر لسان العرب (٢٣٩/٥) .

أنظر النتف في الفتاوى (٧٤٨/٢) ، وراجع روضة القضاة

للسمناني (٤٣٨/١) ، والفتاوى الهندية (٥٤/٥) ،

والتصريفات للحجر حانى ص ٨٢ .

(٢) أبو حنيفة رحمه الله لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ

فيخرج بذلك الرقيق والصبي والجنون فهؤلاء يقول بالحجر

عليهم ، وهذه هي الرواية الممتدة عنه الا أن المؤلف أجمل

السألة ، وروى عن أبي حنيفة رواية أخرى أنه يقول بالحجر

على ثلاثة : المفتى الماجن ، والطبيب الجاهل ، والمكاري

المفلس ، وقال في شرح أدب القاضي معلقا على هذه الرواية :

" انها رواية رويت عن أبي حنيفة رحمه الله فأما في ظاهرها

المذهب فلا يجوز الحجر على أحد من الأحرار العاقلين البالغين ."

قلت : فالمؤلف اقتصر على ذكر الممتد في المذهب - راجع السألة

مفصلة في : الصدر شح أدب القاضي (٣٩٦/٢) ، وشرح الجصاص

(١/٧٠) ، وروضة القضاة (٤٣٩/١) ، والمبسوط للشيخ

(١٥٦/٢٤) وما بعدها ، ومدايع الصنائع (١٦٩/٧) ، والفتاوى

الهندية (٥٤/٥ - ٥٥) .

(٣) قوله (فقال الطالب للقاضي) سقط من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

احجر لى عليه ، فان القاضى (٦٤/ب) يحجر عليه . (١)
فيقول : قد حجرت على فلان بن فلان لعلة الدين الذى
لفلان بن فلان ، وحبست عليه ما له فلا أجز شراؤه ولا بيعه
ولا هبته ولا صدقته ، ولا اقراره ويشهد (٢) على ذلك .
وفى كتاب أبى على قال محمد : (٣) وقال القاسم بن معن اذا
حبسته بالدين فحب اياه حجر عليه ولا يجوز ما أقر به لاحد
من الناس بعد ذلك حتى يستوفى الأول ماله .

-
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣٢٨/٢) .
وأنظر المختصر (١٦/ب) .
(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (تشهد) والتصويب
من الأصل .
(٣) المقصود كتاب أدب القاضى لأبى على بن موسى البستى
المفقود .
(٤) القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سميد
الهمذلى أبو عبد الله ، ولى قضاء الكوفة وكان أروى الناس
للحديث والشعر ، كان ثقة فاضلا ، توفى فى خلافة
معاوية سنة ١٧٥ هـ - له ترجمة فى :
الجرح والتعديل (١٢٠- / ٧) ، والتقريب (١٢٠ / ٢ - ١٢١)

وقال محمد (١) : ليس الحجر بتفليس ما لم يشهد القاضى
أنه قد فلسه ، وقال محمد : فأما أبو حنيفة وأبو يوسف فقد
قالا بخلاف هذا ولا يحجران على الذى حبس بالدين .
وقال محمد : وأنا أرى الحجر عليه لما وصفت ، وأن يكون
حاله فى ماله كحال المريض اذا كان عليه دين فى الصحة .
وجه قول أبى حنيفة وأبى يوسف على ما ذكره محمد ، والمشهور
أن قول أبى يوسف مثل قول محمد فى هذه المسألة . (٢)
وجه قول أبى حنيفة : ما روى عن ابراهيم أنه

-
- (١) أنظر قول محمد بن الحسن فى روضة القضاة للسمنانى (١ / ٤٤٠)
(٢) وهذا ما ذكره الخفاف حيث قال بعد هذه المسألة :
" فان القاضى لا يحجر عليه فى قول أبى حنيفة وفى قولهما :
يحجر عليه " أنظر شرح أدب القاضى (٢ / ٣٨٧) .
وقلت : ان استدراك الناصحى على أبى على فى محله فانى
لم أشر على من قال : ان قول أبى يوسف مع قول أبى حنيفة
فى حدود ما اطلعت عليه من كتب الحنفية . أنظر المسحوط
(٢٣ / ١٦٧) ، والبدائع (٢ / ١٧٤) ، والفتاوى
الهندية (٥ / ٥٥) .

قال : لا حجر على حر (١)

ولأن ما يوجب الاطلاق يبق مع حجره وهو العقل والحريسة

والبلوغ فبقى الاطلاق .

والدليل عليه : أنه لو تزوج بمهر مثل المرأة صح وكانت

المرأة اسوة الفرما ، ولأنه يجوز اقراره بعد الحجر بالحدود

التي تسقط بالشبهات ، فان يصح اقراره بما لا يسقط بالشبهة

أولى ، واذا جاز اقراره بما يؤدي الى اتلاف نفسه (٦٥ / أ)

ولأجلها يحفظ ماله فإن يجوز بما يؤدي الى (٦) تلف ماله أولى ،

ولأن الاعسار يوجب تأخير حق الفرما ، واذا لم يكن لهم حق فسق

المال لم يمنع من التصرف لهم .

والدليل أنه لو كان على المأذون دين مؤجل لم يمنع المولى

من التصرف في العبد ويصح كحقهم الذي لم يجب في الحال .

وجه قولهما : ما روى كعب (٢) بن مالك أن النبي صلى الله

(١) لم أقف على قوله .

(٢) قوله (اتلاف نفسه ولأجلها . . الى قوله : بما يؤدي الى)

سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٣) هو : كعب بن مالك الأنصاري السلمي المدني صاحب مشهور

وهو أحد الثلاثة الذين خدفوا مات في خلافة علي بن أبي طالب

رضي الله عنه - له ترجمة في : التاريخ الكبير (٢١٩ / ٢) ،

وأسد الغابة (١٨٧ / ٤) ، والاصابة (٣٠٢ / ٣) ، والتهذيب

عليه وسلم ((حجر على معاذ ماله وباعه فو دين كان عليه)) (١)

وفى بمضى روايات كعب حجر على معاذ .

والجواب أنه روى أنه حجر عليه ماله والحجر المنع ومنعه

من المال لا يوجب المنع من التصرف ، والجواب عن بيع ماله قد

مضى .

وروى عن شريح ((أنه كان يبيع ما فوق الأزار)) (٢) .

ولما روى أن عبد الله بن جعفر اشترى دارا بأربعين ألف^(٣)

درهم فأراد على بن أبي طالب أن يحجر عليه وكان جعفر أوصى

إلى على ، فأتى عثمان رضى الله عنه (٤) وقال : يا أمير المؤمنين

انى اشتريت دارا بأربعين ألف درهم وأن عصى يريد أن يحجر

(١) تقدم أنظر ص ٣٣٤

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣٨٠ / ٢) .

(٣) هو : عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمى

وهو أول مولود ولد فى الحبشة من المهاجرين رضى الله عنهم

مات سنة ٨٠ هـ - له ترجمة فى : الجرح والتعديل

(٢١ / ٥) ، وأسد الخابة (٩٤ / ٣) ، والاصابة

(٢٨٩ / ٢) ، والتهذيب (١٢٠ / ٥) ، والتقريب

(٤٠٦ / ١) .

(٤) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

على ، فقال له عثمان أنا شريك فيها ، فبلغ ذلك علياً ، فقال

كيف أحجر على رجل شريك أمير المؤمنين . (١)

وروى هذا الحديث من وجه آخر وهو أن علياً أتى بعبد الله

ابن جعفر إلى عثمان وسأله أن يحجر عليه ، فقال الزبير (٢) أنا

شريك فيها يمتنى في الدار المشتراه ، فقال عثمان : كيف أحجر

على رجل شريك الزبير .

قال (٣) : (٦٥ / ب) فقد رأوا الحجر .

والجواب عن خبر علي أنه يجوز أن عبد الله بن جعفر لم يكن

بلغ خمسة عشر سنة وإذا لم يكن رشيداً لم يدفع إليه ماله ، وأن علياً

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٦٧ / ٨ - ٢٦٨) ، وذكره

الخصاف في أدب القاضي راجع الشرح (٣٨٤ / ٢ - ٣٨٥) ،

وراجع أحكام القرآن للجصاص (٤٩٠ / ١) ، والمسحوط

• (١٥٨ / ٢٤)

(٢) هو : الهير بن الصوام بن خويلد أبو عبد الله القرشي أحد العشرة

المشرين بالجنة قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ وقهره بوادي السباع

ناحية البصرة - له ترجمة في :

الاستيعاب (٥٨٠ / ١ - ٥٨٥) ، وأسد الغابة (٩٧ / ٢ -

١٠٠) ، والاصابة (٥٤٥ / ١ - ٥٤٦) ، وتقريب التهذيب

(٢٥٩ / ١) ، وتهذيب التهذيب (٣١٨ / ٣ - ٣١٩) •

(٣) قوله (قال) سقط من النسخة (ع) .

سأل هذا النوع .

وقد روى عن ابراهيم . . وشرح جواز الحجر (١) ، وروينا

عن ابراهيم خلفه .

(١) أنظر قولهما في المصنف لعبد الرزاق (٢٦٧/٨) .

وراجع الصدر شرح أدب القاضي (٣٨٠/٢) .

فصل
متمم

فان أقر بعد ذلك بدين ولم يقم البينة أنه كان أقر به قبل الحجر لم أنفذ ذلك حتى أقضى الدين الذى حجرت عليه لأجله ، ثم أمضى عليه هذا الدين .

لأنه حجر عليه لأجله فلا ينفذ اقراره فى حقه ، كالمريض لزمه نوع حجر لحق الوارث فلا ينفذ اقراره (١) فى حقهم ، كذلك هذا . ويجوز هذا الاقرار فيما يستفيدة من المال ، ولا يجوز فى المال الذى حجر عليه فى القاضى لغرمائه .

لأنه : خص الحجر بالمال الموجود فلا يتمداه .

(١) ابتداءً من قوله (فى حقه كالمريض . . الى قوله فلا ينفذ اقراره)

سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فصل متمم

فان ثبت على رجل مال بحضور منه باقراره أو ببينة ثم غاب
المطلوب وامتنع من الحضور معه نصب القاضي وكيلًا وحكم عليه بالمال ،
وإن سأل الخصم الحجر عليه فعمل .

وهذا قول أبي يوسف (١) على ما وصفت وقد بينا هــ

السألة . (٢)

وان باع المحجور عليه عقارًا أو عرضًا من الذي حجر عليه لأجله
بالدين ، جاز ، لأن الحجر عليه لحقه وتحصين دينه وفي البيع
منه بالدين ابقاء حقه فلا يمنع منه فان باعه من غيره لم يجز .

لأنه : محجور عليه في حق (١/٦٦) هذا فلا يجوز

بيعه .

(١) أنظر المختصر (١٦/ب) ، وراجع شرح أدب القاضي

• (٣٩٠/٢)

(٢) ذكر هذه السألة في ص ٣٤٩ .

فصل

وان حجر عليه لقوم ففضى بعضهم دينه كان هو وسائر الغرما^١
فيه شركاء (١) .

لأن حق الغرما^٢ تعلق بذلك المال فهو فيما يخص به بعضهم
لقطع حق الباقي فلم يجز كالمريض اذا قضى بعض غرما^٣ الصحة فأنسه
لا يجوز ، كذلك هذا .

وان استهلك شيئاً (٢) بمعاينة الشهود محاص الغرما^٤ الذين
حجر عليه لهم ، لأن الأفعال لا حجر فيها لها لزمه به دين
اطلاق فساوى فيه الغرما^٥ ، كالمريض اذا استهلك شيئاً
وعليه دين الصحة فانه يساوى الغرما^٦ فيه ، كذلك هذا .
ولأن ضمان الاستهلاك يتعلق به التملك فصار كالشرى بمثل
القيمة ، وكذلك لو تزوج امرأة بمثل مهر الضل ، لأن دخول البضع
فى ملك الزوج متقوم فقد لزمه المهر ببديل متقوم دخل فى ملكه .

(١) أنظر المسألة فى شرح الجصاص على أدب القاضى للخصاص

(١ / ٦٩) ، وراجع المختصر (١٦ / ب) .

(٢) أى استهلك المحجور عليه مالا لانسان وكان ذلك بمعاينة

الشهود فيحاص صاحب المال المستهلك الغرما^٧ الذين كان

حجر على المستهلك من أجلهم .

فصار كما لو اشترى قشاركت المرأة الخرماء بالمهر ، فإن
زاد على مهر المثل فالزيادة فيما [يستفيده] ^(١) من المال
ولا يقضى مما في يده .

لأن ما زاد على مهر المثل لزمه من غير بدل متقوم فلم يجز
في حق الخرماء كالمرضى .

وان اشترى جارية بصحيفة الشهود لم يجز الا أن يكون لسه
فيه حظ ثم يحاص البائع الخرماء . ^(٢)

لأنه محجور عليه في البيع فلم يجز بيعه الا أن يكون له فيه
حظ ، لأنه جار الى نفسه منفعة فجاز ، وقد لزمه هذا الثمن
ببدل متقوم دخل في ملكه فساوى الخرماء كالمرضى اذا اشترى .

قال الشيخ أبو بكر الجصاص ^(٣) : إن لم يقض المشتري الثمن
(٦٦ / ب) فالبايع اسوة الخرماء ^(٤) لما ذكرناه .

وان قضاؤه الثمن جاز ، لأنه لم يبطل حق الخرماء وانما
يقبل .

(١) في النسخة الأصل (تستفيده) والتصويب من النسختين (أ - ز)

، (ع) .

(٢) انظر المختصر (١٦ / ب) .

(٣) انظر قول الشيخ أبو بكر في كتابه شرح أدب القاضى الورقة

(٦٩ / أ) .

(٤) أى أن البائع يكون شريكاً لمن له دين على المحجور عليه .

فصل

الا أن تكون ^(١) الجارية هالكة وقد قضى البائع الثمن
فان الخرماء يشاركونه فيما في يده .
لأنه لم يحصل عوض يمكن قضاء حق الخرماء منه ، والشئ
دين اطلاق فيكون بين الخرماء بالحصص .
قال : وهذا كله يدل على صحة قول أبي حنيفة ^(٢) .
لأنه : لو كان الحجر لا يبطل حق الفريم لوجب أن لا
يقضى بضمان الاستهلاك ، والمهر في حقهم قال : ففى
الكتاب هو بمنزلة المهر في جميع أفعاله . ^(٣)

(١) فى النسختين (أ - ز) ، (ح) (يكون) والضواب ما فى الأصل
(٢) أنظر البصائر شرح أدب القاضى الورقة (٧٠ / أ) .
(٣) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر الشهيد (٣٩٤ / ٢) .

فصل

فإن كان يسرف في النفقة في الحبس أمر القاضي بأن يدخل

عليه شيء بالمعروف للنفقة والكسوة . (١)

لأنه يؤدي إلى إبطال حق الزمما فيمنع من ذلك لحقهم ،

وإن أحضر المذلول وقال أصحاب المال للقاضي يخاف (٢) أن يفسد

ماله فاحجر عليه ، حجر عليه القاضي إن كانت ديونهم ثبتت

عليه عنده ، وإن لم تثبت (٣) لم يفعل ، لأن الحجر

لحقهم فإن ثبت حقهم حجر والا فلا .

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٦٩ / ب) .

(٢) في النسخة (أ - ز) ، (يخاف) والتصويب من النسختين

الأصل ، (ع) .

(٣) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (ثبت) والتصويب من الأصل .

١٥- باب حجر الفساد (١)

وإذا بلغ الغلام هذراً مُنِعَ منه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ثم يدفع إليه ماله (٢).

لأن الله تعالى قال : (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده) (٣) ، ولوغ الأشد عند أبي خنيفة خمس وعشرون سنة .

لأنه إذا بلغ هذا المبلغ يجوز أن [يكون] (٤) (١/٦٢) جداً ولا يجوز أن يكون في حد الصغير .

ولم يبلغ أشده وقد بلغ المبلغ الذي يجوز أن يكون جداً ، وإنما قلنا يجوز أن يكون جداً لأن أقل ما يبلغ فيه الغلام اثنتي عشرة سنة وقد تزوج بامرأة فدخل بها فتلد ستة أشهر فهاهنا خمس وعشرون سنة وقد صار جداً .

(١) لقد عرف المؤلف حجر الفساد أنظر ص ٣٦٢ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣٦٦/٢) وقارن .

وأنظر المختصر (١٦/ب) ، (١/١٧) .

وراجع سائل الباب في كتاب الجصاص شرح أدب القاضي

الورقة (٧٠/ب) وما بعدها .

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٢ ،

(٤) قوله (يكون) سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

فان قيل يجب أن يزداد مقدار مدة المقد والوطء ، قيل
له هذا القدر لا يعتد به ، ولا يتفق الدفع اليه الا بعد ساعة
فلا يكون لذكره فائدة .

فان قيل : قال الله تعالى : (حتى اذا بلغ أشده وبلغ
أربعين سنة) (١) .

قيل له : اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة فلا ينفي ما ذكرنا
ولأنه اذا بلغ خمسين سنة يقال : بلغ رشديه (٢) ، واذا كان
رشديه خمسون سنة كان أحد رشديه خمس وعشرون سنة .

(١) سورة الاحقاق آية (١٥) .

(٢) الرشيد : الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه .

أنظر ترتيب القاموس (٢٤١ / ٢) ، ولسان العرب (١٥٦ / ٤)

والمصباح المنير (٢٢٧ / ١) .

وقال في اللسان (١٥٦ / ٤) : الرشيد هو : الذي تنساق

تدبيراته الى غايتها على سبيل السداد من غير اشارة مشير

ولا تسديد سدود وهو نقيض الضلال .

فصل
م

ولو تصرف بعد بلوغه قبل أن يدفع المال إليه جاز ، سواءً

باع أو وهب أو تصدق أو حابى أو أعتق .

وهذا قول أبى حنيفة (١) [رحمه الله] (٢)

وقال أبو يوسف ، ومحمد (٣) : يحجر القاضى عليه .

والفساد الذى يَسْتَحِقُّ به الحجر أن يكون مَذْرَأً ماله فيما

لا يمينه من الفجور والملاهى لا يبالى ما صنع به ، فان كان

صاحب فجور وهو مع ذلك يحفظ ماله لم يَسْتَحِقِّ الحجر ، والحجر

على الحر باطل على قول أبى حنيفة على كل حال .

وعلى قول أبى يوسف ، ومحمد : يجوز الحجر للافلاس

والدين وقد بينا (٤) ، ويجوز الحجر (٦٢/ب) للتبذير

(١) أنظر قول أبى حنيفة فى الصدر شرح أدب القاضى (٣٨٦/٢)

والمختصر الورقة (١٦/ب) ، ومختصر الطحاوى ص ٩٨ .

والهدائع (١٢٠/٢) ، والمبسوط (١٦١/٢٤) .

(٢) قوله (رحمه الله) سقوله من النسخة الأصل واثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٣) أنظر قول أبى يوسف ومحمد فى الصادر السابقة ، وقد رجح
مختصر الطحاوى

الطحاوى قولهما فى هذه المسألة أنظر ص ٩٨ ، وراجع

فتح القدير (٥٤/٥) ، والفتاوى الهندية (٥٥/٥) .

وحاشية ابن عابدين (١٤٧/٦) ، وفتاوى قاضى خان (٦٤٣/٣) .

(٤) أنظر ص ٣٤٩

وهو : أن لا يحرف وجه التصرف وينبئن ويجوز الحجر أيضاً
للسفه ، وهو أن يسرف في ماله مع علمه بوجوه التصرف .

وجه قول أبي حنيفة : ما ذكرنا (١) في مسألة الحجر
بالدين .

وجه قولهما قوله تعالى : (فان كان الذي عليه الحق
سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستدليح أن يملّ هو فليملّ وليه بالعدل) (٢)
فأثبت له ولياً ، فدل على أنه مولى عليه .

فان قيل : الله تعالى جَوَّزَ مداينته ثم أمر وليه بالاملاء
وعندهما لا تجوز مداينته فصارت الآية حجة عليهما .

ولهما قال الله تعالى : (فان أنستم منهم رشداً فادفعوا
اليهم أموالهم) (٣) .

فاذا لم يؤنس منه الرشداً لم يدفع اليه ولو بلغ خمساً وعشرين
سنة . (٤)

-
- (١) تقدم أنظر ص ٣٤٦ - ٣٥٠ .
(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢) .
(٣) سورة النساء آية (١) .
(٤) راجع في هذه المسألة شرح أدب القاضى (٣٩٩ / ٢) ،
والجسوط (١٦١ / ٢٣) ،
والهداية (٢٦٢ / ٩) ، ولسان الحكام ص ٣١٤ ، والفتاوى
الهندية (٥٦ / ٥) ، وفتاوى قاضيخان (٦٣٨ / ٣) .

قال أبو علي بن موسى : وقد روى بعض أصحابنا عن أبي يوسف
أنه قال : إذا لم يؤنس من اليتيم الرشد لم يدفع إليه ماله حتى
يبلغ خمساً وعشرين سنة .

قال أبو علي : وأظن أن هذه الرواية غلط عن أبي يوسف
أو أنه قال : قال : بالقولين جميعاً . (١)

(١) لم أشر على هذا القول الذي نسبته أبو علي إلى أبي يوسف وظن
أنه غلط بل قد صح عن أبي يوسف ومحمد أنهما قالا :
لم يدفع المال إليه وما لم يؤنس منه الرشد حتى ولو بلغ
خمساً وعشرين سنة .

أنظر المسوط (١٦١ / ٢٤) ، والهدائع (١٧٠ / ٢) .

(١) سأَلَةُ
مَمَمَمَمَم

وإذا بلغ مفسدًا لم يكن محجورًا عليه حتى يحجر عليه
القاضي في قول أبي يوسف (٢).

وقال محمد (٣) : يصير محجورًا عليه حجر القاضي عليه أولم
يحجر .

وجه قول أبي يوسف : ما روى أن رجلاً من الأنصار كان في عقدته
ضعف فقالوا : يا رسول الله (١/٦٨) الله احجر عليه ، فان في عقدته
ضعفًا ، فحجر عليه ، فقال : يا رسول الله اني لا أصبر على
البيع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

-
- (١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (فصل) .
- (٢) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي (٣٩٨/٢)
والجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٢١/ب) ، وراجع
السألة في روضة القضاة للسمناني (٤٤٠/١) ، والبدائع
(١٦٩/٢) ، والفتاوى الهندية (٥٥/٥) .
- (٣) أنظر قول محمد في الصدر شرح أدب القاضي (٣٩٨/٢) ،
وشرح الجصاص (٢١/ب) .
- (٤) عقد الشيء عقدا : التوى كأن فيه عقدة ، والرجل كان
في لسانه حبسة وعقدة واللسان اجتميس فهو أعقد وعقد وهي
عقدة تمنعه من الكلام . راجع المعجم الوسيط (٦١٤/٢) .
- (٥) واسم الرجل الذي كان يخبئ في البيوع : حيان بن مققد بن عمرو
أنظر فتح القدير (٢٩٩/٦) .

((اذا بعت فقل لا خلاصة لى الخيار ثلاثاً)) (١) أى : لا تفأ بن
ولو كان محجوراً لم يكن لهجر النهى صلى اللع عليه وسلم منفسى ،
وكذلك لو صار محجوراً عليه بالفساد لم يكن لسؤال على الحجر على
عبد الله بن جعفر معنى .

ولأنه مكلف بالعبادات فلا يصير محجوراً عليه حتى يحجر (٢)
دليله الحجر فى الدين ، ولا يلزم المريض لأنه يصير محجوراً عليه
بالموت ، ألا ترى أنه لو برى من مرضه كان تصرفه جائزاً .
وجه قول محمد : أن سبب الحجر وجد وهو الفساد فصار
محجوراً عليه ، ولم يقف على القضاء كالمريض ولا يلزم حجر الدين ،
لأن القاضى يأمره بأداء الحق (٣) فاذا امتنع حجر عليه ويضمنه عن
التصرف . (٤)

-
- (١) أخرجه أبوداود فى كتاب البيوع باب : الرجل يقول فى البيع
لا خلاصة نحوه عن أنس بن مالك (٧٦٢ / ٣) .
(٢) وأخرجه الترمذى فى كتاب البيوع باب فيمن يخذع فى البيع (٥٥٢ / ٣)
وقال : حديث حسن صحيح غريب .
(٣) وأخرجه النسائى فى كتاب البيوع باب الخديعة فى البيع (٢٥٢ / ٧) .
(٤) أى : يحجر عليه فحلا من قبل القاضى .
(١) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (الدين) .
(٢) أنظر المسألة فى روضة القضاة (٤٣٩ / ١) وما بعدها ، ودائع
الصنائع (١٧١ / ٧) ، والفتاوى الهندية (٦٣ / ٥) .

فصل

~~~~~

إذا كان محجوراً عليه ، لم يجز بيعه ولا شراؤه ولا هبته  
ولا صدقه ولا اقراره .  
لأن القاضي حجب عليه فلا يصح منه .  
لأن القاضي ينظر في بيعه وشراؤه فلو كانت فيه غبطة (١) له  
أجازه ، وإن كان رده خيراً رده .

---

(١) معنى قوله ( فيه غبطة ) : الغبطة هي عبارة عن تمنى حصول  
النعمة لك كما كان حاصلًا لغيرك من غير تمنى زواله عنك ،  
والمقصود إذا كان في بيع ذلك الرجل نعمة يتناها غيره .  
أنظر التصريفات للجرجاني ص ١٦١ .

### فصل مممم

والمحجور عليه والصبي سواء الا في أشياء منها :

١ - أنه لا يجوز أمر الوصي عليه بعد بلوغه وزوال ولاية الوصي عنه ، لأنه ولي نفسه بدليل أنه لو تزوج جاز وزالت ولاية الوصي عنه ( ٦٨ / ب ) ، ولو أعتق نفذ عتقه لأنه مكلف أعتق ملك نفسه فنفذ . ( ١ )

ولأنه لا يلحقه النقص والنسخ فلا يصير القاضي بالحجر عليه فاسخاً له ، ويسمى لأنه يريد اتلاف ماله باعتاقه فوجب رد عتقه ولا يقدر على رده ففرم قيمته .

٢ - ولودبر ( ١١ ) صح تدبيره ، لأنه لا يلحقه النقص فصار كالمعتق البتات ( ) .

---

( ١ ) أى أن السفیه اذا اعتق مملوكه نفذ المتيق لأن السفیه فى معنى الهازل ، وكذلك اذا نفذ المتيق وجب على العبد أن يسقى فى قيمته وردها عوضاً عن العبد لأنه لا يمكن أن يرجع السفیه عن المتيق . راجع الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٩٩ / ٢ ) .

( ٢ ) معنى قوله ( لودبر ) صح تدبيره ( : مأخوذ من التدبير أى متى اعتق عن دبر وهو قسمان : مطلق ، ومقيد ، فالمطلق هو : أن يخلق عتقه بموت مطلق مثل ان مت فانت حر ، أو بموت يكون الغالب وقوه كقوله ان مت الى مائة سنة فانت حر . والمقيد منه مثل ان يعلقه بموت مقيد مثل ان مت فى مرض هذا فانت حر .

( ٣ ) أى : المتيق الذى يكون بدون تدبير وبدون سعاية بمعنى أن يحتقه مرة واحدة كتركه والتخلى عنه لوجه الله تعالى أو شرائه وعتقه مرة واحدة .

فان مات قبل أن يؤنس رشده سعى المدير في قيّمته  
مدبراً ، وانما وجهت السعاية (١) لما ذكرنا (٢) ، ويسمى فسي  
قيّمته مدبراً . (٣)

لأنه بالموت حصل في يد نفسه فقد أخذ رقيته مدبراً  
فيسمى في قيّمته مدبراً .

---

(١) معنى السعاية : أن يكلف العبد من العمل ما يؤدي به

عن نفسه اذا اعتق بفضله ليمتق به ما بقى . أنظر لسان

العرب ( ١٠٩ / ١٩ ) .

(٢) تقدم التمليل وهو قوله آنفاً لأنه يريد اتلاف ماله باعتاقه . . الخ .

(٣) راجع المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٤٠٠ / ٢ ) .



### فصل متمم

ولو جاءت جاريته بولد فقال : هذا ابني ثبت نسبه جهة وكانت .

أم ولد له .

لأنه : استولد ملكه فصح الاستيلاء ، وإن مات لم تسع

الجارية في شيء ، لأنها بالموت تحصل في يد نفسها فقد أخذت

رقبة أم ولد ولا قيمة لها ، فلم تسع (١) ، ولو كان له غلام وولد

في ملكه فقال : هذا ابني لزمه نسبه (٢) ، لأنه ادعى استيلاء في

ملكه فنفذ في حق الخبر .

---

(١) لأنها صارت أم ولد فتمتق فلا تجبر على الكسب لأداء قيمتها .

(٢) أنظر المختصر ( ١/١٧ ) .

### فصل مممم

ولو كان الفلام لم يولد في ملكه وشله يولد لشله ، فقال : هذا  
ابنى لزمه نسبه ، لأنه ادعى نسباً في ملكه فعتق .  
لأن دعوى النسب صريح اعتاق بدليل أنه لا ينوى فيسه  
فصار كما لو قال : أعتقك ويسعى له فوجه ( ٦٩ / أ )  
قيمه فيدفعها الى الخرماء ، لما ذكرنا أن دعواه دعوى عتاق  
ولو تزوج جاز . (١)

---

(١) ذكر المؤلف بعد هذا أن المحجور عليه لا تجوز ولا يتسه  
على ذلك لا يصح أن يزوج ابنته أو اخته ، وينت فسى  
الهامش ان تلك مسألة متفق عليها ..  
أما هنا فيذكر المؤلف أن المحجور عليه لو تزوج جاز والفرق  
بين هذا وبين تزويجه غيره : أن تزويجه نفسه محتاج  
اليه وحاجته مستثناة . أما أن يزوج غيره فليس محتاجاً  
الى ذلك فيبقى تحت الحجر ، ولأن الصغيرة ممكن  
أن يزوجهما القاضى فهو وليس من لا ولى  
له ..

أنظر الصدر شرح أدب النقاضى ( ٤١٣/٢ - ٤١٤ )  
بتصرف .

لأنه لا يلحقه الفسخ ، إلا أنه إذا زاد على مهر الشـلـ

بطلت الزيادة ، لما ذكرنا .

قال محمد : فان زوّج ابنته أو اخته لم يجز ولا أراه ولياً<sup>(١)</sup>

لأنه : لا يجوز تصرفه مثل البيع والشراء والهبة والصدقة ، فلا يكون

ولياً في تزويج الصغيرة كالصبي والمجنون .

---

(١) مسألة سقوط ولاية السفية مسألة مجمع عليها بين الفقهاء وليس

ذلك الرأي خاصاً بمحمد بن الحسن كما ذكره المؤلف

فأنظر الهدائع ( ١٤٣/٤ ) ، وتبيين الحقائق ، وشرح

كنز الدقائق ( ٥٠/٣ ) ، ونهاية المحتاج ( ٢١٨/٧ ) ،

والمهذب للشيرازي ( ١٦٩/٢ ) ، والمدونة ( ٢٥٩/٢ ) ،

والقوانين الفقهية لابن جزي ، والمغنى لابن قدامة

( ٥٢١/١١ ) ، والمحرف في الفقه ( ٣٤٦/١ ) ،

## فصل

- ولو طلق امرأته وقع الطلاق (١) لأنه لا يلحقه الفسخ .  
ولو حنّت في يمينه أجزأه الصوم .  
لأنه لو أعتق وجبت السعاية (٢) فلا يجزئه عن الكفارة ، لأنه  
يكون أخذًا عوضاً عن رقبة فلا يجزئه .  
فإذا لم يقدر على التكفير بالعتق جاز له أن يكفر بالصوم  
وكذلك الظهار فان أعتق عن كفارة يمينه وقع العتق ولم يجز  
عن الكفارة لما بينا .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٤٠٣/٢ ) حيث قال :  
لأن الهزل لا يمنع وقوع الطلاق فكذا الحجر بسبب السفه .  
وراجع المختصر ( ١/١٧ ) .  
(٢) لأنه يشتري العبد بقيمة ثم يحتقه وهذا لا يصح لأن يمد  
المحجور عليه ليست مطلقة في ماله .

## فصل

ممنوع

فان حج حجة الاسلام وزكى ماله لم يمنع منه (١) ، لأن وجهه من قبل الله تعالى لا من قبله ، فالحجر عليه لا يسقطه عنه كالصلاة والصوم ، الا أنه يدفع نفقته الى ثقة يحج في تلك السنة فينفق عليه في الطريق ، لأنه : لا يؤمن أن يتلفه لو سلم اليه فيحاط بالقاضي فيه .

فان لزمته كفارة في الحج بجنابة أو أحصار (٢) فهو فيه بمنزلة المبد . ، لأن وجوب الدم والكفارة من جهته فلا يجوز اخراج المال فيه كالحية فاذا لم (٦٩/ب) ، يقدر على الكفارة بالمال أشبه المبد . (٣)

---

(١) أنظر هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٤٠٥/٢ )

والجصاصي شرح أدب القاضي الورقة ( ٧١/ب ) ، وراجع المختصر ( الورقة ( ١٨/ب ) .

(٢) الاحصار : هو المنع من الحج ، ويجب على من منعه مانع من الحج بعد احرامه أن ينحر الهدى لقوله تعالى : ( فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) معنى قول المؤلف أشبه المبد : أي أن المحجور عليه السدى يحج وهو في حالة حجر عليه كالمبد الذي يحج بأمر مولاه . فما يجب على المبد يجب على المحجور عليه اذا ارتكب محظورا .

### فصل م

وان أوصى بشيء مما يتقرب به الى الله تعالى أوجب أو قربان  
جاز استحساناً .

لأنه حجر عليه لحقه ، وان لا يتلف ماله فيقتصر الى السؤال  
والموت فاق هذا المعنى فجاز أن ينفذ المرأة كالرجل .  
لأن المعنى الذي يوجب الحجر موجود وهو الاسراف  
فاستحقت الحجر عليها كالرجل غير أنها اذا اختلعت جاز الخلع  
ولم يلزمها المال .

لأن الزوج يخلق <sup>(١)</sup> الطلاق بقولها وقد وجد فوق الطلاق  
ولم يلزمها المال ، لأن خروج البضع من ملك الزوج لا قيمة له  
فقد بذلت مالا من غير ملك متقوم دخل في ملكها فصار كما لو وهبت  
ولو أمره القاضي أن يبيع شيئاً من ماله ويشتري شيئاً فباع واشترى  
وقبض الثمن جاز وكان أمر القاضي اخراجاً له من الحجر ، لأنسه  
اطلق له التصرف في المال كيف شاء ، فكان اطلاقاً كالمولى ،  
اذا أذن لعبده في بيع ماله وشراؤه ، وكذلك الأب اذا أذن  
للصبي ، لما ذكرنا . <sup>(٢)</sup>

---

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (تعلق) والصواب ما في الأصل

(٢) راجع هذه المسائل في المصدر شرح أدب القاضي (٤٠٦/٢)

### فصل

مـــــــــــــــــمـــــــــــــــــم

ولو وهب أو تصدَّق ، لم يجز .

لأنه استفاد التصرف في البيع والشراء بالأذن فلا تدخل

الصدقة والهبة فيه كالمأذون ، وإنما أطلق له الأذن في التجارة

وما يوجب الحجر وهو الفساد قد بقى ، فما لا يكون منه حفظاً

لماله ، لم يكن له أن يفعله . (١)

ولو أمره ببيع عهد بمينه أو شراء شئ بمينه لم يكن هذا

( ١/٧٠ ) اخراجاً له من الحجر ، لأنه اختار عليه التصرف فيـه

ولم يفوض الرأي والاختيار اليه فيما يرى فلم يكن ذلك اطلاقاً

كالمأذون .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٤٠٦/٢ )

وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٧٢ ) .

(٢) أنظر المختصر ( ١٧/ب ) .

### فصل م

ولو أذن له في شراء البز كان إطلاقاً له من الحجر (١) .  
لأنه قَوْضُ الرَّأْيِ والاختيار إليه في المعاقدة مع من شاء في  
هذا النوع فكان إطلاقاً كالمولى إذا أذن لعبده على هذا الوجه .  
ولو قال القاضي بمحض من أهل سوقه : أذنت له في التجارة  
ولا أجزئه عليه إلا ما يكون بمعاينة من الشهود وما كان بإقراره فأنسى  
لا أجزئه فهو كما قال .

لأن قول القاضي حكم فيختص بما يخصه به .  
ولأن القاضي حجر عليه صوتاً لماله ومنعاً من اتلافه فله أن يمنع  
ما يوجب اتلاف ما له وليس كذلك المأذون والصبي ، لأن الصبي  
ليس له قول صحيح ، وقول العهد لا يلزم المولى به حق ، وبالأذن  
صحح (٢) قول الصبي ، والتزم المولى الحق به فإذا كان له قول  
صحيح في التجارة لم يختص ببعض دون بعض .

---

(١) أنظر شرح أدب القاضي ( ٤٠٨ / ٢ ) ، والمختصر ( ١٧ / ب ) .

(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) زيادة ( صحيح ) .



فصل

م م م م

وإذا اذن للصبي أبوه في التجارة ، أو أذن للغلام موله  
وقالا (١) لا نجهز عليه إلا ما كان بحماية الشهود لم يكن هذا  
القول شيئاً ، ولزمه جميع ما أقر به ولا يشبه هذا المفسر لما بينا .  
ولأنه : لو أذن لهما في نوع صارا ماذونين في التجارة  
كلها فدل على أنه لا يختص بما يخص به .

3

---

(١) أي : أبوالصبي ومولى الغلام .

### فصل محمم

ولوباع المحجور عليه ماله وقبض الثمن ( ٧٠/ب ) لم يكن  
للمذى دفع الثمن اليه أن يرجع عليه هكذا ذكره الخفاف (١) .  
وقد فصله محمد فى كتاب الحجر ، والحاصل منه اذا باع  
المحجور وأخذ الثمن وصرفه فيما يجوز له صرفه مثل النفقة على نفسه  
بالمعروف ، أو فى المهر أو الزكاة أو الحج ، فان القاضى ينظر  
فى البيع فان كان فيه حظ له وكان بمثل الثمن ، أجاز البيع  
وأبى المشتري من الثمن ، وان كان حين قبض الثمن استهلكه فى  
وجه لا يجوز له صرفه اليه واستهلكه على وجه الفساد أو هلك  
الثمن ، فان القاضى لا يجيز ذلك البيع ، سواء كان فى البيع  
محاباة أو لم تكن ، وقبض المحجور الثمن باطل ، وليس عليه  
ضمان ما استهلكه .

قال أبو بكر الرازى (٢) : ينبغى أن يكون هذا على قول محمد  
وعلى قول أبى يوسف يضمن مثل ما قبض من الثمن قياساً على الصبي  
اذا استقرض واستهلكه .

---

(١) أنظر قول الخفاف فى أدب القاضى له مع شرح الصدر ( ٤١١/٢ )

وراجع المسألة فى المصنوع ( ١٧٥/٢٣ ) ، والفتاوى الهندية

• ( ٥٧/٥ )

(٢) قوله فى شرح أدب القاضى له الورقة ( ٧٣/أ )

فانه لا يضمن على قول أبي حنيفة ومحمد ، وعلى قول أبي يوسف

يضمن (١) .

أما اذا صرفه فيما يجوز صرفه فيه مثل النفقة والحج فان القاضى  
يجب ذلك ، لأن هذا مما يجوز له فعله وليس فيه افساد المال  
وليس للقاضى منعه منه ، فوجب أن يجيز فعله فيه ويجوز بيعه اذا  
لم يكن فيه غبن ومحاباة .

لأنه : ليس فيه اتلاف ماله .

وأما اذا استهلكه في غير وجهه أو هلك لم يجز البيع .

لأنه لو جاز البيع ، جاز قبضه ، وذلك يؤدى الى اتلاف

( ١/٧١ ) ماله ، فلا يجوز ، ولا ضمان عليه في قول محمد على

ما ذكر أبو بكر .

لأنه التزم الضمان بعقده ، وضمان المقتد لا يلزمه

فصار الدفع اليه اباحة ، فاذا أتلفه لم يجب عليه ضمانه ، كما

قال في الصبى المحجور .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٤١٢/٢ ) ، ولقد بسط

القول في هذه المسائل الصدر رحمه الله ، وراجع هذه المسائل

أيضا في أبواب الحجر الميسوط ( ١٥٦/٢٤ ) وما بعدها

والبدائع ( ١٦٩/٧ ) وما بعدها .

ووجه قول أبي يوسف : لأن المالك لم يبيع له اتلافه  
الا ببذل ، فاذا أتلفه ضمنه ، وأما اذا كان الثمن قائماً بعينه  
ولم يجز القاضى البيع فللشترى أن يأخذ الثمن لأنه عين ملكه  
فكان له أخذه . (١)

---

(١) راجع هذه المسائل في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة

• ( ١/٧٢ )

• والمختصر ( ١٧/ب )

## فصل م

(١)

وإذا حجر القاضى على رجل فجاء قاضى آخر وأطلق عنه

الحجر وأجاز ما صنع جاز ما فعل قبل الاطلاق ومعه .

لأن تلك المقود موقوفة لم تبطل .

فإذا رفع الى هذا (٢) القاضى وقف على اجتهاده ، فان

أجازه جاز وان أبطله بطل ، الا أن يكون باع شيئاً فرغ السـ

القاضى الذى حجر عليه فنقضه فانه ينهض للثانى أن ينفذ ذلك .

لأنه أبطل ذلك المحقد باجتهاده فلا يجوز لقاضى آخر أن ينقض

اجتهاده باجتهاد مثله ، فان لم يفعل وأجاز ما صنع المحجور

عليه ثم رفع الى قاض آخر (٣) ، فانه ينهض للقاضى أن ينفذ ما صنع

الأول ويرد ما فعل الثانى .

لأن الأول نقض ذلك المحقد باجتهاده فنقد ، فلا يجوز للثانى

اجازته (٤) ، فإذا أجاز وقع باطلاً فينقضه هذا الآخر .

---

(١) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) ( عليه ) والصواب ما فى النسخة الأصل .

(٢) قوله ( هذا ) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) ومضى قوله

رفع الى هذا القاضى : أى أمر المحجور عليه .

(٣) أى رفع الأمر الى قاض ثالث فانه يقوم بتنفيذ حكم القاضى الأول فى

القضية وهو نقض بيع المحجور عليه ، لأن القاضى الثانى أجاز

ذلك البيع ولم ينقضه .

(٤) أى : أجاز ما صنع المحجور عليه من قبل القاضى الثانى .

فان كان مصلحاً فتصرف ثم فسد جاز ما صنع في حال  
صلاحه ولا يجوز ما صنع بعد الفساد ( ٧١/ب ) وقد بينا الخلاف  
فيه . (١)

فان قال رجل : اشتريت منك هذا في حال صلاحك  
وقال المحجور عليه : اشتريت في حال الحجر ، فالقول قول المحجور  
عليه .

لأن المشتري يدعى تاريخاً متقدماً ، ولم يصرف ، فلا يحكم  
به ولا يقدم ، فان أقام البينة فالقول قول الآخر .  
لأنه : يدعى تاريخاً وثبته بالبينة فقبلت بينته . (٢)

---

(١) راجع المسائل التي أوردها في هذا الفصل في شرح أدب القاضي

( ٤٠٩/٢ ) ، وروضة القضاة ( ٤٤٢/١ ) .

(٢) راجع مسائل هذا الفصل مفصلة في الجصاص شرح أدب القاضي

الورقة ( ٧٢/ب ) ، والمختصر ( ١٧/ب ) ، والصدور

شرح أدب القاضي ( ٤٠٩/٢ ) ، وروضة القضاة ( ٤٤٢/١ )

والفتاوى الهندية ( ٥٧/٥ ) .

## فصل

مممم

وإن أطلق عنه الحجر ثم اختلفا ، فقال المشتري : كنت  
اشتريت قبل الحجر ، وقال المحجور عليه : في حال الحجر  
فالقول قول المحجور عليه .

لأن المشتري يدعى تاريخاً متقدماً فلا يقدم ولا يصدّقه . (١)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٤١٤/٢ ) .

والجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١/٢٣ ) .

## فصل

مممم

وان قال : اشتريته بعدما أطلق عنك الحجر ، وقال

المحجور عليه : اشتريته في حال الحجر ، فالقول قول المشتري .

لأنه في الساعة مطلق ، لأن البائع يدعى تاريخاً متقدماً ولم

يعلم فلا يحكم به .

قال أحمد (١) في هذه المسألة نظر (٢)

ولعل وجه نظره أنه أضاف الإقرار إلى حال عرف (٣) وما يكون

---

(١) المقصود بأحمد هنا هو أحمد بن عمرو الخفاف

(٢) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي ( ٤١٥ / ٢ ) .

(٣) معنى قول المؤلف : ( أنه أضاف الإقرار إلى حال عرف . . ) :

تلك مسألة معروفة في الكتب وهي إذا وقع خلاف بين الصبي

وامرأته أو أمته أو المشتري منه ، فقالت المرأة : طلقتنى

بمدا بلغت ، وقالت الأمة : اعتقنى بعدما بلغت ،

وقال المشتري : اشتريت منك بعدما بلغت ، وأجاب الصبي

على هذا كله فقال : كان ذلك منى في حال الصبا ، فإن

القول في هذه الأحوال الثلاثة قول الصبي . لأنه أضاف تصرفه

إلى حالة معهودة ومعروفة تتنافى جواز تصرفه فيها فكذلك

مسألة المشتري من المحجور عليه إذا أقر المشتري أنه اشترى من

البائع وهو في الحجر ، فلا يعتبر ذلك البيع ، لأن المحجور

عليه لا يجوز تصرفه في ماله ، وهذا ما علق به الصدر الشهيد

على الخفاف عند ذكره لهذه المسألة . أنظر الصدر شرح

أدب القاضي ( ٤١٥ / ٢ ) ، مروضة القضاة ( ٤٤٦ / ٤ ) .

والمسوط ( ١٧٨ / ٢٤ ) .



منه في ذلك الوقت لا يكون اقراراً ملزماً ، فالأقرار به لا يلزمه .  
قال أبو علي بن موسى في كتاب أدب القاضي : المحجور عليه  
إذا أقر أنه استهلك مال رجل وصدّقه رب المال ، فإن القاضي  
لا يصدق المحجور عليه ولا يلزمه من ذلك المال قليل ولا كثير فإن  
صالح ( ٢٢/١ ) المحجور عليه بعد ذلك وطالبه رب المال بالمال  
لم يلزمه من ذلك قليل ولا كثير ، ولكنّه يسأل فإن أقر أن الذي أقبر  
به كان حقاً أخذ بذلك وجعل ديناً في ماله ، فإن قال : كنت  
مخطئاً في ذلك الأقرار فالقول قوله .

وذكر أبو علي : إذا أذن القاضي لعبده الصغير في التجارة  
وأبوه حيّ كارهٍ فهو جائز ، فإن مات القاضي لم يكن موته حجراً  
وليس للأب أن يحجر على الغلام ، وإن كان هو الذي أذن للغلام ثم  
مات كان موته حجراً على الغلام ، لأنه كان من القاضي حكم فلا ينتقض  
بموته . والله التوفيق ومنه الاعانة (١) .

---

(١) قوله ( ومنه الاعانة ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

١٦ - باب المسألة عن الشهود

قال أبو حنيفة : لا أسأل عن الشهود إلا بعد أن يطعن  
الخصم فيهم ، إلا في الحدود ، والقصاص . (١)

وقال أصحابه : يسأل عنهم وإن لم يطعن فيهم . (٢)

وجه قول أبي حنيفة قوله تعالى : ( وكذلك جعلناكم أمة  
وسطا لتكونوا شهداء على الناس ) (٣) جاء في التفسير معنى :  
عدولاً . (٤)

والثاني : أن الله تعالى جعله شهيدا فوجب أن تقبل  
شهادته .

ولما روى أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
وشهد على الهلال ، فأجاز شهادته (٥) ولم يسأل

---

(١) أنظر قول أبي حنيفة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥ / ٣ ) .

(٢) أنظر قول صاحبين في الصدر السابق ( ٢٥ / ٣ ) ،

والجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ٧٣ / ب ) وما بعدها

مراجع المسألة في الفتاوى الهندية ( ٥٢٧ / ٣ ) .

(٣) سورة البقرة آية ١٤٣ .

(٤) أنظر تفسير الآية في : فتح القدير للشوكاني ( ١٥٠ / ١ ) ،

وأضواء البيان ( ٧٥ / ١ ) .

(٥) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( بشهادته ) .

(١) عن حاله .

وروى في خبر آخر مطلقاً أن أعرابياً ( ٧٢/ب ) شهد

عنده صلى الله عليه وسلم فأجاز شهادته . (٢)

ولما روي في خبر عمر رضى الله عنه : أنه كتب إلى أبي موسى

الأشعري (( والسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً فليس

حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنياً في ولائ أو قرابة )) (٣)

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم باب في شهادة الواحد

على رواية هلال رمضان عن ابن عباس رضى الله عنهم

• ( ٧٥٤/٢ )

وأخرجه الترمذي في كتاب الصوم باب ما جاء في الصوم بالشهادة

على هلال رمضان . . عن ابن عباس ، وقال الترمذي :

حديث ابن عباس فيه اختلاف ( ١٧٥/٣ ) .

وأخرجه النسائي في كتاب الصيام باب قبول شهادة الرجل

الواحد على هلال شهر رمضان ( ١٠٣٢/٤ ) .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصيام بـ

الشهادة على رؤية هلال رمضان ( ٢١١/٤ - ٢١٢ ) .

(٢) هو نفس الحديث السابق إلا أن بعض الرواة ساق الحديث

بدون لفظ الهلال .

(٣) تقدم أنظر ص ٣٨

ولأنه وَجِدَ ما يوجب العدالة وهو الاسلام مطنون<sup>(١)</sup> والفسق  
 [طارىء]<sup>(٢)</sup> به فوجب<sup>(٣)</sup> أن يهتق على ذلك الأصل ما لم يعلم  
 حدوثة .

وجه قولهما ما روى أن واحدا من جلساء الحسن البصرى شهد عند  
 أياس<sup>(٤)</sup> بن معاوية فرد شهادته فشكى الى الحسن البصرى فجاءه  
 الحسن البصرى الى أياس وقال : يا لَكَعْ<sup>(٥)</sup> لم رددت شهادته  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (( من صلى صلاتنا واستقبل

(١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) بعد قوله ( مطنون ) به .

(٢) فى النسخة الأصل ( طابى ) وهذا تصحيف ، والتصويب  
 من النسختين (أ- ز) ، (ع) .

(٣) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) بعد قوله ( طارىء )  
 به .

(٤) هو : أياس بن معاوية بن قرّة بن أياس المزنى ، البصرى  
 القاضى الشهير بالذكاء - مات سنة ١٢٢ هـ له ترجمة فى :  
 الجرح والتعديل ( ٢٨٢/٢ ) ، والتهذيب ( ٣٩٠/١ ) ،  
 والتقريب ( ٨٧/١ ) .

(٥) معنى لكع : اللكع عند العرب الحميد ثم استعمل فى الحمق  
 والذم ، يقال للرجل لكع ، وللمرأة لكاع ويطلق أيضا على  
 الصغير فى العلم والمقل .

النهاية فى غريب الحديث ( ٢٦٨/٤ ) .

قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا . فله ما لنا وعليه ما علينا )) <sup>(١)</sup> ، فقال أياس :  
أيها الشيخ لأنني وجدت الله تعالى يقول في كتابه : ( ممن ترضون  
من الشهداء ) <sup>(٢)</sup> وهو ممن لا يرضى فحج الحسن .

قال القاضي : قد قال بعض مشايخنا أن لا خلاف بينهم  
في الحاصل ، لأن : أبا حنيفة [ رحمه الله ] <sup>(٣)</sup> كان في القرن  
الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالعدالة ، ان روى في  
الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( خير الناس <sup>(٤)</sup> القرن

(١) أخرج الترمذي نحوه في كتاب الأيمان باب ما جاء في

قول النبي صلى الله عليه وسلم أمرت بقتالهم حتى يشهدوا  
أن لا اله الا الله ( ٥ / ٤ ) وهذا لفظه :

عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(( أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله  
وأن محمدا عبده ورسوله وان يستقبلوا قبلتنا ويأكلوا ذبيحتنا  
وأن يصلوا صلاتنا فاذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماءهم وأموالهم  
الا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين )  
وقال : حسن صحيح غريب .

وأخرج النسائي أيضا قريبا منه في كتاب تحريم الدم ( ٧٧ / ٧ ) .

وأخرجه أحمد في المسند ( ١٩٩ / ٣ ) .

ونذكره الجصاص في شرحه على أدب القاضي أنظر الورقة ( ٧٤ / أ ) .

(٢) سورة البقرة آية ( ٢٨٢ ) .

(٣) قوله ( رحمه الله ) سقط من الأصل وإثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) بعد قوله ( الناس ) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) في .

الذين أنا فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ثم يفشرو  
 الكذب<sup>(١)</sup> (٢٣/١) ، فلذلك قال أبو حنيفة : انه لا يسأل عنهم ،  
 وأما القرن الذين كانوا في زمن أبي يوسف ومحمد لم يكن لهم في<sup>(٢)</sup>  
 المرتبة<sup>هذا</sup> فلذلك قال انه يسأل عن الشهود . الا في الحدود .  
 والقصاص . لأنه مندوب الى درء الحد ، وفي السؤال عن  
 الشهود نوع درء للحد فوجب أن يسأل .<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 ( ٣/٧ ) ، ولفظ البخاري عن عمران بن حصين قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( خير أمتي قرني ثم الذين  
 يلونهم ثم الذين يلونهم ثم ان بعدكم قوما يشهدون  
 ولا يستشهدون )) ( ٣/٧ ) .  
 وأخرجه مسلم في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 ( ١٩٦٤/٤ ) .  
 وأخرج أبو داود في كتاب السنة قريبا منه وهذا لفظه : عن  
 عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 (( خير أمتي القرن الذين بحثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم  
 الذين يلونهم ثم يظهرون قوم لا يشهدون ولا يستشهدون ))

وأخرجه النسائي في كتاب النذور باب الوفاء بالنذور ( ١٦/٧-١٧ ) .  
 (٢) في النسخة الأصل (في) وفي النسختين (أ- ز) ، (ع) (من) .  
 (٣) في النسخة الأصل زيادة (لا) بعد قوله فوجب أن وهذه  
 زيادة مست موجودة في النسختين (أ- ز) ، (ع) ولأن الشهادة  
 اذا كانت على حد أو قصاص فانه يسأل عنهم بالاجماع طعن فيهم  
 الخصم أو لم يطعن . أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٥/٣ ) .

قال : ويسأل عنهم في السر .

لأنه يجوز أن يكون الشاهد مُحْشَمًا <sup>(١)</sup> وتكون فيه خصلة  
توجب رد شهادته فلا يمكن للمزكي أن يصرح به في العلانية فوجب  
أن يسأل عنهم في السر ، قال : وإذا سألت عنهم في السر زكيتهم  
في العلانية .

لأنه : يجوز أن تكون فيه <sup>(٢)</sup> خصلة توجب رد شهادته  
قد خفي على المزكي ، فوجب أن يعدلهم في العلانية ، احتياطاً  
قال وروى عن أبي حنيفة أنه قال : تزكية العلانية <sup>(٣)</sup> بدعة ،  
وروى عن محمد أنه قال : تزكية العلانية بلاء وظلم ومعاداة بين  
الناس . <sup>(٤)</sup>

---

(١) مُحْشَمًا : قال في المعجم الوسيط : فلان حشوما انقضى واستحيا

وتحشم منه تذمم ، واستحيا وحشم حشما خجل وغضب .

(٢) قوله ( فيه ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٣) ابتداء من قوله ( احتياطاً قال وروى عن أبي حنيفة إلى قوله

.. تزكية العلانية ) سقط من النسخة ( ع ) .

(٤) قال الصدر شح أدب القاضي ( ٢٤ / ٣ ) اختلفت الروايات

عن محمد رحمه الله في تزكية العلانية ذكر في بعضها أن تزكية  
العلانية حسن ، وذكر في بعض المواضع أن تزكية  
العلانية بلاء وفتنة .

وأنظر الفتاوى الهندية ( ٥٢٩ / ٣ ) .

قال : وينبغي للقاضي أن يتخير من يسأل عن أحوال الشهود  
أوثق من يقدر عليه وأكثرهم خبرة بالناس وأعلمهم بالتمييز .  
قال : <sup>(١)</sup> وذكر في موضع آخر قال : يجب أن يتخير  
أكثرهم خبرة وأعلمهم وترجع إلى صلاح وأمانة وإلى شيء من الفقه ،  
لأن فيه تنفيذ القول على الناس ، فصار كالقاضي ، ويجب أن  
يتخير من يكون بهذه الصفة ، كذلك ههنا .

فإذا قال : هو عندي ( ٢٣/ب ) عدل جائز الشهادة  
قبله القاضي ، لأنه يسأل عن عدالته وجواز شهادته ، وقد أجاب  
إليه فوجب أن يقبل ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . <sup>(٢)</sup>  
وقال محمد : لا يقبل أقل من رجلين <sup>(٣)</sup> ، وكذلك الاختلاف  
في المترجم .

---

(١) قال : وذكر يعني قال راوى الكتاب أن الناصحى ذكر  
عن الخصاف في مكان آخر من كتابه .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة وأبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي  
( ٢٦/٣ - ٢٧ ) .

(٣) أنظر قول محمد في الصدر السابق ( ٢٦/٣ - ٢٧ ) مروضة  
القضاة ( ٢٢٨/١ ) ، والجصاص شرح أدب القاضي  
( ١/٧٤ ) .

وراجع المختصر ( ١/١٨ ) .





المسائل ، اذا كان آتاه بشيء من الشهود دفع الى آخر أيضا  
أسماء الشهود . وأمره بالمسألة عنهم ولم يحلمه بما جاء به الأول ، لما  
بيننا انه لا يسأل عن حال الشهود وكما يخفى عن سائر الناس ، حاله  
كذلك يخفى عن المزكى .

فان آتاه بمثل ما جاء به الأول أنفذ ذلك .

لأنه : اتصل هذا القول بما يوجب قطع الحكم به فوجب  
أن ينفذ ، ويأمر الطالب أن يأتي بقوم يعدلونهم في الحلائية ، فاذا  
جاء من يعدلهم علانية أحضر الطالب والمطلوب والشهود .

( ١ / ٢٤ ) لأن القضاء يقع على المطلوب للطالب ، وشهادة  
الشهود واجب استبراء أحوالهم في الحلائية ، فوجب احضارهم  
جميعا ، ثم يسأل القاضي المعدلين عن رجل من الشهود عن  
اسمه واسم أبيه وعدالته ، فاذا بين ذلك أنفذ شهادته .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لواحد : (( أتعرف  
هذا ؟ قال : نعم ، فقال صلى الله عليه وسلم : ما اسمه ؟ فقال :  
لا أدري ، فقال صلى الله عليه وسلم : اذا لا تعرفه )) (١)

فوجب أن يسأل عن اسمه حتى يتبين له أنه يعرفه أولا يعرفه .

قال : وانما يحتاج الى تحديد الحلائية لثلاث سبب

على اسم آخر . (٢)

---

(١) لم أجده .

(٢) انظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٤ / ٣ ) .

قال : فإذا عدل الشاهد واحد وجرحه آخر امتحن القاضي ذلك بنفسه .

قال : لأن أخذ الخبرين لم يتصل بما يوجب قطع الحكم به وقد تساوى الخبران فيجوز أن يكون عدلا ويجوز أن يكون غير عدل فصار كحال الابتداء .

وان عدله واحد وجرحه اثنان فالجرح أولى ، لأن أحد الخبرين اتصل بما يوجب قطع الحكم به فوجب أن يحمل عليه .  
وان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى لما بيننا أن أحد الخبرين اتصل .

قال : وذكر أبو علي بن شاهوية <sup>(١)</sup> : ان القاضي يتوقف فيه وان عدله اثنان ، وجرحه اثنان فالجرح أولى <sup>(٢)</sup> ، لأن الأصل العدالة ( ٢٤/ب ) والجرح معنى حادث ، فإذا اثبتوا معنى حادثا كانت أولى .

(١) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن شاهوية القاضي الفقيه الشاهدي الفارسي سمع أبا خليفة الجمحي و زكريا ابن يحيى وغيرهما وروى عنه الحاكم أبو عبد الله ومحمد بن إبراهيم الشاهوي السمرقندي وغيرهما ومات سنة ٢٩٧ هـ . أنظر الباب ( ١٨١/٢ ) .

(٢) أنظر هذه المسائل في الصدر شرح أدب القاضي باب المسألة عن الشهود ( ٣/٣ ) ، وراجع المختصر ( ١٨/أ ) .

وان لم يكن في جيران اليهود من يصلح للمسبة من أهل الشقة  
(١) وكان في أهل سوقه من يصلح سأل عنه ، لأنه يصل إلى [استبراء]  
أحوالهم من هذه الجهة وأهل سوقهم أعرف بحالهم ، فجاز أن  
يسأل عنهم .

فإذا طمن في اليهود ، فإن القاضي يقول للمدعي زدني  
شهودا ، أو يقول (٢) لم تحمد شهودك عندي .  
لأن هذا أستر ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال : (( فليستتر بستر الله )) (٣) فكان أولى .

- 
- (١) في النسخة الأصل ( استبدال ) وما أثبتته من هامش نسخة  
الأصل ، ونسخة ( أ - ز ) ومن متن نسخة ( ح ) .
- (٢) في النسخة ( أ - ز ) ( يعول ) والصواب ما في النسختين  
الأصل ، و ( ع ) .
- (٣) أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم ( ٩٦/٥ ) ، ولفظه :  
عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بسوط فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال :  
دون هذا ، فأتى بسوط قد ركب به ولان ، فأمر بسوطه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ، ثم قال : أيها الناس قد  
آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله من أصاب من هذه  
القذورات شيئا فليستتر بستر الله فإنه من يهد لنا صفحته نقم  
عليه كتاب الله . أنظر الموطأ مع شرح الزرقاني ( ٩٦/٥ ) .

فصل  
في

ولو قال المدعى : أنا أتو بين يديهم من أهل الثقة  
والأمانة ، أو قال للقاضي اسمي لك قوماً من أهل الثقة : تسأل  
(١) عنهم ، فسمي قوماً فسأل القاضي عنهم فعدلوهم .  
فإن القاضي يبعد المسألة على الذين طعنوا فيهم  
فيسألهم (٢) بما يطعنون عليهم ، فإن قالوا : نعرفهم هكذا  
وكذا ، وسما شيئاً يسقط عدالتهم أسقطهم وكان الجرح أولى من  
التعديل ، هذا بعد أن لا يكون ثم عداوة ولا يعرفون بتعامل  
عليهم .

وكذلك إن عدل الشهود فطعن الشهود عليه فيهم .  
وقال : للقاضي أعد المسألة عنهم ، فسأل عنهم قوماً  
آخريين فبينوا أمراً يسقط به عدالتهم أسقطهم .  
وذلك أن الأصل هو العدالة والجرح أمراً حادثاً ، فإذا  
ثبت معنى حادث كان الأخذ به أولى كما لو شهد شاهدان أن  
الأب ( ١/٧٥ ) مات كافراً على ما كان ، وشهد آخرون أنه  
أسلم قبل موته ثم مات .

(١) أن يسمي قوماً من أهل الثقة

- (١) تدبر في النسختين (أ - ز) (ع) (يسأل) .  
(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (فسأل) .

## فصل

م م م م م

وان (١) أقام المشهود عليه البينة أن الشهود

مستأجرون على أداء هذه الشهادة ، لم يقبل .

لأن هذا طعن في الشهادة ، والطعن يجب أن يكون

سراً لا جهرًا ، فإذا جهر به لم يقبل ولأننا لو قبلنا هذه

الشهادة لقبلنا الشهادة على ابغارة من غير دعوى ، وهذا

لا يجوز . (٢)

---

(١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (و لو) .

(٢) ذكر الصدر الشهيد تحليلاً أوضح مما علل به المؤلف هنا

فقال : لأن المقصود من إقامة هذه الشهادة إبطال

شهادة المدعى وفيها ، والشهادة مشروعة لاثبات الحق

لا للنفي .. ثم قال : وهذا عندنا تهاتر ، وممنس

التهاتر هو التساقط .

أنظر الصدر الشهيد شرح أدب القاضي ( ٣٢ / ٣ ) .

والنسخة طالبة الطلبة ص ١٣٣ .

## فصل متمم

وتقبل شهادة أهل الأهواء<sup>(١)</sup> إلا الخطابية<sup>(٢)</sup> وهم :  
صنف من الروافض لقوله تعالى : ( وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا  
شهداء على الناس )<sup>(٣)</sup> ، ولخير عمر رضى الله عنه الذى كتب السى

---

(١) أهل الأهواء : هم أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد

أهل السنة وهم : الجبرية ، والقدرية ، والروافض ، والنوارج

والمعطلة ، والمشبهة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنتين

وسبعين فرقة . أنظر التحريفات للجرجاني ص ٤٠ .

(٢) الخطابية : قوم ينتسبون الى أبى الخطاب : رجل كان

بالكوفة اسمه محمد بن أبى زبيب الاسدى الأجدع قتله

عيسى بن موسى وصلبه بالكنايس لأنه كان يزعم أن عيسى

ابن أبى طالب الاله الأكبر وجعفر الصادق الاله الأصغر .  
تبيين الحقائق

أنظر شرح كنز الدقائق ( ٢٢٣/٤ ) ، وقال فى المسوط

( ١٣٣/١٦ ) : " انهم يستجدون أن يشهدوا للمدعى

إذا هلف عندهم " وهم من الروافض ، وهم يرون شهادة

الزور لموافقهم على مخالفتهم .

راجع فى تعريف : الخطابية : الفرق بين الفرق للبغدادى

ص ٢٤٧ بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .

والملل والنحل للشهرستانى بتحقيق عبد العزيز محمد الوكيل

ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) سورة البقرة آية ١٤٣ .

أبى موسى الأشعري .

وأما الخطابية فانه بلغنى أن بعضهم يصدق بعضا فيما

يدعى اذا حلف له ، ويشهد على ذلك فلهذا المعنى لم تقبل

شهادتهم .

وقال أبو يوسف : من ( ٧٥/ب ) أظهر شتمة أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقبل شهادته وهو أعظم من أن يشتم

غيرهم ، فانه لو أظهر شتم جيرانه لا تقبل شهادته ، فاذا كان مظهرا

شتمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أولى (١) أن لا تقبل (٢) .

---

(١) أنظر قول أبى يوسف فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٣/٣ )

والجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٧٦ )

(٢) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ترد ومفسرة فى هامشهما

بقوله ( أن لا تقبل ) .



فصل  
مم

ولا تقبل شهادة أهل العصبية .

قال أبو علي بن موسى : إذا كانت العداوة سبباً في الشيء  
الذي وقعت فيه الشهادة لم تقبل شهادته [ ولا ]<sup>(١)</sup> تجوز شهادة  
الرجل إذا كانت بينهما عداوة .

لما روى عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> الأعرج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قضى أن لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup> وهذا إذا كانت  
الحنة في تلك الشهادة .

---

(١) قوله ( ولا ) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

( ١ - ز ) ، ( ٤ ) .

(٢) هو : عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة

ابن الحارث ثقة ثبت عالم مات سنة ١١٢ هـ له ترجمة في :

الجرح والتعديل ( ٢٩٧/٥ ) ، التقريب ( ٥٠١/١ ) ،

والتهذيب ( ٢٩٠/٦ ) .

(٣) الحنة : الحنة العداوة . أنظر النهاية في غريب الحديث ( ٤٥٣/١ )

(٤) أخرجه عبد الرزاق في الصنف ( ٣٢٠/٨ ) بمعناه عن أبي هريرة

وفيه قيل وما الظنن ؟ قال : المتهم في دينه

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب لا تقبل

شهادة خائن ولا خائنة ( ٢٠١/١٠ ) عن عبد الرحمن عن أبيه

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا تجوز شهادة ذى الحنة والظنة ، وهذا الرجل الأعرج تابعي

لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث منقطع مرسل . أنظر

مصادر تخريج الحديث المذكورة آنفاً .

## فصل

مممم

ولا تجوز شهادة قطاع الطريق واللصوص وأصحاب الفجور  
بالنساء ومن يحمل عمل قوم لوط ، ومن يشرب الخمر ومن سكر من  
النبهذ .

لأن هؤلاء فساق <sup>(١)</sup> ، وقد قال الله تعالى : ( يا أيها  
الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) <sup>(٢)</sup> .

ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس الفجور والمجانة <sup>(٣)</sup> على الشرب  
وان لم يسكر ، لأن اختلاطه بهم وتركه الأمر بالمعروف يوجب سقوط  
عدالته ، وان لم يكن نفس الجلوس فسقا فلا تقبل شهادته . <sup>(٤)</sup>

---

(١) هذا النص ابتداء من قوله ( ولا تجوز شهادة قطاع الطريق  
الى قوله .. لأن هؤلاء فساق ) نقله أحمد شلبي في حاشيته  
تبيين الحقائق على الكنز ( ٢٢١ / ٤ ) حيث قال : وقال الناصح ( ولا تجوز  
شهادة .. الخ ) ، وراجع المختصر ( ١ / ١٩ ) .

(٢) سورة الحجرات آية ( ٦ ) .  
وأنظر تفسير الآية في تفسير الشوكاني ( ٦٠ / ٥ ) ، وتفسير  
ابن كثير ( ٢٠٩ / ٤ ) .

(٣) المجانة : من مجن الشيء مجونا صلب وغلظ وفلان مجونا  
ومجانة قل حياؤه فهو ماجن ، قال ذلك في المعجم الوسيط  
( ٨٥٥ / ٢ ) .

(٤) هذا النص ابتداء من قوله ( ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس  
الفجور .. الى قوله فلا تقبل شهادته ) نقله أحمد شلبي في  
حاشيته على الكنز ( ٢٢١ / ٤ ) فقال : قال الناصح ( ولا تقبل  
شهادة .. الخ ) .

فصل  
ممممم

- (١) ولا تقبل شهادة المغنى والمغنية والنائج والنائجة .  
لأنه محرم ( ١/٢٦ ) فعله ، وإن كان نفس ذلك الفصل  
لا يوجب الفسق فلا تقبل شهادة فاعله .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٥/٣ ) .

وراجع المختصر ( ١/١٦ ) .

فصل  
مممم

وكذلك ان كانت أخلاقه سالحة غير أن فيه خلقا واحدا

ما يجب الحد به مثل الزنا وما أشبهه لانها كبيرة ، يصير (١)  
بها فاسقا ، فلا تقبل شهادته . (٢)

---

(١) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (تصير) والصواب ما في  
الأصل .

(٢) . أنظر المسألة في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٣٦)

## فصل

ولا تقبل شهادة من يلعب بالحمام <sup>(١)</sup> ويطيره .

ذكر أبو علي بن موسى في أدب القاضي عن أبي حنيفة في رجل  
قطع الرحم ولا يؤدي الزكاة أو يحرق والديه أو شتم الناس أو أكل  
الربى أو من يبيع الخمر أو هو أكلف <sup>(٢)</sup> أو ولد زانية أو يلعب  
بالشطرنج <sup>(٣)</sup> أو بالنرد <sup>(٤)</sup> أو بالحمام أو يؤذى الجيران أو هو  
فاحش .

---

(١) لأنه إنما يلعب به ليقتل على عورات النساء .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٥ / ٣ ) .

(٢) قلف : قلفا : أى لم يخن أو عذمت قلفته فهو أكلف .

أنظر المعجم الوسيط ( ٧٥٦ / ٢ ) .

(٣) الشطرنج : لعبة قديمة يلعبها شخصان على رقعة مرسومة بها  
٦٤ مربعا ذات لونين مختلفين أحدهما فاتح والآخر غامق  
وتوضع الرقعة بشكل يجعل اللون الفاتح الى يمين اللاعب ولكل  
لاعب ١٦ قطعة يلعب بها . أنظر الصحاح في اللغة والمعلوم  
ص ٥٥٢ .

(٤) النرد : قال في اللسان : معروف شئ \* يلعب به فارسي مصرب

وهو النرد شير . أنظر لسان العرب ( ٤٣١ / ٤ ) .

وفي الصحاح قال : والنرد لعبة ذات صندوق وحجارة وفصين  
تعتمد على الحظ وتنقل فيها الحجارة على حسب ما يأتي به  
الفص ، وتصرف عند المامة بالطاولة .

أنظر الصحاح في اللغة والمعلوم ص ١١٥٥ .

قال : فاذا كان فيه شيء من ذلك وكان عفيفا فيما سسوى

ذلك جازت شهادته ما خلا بائع الخمر وأكل الربى .

وجه ما يقول لا تقبل : لأن هذا سخف وشهادة السخيف

لا تقبل .

وحكى عن أبى [الحسن] <sup>(١)</sup> أنه قال : ألا ترى أن شيخا

لو صارع الأحداث فى الجامع لم تقبل شهادته . <sup>(٢)</sup>

لأن هذا سخف وإن لم يحكم بنفسه بذلك ، وكذلك

الذى يلعب بالشطرنج إذا قام <sup>(٣)</sup> عليها أو شغلته عن الصلوات

<sup>(٤)</sup>

أو أكر الحلف عليها بالكذب والباطل فلا تجوز شهادته

لأن القمار عليه محظور ، وترك الصلاة كبير فتسقط به

الشهادة .

(١) فى النسخة الأصل ( الحسين ) والصواب ما فى النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) هذا النص ابتداء من قوله ( وحكى عن أبى الحسن الى قوله

لم تقبل شهادته ) نقله أحمد شلبى فى حاشيته على تبين الحقائق شرح

كنز الدقائق ( ٢٢٢/٤ ) فقال : قال الناصح فى تهذيب أدب القاضى

حكى عن أبى الحسن أن شيخا . . الى قوله لم تقبل شهادته ( .

(٣) قمار : من قامره مقاومة وقمارا أى راهنه فخلبه .

أنظر ترتيب القاموس ( ٦٨٧/٣ ) .

(٤) فى النسخة ( أ - ز ) يجوز والصواب ما فى النسخة الأصل

والنسخة ( ع ) .



فصل  
م

(١) (٧٦/ب) وإذا سَلِمَ الرجل من الفواحش [التي] <sup>(١)</sup> يجب فيها الحدود وما يشبه ذلك من المظالم <sup>(٢)</sup> ، نظرنا في محاصيه وفي طاعته .

فإن كان يؤدي الفرائض ، وأخلاق البر فيه أكثر من المعاصي الصفار قلنا شهادته ، أن لا يسلم عبد من ذنب .  
وإن كانت <sup>(٣)</sup> المعاصي أكثر من أخلاق البر زدت شهادته وإذا كان الخير عليه غالباً ، وصغير الذنب ، مع ظاهر الصلاح لا يوجب رد الشهادة

---

(١) في النسخة الأصل ( الذي ) والسواب ما أثبت من النسختين

(أ- ز) ، (ع) .

(٢) أنظر المختصر ( ١/١٩ ) .

(٣) جميع النسخ ( وإن كان ) والاضافة يقتضيها السياق .



### فصل م

وإذا ترك الرجل الصلاة في الجماعة استخفافاً أو تَجَانُصَةً  
لم تقبل شهادته <sup>(١)</sup> .

قال أبو بكر : لم يرد بالاستخفاف الاستهزاء <sup>(٢)</sup> .

لأنَّ الاستهزاء بالشرائع كفر ، وإنما أراد به التوانس  
والتكاسل .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( من رغب  
عن سنتي فليس مني )) <sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٧/٣ )  
وراجع المختصر ( ١/١٩ ) .
- (٢) أنظر قول أبي بكر الجصاص في شرحه على أدب القاضي للخصاف  
الورقة ( ٢٦/ب ، ٢٧/أ ) .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح عن  
أنس رضي الله عنه ( ١٠٤/٩ ) .  
وأخرجه مسلم في كتاب النكاح باب استحباب النكاح ( ١٠٢٧/٢ ) .  
وأخرجه النسائي في كتاب النكاح باب النهي عن التبتل ( ٦٠/٦ )  
وأخرجه أحمد في المسند ( ٢٤١/٣ ) .
- وجه الاستدلال من الحديث أن من ترك صلاة الجماعة فقد ترك  
واجباً وسنة مؤكدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن التواني  
والتكاسل عن أداء الصلاة في أوقاتها ترك لسنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فإن من أفضل الأعمال أداء الصلاة في  
أوقاتها .

## فصل

م

فان تركها على تأويل (١) وكان عدلاً فيما سوى ذلك

قلت شهادته .

لأنه ليس بذنب ، فلا يوجب رد الشهادة .

---

(١) المقصود بالتأويل بأن كان الامام فاسقاً يكره الاقتداء به ولا يمكنه  
منعه فيصلى في بيته وحده من أجل ذلك ، أو كان ممسكاً  
يضلل الامام ولا يرى الاقتداء به جائزاً ، فهذا مما لا يسقط  
عدالته .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٧ / ٣ ) .

فصل

مممم

ولا تقبل شهادة آكل الربى الذى لا يبالي من أين كسب  
الدرهم . (١)

لأنَّ الله تعالى قال : ( فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من  
الله ورسوله ) . (٢)

ولأنَّه فاسق فلا تقبل (٣) شهادته .

---

(١) أنظر المختصر ( ١/١٩ ) .

(٢) سورة البقرة آية ( ٢٢٩ ) .

(٣) فى النسخة (ع) ( يقبل ) .

فصل  
مم

وان كان يلعب شيئاً <sup>(١)</sup> من المأهلي المستنمئة

لم تقبل شهادته .

وعن ابراهيم <sup>(٢)</sup> أنه قال : (( العدل في المسلمين من لم

تظهر منه ريبة )) <sup>(٣)</sup>

وسئل وكيع <sup>(٤)</sup> عن تفسير ( ١/٧٧ ) الريبة فقال : اذا لم

يشرب الخمر ولم يقامر ولم يؤذ الجيران ولم يلعب بالحمام ، لأن  
منها ما هو فسق ، ومنها ما هو كفر <sup>(٥)</sup> ، وكلاهما يوجبان رد

---

(١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( بشى \* ) .

(٢) تقدمت ترجمته أنظر ص ٢٣٢

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣١٩/٨ ) .

والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب لا يقبل

الجرح فيمن ثبتت عدالته . . الخ ( ١٢٤/١٠ ) .

وذكره الخفاف في أدب القاضي مع شرح الصدر ( ١٦/٣ ) .

(٤) هو : وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ( بضم الراء وهمزة ثم مهملة )

أبوسفيان الكوفي ثقة حافظ عابد مات سنة ١٩٧ هـ له ترجمة

في : التاريخ الكبير ( ١٧٩/٨ ) ، والجرح والتعديل

( ٣٧/٩ ) ، وتاريخ بغداد ( ٤١٦/١٣ ) ، وسير أعلام النبلاء

( ١٤٠/٩ ) .

(٥) يعنى بقوله ( ومنها ما هو كفر ) المستحل لشرب الخمر وفيه

ذلك مما يكون استحلاله فيه كفر .

الشهادة ، وان لم تكن ستشتم على كرم شهادته لما بينا .  
وان كان محروفاً بالكذب الفاحش لم تقبل شهادته : (١)  
وعن موسى (٢) بن شيبة قال : رد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم شهادة رجل في كذبه كذبها . (٣)  
فدل على أن الكذب في الجملة قد ترد به الشهادة .

- 
- (١) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٣٧/٣ ) ،  
وراجع المختصر ( ١/١٩ ) .  
(٢) موسى بن أبي شيبة ويقال : ابن أبي شيبة روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مرسل وأخرج معمر عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أبطل شهادة رجل في كذبه ، قال  
الامام أحمد يروى عنه معمر مناكير ، وقال الحافظ مجهول  
وله مراسيل - أنظر : ميزان الاعتدال ( ٢٠٧/٤ ) ،  
والتهذيب ( ٣٤٨/١٠ ) ، والتقريب ( ٢٨٤/٢ ) .  
(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ١٩٦/١٠ ) ، باللفظ  
المذكور ثم رواه بلفظ جرح شهادة رجل في كذبه كذبها  
وقال : وهذا أصح وهو مرسل .

فصل

م

وان لم يكن معروفاً وربما ابتلى به قبلت شهادته .  
لأنه لا يوجب الحكم بفسقه فلا ترد الشهادة به . (١)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٨/٣ ) ، وقال :

( لأنه لا يسلم أحد من الكذب ) .

### فصل

~~~~~

وإذا زكى الشاهد واحد وجرحه آخر أعاد سألته .
فإن اجتمع رجالان على تزكيته أضى ذلك ولا يأخذ بقول
الواحد على الفساد .
وإن زكاه جماعة واجتمع رجالان على فساده أخذ بقولهما بمصد
أن يكونا عدلين .
هذا إذا بينا شيئاً تسقط به العدالة ، فأما أن قالوا :
ليس بمدل ، فلا تقبل إذا كان قد (١) عدله غيرهما . (٢)
لأنه : ثبت عدالته فلا بد من ذكر معنى تسقط به
العدالة .

(١) قوله (قد) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣٨ / ٣) .

والمختصر (١ / ١٩) .

فصل

مممم

وإذا قال الشهود عليه : الشاهدان عدان ، كلفهما
القاضي أن يقيم البينة على حريتهما .
لأن الظاهر الحرية ، والظاهر لا يستحق ولا يستحق به
الحق على الخير ، فإذا أراد المتحقق الحق على غيره لم يجز
كما لو كان في (٧٧/ب) يده دار فأراد استحقاق الشفعة به
فانه ^(١) لا يوجب له ، حتى يقيم البينة أن الدار التي في يده
ملكه ^(٢) ، فان سأل فأخبر بأنهما حران فقبل شهادتهما كان
ذلك حسنا ^(٣) ، والأول أحب الي .
لأن هذا تركية ، والخبر في التركية يقبل ، والأول أحب
الي يعني أن يقيم البينة على الحرية ، لأنه أوثق ، ولأنه
لا يلزم القاضي قبول الخبر ، ويلزمه قبول الشهادة .

-
- (١) أي : ظاهر الاستحقاق لا يوجب للمدعي تملك الدار .
(٢) أنظر الخصاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٣٩/٣) ،
والجصاص شرح أدب القاضي (٧٧/أ) .
(٣) يعني المؤلف رحمه الله أن القاضي إذا سأل عن حرية الشهود
فأخبر بحريتهما أن ذلك أمر مستحسن إلا أنه رحمه الله
يرى أن الأفضل والأولى إقامة البينة على حريتهما ولا يكفى
مجرد الاخبار .

وقال أبو يوسف : أهل في التزكية سراً . تزكية العبد والمرأة
والمحدود في القذف ، والأعمى إذا كانوا عدولا . (١)
قال أبو علي في أدب القاضي : روى محمد عن أبي حنيفة أنه
قال : يقبل تعديل العبد والمرأة ، والأمة ، والأعمى . (٢)
وقال محمد : لا أجيز تعديل الأعمى ، ولا المرأة ، ولا
العبد .

وجه قول أبي حنيفة : لأن هذا خير ، والممدد ليس فيه
بشرط ، فصار كإخبار النبي صلى الله عليه وسلم وتقبل رواية هؤلاء
فكذلك تقبل تزكيتهم .

ولأنه يحتاج إلى علم القاضي بصلاحيهم وذلك يحصل بخبر هؤلاء .
وجه قول محمد ، لأن عنده الممدد شرط فصار كالشهادة .
ولا تقبل شهادة هؤلاء ، كذلك هذا .

(١) أنظر قول أبي يوسف رحمه الله في الصدر شرح أدب القاضي

• (٤٠ / ٣)

والجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١ / ٢٤ ، ١ / ٢٧) .

• وروضة القضاة (١٢٥ / ١)

وراجع الفتاوى الهندية (٥٢٨ / ٣) وذكر فيها أن قول

أبي حنيفة رحمه الله كقول أبي يوسف .

(٢) أنظر قول محمد رحمه الله في المصادر السابقة .

وقال أبو يوسف : ولا تقبل في تزكية العلانية تزكية العبد ،
والمرأة ، والمحدود ، والأعمى ، ولا يقبل الا ممن تقبل شهادته . (١)
قال أبو علي عن أبي يوسف (٢) : وأقبل شهادة امرأتين
ورجل في تزكية العلانية في غير (١/٢٨) المحدود ، وكذلك
روى عن محمد .

وجه قوله : لأن شهود العلانية يشهدون بذلك ظاهراً
والقاضي يحكم بعدالتهم ، فأشبهه سائر (٣) ما يقضى به
فلا يقبل فيه الا قول من تقبل شهادته .

-
- (١) أنظر الخفاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٤٠/٣) .
وراجع الفتاوى الهندية (٥٢٨/٣) قال : وأجمعوا على
أن ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ ، والحريّة ،
والبصر ، يشترط ذلك في المزكى في تزكية العلانية .
(٢) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي (٤٠/٣) .
(٣) قوله (سائر) مكررة في النسخة الأصل وهو خطأ من الناسخ .

فصل مكرر

ويوقع القاضي عند اسم كل شاهد اسم من عدله ليحرف ذلك

إذا احتاج إلى معرفة من عدله ، والوجه فيه ما ذكره .

ويجدر المسألة عند كل ستة أشهر إذا تكررت شهادتهم (١)

فإن الحوادث لا تؤمن ، لأنه يجوز أن يكون أحدث في هذه

الأشهر ما يوجب سقوط شهادته ، فتجدر المسألة احتياطاً

لحقوق الناس .

(١) أنظر الخصاص في أدب القاضي مع شرح الصدر (٤٠/٣-٤١)

• وانظر المختصر (١٩/ب) •

فصل

مممم

فان أقام الشهود عليه البينة أن الشاهد عبد أو محدود
فى قذف أو شهدوا بأنهم سمعوه ^(١) يقذف أو رأوه سكراناً
أو نحو ذلك مما تسقط به العدالة ، وذلك ليس بمقتادم قبل ،
وبطلت شهادتهم ^(٢) ، وقد قال ^(٣) فى مواضع وحكاة ابن كاس
عن أصحابنا وهو المشهور من مذهبننا : أنهم اذا شهدوا على رجل
بمال أو بالزنا ، فادعى الشهود عليه أنهم جميعاً أكلة الربى
أو شراب خمر أو هم مستأجرون على هذه الشهادة ، وجاء على
ذلك ببينة فاني لا أقبل ذلك منه . ^(٤)

(١) أى : الشاهد .

(٢) أى الشهود الذين طعن فيهم لأن هذه كبيرة توجب الحد
فكانت هذه الشهادة قاعة على اثبات حد لا على جرح مفسرد
فقلت وبشرط أن تكون هذه الشهادة من وقت قريب وليس ببعيد
هذا هو رأى الخفاف هنا فى هذا الموطن نقله الناصحى ، وراجع
الخفاف أدب القاضى مع شرح الصدر الشهيد (٤٢ / ٣ - ٤٣) .

(٣) أى الخفاف .

(٤) تقدم نقله عن الخفاف فيما يخص الشهود المستأجرين أنظر ص
وسياتى التحليل قريباً الذى لأجله لا تقبل شهادة من يدعى
الشهود عليه ببينة أنهم أكلة الربى أو شراب خمر .

وكذلك لو أقام البينة أنه رجع عن هذه الشهادة أو شهد
على اقرار الشاهدين (٢٨٨/ب) بأنه لا شهادة عنده أو هو
مستأجر على هذه الشهادة .

فإنها لا تقبل ، وإنما تقبل إذا أقام الشهود عليه البينة
أن الشاهد عهد ، أو محدود في قذف ، أو كانت الشهادة بحال
فيقيم البينة أنه شريكه فإنها تقبل .

أما وجه ما قال (١) : لأن هذه المعاني تسقط العدالة
فتقبل البينة عليها كالرق .

أما وجه ما قاله (٢) في سائر المواضع ، لأن قوله بأنه
فاسق أو مستأجر طعن في الشهادة ، والطمع يجب أن يكون
سرًا ، فإذا كان في العلانية لم يقبل فصار كشهادتهم بأنه ليس
عليه شيء ، فانه لا يقبل كذلك هذا ، ولأن الفسق معنى غير
محكوم به ، والقاضي لا يحكم بالفسق وهو مأثور بالستر فلا يستعمل

(١) هذا توجيه يذكره الناصحى لقول الخفاف الذى بدأ به
أول الفصل وهو قوله (فان أقام الشهود عليه البينة
أن الشاهد عهد . . الى قوله أو نحو ذلك مما تسقط به
العدالة) .

(٢) هذا توجيه لقول الخفاف الذى نقله الناصحى بقوله : (وقد
قال في مواضع وحكاية ابن كاس . . الى قوله فاني لا أقبل
ذلك منه) .

(١) البينة عليه .

وأما الرجوع عن الشهادة فلأن الرجوع لا يصح عند غير
القاضي ، لأن الشهادة لا تسمع عند غير القاضي ، فكذا الرجوع
عنها .

وقول الشاهد لا شهادة عندي ، يجوز أن يكون لشك وظن
فلا تقبل الشهادة عليه .

فأما في الرق وحد القذف والشركة في المال ، فالشهود
عليه يبين بينته أن لا شهادة له فتقبل البينة عليه ، لأن هذه
المحاني محكوم بها ، إذ الرق والشركة محكوم به .

وشهادة القاذف مردودة مع التهمة فليس فيه هتك ستر فيحكم
به فإذا كانت (١/٧٩) محكوماً بها جاز قبول الشهادة عليها .

(١) ومجربة أوضح : لأن البينة التي أقامها الشهود عليه لا بطلان
شهادة شهود المدعى قامت على طعن وجرح محلن على
تلك البينة بالفسق ، والقاضي لا يحكم بفسق أحد بل هو
مأمور بالستر .

لذلك لا تقبل خلاف المسألة السابقة فإن البينة قامت على
أن أولئك الشهود قد ارتكبوا حدودا يجب أن تقام عليهم .

فصل

م

ولو كان متقدماً منذ سنة أو أكثر لم يلتفت اليه ،

لما أشار اليه في الكتاب أنهما يشوان في مقدار هذه المدة

(١)

وإذا كانا يشوان في مقدار هذه المدة لم تسقط العدالة به

(١) من قوله (وإذا كان يشوان .. الى قوله هذه المدة) سقط

من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فصل

م

ولا ينبغي أن يُعْتَدَلَ الرجل الا أن يكون قد عرفه واختبر أمره . (١)

لأن القاضى لا يسأل عن ظاهر أمره ، ان القاضى يعرف من طريق الظاهر ما يعرف المزكى ، وانما يسأله عما عنده من باطن أمره ، فان كان قد خبره وعرفه بالعدالة أخبر به ، فان عرف بالعدالة صح به .

ولأنه من أمور الدين فليس فيه هتك ستر فيجب أن يخبر به ، وان عرفه بخير ذلك لم يهتك ستره ، وعارض في أمره ، وقال : الله أعلم .

لما روى أنه سُئِلَ الحسن في رجل يكره أن يقول في الرجل ما فيه . قال : فليقل الله أعلم فاذا عقل فانه سيعلم .

(٢)
وروى أن يزيد اليماني أبو حمزة قال : قلت للشعبي :
أُسْقِلَ عن الرجل لا أرضاه أى شئ أقول فيه قال : قل الله أعلم . (٣)

(١) أنظر مسائل هذا الفصل في أدب القاضى للخصاف وشرحه للصدر

(٤٢ / ٣) ، وشرح الجصاص الورقة (٧٧ / ب) .

(٢) لم أقف على ترجمته .

(٣) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (٤٤ / ٣) فقد

ذكر هذا الأثر المروى عن يزيد .

فصل

مممم

الا أن يكون عدلا عند القاضي فخاف أن يقضى بشهادته
وقد عرفه بأمر تسقط به العدالة فحينئذ يخبر بالذي عنده من أمره .
لأنه : لو سكنت ذهب حق الشهود عليه فلا بد من اظهاره .
قال (٢٩٩/ب) أبو بكر الرازي : هذا اذا لم يكن ظاهرا
الفسق ، فأما اذا كان فسقا ظاهرا لم يكن باظهار ذلك بأس
كي يحذره الناس . (١)

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((اذكروا الفاجر
بما فيه كي يحذره الناس)) (٢) .

-
- (١) أنظر قول أبي بكر الرازي وهو الجصاص نفسه في شرحه على
أدب القاضي للخصاف الورقة (٧٨/أ) .
(٢) ذكر الصنعاني في سبل السلام (١٨٨/٤) وقال : " وهو حديث
ضعيف وأنكره أحمد وقال البيهقي ليس بشي " فان صح حمل على
فاجر معلن بفجور أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج إلى بيان
حاله فلا يقع الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي " .
ولكنه أخرجه الطبراني في الأوسط الصغير بإسناد حسن رجاله
موثوقين وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية ابن حيدة قال :
خطبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال " حتى متى ترعونون عن
ذكر الفاجر اهتكوه حتى يحذره الناس " .

فصل

م

وانذا أقام الرجل بين قوم لا يعرفونه ستة أشهر فلم يظهر

لهم منه الا الصلاح وسعهم أن يحتلوه (١)

ثم قال أبو يوسف بعد ذلك : حتى يقيم سنة .

وتذكر أبو علي بن موسى في أدب القاضي عن محمد بن الحسين

أنه ينظر فيه الى ما يقع في القلب ولا ينظر الى الشهود .

وقيل لأبني يوسف في هذه المسألة أن يمض أصحابنا يقول سنة

فقال : ستة أشهر كبير .

لأنهم بهذه المدة يتبين خيره من شره ، فوجب أن يقف تعديله

على انقضاء ستة أشهر ، وهذا وجه من يقول سنة أيضاً .

وجه قول محمد : لأنه يظهر له في أقل من هذه المدة

حاله فوجب أن يقف ذلك على ما يقع في القلب .

(١) وهذا قول أبي يوسف رحمه الله ، أنظر الصدر شرح أدب

القاضي (٥١ / ٣) وروضة القضاة (٢٣٢ / ١) ، وراجع

السألة في الفتاوى الهندية (٣٧٤ / ٣) .

فصل

~~~~~

ولو أن رجلين عدلين لهما معرفة وتمييز عدلاً رجلاً عند رجل  
فينبغي أن لذلك الرجل أن يعدّله أيضاً ، إذا وقع في قلبه  
أن أمره على ما قالوه . (٢)

ألا ترى أن القاضي إذا عدل عنده رجل وسمعه أن يقول هو  
عدل ، لأنه ثبت عدالته بقول عدلين ، فكان له أن يطلق القول  
( ١/٨٠ ) بعدالته كالقاضي ، وكذلك إذا عدل عنده رجل وامرأتان .

---

(١) في النسخة (ع) ( كذلك ) وفي هامش نسخة الأصل ( قال )

وفي نسخة ( أ - ز ) . ( وسع ) .

(٢) أنظر السألة في الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١/٢٨ ) .

وأنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٥٢/٣ ) .

وراجع المختصر الورقة ( ١/٢٠ ) .

## فصل

~~~~~

ولا تُسأل (١) امرأة عن حال الشهود إلا أن تكون امرأة

برزة كبيرة (٢) مميزة خالطت الناس وعاملتهم . (٣)

لأنها لا تقف على أحوال الناس فلا تسأل عنها .

وان كانت برزة فقد عرفت أحوال الناس فصارت كالرجل .

(١) في النسخة (ع) (يسأل) .

(٢) معنى برزة : أى عفيفة تبرز للرجال وتتحدث معهم وهي

المرأة التي اسنت وخرجت من حد المحجوات .

أنظر المصباح المنير (٤٤/١) .

(٣) أنظر مسائل هذا الفصل في الجصاص شرح أدب القاضى الورقة

(٢٨/ب) .

والصدر شرح أدب القاضى (٥٢/٣ - ٥٣) .

فصل

مممم

قال أبو يوسف ^(١) : إذا كان أكثر أمور الانسان حسنة فهو عدل ، وإذا كان الذى يكون منه من القبيح ليس من الكبائر .
لأن أحدا لا يخلو عن زلة ، فإذا كان غالب أمره الصلاح قبلت شهادته ، وإن كان صاحب كبيرة فاستغفر الله منها وتساب وظهرت توبته وأصلح فهو عدل .
قال أبو علي : قال محمد : فيمن علم منه ربيعة من الشهود فقال : قد ثبتت فيها ، وكانت تلك الربيعة من الفسق الذى لا تقبل معه الشهادة فليس ينهض للقاضى أن يقبل ^(٢) شهادته بقوله : قد ثبت حتى يجىء من ذلك أمر ظاهر من التوبة فسوى القول والفعل ويقع فى قلب المزكى .
أما إذا ظهرت توبته فهو عدل ، إذ التائب من الذنب كمن لا ذنب له فقبلت شهادته .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٤٨/٣) والجصاص شرح

أدب القاضى الورقة (١/٧٨) .

(٢) فى النسخة (١-ز) (تقبل) .

فصل

م

(١) قال أبو يوسف : إن قال المزكي : أتتهم هذا الشاهد
بشتم أصحاب النبي صلى [الله] (٢) (٨٠/ب) عليه وسلم لم أقبل
هذا حتى يقول سمعته يشتم . (٣)

وان قال : اتهمه بالفسق قبلت ذلك وردت شهادته ،
لأنهم إذا قالوا نتهمه بالفسق لم يشبوا الصلاح له ، وأما في الشتم
لما قالوا : لا نتهمه الا بالشتم فقد أثبتوا له الصلاح فلا ترد شهادته
بالتهمة .

وإذا اتهموه بالفسق فلم يشبوا الصلاح له ، فلا يحكم بحمداته
ولا تقبل شهادته .

-
- (١) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي (٥٣/٣) ،
والفتاوى الهندية (٤٦٨/٣) ، وروضة القضاة (٢٣٧/١) ،
والجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٢٨/ب) .
- (٢) لفظ الجلالة سقط من الأصل وإثباته من النسخة (ع) والنسخة
(١ - ز) .
- (٣) أنظر الخفاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٥٣/٣) .

فصل
متمم

وان عدلهم المشهود عليه لم يجتز به (١) في قول من

يرى السألة عن الشهود .

لأن المزكى يجب أن يكون على صفات من الأمانة ~~وبصورة~~

ولم يوجد هذا في الشهود عليه فلا يكتفى بتزكيته .

(١) في النسخة (ع) والنسخة (أ-ز) (لم يجز به) .

فصل

متمم

وقال : عن أبي حنيفة ^(١) : ان عدلهم بعد ما شهدوا بالحق عليه فقال هم عدول فيما شهدوا به على ، أو قال جائز شهادتهم لي وعلى أمضاء الحكم وأنفذ عليه .

لأنه لا يكون عدلاً فيما يشهد الا أن يكون المشهود به ثابتاً عليه ، وانما تجوز شهادته اذا كان المشهود به حقاً فانتظم هذا القول للاقرار بالحق فنفذ عليه ، فان قال : هم عدول قبل أن يشهدوا عليه ، فلما أن ^(٢) شهدوا عليه أنكر ما شهدوا به ، وقال للحاكم سل عنهم فانه يسأل عنهم ولا ينفذ شهادتهم الا أن يعدلوا .

لأن هذا مجرد تعديل لا يتضمن اقراراً فلا يكتفى به .

(١) أنظر قول أبي حنيفة في الصدر شرح أدب القاضى (٥٦/٣)

والجصاص شرح أدب القاضى الورقة (١/٧٩) :

وروضة القضاة (٢٣٣/١) .

(٢) قول (ان) سقط من النسخة (ع) ، والنسخة (أ- ز) .

فصل

~~~~~

وان عدل ( ١/٨١ ) أحدهما بعدما شهد وأعليه ، وقال :  
قد غلط الآخر ، سأل القاضى عن الآخر لما ذكرناه . (١)

وان قال : الذى شهد على فلان لأحدهما هو الحق أمضى  
القضاء ولم يسأل عن الآخر .

لأن ما شهد به اذا كان حقا كان ثابتا فانتظم هذا  
اللفظ للاقرار فالتزم .

---

(١) أنظر هذه المسألة فى الجصاص شرح أدب القاضى الورقة

## فصل

وان قال قبل أن يشهدا الذي يشهدان به على حـق  
فلما أن <sup>(١)</sup> شهدا قال : ما كنت أظنهما يشهدان على بذلك  
فسل عنهما . <sup>(٢)</sup>

فان القاضي يسأل عنهما ولا يلزمه المال .  
لأنه علق الاقرار بالشهادة ، وتعليق الاقرار بالخطـر  
لا يجوز ، كما لو علقه بقدوم فلان ، وأما اذا قال بعد الشهادة فقد  
علقه بموجود ، فكان تحقيقاً ولم يكن تعليقاً .  
وان شهدا عليه ثم قال : هما عدلان جائزا الشهادة لي  
وعلي <sup>(٣)</sup> ، فان القاضي ينفذ شهادتهما ولا يسأل .  
قال أبو يوسف <sup>(٤)</sup> : اذا قال بعدما شهدا عليه هما  
عدلان لم يَجْتَزَّ به حتى يسأل عنهما ، ولو قال : شهدا علي بالحق  
أو قال : صدقا فيما شهدا به قضى عليه ولم يحتج الى المسألة وقد  
بيننا .

- 
- (١) قوله ( ان ) سقط من النسخة (ع) ، والنسخة (أ - ز) .  
(٢) أنظر المسألة في الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٧٩/ب) .  
(٣) المصدر السابق الورقة (٧٩/ب) .  
(٤) أنظر قوله في الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٨٠/ب) .  
وروضة القضاة - (١/٢٣٤) .

قال القاضى : ذكر أبو على بن موسى فى كتاب أدب القاضى

قال محمد بن الحسن : امرأة ماتت وترك زوجها وأختها (١)

فيسأل الأخوة القاضى أن يسمت أمينا ليحضر ( ٨١ / ب ) مالها  
لأن : زوجها متهم .

وقال الزوج : جميع ما فى البيت لى لم يتعرض القاضى  
بشئ من مثل هذا ، لأن يد الميتة انقطعت وفق الزوج  
منفردا باليد ، فلا يتعرض لما فى يده بدعوى غيره .

وكذلك لو مات الزوج وقال أولياؤه مثل ذلك .

وكذلك لو مات رجل وخلف امرأة وأولاداً صفاراً ، وسأل  
الجيران القاضى ، ختم الأبواب لمكان الصفار ، وقالت المرأة  
جميع ما فى البيت لى لم يتعرض القاضى لشيء من ذلك لما ذكرنا .

ولا يسمت القاضى فى أشباه ذلك ، الا فى رجل يموت  
ويترك أولاداً صفاراً ولم يكن أحد يدعى شيئاً [ ما ] (٢) فى  
البيت فيسمت فى ذلك أمينا لحال الصفار ، لأن الأولاد الصفار  
خلفوه فى الملك ، وللقاضى ولاية عليهم فى الحفظ فله أن يفصل  
ما يؤدى الى الحفظ .

---

(١) فى النسخة (ع) ( فالأخوة ) .

(٢) فى النسخ : الأصل (أ - ز) ، (ع) ( فيما الذى ) والصواب

ما أثبت من النسخة (هـ) .

## فصل متمم

(١) قال محمد بن الحسين : اذا أخبرني رجلان عدلان عنى  
أن فلانا عدل لم يسمني أن أقول هو عدل ، ولكني أقول :  
أخبرني رجلان عدلان عنى أن فلانا عدل ، فانما وجد القاضى  
من يعدله ممن يعرفه بحينه ، والا أيضا تعديل هذا (٢)  
وقد ذكرنا قبل هذا فى كتاب الخصاص (٣) أنه يسميه  
أن يعدله من غير ذكر غلاف ومينا وجهه .

وجه ( ٨٢ / ١ ) قول محمد : لأن الحق بالشهادة  
لا يثبت الا عند القاضى فلم يقطع القول على عدالته بل حكاه كما  
سمع ، والقطع بعدالته أكد من الحكاية فانما قدر القاضى على  
السببين عمل به والا عدل الى الآخر .

---

(١) لم أجد قول محمد بن الحسن بل الذى عثرت عليه هو :  
أن العدل اذا كان لا يعرف الشاهد فعدله شاهدان  
وسمه أن يقول هو عندى عدل مرضى جائز الشهادة .  
أنظر شرح أدب القاضى ( ٦١ / ٣ ) ، والفتاوى الهندية  
( ٥٢٩ / ٣ ) .

(٢) أى تعديل ذلك الرجل .  
(٣) المقصود بكتاب الخصاص هنا هو أدب القاضى الذى هو أصل  
لكتاب الناصحى هذا وما يشير المؤلف الى أنه تقدم أنظره  
فى ص

سأـلـة (١)  
~~~~~

إذا زكى المزكى رجلين ثم ظهر عند القاضى أن المزكى
شارب خمر أو زان لم ترد (٢) تزكيته فى غير هذا الشاهد .
لأنه إنما أخبر أنه لا يعلم إلا خيرا لأنه يجوز أن يكون
فاسقا ولا يعلمه المزكى فلم يتبين كذب المزكى فقبل قوله فى
غيره .

(١) فى النسخة (ع) (فصل) .

(٢) فى النسخة (ع) (يرد) .

فصل

~~~~~

وإذا رجع الشاهدان بعد التزكية لم يقض بشهادتهما  
لأن الشهادة بطلت قبل القضاء بها ، فلم يقض .

~~~~~

~~~~~

~~~~~

~~~~~

## فصل

مممم

قال محمد : المغفل الذى يلحن فيتلحن ، أو يخبر  
بصلاح واحد ليس من أهل الصلاح لا تقبل شهادته ، ولا تزكيته<sup>(١)</sup>  
لأن : الظاهر منه الفلظ فلا<sup>(٢)</sup> يقبل قوله .

---

(١) أنظر قول محمد فى الفتاوى الهندية ( ٤٦٨ / ٣ ) .

(٢) فى النسختين (ع) ، (أ - ز) ( فلم ) .

## فصل

~~~~~

في رجل يشهد (٨٢/ب) على نفسه أنه خان في التزكية
وأنه قد تاب ، لم تقبل ^(١) تزكيته ، إلا أن يجيء بأمر
من الخبر مشهور غير ما كان عليه مما يحرف به فيقبل حينئذ .
لأن : تلك الأمانة قد بنطلت فوجب أن يشتهر بالأمانة
بعده .

سئل أبو يوسف عن رجلين شهدا ثم ماتا أو غابا ثم عدلا
فأخبر أن أبا حنيفة قال : أمضى الحق ، وكذلك . قول أبي يوسف .
وقال أبو يوسف : فان عميا قبل أن يقضى لم يأجز شهادتهما ^(٢)
وان كان زكيا .

وكذلك لو زكيا ثم ارتدا ، قال : لا أمضى القضاء .
وروى عن محمد عن أبي حنيفة [رحمه الله] ^(٣) في الشاهدين
إذا عدلا ثم عميا ، قال : لا تجوز شهادتهما ، وكذلك قول
محمد .

-
- (١) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يقبل) .
(٢) راجع هذه المسألة في البسوط (١٢٩/١٦) .
والبدائع (٢٦٨/٦) ، والفتاوى الهندية (٤٦٥/٣ - ٤٦٧) .
(٣) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل وإثباته من
النسختين (أ - ز) ، (ع) .

وقال أبو يوسف ^(١) : اذا كانا تحملا الشهادة وهما بصيران
ثم عميا فشهدا ، وقالوا اشهدنا فلان بن فلان الفلاني ثم جاء
قوم آخرون فقالوا : هذا فلان بن فلان الفلاني فان شهادتهما
جائزة ، وقال محمد : لا تجوز .
أما في الغيبة والموت ، لأن الشهادة قد تمت بالسماع
والموت والغيبة ليس بطعن في الشهادة فلا يمنع القضاء بها ،
وبالحق خرج من أن يكون شاهداً فهو طعن في الشهادة .
والارتداد طعن في الشهادة .

وأما قول أبي يوسف في جواز شهادة الأعميين فحين فسي
كتاب الشهادات فقد ثبت اقرار فلان بشهادته ، وتممين فلان
بشهادة الآخرين .

^(٢)
(١ / ٨٣) وقال أبو يوسف : لا تشهد على نسب غريب
حتى يشهد عندك عدلان ، فان أقام الغريب معك سنة ووقع فسي
نفسك صحة نسبه فاشهد به ، وان وقع في نفسك قبل سنة أو مضت

(١) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي (٤٤٠ / ٤)

وراجع المسوط (١٢٩ / ١٦) ، والبدائع (٢٦٨ / ٦) ،

(٢) ذكر هذه المسألة الصدر في شرح أدب القاضي وقال : " قال

أبو يوسف قدره بستة أشهر وهذا بخلاف ما نسبته اليه المؤلف "

وأیضا ذكر ذلك القول في المسوط (١٥٠ / ١٦) ،

والفتاوى الهندية (٤٥٨ / ٣) ولم ينسب القول لأحد .

سنة ولم يقع في قلبك فلا تشهد به .

وقال أبو حنيفة : إذا سمعت من العامة نسبة وسعك أن

تشهد على ذلك .

وقال محمد : لا ينبغي أن يجعل في التزكية رجل يحسب

أنه يزكي . الناس بل يستل في السر عن الثقات .

لأنه إذا علم قصد بالرشوة فأفسد .

قال : وينبغي للمعدل إذا كان مشهوراً أن لا يقبل الهدية

ولا يجيب دعوة الخاص ، ولا يستقرض من بعض الخصوم إلا من

خليط لم يزل خليطاً^(١) قبل أن يصير معدلاً ، ويتنزه عما

يتنزه عنه القاضي ، لأنه يقوم مقام القاضي فوجب أن يتنزه مما يتنزه

عنه القاضي ، قال : ولا بأس بذلك لمعدل السر .

لأنه ليس برشوة إذا كان لا يعرف فلم يكن به بأس .

قال محمد : إذا علم القاضي أن للمزكي شركة في تلك

الخصومة فانه يحيد المسألة لأنه يثبت لنفسه حقاً ، وشركة بتزكيتـه

ولو شهد فيما هو شريك لم يقبل ، كذلك إذا زكى .

قال أبو يوسف : إذا شهد مع الشاهد العدل أحد

لا يعرفه القاضي فزكاه المصروف الذي شهد معه ، لم تقبل^(٢)

(١) أي شريك في المال .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (يقبل) .

(٨٣/ب) تركيته حتى يحدّله غيره ، لأنه يصح بهذه التركيبة
شهادته ، فلم تقبل .

وقال محمد في ثلاثة شهداء ثم شهد واحد منهم بشهادة
أخرى فزكاه الاثنان : فاني أقبل ذلك ولا أقبله في هذه .

قال محمد : اذا شهد صاحب بدعة وهدّته تخرجه عن
الاسلام نظرا فيها هل يستحل بها رماء المسلمين وأموالهم
والشهادة بالزور فان كان يستحل بطلت شهادته ، وان كان
لا يستحل لم تبطل . (١)

(٢) لأنه اذا استحل ذلك استحل شهادة الزور فلم تقبل
شهادته .

وقال محمد : اذا عرف المزكي أن الشهود عدول (٣)
وقد وهموا في هذه الشهادة ، فانه لا يقف في شهادتهم ، ولكنه
يخبر أنهم عدول غير أنهم وهموا في كذا .

(٤) لأنه : لو وقف في تمديدهم توهم الجرح فلا يفعل .

-
- (١) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (يهطل) .
(٢) في النسختين (أ-ز) ، (ع) (يقبل) .
(٣) الواو ساقطة من النسخة (ع) في قوله (عدول) .
(٤) هذه المسائل التي نسبها المؤلف الى الامام محمد بن الحسن
رحمه الله أنظرها في الصدر شرح أدب القاضي (٥٩/٣) ،
ولا حظ أنه لم ينسبها لأحد بخلاف عمل المؤلف هنا .

واذا سئل المزكى عن واحد فقال : لم أخالطه ، ثم
قال بعد ذلك : وقد ذكرت انى خالطته وهو عدل ، لأنه يجوز
أن يكون نسي ثم تذكر .

قال أحمد بن عمر ^(١) وإذا بعث القاضي الى المزكى ليحضره
ويسأله عن الشاهد فى السر فهو أحوط وأولى أن لا يقع فيه
تحريف وغلط .

قال محمد : اذا كان للرجل شهود ^(٢) فعدا واحدا
الى اقامة الشهادة وسعه أن لا يجيب ان كان غيره يجيب .

وقال محمد : ان كانت عنده شهادة لا يرى امضاء الحكم
بها والقاضى بها (١ / ٨٤) يرى امضاءها ، فأحب الى أن لا يشهد
بها وان شهد بها فلا بأس .

أما الأول : لأن امتناعه عن أداء تلك الشهادة لا يؤدى الى
ابطال حقه ، اذا كان غيره يقوم بها فوسعه أن لا يجيب .

وأما هذا فان امضاء الحكم بها باطل عند الشاهد فلا
يتمين عليه ، وان فعل فلا بأس ، لأنه يؤدى ما سمع ثم يقف
ذلك على اجتهد القاضى ، فما يلحقه أثم بامضائه .

(١) أحمد بن عمر هو الخفاف .

وأنظر قوله فى كتابه أدب القاضى مع شرح الصدر

الشهيد عليه (٢٦ / ٣) .

(٢) فى الأصل والنسخة (ع) (كثيرة) وما أثبت من النسخة (أ - ز) .

قال عبدالله بن المبارك (١) : تقبل شهادة أهل الأهواء (٢)

ولا ينصبون محدلين ، لأن في ذلك صرف وجوه الناس اليهم
فلا يؤمن أن يميل الى هواهم .

قال محمد : الخوارج (٣) تقبل شهادتهم اذا لم يخرجوا

على الامام في الولاية ، ولم ينصبوا الحرب فاذا فعلوا —

(١) سبقته ترجمته أنظر ص ٢٣٠

(٢) تقدم تعريفهم أنظر ص ٤٠١

وراجع مسألة شهادة أهل الأهواء في الصدر شرح أدب القاضي

(٣٣/٣) ، والفتاوى الهندية (٤٦٨/٣) ، والصسوط

(١٣٢/١٦) ، والبدائع (٢٦٩/٦) ، وفتح

القدير (٤١٥/٧ - ٤١٦) .

(٣) الخوارج : كل من خرج على الامام الحق الذي اتفقت الجماعة

عليه ، ويسمى خارجيا سواء كان الخروج في أيام الصحابة

على الأئمة الراشدين أو كان على من جاء بعدهم .

وأما الأشعري فقد ذكر أن الخوارج اسم على طائفة معينة وهم

الخارجون على الامام على ، فقال : ان السبب الذي سموا له

خوارج خروجهم على الامام على بن أبي طالب .

والخوارج كانوا من أنصار على رضى الله عنه وبعد التحكيم الذي

أصروا عليه انشقوا عليه وأنكروا أن يحكم الرجال في كتاب الله

وقالوا : لا حكم الا لله ثم اعتبروا ذلك التحكيم معصية وكفرا .

تقبل شهادتهم ^(١) ، لأنهم صاروا حرباً لنا .

=== ولقد حاول الامام على رضى الله عنه اقناعهم فأرسل ابن عباس رضى الله عنه فناظرهم فامتنع فريق منهم ورجعوا وأصبر الآخرون جهلاً واعتزلوا علياً وحاربوه ثم بدأ^ت الفرقة ففسى صفوفهم وكلما حدثت قضية اختلفت فيها أراؤهم لجهلهم . وقال ابن حزم : كانوا اعراباً قرأوا القرآن ولم يتفقهسوا في السنن وذلك تعددت ما وافقهم .

ولهم أسماء منها :

الخوارج ، والحرورية ، والشراسة ، والمارقة ، والمحكمة .

• وأنظر الملل والنحل للشهرستاني (١١٤/١ - ١١٥) .

• الفصل في الملل والنحل لابن حزم (١٦٨/٤) .

• مقالات الاسلاميين (٢٠٢/١ - ٢١٧) .

• الفرق بين الفرق للبهمدادى (ص ٧٢) .

(١) أنظر قول محمد في الصدر شرح أدب القاضي (٣٨/٣) ،

• (٤١٥/٤)

• وراجع المسألة في فتح القدير (٤١٦/٧) .

قال محمد في الكذاب : [أنه] ^(١) اذا لم يتهم أنه يكذب فسي
شهادته ، وانما يكذب في حديثه ، فشهادته جائزة ، لأنفسه
لا يتهم فيما يقع القضاء به .

وقال محمد : اذا كان الرجل لا يصل في الجماعة ولا يشهد
الجمعة ولا العيدين وهو في المص ، أو كان لا يؤدي الزكاة
فشهادته جائزة ، فان كان يحلف على الكذب على وجه الفسق
لم تقبل . (٢)

فان هذا يوجب الحكم بتفسيقه فيمنع قبول شهادته .
قال أبو يوسف : لا أقبل شهادة (٨٤ / ب) من يسكر ^(٣)
من النبيذ ، ولا شهادة اللاعب بالحمام ، ولا شهادة المخنث ،
ولا شهادة تارك الصلاة في الجماعة متهاوئاً بها ، ولا شهادة من
يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .
وأقبل شهادة الشاعر اذا لم يقذف في شعره المخصّصات ^(٤)
وشهادة من يتبع المخنية اذا لم يجلس فتغنى له .

(١) قوله (أنه) سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٢) راجع هذه المسائل في الصدر شرح أدب القاضي (٣٣ / ٣) ،

وروضة القضاة (٢٤٠ / ١) ، والبدائع (٢٦٩ / ٦) ، والفتاوى

الهندية (٤٦٧ / ٣) .

(٣) في النسخة الأصل (سكر) والتصويب من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٤) قال السرخسي : ولا تقبل شهادة صاحب الغناء يخادن عليه

أنظر المسوط (١٣٢ / ١٦) .

سئل محمد عن تعدد النظر الى الفرج في حال الزنا لتحصيل الشهادة ، قال : كان ^(١) أبو حنيفة [رحمه الله] ^(٢) يطل الشهادة بذلك ، ثم رجع عن ذلك وقال : شهادته جائزة وهو قول أبي يوسف ، ومحمد .

وجه القول الأول : لأن تعدد النظر الى الفرج محظور وفسق فطمع به في شهادته .

وجه قوله الآخر : لأنه نظر لتصحيح شهادته ، فجاز .

وقال أبو يوسف : من قعد على مائدة يدار عليها النبيذ فلا بأس به لأن جمعهم لم يكن للنبيذ ^(٣) ولا بأس بأن يجيب تلك الدعوة ، وإن كان هو يحرم النبيذ ولا تسقط به شهادته ، وكذلك إن وجد فيها اللعب فجلس وأكل الطعام . ^(٤) لأنه قصد بذلك اجابة الدعوة ، ولم يقصد اللعب ، فأما من قصد اللعب وهو مولىع به غير متأول فيه فإن ذلك فيه جرح فلا تقبل شهادته .

(١) قوله (كان) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٣) قوله لأن جمعهم لم يكن للنبيذ مكرر في الأصل وهو خطأ من

الناسخ .

(٤) أنظر هذه المسألة في الهدائع (٢٦٩ / ٦) ، وقال : لا عدالة لمن يحضر مجلس الشرب ويجلس بينهم وإن كان لا يشرب لأن حضور مجلس الفسق فسق .

فان قيل لم أبحتم (١) وقد كنتم تقولون لا شهادة لمن يخضر

مجلسا اجتمعوا (٨٥/أ) فيه على شرب النبيذ ؟

قيل له : انما نقول ذلك اذا كان اجتماعهم على الشراب

خاصة دون ما سواه واجتماع هؤلاء لم يكن للشرب خاصة بل كان

للطعام وغيره .

والوجه فيه ما أشار اليه في الكتاب ، لأن حضوره لاجابة

الدعوة مباح فلم يصير به مطعون في شهادته ، والاجتماع للسمرور

واللعب واللهو محظور فصار به طاعنا في عدالته .

وقال أبو يوسف في شارب النبيذ : اذا كان شرب على قدر

طاقته جازت شهادته اذا كان ممن يحل ، لأنه لم يرتكب ما يمتنع

حظره .

فان كان ممن (١١) يحرم النبيذ ، وشرب قدر الدائقة أو أكثر

(١) هنا كلام محذوف تقديره لم أبحتم شهادة من يجلس على

مائدة يدار عليها النبيذ اذا كان قاصدا اجابة الدعوة .

(٢) النبيذ عند الشافعية كالخمر في التحريم والحد ، وعند المالكية

انه كبيرة موجب للحد ، وعند الحنابلة مباح ما لم يفل أو تأتس

عليه ثلاثة أيام ، وعند الحنفية يجوز شربه .

قال السرخسي : وكذلك النبيذ لا بأس بأن يشربه على طعام

ولا خير في المسكر منه لأنه اسراف فاذا جاء السكر فليدع الشرب .

أنظر هذه المسألة في مغنى المحتاج ١٨٦/٤ ، وحاشية الدسوقي

(٣٥٧/٤) والمغنى لابن قدامة ٣١٢/٨ ، والمبسوط ٩/٢٤ .

لم تجز شهادته ، لأنه من الكبائر عنده ، فإذا لم يمتنع منسه

لم يؤمن ارتكابه سائر الكبائر فيتوقف في شهادته : (١)

قال محمد : ما ليس له وقت مثل الحج والزكاة إذا أخره

قبلت شهادته ، وما له وقت مثل الصلاة إذا أخره لم أقبل شهادته (٢).

قال محمد : من لعب بالشطرنج على وجه التدبير قبلت

شهادته . (٣).

(١) أنظر في روضة القضاة (٢٤٣/١) .

وراجع المسألة في البدائع (٢٦٨/٦ - ٢٦٩) حيث قال
فيها : " ان من شرب النبيذ لا تسقط عدالته بنفس الشرب
لأن شربه للمتقوى دون التلوى حلال ، وأما السكر منه فإن
كان وقع منه مرة وهو لا يدري أو وقع سهوا لا تسقط عدالته
وان كان يمتار السكر منه تسقط عدالته لأن السكر منه حرام "
ولم أطلع على من ذكر قول أبي يوسف .

(٢) أنظر قول محمد رحمه الله في الفتاوى الهندية (٤٦٦/٣) .

(٣) أنظر مسألة اللعب بالشطرنج وهل تقبل شهادة من يلعب به
أم لا في : الصدر شرح أدب القاضي (٣٥/٣) ، والبدائع
(٢٦٩/٦) ، وقد نص على الخلاف في شهادة من يلعب
به فقال : " من يلعب بالشطرنج ويمتاده فلا عدالة له ،
وان أباحه بعض الناس لتشجيع الغادر وتحلم أمر الحرب ولم
يمز هذا القول لأحد " وقد ذكر هذه المسألة ففى

الفتاوى الهندية (٤٦٧/٣) .

روى لنا أن سعيد^(١) بن جبير ، ومحمد بن سيرين^(٢)

كان يلعبان به ويجيزان ذلك .^(٣)

وروى عن حسان^(٤) بن ابراهيم أنه قال في رجل من أصحاب

القبالات^(٥) يتقبل بالقرية فيها النخيل والرؤوس والكرم^(٦) من

(١) سعيد بن جبير بن هشام الكوفي أبو عبد الله ثقة ثبت فقيه قتل

بين يدي الحجاج سنة ٩٥ هـ ولم يكمل الخصين - له ترجمة في :

التاريخ الكبير (٤٦٠ / ٣) ، وتذكرة الحفاظ (٧٦ / ١) ،

والتهذيب (١١ / ٤) ، والتقريب (٢٩٢ / ١) .

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة

ثبت عابد مات سنة ١١٠ هـ ، له ترجمة في :

الجرح والتعديل ، وتذكرة الحفاظ (٧٧ / ١) ، والتهذيب

(٢١٤ / ١) ، والتقريب (١٦٤ / ٢) .

(٣) لم أجده
(٤) هو حسان بن ابراهيم بن عبد الله الكرمانى أبو هاشم القاضي الكوفي

صدوق يخطى* ولد سنة ٨٦ هـ ، ومات سنة ١٨٦ هـ ، له

ترجمة في : الجرح والتعديل (٢٣٨ / ٣) ، والتهذيب

(٢٤٥ / ٢) ، والتقريب (١٦١ / ١) .

(٥) القبالات : مفرد ما القبالة بالفتح وهي الكفالة وهي في الأصل

صدر قبل اذا كفل وقبل بالضم أو صار قبيلاً أى كفيلاً .

أنظر النهاية في غريب الحديث (١٠ / ٤) والمبراد هنا استقسال

الصروض المبروضة للبيع وغيرها مما يباع .

(٦) الكرم : هو العنب وجمعه كروم . أنظر المعجم الوسيط (٧٨٤ / ٢) .

السلطان ، ويتقبل برستاق ^(١) من الحامل ، وفيه (٨٥ / ب) ما سميت وهو يظلم أهل الأرض أو يعمل للسلطان على المعونة أو هو عون للحمل ، أو يبعثونه أمينا على شرط ينهى للقاضي أن يجيز شهادة أحد من هؤلاء ، ومنهم من هو حسن التخلق ^(٢) فيما سوى ذلك في صلاة أو صدقة .

قال حسان : قال أبو حنيفة [رحمه الله] ^(٣) تجوز شهادتهم ما لم يقل أحد منهم أو يعلم منه فيما سوى ما ذكرت الا خيرا .
وقال أبو حنيفة : تجوز شهادة الحمل . ^(٤)
لأن كتابته ^(٥) لغيره لا توجب الحكم بتفسيقه فتقبل شهادته .
قال محمد : لا بأس بأن يخبر المزكى بفسق الشهود وفجورهم حتى تُردَّ شهادتهم ، لأنه ان لم يخبر بذلك زكاهم فيه فلا بأس أن يخبر بهم .

وسأل محمداً بعض أصحابه فقال : أشهدني رجل على

(١) الرستاق : كلمة فارسية معربة وجمعه رساتيق وتستعمل فسي

الناحية التي هي طرف الاقليم .

وقال في اللسان : هي البيوت المجتمعة . الصباح المنير

(٢٢٦ / ١) ، وانظر لسان العرب (٤٠٧ / ١١) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (التخلو) والصواب ما في الأصل .

(٣) قوله (رحمه الله) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

(٤) المراد من الحمل هنا : عمال السلطان كما في الهداية وفتح القدير

(٤٢٢ / ٧) .

(٥) أى ما يكتبه للوالى الظالم بأمره له من الظلم .

وشهادته بشئ وهو ممن لا شهادة له بجرح فيه هو (١) قد دعيت (٢)

(٣) أن أقيم شهادتي عليه فما ترى ؟

قال محمد : لا تؤدها لأنى لا آمن أن يزكيه غيرك (٤) .

لأنه لا يؤمن أن يزكى غيره شهادته ، فيؤدى الى الحكم بشهادة
الفاسق فوجب أن يذكر ما فيه .

سئل محمد عن رجل اتفق مع انسان بأن يشهد له بالزور
على كذا أو استزاده الشاهد ، واتفقا على شئ ، وثبت عند
القاضى فهل يفعل به ما يفعل بشاهد الزور ، قال : لا ولكن
أسأل عنه فان عدل أمضيت شهادته .

قال بعض أصحابنا غير محمد : اذا (١/٨٦) ثبتت
عند القاضى بشهادة عدول فعل به ما يفعل بشاهد الزور . (٥)

(١) قوله (هو) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) قبل قوله (قد) (واو)
ومن الأصل ساقطة .

(٣) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (الى) ومن الأصل ساقطة .

(٤) أنظر المسألة مفصلة فى شرح^{الصدر} أدب القاضى (٣٢/٣) ،

والهداية (٢٢٧/٧) ، والعناية (٣٢٧/٧ - ٢٢٨) ،

والفتاوى الهندية (٥٣٢/٣) .

(٥) أنظر الخصاص أدب القاضى مع شرح الصدر (٥٣٣/٣) .

قال محمد : اذا أقام المشهود عليه البينة أن هذا الشاهد يدعى ما شهد به فهو جرح ، لأنه لو قال : أنا شريك المدعى أبطلت شهادته ، فانه لا شهادة للمدعى والشريك فقد ثبت ببينة أنه لا شهادة له فيقبل (١) .

وقال محمد : اذا عدل الشاهد ثم شهد من الفساد فقال المدعى عليه للقاضي : سل عن الشاهد ، قال في القياس أن يسأل عنه ولكن لا يسأل حتى يأتي على ذلك قدر ما يتحقق فيه الرجل خمسة أشهر . (٢)

وجه القياس : لأن السؤال عنه حق المشهود عليه فله أن يطالب به .

وجه الاستحسان : لأنه ثبتت عدالته فلا يسأل عنه ما لم يمض من المدة ما يتغير في مثلها .

قال محمد في غريب شهد عند القاضي فلا يعرف اذا سئل عنه في السر فان القاضي يسأل عن معارفه ، فاذا سألهم يسأل (٣) عن معارفه في السر فاذا عدلوا قبل ذلك وقضى به . (٤)
لأنه لا يوصل الى تعديله الا من هذه الجهة فيقبل ذلك .

(١) أى ما ثبته بالبينة .

(٢) راجع ما نقله المؤلف عن محمد بن الحسن في الخصاف أدب القاضي

مع شرح المصدر (٥٣٣ / ٣) ، والفتاوى الهندية (٤١ / ٣ - ٤٢) .

(٣) قوله (يسأل) سقط من النسخة (ع) .

(٤) أنظر المسألة في الفتاوى الهندية (٥٣٠ / ٣) .

فصل
م

قال محمد : اذا ادعى المشهود عليه أن الشاهد عهد
وقال الشاهد : أنا حر الأصل ، سألت عنه في السّر ، فان قالوا :
هو حر الأصل أجزت شهادته .

وروى محمد عن أبي حنيفة هذا .

(٨٦ / ب) وإن قالوا قد جرى عليه الرّق ، لم أقبل
شهادته حتى يقيم البينة أنه حر .

وأما في القصاص في النفس وما دونها وفي القذف لا أقبل حتى
يقيم البينة أنه حر ، أما في حرية الأصل فانه سؤال عن عدالته فيكتفى
فيه بالخبر ، فان أقر بالرق فقد ثبت أنه كان رقيقاً فلا يحكم بزواله
الا بما تزال الحقوق به ، وأما في القصاص والقذف فانه عهد
فيحتاج فيه زيادة احتياط .

قيل لمحمد فان سألت عنه في السّر ثم جاء من (١) أقام
البينة أنهما مملوكان أبطلت القضية وتردهما رقيقين ؟ قال : نعم .
قال محمد : اذا سألت عن الشاهد من يوثق بفضله وعقله
فقال : لا أعلم الا خيرا وهو خبير بأمره فاني أقبل تزكيته وأقبل
شهادة الشاهد .

(١) قوله (جاء من) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

فان قال : هو عدل مرضى فهو أجود .
وان قال : هو جاز الشهاده على ولى فاني أقبل ذلك
وكذلك لو قال هو عدل قبلت شهادته .
فان وصفه المزكى بصفة جميلة ، وقال : لا أعرفه بغير ذلك
لم تقبل شهادته ، ولو قال : لا أعرف منه الا خصلة من أنواع
الخير أو البر فليس هذا بشيء حتى يحمل فيقول : لا أعلم
الا خيراً .

لما روى عن حبيب ^(١) بن أبي ثابت : قال : سأل
عمر رضى الله عنه رجلاً عن رجل فقال : لا نعلم الا خيراً ، فقال
عمر : حسبك . ^(٢)

وعن يحيى ^(٣) بن أبي كثير قال : كان عمر اذا هم أن
يمدح (١/٨٧) الرجل فقال : ما علمناه الا خيراً .
وعن يزيد بن أبي حمزة النّار ^(٤) وكان من اشياخنا قال
سألت الحسن عن الرجل الذى أتى به قال : قل الله - أعلم فانه
ان كان له عقل فسيملم ما أردت .

(١) فى النسختين (أ - ز) ، (ع) (حسن) وحبيب بن أبى
ثابت لم أجده .

(٢) ذكره السمنانى فى روضة القضاة عن عمر رضى الله عنه (٢٥٥ / ١)

وانظر الصدر شرح أدب القاضى (٤٥ / ٣) .

(٣) يحيى بن أبى كثير ثقة ثبت ولكنه كان يرسل ويدلس مات سنة
١٣٢ هـ وقيل قبل ذلك له ترجمة فى التهذيب (٢٦٨ / ١١) ،

والتقريب (٣٥٦ / ٢) .

(٤) لم أقف على ترجمته .

وأما اذا قال : عدل فقد أثبت العدالة وشهادة المسدل
تقبل ، وإن أثبت له خصلة واحدة وقال : لا أعرفه بغير ذلك فقد
أثبت له وصفاً واحداً من الخير وأشار اليه وهذا لا يوجب قبول
شهادته . والله التوفيق . (١)

(١) قوله (والله التوفيق) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(١)

١٧- بَسَابِ الْمَلَاظِمَةِ

الملازمة لصاحب الحق أن يلزم غريمه فيحبسه عن منزله
وعن الاكتساب ولا يضاره .

وروى عن كعب ^(٢) بن مالك أنه تقاضى ديناً لله على عبد الله ^(٣)

ابن [أبي] ^(٤) حذر الأسلي فمر بهما النهي صلى الله عليه وسلم
وهو ملازمة في المسجد فقال : مالك يا كعب ؟

(١) الملازمة معناها في اللغة : من لازمه ملازمة ولزما إذا داوم

عليه ، ويقال : لازم الخريم تعلق به . أنظر المعجم

الوسيط (٨٢٣/٢) .

(٢) كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري السلمي صاحب مشهور

وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا حتى ضاقت عليهم الأرض بما

رحبت ، توفى في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه

له ترجمة في : الاستيعاب (٢٨٦/٣) ، أسد الغابة

(١٨٢/٤) ، الإصابة (٣٠٢/٣) ، التقریب

(١٣٥/٢) .

(٣) هو عبد الله بن أبي حذرر واسمه سلامة بن عمير بن أبي سلامة

ابن سعد الأسلمي .

له ترجمة في : الاستيعاب (٢٨٨/٢) ، وأسد الغابة

(١٠٦/٣) ، والإصابة (٢٩٤/٢) .

(٤) قوله (أبي) سقط من الأصل وإثباتها من مصادر ترجمته

كما تقدم .

فقال : يا رسول الله دين لى على هذا ، فأشار النبی صلى الله عليه وسلم اليه أن ضع عنه الشطر ، قال : قلت فقد فعلت (١)
يا رسول الله ، قال : فقم فأد اليه حقه . (٢)

-
- (١) فى النسخة الأصل بعد قوله (فعلت) زيادة (فقلت)
وهذه لا توجد فى بقية النسخ ولا مصادر التخریج كما يأتى .
- (٢) أخرجه البخارى فى كتاب الخصومات باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض (٧٣/٥) .
وأخرجه الامام مسلم فى كتاب الساقاة باب استحباب الوضع من الدين (١١٩٢/٣) .
وأخرجه أبو داود فى كتاب الأقضية باب الصلح (٢٠/٤ - ٢١)
وأخرجه النسائى فى كتاب آداب القضاة باب حكم الحاكم فى داره (٢٣٦/٨) .
وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الصدقات باب الحبس فى الديين والملازمة (٨١١/٢) .
كلهم أخرجه من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه وهذا لفظ مسلم : قال : انه تقاضى ابن أبى حذر دينا كان له عليه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى بيته فخرج اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف سجف حجرتة ونادى كعب بن مالك فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار اليه بيده أن ضع الشطر من دينك ، قال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه .
ومعنى سجف حجرتة : أى سترها وقيل لا يسمى سجفا الا أن يكون مشقوق الوسط. كالصواعين . من هامش
صحيح مسلم بشرح النووي (١٢٩٢/١) .

فلما لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ملازمته دل على جواز

الملازمة بالدين ، ودل على أن الملازمة جائزة في السجد ، ان

النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكره .

ودل على أن الإشارة تقوم مقام النطق في الإفتاء ان هو فهم

بإشارة (٨٧/ب) النبي صلى الله عليه وسلم أنه يريد الخط .

ودل أيضا أن قوله قد فعلت اذا خرج مخرج الجواب يتضمن

ما وقع السؤال عنه ، وهذا جملة النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قد

قال : قد برئت اليه منه .

ودل أيضا على ^(١) أن البراءة تصح من غير قول ، ان لم

يورد في الخبر ، انه قال : قلت . ^(٢)

(١) قوله (على) لا توجد في النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أقول : هذا الحديث الذي استدلل به أبو محمد الناصبي

رحمه الله على الملازمة وذكر أنه روى عن كعب بن مالك

أورده كذلك الصدر الشهيد في شرحه لكتاب أدب القاضي

للغصاف نقلا عنه ثم شرحه شرحا يختلف عما شرحه به

هنا أبو محمد ، فراجع شرح أدب القاضي (٦٢/٣) وما

بعدها ، . . .

ولما روى عن [حسيل] ^(١) بن خازجة الأشجعي قال :
لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخزوا خيبر ^(٢) لم يسبق
أحد من يهود المدينة له دين على أحد من المسلمين الا لزمه وكان
لأبي سحيم ^(٣) اليهودي على درهمان فاستمدى على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : ((الزمه حتى يؤدي اليك حقك))

(١) جميع النسخ (حسان) وما أثبتته هو الصواب أخذا من مصادر
ترجمته وهو حسيل : بالتصغير ويقال بالتكبير وقيل حسيل
ابن نويرة . له ترجمة في : الجرح والتعديل (٣١٣ / ٣)
الاستيعاب (٣٦٦ / ١) ، وأسد الغابة (٤٨٧ / ١) ،
والإصابة (٣٣٢ / ١) .

(٢) ~~خيبر~~ : هي الموضع المذكور في غزوة المصطفى صلى الله
عليه وسلم وكانت هذه الغزوة في المحرم سنة سبع من الهجرة
وقيل في آخر سنة ست وتقع شمال المدينة المنورة وتبعد
عنها بحوالي ١٦٥ كيلا وهي منطقة زراعية بها نخل ومزارع
كثيرة . أنظر معجم البلدان (٤٠٩ / ٢) ، والموسوعة
المصرية الميسرة ص ٧٧ ، وراجع مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم
(٣) جميع النسخ سحيم والصحيح ما أثبت من الطبقات الكبرى
لابن سعد (٤٨٨ / ١) .

فهدت الى شقيقة^(١) شملة^(٢) كانت على سنبلانية^(٤)

فأدخلتها السوق فبعثها بستة دراهم فقضيتها درهمين وخلفت
عند أهلي درهماً وتزودت بدرهم واشترت شملة بدرهمين فلبستها
فبينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مقمرة وهو
خلفى يسير وأنا لا أعلم ان نظر الى ضوء القمر على الشملة كأنه
شمس ، فقال : ما هذا يا حسيل ؟ فقلت : يا رسول الله^(٥)

-
- (١) قال ابن الأثير الشقة : جنس من الثياب وتصغيرها شقيقسة
وقيل هي نصف ثوب . أنظر النهاية في غريب الحديث (٤٩٢ / ٢) .
- (٢) الشملة : شقة من الثياب ذات عمل يتوشح بها ويتلفع وكساء
من صوف أو شعر يتغطى به ويتلفع به . أنظر المعجم الوسيط
(٤٩٥ / ١) .
- (٣) التاء ساقطة من جميع النسخ وضافتها يقضيه السياق .
- (٤) سنبلانية : قال ابن الأثير في حديث عثمان أنه أرسل الى امرأة
بشقيقة سنبلانية أي بفسة الطول ، يقال : ثوب سنبلانسي
وسنبل ثوبه اذا أسبله وجره من خلفه أو أمامه وقال نقل عن
الهروى أنه يحتمل أن يكون منسوبا الى موضع من المواضع .
- أنظر النهاية في غريب الحديث (٤٠٦٠ / ٢ - ٤٠٧) .
- (٥) جميع النسخ (حسان) ، والصواب حسيل كما سبق تصويبه
ونذكره في ص

شملة اشتريتها فأخبرته بخبري ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

((أنت والله وأصحابك من الفقراء المهاجرين الذين يحسبهم

(١/٨٨) الجاهل أغنياً من التعفف))^(١) ثم قال : ((اللهم

انهم عالة فاغنهم وحفاة فاحملهم وعراة فاكسهم))^(٢) ، فما رجع منها

(١) يشير بذلك النبي صلى الله عليه وسلم الى الآية وهي قوله تعالى

(للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في

الأرض يحسبهم الجاهل أغنياً من التعفف تعرفهم بسيماهم

لا يسئلون النام الحافا وما تنفقوا من خير فان الله به عليم)

سورة البقرة آية (٢٧٣) .

(٢) هذا الحديث ذكره الخفاف في أدب القاضي أنظره مع شرحه

(٦٤ / ٣) مثل ما ذكره أبو محمد الناصح ، وأخرج الامام أحمد

في المسند ما يشبهه من حديث أبي حنيفة الأسدي رضي الله عنه

(٤٢٣ / ٣) الا أنه لم يذكر الدعاء (اللهم انهم عالة . . الخ)

وأما الدعاء فقد أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد باب في نقل

السرية تخرج من المعسكر من حديث عبد الله بن عمر ولكنه يتعلق

بفزوة بدر لا بخيبر (١٨١ / ٣) . وهذا لفظه : قال عن عبد الله

ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر في ثلاثمائة

وخمسة عشر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم حفاة

فاحملهم ، اللهم انهم عراة فاكسهم اللهم انهم جياع فاشبعهم

ففتح الله يوم بدر فانقلبوا حين انقلبوا وما منهم الا رجل وقد رجع

بجمل أو جملين واكتسوا وشبموا .

فأقول لا أدري كيف خصه المؤلف بفزوة خيبر فحمله وهم والله أعلم

بالصواب .

أحد الا معه بحيران أو ثلاثة ومن الطعام (١) والتمر حمـلان

أو ثلاثة ومن الكسوة والأثاث [والخرفسى] ^(٢) شىء كثير ببركته .

ولما روى أن الهرماس^(٣) بن حبيب رجل من أهل البادية

روى عن أبيه عن جده قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بخبري

لي فقال : ((الزمه)) ثم قال لي ((يا أخا بني تصم ^(٤) ما

ترید أن تفصل بأسیرك ((٥) .

- (١) يبدو أن المقصود بالطعام هنا : البهر والذرة والشعير أو غير

ذلك من العيوب .

(٢) في النسخة الأصل (الحرى) وهو تصحيف والتصويب من

النسختين (أ-ز) ، (ع) ، والخرتى : هوأثاث البيت

ومتاعه . أنظر النهاية في فريب الحديث (١٩/٢) .

(٣) هو : الهرمان بن حبيب التميمي العنبري قال أبو حاتم شيخ

اعرابی لم یرو عنه الا النضر۔ له ترجمة فی : التقريب (۲/ ۶۳)

الرجوع والتعديل (١١٨/٩) ، وميزان الاعتدال (٢٩٥/٤) ؛

والتهذيب (٢٧/١١) ، والتقريب (٣١٦/٢) .

(٤) تميم قبيلة عربية أصبح أفرادها من حاضرة نجد وجبل شمر تحوى

عناصر من تميم . أنظر معجم القبائل العربية (١٢٥ / ١) .

(٥) هذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية باب في الحبس

في الدين وغيره (٤٦/٤) • وأخرجه ابن ماجه في كتاب

• الصدقات باب الحبس في الدين والملازمة (٨١١ / ٢)

وأخرجه الميهقي في السنن الكبرى كتاب القفليس باب ما جاء في

الملازمة (٥٢/٦) ، وذكره ابن أبي حاتم في الحل قال :

سألت عنه أبي فقال : لم يرو هذا الحديث غير النضر عن الهرماس

والهرماس شيخ اعرابي لا يعرف أبوه ولا جده . أنظر علل الحديث

لابن أبي حاتم رقم الصلاة (١٤٢٤) .

فان ثبت عليه ^(١) الحق عند القاضي . فقال صاحب الحق
ألزمه والا فاحبسه فله ذلك لما بينا أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : ((لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته)) ^(٢) وعقوبته : حبسه
فان كان في الملازمة ضرر عليه في وضوئه وأكله وأمره التي يحتاج
الانسان فيها الى الخلوة فقال الغريم الحبس أرفق بي ^(٣) نظر
القاضي الى أصلح ذلك لأن القاضي ناظر محتاط فيفعل ما هو
الأحوط ، ولأنه ليس له الاضرار به ، فاذا أدى الى الاضرار لم
يفعله .

وإن فلسه القاضي ثم خَلَّى عنه لم يُخَلَّ بين صاحبه
الحق وملازمته .

وقال بعض أصحابنا يَحَال بينه وبينه ^(٤) وقد بينا الخلاف
في هذه المسألة . ^(٥) والله التوفيق ^(٦)

-
- (١) قوله (عليه) سقط من النسخة (ع) .
(٢) سبق ذكره أنظر ص ٣١٦ .
(٣) في النسخة (ع) (في) .
(٤) في النسخة (أ - ز) ، (ع) وبينها بهاء التأنيث والصواب ما
في الأصل .
(٥) سبق ذكره في ص
(٦) قوله (والله التوفيق) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

١٨ - باب : ما ينهض للقاضي أن يعمل به

وينهض للقاضي أن يشرف على كاتبه (٨٨/ب) وأصحاب
سأله وأمنائه (١) ، لأن ذلك أحوط ، إذ الأمين قد يتفيسر
فيشرف عليه .

وبحاسب الأمناء على ما يجرى على أيديهم لأنه أبعد من
الضياع (٢) ، ويقتصد في اجراء الرزق عليهم ، لأنه أبلغ في الحفظ . (٣)
وإن كان لليتيم وصي أقرّ المال في يده ، لأن وصي الأب
قائم مقام الأب فكان له حق في حفظ ماله فقيره في يده ، فان لم

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٧٣/٣) وقال فيه : " لينظر
هل خانوه في شيء " .

وأنظر السألة في شرح الجصاص (٨٠/أ - ب) .

(٢) أنظر الخصاف أدب القاضي مع شرح الصدر (٧٣/٣) .
وراجع المختصر (٢٠/ب) .

(٣) أنظر الصدر الشهيد حيث قال : " وأما اجراء الرزق فلأنهم
فرغوا أنفسهم لاقامة هذه الأعمال وهم محتاجون الى الكفاية
فتكون كفايتهم في ما فيه كفاية القاضي وهو مال بيت المال " .
أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٧٣/٣) ، وعلل كذلك
للاقتصاد في رزق الأمناء فقال : " وأما الاقتصاد فلأن الاسراف
يؤدي الى الاجحاف ببيت المال ، والقاضي نصب ناظرا
للمسلمين " الصدر السابق (٧٣/٣) .

يكن له وصي اختار من قرابة اليتيم وأهل بيته من يوثق بدينه وأمانته فوضاه عليه وأمره بالقيام لامره ، لأن له ولاية عليه فصار كالأب ، ولأب أن ينصب وصيًا كذلك للقاضي ويختار من قرابة اليتيم فانهم أشفق ، فان لم يكن من أهل اليتيم من يصلح فمن جيرانه ، فان لم يجد فيهم اختار من غيرهم من يثق به .
لأن القاضي يفعل ما هو الأصلح فينظر فيه وأشهد له بذلك .

(١) لأنه يجوز أن ينكر الغلام بعد بلوغه وعزل القاضي الوصية ويضمن الوصي ما تصرف فيه فيشهد على أن القاضي نصبه ليتحسرس به من الضمان ، فان أجرى له رزقًا أشهد له بالرزق والذي يجسر به عليه .

لأن للقاضي أن يستأجر لحفظ مال اليتيم فله أن ينصب له وكيلًا ويجرى عليه .

وانما قال : يشهد عليه لأنه لو بلغ وأنكر اجراء القاضي عليه ولم يكن له بينة وكان القاضي معزولاً فله أن يضمه فيشهد عليه احترازاً من الضمان .

فان نصبه القاضي وصيًا جاز له أن يفعل (١ / ٨٩) ففى مال

(٢) اليتيم ما يفعله الوصي .

(١) قوله (وعزل القاضي الوصية) سقط من النسختين (أ ز) ، (ع) .

(٢) أنظر هذه المسائل فى الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ٧٥) .

لأنه نصبه وصياً فصار كما لو نصبه الأب وصياً فيجوز له ما كان
يجوز لو وصى الأب .

(١) وإن نصبه قيمياً لم يجز له في مال اليتيم الا ما وكله به
القاضي لأنه نصبه وكيلًا وقيمياً بدليل أنه يتصرف مع حياة الامر
فوجب أن يختص بما يخصه به .

وينبغي للقاضي أن يقرض مال اليتيم .
لأنه لو أودع مال اليتيم انساناً جاز ، فإذا جعله مضموناً
على المستقرض أولى ، ويقل قول القاضي عليه بأن عليه للصبي كذا
وكذا لأنه اذا فعل فقد جرّ اليه نفعاً فجاز .
ولا يلزم على هذا الأب (٢) والوصي والمكاتب والمأذون
لهم أن يودعوا وليس لهم أن يقرضوا .

لأن قول هؤلاء لا يقل على المستقرض الا ببينة فهو يضر
من هذا الوجه فلم يجز .

فان احتل حال المستقرض أخذ المال منه ودفعه السي

(١) تقدم تعريف القيم والوصى والفرق بينهما أنظر ص ٤٤

(٢) اقراض مال الصغير من جهة الأب فيه روايتان : أحدهما

له ذلك ، والأخرى ليس له ذلك .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٧٧ / ٣) .

واحد من أهل النبل^(١) ، لأن الاحتياط فيه هذا ^(٢) ، وإذا
ثبت الحق على واحد عند القاضي ، فإنه ينبغي للقاضي أن يعلم
المدعى عليه ، فإن أتى بمخرج قبل ذلك منه ، لأنه يجوز
أن تكون له حجة يدلي بها يدفع بها ذلك عن نفسه فيعلم
ذلك .

يدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي :
(لا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر) ^(٣) فإن
أتى بمخرج قبل ذلك لأن اعلامه ^(٤) لهذا المعنى .
فإن أتى به قبل منه ، وإن لم يأت بمخرج وسأل الطالب
أن يحكم عليه (٨٩ / ب) ويستجل به سجلاً فعل ، لأن فيـه

(١) الطي : هو كثر المال . راجع المعجم الوسيط (٢ / ٨٨٦)
والمعنى : أن الغنى وصاحب المال الكير يستبـد
أضرارهم بالمال المدفوع اليهم الخاص باليتيم .
(٢) توضيح ذلك أن القاضي لا يمكنه استرداد مال اليتيم من
المفلس ومن الفقير ، فوجب عليه أن يحتاط في حفظ أموال
اليتامى .

أنظار الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ٧٨) .

(٣) سبق تخريجه أنظر ص ٦٣ .

(٤) لاجل أن يأتى بمخرج .

احتياطاً لحق الطالب ، وبين أن المحكوم عليه على حجة متى جاء ،
به ، فوجب أن يفعله ، ويكتب السَّجِلَ نسختين يضع احدهما فى
الديوان ، ويمطى الأخرى الى الطالب ، لأن الطالب يريد
أن يكون فى يده نسخة حجة ، ويضع القاضى واحدة فى ديوانه
ليذكر قضاءه اذا احتاج اليه (١) .

ويكون وضعه فى الديوان أولى من وضعه فى يد عدل ، لأنه
اذا وضعه عند عدل يجوز أن يتعذر الوصول اليه بموت العدل
أو غيبته فيتمذر الوصول اليه وقت الحاجة فيضعه فى الديوان .
قال : كان الشيخ أبو الحسن (٢) يقول : وضعها اليوم على
يد عدل أولى ، لأنه بلغنى أن القضاة يهيئون السجلات والصكوك .
فتقول : هذا المعنى موهوم أيضاً فى العدل فيراعى الحال
وإن ثبت باقرار المطالب أعلمه القاضى أيضاً أنه يحكم عليه ، فان أتى

-
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٨٠ / ٣) .
(٢) المراد منه هنا أبو الحسن الكرخى سبق ذكره وترجمته فى ص ١٦٥
والمراد بقوله دقال أى الجصاص ، وما نقله عنه الناصحى
هنا ذكره الجصاص فى شرح أدب القاضى للخصاف الورقنة
(٨١ / ب) بقوله : " قال الشيخ رحمه الله أما اليوم
فكونها فى يدى العدل أولى من كونها فى ديوان القاضى
... الخ " .

بمخلص والا أمضى الحكم عليه لما قلنا ، وكل حق ثبت عند القاضي فانه ينبغي له أن يشهد على ذلك فانه أحوط للمقضى له فيفعله لأنه يجوز أن ينكر المقضى عليه عند قاضي ثان فلا يقبل قول القاضي المعزول فيشهد على قضاائه ليكون حجة عند الثاني .

وان رأى أن يسمى الشهود في القضية سداهم ^(١) ، لأنه أنفى للتهمة عن القاضي وأكثر الناس لا يرون تسمية الشهود في السجل ، لأن القاضي أمين ، فاذا قال (١/٩٠) قضيت بشهادة شهود مرضيين كفى .

واذا قضى على واحد بحد أو قود فانه يشهد أنه ثبت عنده ببينة عدلت سراً وعلانية ، وأنه قبل شهادتهم ، وأنه قضى بذلك ثم ينفذ ذلك الحكم ، لأن ثبوته بالقضاء فما لم ينحكم بثبوتـه لم ينفذ .

وان ثبت باقرار نسبة عند الاشهاد الى الاقرار أنه قضى بذلك ثم يحتسم لأنه لا يأمن أن يحزل فيدعى المطلوب أنه فعل بغير حق فيرفعه الى قاض لا يرى قبول قوله ، فيحترز من هذا الوجه وهو قاض احتياطاً .

وانما قلنا اذا قضى بالاقرار أنه ينسب الحكم اليه ، لأنه هكذا فعل فهكذا ^(٢) يكتب في السجل .

(١) انظر المختصر (١/٢١) .

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (فكذا) .

وان أراد القاضي أن يسجل لواحد بما ثبت عنده أخرج محضره ان كان بينة أو اقرار ثم أنشأ السجل على المحضر وحكى في السجل ما ثبت عنده للطالب ، وما أدلى به المطلوب من حجته إن كان أدلى بها ويتدبر نسخة السجل مرة بعد أخرى حتى لا يكون في سجله خلل ، لأنه كتب في المحضر ما جرى من دعوى وسماع بينة أو اقرار فيكتب السجل عليه ويتدبره لما ذكرنا .

فإذا قال القاضي : ان هذا الرجل أقر لفلان بحق أو قصاص أو بطلاق أو عتاق ، أو قامت عندي بينة ، فالقاضي مصدق فيه وله أن يحكم به .

(١) وذكر أبو بكر الجصاص أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف ، وأما قول محمد لا يقبل قول القاضي حتى يشهد ممسكه غيره . (٢)

وجه قول أبي يوسف : لأنه لو (٣) لم يجز قبول قول القاضي (٩٠ / ب) لم يكف قاضي واحد كالشاهد ، فلما اقتصر على قاضي واحد دل على أن قوله مقبول ألا ترى أنه يسجل وحده وينفذ القضاء وحده .

-
- (١) قوله (رحمه الله) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
(٢) أنظر قول أبي بكر الجصاص في شرحه على أدب القاضي للخصاف الورقة (٨٢ / ١) .
(٣) قوله (لو) سقط من النسخة (ع) .

وجه قول محمد : لأن قول الواحد لا يقبل الا بحجة (١) ،

وانما كان ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) قال أبو بكر : وجه الحقوق على هذا الاختلاف غير المحدود

فان قال : أقرعندى بحد مثل الزنا والسرقه وشرب الخمر ، ثم رجّع

المقر عن ذلك وقال لم أقر تركه ولم يحده (٣) .

لما روى أن ماعزاً (٤) لما لحقه حر الحجارة جمل يشتد

فلحقه رجل بلحي جمل فقتله فاخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

((هَبْلًا تَرَكْتُمُوهُ)) (٥)

(١) أى : ببينة .

(٢) المقصود بأبى بكر هنا هو الجصاص . أنظر قولهم فى كتابه

شرح أدب القاضى الورقة (١ / ٨٢) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣ / ٨٥ - ٨٦) .

(٤) هو : ماعز بن مالك الأسلمى ، قال ابن حبان له صحبه وهو

الذى رجم فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويقال ان اسمه غريب

وماعز لقب . له ترجمة فى : الاستيعاب (٣ / ٤٣٨) ، وأسند

الغاية (٤ / ٢٣٢) ، والاصابة (٣ / ٣٣٧) .

(٥) هذا الحديث قطعه من حديث طويل أخرجه أبو داود فى

كتاب الحدود باب رجم ماعز ابن مالك (٤ / ٥٧٦ - ٥٧٧) .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحدود باب ما جاء فى درء الحد

عن المعتزف اذا رجح (٢ / ٣٦) .

وقال الترمذى : حديث حسن .

فدل على أن رجوعه يقبل .

ولأن الحد يوجب إيجاباً ويمضى امضاً ولورجع قبل القضاء

لم يقض فكذلك إذا رجع قبل الامضاء وجب أن لا يمضى .

وإن كان بينة حكم عليه ونفذه ويحد بقول القاضى .

قال أبو بكر الجصاص : هذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف (١)

لأن الشهادة تقبل عليه مع جحد فجحد لا يمنع القضاء

بشهادتهم .

والأخرس إذا أقر بطلاق بالاشارة وتلك الاشارة معلومة منه

مجزئة قضى بذلك عليه .

وقال بعض الفقهاء : لا ينفذ على الآخرس الحكم بإشارته

لأن إشارته تقوم مقام الكلام ، وفهم بها ، وهذه الاشياء يقضى

فيها بما يقوم مقام الخير فجاز أن يقضى فيها بإشارته كما تجوز

بياعته (١/٩١) وعقوده بالاشارة وليس كذلك الحدود ، لأنه

لا يقام بما يقوم مقام الخير فلا يقام (٢) بإشارته التى تقوم مقام

الاقرار .

(١) أنظر قول أبى بكر الجصاص فى كتابه شن أدب القاضى الورقة

٠ (١/٨٢)

(٢) هكذا فى جميع النسخ ولعل الصواب لا يقضى .

(٣) هكذا فى جميع النسخ ولعل الصواب فلا يقضى .

فصل

~~~~~

وإذا أودع القاضى مال اليتيم صيرفيًا <sup>(١)</sup> أو تاجرًا فجحدته  
أو توى <sup>(٢)</sup> فلا شيء عليه <sup>(٣)</sup> ، لأن للقاضى أن يودع فإذا لم  
يتمدد بالإيداع لم يضمن .

وإذا شهد شاهدان عند القاضى أنه قضى لفلان على فلان  
بكذا ، والقاضى لا يذكره لم يقض بذلك عند أبى يوسف . <sup>(٤)</sup>  
ولا يشبه هذا قضية قاض <sup>(٥)</sup> ، ولا ما يجد فى ديوانه تحت  
غتمه ، لأن قضاءه بمنزلة الشهادة لا يقوم بذلك إلا أن يذكره .

---

(١) الصيرفي : هو صراف الدراهم ويطلق أيضا على الرجل  
المتصرف فى الأمور المجرب لها . المعجم الوسيط ( ١ / ٣ / ٥ )  
(٢) توى : توى كرض أى هلك .

أنظر ترتيب القاموس ( ١ / ٣٨٨ ) .

(٣) أنظر المختصر الورقة ( ٢١ / ب ) .

(٤) أنظر شرح الجصاص الورقة ( ٨٣ / ب ) .

(٥) بيان ذلك كما لو قال : دفعت إليه قضية قاضى آخر  
فشهد بها شاهدان على امضاءها ، فان لم يــــــ  
القاضى أن ينفذ ذلك وان لم يعرف القضية إلا بشهادة  
هذين الشاهدين .

راجع شرح الجصاص الورقة ( ٨٣ / ب ) .

وقال اسماعيل بن حماد وابن سماعة : يقضى به ولا يكون

هذا أقل من قضية قاضى آخر . (١)

وإذا قامت البينة أن قاضى بلد كذا قضى به ، فإنه ينفذ

ذلك ويقضى به كذلك هذا .

قال أبو بكر الرازى : قول أبى يوسف رواه الحسن بن زياد

وشرب بن الوليد ، قال : والظاهر من مذهب أبى حنيفة أنه

لا يحكم بذلك ما لم يحلم (٢) .

وإن شهد عنده الشهود كما قالوا فى الشهادة إذا نسى

الشاهد شهادته فشهد شاهدان أن فلاناً أقر عندك بكذا أو أشهدك

على اقراره لم يسعه أن يشهد بذلك ما لم يذكر هو بنفسه الاقرار .

وجه قول أبى حنيفة وأبى يوسف لأنه شهادة على فعله وهو

لا يذكره فلا يحمل عليه كما قلنا فى الشهادة .

---

(١) قال الجصاص وقال اسماعيل بن حماد عن أبى حنيفة أما أنا

فأرى قبول الشهادة وأنفذها وأجيز تلك القضية ووافقته

ابن سماعة . أنظر شرح الجصاص الورقة ( ٨٣ / ب ) .

(٢) أنظر قول أبى بكر الرازى فى شرحه الورقة ( ٨٣ / ب ) .

وأنظر المسألة ..... فى : شرح أدب القاضى

• ( ٩٦ / ٣ )

وأكد مذهب أبى حنيفة فقال : " عند أبى حنيفة لا يحضى ذلك

حتى يتذكر " .

• وراجع الفتاوى الهندية ( ٩٧ / ٣ ) .

وانما قلنا ذلك في الشهادة لقوله تعالى : ( الا من شهد

( ٩١/ب ) بالحق وهم يعلمون ) <sup>(١)</sup> ، وهو لا يعلم فلا يشهد

به .

ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( اذا

رأيت مثل الشمس فاشهد والا فلا تشهد )) <sup>(٢)</sup> .

ولا يشبه هذا على قول أبي يوسف ما يجده في ديوانه تحت

ختمه فانه يقضى به عنده ، وان لم يذكره لأنه أمن التفسير فيه . <sup>(٣)</sup>

ووجه قول اسماعيل وابن سماعة : لأنه لو شهد شاهدان على

قضاء قاض آخر بهذا يحكم به ، وان لم يعلم كذلك اذا شهد على

قضائه .

---

(١) سورة الزخرف آية ( ٨٦ ) .

(٢) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن عباس

وصححه ( ٩٨/٤ ) .

قال الذهبي : واه فحمر قال ابن عدى كان يسرق الحديث

وابن مشمول ضعفه غير واحد .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الشهادات باب

التحفظ في الشهادة والعلم بها ( ١٥٦/١٠ ) وقال البيهقي

محمد بن مشمول هذا تكلم فيه الحميدى ولم يرو من وجه يعتمد

عليه . والله أعلم .

وأورد هذا الحديث أيضا ابن حجر في تلخيص الحبير ( ١٦٨/٤ )

(٣) أنظر قول أبي يوسف في شرح البصائر الورقة ( ٨٤/أ ) وأنه

قول محمد أيضا .

قال أبو حنيفة : لا يقضى القاضى بطلمه الذى علمه قبل  
أن يولى القضاء ولا بما علمه فى غير المصر الذى يقضى فيه . (١)  
ولو خرج الى ضيعة أو الى تشيع جنازة فعلم شيئاً لم يقضى  
به وهو بمنزلة الشاهد فيه .

وقال أبو يوسف ، ومحمد : يقضى بما علمه قبل القضاء وبما  
علمه فى غير المصر الذى هو قاض فيه ، لأنه لو لم يكن قاضياً ورأى  
رجلاً يفسد شيئاً وقدر على منعه وجب عليه منعه ، فإذا كان  
قاضياً أولى (٢) أن يرد ذلك المال الى صاحبه . (٣)

- 
- (١) سيذكر المؤلف قريباً أن رأى الصاحبين خلاف رأى الامام  
أبى حنيفة وهى مسألة خلافية فى المذهب راجع تفصيلها  
فى شرح الجصاص الورقة ( ١ / ٨٤ ) ، والصدر شرح  
أدب القاضى للخصاف ( ١٠٠ / ٣ ) وما بعدها ،  
، والفتاوى الهندية ( ٣٣٩ / ٣ ) ،  
وراجع المختصر الورقة ( ٢١ / ب ) .
- (٢) قال فى هاش الأصل معلقاً على قوله ( أولى ) ما نصه :  
" بل اذا لم يكن قاضياً ورأى رجلاً غصب شيئاً وقدر على  
منعه وجب عليه منعه " .
- (٣) أنظر قول أبى يوسف ، ومحمد فى شرح أدب القاضى ( ١٠٠ / ٣ )  
وشرح الجصاص الورقة ( ٨٤ / ب ) .  
وروضة القضاة ( ٣١٥ / ١ ) .  
والفتاوى الهندية ( ٣٣٩ / ٣ ) .

- وروى أبو يوسف في الأمالي (١) عن أبي حنيفة أنه لو سمع (٢)  
رجلاً يطلق امرأته أو يعتق أمته ثم استنقض فخصمت إليه فأنه  
يحول بينه وبينها ، ولا يفرق بينهما ويحول بين المولى وأمته  
ولا يعتقها وقد بينا هذا (٣) ، وما يجوز أن يقضى فيه بفعله  
وما لا يجوز والخلاف فيه .  
فأما الذي ذكر (٤) أنه إذا شفع جنازة أو خرج إلى ضيعة  
فلم شيعاً فأنه لا يقضى به ، فهذا بمنزلة الشاهد . (٥)

- 
- (١) كتاب الأمالي : هو كتاب أبي يوسف بن يعقوب بن إبراهيم  
الأنصاري الحنفي صاحب الامام أبي حنيفة وسبقنا ترجمته في ص ٧١  
وكتاب الأمالي يقال انه اكثر من ثلاثمائة مجلد . أنظر كشف  
الظنون ( ١٦٤/١ ) .  
(٢) هذا ما يحتج به أبو يوسف ومحمد على أبي حنيفة .  
(٣) سبق ذكر هذه المسألة في ص ١٢٨ .  
ومما يوجه به قول أبي حنيفة في هذه المسألة أن الذي يفعله  
القاضي على وجه الحسبة والأمر بالمعروف لا على سبيل القضاء  
أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ١٠٤/٣ ) .  
(٤) أي أبو حنيفة .  
(٥) أنظر المختصر الورقة ( ٢٢/١ ) .  
أي : هذا وجه قول أبي حنيفة أعاده المؤلف هنا وسيدكر  
تعليلاً له مما نقله عن علي بن موسى سيأتي قريباً .

( ١/٩٢ ) وذكر أبو علي بن موسى في كتاب أدب القاضي قال :  
أبو حنيفة : إذا كان القاضي في عيد أضحى أو فطر في جماعة من  
الناس عند الوالى فسمع انسا ناً يقر ل أحد ب مال أو يشتري منه شيئاً  
أو يتزوج أو يقذف أو يقتل أو يطلق فذلك بحضرة ما سمعه ففى  
مجلس القضاء فينهض له أن ينفذ ذلك بعمله إذا اختصم اليه فيه  
فلا يسألهم بيينة .

وكذلك لو سمع شيئاً من ذلك أو رآه وهو في دعوة في المصر  
الذى يجوز فيه قضاؤه ، أو في طريق ، أو في مسجد يصلى فيه  
أو في منزل رجل زائراً ، أو عائداً مريضاً أو في جنازة <sup>(١)</sup> أو ملاك <sup>(٢)</sup>  
أو جالساً في موضع يتحدث ، أو في حاجة ثم اختصم اليه  
انفذ ذلك بعمله .

فالقاضي مصدق فيما زعم أنه رآه ، مقبول قوله في ذلك غير  
مكلف على ذلك ببيينة ولا يستحلف عليه .

قال : أما إذا شَهِج جنازة ، أو كان في ضيعة ، لأنه  
خص تنفيذ القضاء بالبلدان ألا ترى أن القاضي لا يقعد مجلس قضاء  
ولا يقضى الا في المصر ، فإذا علم في موضع لم يجعل اليه عقد  
المجلس وتنفيذ القضاء فيه لم يقض .

---

(١) أى في عزاء لأهل الميت .

(٢) أى عقد زواج .



والدليل عليه ما روى عن زيد بن عبد السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( الحكم في الأمصار يحضى القضاء )) (١) ذكر هذا الحديث أبو علي بن موسى .

وأما إذا كان في دعوة في المصر أو فيما ذكره فالمصر مجعول لتنفيذ الأحكام ، فما علمه في الأمصار قضى فيه بعلمه .

قال ( ٩٢ / ب ) أبو علي : قال إذا علم القاضي بموت انسلان ببلوغ خبر يظهر ذلك فله أن يقضى بعلمه فيه بموته .

قال بعض أصحابنا : إذا كان ما يسمع (٢) الشاهد أن يشهد بموته فللقاضي أن يقضى بعلمه .

قال أبو بكر الرازي : قد ذكر الخفاف قول أبي يوسف مع قول محمد في جواز القضاء بالحلم ، ومن مذهب محمد أنه لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه وحده ، ولا يصدق على ذلك . (٣)

والذي ذكره الخفاف هو قوله الأول ، ثم رجع وقال : لا يجوز أن يقضى بعلمه وحده بحال (٤) ، لأن ذلك كان للنبي صلى الله عليه وسلم فأما غيره فلا يصدق ، لأنه لا يؤمن فيه بالخيانة .

---

(١) لم أقف على هذا الحديث ، وكتاب أبي علي بن موسى الذي ذكره المؤلف لم أضر عليه .

(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يسمع ) .

(٣) أنظر قول أبي بكر الرازي في شرحه الورقة ( ٨٤ / أ ) .

(٤) أنظر قول الخفاف في أدب القاضي له مع شرح الصدر ( ٩٥ / ٣ ) ( ٩٧ ) .

وقد ذكرنا هذا فيما حكيناه عن ابن كاس<sup>(١)</sup> ، اذا وجد  
القاضي في ديوانه اقراراً من رجل بحق أو الشهادة على حـق  
وهو لا يذكره ، لم يقض به ، وقالوا يقضى به اذا كان تحت  
خاتمه محفوظاً<sup>(٢)</sup> .

وجه قول أبي حنيفة : لأن الله تعالى قال : ( الا من شهد  
بالحق وهم يعلمون )<sup>(٣)</sup> ، فلا يجوز أن يشهد بما لا يعلمه والقضاء  
أكد من الشهادة ، لأنه يستحق الحق بالقضاء ، ولا يستحقه  
بالشهادة حتى يحكم به .

فاذا لم يجوز للشاهد أن يشهد بما لا يعلمه بظاهر الآية  
فكذلك لا يجوز أن يحكم .  
وجه قولهما :

لأنه أمن التزوير فيه وأنه خطه كتبه في حال يجوز قضاؤه  
فصار هذا قضاء بالعلم فجاز .

قال أبو علي : فان كان القاضي يحفظ جميع ما في ( ١٩٣ / ١ )  
الديوان فما معنى الكتابة ، وان ضاع محضر من ديوان القاضي

(١) سبق ذكره في ص

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٠٥ / ٣ ) .

(٣) سورة الزخرف آية ( ٨٦ ) - سورة الزخرف

وفيه شهادة شهود شهدوا له بحق ، والقاضي لا يذكره فشهد  
كاتبه القاضي أن شهود هذا الرجل شهدوا بكذا وكذا لم يقل  
لأنهما لم يشهدا بالحق ولا على الشهادة . (١)

لأن الشهادة على الشهادة أن يشهدا على شهادتهما  
أولا ولم يوجد ولم يشهدا بالحق فلم يقل وليس كذلك  
شهادتهما على سجل القاضي بالحكم . لأن السجل يجب الحق  
به فصار كالشهادة على اقرار المقر فينفذ ولو كان المحضر باقرار فشهد  
الكاتبان أن هذا اقرار عندك بكذا وهو لا يذكر حكم بشهادتهما  
على الاقرار ، لأنهما شهدا باقراره ، ولو تحملا الشهادة فسي  
غير مجلس الحكم ثم شهدا به جاز ، كذلك اذا تحملا في مجلس  
الحكم .

واذا وجد في ديوان قاضي كان قبله اقراراً أو شهادة لم  
يقض به حتى يستقبلوا الخصومة عنده ، لأنه لا يأمن التزوير فيه  
فلا يحكم به . واذا عَزِلَ عن القضاء ثم وَلِيَ ثانياً لم يقض بشيء مما  
كان في ديوانه .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ١٠٥ / ٣ ) .

فلقد ذكر قول أبي علي بمعناه ونسبه الى محمد بن الحسن .

- (١) قال أبو يوسف : ان كان يذكر اقرار رجل لرجل قضى به (١)  
لأن الاقرار يثبت حكمه بنفسه ، فقد علم ما دل القضاء به ومن  
مذهبه أن يقضى بما علمه قبل أن استقضى فوجب أن يقضى به .  
ولا يقضى بالبينه وان كان يذكرها حتى يعيدها ، لأن أمر  
الديوان الأول قد بطل ، لأنه خرج من أن يكون قاضياً بمسند  
سماعه فصار كما لو أقيمت البينة ( ٩٣/ب ) عنده وهو غير قاض  
ثم ولي المقد فانه لا يقضى به كذلك هذا .  
لأن البينة لا حكم لها اذا أقيمت عند غير قاض .  
مسائل ذكرها أبو علي (١) في أدب القاضى .

- (١) أنظر مسألة قضاء القاضى بعد عزله ثم توليته اذا قضى  
باقرار رجل لرجل . أنظر هذه المسألة فى :  
الصدر الشهيد شرح أدب القاضى ( ١٠٧/٣ ) ، ومختصر  
الطحاوى ص ٣٤٣ ، وروضة القضاة ( ٣١٨/١ ) ، والهدائع  
( ٢٧٣/٦ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٤/٣ ) .  
(٢) قال فى النسخة (هـ) الورقة ( ٤٥/أ ) قال الشيخ الامام  
رحمه الله مسائل ليست فى الكتاب نقلتها من أدب القاضى  
لأبى على بن موسى .  
(٣) المقصود بأبى على : هو على بن موسى البستى .

سئل محمد بن الحسن عن القاضى اذا خرج من بلده ولم

يخلف عيالا هل يترك قمطر الأحكام عند من يثق به ؟

فاذا رجع تحمل بما فيها اذا أصاب القمطر بغاتمه والكسب  
فى جوف القمطر مختمة أيضا أو غير مختمة ، والقاضى لا يذكر  
قضاياه كلها .

قال : لا بأس بهذا ، ولا يقدر على مخالفه ، ولو لم

يجز فى هذا لم يجز ما يضع بيديه . (١)

لأنه لا يأمن أن يخسر شيئا من ذلك بعض أدله .

وقال محمد بن قاضى قضى بقضية فنسيها فشهد شاهسدان

أن ذلك الحاكم أشهدهما أنه قضى بذلك الشيء لفلان على فلان ،

فان القاضى ينفذ الشهادة على ما شهدا به إن لم يحفظها القاضى .

وقال أبو يوسف : إذا شهد رجلان عند القاضى أنه قضى

لفلان بكذا وهو لا يحفظ ذلك فإن أبا حنيفة قال : لا يقبل ذلك

---

(١) ذكر الجصاص هذه المسألة - مسألة قضاء القاضى بما فى القمطر

بعد عودته اذا أودعه عند من يثق به فقال الجصاص :

لا ينفذ قضاؤه بخلاف ما ذكر المؤلف هنا .

وراجع فى المسألة الصدر شرح أدب القاضى ( ٩٦/٣ ) .

وروضة القضاة ( ٣١٢/١ ) .

والمختصر الورقة ( ٢٢/ب ) .

ولا يقضى الا بما حفظ ، وكذلك لا يقضى بما فى ديوانه الا أن يحفظه .

وقال أبو يوسف (١) : أقتضى بالشهادة على القضاة وما أجيد

فى الديوان مختوماً بخاتي .

وقال أبو يوسف : فى شاهدين شهدا أن القاضى قضى لفلان

على فلان بألف درهم أو بخير ذلك فقال : القاضى ( ١/٩٤ )

لم أقتضى عليه بشىء (٢) .

فإن هذه الشهادة باطلة لا تجوز بمنزلة شاهدين شهدا

على شهادة آخرين فقال الشهود على شهادتهما لم أشهدهما

بهذا فلا تجوز شهادتهما .

---

(١) أنظر قوله فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٩٦/٣ ) ،

والجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٨٥ ) ، وفتح

القدير ( ٢٦٨/٧ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٤٠/٣ ) .

(٢) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( شىء ) بحذف الباء .

فدل أن القاضى الذى تجوز قضايه اذا قضى بالاجتهاد فى موضع الاجتهاد لم ينقض قضاؤه ، الا ما كان جوراً أو خلاف الكتاب والسنة وفيه خلاف اجماع الفقهاء ، فانه لا ينفذ هذا (١) القضاء لأنه قضى بما لا يسوغ الاجتهاد فيه ، فلم ينفذ قضاؤه (٢) ( ٩٤ / ب ) كما لو حكم بخلاف النص بغير اجتهاد . وما ذكر أنه خلاف الكتاب يحنى خلاف النص الذى لم يختلف فى تأويله السلف (٣) ، مثل قول الله تعالى : ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ) (٤) الآية .

- 
- (١) قوله ( هذا ) سقط من النسخة (ع) .  
 (٢) قوله ( كما لو حكم بخلاف ) تكرر فى الأصل .  
 (٣) السلف فى اللغة : الجماعة المتقدمون ، وسلف الرجل آباؤه المتقدمون . وفى الاصطلاح : اختلف العلماء فى تعريفهم : منهم من قال : هم الصحابة ، ومنهم من قال : هم الصحابة والتابعون وتابعيهم خصوصاً الأئمة الأربعة .  
 والذى يهدولى أن السلف هم كما جاء فى الحديث خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . . الحديث . والله أعلم .  
 أنظر لسان العرب ( ٥٨ / ١١ - ٥٩ ) .  
 تحرير المقالة فى شرح الرسالة ص ٢٣٦ مخطوط . بالجامعة الإسلامية رقم ( ٦٠٤ ) ، والفصول الموالي من رسائل الاصمغنى .  
 الغزالي ص ٦٢ .

اتفق الناس أنه لا يجوز له امرأة الأب ولا جاريته ولا يوطأ  
واحدة منهما ، فلو حكم بجواز نكاح امرأة الأب كان للثاني فسخه .  
وقوله خلاف السنة أى السنة المتواترة التى لا يجوز الاجتهاد  
فيها ، فان كان القاضى الذى قضى به فاسقاً أو محدوداً ، أو من  
لا تجوز شهادته لو شهد فانه لا ينفذ هذا القضاء (١)  
فانه لا يجوز أن يكون شاهداً ، فلا يجوز أن يكون قاضياً .  
كالعبد ، ألا ترى أن قضاءه لنفسه لا يجوز ، كما لا تجوز  
شهادته لنفسه .

---

(١) القاضى الفاسق ليس أهلاً للقضاء عند الامام أبى حنيفة وصاحبيه  
لذلك لا ينفذ قضاؤه .  
وهذا ما أخذ به الخفاف واختاره الطحاوى ومضى عليه المؤلف  
الا أن بعض شائخ الحنفية يرى أن القاضى الفاسق أهل  
للقضاء وينفذ قضاؤه ، الا أن لقاض آخر أن يبطل قضاءه  
ولا ينفذه .

راجع فى هذه المسألة :

الصدر شرح أدب القاضى ( ١١١ / ٣ ) ، وروضة القضاء  
( ٥٣ / ١ ) ، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق  
( ١٧٥ / ٤ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٠٧ / ٣ ) .



ولهذا قلنا أن المرأة يجوز أن تكون قاضية فيما عدا الحدود (١) ، لأنه يجوز أن تكون شاهدة فيه .  
فإن رفع اليه قضاء يختلف فيه الفقهاء (٢) فإنه يجب أن ينفذه . فإن أبطله ثم رفع إلى قاضي آخر نفذ الأول ونقض ابطال الثاني ، لأن الأول قضى باجتهاده في موضع الاجتهاد فنفذ ، ولم يكن للثاني نقضه ، فإذا نقضه كان نقضه منقوضاً .

- 
- (١) مسألة قضاء المرأة ولايتها له : ذلك جائز في المذهب الحنفي للنساء أن يلين القضاء فيما يجوز أن تقبل فيه شهادتهن .  
أما الشافعية والمالكية والحنابلة فانهم يقولون : لا مدخل للنساء في ولاية القضاء .  
أنظر هذه المسألة مع أدلتها في :  
روضة القضاة ( ٥٣/١ ) ، البحر الرائق ( ج ٢ ص ٥ ) .  
أدب القضاء للماورودي ( ٦٢٥/١ ) .  
أدب القاضي لابن أبي الدم ( ص ٢١ )  
المهذب ( ٢٩١/٢ ) .  
المغنى لابن قدامة ( ٩٩/٩ ) .
- (٢) هذه المسألة : مسألة قضاء القاضي فيما يختلف فيه الفقهاء  
تقدم الكلام عليها في أول الكتاب أنظر ص ١٤

ولو أن رجلاً وطئ أمراً ته ففرض ببقاء النكاح بينهما ثم  
رفع إلى قاض آخر يرى بطلان ذلك القضاء ( ١٥/أ ) لم يكن  
له أن يبطل القضاء الأول لما ذكرنا .

فأما الزوج فإن كان جاهلاً بسمه المقام معها وإن كان عالماً  
يرى أن ذلك يحرمها عليه لم يحل له المقام معها <sup>(١)</sup> وكذلك  
الزوجة .

ذكر أبو بكر الرازي أن هذا قول أبو يوسف . <sup>(٢)</sup>

و أ <sup>(٣)</sup> قول محمد فهو في سعة من المقام معها .

---

(١) من قوله ( وإن كان عالماً يرى أن ذلك . . إلى قوله لم يحل له  
المقام معها ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) أنظر قول أبي بكر الرازي في شرحه على الخفاف الورقة ( ٨٦/أ )

وقال معللاً لذلك : " أما إذا كان جاهلاً بالحكم فلم  
يختلفوا أنه في وسعه من المقام معها ، لأن القاضي  
قد حكم بذلك ، وهو في موضع جاز له التقليد عن الفقيه  
لأنه جاهل بقضاء القاضي عليه أخرى أن يجوز ، وأما إذا  
كان عالماً لم يسع له المقام معها في قول أبي يوسف رحمه الله  
هو في وسعه من المقام معها إن كان عالماً . أهـ

ولمزيد من الإطلاع راجع في المسألة : شرح أدب القاضي

( ١١٣/٣ - ١١٤ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٥٤/٣ ) ،

ومعين الحكام ص ٣٢١ .

(٣) الألف ساقطة من الأصل واثباتها من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

أما اذا كان جاهلاً فانه لا اجتهاد له فوجب أن يقلد القاضي

فيما يأمره به ويلتزمه .

وأما اذا كان عالماً فوجه قول أبي يوسف ، لأن له رأياً واجتهاداً

فلا يدع اجتهاده لاجتهاد غيره كأحد الفقهاء لا يدع اجتهاده

لاجتهاد غيره ولا يقلده .

وجه قول محمد : لأن هذا حكم عليه فلزمه اتباعه والانقياد

له ، كما لو حكم عليه بصحة النكاح ثم ولي المقضى عليه القضاة لم

يجز له أن يفسخ قضاء القاضي الذي حكم عليه ، فكذلك لو رفع

الى قاض آخر لم يجز له فسخه .

والجواب عنه أن قضاء القاضي لازم ، ولكن في التنزه لا يقيم

مهما ، وهذا كما لو قال لامرأته إن كان أول ولد تلدينه جارية

فانت طالق اثنتين ، وان كان غلاماً فانت طالق ثلاثاً . (١)

فولدت غلاماً وجارية لا يدري أيهما (٢) أول فانه في الحكم

يقع تطليقتان ، وفي التنزه يقع ثلاثاً ، ولا يسعه المقام معها

فيما بينه وبين الله تعالى .

---

(١) أنظر المسألة في الاختيار بتعليق المختار ( ٢٠٢ / ٣ ) .

(٢) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( بهما ) والصحيح ما فسق

الأصل .

وكذلك الطلاق المضاف الى الملك <sup>(١)</sup> ، وطلاق المكسره  
وما أشبهه ليس هذا ( ٩٥/ب ) من السبع <sup>(٢)</sup> التي ترد <sup>(٣)</sup>  
ولو قضى القاضى بشاهد ويحمن ثم رفع الى قاض يرى بطلانه  
فانه ينقض ذلك ولا ينفذه . <sup>(٤)</sup>

- 
- (١) أى تطليك المرأة الطلاق وتطليك المرأة الطلاق على عشرة أوجه :  
أحدهما : أن يقول الرجل لامرأته أنت طالق ان شئت .  
والثانى : أن يقول أنت طالق ان أردت .  
والثالث : أن يقول أنت طالق ان تمنيت .  
والرابع : أن يقول أنت طالق ان هويت .  
والخامس : أن يقول أنت طالق ان رضيت .  
والسادس : أن يقول أنت طالق ان أحببت .  
والسابع : أن يقول أنت طالق ان فعلت كذا .  
والثامن : أن يقول طلقى نفسك ان شئت .  
والتاسع : أن يقول اختارى .  
والعاشر : أن يقول أمرك بيدك .  
أنظر النتف فى الفتاوى ( ٣٦٣/١ ) .

- (٢) تقدم شرحه فى ص  
(٣) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يرد ) .  
(٤) مسألة القضاء بشاهد ويحمن مختلف فيها بين الأئمة كما اشار  
الى ذلك المؤلف بقوله : " الى قاض يرى بطلانه " فيجوز القضاء  
بمحمن وشاهد عند الأئمة الثلاثة مالك وأحمد والشافعى خلافا  
لأبى حنيفة . أنظر تفصيل المسألة فى المغنى لابن قدامة  
( ١٥١/٩ - ١٥٢ ) ، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣٢٩ ،  
وكتاب أدب القضاء لابن أبى الدم ص ٣٩٥ .

لأن القضاء بالشاهد واليمين خلاف القرآن ، لأن الله تعالى

قال : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) <sup>(١)</sup> .

فمن جوز بشاهد ويمين فقد خالف النص ، فينقض .

وكذلك لو قضى بالقتل بالقسامة <sup>(٢)</sup> ثم رفع الى قاض آخر

فانه يبطله ، لأن الله تعالى قال : ( الا من شهد بالحق وهم

يعلمون ) .

والقاضي لا يعلم أنه قاتل ولا الحالف يعلمه ، فلا يقبل ،

ولقوله صلى الله عليه وسلم : (( لو أعطى الناس يدعوا بهم الخير )) <sup>(٣)</sup>

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٢) القسامة هي ايمان تقسيم على المتهمين في الدم .

التعريفات للجرجاني ص ١٧٥ .

(٣) أخرجه الامام مسلم في كتاب الأقضية باب اليمين على المدعى

عليه ( ١٣٣٦/٣ ) عن ابن عباس مرفوعا الى النبي صلى الله

عليه وسلم ، ولفظه :

(( لو يمتطي الناس بدعواهم لأدعى ناس دماء رجال وأموالهم

ولكن اليمين على المدعى عليه )) .

وأخرجه البيهقي عن ابن عباس أيضا في كتاب الدعوة والبيِّنات

باب البينة على المدعى ( ٢٥٢/١٠ ) .

وذكر الخفاف أن القتل بالقسامة قضاء معاوية لم يختلف

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه . (١)

وكذلك لو قضى ببيع أم الطود ، فإن القاضي الثاني ينقضه

وذكر أبو بكر الرازي أن هذا مذهب محمد ، فأما مذهب أبي حنيفة (٢)

وأبي يوسف فيجوز ولا يفسخ . (٣)

وجه قولهما في ذلك لأنه : ليس فيه نص في الكتاب والسنة .

وقد روى عن علي جواز بيعهن (٤) فلا يفسخ قضاء القاضي

فيه .

وجه قول محمد أنه روى عن علي أنه قال : كان رأيي ورأي

عمر أنهم لا يضمن (٥) فانهقد الاجماع . (٦)

(١) أنظر ما نقله عن الخفاف في أدب القاضي للخفاف مع شرح

الصدر ( ١٢٥ / ٣ ) .

(٢) قوله ( محمد فأما مذهب ) سقط من النسخة (ع) .

(٣) انظر قول الشيخ أبي بكر الجصاص في كتابه : شرح أدب

القاضي الورقة ٨٧ / ١ .

(٤) أخرجه البيهقي في السند الكبرى في كتاب عتق أمهات الأولاد

باب الرجل يطلأ أمته بالملك ( ٣٤٣ / ١٠ ) .

وتقدم لفظه أنظر ص ٢١

(٥) تقدم ما روى عن علي فانه ارتمة الأثر في ص

(٦) لم ينعقد الاجماع كما ذكر محمد بن الحسن بل أن الثابت ===

.....  
====  
عن علي رضي الله عنه أنه قال : ثم رأيت أن بيمهسن ،  
فهذا خلاف ما رأى عمر رضي الله عنه ، ولقد مر تخريب  
هذا الأثر كما أشرنا آنفاً في ص ٢١ .  
وسألة بيع أمهات الأولاد مسألة خلافية ، وسبب هذا  
الغلاف حديثان :

وهما : ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى عمر  
عن بيع أمهات الأولاد فقال : لا تباع ولا توهب ولا تورث  
يستمتع بها ما بدا له فإذا مات فهي حرة .  
وما روى عن جابر رضي الله عنها قال : كنا نبيع سراريننا  
أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك  
بأسا .

وقد ذهب العلماء رحمهم الله إلى الجمع بين الحديثين ،  
فمنهم من قال يحتمل أن حديث جابر كان في أول الأمر وأن ما  
ذكرنا سخر ، كما ذكر ذلك الصنعمانى إلى أن قال : وليس  
في منع بيعها إلا رأى عمر رضي الله عنه لا غيره ومن شاوره من  
الصحابه وليس باجماع فليس بحجة على أنه لو كان في السألة نص  
لما احتاج عمر والصحابه إلى رأى .

قلت : وهذا ما يرجح ما ذهب إليه الامام أبو حنيفة وأبو يوسف  
راجع المسألة مفصلة في سبل السلام ٢ / ٣ - ١٣٠ ، ونيل الأوطار  
قال  
٢٢٣ / ٦ - ٢٢٤ حيث قام الامام الشوكاني وقد ادعى بعض المتأخرين  
الاجماع على تحريم بيع أم الولد مطلقا وهو مجازفة ظاهرة . .

وقول على ثم رأيت أني أرقهن لا يقتضى جواز بيعهن لأنهن

أرقاء ولا يبعن . (١)

وكذلك ان قضى القاضى بمال بقسامة (٢) ( ١/٩٦ ) لأنه

لواضعى مالا وحلف خمسين يمينا لم يجز له أخذ المال .

---

(١) روى عن على رضى الله عنه أنه أجمع مع عمر وغيره من الصحابة

على عدم جواز بيع أمهات الأولاد لكن هذا لم يثبت .

بل روى عنه أنه قال : ثم رأيت أن أرقهن ، إلا أن هذا

القول لا يعنى أن عليا رضى الله عنه يمنع بيعهن كما فهم

وأدى الاجماع على ذلك منه محمد بن الحسن x وإنما الصواب أن الامام على رضى الله

عنه قد استقر اجتهاده على أن أمهات الأولاد يبعن

ولقد سبق ذكر ما روى عنه فى ذلك فى أول الكتاب عند

سألة أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد فى ص ١٨

ونظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١/٨٧ - ب )

ونيل الأوطار ( ٢٢٤/٦ ) .

(٢) الباء ساقطة من قوله ( بقسامة ) والاضافة يقضيها

السياق .

ونظر الصدر الشهيد شرح أدب القاضى ( ١٢٦/٣ - ١٢٧ )

وفيه بمال بقسامة .



فإذا استحقاق المال باليمين لا يجوز اجماعاً فينقض قضاؤه

وكذلك إن قضى بتمتع<sup>(١)</sup> النساء في النكاح إلى أجل<sup>(٢)</sup> .

لأنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أبطل تمتع النساء بعد

الإباحة<sup>(٣)</sup>

(١) الباء ساقطة من قوله ( بتمتع النساء ) من النسخة ( أ - ز ) .

(٢) النكاح إلى أجل : هو نكاح التمتع وهو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل محدود فإذا انقضى وقعت الفرقة وصورته أن يقول الرجل للمرأة خذي هذه العشرة مثلاً واتمعي بك مدة معلومة فتقبل المرأة ذلك .

أنظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( ١٦٢/٩ ) وشرح صحيح مسلم للنووي ( ١٨١/٩ ) ، وانظر التمريرات للجرجاني ص ٢٤٦ .

(٣) الحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في إبطال نكاح التمتع بعد الإباحة هو ما أخرجه مسلم في كتاب النكاح باب نكاح التمتع ويان أنه أبيح ثم نسخ ثم أبيح ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ، وهذا لفظه : عن أبياس ابن سلمة عن أبيه قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في التمتع ثلاثاً ثم نهى عنه ، وأوطاس وإن بالطائف . وأخرج أبو داود عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم تمتع النساء .

أنظر سنن أبي داود ( ٥٥٩/٢ - ٥٦٠ ) .

وأنظر النسائي باب تحريم التمتع ( ١٢٦/٦ )

وابن ماجه في النكاح باب النهي عن نكاح التمتع ( ٦٣١/١ ) .

وأحمد في المسند ( ٤٠٤/٣ - ٤٠٥ ) .

والبيهقي ( ٢٠٢/٢ ) .

كلهم أخرجه من حديث ربيع بن سبرة .

وأجمع أصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم علی بطلان المتعة غیر

ابن عباس ثم رجع ابن عباس الی قول الصحابة . (١)

وروی جابر<sup>(٢)</sup> بن زید أن ابن عباس رجع عن

---

(١) یقول الامام النووی : الصواب المختار أن التحريم والاباحة كانا

مرتين ، وكانت حلالا قبل خیبر ثم حرمت یوم خیبر ثم

أبیحت یوم فتح مكة وهو یوم أوطاس لاتصالهما ، ثم حرمت

یومئذ بعد ثلاثة ایام تحریما مؤثدا الی یوم القيامة واستمر

التحريم .

قال القاضي : واتفق العلماء علی أن هذه المتعة كانت نکاحا

الی أجل لا میراث فیها وفراقها یحصل بانقضاء الأجل من غیر

طلاق ووقع الاجتماع بعد ذلك علی تحريمها من جمیع العلماء

الا الروافض . أنظر صحیح مسلم بشرح النووی ( ١٨١ / ٩ )

وراجع کتاب نکاح المتعة عبر التاريخ وفيه الزام الشيعة بتحريمها

فی الشريعة تألیف أبی الفتح نصر بن ابراهيم المقدسی التوفی

سنة ٤٩٠ هـ ، قدم له عطیه محمد سالم وحقق نصه الشيخ /

حماد الأنصاری ، وراجع نکاح المتعة دراسة وتحقیق

محمد عبدالرحمن شمله الأهدل .

(٢) جابر بن زید أبو الشفاء الأزدي البصري ثقة فقیه له ترجمة فی :

الجرح والتعديل ( ٤٩٤ / ٢ ) ، وتذكرة الحفاظ . ( ٧٢ / ١ )

والتہذیب ( ٣٨ / ٢ ) ، والتقريب ( ١٢٢ / ١ ) .

متعة النساء (١) ، وعن الصَّرف (٢) ، وكذلك إن أُعتق نصف عبده  
أو نصف عهد مشترك فقتضى بجواز بيع النصف الآخر فإنه ينقض .

(١) الأدلة عن رجوع ابن عباس عن متعة النساء منها :  
ما أخرجه الترمذى عن محمد بن كعب عن ابن عباس في كتاب النكاح  
باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة (٣/٤٢٩-٤٣٠) بلفظ :  
: إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس  
له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه  
وتصلح له شيء حتى إذا نزلت الآية : ( لا على أزواجهم أو ما ملكت  
أيماهم ) سورة المؤمنون آية (٦) قال ابن عباس : (( فكل فرج  
سوى هذين فهو حرام )) .  
وأخرجه البيهقي في كتاب النكاح باب نكاح المتعة ( ٢٠٥/٢ )  
وروى الطبراني ( ١٤٦/٦ ) عن سهل بن سعيد بلفظ :  
(( رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة لحاجة  
كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك ))  
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٢٦٦/٤ ) وفيه يحيى بن عثمان  
وأبى لهيعة وكلاهما حديثه حسن وفيه كلام وثقة رجاله رجال  
الصحيح .

وذكره الخطابي في معالم السنن على حاشية أبى داود ( ٥٥٩/٢ ) .  
(٢) الصرف في اللغة هو الدفع والرد .  
وفي الشريعة : مبادلة الاثمان بعضها ببعض .  
أنظر التعريفات للجرجاني ص ١٣٢ ، والجسوط ١٤٠ : ٣ .

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( ولا استسمى المبد غير مشقوق عليه ))<sup>(١)</sup> ، وجواز بيعه يبطل هذا الحكم .

وكذلك لو قضي بالخلاص في دار استحققت فأخذ القاضى البائع بدار مثلها<sup>(٢)</sup> ، لأن المسلمين اتفقوا على أن الدار لا مثل لها وأن على ستهلكها القيمة .

وأيضاً فقد أجمعوا أنه لا يستحق بالمقد إلا ما وقع المقد عليه أو قيمته ، فإذا استحققت الدار القيمة فقضى على البائع بدار مثلها فقد خالف الاجماع ، فنقض ، والخلاص في الدين جائز مثل الوكيل يقض الدين يشترط عليه الخلاص .

فان جاء الموكل وأنكر التوكل رجع على الوكيل بما قضى ، لأنسه شرط الخلاص ( ٩٦ / ب ) فإذا لم يخلصه من ذلك ضمن مثله وكذلك اذا قضى واحداً دينا ثم جاء آخر وأقام البينة أنه كان قد أقر لمبسه وقد شرط الخلاص على القاضى فانه يرجع عليه .

وكذلك ان قضى بإبطال حقه في دار لأنه أقام [سنتين]<sup>(٣)</sup> لا يطلب فيها ، لأن هذا خلاف السنة والاجماع .

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٠ وهذا نصه :  
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( من أعتق نصيباً له في عهد أو شقيقاً فخلاصه عليه في ماله ان كان له مال ولا قوم المبد قيمة عدل ثم استسمى في قيمته غير مشقوق عليه )) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٣ / ١٢٩ - ١٣٠ ) .

(٣) قوله ( سنتين ) سقط من النسخة الأصل وأثبتته من النسختين

( ١ - ز ) ، ( ع ) .

(١) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( البينة على المدعى ))

ولم يخصه بوقت دون وقت .

واتفق المسلمون أن امتناعه من إقامة البينة لا يبطل حقه ،

فاذا قضى بخلاف الاجماع نقض قضاؤه . (٢)

وكذلك زوجة رجل أو ابنته عفت عن دم عمد وهي وارثة فأبطل

القاضي عفوها وقال : لا عفو للنساء ، فان القاضي الثاني يبطل هذا

القضاء كله اذا كان يرى خلاف ذلك . (٣)

لأن الله تعالى قال : ( ولهن الربع مما تركتم ) (٤) ، ولم

يخصه بالمال فقد قضى بخلاف القرآن فينقض .

فان كان في هذه المسألة قد أبطل العفو وأقيد فانه يتركه على

حاله (٥) لأن القتل لا يمكن فسخه فلا يتعرض له .

(١) تقدم تخريجه أنظر ص ٥ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٣١ / ٣ ) .

(٣) أنظر المصدر السابق ( ١٣٢ / ٣ ) .

(٤) سورة النساء آية ( ١٢ ) .

(٥) توضيح ذلك أن القاتل اذا كان قد حكم عليه بالقتل فقتل قصاصا

ولم ينظر الى عفو زوجته أو ابنته فان القاضي الثاني يترك

القضية ولا ينظر اليها لأن القاتل الذي يتملق به الحكم قد

قتل وانتهى فلا فائدة من إعادة القضية مع أن القاضي الأول حكم

بخلاف النص .

أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ١٣٣ / ٣ ) .

وكذلك لو قضى برء عده أو أمة على البائع قد أصابه لعم (١)

عند المشتري في غير اقرار من البائع ولا بينة تقوم عليه ثم يرفع السق

قاض آخر فانه يبطله . (٢)

لأنه خلاف الاجماع ، لأنه لا يقضى على الغائب بغير بينة

أو اقرار أو ايباء يمين ، وما خالف الاجماع ينقض .

وكذلك ( ١/٩٧ ) امرأة بلغت فاعتقت رقيقاً وأقرت بدين

وأوصت بوصايا فأبطلها الزوج ، ورفعت الى قاض فأجاز ابطال الزوج ،

ثم رفع الى قاض آخر فانه يبطل قضاءه . (٣)

لأن الله تعالى قال : ( من بعد وصيه يوصي بها أو دين ) (٤)

قال أبو بكر (٥) : أظن أن هذا مذهب مالك رضى الله عنه

يقول : المرأة إن بلغت لا يجوز تصرفها ما لم تنقل الى بيت زوجها .

---

(١) اللعم : طرف من الجنون يلم بالانسان أى يقرب منه ويعتريه .

أنظر النهاية في غريب الحديث ( ٢٧٢/٤ ) .

(٢) أنظر السألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٣٣/٣ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٣٤/٣ ) .

(٤) سورة النساء آية ( ١٢ ) ، ووجه الاستدلال من الآية أن الله أجاز

وصيتها على العموم ولم يفرق بين موتها قبل انتقالها الى بيت الزوج

أو بعده ولا خلاف بين السلف في جواز تصرفها في مالها .

أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة ( ١/٨٨ ) .

(٥) هو الجصاص وأنظر مذهب مالك في المئونة ( ٢٨٦/٤ ) .

وهذا خلاف الكتاب ، لأن الله تعالى قال : ( من بعد وصية يوصين بها أو دين ) ، ولم يفصل بين التي نقلت وبين التي لسم تنقل ، وكذلك قال الله تعالى : ( فلا جناح عليهما فيما أفقتد به )<sup>(١)</sup> وكذلك لو قضى بشهادة رجل <sup>شاهد</sup> على خطأ أو أبطل مهرًا<sup>(٢)</sup> بخير بينة ولا اقرار .<sup>(٣)</sup>

فان الثاني ينقض هذا القضاء ويطله ، لأن الله تعالى قال : ( الا من شهد بالحق وهم يعلمون ) ، وهذا لا يحلم فهو خلاف النص وابطال المهر خلاف الاجماع .

ذكر أبو بكر الخفاف قال : وكذلك امرأة طلقها زوجها قبل الدخول وقد كانت قبضت المهر من الزوج وتجهزت به ، فقضى القاضي بنصف الجهاز للزوج ، فان القاضي الثاني يبطل قضاء الأول .

وهذا أيضا مذهب مالك وهو شنيع .<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) سورة البقرة آية ( ٢٢٩ ) .  
(٢) أى بعد فسخ المقد لأن المهر أثر من آثار المقد .  
(٣) أنظر أدب القاضي للخفاف مع شرح الصدر ( ١٣٥ / ٣ ) .  
(٤) أنظر ما نقله عن أبي بكر الخفاف في أدب القاضي له مع شرح الصدر ( ١٣٥ / ٣ ) ولم يذكر الخفاف مذهب مالك وذكر المسألة أبو بكر الجصاص الورقة ( ٨٨ / أ ) وقال : ( ان هذا باطل ) وأنظر روضة القضاة ( ٣٢٥ / ١ ) .

لأنها اشترت لنفسها بمالها فلا يستحق عليها بوجوب دين

عليها .

واستدل الخصاف بقوله تعالى : ( فنصف ما فرضتم ) <sup>(١)</sup> فإذا

قضى بغيره فقد خالف القرآن ، فينقض قضاؤه .

وكذلك لو قضى بإبطال الطلاق ( ٩٧/ب ) الثلاث أو الطلاق

في الحيض ، أو الطلاق الثلاث قبل الدخول أو في الحمل ، فإن

الثاني ينقضه ، لأن السلف اتفقوا على وقوعه ، فمن حكم بإبطاله

فقد خالف الإجماع فينقض <sup>(٢)</sup> .

وكذلك لو أن قاضياً قضى بالحد في تمريض نقض قضاؤه <sup>(٣)</sup> .

لأن التمريض بالقذف ليس بقذف كما أن التمريض بالكذب

ليس بكذب والله تعالى أوجب الحد في القذف فلا يجوز اثبات

الحد بالقياس فلم يجز إيجاب الحد فينقض .

---

(١) سورة البقرة آية ( ٢٣٧ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٣٧/٣ ) .

(٣) أنظر الصدر السابق ( ١٣٨/٣ ) ومسألة التمريض بالقذف

مختلف فيها بين عمر وعلي رضي الله عنهما وصورتها :

لوتخاصما رجلان فقال أحدهما : أما أنا فليست بزان ،

فعمد عمر رضي الله عنه يحد ، وعند علي رضي الله عنه لا يحد

هذا معنى ما ذكره في شرح أدب القاضي .



وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدرء الحد بالشبهة<sup>(١)</sup> فأجابه

في : هذا المحل يخالف السنة .

ومن على أنه قال : (( ليس في التمرير حد ))<sup>(٢)</sup> .

ومن معاوية<sup>(٣)</sup> أنه قال : (( لا يجب الحد الا في القذف

الصريح ))<sup>(٤)</sup> فينقض هذا .

وكذلك لو قضى في المنين<sup>(٥)</sup> بأنه لا يؤجل فانه ينفق قضاءه

لأن السلف أجمعوا على تأجيله .

---

(١) ذكره السيوطي في الجامع الكبير من حديث ابن عباس ( ٢٩ / ١ )

وقال رواه سدد عن ابن مسعود موقوفا وأبو مسلم عن عمر بن عبدالمزيز مرسلًا .

(٢) هذا الأثر المذكور عن علي رضي الله عنه روى ابن حزم في المحلى

ما يؤدي الى معناه ( ٢٦٩ / ١٣ ) فقال : عن علي أنه قال :

(( اذا بلغ الحد لعلَّ وعسى فالحد معطل )) .

(٣) في الأصل وجميع النسخ معاوية وفي هامش الأصل ( معاذ )

(٤) أخرج البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود باب ممن

قال لا حد الا في القذف الصريح ( ٢٥١ / ٨ - ٢٥٢ ) ما يؤدي

الى معناه وهذا لفظه : عن القاسم بن محمد قال : ما كنا

نرى الجلد الا في القذف البين والنفي البين :

(٥) معنى المنين : هو الذي لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن

أو يصل الى الشيب دون البكر .

أنظر التحريقات للجرجاني ص ١٥٨ .

فهذا القضاء بخلاف (١) الاجماع فينقض (٢) .  
وكليهما كان من الأمور المستثناة عند الناس فانه ينقض ويبطل .  
وان قضي بقضية خالف فيها أقاويل العلماء المتقدمين وكان خطأ عند  
علماء زمانه نقض (٣) ، لأنه خلاف الاجماع ، وان كان صواباً عند  
علماء زمانه لم ينقض .

قال أبو بكر : كان الشيخ أبو الحسن ينكر هذا القول (٤)  
لأن الصحابة اذا اجتمعت على قول فليس لاحد من المتأخرين مخالفة  
اجماعهم ، ( ١/٩٨ ) وليس لاحد عصر أن يجمعوا على مخالفتهم .  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( خير الناس القرن  
الذي أنا فيهم )) (٥) ، فاذا اتفقوا على صواب لم يجوز مخالفتهم .

- 
- (١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( يخالف ) .  
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٣٩/١ ) .  
(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ١٤٠/٣ - ١٤١ )  
وأنظر المختصر للورقة ( ١/٢٣ ) .  
(٤) المقصود بإبي بكر : هو الجصاص ، وأبو الحسن : هو الكرخي  
وتقدمت ترجمتهما . أنظر ص ١٨٩ ، ١٦٥ .  
أما ما نسبته اليه الجصاص فانظره في شرح كتاب أدب القاضي  
له الورقة ( ٨٨/ب ) .  
(٥) تقدم تخريجه أنظر ص ٣٩٠ .

وكذلك لو قال لخريمه : إن لم أقضك مالك اليوم فامراتسى  
طالق ، فغاب الطالب وقال : المطلوب للقاضى أنصب له وكيلًا  
فنصب .

فإن أبا يوسف قال : هذا لا يجوز <sup>(١)</sup> .

قال : أبو الحسن : ينبغي أن يكون هذا قولهم جميعاً <sup>(٢)</sup>  
لأنه : لو لم يكن ثم خلاف ولم ينصب وكيلًا فكذلك إذا كان  
خلاف فهذا أيضًا يخالف الاجماع فينقض <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ووجه قول أبي يوسف : أن تصرف القاضى على الحر البالسغ  
الحاقل غير مقلس ولا مذر لا خلاف أنه لا يجوز الا أن يكون  
فيه حفظ المال عليه ، وهذا معدوم فى هذه المسألة فصار  
خلاف الاجماع فوجب أن لا يجوز قضاؤه .

أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٨٩ / أ ) .

(٢) أنظر قول أبي الحسن فى كتاب الجصاص شرح أدب القاضى الورقة  
( ٨٨ / ب ) ، وأنظر المختصر الورقة ( ٢٣ / ب ) .

(٣) قال الصدر الشهيد : وهذا قولهم جميعا وان خص بالذكر  
قول أبو يوسف .

وذكر الناطقى فى الواقعات وقال ذكر فى كتاب الحسن بن زياد  
أن القاضى ينصب وكيلًا عن الغائب ويقبض ما عليه ولا يحسن  
وقال الناطقى وعليه الفتوى . راجع الصدر الشهيد شرح أدب  
القاضى ( ٢٤٢ / ٣ ) ، وراجع الفتاوى الهندية

وكذلك لو قال لأبى الغائب على هذا دين ويريد أن يفتب  
فنب القاضى وكيلًا عن أبيه ، وسمح بينته وحكم بالمال فانى لا أجز  
هذا <sup>(١)</sup> ، لأنه حر ، عاقل ، بالغ ، فلا ينصب عنه ، كما لو كان  
حاضرًا .

- (٢) قال : وإنما أَسْتَحْسِنُ فى المولود خاصة اذا نصب الأب  
وكيلًا فى طلب حقوق ابنه ، لأنه انقطع نظره فاحتاج الى حفظ  
ماله عليه ، فكان للقاضى أن يحفظ ماله عليه ، وينصب له <sup>(٣)</sup>  
وكيلًا فى حفظه عليه فصار كالصيت الذى يحتاج الى حفظ ماله  
فيكون للقاضى أن ينصب قيمًا ، كذلك هذا . <sup>(٤)</sup>  
(٥) ولو قضى زمانًا ثم علم أنه محدود فى قذف أو عهد أو فاسق

- 
- (١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ١٤٣ / ٣ ) .  
(٢) قوله ( الأب ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .  
(٣) قوله ( له ) سقط من النسخة ( ع ) .  
(٤) أنظر المسألة فى المختصر الورقة ( ٢٣ / ب ) .  
(٥) مسألة قضاء القاضى الفاسق اختلف فيها فقهاء الحنفية فقال  
الطحاوى : لا يصير قاضيا ولو فسق بعدما يلي القضاء  
يحزل ؛ وقال بعضهم : اذا ولي القضاء يصير قاضيًا  
واذا فسق لا ينحزل ، وروى عن أبى حنيفة ، وأبى يوسف ،  
ومحمد : أن القاضى اذا فسق يحزل .  
راجع المسألة مفصلة فى شرح <sup>الصدر</sup> أدب القاضى ( ١٤٦ / ٣ ) .

أو مرتش منذ ولي الحكم ، فان قضاءه يرد ، لأن شهادة هؤلاء

لا تجوز ( ١٨٩ ب ) فلا يجوز قضاؤهم ، وقد بيناه .

ولو كان عدلاً ثم فسق ، نقض من قضاءه ما كان بعد فسقه

لأنه لما فسق خرج من أن يكون شاهداً فينقض قضاؤه (١) .

ولو استقضيت امرأة نفذ قضاؤها ، الا في الحدود والقصاص (٢)

لأن ما عدا الحدود ، والقصاص يجوز أن تكون شاهدة فيه فجاز أن

تكون قاضية .

قال أبو علي بن موسى في أدب القاضي : قال أبو يوسف : إذا

كان الجور الغالب على القاضي ردت قضاؤه ، وان كان الخير

لم أردّه .

وسئل محمد بن رجل عنده شهادة لرجل وهو محدود في قذف

أو عهد أيسعه أن يشهد ويحكم ، أنه عهد أو محدود حتى يقضى

للمشهود له بالآلف التي يدعيها ؟

قال : نعم .

ف قيل له : لو كان القاضي محدوداً هل يسعه أن يقضى ويحكم ؟

قال : لا يسعه أن يقضى على وجه الحكم ، ولكنه يرتجىها

من الفاضل والمطلوب حتى يدفعها الى الطالب بمنزلة من ليس بقاض

---

(١) الصدر شرح أدب القاضي ( ١٤٧/٣ ) .

(٢) سبق الكلام على مسألة قضاء المرأة ص

فيكون مميناَ للمطالب يأخذه ويدفعه اليه ، لأن القضاء يجب الحق به وهو من لا يجب الحق بقضائه فلا يقضى ، والشهادة لا يجب الحق بها وهو يعلم ما شهد به ، فجاز .

قال الخصاف : اذا مات الخليفة ، أو خلع لم يمسزل قضائه ، لأنهم قوام <sup>(١)</sup> المسلمين ، لأنه نصبهم للمسلمين لا لنفسه فموته <sup>(٢)</sup> لا يوجب ( ١/٩٩ ) عزلهم كوكيل المؤجر والمستأجر اذا مات فان الاجارة لا تهطل ، لأن عقده وقع لغيره ، كذلك هذا .

ولو عزل قاضياً ، ففقدى قبل أن يتصل العزل به ، جواز قضاؤه ، الا ترى أن الوالى يجمع <sup>(٣)</sup> بالناس ما لم يقدم الوالى الآخر

---

(١) قوام : كل شيء عماده ونظامه وما يقيم الانسان من القوت وقوام الأمر ما يقوم به وهو قوام أهل بيته أى يقيم شأنهم .

المعجم الوسيط ( ٢/٧٦٨ ) .

(٢) أنظر ما نقله المؤلف عن الخصاف فى كتاب أدب القاضى للخصاف

مع شرح الصدر ( ٣/١٥١ ) .

وأنظر شرح الجصاص الورقة ( ١/٨٩ ) .

وأنظر المختصر الورقة ( ٢٣/ب ) .

وراجع بدائع الصنائع ( ٢/١٠٦ ) .

(٣) معنى قوله : يجمع بالناس : أى صلى بهم صلاة الجمعة .

لأنه يتصرف بالأمر فيسبق على الأمر الأول ما لم يتصل العزل به كالوكيل (١) .

والدليل عليه خبر قها<sup>(٢)</sup> والله أعلم<sup>(٣)</sup>

---

(١) أنظر المسألة في شرح أدب القاضي ( ١٥٢/٣ - ١٥٣ )  
وروضة القضاة للسفاني ( ١٥٥/١ ) .

(٢) خبر قها<sup>\*</sup> : يعنى قصة تحول القبة من استقبال الشام إلى الكعبة المشرفة ، والخبر أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة باب التوجه نحو القبة حيث كان ( ٥٠٢/١ ) أى حيث وجد الشخص فى سفر أو حضر .

وأخرجه الإمام مسلم فى كتاب الصلاة باب تحويل القبة من القدس إلى الكعبة ( ٣٧٥/١ ) .  
من حديث ابن عمر .

قال : بينما الناس فى صلاة الصبح بقها<sup>\*</sup> اذا جاءهم آت فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة .

(٣) قوله ( والله أعلم ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

٢٠ - باب : الخواج يولون قاضيًا

قاضي أهل البغي والخواج اذا كان منهم فقضى بشئ \* ثم  
رفع الى قاضي أهل العدل لم يجزه وأبطله . (١)

لأن الخواج اذا خرجوا على أهل العدل بالصلاح فإنهم  
يستحلون أموالهم فلا تجوز شهادتهم ، واذا لم تجز شهادتهم لم  
يجز قضاؤهم فينقض ، وهذا قول ابراهيم النخعي ، ولا يعمل على كتابه  
أيضاً لأنه لا يجوز قضاؤه فلا يعمل على كتابه . (٢)

(١) مسألة الخواج يولون قاضيا ذكرها الجصاص في شرحه الورقة  
( ١ / ٨٩ ) ، والخصاف في أدب القاضي أنظر أدب القاضي  
مع شرح الصدر ( ٣ / ١٥٥ ) .

(٢) ابتداء من قوله ( قاضي أهل البغي والخواج اذا كان منهم . .  
الى قوله لا يجوز قضاؤه فلا يعمل على كتابه ) هذا النص نقله  
الكفوي في كتابه أعلام الأخيار في طبقات الحنفية الورقة ( ٥٥ / ١ )  
قال الكفوي بعدما ترجم للناصح ما نصه : " وله تهذيب  
أدب القضاء للخصاف رأيت في شرح كزالدقائق للمولى القاضي  
أبي محمد محمود الميني في مسألة يجوز تقلد القضاء من السلطان  
العاقل والجائز في كتاب القضاء أنه قال فيه : قال الامام أبو محمد  
الناصح في تهذيب أدب القضاء للخصاف قاضي أهل البغي . .  
ألخ النص الذي اسلفنا الإشارة اليه " ، وذكرت هذا في  
المقدمة عند نسبة الكتاب الى مؤلفه في ص



وان كان قاضى الخوارج من أهل الجماعة والمدل فليس لهم وضع  
الى قاضى أهل المدل أمضاه ، ويجوز قضاءه بين الناس (١) .  
روى أن شريحاً كان يتولى القضاء من جهة معاوية ، ومن بعده  
من بنى أمة (٢) ، وكانوا خوارج على امام الحق (٣) ولم يرو عن أهل  
المدل أنه فسخ قضاؤه ، وكذلك عن شريح تولى لهم ، ولم يرو عن  
أحد من الأئمة نقض قضاؤهم .

---

(١) أنظر شرح أدب القاضى ( ١٥٥/٣ ) ، وشرح الجصاص  
الورقة ( ٨٩/ب ) .

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر وغيره أن شريحاً كان قاضياً لمر ومن  
بعده الى زمن الحجاج ، قال شريح : « وَلَيْتُ الْقَضَا »  
لمر وشمان وعلى ، فمن بعدهم الى أن استمفيت من  
الحجاج . أنظر تهذيب التهذيب ( ٣٢٧/٤ ) .

(٣) المقصود بامام الحق : هو على بن أبى طالب رضى الله عنه .  
وأما قول المؤلف : القاضى الناصحى رحمه الله ( وكانوا  
خوارج على امام الحق ) فانه يعنى : معاوية رضى الله عنه  
ومن شارك معه من بنى أمة فى الأحداث التى حدثت بينه  
وبين على بن أبى طالب رضى الله عنهما وقضية التحكيم ، وفى  
الحقيقة أن المؤلف هنا قد جانبه الصواب وقد خالف سلف  
الأمة وما ذهبوا اليه فى شأن هذه المسألة ، فبنوا أمة

فدل على أن القاضي إذا كان عدلاً في نفسه <sup>(١)</sup> ، فإنه لا يعتبر فسق من ولاءه ، ( ٩٩ / ب ) ولأن على هذا المولى أن يقوم بحق الله تعالى فإذا قام ببعضه جاز ، وليس كذلك إذا كان عبداً أو كافراً ، لأنه لا يدل على المسلمين ولا يقل هذا القاضي شهادة الخوارج لما بينا والله أعلم بالصواب وإلى المرجع والمآب <sup>(٢)</sup> .

---

=== لم يكونوا جميعاً فاسقاً وإن كان بعضهم فاسقاً ، وثبت فسقهم إلا أن منهم من خدم الإسلام والمسلمين خدمة عظيمة لم يقدمها بنو العباس الذين كانوا أقرب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد التاريخ حافلة بذلك ، وكان على القاضي الناصح أن يلتزم ما التزمه سلف الأمة في هذه القضية وغيرها مما شجر بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو القول في الجميع بالحسن ، وأن نسأل الله أن يصون ألسنتنا كما صان أيدينا عن ذلك بمنه وكرمه ( ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ) الحشر آية ١٠ .

• وراجع شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٤٧ .

وقد سبق التمرير بالخوارج وسبب تسميتهم ومنشأ فتنتهم

• أنظر ص ٤٤٨ .

===

.....

- ==== (١) من قوله : ( وان كان قاضى الخوارج من أهل الجماعة  
والعدل . . الى قوله فانه لا يعتبر فسق من ولاه ) هذا  
النص نقله أحمد شلبى فى حاشيته على تبيين الحقائق شرح  
كنز الدقائق ( ١٧٧/٤ ) .
- (٢) قوله ( والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ) سقط  
من النسختين ( ١ - ز ) ، ( ع ) .

باب : القاضى يستخلف (١) غيره

---

ولا يجوز للقاضى أن يستخلف غيره حال اقامته وفيهتسه ،  
لأن القضاء لا يفترق الى الاستخلاف فلم يكن له أن يفعله ما لم  
يجعل ذلك اليه (٢) ، كالوكيل ليس له أن يوكل غيره ، وليس كذلك  
الامامة لأنها لا [ تتم ] (٣) الا بالاستخلاف فجاز أن يقال أنها  
[ تتضمنه ] (٤) .

(٥)  
فان قضى الخليفة بشئ فأجازه جاز وكأنه قضى به  
اذا كان الخليفة من لو كان قاضياً جاز قضاؤه .  
ولأن حق القضاء اليه فاذا فعله غيره وقف القضاء على  
اجازته كما لو باع غيره ملكه .

- 
- (١) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) ( يستخلفه ) .  
(٢) أنظر شرح أدب القاضى ( ١٥٧/٣ ) ، وأنظر المختصر  
الورقة ( ٢٤/أ ) .  
(٣) الأصل وجميع النسخ يتم والصواب ( تتم ) كما أثبت .  
(٤) فى الأصل وجميع النسخ يتضمنه والصواب ( تتضمنه ) كما أثبت .  
(٥) فى النسختين (أ- ز) ، (ع) ( جعل ) .

## فصل

—————

وإن كان الخليفة أذن له في الاستخلاف جاز له أن يستخلف  
ويجوز حكم خليفته ، لأنه يتصرف من قِبل الامام بأمره فأشبهه  
الوكيل . (١)

ولو نصب الوكيل وكيلاً باذن الموكل جاز ، كذلك ههنا .  
فإن أمره الخليفة أن يستخلف خليفته يسمع الاقرار والبينة  
ولا يقضى به ، ولا يقطع حكماً ويرفعه الى القاضى ولم يجاوز فيه  
أمر الخليفة ، لأنه يجوز استخلافه بأمره ، ويستفيد ذلك ممن  
قبله ، فلا يتمدى ما أمر به .  
فإن قال الخليفة للقاضى : ( ١٠٠ / ١ ) أن هذا أقر عندى  
لفلان بكذا والمقر يجحد ، أو قال الخليفة : شهد الشهود  
عندى بكذا ، لم يقبله القاضى حتى يمين الاقرار وتماد الشهادة (٢) .  
لأنه لا يجوز له تنفيذ القضاء ، فلا يصح منه سماع البينة ، وسماع  
الاقرار على وجه اثبات الحكم ، فإذا لم يقع ذلك موقعه وجب  
أن يحاد .

---

(١) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ١٥٧ / ٣ )  
ومعنى قوله : أشبه الوكيل : مثل أن يقول الموكل لوكيله أى  
شىء تصنعه فهو جائز لك من قبل فان الموكل يجوز حينئذ  
أن يوكل غيره .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ١٥٨ / ٣ ) .

وقاعدة سماع الخليفة : أن يتبين أنه هل له شهود أم لا ؟

والخليفة في هذا شاهد ، فإن شهد مع آخر حكم به .

لأن قوله لا ينفذ ، فصار كرجل من عَرْض<sup>(١)</sup> الناس فلا تقبل

شهادته الا مع آخر .

---

(١) عرض الناس : بفتح العين ينعنون في عرض بضعتين أى فسى

أوساطهم ، وقيل في أطرافهم .

أنظر المصباح المنير ( ٤٠٤ / ٢ ) .

٢٢ - باب القاضى يمزّل فيطالب بشىء مما كان فعله

[وإذا] <sup>(١)</sup> قال القاضى بعدما عزل : كُت قُضيت على أبى  
هذا بالقود باقراره ، أو ببينة ، أو قُضيت عليه بالقتل لردته ،  
أو قُضيت على هذا الرجل بطلاق ، أو عتاق ، أو بدين لهذا ،  
أو بملك عقار ، أو عرض لهذا باقراره ، أو ببينة <sup>(٢)</sup> ، فقال  
المقضى عليه فعلت ذلك ظلماً ، فالقاضى صدق فيه لا تسمح عليه  
ببينة ولا يستحلف على ذلك .

لأن القاضى أمين فيصدق على براءة نفسه ، وبراءة المقضى له  
كالمدّوع إذا قال : رددت الوديعة أو هلك ، أو كالوكيل إذا قال  
بعت وهلك الثمن فى يدي ، وهلك البيع فى يد المشتري <sup>(٣)</sup> فانه  
لا يلزمه ولا المشتري ضمان ، كذلك هذا ، ولا يلزمه يمين  
لأنه ( ١٠٠/ب ) أقر بانفاد حكم وأضافه الى حال عُرِف ، وما يكون  
فى ذلك الوقت لا يلزمه اليمين ، لأنه لو لزمه اليمين لكان خصماً  
وقضاء الخصم لا ينفذ ، فالأقرار به لا يلزم اليمين

(١) فى الأصل ( أو ) وما أثبت من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ١٦١/٣ ) .

وشرح الجصاص الورقة ( ٩٠/أ ) ، وراجع المختصر الورقة

( ٢٤/أ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ١٦١/٣ ) .

أيضاً<sup>(١)</sup> وليس كذلك المودع .

وإن كان مؤثماً فاته يحلف ، لأن القول قوله في براءته  
والخصومة لا تقطع بقوله فحلف لقطع الخصومة ، وقول القاضي يقطع  
الخصومة كما لو قاله في حال قضاؤه .

فإن قال المقض له أيضاً ما أقر لي بذلك ولا أقمت عليه  
بينة ، أو قال : مثل ذلك في الأموال ، لم يصدق على القاضي  
وكان القاضي مصدقاً على ما بينا<sup>(٢)</sup> لما بينا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) قوله ( أيضاً ) سقط من النسخة (ع) .

(٢) أنظر معناه في أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (١٦٢/٣)

(٣) قوله ( لما بينا ) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .



## فصل

~~~~~

وان كان المال قائماً في يد المقضى له عرضاً أو عقاراً فقال

القاضي : كنت قضيت له صدقه الذي في يده المال ، أغـنـذه
المقضى عليه . (١)

لأنه ثبت الملك للأول ، وهذا يستفيد الملك من جهته ،
وليس للقاضي أن يبدأ ، ويقضى ، فلم يكن له أن يقطع الملك عن
الخير باقراره ، كالوكيل اذا عزل ثم قال : بعث من هذا المشتري
والمشتري يدعى الشراء فانه لا يصدق .

ولو قال المودع وهبتها مني ، فانه لا يصدق ، كذلك هذا .
الا أن يقيم المدعى البينة [أنه] ^(٢) قضى له به وهو قاض يومئذ ،
لأنه ادعى القضاء في ذلك وثبته بالبينة .

وما يكون في ذلك الوقت يكون نافذاً (١/١٠٦) كذلك اذا

ثبته .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخفاف (١٦٢/٣) .

وشرح الجصاص الورقة (٩٠/ب - ٩١/أ) .

وأنظر المختصر الورقة (٢٤/ب) .

(٢) في النسخة الأصل (اذا) والصواب ما أثبت من النسختين

(١ - ز) ، (ع) .

فصل

~~~~~

ولو قال المدعى : الشئ " لى وفى ملكى ولم يقضى القاضى  
به ، والقول قوله ولم يخرج منه (١) .

لأن قول القاضى لا يقبل عليه فلا يزال ملكه الا ببينة ولا ضمان  
على القاضى فى شئ من ذلك لما بينا .

وإن كان الذى يخاصم فيه سْتَهْلَكَا فالقول قول القاضى والمقضى  
له ، ولا ضمان على واحد منهما ، وقد بينا

---

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ٩١ / ١ ) .

وأنظر المختصر الورقة ( ٢٤ / ١ ) ، ( ٢٤ / ب ) .

## فصل مسم

وإذا قضى القاضى بشئ ثم بان أنه أخطأ ، أو كان  
الشهود عبيداً أو كفاراً أو محدودين فى قذف ، فإن كان قضى  
بحق الله تعالى مثل الحدود والرجم ، فالضمان فى بيت المال <sup>(١)</sup>  
لأنه استوفى الحق لله تعالى .

فإن بان الخطأ وجب أن يكون غرمه فى بيت المال ، ولأن  
القاضى يتصرف لحامة المسلمين ، لأن نفعه يعم الجميع ، وقد لزمهم  
إقامة حق الله تعالى ، وقد أقاموا القاضى مقامهم ، فإذا أخطأ  
ووجب غرم ، وجب أن يكون على الكافة وما يلزم الكافة يقضى من بيت  
المال .

وإن كان حقاً للناس مثل الديون والتصاص ، فالضمان  
والدئية على المقضى له ، ولا شئ على القاضى فى جميع ذلك .  
لأن القضاء وقع له ، فإذا بان الغلط وجب أن يكون  
الضمان عليه . <sup>(٢)</sup>

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ١٦٣/٣ - ١٦٤ ) .

(٢) الصدر السابق ( ١٦٤/٣ ) .

## فصل

~~~~~

فان كان الشئ قائماً بحينه رد على المقضى عليه لما ذكرنا .

وان كان الحكم على هذا الوجه فى (١٠١/ب) طلاق (١)

أو عتاق أبطل الطلاق والعتاق ، لأن ذلك الحكم وقع خطأً فصار كأن لم يكن ، ولو لم يقضى كان الطلاق والعتاق غير واقعين كذلك هذا . (٢)

وان أقر القاضى أنه قضى بجمور متعمداً لذلك عُزِمَ ذلك من ماله وعُزِلَ عن القضاء وأُديب . (٣)

لأنه أقر أنه تعدى ، وأنه فسق ، وخرج من أن يكون عدلاً فوجب أن يَحْزَلَ ولا يصدق على المقضى له ، ولا ينقض تلك القضية لأن قول الانسان يقبل فى حقه ولا يقبل فى حق غيره ، فلا ينقض القضاء برجوعه . (٤)

واذا قضى القاضى برأيه ، ولم يأت به كتاب ولا سنة ثم رأى خلاف ذلك آخر (٥) فانه يحضى الأول ولا ينقضه ، ويقضى فيما يستقبل بما رآه آخر .

-
- (١) من قوله : (طلاق .. الى قوله : فله أن يتزوجها فى ص
سقط من النسخة الأصل بنقلها ورقة والتمتة من النسخة (أ - ز)
من الورقة ٧٢/ب و ٧٣/أ .
(٢) انظر الصدر شرح أدب القاضى (١٦٤/٣) .
(٣) انظر الصدر السابق (١٦٥/٣) .
(٤) انظر المختصر الورقة (٢٤/ب) .
(٥) أى قاض آخر .

لما روى عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم : ((كان يقضى بالقضاء فينزل القرآن بخير الذي قضاء))^(١) فلا يرد قضاء ويستأنف. ولما روينا عن عمر أنه قال : ((ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضينا))^(٢) ، ولأنه حكم باجتهاده ، فلا ينقض ذلك الاجتهاد باجتهاد مثله ، لأنه يؤدي أن لا يستقر قضاء في الدنيا^(٣) . فإن كان قضى في الأول وذلك عنده صواب ، ثم بان أنه خطأ وأنه خلاف الكتاب والسنة فإنه ينقض ذلك القضاء ، وقد بينا^(٤) وإن كان قد نسي مذهبه ، وقضى بخلافه ، ثم ذكر ذلك ، فإن كان الذي قضى به قد قاله بعض العلماء لم ينقضه في قول أبي حنيفة .^(٥)

(١) ذكره الخفاف في أدب القاضي فانظره مع شرح الصدر (٢٤١ / ٣)

• (٢٤١ / ٣) •

وذكره السرخسي في المبسوط (٨٥ / ١٦) •

(٢) سبق ذكره أنظر ص ١

(٣) مسألة نقض الاجتهاد باجتهاد مثله سبق الكلام عليها أنظر ص ١٨

(٤) يشير بذلك الى ما ذكرنا آنفا •

(٥) أنظر قول أبي حنيفة رحمه الله في أدب القاضي مع شرح الصدر

• (١٦٩ / ٣) •

وأنظر شرح الجصاص الورقة (٩١ / ب) •

وقال أبو يوسف : ينقضه ^(١) ، لأن من مذهبه أن المجتهد
إذا قلّد غيره جاز ، فإذا جاز هذا في حال الذكر فمع النسيان
أولى .

ومن مذهب أبي يوسف : أنه لا يجوز تقليده ، فإذا لم يجز
في حال الذكر ، لم يجز في حال النسيان ^(٢) .

(١) أنظر قول أبي يوسف في أدب القاضي مع شرح الصدر (٣/ ١٦٩ -

١٧٠) .

وقال الصدر الشهيد رحمه الله : ان قول محمد مع قول أبي يوسف
ونسب ذلك الى الامام أبو الحسن علي بن الحسين السفدي
والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي في شرحها لكتاب أدب
القاضي للخصاف ، أما القاضي فإنه كما ترى لم يذكر
الا قول أبي يوسف ، وتبع الخصاف في ذلك ، فراجع أدب
القاضي للخصاف مع شرحه للصدر الشهيد (٣/ ١٦٩ - ١٧٠)
وراجع كذلك الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (٩١/ ب) .

(٢) أنظر المختصر الورقة (٢٥/ أ) .

٢٣ - باب ما يحلُّه قضاء القاضى وما لا يحلُّه

وإذا شهد شاهدان بالزور أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً وفرق
القاضى بينهما ، ثم تزوجها أحد الشاهدين بعد انقضاء عدتها
جاز النكاح وحل له وطئها وجاز للزوج أن يتزوج أختها وأرمها
سواها ^(١) ، وقد أئتم الشاهدان اثماً عظيماً ^(٢) .
وقال أبو يوسف ، ومحمد ^(٣) : لا يسمع للمرأة أن تتزوج
بزوج آخر ^(٤) أبداً إذا علمت أنهم شهدوا زور .

ولا يحل للشاهد أن يتزوجها ولا يجوز للزوج أن يتزوج أختها
وأرمها سواها ، ولا تدع المرأة زوجها الذى فارقتها أن يطأها ، لأن
من مذهب أبى حنيفة أن القضاء ينفذ فى الظاهر والباطن ^(٥) ومن

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (١٧٧/٣) (١٧٨) .

(٢) جاء فى حاشيتى النسختين (أ - ز) ، (ع) مانصه : " أما الأثم
العظيم فلأن شهادة الزور نظير اليمين الكاذبة لأن يقول أشهد
ينعقد اليمين واليمين الكاذبة من أعظم الكبائر فكذا شهادة
الزور فتكون اثماً عظيماً . شرح " .

(٣) أنظر قولهما فى الصدر شرح أدب القاضى (١٧٩/٣) وذكر أنه أبى حنيفة
قول

(٤) قوله (بزوج آخر) سقط من نسخة (ع) .

(٥) أنظر تفصيل مسألة نفوذ القضاء فى الظاهر والباطن واختلاف
الامام وصاحبه فى المسألة فى المراجع الآتية : فى الصدر شرح
أدب القاضى للخصاف (١٧٨/٣) ، والجصاص شرح أدب القاضى
الورقة (١/٩٢) ، وروضة القضاة (٣٢٢/١) ، والفتاوى
الهندية (٣٥١/٣) .

مذهبهما أنه ينفذ في الظاهر ، ولا ينفذ في الباطن ، وقد سبق
ذكر هذه المسألة في كتاب الشهادات ^(١) فلا نعيد لها .

ثم على قول أبي يوسف ومحمد إذا تزوجها رجل وهو جاهل
بامرها حل وطؤها ، لأنه وجد سبب الإباحة وهو تفريق القاضي
ولم يعلم بطلانه فحل له ، فإن دخل بها وطلقها وانقضت
عدتها حل للأول أن يتزوجها ، لأن المانع من تزوج الأول بها
ارتفع فله أن يتزوجها . ^(٢)

(١) أنظر كتاب الشهادات ص ٣٨٧

(٢) قوله (فله أن يتزوجها) نهاية السقط من النسخة الأصل

الذي أشرنا إليه في هامش ص ٥٢٨ .

فصل (١٠٢ / ب)

فان شهد شاهدا زور أن الثاني طلقها ثلاثاً ففرق القاضي .
بينهما حل للزوج الأول أن يتزوجها عند أبي يوسف . (١)
لأنها في الباطن باقية على ملك الزوج الأول ، وفي الظاهر قد
ارتفع المانع أيضاً فحلَّ له .

فان كان القاضي فرق بينهما ومن الزوج الأول بشهادة زور
على ما (٢) وصفنا ، ثم قالت المرأة تزوجت بزوج آخر ودخل
[بي] (٣) ، ثم طلقني وانقضت عدتي ، والزوج يحلم أنها كاذبة
لم يتزوجها . (٤)

لأن هذا القول كذب واطل فلا يدفع الظاهر ، وان لم
يحلم أنها كاذبة وسمعه أن يتزوجها ، لأنها تخبر بتخليص في الظاهر
ولا ظاهر يكذبه فيكون القول قولها .

وكذلك الخلاف في العتاق والنكاح والبراء والبيع اذا قضى
القاضي بشيء من هذه بشهادة شاهدين وهما شاهدا زور نفذ
ذلك القضاء في الظاهر والباطن وحل للمشتري وطؤها ، وللزوج

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (١٢٩ / ٣ - ١٨٠) .

• وأنظر المختصر الورقة (٢٥ / ب) .

(٢) قوله (ما) سقط من النسخة (ع) .

(٣) قوله (بي) سقط من النسخة الأصل وإثباته من النسختين (أ - ز) .

• (ع)

(٤) أنظر شرح الصدر أدب القاضي (١٨١ / ٣) .

وطؤها ، وجاز للأمة الممتعة أن تتزوج عند أبي حنيفة ، وعندهما
لا ينفذ في الباطن . (١)

ولا يحل للمشتري وللزوج الوطء ، لأننا بينا ان ابتداء
المقعد والفسخ داخل في ولاية القاضي ، فينفذ قضاؤه فيه ظاهراً
ومائناً عند أبي حنيفة ، كما قالوا في الطلاق وعندهما لا ينفذ في
الباطن .

ولو أن رجلاً باع من رجل أمة بيعاً صحيحاً ، فجحد المشتري
ذلك وحلف فردّها القاضي على البائع .

فان أبا حنيفة قال : ان أجمع (٢) البائع (٣/١٨٠) على ترك الخصومة
حلّ له وطؤها (٣) ، وان كان من رأيه الخصومة وطلب البينة عليه
لم يحلّ له وطؤها (٤) .

(١) أنظر الصدر السابق (٣/١٨١-٣٨٢) ، وأنظر المختصر

الورقة (٢٥/ب) .

(٢) أي أجمع على ترك الخصومة .

(٣) أي حل له وطأ الجارية ويمها ، وان كان طعاماً أكله
وان كان ثوباً لبسه .

(٤) أي لم يحل له وطؤها ولا يأكل الطعام ولا يلبس الثوب لأن

المشتري لما جحد صار فاسخاً للمقعد من جانبه .

قلت : هذه التعليقات : (٢) ، (٣) ، (٤) من هامش

النسخة (أ - ز) وهي موجودة في شرح الصدر الشهيد على

أدب القاضي للخصاف (٣/١٨٣) .

قال أبو يوسف : أجماعه على ترك الخصومة مع يمين المشتري
فسخ للعقد بمنزلة الاقالة (١) .

وانما قلنا أنه ان اجمع رأيه على ترك الخصومة حل لـه
وطؤها ، لأن المشتري بالجهد واليمين قايض للعقد من قبله
فانفسخ ، وتوقف على رضا البائع ، فاذا اجمع رأيه على ترك
الخصومة فقد وجد منه ما يدل على الرضا بالفسخ فصار كما لو رضى
به نطقاً فانه يحل له وطؤها ، كذلك هذا .

وان لم يجمع رأيه ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بالفسخ
فيبقى على ملك المشتري ، فلم يحل له وطؤها .

وان ردها المشتري بحبيب يمينه زور أو ابا يمين من البائع
والمشتري ظالم فيه فردها القاضي حل له وطؤها (٢) .

وقال أبو يوسف ، ومحمد : اذا رضى بذلك المردود عليه
حل ، وكذلك الاقالة (٣) .

أما أبو حنيفة فانما فرق بين الرد باليمين ، وبين المسألة
الأولى اذا جحد المشتري البيع وحلف على دعواه .

(١) أنظر قوله في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (١٨٤/٣)

وسبق تعريف الاقالة في ص ١٣٧ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٨٤/٣) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (١٨٤/٣) وما قبلها .

وأنظر المختصر الورقة (٢٥/ب) .

لأن القاضى قد قضى بفسخ البيع فنفذ قضاؤه فى الظاهر
والباطن عنده ، فحل له وطؤها والتصرف فيها رضى البائع بذلك
أو لم يرض .

وأما فى السألة الأولى : فان القاضى لم يقضى بفسخ العقد
عليه ، لأن البيع لم يثبت عنده حتى يحكم عليه بالفسخ ، وانما حلف
المشتري (١/٨٠٣) على نفى العقد فبقى العقد كما كان ، ثم متى قدر
على إقامة البينة فلا يحل له وطؤها ، فاذا رضى بذلك ، وأجمع رأيه
على ترك الخصومة صار كأنه أقاله فجاز له وطؤها .

فأما على قول أبى يوسف ، ومحمد فهذا أو ذاك سواء .

لأن قضاء القاضى لا يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ففى
تفسير الحكم ، فاذا كان عالما بأن الرد لم يكن يجوز لم يقع الفسخ
عنده ، فلا يحل له وطء الجارية ما لم يرضى بالرد ، فاذا رضى
بالرد فقد تم الفسخ فجاز له وطؤها ، وكذلك الاقالة (٢) لما بينا (٣) .

(١) ابتدا من قوله على نفى العقد . . الى قوله الأول الى قاض آخر فى ص ٣٩٥

بمقدار ورقة
سقط من النسخة الأصل والتتمة من النسخة (أ - ز) من الورقة

(١ / ٢٤ - ب) .

(٢) جاء فى حاشيتى النسختين (أ - ز) ، (ع) قوله : " أى

أن أقام البينة بزور أنه أقال البيع " .

(٣) أنظر ص ١٣٧ .

فصل

ولو أن رجلاً قال لامرأته : أنت طالق البتة ، وهو ينسوى
واحدة فتزوجها بعد ذلك ، فرفع الى قاض يراه ثلاثاً ففرق بينهما
لم يسمع الزوج أن يقرها ، ويجوز للزوج أن يتزوج أختها وأرمها
سواها عند انقضاء عدتها ، وهذا في قولهم جميعاً . (١)
لأن هذا مما اختلف الفقهاء فيه .

قال القاضى : هذا على قول أبى حنيفة .
أما على قولهما يسميه فيما بينه وبين الله تعالى قرها ، لأن
من مذهب أبى حنيفة أن قضاءه ينفذ ظاهراً وباطناً ، فإذا نفذ
فى الظاهر والباطن لم يسمه المقام معها .
وأما على قولهما لا ينفذ فى الباطن فوسمه ذلك .

(١) هذا قول الخصاف كما سينص عليه المؤلف ، والقضاء فسى
هذه السألة حصل فى محل الاجتهاد ، فان السألة
وقع الخلاف فيها بين الصحابة رضوان الله عليهم منهم من
يجعلها طلقة واحدة ، ومنهم من يجعلها ثلاثاً .
أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (١٨٥ / ٣) .
وراجع شرح الجصاص الورقة (١ / ٩٣) .
وروضة القضاة (٣٢٠ / ١) .
والمختصر الورقة (٢٥ / ب) ، (١ / ٢٦) .

وان أجريناه على الوفاق ، فالمعنى فيه ما أشار اليه —
 الخفاف (١) ، فاذا قضى بالاجتهاد فى موضع الاجتهاد نفذ ذلك
 ظاهراً وباطناً ، وان قال لها : أنت باين ورفع الى قاض يرى
 ذلك تطليقة رجعية ، وقد كان الزوج لاسمها بعد ذلك بشهوة
 فقضى القاضى بأنه رجعة وجعلها امرأته ، والزوج يرى ذلك تطليقة
 باينة ، أو يراه ثلاثاً وهو ينصّر ذلك ويحرفه لم يسمه المقام معها .
 وذكر أبو بكر الرازى : أن هذا قول أبى يوسف ، ومحمد .
 فأما على قول أبى حنيفة : سعه المقام معها ، لأن من أصل
 أبى حنيفة أن للانسان أن يقلد من هو أعلم منه ، ويترك اجتهاده
 وعلى قولهما ليس له ذلك ، فاذا كان من مذهبه أنه يقلد غيره
 ويترك قول نفسه ، ويأخذ بقوله وسعه المقام معها ، ومن أصلهما
 ليس له ذلك .

(١) يعنى قول الخفاف : " هذا قولهم جميعاً " : لأن السألة
 اجتهادية كما سبق التعليل على ذلك ، فالأئمة متفقون على
 وقوع الخلاف فيها بين الصحابة رضى الله عنهم ، وأنها سألة
 اجتهادية ، أما الخلاف بين الامام وصاحبيه فهو فى سألة
 هل ينفذ القضاء فى الظاهر ، والباطن ، أم أنه ينفذ فى
 الباطن فقط ، فعند أبى حنيفة ينفذ ظاهراً وباطناً ، وقال
 صاحباه ينفذ فى الظاهر فقط .

راجع الصدر شرح أدب القاضى للخفاف (١٨٥ / ٣) ، وروضة

وانما عليه أن يعمل بما يؤدي إليه اجتهاده ، ومن قال انه
بائن أو ثلاث فلا يسمه المقام معها .

ولو أجريناه على الوفاق فالفرق بين هذه المسألة والمسألة
الأولى أن الطلاق الرجعي قد ينقلب بائناً ، وينقلب ثلاثاً ، والبائن
لا ينقلب رجعيّاً ، وكذلك التطليقات الثلاث لا ينقلب رجعيّاً .

وفي المسألة الأولى : اعتقاده فيه أنه رجعي ، الا أنه
ينقلب بائناً فجاز أن ينقلب بحكم الحاكم بائناً .

وفي هذه المسألة اعتقاده فيه أنه بائن ، والبائن لا ينقلب
رجعيّاً بحكم الحاكم ، فلا يسمه المقام معها ، وكذلك لورفع قضاء
القاضي (١) الأول الى قاض آخر فامضاه لم يسع الزوج المقام معها
ولا يحل له قضاء القاضيين ويجزيه قضاء القاضي ، كما بينا في المسألة
الأولى .

فان كان جاهلاً بذلك وسمه المقام ، لأنه ليس هناك علم
بكونها محرمة عليه ، فحل له وظوؤها . (٢)

وانذا قرّق القاضي بلمان نفذ في الظاهر والباطن ففسى
قولهم جميعاً وان كان يعلم أن أحدهما كاذب . (٣)

(١) قوله : (الأول الى قاض آخر) هو نهاية السقط من الأصل

الذي أشرت إليه في هامش ص ٥٣٦ .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣ / ١٨٧ - ١٨٨) .

(٣) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٣ / ١٨٨) .

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا عن بين المجلاني (١)
ومين امرأته ، ثم قال : ((اني لأعلم أن أحكما كاذب فهل من
تائب)) (٢) .

فالنبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما مع علمه بكذب أحدهما
فدل على أنه ينفذ .

(١) هو : عويمر بن أبيض المجلاني ، وقيل هو : عويمر بن
الحارث بن زيد بن جابر بن الجد بن المجلان ، وأبيـض
لقب لأحد آبائه .

وهو الذي جاء إلى عاصم فسأله عن رجل وجد مع امرأته رجلا
فنزلة آية اللعان . له ترجمة في : أسد الغابة (١٧ / ٤)
والإصابة (٤٥ / ٣) .

(٢) هذا الحديث تقدمت الإشارة التي بتفريجه ص ١٥٩ .

فصل م

وإذا شهد له شاهدان زور بحال فقضى القاضى له بذلك
لم يحل له ، فان كانت أمة لم يطأها ، وان كان طعاماً لم يأكله
لأن قضاء القاضى فى الأموال ينفذ فى الظاهر ، ولا ينفذ فى الباطن (١)
فاذا لم ينفذ فى الباطن بقى على ملك المقضى عليه ، فلا يحل له
أخذه وتناوله ، وللمقضى عليه أن يأخذ بعينها ويأكل إن كان
طعاماً لأنه بقى على ملكه فحل له ذلك .

وان كانت جارية لم يطأها كيلا يمرض نفسه للحد ، لأن
قضاء القاضى ينفذ ظاهراً ولا ينفذ باطناً ، فمن حيث أنه ينفذ
فى الظاهر لا يحل له وطؤها ، لأنه يؤخذ فيقام عليه الحد
ومن حيث أنه لم ينفذ فى الباطن كان له ذلك بينه وبين
الله تعالى . (٢)

فان باعها (١٠٥/أ) المقضى له من آخر وهو يعلم الحال (٣) لم يحل
له أيضا ، لأنه علم السبب الموجب للتحريم ، فلا يحل له ذلك (٤) .

(١) أنظر المسألة فى شرح أدب القاضى (١٨٩/٣ - ١٩٠) .

.....

(٢) أنظر هذه التحليلات فى الصدر شرح أدب القاضى للخصائص

(١٨٩/٣ - ١٩٠)

(٣) كأن : يبيع المقضى له من الشاهدين أو أحدهما لا يحل لهم
ذلك لأنهم يعلمون كيفية دخولها على البائع . أنظر الصدر

شرح أدب القاضى (١٩٠/٣) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصائص (١٩٠/٣) .

فان كان لا يحلم ذلك فهذه الجهالة الموضوعة ، لأن
ظاهر الشرى يوجب له الملك والاباحة ولم يعلم السبب الموجب
للتحريم فكان في وسعه ان شاء الله . (١)

وكذلك الهبة ان اقام عليها بيعة أو صدقة شهد عليها
شهود زور فهو مثل ذلك لما بينا (٢) أن قضاء القاضى في الأموال
ينفذ في الظاهر ولا ينفذ في الباطن وإذا لم ينفذ لم يحل له ذلك .

وانما قلنا ذلك لما روى عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(انکم لتختصمون ولعل بعضکم الحن بحجته من بعض فمن قضیت له
بشيء من مال أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار) (٣)

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣/١٩٠-١٩١) .

(٢) أنظر ص ٥٤١

(٣) الراوى لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هسى

أم سلمة كما في مسلم فان الثبت هو ما أخرجه مسلم .

وأخرجه البخارى في كتاب الشهادات باب من أقام البيعة بمسد

المعين (٢٨٨/٥) .

وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة

(١٣٣٧/٣) .

وأخرجه الترمذى في كتاب الأحكام باب ما جاء في التشديد على من

يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه (٦٢٤/٣) .

وأخرجه النسائى في كتاب القضاء باب الحكم بالظاهر (٢٢٣/٨) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب قضية الحاكم لا يحصل

حراما (٧٧٧/٢) .

وأخرجه الامام أحمد في المسند (٢٠٣/٦) .

ولأن ابتداء هذا العقد غير داخل في ولاية القاضي إذ ليس للقاضي أن يعقد على الناس في أموالهم فلا ينفذ باطلاً ، وإن كان الشهود شهدوا أنه باع هذه الأمة بألف درهم فقضى القاضي به حل للمشتري وطؤها عند أبي حنيفة . (١)

وقال أبو يوسف ، ومحمد : لا يحل إذا كان الشهود شهود زور (٢) لما بينا .

وكذلك لو كان المشتري هو الحاضر غير أن أبا يوسف قال : لورضى به المشتري حل له وطؤها . (٣)

لأن البائع بالجحد صار ناقضاً للعقد من قبله فوقف على رضاه الآخر وقد وجد ما يدل على الرضا به فصار كما لورضى به نطقاً فانه يحل له ذلك كذلك هذا .

(١) أنظر قول أبي حنيفة في أدب القاضي مع شرح الصدر (١٩٢/٣) وهذا شطر المسألة الأول ، وسيأتى شطرها الثاني ، وذكر قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة بأن المشتري يسمه أن يطأ الأمة مع علم البائع أنه لم يسمه وقبضه الثمن ، راجع المسألة في الفتاوى الهندية (٣٥٢/٣) .

(٢) أنظر قول أبي يوسف ، ومحمد في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (١٩٢/٣) حيث ذكر أن هذا قول أبي يوسف الآخر وله قول مع أبي حنيفة كما سبق ذكره ، راجع الفتاوى الهندية (٣٥٢/٣) .

(٣) هذا شطر المسألة الآخر وهو : أن يكون البائع هو المدعى للبيع وهذا ما يمينه المؤلف بقوله : " ولو كان المشتري هو الحاضر " ففي هذه الحالة المشتري هو المدعى عليه وقد قامت

ولو أن هذا المشتري وطى* وهو مجتمع على الخصومة (١)

(١٠٥/ب)

ونقض البيع ان قدر عليه ، فان ذلك رضا بالبيع فلا يسمه الخصومة

في نقضه ، لأنه وجد منه ما يدل على الرضا به فصار كما لو رضى به

نطقاً ، ولو رضى به نطقاً فانه يصير به راضياً ولا يسمه الخصومة في

نقضه بعد ذلك ، كذلك هذا .

== البيعة عليه مع انكاره شراء الأمة ، وأنفذ القضاء في حقـه

والشهود شهود زور وهو يعلم ومتيقن أنه لم يشتر الأمة

فهل يحل له وطؤها ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف قالوا :

ينفذ هذا القضاء ظاهراً وباطناً ويحل للمشتري فشيان

الأمة ، وفي قول آخر لأبي يوسف ، ومحمد لا يحل له وطأ

الأمة الا اذا رضى بذلك البيع ، أما اذا لم يرض أغنى

المشتري وكان عازماً على الخصومة فلا يحل له غشيان تلك

الأمة لأن العقد لم يتم الا من طرف واحد وهو البائع ، وهذا

معنى ما ذكره الصدر في شرح أدب القاضي للخصاف (١٩٣/٣)

أما كلام الناصح عن هذه المسألة ففيه نوع من الغموض يابتداء

من قوله (وكذلك لو كان المشتري . . الى قوله ولا يسمـه

الخصومة في نقضه بعد ذلك ، كذلك هذا) .

(١) معنى قوله (وهو مجتمع على الخصومة) أى عازم عليها .

٢٤ - باب (١) ما يضمه القاضى على يد عدل وما لا يضمه (٢)

رجل ادعى جارية فى يد رجل وأقام شاهدين ، والسدى
فى يده ينكر ، والقاضى لا يعرف الشهود ، فانه يضع الجارية على
يد امرأة ثقة تحفظها حتى يسأل عن الشهود (٣) ، لأنه وجد ما يوجب
امضاء الحكم بدليل أن القاضى لو أمضاه كان مضياً ، ولا يؤمن أن يواقمها
المدعى عليه بعد الجحد والأبضاع مما يحتاط عليها فوجب أن يفصل
ما ذكرنا احتياطاً .

وكذلك اذا ادعت أنها حرة الأصل وأقامت شاهدين لما بينا .
وكذلك امرأة ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً والزوج ينكر ،
وأقامت شاهدين ، قال القاضى : لا يخرجها من منزل زوجها
ولكن يجعل معها امرأة ثقة تمنع الزوج منها ، لأنها لا يخلو أما
أن تكون زوجة أو مطلقة ، فان كانت زوجة وجب أن لا تخرج من
منزل زوجها ، وان كانت مطلقة وجب أن تعتمد فى منزل (٤) زوجها (٥) .

(١) فى النسخة (ع) (فصل) .

(٢) قوله (ما يضمه القاضى على يد عدل وما لا يضمه) سقط من

النسخة (ع) .

(٣) أنظر الصدر أدب القاضى (١٩٥ / ٣) ، والجصاص شرح أدب

القاضى الورقة (٩٣ / ب) .

(٤) سقط اللام فى قوله (منزل) من النسخة (ع) .

(٥) أنظر أصل المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى (١٩٧ / ٣) .

الا أن الزوج إذا كان منكراً للطلاق ، فانه لا يؤمن أن

يطأها بعد ذلك فوجب أن يفعل (١٦٠/١) كما بينا احتياطاً .

وليست هذه كالأمة في هذا الموضع ، لأنها ان كانت معتقة

في هذا الموضع فالواجب اخراجها من منزل معتقها ، وان كانت غير

معتقة فالواجب أن لا تخرج . (١)

فإذا كان كذلك وقد وجد السبب الذي تستحق بسببه

اخراجها من منزله ، وهي البينة فوجب أن تخرج .

فان لم تعدل بينها وقالت لي شهود آخرون وحضرت

بهم فشهدوا لها بالطلاق فانها تترك على حالها الى أن يستبين

أمرها .

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٣/١٩٧-)

(١٩٨) والفرق بين المرأة المطلقة والأمة : أن الزوجية

لا يجوز اخراجها من منزل زوجها لأنها بين أمرين : اما أن

تكون زوجة ، أو تكون معتدة ، وفي كلا الحالتين لها البقاء

في بيت زوجها لا تخرج منه ، أما الأمة فيجوز اخراجها

إذا ثبت عتقها ، لأنها تصير حرة ، وإذا لم يثبت عتقها

فلها الخروج ، وتوضع على يد عدل خارج بيتها ، وهذا

خلاف ما ذكر المؤلف أنها لا تخرج .

لأن هذه البينة لو قامت ابتداءً فانها توضع على يد عدل
فكذلك اذا أقامتها بمد البينة الأولى ، وكذلك لو أقامت البينة
أنها حرمت على زوجها بوجه من الوجوه لما بينا .
ولو لم يقم واحد منهم البينة ، ولكن قال : ' لى شهيد
حضور وسألت أن يمدلها فان القاضى لا يمدلها حتى يشهد
الشهود عليه ، لأنه لم يوجد ما يوجب ازالة يده عنها ، فلا تزال .



فصل ممنه

ولو ادعى على رجل أنه اشترى منه هذه الأمة ، أو وهبها منه ، أو
أن أباه أوصى له بها وأقام على ذلك شاهدين .^(١)
فإن القاضي ينبغي أن يضمها على يد عدل لما بينا^(٢) ، فإن
زكيت الشهود دفع المشتري الثمن وأخذها^(٣) ، لأنه ادعى الحق وثبته بالبينة
فثبت .
ولو ادعى بستانا فيه نخل وشجر ومرة وأقام البينة وقال : لا آمن
أن يستهلك الذي (١٠٦ ب) في^(٤) يده الفلة ، ثم يحلف لسي
أو ينقص من قيمته وسأل وضعه على يد عدل .
فإن القاضي يضمه على يد عدل^(٥) ، لأن القاضي ناظر محتياط
فاذا رأى من الاحتياط أن يضعه على يد عدل فعل^(٦) .
وكذلك لو ادعى على امرأة أنها امرأته وهي في يد رجل يزعم أنه
زوجها ، وأقام البينة أنه زوجها^(٧) لما بينا .

-
- (١) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٠٠/٣ - ٢٠١) ، وأنظر
المختصر (٢٦ ب) .
(٢) أنظر تعليقه لذلك في ص
(٣) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٠١/٣) .
(٤) ابتداء من قوله : (الذي في يده الفلة . . الى قوله من يد الذي
في ص ٥٥١ سقط من الأصل بمقدار ورقة واحدة والتتمة من النسخة
(١ - ز) من الورقة (٢٦/أ و ٢٦ ب) .
(٥) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٠٠/٣) ، وأنظر
المختصر الورقة (٢٦ ب) .
(٦) أنظر الصدر السابق (٢٠٢/٣) .
(٧) أنظر الصدر السابق (٢٠٢/٣ - ٢٠٣) .

سؤال

قال الشيخ أبوبكر: شرط ههنا المدعى في تعديلها ولم يشترط في دعواها الطلاق إذا قامت بينة على طلاقها ثلاثاً .
والفرق بينهما : أن المتيق والطلاق يوجبان فسخ الملك الصحيح للوطء ، بدليل أنهما لو تراضيا على البقاء على النكاح بمسند إقامة البينة على الطلاق لا يجوز ، إذا المنع من وطئها حتى الله تعالى ، فلذلك لم يرجع في الحملولة إلى قولها .

وأما في سألنا فإن القاضي لا يحكم بفسخ النكاح وإنما يترك أمره على ما كان بدليل أن صاحب اليد لو أقام البينة أنه تزوجها قبل الخارج ، فإن القاضي يبطل بينة الخارج وترد المرأة على صاحب اليد ، فقد بان أن وجوب الحملولة ههنا لحق الخارج فوجب أن يرجع إليه فيه . (١)

(١) أنظر ما نقله المؤلف عن الشيخ أبي بكر الجصاص في كتابه
شرح أدب القاضي الورقة (١/٩٤) .

فصل

~~~~~

ولو أقامت المرأة البينة أنه تزوجها نكاحاً فاسداً ويزعم  
الزوج أن النكاح صحيح ، فانه يميزها <sup>(١)</sup> لما بينا أنه وجد  
ما يوجب اضاء الحكم <sup>(٢)</sup> .

فان ادعى انه اشترى منه ثوباً أو عرضاً مما ينقل ، وأقام  
البينة ، وسأل أن يميز حتى يمدل الشهود <sup>(٣)</sup> ، فان  
القاضي لا يميزه ، ولكن يأخذ من المدعى عليه كفيلاً بنفسه  
هذلك الشيء ، لأن عليه أن يحضر ويحضر ذلك الشيء ، والقاضي  
ناظر محتاط ، فاذا رأى أن يجعله في ثقة فعل ، ولا يميز  
اذا كان صاحب اليد مأموماً عليه ، لأنه ليس هناك معنى يتعلق  
به حق الله تعالى ، وانما هو حق بني آدم فما لم يستحق اخراجه  
من يده لا يخرج . <sup>(٤)</sup>

- 
- (١) أي يحول بينها وبين زوجها حتى يفصل في القضية .  
(٢) أنظر أدب القاضي للغصاف مع شرح الصدر ( ٢٠٤ / ٣ ) ،  
وتوضيح المسألة أن القاضي يميز هذه المرأة عن زوجها الذي  
أقامت البينة أنه تزوجها في نكاح فاسد . وراجع المختصر  
الورقة ( ٢٦ / ب ) .  
(٣) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٠٥ / ٣ ) ، وراجع  
المختصر الورقة ( ٢٦ / ب - ٢٧ / أ ) ، ومعنى قول المؤلف  
( وسأل أن يميز حتى يمدل الشهود ) أي طلب المدعى  
عزل المدعى به وأخذه من يد المدعى عليه ووضعه على يده  
عدل .  
(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للغصاف ( ٢٠٥ / ٣ ) .

فان كان الذى فى يده فاسقاً مخوفاً عليه أن يستهلك ما فى  
يده فيصير غريباً لهذا المدعى ، ورأى القاضى أن يضعه على يده  
عدل فعل (١) . لما بينا أن القاضى ناظر محتاط .

وكذلك ان لم يكن فاسقاً ولكنه أبى أن يعطى كفيلاً  
بذلك الشئ<sup>(٢)</sup> ونفسه ، فان القاضى يأمره أن يلزم ويلزم ذلك  
الشئ<sup>(٣)</sup> .

فان ضعف عن ملازمته ، ورأى القاضى أن يضعه على يده  
عدل فعل لما ذكرنا (٤) أنه ناظر محتاط .

رجل ادعى نصف جارية فى يده رجل وأقام البينة عليه  
وأراد أن يحزلها حتى يعدل الشهود ، لم يفعله القاضى ولم  
يخرجها من يده (٥) الذى ( ١٠٧/ب ) هى فى يده ولكنه  
يأخذ منه كفيلاً بنفسه ، وكفيلاً بذلك الشئ<sup>(٦)</sup> طيثاً ثقة ، لأنه  
لم يوجد ما يوجب ازالة يده عنها ، لأنه لو زكيت الشهود فانها

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٠٦/٣ ) .

(٢) أنظر الصدر السابق ( ٢٠٦/٣ ) .

(٣) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٠٦/٣ ) .

(٤) قوله من يد الذى هو نهاية السقط الذى أشرت اليه فى ص ٤٨٥

لا تزال يده عنهما وإنما يتهايان<sup>(١)</sup> فيها تخدم كل واحد منهما  
يوماً فإذا لم تزل مع ثبوت المدالة يده عنهما ، فلأن لا تزال  
قبل الثبوت أولى ، فإن قال المدعى : لا آمن أن يستهلك الشئ  
قبل لك في الكفيل ثقة .

---

(١) المهايأة : قال الجرجاني هي قسمة المنافع على التعاقب  
والتناوب . أنظر التحريفات ص ١٣٧ .  
وعرفها نجم الدين النسفي بما هو أشمل فقال : المهايأة :  
بالهمزة في الدار ونحوها . مقاسمة المنافع وهي أن يستراض  
الشريكان أن ينتفع هذا بهذا النصف المفسرز وذاك بذاك  
النصف أو هذا بأكله في كذا من الزمان وذاك بأكله في  
كذا من الزمان بقدر مدة الأول وقد تهايا أي فعلا ذلك  
وهاياها فلان فلانا وأصله من قولك هيأته فتهيأ : أي  
أعدته فاستعد وهاء يهيأ إذا تهيأ وهيئته الشئ قربته  
من هذا .  
أنظر طلبه الطلبة ص ١٢٧ .

### فصل

وان تنازعا في جارية في أيديهما وكل واحد منهما يزعم أنها  
له ، فان القاضي يدعها في أيديهما ويسألها البينة <sup>(١)</sup> .  
لأنه لم يوجد ما يوجب ازالة يد أحدهما عنها فوجب أن يترك  
في أيديهما ، فان تنازعا فيها أمرهما القاضي أن يجعلا على  
رجل فيضمانها على يده ، لأنهما لما اختصما وجب قطع الحكم  
بينهما ولا يتوصلان الى قطع الخصومة بينهما الا بهذا الوجه <sup>(٢)</sup> .  
فان أقام أحدهما البينة ، ولم يقم الآخر ، وضمها  
القاضي على يد عدل لما بينه أنه وجد ما يوجب ازالة يده عنها  
لحالة .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٢٠٧/٣ ) ، وأنظر

السألة كذلك في شرح الجصاص الورقة ( ٩٤/ب ) .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٠٨-٢٠٩ ) .

### فصل م

ولو ادعى نكاح امرأة كيرة أو بكر في بيت أبيها فأقام  
البينة عليه ، وسأل أن يضمها على يد عدل حتى يسأل عن  
الشهود لم يفعل القاضي ، ولكن يأخذ منه كفيلا <sup>(١)</sup> .  
ولما يعزل التي معها رجل <sup>يطؤها</sup> لأنها محفوظة بمنزل أبيها آمن  
من أن يطأها الزوج فوجب أن لا توضع على يد عدل ، ويأخذ  
منها كفيلا . لأن عليها أن تحضر وتخاصم ( ١/١٠٨ ) فوجب  
أن تجعل في ثقة .

---

(١) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٠٩/٣ ) .

وراجع المختصر الورقة ( ١/٢٧ ) .

٢٥ - باب : الرجل يدعي الشئ في يد الرجل  
من الرقيق والتاع والعقار وله عليه بينة (١)

---

واذا ادعى هذا في يد رجل أو ثوبا أو شيئا مما ينقل  
وأراد استحلاف المدعى عليه ، أمر القاضي المدعى عليه باحضار  
ذلك الشئ ثم يحلفه عليه (٢) .

لأن المدعى به مجهول عند القاضي ، فوجب اعلامه (٣) ،  
واعلامه باحضاره ، فوجب أن يحضر ثم يحلفه عليه .

لأنه يدعى عليه الحق ، وهو ينكر فوجب أن يحلف .  
وكذلك لو كانت له بينة وأحضره ليشهد الشهود على ذلك  
الشئ وهو حاضر ، لأن شهادة الشهود بالمجهول لا تقبل فوجب

---

(١) قوله ( وله عليه بينة ) سقذ من النسخة ( أ - ز ) .

(٢) أنظر المسألة في أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢١٠ / ٣ )

وقد علق لها بقوله ( لأن المدعى يحتاج في الدعوى إلى  
الإشارة إلى ذلك الشئ ) ، ولا يمكن الإشارة إليه إلا أن

يكون حاضرا في مجلس القاضي فيكلف إحضاره .

وأنظر شرح الجصاص الورقة ( ٩٤ / ب ) ، وراجع المختصر

الورقة ( ٢٢ / أ - ب ) ، والمبسوط ( ١٥٩ / ١٦ ) .

(٣) يقال علمه علما : أى . اسمه بعلامة يعرف بها .

راجع المعجم الوسيط ( ٦٢٤ / ٢ ) .

اعلامه ، واعلامه باحضاره ، فوجب أن يحضره حتى يشهد الشهود عليه<sup>(١)</sup> ، فان شهد الشهود أنه لهذا المدعى وشهدا أنه مالك له ، وشهدا على اقرار الذى فى يديه أنه اقر أنه لهذا المدعى أو شهدوا بأنه يملكه منذ كذا سنة حكم به للمدعى<sup>(٢)</sup> .

لأنه ادعى الملك فيه وثبته بالبينة فثبت ولا يحتاج الشاهد أن يقول لا أعلمه باع ، لأنه اذا كان مالكا له منذ سنة أو أقل أو أكثر فانه يستدام ذلك الملك الى أن يعرف زواله ، ولم يعرف ، ولأن قوله : " لا أعلم " هذا نفى والشهادة على النفس لا تقبل ، وأما الشهادة باثبات الوارث اذا قالوا لا نعلم لـه وارثا غيره ، لم يقع قولهم لا نعلم له وارثا آخر على وجه ( ١٠٨ / ب ) الشهادة ، وانما يقع لقطع التلوم<sup>(٣)</sup> القاضى ان لولم يقولوا ذلك للمقاضى كان له أن يتلوم وينظر فى ذلك .

فان ظهر له وارث غيره ، والا سلم المال اليه .

وان كانت الشهادة على عقار فحدده الشهود بحدود أربعة

- 
- (١) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢١٢ / ٣ ) .
- (٢) أنظر الصدر السابق ( ٢١٢ / ٣ ) .
- (٣) التلوم : هو الانتظار والتمكث . أنظر الصحاح تاج اللغاة وصحاح العربية للجوهري بتحقيق أحمد عبد الخفور عطـسار ( ٢٠٣٤ / ٥ ) .



وشهدوا أن ذلك في يد المدعى عليه ، قبل (١) ، لأن تعريف المقار  
بالتحديد كما أن تعريف الغائب بالنسبة .

ولو شهدوا على غائب ونسبوه الى أبيه وجده قبلت شهادتهم  
وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه ولم يعلم الحاكم ذلك ، لم  
يحكم به .

وان اتفق المدعى ، والمدعى عليه أنه في يده ، لأنه يجوز  
أن تكون اليد فيه لغائب ، ويكون تصادقهما حيلة منهما على مالك  
المقار في استحقاقه عليه ، فأقر المدعى عليه بأن الشئ في يده حتى  
يقضى القاضى به عليه للمدعى ، ويكون استحقاقاً عليه .

فإذا كان كذلك لم يقض القاضى بتلك البينة حتى يثبت  
كون المقار في يد المدعى عليه كي يقع الاستحلاف عليه وليس

---

(١) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢١٥ / ٣ ) ، وقال

ممللاً لذلك :

" لأن اعلام المدعى به في الدعوى ، والمشهود به فسى  
الشهادة شرط صحة القضاء ، والاعلام بأقصى ما يمكن فسى  
المقار انما يكون بالتحديد ، لأن النقل فيــــــــــــه  
لا يتصور " .

وأناظر المختصر الورقة ( ٢٧ / ب ) .

كذلك القَرَوَضَ (١) ، لأنه لا يقضى بها على المدعى عليه الا بحسب  
احضارها عنده ، فيقع الاستحلاف على عينها من يد المدعى عليه .  
فان قال المدعى : أنا أقيم البينة غير هؤلاء ، بأن الشئ  
فى يدى المدعى عليه ، قبل ذلك كما قبلنا شهادة الشهود

---

(١) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٣/٤١٦)

وقال الصدر الشهيد : " ان اشتراط المدعى به فى يـسـد  
المدعى عليه وقيام الشهادة على ذلك ذكره الخصاف ، وأن  
السرخصى فى المصوط توسع فى المسألة ولم يذكر ذلك الشرط  
.. أه بالمعنى " .

ومين الصدر رحمه الله الفرق بين الحقار والمضقول فقال :  
" ان المنقول لا يخلو أما أن يكون قائما أوستهلكا فى يد المدعى  
عليه ، فان كان قائما فلا بد من احضاره ومتى أحضر فالقاضى  
يحاين انه فى يديه ، وان كان مضميا وقال المدعى عليه  
هلك فى يدى ، أو استهلك فى يدى فقد أقر بموجب  
الضمان على نفسه .

وأما الحقار فانه تتمكن فيه تهمة المواضعة وهو أن المدعى  
ربما واضع رجلا ليقر بذلك فيقضى القاضى عليه ويكنون  
ذلك استحقاقا عليه ، وعلى غيره ، والحقار فى الحقيقة  
فى يد غيره ، فيثبت الاستحقاق على صاحب اليد  
فلا بد أن يشهدوا أن ذلك فى يده " .

والذين شهدوا بالملك للمدعى ، لأن البينة على اثبات ( ١٠٩/أ )  
اليد تصحح القضاء عليه بالملك وينفى أن يكون ذلك حيلة منهما  
على الغير (١) .

وان شهدوا على ثلاثة حدود ، قبل لأن الدار قد تكون  
ثلثاً فيحيط (٢) بها حدود ثلاثة ، فإذا شهدوا بما يحيط  
بالدار قبلت شهادتهم (٣) ، ولأنهم شهدوا بمعظم الحدود فصار  
كما لو شهدوا بجميعه ، ولأنه قل ما يتفق داران في حدود ثلاثة  
في محلة واحدة ، كما يقل اتفاقهما في حدود أربعة ، فإذا شهدوا  
بحدود ثلاثة فقد شهدوا بما تقع المحرفة به ، وتبطل الجاهلية  
فجاز أن يقل .

ولهذا المصنف جَوَّزَنا الاختصار على ذكر الأب والجدة ففى  
محرفة البائع والمشتري ، لأنه قل ما يتفق في قبيلة واحدة اثنان  
على اسم واحد ونسب واحد الى الأب والجدة .  
فدل على أنه يقع به التصريف ، وإذا وقع به التصريف وجب  
أن يقل ، كما لو ذكروا حدوداً أربعة .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢١٧/٣ ) .

(٢) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( فيحاط ) .

(٣) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٢١٧/٣ ) ، وقال الصدر

الشهيد : " ان هذا استحسان أخذ به علماءنا ، والقياس  
أن لا يقل هو أخذ زفر رحمه الله " أنظر أيضا المختصر الورقة

ولو حددوا بحدين لم تقبل شهادتهم لاشتراك الدور الكبيرة  
واتفاقهما في الحدين ، ولهذا المعنى لم يقتصر على اسم البائع  
واسم والده في تعريفه (١) .

ولو قال الشاهدان : نشهد أن الدار في موضع كذا وتعرف  
حدودها ونقف عليها ، ولا نعرف أسماء الحدود قبل القاضي  
شهادتهما ، ويبحث مع الشاهدين جماعة ليقف الشهود على  
الحدود بحضرتهم ، ويقولون هذه الدار التي شهدنا بها لهذا

---

(١) وروى عن أبي يوسف أنه <sup>قال</sup> يقبل ويحكم به ، وحكي الصدر رحمه الله

خلافًا للشائخ في المسألة توضيحه : " أن الإمام أبو الحسن  
على بن الحسين السفدي في شرحه لكتاب أدب القاضي  
للخفاف ذكر أن مشايخ بلخ كانوا يقبلون الشهادة على  
حدين متقابلين كشهادتهم على حد اليمين واليسار ، أما  
إذا شهدوا على حدى اليمين والمغرب ، أو حد اليسار  
والمشرق فأنها لا تقبل عند أبي يوسف " .

والسرخسي ذكر عن أبي يوسف عكس ما قال السفدي أنهم  
إذا شهدوا على حدين أحدهما طولاً ، والآخر عرضاً  
فهذا هو المروى عن أبي يوسف .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخفاف ( ٢١٨/٣ )

بتصرف .

المدعى ، وهذه حدودها ، ثم يأتون القاضى فيشهد (١٠٩/ب) أولئك الذين حضروا مع الشاهدين ، فان القاضى يقضى به للشهود له (١) .

لأنهم عرفوا حدودها وجعلوا الاسم فلا يمنع قبول شهادتهم لأن تعريف المقار بالتحديد كما أن تعريف الحاضر بالإشارة ، ولو أشاروا الى عهد وجعلوا اسمه فانه تقبل شهادتهم ، كذلك هذا الا أن القاضى لا يجوز له أن يقضى بمجهول عنده ، فلهذا يبحث بالشهود على ما ذكرنا .

ولولم يسم الشهود الحدود [وكانت] (٢) الدار مصروفة شمل دار عمرو (٣) بن حريث (٤) بالكوفة ، قبلت الشهادة عند أبى يوسف ومحمد

- 
- (١) أنظر الصدر شح أدب القاضى للخصاف ( ٢١٨ / ٣ ) .
  - (٢) فى جميع النسخ ( وكان ) والاضافة يقضيها السياق .
  - (٣) هو : عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان أبو سعيد القرشى المخزومي صحابي صغير ، قال ابن سعد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمره اثنتى عشرة سنة ولى الكوفة لزياد ولابنه مهديا لله توفى بالكوفة سنة ٨٥ هـ - له ترجمة فى : الطبقات لابن سعد ( ٢٣ / ٦ ) ، واسد الغابة ( ٢١٠ / ٣ ) ، وتهذيب التهذيب ( ١٧ / ٨ ) ، والاصابة ( ٥٣١ / ٢ ) .
  - (٤) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) . ( حرث ) ووقع خطأ فى كتاب الصدر شح أدب القاضى ( ٢٢٠ / ٣ ) فقال : عمرو بن الحارث ولم يستدرك المحقق هذا الخطأ ، والصواب ما أثبت استنادا الى مصادر ترجمته المذكورة آنفا .

وعند أبي حنيفة لا تقبل <sup>(١)</sup> .

وكذلك الضيحة ، والقرية اذا كانت شهيرتها شهرة قد بانست وظهرت عند الناس .

وجه قول أبي حنيفة : لأنه يجوز أن يزاد في تلك الدار وينقص منها أو تنتقل الى من تنسب اليه ، ومع ذلك فالنسبة باقية عليها في الأحوال الثلاثة ، فاذا كان كذلك لم يقع بها التبريف فلم يجز .

وجه قولهما <sup>(٢)</sup> : لأن الدار اذا كانت معروفة صارت مثل الحد لها ، فكان معلوماً فجاز أن يقبل .

ولو قال : نشهد أن الدار التي في يد فلان هذا لفلان هذا وهي دار بين دار فلان وفلان ولا نعرف حدودها ولا نقف عليها ، وقال الشهود له : آتى بشهود آخرين يحرفون حدود هذه الدار لم يقبل ذلك القاضي كذلك سائر العقار <sup>(٣)</sup> ، لأنهما لما شهدا بأن هذه الدار بين ( ١١٠ / ١ ) دار فلان ، وفلان فقد شهدا بحددين ، وقد بينا أن هذه الشهادة لا تقبل .

---

(١) أنظر قول الامام صاحبيه في أدب القاضي مع شرح الصدر

( ٢٢٠ / ٣ ) وراجع المختصر الورقة ( ٢٧ / ب ) .

(٢) أى : أبو يوسف ومحمد .

(٣) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٢٠ / ٣ ) - ( ٢٢١ ) .



### فصل متمم

ولو ادعى شيئاً مما ينقل ، أو عقاراً ، فشهد الشهود  
أن ذلك الشيء كان في يد المدعى أس لم تقبل <sup>(١)</sup> .  
وروى عن أبي يوسف أنه قال : تقبل <sup>(٢)</sup> .  
لأنهم شهدوا بيد عرف زوالها فصار كما لو شهدوا بملك  
عرف زواله ، فانه لا تقبل ، كذلك هذا .  
ولأنهم أثبتوا له اليد ، والأيدى تختلف : يد أمانة ، ويد  
ضمان ، ويد ملك ، والشهود شهدوا بأحدها ، وهي مجهولة  
فلم تقبل .  
ولأن يد <sup>(٣)</sup> المدعى عليه شاهدة مقينة فلا يجوز  
إزالتها بيد يراد اثباتها من طريق الحكم ، وليس كذلك اذا  
شهدوا على الاقرار ، لأن الاقرار بالمجهول جائز <sup>(٤)</sup> .

---

(١) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٢٢١ / ٣ ) وقال :  
وهذا ظاهر الرواية .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٢٢ / ٣ ) ، وأنظر  
السألة في المختصر الورقة ( ١ / ٢٨ ) .

(٣) قوله ( يد ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) الاقرار بالمجهول . مثل أن يقول لفلان على شيء أو حقيق

ويصح لأن جهالة المقرب لا تمنع صحة الاقرار ، لأن :



وجه قول أبى يوسف ، لأنهم شهدوا باليد له ، فوجب  
أن تستدام تلك اليد الى أن يمصرف زوالها ، كما لو شهدوا  
بالمك له .

---

===  
الاقرار أخبار عن كائن ، وذلك قد يكون معلوما ، وقد  
يكون مجهولا بأن أتلف على آخر شيئا ليس من ذوات  
الأشال فوجب عليه قيمته أو جرح آخر جراحه ليس لها  
فى الشرع أرش مقدر ، فأقر بالقيمة والارش فكان الاقرار  
بالمجهول أخبارا عن المخبر ، على ما هو به وهو حـ  
الصدق .

أنظر بدائع الصنائع ( ٢١٤ / ٧ ) .

### فصل م

ولو شهدوا أن الذى فى يده أقر أنه كان فى يده أمس  
قبل وسَّلم اليه عند أبى يوسف ، ومحمد <sup>(١)</sup> ، لأنهم نقلوا  
قوله فصار كما لو سمع منه ، ولو سمع منه يقر بذلك أمر بالتسليم  
اليه ، كذلك هذا .

ولو شهدوا أن هذا المدعى عليه أخذ من هذا المدعى  
هذا العبد أو هذه الدار أو غصبها أو انتزعه منه أو غلبه  
فأخرجه من الدار .

أو قالوا أبق العبد من هذا المدعى وأخذه هذا وأرسله  
فى حاجة ( ١١٠ ب ) فاعرضه هذا فى الطريق فأخذه ، فان  
القاضى يقبل ذلك كله ويحكم به للمدعى .

وكذلك لو قالوا : كان فى يد هذا المدعى أودعه هذا  
المدعى عليه ، أو أعاره إياه فانه يقبل .

وان لم يشهدوا على ملك <sup>(٢)</sup> ، لأنهم قد أثبتوا له اليد  
وأنه صار فى يد المدعى عليه من قبل المدعى فوجب أن يرد عليه .

---

(١) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٢٣/٣ ) ،

الا أنه لم ينسب القول الى أحد .

(٢) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٢٢٣/٣ ) .

لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( على اليد ما أخذت حتى ترد )) (١) .

وكل من فو يده شيء يزعم أنه له فهو خصم لمن يدعيه ، لأنه يسكه لنفسه فكان خصماً لمن يدعيه . (٢)

ولمن ادعى أنه اشترى داراً من فلان ولم يحدد لها أو شهيد الشهود على اقرار الهائع والمشتري ، ولم يسموا حدودها ، نشد ذلك عليهما .

لأن الاقرار ما يجب الحق بنفسه فيجب اضاء الحكم به ، فإذا أقرب به صحَّ اقراره ، وإذا صحَّ اقراره ألزمَ حكم اقراره .

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والاجارات باب في تضمين العارية (٨٢٢/٣) .

وأخرجه الترمذى في كتاب البيوع باب العارية مودة . (٥٦٦/٣) وقال : حسن صحيح .

وأخرجه ابن ماجه في الصدقات باب العارية (٨٠٢/٢) ، وقال : في الفتح الربانى أخرجه الأربعة وكلهم روه من حديث الحسن بن سمرة وفي سماع الحسن منه خلاف وزاد أكرهم ثم نسي فقال هو أمين لا ضمان عليه ، وقال في تحفة الأحوذى أخرجه الخمسة الا النسائى وصححه الحاكم .

ومعنى الحديث : أى من غير نقى عين ولا صفه . . . والاسناد السوى اليد على المبالغة لأنها هى المتصرفه فمن أخذ مال غيره بفضب أو غيره لزمه رده . راجع الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد ابن حنبل الشيبانى (٩٠/١٥-٩١) . وتحفة الأحوذى (٢٥٣/٢) . أنظر شرح أدب القاضى (٢٢٣/٣) وقارن فهو لم يورد هذا التوجيه الذى وجه به المؤلف الأقوال ولم يذكر الحديث ، وهذا يدل على دقة المؤلف " الفاضلى " .

(٢)

ويقال له بين الحدود حتى لا يقع القضاء على مجهول وليس كذلك البينة ، لأن البينة لا يثبت حكمها بنفسها ما لم يحكم القاضي بذلك ، والقضاء على مجهول لا يصح <sup>(١)</sup> فما لم يحد لا يجوز أن يقبل ولأن البينة على المجهول لا تصح ، والاقرار بالمجهول يصح ، فلذلك افترقا .

فان اختلفا وليس المشتري بشهور تحالفا ، لأن العقار يختلف باختلاف الحدود ، وقد اختلفا في المقود عليه ، والمقود عليه بحاله فوجب أن يتحالفا ، ولا ينتقض ( ١١١ / أ ) البيوع الا أن يشاء المشتري ذلك ، لأنه ان رجع الى تصديق البائع ففى الحدود أخذ ذلك ، لأن العقد باق فيما بينهما بدليل أن أحدهما لو أقام البينة على ما ادعاه فانه يحكم له به ، وكذلك لو صدق أحدهما صاحبه فانه يحكم ، فدل أن العقد قائم بينهما ، والقاضي انما نصب لقطع الخصومات بين الناس .

فان اختلفا اليه كان له أن ينقض البيع بينهما ، والا فلا فان لم يرجع الى تصديق البائع ، وطلب البائع نقض البيع تأنيى فيه القاضي ، فان لم يكن للمشتري حجة نقض البيع ، لأنه يجوز أن يكون للمشتري حجة فيه ، فوجب أن يتأني فيه الا أن للبائع فيه

---

(١) في النسخة الأصل ( يوجد ) والتصويب من النسختين ( أ - ز )

حقاً ، فإذا طلب نقض البيع ، ولم يكن للشترى حجة ، وجب  
أن ينقض العقد بينهما .

عهد ، أو دابة في يد رجل ، ادعاه رجلان ، وأقام  
كل واحد منهما البينة ، قضى به بينهما نصفين . (١)

لما روى جابر<sup>(٢)</sup> بن سمرّة عن النبي صلى الله عليه وسلم :

(( أن رجلين اختصما في ناقة ليست في يد واحد منهما فأقام كل  
واحد منهما البينة أنها ناقته قضى بها بينهما نصفين )) (٣)

---

(١) أنوار الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٢٦/٣ )

(٢) هو جابر بن سمرّة بن جنادة بن جندب بن حجير صحابي ابن

صحابي نزل الكوفة ومات بها بعد سنة السبعين  
الهجرة له ترجمة في : الاستيعاب ( ٢٢٥/١ ) ، وأمسد  
الغاية ( ٦٣٨/١ ) ، والاصابة ( ٢١٢/١ ) .

(٣) هذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية بسبب

الرجلين يدعيان شيئاً وليس لهما بينة ( ٣٧/٤ ) .  
وأخرجه النسائي في كتاب القضاء باب القضاء فيمن لم يكن  
له بينة ( ٣١١/٢ ) .

وأخرجه البيهقي في كتاب الدعوى والبينات باب المتداعيين  
يتنازعان المال ( ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ) .

ورواه كلهم عن أبي موسى .

ولأنهما استويا في الاستحقاق فوجب أن يستويا قسسى  
السُّتَحَقَّ فكان بينهما نصفين .

وكذلك إن أقام البينة على النتاج <sup>(١)</sup> لما بينا .

وان أقام أحدهما البينة أنه نتج في ملكه وأقام ( ١١١ / ب )  
الآخر البينة أنه له ، فالنتاج أولى . <sup>(٢)</sup>

لأن صاحب النتاج ادعى أنه أول مالك له متوجها ، والا لا يستحق  
الا من قبله ، وثبته بالبينة ، والآخر لا يدعى الاستحقاق من قبله  
فكان هو أولى به .

وان أقام أحدهما البينة أنه له ولد في ملكه منذ ثلاث سنين

---

== وذكره الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير ( ٢٠٩ / ٤ ) فقال  
رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وقال هو  
مملول .

أما رواية جابر بن سمرة فرواها الطبراني في المعجم الكبير  
( ٢٢٤ / ٢ ) من طريق ياسين الزيات وقال في المعجم  
( ٢٠٣ / ٤ ) وهو متروك ، ومن طريق حجاج بن أرطاة  
وهو كبير الخطأ والتدليس وأيضا فيه سويد بن عبد العزيز  
وهو ضعيف .

أنظر تفصيل ذلك في تلخيص الحبير ( ٢١٠ / ٤ ) .

---

(١) النتاج : هothمة الشئ . أنظر المعجم الوسيط ( ٨٩٩ / ٢ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخفاف ( ٢٣٧ / ٣ ) .

وأقام الآخر البيئة أنه له ولد في ملكه منذ سنتين <sup>(١)</sup> ، نظر القاض  
فيه ، فان كان على سن أحدهما حكم له وأبطل بيئة الآخر ، لأنه  
إذا كان على سن أحدهما فقد اقترن بالبيئة الثانية ما يوجب  
ردها ، فرئت هيت بيئة الآخر ، فوجب أن يقضى له به ، فان  
كان شكلاً قضى به بينهما نصفاً ، لأنهما استويا في الاستحقاق  
فاستويا في السَّحَق ، فكان بينهما نصفين كالابنين إذا مات  
أبوهما فان التركة بينهما نصفين ، كذلك هذا .

فان أقام أحدهما البيئة أنه له وفي ملكه منذ عشر سنين  
وأقام الآخر البيئة أنه له وفي ملكه منذ ثمان سنين ، فهو لصاحب  
الوقت الأول ، لأنه ادعى الملك في وقت لا ينازع فيه وثبته بالبيئة  
حين بينته أنه لا يستحق الا من قبله ، وهذا لا يدعى الاستحقاق من  
قبله فكان هو أولى به .

رجلان ا في أيديهما دابة ، وأقام كل واحد منهما البيئة

---

(١) أنذر السألة في الصدر شرح أدب القاض للخصا ف (٢٣٧/٣)

فان الصدر الشهيد رحمه الله ترك تفصيل

السألة واكتفى بالاشارة الى أن موضعها هو كتاب الدعوى  
بينما الناصحى فصل السألة وبينها بوضوح وذكر التمليسات  
وتوجيهات لما يقوله في السألة تفننى عن مراجعة كتساب  
الدعوى .

أنها له ، قضى بها لهما نصفين <sup>(١)</sup> ، لما بينا .  
وان لم تقم لهما بينة ترك في أيديهما <sup>(٢)</sup> .  
لأن الظاهر أن ما في يده ملك له ، ولم يتصل دعوى  
أحدهما بما يجب به الحكم فوجب أن يترك في أيديهما .  
فان أقام أحدهما البينة قضى بها له ، لأنه لا يدعى ما في  
يد نفسه وانما يدعى ما في يد شريكه فقد ادعى استحقاق ما في يده  
شريكه وسمته بالبينة فقبلت بينته وحكم له به .  
ولأن في يده النصف ، وفي يد شريكه النصف ، والظاهر  
أن ما في يد كل واحد منهما ملك له ، وقد أقام هذا البينة على  
ما في يد صاحبه ، والظاهر تزال بالبينات كالذمة ، والظاهر  
أنها فارغة ، ثم لو أقام البينة على أنها مشغولة فانه يقبل ، كذلك  
هذا . <sup>(٣)</sup>

---

(١) أي تقوم وتقسم القيمة بينهما أو ينتفعان بها جميعا بحسب  
ما يحكم القاضى ، وراجع بدائع الصنائع ( ٢٠ / ٧ ) ،  
وما ذكره في باب القسمة عن قسمة الدواب وغيرها ما هو في  
حكمها .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٣٦ / ٣ ) .  
(٣) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضى للخصاف ( ٢٣٦ / ٣ )  
فقد ذكرها الصدر مختصرة ، أما الناصحى فانه قد ذكر  
المسألة بوضوح وعلل لسبب الاستحقاق .



وإن أقام كل واحد منهما البينة أنه نتج<sup>(١)</sup> في ملكه فهو بينهما ، لأنهما استويا في الاستحقاق ، فاستويا في المستحق فكان بينهما<sup>(٢)</sup> .

وإن أقام أحدهما البينة أنه له ولد في ملكه ، وأقام الآخر البينة أنه له فهو لصاحب الولد ، لأن أحدهما ناتج والآخر عارف<sup>(٣)</sup> . وقد روى عن شريح أنه قال : (( الناتج أولى من العارف ))<sup>(٤)</sup> .

(١) نتج الناقة نتجا وقتاجا أولدها فهو ناتج والناقة منتوجة وللولد نتاج ونتيجة والشيء : تولاه حتى أتى نتاجه .

أنظر المعجم الوسيط ( ٨٩٩ / ٢ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٣٧ / ٣ ) فتعليل الناصحى للسألة يختلف عما علل به .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٣٧ / ٣ ) وما بعدها فإنه لم يذكر هذا التعليل .

(٤) أنظر قول شريح في السنن الكبرى في كتاب الدعوى والبيئات باب التداعيين يتنازهان ( ٢٥٧ / ١٠ ) وهذا نصه :

" عن شريح أن رجلين ادعيا دابة فأقام أحدهما البينة وهي في يده أنه نتجها وأقام الآخر بينته أنها دابته عرفها ، فقال شريح الناتج أحق من العارف " وتقدم معنى الناتج آنفا .

وان أقام أحدهما البينة أنه له منذ سنة ، وأقام الآخر البينة أنه له ملكه منذ سنتين ، فهو لصاحب السنتين <sup>(١)</sup> ، لما بينا <sup>(٢)</sup> .  
وان أقام أحدهما البينة أنه له ، وأقام الآخر البينة على نفسه ، والشئ في أيديهما فهو لصاحب الجميع ، لأنه أقام البينة على ما في يد الآخر ، لأنه لا يكون مدعيًا ما في يده ، وانما يكون مدعيًا ما في يد صاحبه ( ١١٢ / ب ) فقد ادعى ما في يد صاحبه وثبته بالبينة فقبلت بينته .

ولأن صاحب النصف لما لم يشهد له الشهود الا بالنصف وفي يده النصف ، والآخر أقام البينة على الكل فصار بمنزلة الخائن وصاحب اليد اذا أقام البينة <sup>(٣)</sup> على استحقاق الشئ أنه يحكم به للخارج فقط . فذلك هذا <sup>(٤)</sup> .

---

(١) أنظر هذه الصألة في شرح الجصاص الورقة ( ٩٥ / ب ) وما بعدها

(٢) أنظر ص ٥٧٣ .

(٣) من قوله ( فصار بمنزلة الخائن الى قوله اذا أقام البينة ) سقط

من النسخة الأصل واثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف ( ٢٣٧ / ٣ ) .

## فصل

~~~~~

ولو أقام أحدهما البينة أن له خمسة أسداسه ^(١) ، وأقام
الآخر البينة أن له ثلثيه .

فإنه يكون لصاحب الخمسة الأسداس ثلثا ذلك ، ولصاحب
الثلثين ثلث ذلك ، لأن صاحب الخمسة الأسداس استحق
ثلثا ما في يد الآخر ، والآخر استحق سدسا ما في يده .

وذلك لأن صاحب الخمسة الأسداس في يده نصف
العبد ، وادعى زيادة ثلث العبد من النصف الذي في يده
صاحبه ، فصار له هذا الثلث والنصف الذي كان في يده
فلما ^(٢) أقام صاحب الثلثين البينة على أن له الثلثين وكان في
يد النصف ، فقد ادعى زيادة سدس آخر وثبته بالبينة فقيلت
بينته على استحقاقه من يد صاحبه ، فيأخذ منه السدس ، وقد ^(٣)
كان بقي في يده سدس العبد ، فصار الجميع ثلث العبد
ويبقى في يد صاحبه الخمسة الأسداس ثلثا العبد لأنه قد استحق
عليه ثلث ما كان في يده في الأصل .

(١) أنظر أصل المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للنفصاف (٣/ ٢٢٨)

(٢) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (فان) .

(٣) ابتداء من قوله (يد صاحبه . . الى قوله اليد فيه الى الابن)

في ص سقط من النسخة (أ - ز) بمقدار ورقة .

قال الشيخ أبوبكر ^(١) : وفي هذا الضرب من الصائل
(١/١١٣)
يعتبر فيها زيادة ما ادعى كل واحد منهما على ما في يده فيستحق
ببيئته تلك الزيادة من النصف الذي في يد صاحبه ، والباقي حكمه
على ما ذكرنا .

صد في يد رجل أقام الآخر أنه له وفي ملكه ، وأقام
صاحب اليد البينة أنه له ، فالبينة بينة المدعى ، وذلك لأن بينة
صاحب اليد تنهى عما تنهى عنه ظاهر يده وهو الملك ، ثم
بظاهر يده لا يدفع خصومة صاحبه كذلك بيئته وجب أن لا يدفع .
ولو أقام الخارج البينة أنه له ولد في ملكه وأقام صاحب
اليد البينة على مثله قضى به للذي هو في يده .

لأن بيئته لا تنهى عما تنهى عنه ظاهر يده .
لأن بيئته ثبتت النجاس وظاهر يده يوجب الملك فقد
ادعى محني زائداً وثبته بالبينة وبين بيئته أنه أول مالك له منذ جاء
وأنه لا يستحق إلا من جهته وهذا لا يدعى الاستحقاق من جهته
فكان أولى به .

(١) المقصود بالشيخ أبي بكر هنا هو الجصاص . أنظر ما نقله

عنه المؤلف في شرح الجصاص على أدب القاضي للخصاف

الورقة (١/٩٦) .

ولو أقام المدعى البينة أنه له ولد فى ملكه منذ سنتين ،
وأقام صاحب اليد البينة أنه له ولد فى ملكه منذ سنتين فهو للذى فى
يده .

لأنه ادعى الملك فى وقت لا ينزع [لِغَلْبِهِ] (١) .

ولو أقام المدعى البينة أنه له منذ خمسين سنة وأقام صاحب

اليد البينة أنه له ولم يوقت شهوده ، قضى به للمدعى (٢) .

لأنه لا يقبل منه بينة صاحب اليد إلا ما يكون مخلصا عن

بينة الخارج ، ولم يأت بالمخلص ، لأنه لا يخرج بالايهام عن
الترتيب والتوقيت ، ولا بالتوقيت عن الایهام (٣)

ويكون الخارج أولى ، وكذلك لو وقت بينته ووقت ببينته صاحب اليد

فانه يقضى به للخارج لما بينا (٤) والله التوفيق . (٥)

(١) فى الأصل (السألة) وما أثبت من النسخة (ع) .

(٢) أنظر السألة فى أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر الشهيد

عليه (٢٤٥ / ٣) ، وأنظر الجصاصى شرح أدب القاضى

الورقة (١ / ٩٦) .

(٣) فى النسخة (ع) (عن التوقيت) بدل من قوله (عن الترتيب) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ، والجصاصى شرح أدب

القاضى ، وذكر الصدر رواية عن أبى يوسف أن بينة ذو اليسر

أولى (٢٤٥ / ٣ - ٢٤٦) الورقة (١ / ٩٦) .

(٥) قوله (والله التوفيق) سقط من النسخة (ع) .

٢٦ - باب الرجل يدعى الشئ * وأنَّ أباه مات وتركه ميراثاً له

دار في يد رجل أقام البينة أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً له وأنه وارثه لا يحلمون وارثاً غيره والذي في يده ينكر ، قضى بها للذي أقام البينة .

لأنه ادعى الملك في الدار ومن جهته فقبلت بينته . (١)
وكذلك إن شهدوا أنَّ أباه مات ، وهذه الدار فسي يده لأن ما كان في يده فان الموت يوجب نقل اليد فيه الى السوارث فقد شهدوا بانتقال اليد فيه اليه (٢) على سبب يوجب نقل الملك فصاروا شاهدين بالملك له كما لو شهدوا بالبيع والتسليم .
وكذلك لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن فيها فأنه يقضى بها له ، لأن سكناه في الدار تصرف فيها ، والتصرف يد ، فصار كما لو شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يده .
ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو (٣)
شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حتى مات لم يقبل الحاكم .

(١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١/٩٦) وقال :
" لأن الملك في هذا أكد من اثبات اليد " ، وأنظر الصدر
شرح أدب القاضي (٢٤٧/٣) حيث نقل نص النخاف ثم
ثم بدأ بشرح المسألة وتفصيلها .

(٢) قوله (اليه) سقط من الأصل واثباته من النسخة (ع) .

(٣) الألف ساقطة في قوله (أو) من النسخة الأصل واثباتها من

النسخة (ح) .

لأنهم لم يشيتوا له فيها يدًا ^(١) ، لأنه لم يتصرف فيها فلم يشهدوا باليد له في الدار فلم يقبل الحاكم ذلك منه . ^(٢)

-
- (١) أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١/٩٦) وقال :
- " لأن الكون في الدار لا يوجد اليد لأن ذلك قد يكون على وجه لا يدل على ثبوت الملك " .
- (٢) وعلى لذلك الصدر رحمه الله فقال : " لأن اليد على السدار لا تثبت بالكنونة فيها ، ولا بالدخول فيها ألا ترى أنه لو دخل الدار ملتجئًا أو لدفع أذى الحر أو البرد لا يصير مثبتًا يده على الدار فما قامت الشهادة على اليد بالملك فلم تقسم الشهادة على الملك ولا على سبب الملك ، ألا ترى أن ذا اليد إذا أقر للمدعى أنه كان فيها أو كان داخلًا فيها لا يكون إقرارًا له بها فكذا الشهادة " .
- أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٣/٢٥٠) .

فصل

ولو شهدوا أن أباه مات وهو لا يلبس هذا الثوب ، أو لا يلبس .
(١ / ١١٤)
هذا الخاتم ، أو شهدوا أن أباه مات وهو راكب هذه الدابة ،
أو قالوا مات وهو حامل لهذا المتاع ، قضى له به .
لأن اللبس والركوب والحمل تصرف ، بدليل أن رجلين ليسوا
تتازعا في ثوب وأحدهما لا يلبس له أو حامل لذلك ، والآخر متعلق
به ، فانه يقضى به لمن هو لا يلبس له .

وكذلك لو تتازعا في دابة وأحدهما راكب لها ، فانه ينقضى
بها للراكب ، والتصرف يد وما كان في يد أبيه فان الموت يوجب
نقل ^(١) اليد فيه الى الابن ، فقد شهدوا بانتقال اليد فيه
الى الوارث على سبب يوجب نقل الملك فيه ، وصاروا شاهدين
بالملك له كما لو شهدوا بالبيع والتسليم ، فانهم يكونون
شاهدين بالملك ، كذلك هذا .

ولو شهدوا أن أباه مات وهو قاعد على هذا البساط ، وهذا
الفراش ، أو نائم عليه لم يستحق به شيئاً ، لأنه صرف نفسه
ولم يتصرف فيه ، فلم يشهدوا باليد له فيه فلا يستحق به شيئاً . ^(٢)

(١) قوله (يوجب نقل) نهاية السقط الذي أشرت اليه في ص ٥٢٥

(٢) قال الجصاص : " لأن هذه الوجوه كلها توجب اثبات المضاف

اليه خلاف بينه وبين قوله مات وهو في يده "

أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١ / ١٦) .

وأنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٥٠ / ٣) وما بعدها .

(١) سألية

دار في يد رجل يدعيها لنفسه ، جاء آخر ، وأقام
البينة أن أباه مات وتركها مراثاً له ولأخيه فلان الفاعب . (١)

فانه يقضى بالدار لأبيه ، ويدفع الى الحاضر حصته ، وإذا
حضر الفاعب أخذ حصته ، ولم يكلف إعادة البينة في قول أبي حنيفة .
وقال أبو يوسف ، ومحمد : ^(٢) "يُنزَعُ نصيب الفاعب من يـد
هذا (٤) ، لأنه جاحد ويوضع على يد عدل .

وجه قول أبي حنيفة : لأن أحد الورثة (١١٤/ب) خصم فيما يجب
للميت بدليل أنه لو ادعى دين عليه أوله ، فان أحد الورثة
يكون خصماً فيه ، وإذا كان أحد الورثة خصماً فيه ، وأقام
البينة على ذلك ، وجب أن تقبل بينته ، ويقضى بجميع ذلك
إثراً ، إلا أن هذا الحاضر خصم في قبض نصيبه وليس بخصم في
قبض نصيب الفاعب فوجب أن يسلم نصيبه له ولا يتمرض لنصيب الفاعب
ويترك في يد من في يده ، ولأنه يجوز أن يقدم الفاعب فيجهد المالك
فيجب رده على صاحب اليد فوجب أن لا يتمرض لنصيبه .

-
- (١) في النسخة (ع) (فصل) .
(٢) أنظر أدب القاضى للخفاف مع شرح الصدر (٢٥٠/٣) .
(٣) أنظر قول أبي يوسف ، ومحمد في المصدا السابق (٢٥٠/٣) .
(٤) وقوله (من يد هذا) : أى من يدعيها لنفسه .

وجه قولهما : لأن أحد الورثة خصم فيما يجب للميت ، وعليه
فوجب أن يقضى بالجميع ارثا ، والغائب انقطاع عن حفظ ماله ،
فوجب على القاضى أن يحتاط ، ويضعه على يد عدل لجواز أن
يموت هذا القاضى ، أو ينزل ، ويجهد صاحب اليد البينة فيحتاج
الغائب إذا حضر الى إعادة البينة ، فوجب أن يحتاط وينزع من
يده ، ويوضع على يد عدل ، احتياطا لحق الغائب . (١)

(١) هذا التوجيه الذى وجه به الناصح أقوال الأئمة الثلاثة

فى غاية الدقة والوضوح .

(١) مسألة
ممنمم

دار في يد رجل أقام آخر البينة أنها لأبيه مات وتركها
ميراثاً له ، ولم يقم البينة على عدد الورثة ، لم يدفع إليه شيء
لجواز أن يكون للميت وارث آخر .

فإن لم يقم بينة على عدد الورثة احتاط القاضي فيه على قدر
ما يرى ، ثم دفع إليه ، ولم يأخذ منه كفيلاً عند أبي حنيفة . (٢)
(١١٥) وعندهما يؤخذ منه كفيلاً . (٣)

وجه قول أبي حنيفة : لأن الدفع وجب إليه بحق ، فلا
يؤخذ منه كفيلاً (٤) ، وإن كان من الجائز أن يظهر مستحق
في باقي المال كما لو اشترى شيئاً ونقد الثمن ، فإن المبيع تسلّم
إليه ، ولا يؤخذ منه كفيلاً ، وإن كان من الجائز أن يظهر
له مستحق ، كذلك هذا .

(١) في النسخة (ع) (فصل) .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة في المصدر شرح أدب القاضي للمصنف

• (٢٥٢ / ٣)

(٣) أنظر قول أبي يوسف ، ومحمد في المصدر السابق (٢٥٢ / ٣)

وستلاحظ أن المسألة ذكرت ونسبت الأقوال إلا أن التوجيه
الذي ذكره الناصح ابتداءً من قوله : وجه قول أبي حنيفة
لأن الدفع إلى قوله ويأخذ منه كفيلاً لم يذكر في شرح
أدب القاضي .

(٤) في النسختين (أ - ز) ، (ع) (الكفيل) .

وجه قولهما : لأنه يجوز أن يكون له وارث آخر ^{مستحق} غائب وقد انقطع عن حفظ ماله ، والقاضي نصب لحفظ أموال الغيب واليتامى ، فوجب أن يجعله في ثقه ، ويأخذ منه كفيلاً .

فان كان الذى أقام البينة على هذه الجملة ^(١) امرأة الميت ^{يسلم} اليها الربع عند أبى حنيفة أكر أنصائها وهو قول محمد .

وروى عن أبى حنيفة ^(٢) فى رواية أخرى يدفع اليها أقل أنصائها ربع الثمن وهو قول أبى يوسف . ^(٣)

وقال الحسن بن زياد : يدفع اليها ربع التسع ^(٤) .

وجه قول أبى حنيفة : لأن ما يوجب استحقاق الأكر قد وجد ، وإنما يرد الى البعض للمزاحمة ، ولم يعرف مزاحم فوجب أن يدفع اليها الأكر .

(١) أى على هذه المسألة امرأة الميت بأن كان الميت زوجاً والمدعية هى امرأته بخلاف المسألة السابقة المدعى والمدعى عليه كلاهما رجلان ، والارث بينهما بسبب النسب ، أما هذه المسألة التى عرعنها المؤلف بقوله هذه الجملة فسبب الارث هو الزوجية .

وراجع الصدر شرح أدب القاضي (٢٥٥/٣) .

(٢) فى الأصل أبو يوسف والصواب ما أثبتته .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٥٥/٣) .

(٤) أنظر قول الحسن بن زياد فى الصدر السابق (٢٢٥/٣) وهى رواية رواها الطحاوى فى المذهب مع قول الحسن .

وجه ما يقول يدفع اليها ربع الثمن : لأن السبب الذى تترث
المرأة به منقطع فى الحال ، لأن الزوجية مرتفعة بالموت فالأقل
متيقن ، وما زاد عليه مشكوك فيه ، فلا يدفع اليها بالشك
وليس كذلك النسب ، لأنه لم يرتفع بالموت فما يستحق (١٥/٣) به
موجود فى الحاليين جميعاً قبل الموت ومعه ، وقد تيقنا وجود
الأكثر وشكنا فى السقوط فلا يسقط بالشك .
وجه قول ابن زباد : أنه يجوز ^(١) أن تكون السائلة عاتلة ^(٢)
وهى أن يموت الرجل ويخلف ابنتين ، وأبوين ، وأربع نسوة
فيكون للواحدة ربع التسع فيدفع اليها هذا القدر . ^(٣)

-
- (١) قوله (يجوز) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
(٢) المول فى اللغة : الميل إلى الجور والرفع .
وفى الشرع : زيادة السهام على الفريضة فتحول السائلة السى .
سهام الفريضة فيدخل النقصان عليهم بقدر حصصهم .
أنظر المحجم الوسيط (٦٢٧/٢) ، والتعريفات للجرجاني
ص ١٥٩ ، وطلبة الطلبة ص ١٧٠ - ١٧١ .
(٣) وتفصيل السائلة كالآتى : للأبوين : السدسان وهو ثمانية
من أصل السائلة أربعة وعشرون ، وللبننتين الثلاثان وهو ستة
عشر من أربعة وعشرين ، وللنسوة الثمن وهو ثلاثة ، فمالست
الفريضة إلى سبعة وعشرين ، وثلاثة من سبعة وعشرين تكون
تسعين ، وهذه الثلاثة تقسم بين أربع نسوة ، فيكون لكل
واحدة ربع التسع ، كما قال المؤلف .
أنظر المصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٣٥٦/٣) .

(١) سألية
مممم

فان خَلَفَ الميت امرأةً حبلَى وَوَرَثَهُ ، وأراد الورثة أخذ

حقوقهم ، وقف للحمل نصيب ابن عند أبي يوسف . (٢)

وقال الحسن : يوقف نصيب ابنين . (٣)

وجه قول أبي يوسف : لأن النساء في العادة يلدن ولدًا

واحدًا فيوقف نصيب ابن واحد .

وجه قول الحسن : لأن المرأة قد تلد ولدين في

بطن واحد ، والوقف للاحتياط فوجب أن يوقف نصيب ابنين احتياطًا .

وإن كان هذا زوجًا دفع إليه عند أبي حنيفة النصف (٤) ،

وعند أبي يوسف الربع (٥) وقد بينا وجهه .

(١) قوله (مسألة) سقط من النسختين (١ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر قول أبي يوسف في الجصاص الورقة (١ / ٩٧) وذكر أن

قول الامام أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف . وأنظر الصدر

شرح أدب القاضي (٢٥٦ / ٣) ، وذكر أن أبا يوسف لمسه

رواية أخرى أنه يوقف نصيب ابنين كقول محمد بن الحسن .

(٣) أنظر قول الحسن بن زياد في شرح الجصاص الورقة (١ / ٩٧)

وقال : (وهو قول محمد) .

(٤) أنظر قول الامام أبو حنيفة في الصدر شرح أدب القاضي للخفاف

(٢٥٧ / ٣) وذكر قولى : أبي يوسف ، ومحمد مع قول

أبي حنيفة . وأنظر شرح الجصاص الورقة (١٧ / ب) .

(٥) أنظر قول أبي يوسف في الصادر السابقة .

(١)
سألية
مم

وان أقام الوارث الهيئة أن هذه (١) الدار كانت لأبيه
ولم يشهدوا أن أباه مات وتركها ميراثاً لم يحكم به عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف يحكم به ميراثاً بين ورثة الأب .
وجه قول أبي حنيفة : لأنهم شهدوا بيد عرف زوالها فصار
كما لو شهدوا بملك عرف زواله فلم يقل ، كذلك هذا .
وجه قول أبي يوسف : لأنهم أثبتوا اليد في الدار لسأب
(١/١١٦) فوجب أن يستدام ذلك اليد الى وقت الموت اذا لم يعلم زواله
فصار كما لو شهدوا أن أباه مات وكانت الدار في يده ، فانه
يحكم بها للورثة ، كذلك هذا .
وكذلك لو أقاموا الهيئة أن جددهم مات وتركها ميراثاً لم
يحكم بها للجد ، ولأنهم حتى يجروا الميراث فيقولون مسات
جددهم فلان وتركها ميراثاً لفلان وهو ولده ، ثم مات وتركها
ميراثاً لولده فلان . (٢)
وقال أبو يوسف : أحكم للجد ثم لمن بعده . (٣)

-
- (١) قوله (سألة) سقط من النسختين (أ- ز) زه (ع) .
(٢) الهاء ساقطة من قوله (هذه) في النسختين (أ- ز) ، (ع) .
(٣) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٥٨/٣) .
(٤) أنظر قول أبي يوسف في شح الجصاص الورقة (٩٧/ب) ،
وراجع الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٥٨/٣) ولم يذكر
توجيهها لقول الامام وصاحبه كما صنع الشيخ الناصح .

وجه قول أبي حنيفة : لأنهم شهدوا بيد عرف زوالها .
ولأن المدعى يدعى الملك لنفسه ، والشهود شهدوا بالملك
للغير فقد شهدوا بغير ما ادعى فلا يقبل .

وجه قول أبي يوسف : لأنهم لما شهدوا أن الجد مات وتركها
ميراثاً فقد اثبتوا اليد فيها للأب ، وما يكون في يد الأب فانه
بالموت ينتقل اليد فيه الى الوارث ، فقد شهدوا بانتقال اليد
فيها الى الوارث على سبب يوجب نقل الملك فصاروا شاهدين
بالملك له كما لو جروا الميراث .

وان شهدت البينة على اقرار الذى في يده أنها دارجدهم
جازت الشهادة وقضى للجد ثم لورثة الجد ثم لهم ، وهذا فسخ
قولهم جميعاً . (١)

لأنهم نقلوا اقراره فصار كما لو سمع منه ، ولو سمع منه يقر فانه
يقضى به لهم كذلك هذا ، والمعنى فيه : أنه اقرب الملك (بغير) فيه
للغير وأخرج نفسه عن ذلك ، والاقرار معنى يوجب الحق بنفسه ،
فاذا وجد ذلك وجب أن يقضى به للجد ثم لورثته .

(١) أنظر المسألة في شرح الجصاص الورقة (٩٨/ب) ، وذكر
المسألة الصدر الشهيد بمعبارة أخرى تؤدي الى نفس المعنى
أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخفاف (٢٥٨/٣) .

سأَلَةُ

وإذا أقام رجل البينة أن أباه مات يوم كذا وترك هذا
 الشيء ميراثاً ، وأقامت المرأة البينة أنه تزوجها ذلك اليوم
 وأنه مات بعده ، قُهِلَت بينة المرأة وحكم لها بالمهر والميراث ^(١) .
 لأن الابن لا يدعى بموت أبيه في ذلك اليوم حقاً ^(٢)
 فلم يكن خصماً في إقامة البينة ، فهذه بينة أقيمت من غير خصم
 فلا تقبل بينته ، والمرأة ادعت استحقاق المهر ، والميراث وثبته
 بالبينة فقبلت بينتها .

وان أقام الابن البينة أن أباه قتل يوم كذا ، وقضى بذلك
 ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها بعد ذلك لم تقبل بينتها .
 لأن الابن ادعى أن أباه صار مقتولاً يوم كذا وله فيه حق
 فقبلنا بينته ، وقضينا بأنه صار مقتولاً في ذلك اليوم .

(١) قوله (سأَلَةُ) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٢) أنظر السأَلَةَ بحمناها في أدب القاضي للخصاف مع شرح

الصدر (٢٥٩/٣) .

(٣) من قول المؤلف و (لأن الابن لا يدعى بموت أبيه في ذلك

اليوم حقاً) ذكره الصدر الشهيد بمعناه ، ولكن عبارة

المؤلف أدق وأدل على المراد ولك أن تراجع الصدر

شرح أدب القاضي للخصاف (٢٥٩/٣) .

وفي القضاء بأنه صار مقولاً في ذلك اليوم قضاءً بأنه لم
يتزوج بعد ذلك ، فقد اقترن ببينتها ما يوجب ردها فردت . (١)

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٢٦٠ / ٣)

فالمبارة تختلف والمعنى واحد .

فصل

م

ولو أقامت امرأة البينة أنه تزوجها يوم النحر بمكة ، فقضى بها ، ثم أقامت امرأة أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينة المرأة الأخيرة . (١)

لأنها ادعت أنه تزوجها يوم النحر بمكة ، ولها فيها حق (١١٧/١) فقلنا بينتها وقضينا بأنه تزوجها يوم النحر بمكة ، وفي القضاء أنه تزوجها يوم النحر بمكة قضاء أنه لم يكن في ذلك اليوم بخراسان فقد اقترن بالبينة الثانية ما يوجب ردها فردت . (٢)

(١) انظر المسألة في أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (٢٦٠/٣)

(٢) وقد علل الصدر بقوله : " لأن يوم النكاح يدخل تحت القضاء "

فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت المرأة بعد ذلك التاريخ

بتاريخ يخالف ذلك اليوم لم تقبل دعواها . "

راجع الصدر شرح أدب القاضى (٢٦٠/٣) .

فصل م

ولو أقام البينة أن هذا الشيء كان لأبيه وأنه مات وهو
في يده حكم بذلك الشيء لهذا في قولهم جميعاً (١) .
لأنهم شهدوا باليد للأب وما كان في يده وقت الموت فإنه
بالموت تنتقل اليد فيه إلى الوارث فقد شهدوا بانتقال اليد فيه
إلى الوارث ، والوارث على سبب يوجب نقل الملك فيه إليه
فصاروا شاهدين بالملك له ، كما لو شهدوا بالبيع والتسليم .
ولو شهدوا بذلك لرجل فقالوا : نشهد أن هذا الشيء
كان في يد هذا منذ شهر ، أو منذ سنة كان باطلاً ، لأنهم
شهدوا بحد عرف زوالها فصار كما لو شهدوا بملك عرف زواله
وبالله التوفيق . (٢)

(١) أنظر المسألة في أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٢٦١ / ٣)

والتعليل الذي ذكره المؤلف بعد ذكره المسألة هنا لم
يذكر في شرح أدب القاضي .
الصدر

(٢) قوله : (وبالله التوفيق) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

٢٧ - باب : القاضى لمن يجوز قضاؤه ولمن لا يجوز قضاؤه (١)

إذا قضى القاضى للإمام الذى ولاه ، أو قضى عليه جاز (٢) .
 لما روى أن علياً رضى الله عنه وجد رِزْقاً (٣) لرجل من قريش
 قتل يوم الجمل (٤) مع رجل فقال : هات الدرع فأنها لرجل من
 قريش قتل يوم الجمل فقال الرجل : اشتريتها بأربعة آلاف درهم
 وقال : بينى وبينك شريح (١١٢/ب) فقال شريح لعلى رضى الله عنه (٥)
 بينتك ؟ ، فجاء بحيد (٦) الله بن جعفر ، ومولى لعلى ، وكان
 شريح اتهم المولى ، فلم يقبل شهادته ، فغضب على وأخسذ

- (١) قوله (قضاؤه سقط من النسخة (ع)) .
 (٢) ذكر الجصاص مسائل هذا الباب فى كتابه شرح أدب القاضى
 الورقة (٩٨ / ب) وما بعدها .
 (٣) الدرع : هو قميص من حلقات من الحديد متشابكة يلبس
 وقاية من السلاح ، ويذكر ويؤنث ، أنظر المعجم الوسيط
 (٢٨٠ / ١) .
 (٤) يوم الجمل : هو اليوم الذى حصل فيه القتال بين على
 وعائشة رضى الله عنهم .
 أنظر البداية والنهاية (٢٢٩ / ٧ - ٢٣٠) .
 (٥) قوله (رضى الله عنه) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .
 (٦) الباء فى قوله (بحيد الله) ماقطة من النسخة (ع) .

الدرع ، وقال للرجل : أَتَتَّعِيهِمْكَ ^(١) ، وعزل شريحاً عن القضاة
ثم أعاده . ^(٢)

فيقال : إن صاحب الدرع طلحة ^(٣) بن عبيد الله .

(١) معنى قوله : أتتبعهمك أى عليك أن تطالب الشخص الذى باع عليك .

(٢) هذا الاثر رواه وكيع فى أخبار القضاة (٢٠٠ / ٢) وفيه أن

الرجل الذى أخذ الدرع كان يهودياً ، وأن شريحاً رد

شهادة ابنه وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب أدب

القاضى باب انصاف الخصمين ، (١٣٦ / ١٠) وفيه :

أن الرجل كان نصرانياً وليس فيه ذكر شهادة ابنه .

وقد رواه وكيع والبيهقى بلفظ غير اللفظ الذى أورده به المؤلف

هنا .

وقال الحافظ بن حجر فى تلخيص الحبير (١٩٤ / ٤) : " وذكره

ابن الجوزى فى الملل المتناهية ، وقال : لا يصح ، وقال

ابن عساكر اسداده مجهول " .

وذكره الجصاص فى شرح أدب القاضى الورقة (٩٨ / ب) .

وذكره أبو ليلى فى الأحكام السلطانية ص ٦٦ / ٦٧ .

(٣) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو أبو محمد المدنى

التميمى أحد العشرة الجشدين بالجنة ، أستشهد يوم

الجملة سنة ٣٦ هـ ، له ترجمة فى :

الاستيعاب (٢١٩ / ٢) ، واسد الغاية (٤٦٧ / ٢) ،

والاصابة (٢٢٩ / ٢) ، والتقريب (٣٧٩ / ١) .

ففي الخبر دليل أن قضاء القاضي للامام الذي ولاه جائز

لأن علياً لم يخاصم اليه الا وقضاؤه له وعليه جائز .

وفي الخبر دليل أيضاً أن للامام أن يقتض بمحلته .

لما روى في الخبر أن علياً أخذ الدرع منه وقال له : أَتَبَعَّ

بِمَحَلَّتِكَ .



فصل مممم

ولو قضى القاضى لآخرى نفسه ، أو لعمه ، أو لخاله ،
أو لخالته ، أو لعمته ، جاز لأن شهادته لهؤلاء جائزة ، فيجوز
قضاؤه لهم كالأجانب .

وكذلك قاضى القضاة إذا ولي رجلاً ثم خاصم اليتيم من ولده
فقضى له أو عليه جاز ، لما ذكرنا فى الامام ^(١) .

ولو قضى القاضى لولده ، أو لولد ولده ، وإن سفلوا ممن
قبل الرجال والنساء ، وقضى لأبيه ، أو لأجداده ، أو لجذاته
من قبل أبيه وأمه وإن بعدوا لم يجز قضاؤه .

وكذلك لو قضى لزوجته أو لمكاته ، أو لعبده ^(٢) ، لأنه
لا تجوز شهادته لهم فلم يجز قضاؤه لهم .

والمعنى فيه أن القضاء أمانة ، كما أن الشهادة أمانة فمسا
لحققت التهمة فيه لم يجز .

ولو قضى لأب امرأته أو لأُمها وهما حيان جاز ^(٣) .

(١) أنظر المسألة فى أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر (٢٦٥ / ٣) .

وروضة القضاة (٢٢٧ / ١) ، والفتاوى الهندية (٣١٩ / ٣) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٢٦٧ / ٣) ، وروضة

القضاة (٣٢٧ / ١) ، والفتاوى الهندية (٣١٩ / ٣) .

(٣) أنظر المسألة فى أدب القاضى مع شرح الصدر (٢٦٧ / ٣) فقد ذكر
المسألة وحلل لها بتحليل غير تحليل المؤلف فقال : " لأنه لو شهد
لها فى هذه الصورة لم يجز فكذا إذا قضى لها " .

(١/١١٨)

لأنه لا حق له في مالهما \times فهو بهذا القضاء لا يثبت لنفسه حقاً ، فجاز ، فان كانا ميتين لم يجر اذا كانت امرأته تسرت منه شيئاً ، لأنه بهذا القضاء يثبت لنفسه حقاً فلم يجر كما لو أثبت لنفسه ملكاً .

واذا قَدِمَ الى القاضي من لا يجوز قضاؤه له مثل ابنه لم ينظر فيما بينه وبين خصمه .

فان نظر فحكم على ابنه جاز ، لأنه لو شهد عليه جاز فاذن قضى عليه جاز ، وان حكم له لم يجر . (١)
لأنه لو شهد له لم يجر ، فلا يجوز قضاؤه له .

(١) أنظر المسألة في أدب القاضي للخصاف مع شن الصدر

(٢٦٨/٣)

وأنظر روضة القضاة للسمناني (٣٢٧/١) انه قال :
" يجوز قضاءه لكل من تجوز شهادته له " ، وراجع
المسألة في الفتاوى الهندية (٣١٩/٣) فانه قال : " فان توجه القضاء على ابنه يقضى على ابنه ، وان توجه لاهنسه يتركها ويقول لهما اختصما الى غيرى " .

فصل

وان شهد عند القاضي شاهدان فحكم بينهما ^(١) ، أولم يحكم ثم عزل ، ومات الشاهدان ، أو غابا فأراد المدعى أن يشهد المعزول على شهادتهما ، لا ينبغي له أن يفعل ^(٢) ، فان فعل لم ينفذ القضاء بشهادته ^(٣) .

لأن جواز الشهادة على الشهادة بالتحميل ، فإذا لم يحمله الشاهد الأول لم يكن له أن يحمل غيره ، فان فعل لا يصح الاشهاد ، ولا يجوز تنفيذ القضاء بها .

وان كان أقر عنده رجل فشهد القاضي عند الثاني بذلك الاقرار قيل وينبغي له أن يشهد به . ^(٤)

لأنه ليس من شرط نقل الاقرار بالتحميل ، فإذا سمع اقراره جاز له أن يشهد به .

-
- (١) قال في شرح أدب القاضي : " وان شهد عند القاضي شاهدان لرجل فحكم بشهادتهما . الخ " ، أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر الشهيد (٢٦٨ / ٣) .
- (٢) هكذا في جميع النسخ : (لم ينبغي له أن يفعل) ولعل صحة العبارة (لا ينبغي له أن يفعل) كما في شرح أدب القاضي (٢٦٨ / ٣) .
- (٣) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٢٦٨ / ٣) فقد علله بقوله : " لأن الفرع نائب عن الأصل " .
- (٤) أنظر المسألة في أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٦٩ / ٣) ولقد ذكرها بحبارة مطولة ، أما الناصح فلقد هذب المسألة وبينها بأوضح أسلوب . وأنظر شرح الجصاص الورقة (١٩ / ب) ، وروضة القضاة (٣٢٨ / ١) .

باب ما يكون فيه خصماً وما لا يكون

رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعى عليه : هذه

(١) الدار لفلان أودعنيها ، أو أجرنيها ، أو أعارنيها ، أو رهنيها وأقام البينة عليه .

دفع الخصومة عن نفسه ، ولا خصومة للمدعى معه حتى يحضر (١١٨/ب)

الغائب (٢) ، لأنه يكون خصماً فيه بظاهر يده ، وقد ثبت ببينة أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .

ويجوز أن تقبل بينته لما له (٣) فيه من الحق وهو دفع

الخصومة عن نفسه ، ويجوز أن تقبل بينته وإن لم يكن خصماً في اثبات الملك للغائب .

كما لو أقام البينة على عبد فلان وأن مولاه وكله بنقله إليه ، فانه

تقبل بينته وإن لم يكن خصماً في اثبات الملك للغائب ، كذلك هذا .

(١) في النسخة (أ-ز) (أو أُرهنِيها) .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٢٧٠ / ٣) فقد ذكر

السألة وقال الصدر الشهيد رحمه الله : " ان في السألة خلافاً

فأبى أبى ليلى يقول تندفع الخصومة بدون البينة ، وقال

ابن شبرمة لا تندفع الخصومة منه وإن أقام البينة " .

وراجع السألة قسراً الجامع الكبير في كتاب الدعوى (١١٠ / ١٠٩)

كما أحال اليد الصدر .

(٣) قوله (له) سقط من النسخة (ع) .

ولو أقام البينة ^(١) أن المدعى أقر أنها لفلان الغائب ، وقال هو أودعها فلان .

فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ^(٢) .

لأنهما تصادقا على أن اليد فيه لغيره فلم يكن بينهما خصومة كما لو تصادقا أن الطك فيه لغيره .

ولو قال : لا بينة لي فاستحلفه ما يعلم أن فلاناً أودعني ، حلفه على ذلك ، لأنه لو أقر به جاز ، وبيراً هو عن الخصومة فإذا جحد جاز أن يستحلف عليه ، دليله سائر الحقوق .

فإن حلف فالذى في يديه خصم ، لأنه لما حلف برى عن دعواه وصاحب اليد إنما يكون خصماً لظاهر يده ، وظاهر اليد له . فإذا أراد أن يحول الخصومة عن نفسه بقوله لم تقل منه ، كما لو كان عليه دين فأراد أن يحيل على غيره لم يجز إلا برضا صاحب الحق ، كذلك هذا .

وإن نكل فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ، لأنسه بالنكول مقر فلم يكن بينهما خصومة .

وكذلك لو أقام صاحب اليد البينة أنها لفلان سرقته (١٤٩/١) منه أو انتزعت منه ، أو وصل إلى من قبل فلان وهو على ملكه فلا خصومة

(١) أى : ولو أقام المدعى عليه البينة . . الخ .

(٢) أنظر المسألة في أدب القاضي مع شح الصدر (٢٢٥ / ٣) .

بينهما حتى يحضر الغائب ^(١) ، لأنه يكون خصماً لظاهر يده

وقد بين ببيئته أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .

وكذلك لو قال الشهود : دفعها فلان اليه وديعة ،

أو غصبها هو أو سرق هذا من فلان فلا يدري هو لفلان أم لا ؟

فلا خصومة بينهما ^(٢) ، لما ذكرنا أنه بين ببيئته أن اليد فيه

لغيره ، فدفع الخصومة عن نفسه .

ولو أقام البينة أن الدار التي في يديه لفلان الغائب ولم يشهدوا

على عارية ، ولا شيء مما ذكرنا لم يدفع الخصومة عن نفسه وهو

(١) أنظر السألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٧٢ / ٣) .

(٢) هذه السألة ذكرها الخصاف في أدب القاضي (٢٧٤ / ٣)

وفصلها الصدر الشهيد فقال : " لا تندفع الخصومة بينهما

معللاً ذلك بأن المدعى يدعى على المدعى عليه فحسباً ،

والمدعى عليه لم يحل بذلك الفعل على غيره فحق خصماً

له ، ولأن المدعى به في يد المدعى " .

وأقول : ان ما قاله الناصحى وحل به للسألة من أن المدعى

عليه أثبت بالشهود أن ما يملكه ويطالبه به المدعى هو ملك

للغير ، فانه قد دفع الخصومة عن نفسه ، ولم يحسد

لذلك المدعى الحق في مطالبته ، وليس شرطاً كما قال

الصدر أن يحيل المدعى عليه الملك على غيره .

خصم^(١) ، لأنه ثبت الملك فيه للغائب ، وهو ليس بخصم عنه ،
فلا تقبل : بينته ، وإنما يكون خصماً فيه لظاهر يده ، وقيست
اليـد فيه له ، وكان خصماً لمن يدعيه .

ولو قال المشتري : اشتريته من فلان الغائب ، وقال
صاحب اليد : أودعنيـه ذلك الذي يدعى الشراء من قبله ، فلا
خصومة بينهما .

لأنهما اتفقا على أن اليد فيه لغيره ، فلا يكون بينهما
خصومة ، إلا أن يقيم المشتري البينة أن البائع وكله يقبض ذلك من
هذا الذي في يديه فيكون له قبضه منه ، لأنه ادعى حق القبض
لنفسه وثبته بالبينة فقبلت بينته فوجب أن يسلم اليه .

(١١٩ ب)
ولو أقام المدعى البينة أنها دابته غصب منه ، أو سرقست
وأقام صاحب اليد البينة على الوديعة لم يدفع الخصومة عن نفسه ففسى
السرقه ، ودفع في الغصب عند أبي حنيفة .

وقال محمد : لا خصومة بينهما .^(٢)

وجه قول أبي حنيفة في السرقة : أن الشيء لما ظهر ففسى
يده فالظاهر أنه هو السارق فصارت تجهيل الشاهد السارق لسدرة

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٧٣/٣ - ٢٧٤)

فالمؤلف ذكر المسألة واضحة وحلل لها .

(٢) أنظر المسألة في شرح الجصاص الورقة (١/٢٩) .

الحد ، وهو مندوب اليه ، فجعل كأنه شهد أن هذا هو السارق ولو شهد بهذا فانه يكون خصماً ، كذلك هذا ، وليس كذلك الخصب ، لأن تجهيل الغاصب يؤدي الى ابطال حقه ، لأنه ما لم يمين لا يحكم به له وهو مندوب اليه ، فلا يقبل بينته ، وصاحب اليد بين بينته أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .

وجه قول محمد : لأن هذه شهادة على مجهول فلا تقبل وصاحب اليد بين بينته أن اليد فيه لغيره فدفع الخصومة عن نفسه .
فان قال الشاهدان : أودعه رجل لا نعرفه ولم يدفع الخصومة عن نفسه (١) .

لأنهما يشتان أن اليد فيه للمجهول ، فلا يقبل قولهما ، فبقى ظاهر اليد فيه فكان خصماً .
فان قالوا : نعرفه بوجهه ولا نسميه باسمه دفع الخصومة عن نفسه عند أبي حنيفة ، وعند محمد لا يدفع (٢) .

وجه قول أبي حنيفة في ذلك : لأنهم شهدوا باليد فيه لغيره وهو معروف عندهم ، فجاز أن يقبل ، وان كان القاضي لا يعرفه كما لو شهدوا لحاضر وأشاروا اليه ، والقاضي لا يعرفه فانه يقبل ، كذلك هذا .

(١) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٧٥ / ٣) .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة ، ومحمد في المصدر السابق (٢٧٥ / ٣) .

وجه قول محمد : لأن تحريف الغائب بالنسبة كما أن تحريف

الحاضر بالاشارة .

(١) ولو كان حاضراً ، ولم يشيروا اليه لم تقبل ، ولا تدفع هذه

الخصومة عن نفسه ، كذلك هذا .

وقال أبو يوسف في الجلة : اذا اتهمته جعلته خصماً ، لأن

الرجل قد يكون خصماً فيظهر أن اليد فيه (٢) لغيره ، ليدفع

الخصومة عن نفسه ، وتكون اليد في الحقيقة له ، فلذلك جعله خصماً .

(٣) قال القاضي : ورأيت عن زفر في بعض المواضع أنه قال :

ان اقام البينة على وكالة قديمة فانه يقبل ذلك ولا خصومة بينه وبين

المدعى .

وان قامت البينة على وكالة حديثة لم تقبل ، ويجعله خصماً

وهذا يرجع الى معنى قول أبي يوسف أنه اذا اتهم فانه يكون خصماً .

ولو قال أودعني رجل لا أعرفه وقال الشهود أودعه فلان ، لم

ينتفع بشهادتهم ، لأنه لم توافق الشهادة الدعوى فلا تقبل بينته . (٤)

(١) في النسخة (ع) (لم) .

(٢) قوله (فيه) سقط من النسخة (ع) .

(٣) هو : زفر الهذيل بن قيس البصري المنهري صاب الامام وليد

سنة عشر ومائة وكان ثقة مأمونا توفي بالبصرة سنة ١٥٨ هـ - له

ترجمة في : الجرح والتحديل (٦٠٨ / ٣) ، وميزان الاعتدال

(٧٣ / ٢) ، والجواهر الضمية (٢٠٩ / ٢) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٢٦ / ٣) .

فصل
م

وإذا اشترى الرجل داراً شراءً فاسداً وقبضها ، كسان
خصماً لمن يدعيها . (١)

لأن الشراء الفاسد إذا اتصل به القبض يوجب الطوك
فإذا قبضها فالشيء في يده وهو يصكه لنفسه ، فكان خصماً لمن
يدّعيه ، فإذا استُحِقَّ عليه رجع على البائع بما نفذه من الثمن
لأن المبيع لم يسلم له فرجع بالثمن عليه (٢) وبالله التوفيق . (٣)

(١) أنظر هذه المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف

• (٢٧٧ / ٣)

(٢) قوله (عليه) سقط من النسخة (ع) .

(٣) قوله (وبالله التوفيق) سقط من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(١)
٢٩ - [باب] (١٢٠/ب) كتاب القاضى الى القاضى

- وكتاب القاضى الى القاضى جائز .
- لما روى عن ابراهيم ^(٢) أنه كان يجيز كتاب القاضى الى
القاضى . ^(٣)
- وروى عن سَرَّار ^(٤) أنه قال : أوردت على الحسن كتاباً من
قاض فأجازه بخير بينة .
- وعن الشعبي أنه كان يجيز كتاب القاضى الى القاضى . ^(٥)
- إذا سأل الرجل القاضى أن يقبل بينته على رجل فى بلد
آخر ليكتب له كتاباً الى قاضى ذلك البلد . ^(٦)

-
- (١) قوله (باب) سقط من النسخة الأصل واثباته من النسختين
- (أ - ز) ، (ع) .
- (٢) هو ابراهيم النخعي سبقت ترجمته ص ٢٣٢
- (٣) أنظر مسألة كتاب القاضى الى القاضى فى المراجع الآتية :
- شرح الجصاص الورقة (٩٩/ب) وما بعدها ، المختصر الورقة
(٢٨/أ) ، والمبسوط (٩٥/١٦) ، حاشية ابن عابدين
(٤٣٢/٥) ، شرح كنز الدقائق (١٨٢/٤ - ١٨٥) .
- (٤) سبقت ترجمته أنظر ص
- (٥) أنظر قوله فى أخبار القضاة (٤١٦/٢) ، وأنظره فى الصدر شح
- أدب القاضى (٢٧٧/٣) .
- (٦) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخفاف (٢٨٢/٣) .

فان القاضى يسمع من شهوده لما بينا من الأخبار ، ولأن
القاضى يسمعه للنقل لا للقضاء ، فجاز أن يسمع من غير حضور
المدعى عليه .

دليله الشهادة على الشهادة ، لما كان يسميها للنقل جاز
مع غيبة المدعى عليه ، كذلك هذا .

فان عرف الرجل الذى يريد الكتاب ونسبه والا سأل الشهود
عن اسمه ونسبه الى جده ، لأنه يجوز أن يسمى باسم الغير ليستحق
به حق الغير فوجب أن يسأل عن اسمه ليؤمن فى هذا المعنى ،
وان كان يعرفه لا يسأل ، لأنه أمن هذا المعنى فلا يسأل
ويكتب حليته ^(١) ، لأنه أوثق فكان أولى .

قال : وذكر فى موضع آخر هو بالخيار ان شاء كتب
وان شاء لم يكتب ، لأن الحلية توافق الحلية فلا يقع بها التعريف
فكان بالاختيار ان شاء كتب للاحتياط ، وان شاء لم يكتب ، وليس
كذلك الحرفة ^(٢) ، لأنه يقع بها التعريف .

(١) أنظر المسألة مفصلة فى الصدر شرح أدب القاضى للخصاف

• (٢٨٤/٣)

• وراجع روضة القضاة (١ / ٣٣١)

• والفتاوى الهندية (٣ / ٣٨١)

(٢) أنظر شرح أدب القاضى (٣ / ٢٨٢)

قال القاضي : فان ذكر المدعى أن من مذهب (٢١ / ١) للمكتوب اليه

أن لا يقبل الكتاب الا بعد كتبه الحلية ، فانه يكتب حليته لأنسه
أوثق ، ويسأل الشهود عن نسب المدعى عليه وقبيلته وصناعته
ان لم يكن من العرب ^(١) ، لأن عليه أن يعرفه عند القاضي المكتوب
اليه ، فوجب أن يسأل عنه كي يمكنه التعريف ، ويعرفه بنسبه السى
أبيه وجده وما يتميز به عن غيره . ^(٢)

وانما قلنا أنه يجب تعريفه الى القاضي المكتوب اليه ، لأنسه
يستمدى عليه ويحضره مجلس الحاكم ، فاذا لم يكن معروفاً لا يمكنه
احضاره ، فوجب أن يعرفه .

قال : وذكر أبو علي البستي عن محمد أنه قال : لو أن واحداً
من أهل العراق تقدم الى قاضى الكوفة وقال : ضيعة لى بخراسان ^(٣)

(١) لأن العرب أصحاب خيرة ومعرفة بالانساب .

(٢) أنظر المسألة فى الصدرشن أدب القاضى للخصاف (٢٨٤ / ٣)

وراجع روضة القضاة (٣٣١ / ١) .

(٣) خراسان : بلاد واسعة أول حدودها ما يلى العراق

قصة جوين ويهق ، وآخر حدودها ما يلى الهند
طخارستان وقرزنة وسجستان وكرمان وليس ذلك منها ، انما
هو أطراف حدودها .

هكذا قال ياقوت . أنظر معجم البلدان (٣٥٠ / ٢) .

وهين حدودها ، وقد غصبتها فاصب ولا أعرفه .

فانه يكتب به كتاباً الى قاض مرو ^(١) ، فاذا أورد عليه الكتاب

فانه يقضى على من كانت الضيقة في يده ، وهذا يدل على أن

تسمية المدعى عليه ليس بشرط .

وان كان يُخَرَّفُ بشئٍ فنسبوه الى ما يصرف جاز لما بينا أنه

وجب تعريفه ، والتعريف يقع بما يتميز به عن غيره ، فاذا عرفوه

بشئٍ يتميز به عن غيره جاز .

قال أبو حنيفة : لا أكتب على غائب حتى ينسبوه الى أبيه

وجده ^(٢) لما بينا .

وان لم ينسبوه الى قبيلته جاز ^(٣)

وان لم ينسبوه الى أبيه وجده لم يجز ^(٤) ، لأنه يشاركه (١٤١/ب) في

هذا الاسم غيره فلا يتميز به عن غيره فلم يجز .

(١) شئ أكبر مدينة في خراسان ومنها مين نيسابور والاثون فرسخا .

أنظر معجم البلدان (١١٢/٥) .

(٢) أنظر شرح أدب القاضي (٢٨٤/٣) ، وأنظر مختصر الطحاوي

ص ٣٣ ، والبسوط (٩٨/١٦) ، والفتاوى الهندية

(٣٨٢/٣) ، وفتاوى قاضيخان (١٨١/٥) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٨٤/٣) .

(٤) أنظر روضة القضاة (٣٣١/١) قال : " وان لم يذكروا القبيلة

وذكروا الأب والجد قبل ذلك أيضا " ، وأنظر الفتاوى الهندية

(٣٨٤/٣) ، فانه قال فيها : " فان كان أدنى القائل

والأفغان الذي يعرف بذلك فقد كفى بلا خلاف . . وان نسبه

الى . أعلى الافغان لا يكفى به " .

وان عرف الشهود بالعدالة كتب له بحقه .

قال : معنى قوله كتب له بحقه ، يحنى بما جرى عنده ولا ، يحكم بالمال على الغائب^(١) ، لأنه لا يقضى على الغائب ، وانما ينقل تلك الشهادة الى القاضى الثانى ، فوجب أن يكتب بذلك ، والقاضى أمين ثقة ، فاذا قال : هم عدول عندى ، اكتفى به القاضى المكتوب اليه ، وان لم يحرفهم يسأل عنهم ، لأنه يسمعه للنقل لا للقضاء به ، فصار كالشهادة على الشهادة ، ثم على الشاهد الفرع أن يقول أشهدنى فلان وهو عدل كذلك على القاضى أن يقول هما عدلان ولا يمكنه الاخبار به الا بعد السؤال عنهم فوجب أن يسأل ويثبت أسماء الشهود الذين شهدوا عنده وأنسابهم وحالهم ومواضعهم .

لأنه يجوز أن يكون عند المدعى عليه أو عند القاضى طمأننى في شهادتهم فوجب أن يحرفهم اليه^(٢) ، والتعريف يقع بهذا ، ولأنه يسمعه للنقل ، فصار كالشهادة على الشهادة ، ثم على شاهـد الفرع أن يسمى شهود الأصل كذلك هذا .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٢٩٣ / ٣) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٢٠٥ / ٣) .

وراجع روضة القضاة (١ / ٣٣١ - ٣٣٢) .

ويكتب أنه قد سأل عنهم فعدّوا عنده وعرفوا بخير ، لأنّ

كذا جرى فكذا يكتب .

ويقرأ الكتاب على الشهود الذين يشهدهم على الكتاب ويدفع

اليهم نسخة تكون معهم ؛ ويختتم الكتاب بحضرتهم ، ويشهدهم

أن هذا كتابه الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا وهذا خاتمه (١/١٢٢)

فيدفع الكتاب الى الطالب .

لأن عليهم أن يشهدوا أن هذا كتاب فلان قاضي بلد كذا وخاتمه

فوجب أن يشهدهم عليه .

وان قرأ الكتاب عليهم ولا يحيطون بما فيه وليس نسخته معهم

ولم يختتم بحضرتهم لم يجز ذلك عند أبي حنيفة . (١)

وقال أبو يوسف : يجوز . (٢)

وقول محمد مثل قول أبي حنيفة . (٣)

وقال ابن أبي ليلى (٤) مثل قول أبي يوسف .

وجه قول أبي حنيفة (٥) : لأن الحكم يقع بما فيه مجهول عندهم

فلا تقبل شهادتهم عليه قال الله تعالى : (الا من شهد بالحق وهم يعلمون)

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٨٧/٣) ، والفتاوى الهندية

٠ (٣٨٣/٣)

(٢) أنظر الصادر السابقة .

(٣) أنظر الصادر السابقة وفتح القدير (٢٨٩/٢) .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

(٥) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٨٧/٣) فانه لم يذكر

توجيهها لقول الامام صاحبيه كما فعل الناصحي وانما أحال على المسوط .

وجه قول أبي يوسف : لأنهم يشهدون على الكتاب والختم

وما فيه صار مضموناً بالختم فجاز أن تقبل شهادتهم .

وان كان ما فيه مجهولاً عندهم كذلك هذا ..

وقال أبو يوسف : يقبل ذلك ^(١) . وان لم يقرأ عليهم ولم

يشهدوا بما فيه بعد أن شهدوا أن هذا كتابه وخاتمه ويقبله القاضي

الثاني .

ألا ترى أن الخلفاء كانوا ينفذون كتب القضاة بنخير بينة ^(٢)

وان كتب القاضي من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ، ولم يكتب

اسم المكتوب اليه قبله المكتوب اليه ^(٣) ، لأنه عرفه بالاضافة الى

أبيه وجده رلو نسبه الى أبيه وجده قيل ، كذلك هذا . .

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٨٨ / ٣) .

(٢) هذا التعليل لم يذكر في شرح أدب القاضي (٢٨٨ / ٣) وانما

ذكره في روضة القضاة ، وزاد عليه فقال : قال أبو يوسف : أنفذ

كتب الخلفاء بنخير بينة ، وينفذ الخلفاء كتب القضاة بنخير

بينة .

(٣) هذه مسألة خلافية : فالامام أبو حنيفة ، ومحمد قالا : لا يقبله

الا معنونا بأن يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان ، وهذا

قول أبي يوسف الأول وما ذكره المؤلف هو قول أبي يوسف الآخر .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٨٨ / ٣) .

وروضة القضاة (٣٣٣ / ١) .

والفتاوى الهندية (٣٨٤ / ٣) .

وكذلك لو كتب من فلان بن فلان الى من يصل اليه كتابي
هذا من قضاة المسلمين وحكامهم وأشهد عليه ، فانه من يرد عليه
قبله اذا كان تاريخ الكتاب بعد ولايته .

قال (١٢٤ ب) القاضي : ذكر ابن كاس النخعي :
أن هذا رواية الكوفيين عن أبي حنيفة أنه قال : لا يقبل اذا لم يكتب
اسم المكتوب اليه .

وقال زفر : استحسّن أن أجيزه . (١)

وجه ما ذكر في الكتاب : لأن كتاب القاضي حجة ولا يختلف
باختلاف القضاة ، فصار كالشهادة على الشهادة .
ثم بيان القاضي الذي يشهد عنده ليس بشرط ، كذلك
هذا .

ولأنه بالكتاب مخاطب له وخطاب المجهول جائز ، بدليل
أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا ونهانا عن أشياء وكنا مجهولين .
وجه ما قال : أنه لا يجوز لأن المكتوب اليه مجهول ، واذا
كان مجهولاً لم يجز ، ويجب أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولايته
لأنه بالكتاب مخاطب له ، فاذا لم يكن هو قاضياً وقت (٢) كتب
الكتاب لم يكن هو المكتوب اليه فلا يقبله .

(١) لم يذكر قول زفر الصدر في شرح أدب القاضي ، وإنما عثرت عليه

في الفتاوى الهندية (٣ / ٣٨٣) وهو قول أبي يوسف أيضاً .

(٢) قوله (وقت) كتب بدل منه في النسختين (أ - ز) ، (ع)

(وقد) وهو خطأ .

وكل حق يدعيه قَلَّ أحد من غضب ، أو قرض ، أو وديعة
أو مضاربة ، أو عقار .

أو امرأة ادعت على رجل أو رجل ادعى على امرأة نكاحاً
أو امرأة ادعت على زوجها طلاقاً .

فإن القاضي إذا ثبت ذلك عنده كتب لصاحبه (١) .

لأن كتاب القاضي أقيم مقام الخير ، وهذه الأشياء يجوز
استيفائها بما يقوم مقام الخير .

بدليل أنه يجوز بالشهادة على الشهادة ، وشهادة النساء مع
الرجال ، فجاز أن يكتب في هذه الأشياء ، وكذلك الوكالة
والوصية يقل (١/١٢٣) فيه كتاب القاضي لما ذكرنا .
وإن ادعى عبداً ، أو أمة أو عرضاً من المروض ما ينقل
ويحول في يد رجل (٢) .

(١) أنظر السألة في شرح أدب القاضي (٢٨٩/٣) .

وأنظر شرح الجصاص الورقة (١٠١/ب) .

وراجع روضة القضاة (٣٣٣/١) .

والفتاوى الهندية (٣٨١/٣) .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاف مع شرح الصدر (٢٩٠/٣) .

وراجع السألة في فتح القدير (٢٨٨/٧) .

فان أبا حنيفة قال : لا أكتب في شيء من هذا ^(١) .
وقال أبو يوسف : أكتب في العبد ، ولا أكتب في الأمة ^(٢) .
وانما يكتب في العبد اذا سماه الشهود ، وحلوه ووصفوه
فيكتب بذلك الى ذلك القاضي .
فاذا ورد الكتاب على القاضي المكتوب اليه ختم في عنق العبد
ثم يدفعه الى الذي جاء بالكتاب ، ويأخذ منه قليلاً بالعبد حتى
يصل العبد الى القاضي الذي كتب الكتاب فيشهد الشهود على
العبد بصينه ، ثم يكتب كتاباً آخر الى القاضي المكتوب اليه ، فيحكم
بالعبد للدالب ، ويهرى كفيه .
قال القاضي : ذكر أبو علي بن موسى عن الحسن بن مالك
وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : لا أكتب في العبد ، والأمة .

(١) ، (٢) أنظر أدب القاضي مع شرح الصدر (٢٩٠ / ٣)
وذكر قول محمد وأبي يوسف الأول مع قول أبي حنيفة
وهذا يشير اليه المؤلف قريباً نقلاً عن أبي علي وعن
أبي يوسف روايتان في المسألة .
وراجع روضة القضاة (٣٨١ / ٣) ، والفتاوى الهندية
فلقد ذكر الروايتين عن أبي يوسف (٣٨١ / ٣) .
وأنظر تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٨٣ / ٤) .

وقال أبو يوسف : أكتب فيهما جميعاً .

فإذا حصل عن أبي يوسف روايتان في الأمة :

في رواية الخفاف ^(١) قال : لا أكتب في الأمة .

وفي رواية الحسن بن مالك : قال : يكتب فيهما ^(٢) أيضاً .

قال أبو حنيفة لأبي يوسف : رأيت لو أن انساناً فاسقاً جاء

فادعى جارية حسناً في يد رجل ، أكتت انتزعتها من يد مولاها ^(٣)
وأسلمتها اليه وهو يخلو بها في الذهاب والرجى ، ويجوز أنه اذا
وصل (١٢٣ / ب) الى القاضي الذي كتب اليه لا يشهد للشهود
على حينها ^(٤) وهذا قبيح . ^(٥)

(١) تقدمت الاشارة الى موضع رواية الخفاف عن أبي يوسف . أنظر

التعليق رقم (٢٤١) في ص ٦١٥

(٢) أى يكتب في العبد ، والأمة .

(٣) الرأء ساقطة في قوله (رجل) من النسختين (أ - ز) ، (ع) .

(٤) قلت : وهذه الرواية التي أوردتها الناصحى مؤلف الكتاب وهو

قوله : " قال أبو حنيفة لأبي يوسف : رأيت لو أن انساناً فاسقاً

.. ألخ " ذكرها الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي ونسب

القول الى أبي يوسف وأنه هو الذى قال لأبي حنيفة أرايست

لو كانت جارية جميلة أكتت تدفعها الى الطالب .

وأقول : ان هذا خطأ وقع فيه الصدر رحمه الله لأنه لا يتفق مع

قول أبي حنيفة رحمه الله ، فان أبا حنيفة يقول : لا أكتب فسى

قال القاضي : كما لا نعرف لهذا جواباً حتى حكى عن
أبي يوسف في بعض المواضع أنه لو كانت الحالة هذه فإني أكتف
المدعى أن يأتي برجل ثقة أمين أسلمها إليه ليذهب معها ويحصل
بينه وبينها ..

== العبد والأمة كما ذكر المؤلف الناصح نقلاً عن أبي عيسى
ابن موسى ، أنظر ص ٦١٥ ، وراجع الصدر شرح أدب القاضي
للخفاف (٢٩١/٣ - ٢٩٢) .

وقال الجصاص : " وإن ادعى عبداً أو أمة أو دابة أو
عرضاً من العروض ما ينقل ويحول في يد رجل فإن أبا حنيفة
رضي الله عنه قال : لا أكتب في شيء من هذا ، قال الشيخ :
وهو قول محمد ، وقال أبو يوسف : إن ادعى عبداً فليس
يدي رجل وأقام بينة عنده فسموه وحلوه ووصفوه فإن القاضي
ينهي له أن يكتب له إلى القاضي . "

أنظر الجصاص شرح أدب القاضي الورقة (١٠٢/ب) .
وراجع في مسألة كتاب القاضي في العبد والأمة مختصر الطحاوي
شرح كنز الدقائق
ص ٣٣١ ، وتبيين الحقائق (١٨٢/٤) ، والفتاوى الهندية
(٣٨١/٣) .

(٥) يمدولي لو أن المؤلف عبر بخير هذه العبارة وهي قوله
(قبيح) لكان أفضل ، ولكن هذا أسلوبه وخاصة في
كتابه مختصر وفقى هلال والخفاف

وجه قول أبي حنيفة : لأن الحلية توافق الحلية والاسم
يوافق الاسم ، ولا يقع به التصريف ، ولا يتميز به عن غيره فوجب أن
لا يكتب كما لو كان مجهولاً ، ولأن الشهادة على المنقول لا تقبل
إلا بعد احضاره .

وهنا يمكن احضاره فوجب أن لا تقبل البينة عليه . (١)

وجه قول أبي يوسف : لأن الحلية مما يقع به التصريف
وصار معلوماً عند القاضي فجاز أن يكتب فيه ، كما لو ادعى داراً وبين
حدودها .

وأما الأمة فأنها بضع ، والأبضاع مما يُحْتَاطُ عليها (٢) فلا
يكتب فيه احتياطاً .

وانما قلنا أنه يكتب كتاباً آخر إلى القاضي المكتوب إليه فيحكم
بالمعبد للطالب . لأننا لو قضينا بتلك البينة لكان ذلك قضاءً على
الغائب بالبينة وهذا لا يجوز عندنا . (٣)

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٩٢/٣-٢٩٤) وقارن

فانه لم يذكر هذا التوجيه الذي وجه به المؤلف رأى أبي حنيفة .

(٢) وهذا وجه رواية أبي يوسف الثانية التي يقول فيها : لا يكتب
في الأمة .

(٣) أنظر شرح أدب القاضي (٢٩٠/٣) ويقصد بقوله عندنا المذهب

الحنفي . فان الحنفية لا يقولون بجواز القضاء على الغائب وقد است
هذه المسألة والخلاف فيها أنظر

وان قال الطالب للقاضي : ضاع الكتاب الذي كتبت فاكتب لي كتاباً آخر ، كتب له آخر بذلك ، وأعلم القاضي المكتوب اليه أنه كتب له كتاباً آخر فذكر أنه ضاع .

لأن ما يوجب الكتابة قد وجد (١/١٢٤) وهو اقامة الهيئة ، فوجب ^(١) أن يكتب كما لو لم يكتب أصلاً ويبين فيه ^(٢) .

لأنه يجوز أن يأتي بالكتاب الأول الى القاضي المكتوب اليه فيستحق به الحق عليه ثم يأتي بالكتاب الثاني فيستحق به حقاً آخر ، فوجب أن يحترز عن هذا ، ويبين فيه .

وان انتقل المطلوب الى بلد آخر فسأل أن يكتب له كتاباً آخر الى قاضي ذلك البلد فعل ^(٣) .

لأن ما يوجب الكتابة ^(٤) [به] قد وجد وهو اقامة الهيئة فوجب أن يكتب .

(١) في النسخة الأصل قال (فوجب ألا يكتب) فزاد كلمة (الا) وهي لا توجد في جميع النسخ عدا الأصل ، ولكن وجودها يخل بالمعنى لأن القاضي يكتب له كتاباً آخر حينما يدعى الطالب أن الكتاب الأول ضاع . أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضى للخصاف (٢٩٢/٣) ، وروضة القضاة (٣٣٥/١) .
الا أنى وجدت تفصيلاً للمسألة في الفتاوى الهندية وهو أن القاضى اذا كان يتهم الطالب فلا يكتب له كتاباً آخر وان كان لا يتهمه يكتب له وهذا في نظري أوجه .

(٢) أنه ضاع الكتاب الأول ليهطل مفعوله .

(٣) أنظر المسألة في : أدب القاضى مع شرح الصدر (٢٩٢/٣) ،

وروضة القضاة (٣٣٥/١) ، والفتاوى الهندية (٣٦٢/٣) .

(٤) قوله (به) سقط من النسخة الاصل واثباته من النسختين

(أ - ز) ، (ع) .

فان كتب له ثم قدم المطلوب الى بلد القاضى الذى كتب
لم يقضى عليه حتى تعاد الشهادة عليه بحضوره .
لأنه لو قضى به لكان قاضياً بينة سمعت على الغائب وهذا
لا يجوز (١) .

واذا ثبت عند القاضى عدد ورثة الميت ، أو نسب واحد للميت
ميت كتب له بذلك ، لأن كتاب القاضى أقيم مقام الخير ، وهذا
ما يجوز اثباته بالشهادة على الشهادة .

وشهادة النساء مع الرجال ، فجاز أن يكتب فيه كالأموال (٢) .
وكذلك لو أقام البينة أنه ابن فلان الغائب أقرب به ، أو أنه
تزوج أمى وولدت على فراشه ونسب اليه فانه يكتب اليه بذلك لما بينا (٣) .
وكذلك يكتب بالدم الخطأ ، والجراح ، الخطأ الذى يجب
به المال ، لما بينا (٤) .

(١) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى للخفاف (٢٩٣/٣)

وروضة القضاة (٣٣٥/١) ، والفتاوى الهندية (٣٩٢/٣) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٣٩٢/٣) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى (٢٩٤/٣) ، والفتاوى الهندية

(٢٨١/٣) .

(٤) أنظر الصدر السابق (٢٩٤/٣) ، وروضة القضاة (٣٥٥/١) .

فصل م

وإذا شهد عنده رجل واحد وامرأة ، أو شهادة (١٢٤/ب) .
على شهادة كتب به إذا سئل عن ذلك ، ويكلفه المكتوب اليه
أن يأتي بتمام الشهادة ، لأن للمدعى فيه حقاً وهو أنه يجوز
أن أحد شاهديه ههنا ، والشاهد الثاني في ذلك البلد ، وإذا
كان فيه حق وجب أن يثبت ذلك . (١)

وإذا ادعى داراً في يدي رجل في بلد آخر ، وأقام البينة
على حدود الدار ، كتب به ، لأن تعريف الدار بالتحديد
وتمييز به عن غيرها فصارت معلومة عند القاضي ، وإذا صارت معلومة
وجب (٢) أن يقضى فيه بحلمه .

فانه يجوز أن يكتب بذلك وينفذه المكتوب اليه ، لأن القاضي
ثقة أمين فإذا أخبر بشيء جاز أن ينفذ الثاني . (٣)

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي للخصاف (٢٩٥ / ٣)

وروضة القضاة (٣٣٦ / ١) .

(٢) في جميع النسخ في بعد قوله (وجب) زيادة قوله (أن يحولته) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي (٢٩٥ / ٣) وذكر الخصاف

أنه إذا ذكر حدين فلا يكفي ، وأنظر روضة القضاة (٣٣٥ / ١) ،

وأنظر الفتاوى الهندية (٢٨١ / ٣) .

فصل
متمم

وإذا ادعى أن فلاناً من بلد كذا سرق ابنه ، وأقام

البينة عليه ، كتب القاضي به عند أبي يوسف (١) .

وعند أبي حنيفة : لا يكتب (٢) ، وقد بينا (٣) .

(١) أنظر قول أبي يوسف في روضة القضاة (٣٣٦/١) .

• وراجع الفتاوى الهندية (٣٨٢/٣) .

(٢) أنظر قول أبي حنيفة في المصدرين السابقين وهو قول محمد

أيضاً ، وأنظر تفصيل المسألة في الفتاوى الهندية (٣٨٢/٣)

• وفتاوى قاضيخان (١٨٦/٥) .

(٣) تقدمت هذه المسألة مع مسألة المبد ، والأمة أنظر ص ٦١٥-٦١٦

فصل

~~~~~

وإذا استحق عهداً ، أو أمة من يد رجل فقال السُّتَحْبِقُ

عليه اشتريته من فلان الغائب وشهودى ههنا .

(١)

فان القاضى يسمع من : شهوده ويكتب له متى يرجع بالثمن .

لأنه ادعى رجوع الثمن عليه وثبته بالهينة ثبت ، فوجب أن

يكتب .

وكذلك لو كانت الجارية أقرت بالرق للذى فى يديه ، ثم

أقامت <sup>(٢)</sup> الهينة على حرية الأصل .

فان القاضى يسمع من شهود الذى فى ( ١٢٥ / أ ) يديه أنه

(٣)

اشتراها من فلان الغائب ، ويكتب له به ليرجع بالثمن .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠١ / ٣ ) .

(٢) فى النسخة ( ١ - ز ) ، ( ع ) ( أقام )

(٣) راجع المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٠١ / ٢ ) ،

وروضة القضاة ( ٣٣٧ / ١ )

وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ( ١٦٢ / ٤ ) .

### فصل م

ولو ادعت الجارية أنها حرة الأصل ، وأنها لم تقر بالرق  
قط ، جعلها القاضي حرة <sup>(١)</sup> .

لأنه لم يكن لصاحب اليد بينة على اقرارها بالرق ، ثم  
قال صاحب اليد : أنا أقدم البينة اني اشتريتها من فلان  
وكانت مقرة بالرق فاكذب لي بذلك لارجع بالثمن لم يسمع القاضي  
من شهوده ، ولم يكتب به <sup>(٢)</sup> .

وانما قلنا أن القاضي يجعلها حرة ، لأن ظاهر حالها  
الحرية ، فقد ادعت الظاهر معها ، فكان القول قولها <sup>(٣)</sup> ،  
ولا يسمع القاضي البينة منه ، لأن ظاهر حالها الحرية ، والظاهر  
لا يَسْتَحِقُّ ، فلا يَسْتَحِقُّ به حقاً على الخير ، فإذا أراد أن يرجع  
بالثمن عليه لظاهر حالها لم يكن له ذلك ، لأن البائع لو حضر  
وأقر به لم يكن له أن يرجع بالثمن كذلك هذا .

---

(١) أنظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٩٢/٤٠) .

(٢) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي (٣٠٦/٣) ،

مروضة القضاة (٣٣٧/١) .

والفتاوى الهندية (٣٩٢/٣) .

(٣) وهذا قول الامام أبي حنيفة رحمه الله ، وأما عند أبي يوسف

فالقول قولها مع اليمين عليها .

أنظر الفتاوى الهندية (٣٩٢/٣) .

والمعنى فيه أنهما اتفقا على أن البيع قد صح ، وصح التسليم

على البيع ، وإذا صح التسليم لم يكن له أن يرجع بالثمن عليه .

ولأن ما يوجب زوال ملك المشتري هو اكذابها مولاه وجعلها

الرق ، وذلك وجد في ضمان المشتري ، فلم يكن له أن يرجع

بالثمن عليه كما لو أعتقه ، فانه لا يرجع عليه بشئ\* ، كذلك هذا .

قال : <sup>(١)</sup> ألا ترى أن البائع لو كان حاضراً وادعى المشتري

أنه اشترى منه وقضه وكانت مقرة بالرق ( ١٢٥/ب ) وقال البائع :

بعث وسلمت وقضت الثمن ، والجارية تقول : أنا حرة الأصل .

فإن القاضي يجعلها حرة الأصل ولا يرجع المشتري بالثمن على

البائع ، لأنه قد سلم اليه ما باع ، وليس هذا كاستحقاق

ما قامت الهيئة عليه لما بينا . <sup>(٢)</sup>

ولو قال المشتري : حلف البائع : ما يعلمها حرة الأصل ، فانه

يخلفه عليه ، لأنه ادعى رجوع الثمن عليه ، ولو أقر به صح اقراره .

فإذا جحد جاز أن يُستَحْلَفَ عليه ، فإن حلف فلاشئ\* عليه ، لأنه

لم يثبت ما ادَّعاه فلم يكن له شئ\* .

---

(١) يعنى المؤلف بقوله : ( قال ألا ترى . . الخ ) الخصاف

أنظر ذلك في أدب القاضي مع شرح الصدر ( ٣٠٢/٣ ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٢/٣ + ٣٠٣ ) .

وروضة القضاة ( ٣٣٧/١ - ٣٣٨ ) .

فان نكل عن اليمين رد الثمن على المشتري ، لأنه بالنكول  
مقر ، ولو أقر أنها حرة الأصل لزمه رد الثمن ، كذلك هذا . (١)  
فان حلف ، ثم أقام المشتري البينة أنها حرة الأصل رجع  
بالثمن ، لأنه ادعى رجوع الثمن عليه وثبته بالبينة فكان له أن يرجع  
بالثمن عليه . (٢)

ولو قال المدعى للقاضي : الدار التي في هذه البلدة فسي  
موضع كذا وحدودها كذا ، أو الدار التي في بلد كذا من ولايتك  
وعملك في يد فلان الغائب لي ، فاسمع من شهودي ، واكتب  
الى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه ، فانه يسمعه ويكتب لسه  
بذلك . (٣)

لأن تعريف الدار بالتحديد ويتميز به من غيرها ، فان بين  
الحدود والبقعة صار معلوماً عنده فجاز أن يكتب به .  
وكذلك الدار ببلد آخر غير بلد الكاتب ، وغير بلد المكتوب اليه  
( ١ / ١٢٦ ) والمدعى عليه ، فانه يكتب به ، وكذلك الضميمة (٤)

- 
- (١) أنظر السألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٣ / ٣ ) .
  - (٢) أنظر المصدر السابق ( ٣٠٣ / ٣ ) .
  - (٣) أنظر السألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٤ / ٣ ) .
  - والفتاوى الهندية ( ٣٨٩ / ٣ ) .
  - (٤) ابتداء من قوله ( وكذلك الدار ببلد آخر غير بلد الكاتب . .  
وكذلك الضميمة ) سقط من النسخة (ع) .

والمقار ، لما بينا (١) .

وانما قلنا أنه يكتب ولا يقضى ، لأنه لا يقضى عليه حتى

يسمع حجة ، ولكنه يكتب به ليجمع بينه وبين المدعى عليه .

فان أدلى بحجة تبطل ما ثبت للمدعى والا حكم عليه بذلك

لأنه لو قضى به عليه لكان قاضياً بيمينه سمعت على الغائب ، والقضاء على

الغائب لا يجوز .

فان كان المحكوم به في ذلك البلد سَلَّمَ الى الطالب ، وان كان

في بلد القاضي الذي كتب ، فانه ينهض للمكتوب اليه أن يسجل

للتالب ويكتب له قضية بذلك ويشهد عليه .

فان أورد تلك القضية على القاضي الذي كتب الكتاب وأقام

عنده بينة عليها وليس خصمه حاضراً فلا ينهض له أن ينفذ الحكم

على الغائب ، ولكن ينهض للمكتوب اليه اذا سجل للتالب أن يكتب

الى القاضي الذي يكتب الكتاب والدار في بلده ، ويحكمي لـ

أن كتابه قد وصل ، وجمع بين المدعى وبين المدعى عليه ، ولم يأت

بحجة تبطل حقه ، فحكمت للمدعى وسجلت له وأمرته بالتسليم اليه

وامتنع فسألني المدعى الكتاب اليك وأعلامك قضيتي له على فسلان

بذلك ، لتسَلَّم الى فلان هذه الدار [فاعمل في ذلك يرحمه الله واياك

---

(١) قوله ( لما بينا ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(١)

بالذى يحق الله عليك وسلم هذه الدار [المحدودة فى هذا الكتاب

الى فلان بن فلان موصل كتابى ( ١٢٦ ب ) هذا اليك .

لأن الحق قد وجب له وثبت عند القاضى ولا يصل الى قطع

الخصومة فيما بينهما الا على هذا الوجه الذى بينا .

فوجب أن يكتب بجميعه على حسب ذلك .

---

(١) ابتداء من قوله : فاعمل فى ذلك . . الى قوله وسلم هذه

الدار ساقطة من النسخة الأصل واثباتها من النسخة

( ١ - ز ) .



٣٠- باب ما لا ينبغي للقاضي أن يكتب به<sup>(١)</sup>

لا ينبغي للقاضي أن يكتب في حد ولا قصاص<sup>(٢)</sup>.

لأن الحدود يطلب فيها عين الشيء ، ولا يقضى بما يقوم

مقام الغير .

بدليل أنه لا يقضى فيه<sup>(٣)</sup> بالشهادة على الشهادة ، ولا بشهادة

النساء مع الرجال ، وكتاب القاضي ههنا أقيم مقام الغير فوجب

أن لا يكتب فيه .

وكذلك لو قال : كان لفلان على كذا ، وكذا وقد دفعتهما

إليه ، أو أبرأني منها ، ولا آمن أنه إذا سرت<sup>(٤)</sup> إلى بلده

أن يدعي علي ولو شهود ههنا فاسمع من شهودي .

فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب به ، لأنه لا يدري لحل الرجل

لا يطالب به ، لأنه بهذه الدعوى لا يدعى حقاً على أحد ، وإنما

يدعى براءة نفسه ، فوجب أن لا يكتب له<sup>(٥)</sup> به كما لو قال

---

(١) قوله ( به ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) أنظر المسألة في شرح الجصاص الورقة ( ١٠٣ / ١ ) .

وأنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٠٨ / ٣ ) .

وتبين الحقائق شرح كبر الدقائق ( ١٨٣ / ٤ ) .

(٣) لا يقضى فيه : أي في الحد .

(٤) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( مررت ) .

(٥) قوله ( له ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

كان لفلان <sup>(١)</sup> وقد قبضتها أياه ، فانه لا يكتب به <sup>(٢)</sup> كذلك هذا .  
ولأنه لو كان المدعى عليه حاضراً وادعى عليه هذا فأنه  
لا يقبل منه ولا تسمع دعواه ، كذلك اذا كان غائبا وجب أن لا يسمع  
ولا يكتب به . <sup>(٣)</sup>

ألا ترى أنه لو قدمه الى القاضي وقال : كان له علي ألف  
درهم وقد قبضتها ولي بيعة ( ١٢٧ / أ ) فأسأله عن ذلك .  
فان القاضي لا يسأله . <sup>(٤)</sup>

وكذلك لو قال : اشتريت دارا في بلد كذا ، وسلم <sup>(٥)</sup> لسي  
الشفيع الشفعة ولي بيعة بذلك ههنا فاسمع منهم ، ولم  
يسمعه القاضي ولم يكتب به . <sup>(٦)</sup>

لأنه لو كان الشفيع حاضرا وقدمه الى القاضي ، وقال :  
قد سلم هذه الشفعة ولي بيعة فأسأله واسمع منهم .  
فان القاضي لا يسمع من شهوده ، لأن الشفيع لا يطالب بشيء .

- (١) قوله ( كما لو قال لفلان وقد قبضها اياه ) العبارة فسي  
النسخة الأصل ولحمل بعد قوله لفلان العبارة ساقطة .  
(٢) ابتداء من قوله ( كما لو قال كان لفلان . . الى قوله فانه لا يكتب به )  
سقط من النسختين ( ١ - ز ) ، ( ع ) .  
(٣) أنظر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣١٨ ) وذكر أن هذا قول أبي يوسف  
أما محمد فنسب اليه أنه قال : يسمع من شهوده ويكتب له . .  
(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٠٩ ) .  
(٥) في النسخة ( ع ) زيادة الألف .  
(٦) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣١٠ ) .

وروى عن محمد أنه قال : أكتب له بذلك .

وكذلك المرأة <sup>(١)</sup> لو قالت : ان زوجي طلقني وهو فسي

بلد كذا ولا آمن تعرضه لي فاسمع من شهودي .

فانه لا يسمع ولا يكتب به لما بينا ، أنه بدعواه لا يدعى

حقاً على أحد وانما يدعى براءة نفسه ، فوجب أن لا يكتب ،

كما لو قال : لفلان علي كذا قضيتها ، فانه لا يكتب ، كذلك

هذا . <sup>(٢)</sup>

وجه قول محمد : لأنه يدعى براءة نفسه ، وله فيه

حق فوجب أن يكتب فيه ، وان كان من الجائز أن لا يثبت

بينهما خصومة ، كما لو ادعى عليه <sup>(٣)</sup> ديناً وهو غائب ، فان

القاضي يسمع من شهوده ويكتب له بذلك .

وان كان المدعى عليه يجوز أن يقر فلا يثبت بينهما

خصومة ، ويجوز أن ينكر فيكون بينهما خصومة ، كذلك هذا .

فان جاز أن يكون المدعى عليه التسليم والبراءة والطلاق يدعى

ويجوز ( ١٢٧/ب ) أن لا يدعى شيئاً فلا يمتنع قبول البينة عليه .

---

(١) الألف واللام سقطا من قوله ( المرأة ) من النسخة ( أ - ز ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٠/٣ ) ، وروضة القضاة

( ٣٣٤/١ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣٩٤/٣ ) .

(٣) قوله ( عليه ) سقط من النسخة ( ع ) .

(١)

قال الشيخ أبوبكر : هذا غير صحيح ، لأن مسألة الدين لو كان المدعى عليه حاضراً لكان خصماً للمدعى ، إلا أن يسلم حقه عليه .

وفي مسألة الشفعة وغيرها لا يكون خصماً ما لم يدع ويطالب بحق الشفعة وغيرها ، فلذلك افترقا .

قال : ولو قال : المطلوب الدين كان لفلان على ألف درهم قد دفعتمها اليه ، وأخذني بها في بلد كذا فقدمني السو القاضى وألزمى ذلك ، فاسمع من شهودى واكتب لي .  
فإن القاضى يسمع من شهوده ويكتب له .

وكذلك المشتري إذا قال : جحد الشفع التسليم والمبنى الشفعة فاسمع من شهودى ، فإنه يسمع من شهوده على التسليم ويكتب له .

وكذلك المرأة إذا قالت : جحد زوجى الطلاق في بلد كذا وألزمى القاضى النكاح .

(٢) فإن القاضى يسمع من شهودها ويكتب لها .

---

(١) المقصود بالشيخ أبوبكر : الجصاص . أنظر قوله في كتاب شرح

أدب القاضى الورقة ( ١٠٣ / ب ) .

(٢) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣١١ ) .

والمقصود بقول المؤلف في أول المسألة ( قال ) أى الخصاف .

لأنهم لو كانوا حضوراً لثبتت الخصومة بينهم ، فكذا لك

إذا كانوا غيِّباً ثبتت الخصومة ويجوز الكتابة الى القاضى .



٣١ - باب القاضى يرد عليه كتاب من قاضى آخر (١)

ما ينهض له أن يعمل به

---

واذا ورد على القاضى كتاب قاض بحق على رجل جمع بين  
الذى جاء بالكتاب وبين خصمه ثم يدعوه بالكتاب (٢) والشهود  
الذين يشهدون على الكتاب (٣) ( ١ / ٢٨ ) .  
وانما قلنا أنه يجمع بين المدعى وبين المدعى عليه فى سمع  
شهادة الشهود على الكتاب ، لأن هذه الشهادة يقع بها قضاء  
القاضى فلا تسمع على غير خصم ، كما لا تسمع الشهادة على شهادة  
الأصل إلا على خصم .

فان شهدوا بأن هذا الكتاب من فلان وهذا خاتمه سألهم

هل قرأ عليكم الكتاب وغتمه بحضرتكم ؟

---

(١) قوله ( آخر ) سقط من النسخة الأصل ، وإثباته من النسختين

( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٢) فى جميع النسخ ( ثم يدعوه بالكتاب ) وفى شرح الجصاص على

أدب القاضى للخصاف ( ثم يدعوه بكتابه ) ولعل هذا هو

الصحيح .

أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١٠٣ / ب ) .

(٣) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٣ / ٣١١ ) .

وراجع شرح الجصاص الورقة ( ١٠٣ / ب ) وما بعدها .

فان شهدوا على ذلك قبله ، لأنه وجد شرائط<sup>(١)</sup> القبول  
فوجب أن يقله ، فان قالوا لم يقرأه علينا ، ولم يختمه بحضرتنا  
لم يقل .

وقال أبو يوسف : يقله<sup>(٢)</sup> في ذلك كله وقد بينا .

---

(١) قال الصدر رحمه الله : وشرط صحة الكتاب عند أبي حنيفة  
وهو قول محمد وأبي يوسف الأول أشياء منها :  
أن يقرأ عليهم الكتاب أو يخبرهم بما فيه .  
والثاني : أن يختم الكتاب بحضرتهم .  
والثالث : أن يحفظوا ما في الكتاب .  
وقول أبي يوسف الآخر ليست هذه الأشياء بشرط ومنها  
الختم .  
ومنها : أن يكون عنوان الكتاب من فلان بن فلان بن فلان  
الى فلان بن فلان بن فلان .  
ومنها : أن تكون داخل الكتاب الأسماء كما تكون على  
عنوان الكتاب .

أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٤ / ٣ - ٣١٥ ) .  
(٢) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٣ / ٣ ) ،  
ومختصر الطحاوي ص ٣٣٠ ، وفتح القدير ( ٢٨٩ / ٧ ) ،  
والفتاوى الهندية ( ٣٨٧ / ٣ ) .

ولو كان العنوان من فلان الى فلان ، أو من فلان أبى

فلان بن فلان لم يقله الا أن تكون الكنية مشهورة مثل أبى حنيفة .<sup>(١)</sup>

وقال أبو يوسف : يقله <sup>(٢)</sup> اذا شهدت الشهود أنه

كتاب فلان قاضى بلد كذا اليك .

وجه قول أبى حنيفة : لأنه يشاركه فى هذا الاسم غيره

فلا يتميز به عن غيره فلا يعلم أنه هو المكتوب اليه فلا يقله .

---

(١) قال الجصاص : " وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ان كان عنوان

الكتاب من فلان الى فلان ، أو من أبى فلان الى أبى فلان

لم يقله " أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١٠٤ / ب )

فقول المؤلف الناصحى ولو كان العنوان . . الخ هو قول

أبى حنيفة الا أن المؤلف لم يذكر أبى حنيفة ، وقوله : أو من

فلان الى قوله . بن فلان فى جميع النسخ كما أثبت والصواب هو

ما ذكر الجصاص آنفا .

(٢) قال الصدر : " حتى لو كتب اسم المكتوب اليه لا غير أو اسمه

واسم أبيه لا غير ، أو اسمه واسم جده لا غير ، أو ذكر كنيته

بأن ذكر الى أبى فلان لا غير لا يصح الكتاب عند أبى حنيفة

ومحمد " أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣١٥ ) ،

وراجع الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١٠٤ / ب ) ، وراجع

روضة القضاة ( ١ / ٣٣٩ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣١٤ ) ، وروضة القضاة

( ١ / ٣٣٩ ) .



فأما اذا نسبته الى أبيه وجده فانه قل ما يتفق أن يكون رجلا

(١)

اسمها واسم أبيهما وأبجداهما واحد فيتميز به عن غيره ،

ويعلم أنه هو المكتوب اليه ، فجاز أن يقله .

وأما اذا كان مشهوراً فانه يتميز بهذا القدر عن غيره فجاز

أن يكفى به .

والدليل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب : (( هذا

(٢) ما اشترى محمد رسول الله من عداة بن ( ٢٨ / ب ) هذبة بن خالد )) .

لما كان النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً بالرسالة اكتفى بذلك ،

وعداة لما كان مجهولاً عرفه بالنسبة الى أبيه وجده .

وجه قول أبي يوسف : لأنهم لما شهدوا أن هذا الكتاب

(٣) قاضي بلد كذا اليك صار معلوماً أنه هو المكتوب اليه فجاز أن يقله .

فان كتب (٤) من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ، وفلان

انما هو جده ، ولم ينسبه الى أبيه لم يقله . (٥)

(١) في النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( وجدها ) .

(٢) سبق تخريجه أنظر ص

(٣) هذا التوجيه الذي وجه به المؤلف قول أبي حنيفة وأبي يوسف

لم يورده الصدر في شرح أدب القاضي أنظره ابتداءً من

٣١٥ / ٣ - ٣١٩ .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣١٤ ) ، وقال : " ان هذا

قول أبي حنيفة ومحمد وقول أبي يوسف الأول ، أما قوله الثاني  
فليس بشرط " .

(٥) هذا تفريع لما تقدم .

لأن التعريف انما يقع بالنسبة الى أبيه وجده ، فاذا نسب  
ينسبه الى أبيه وجده لم يقع التعريف به فلا يقبل .

ولأنه بان غلط الكتاب ، واذا بان غلطه لم يقبل كتابته .

وقال محمد : لو كان على الكتاب اسمها ، واسم أبيهما

وجدهما ، لأن القضاء يقع بما فى الكتاب وهو مضبوط بالختام

لا يمكنه تغييره ، والحنوان الذى على ظاهره يمكنه تغييره ويحتمل

الزيادة والنقصان فوجب أن يكون العنوان داخله .

ولأن الاشهاد يقع بما فى الكتاب ، لأنه هو الخطاب

المشهدود به ، فينبغى أن يكون نفس الخطاب معلوماً من المخاطب

به ، فاذا جهل ذلك وقعت الشهادة على مجهول فلم يجز

ذلك ، فان كان القاضى يعرف عدالة المشهدود الذين شهدوا

على الكتاب والخاتم ، ففى الكتاب بحضور من الطالب والمطلوب

وعمل بما فيه وأنفذه .

لأنه قد ثبتت عدالتهم فوجب أن يفض الكتاب ( ١٢٩ / ١ )

بشهادتهم .

وان كان القاضى لا يعرفهم ، لم يفض الكتاب ، وكسب

المحضر وشهادة المشهدود ويجعل الكتاب فى درج المحضر حتى

يسأل عن المشهدود . (١)

---

(١) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣١٦ ) .

لأنه لم تثبت عدالتهم فوجب أن يسأل عن حالهم ، كما لو  
شهدوا على مال قال القاضي : يسمع الشهادة عليه ، ويفض  
الكتاب بحضرتهم ثم يسأل عن عدالتهم .  
لأن من أصل أبي حنيفة أنه لا يقبل الكتاب الا أن يشهدوا  
بما فيه ، ويجوز أن يموت الشاهد أو يخيب قبل أن يسأل عن  
عدالتهم ، فيكون فيه ابطال حق المدعى فوجب أن يسمع  
الشهادة ، ويفض الكتاب وهذا <sup>(١)</sup> قول أبي حنيفة .  
فان عدلوا فض الكتاب بمحضر من الطالب والمطلوب على  
ما بيننا ، وان لم يعدلوا قال للطالب : زدني شهودا <sup>(٢)</sup> ، لأنه  
لم يتصل قولهما بما يوجب قطع الحكم فلا يحكم بشهادتهما .  
فان لم يصل الكتاب حتى مات القاضي الذي كتب أو عزل  
أو عصى ، أو فسق ، أو صار بحال لا يجوز حكمه لم يقل  
المكتوب اليه <sup>(٣)</sup> ذلك الكتاب <sup>(٤)</sup> .  
لأن القاضي الأول <sup>(٥)</sup> ينقل شهادتهم الى الثانى

---

(١) أنظر المصدر السابق ( ٣١٦ / ٣ ) .

(٢) أنظر المصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٦ / ٣ ) .

(٣) قوله ( المكتوب اليه ) سقط من النسخة ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٤) أنظر المصدر شرح أدب القاضي ( ٣١٧ / ٣ ) ، وروضة القضاة

( ٣٤٠ / ١ ) .

(٥) فى النسخة ( أ - ز ) ، ( ع ) ( الذى ) بدل من ( الأول ) .

فصار كالشهادة على الشهادة ، ولو أن شهود الأصل <sup>(١)</sup> صاروا بحال لا تجوز شهادتهم <sup>(٢)</sup> ، فانه لا يقبل شهادة شهود الفرع كذلك هذا .

وأما في الموت فانه لا يقبل كتاب القاضى .

وفى مسألة الشهادة على الشهادة يقبل ( ١٢٩ ب ) والفرق

بينهما أن موت الشاهد لا يبطل الشهادة .

بدليل أنه لو شهد ثم مات جاز للقاضى أن يحكم بهما

ومثله لو مات القاضى بعد سماع الشهادة لم يجز للقاضى الثانى

أن يقضى بذلك السماع المتقدم .

فلذلك قلنا انه لا يقبل بعد الموت كما لا يقبل بمسند

المزل فافترقا من هذا الوجه . <sup>(٣)</sup>

---

(١) معنى قول المؤلف (ولو أن شهود الأصل صاروا) بحال لا تجوز

شهادتهم ) : أى لأن القاضى الأول بسبب الموارض التى حدثت له أصبح كقر من أفراد الرعية ففقد مكانته القضائية .

(٢) بعد قوله : ( لأن شهود الأصل ) سقط ويبدو أن صحة

المبارة هكذا : ( ولأن شهود الأصل متى خرجوا من أن

يكونوا من أهل الشهادة بمما أوفسق وصاروا بحال لا تجوز

شهادتهم . أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١٠٥ / أ ) .

(٣) أنظر الجصاص شرح أدب القاضى الورقة ( ١٠٥ / أ ) فان

هذا معنى ما نقله المؤلف .

فان ضاع الكتاب قبل أن يوصل ، أو هرب الخصم فسأل  
المكتوب اليه أن يكتب الى القاضى الذى كتب بذلك ليكتب به كتاباً  
آخر لم يكتب به <sup>(١)</sup> ، لأنه لم يثبت له حق ولا توجه عليه حقيق  
فوجب أن لا يكتب به . <sup>(٢)</sup>

فان جاء بكتاب الى القاضى ، وقد خرج الخصم من ذلك  
البلد الى بلد آخر <sup>(٣)</sup> ، فان القاضى يسمع من شهوده .

فاذا ثبت ذلك عنده كتب به الى القاضى الذى يسأله  
الكتاب اليه وينسخ كتاب القاضى الأول فيه ، وحكاه فى كتابه وأشهد  
على كتابه ودفعه اليه ، لأن هذا سبب يتوصل به الى استيفاء حقه .  
ولو كان الخصم حاضراً جاز له أن يحكم عليه بحقه ، فاذا  
كان غائباً جاز له أن يكتب كالأول .

وانما وجب نسخ ذلك الكتاب فى كتابه وحكايته عنه ، لأن  
كتاب القاضى الى القاضى نقل ، فصار بمنزلة الشهادة على  
الشهادة .

---

(١) أنظر فى أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٣١٨ / ٣ ) .

وروضة القضاة ( ١ / ٣٤٠ ) .

(٢) ابتداء من قوله ( لأنه لم يثبت له حق .. الى قوله فوجب أن

لا يكتب به ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

(٣) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣١٨ / ٣ ) .

وكما يجب فى الشهادة اعادة لفظ شهادة الشهود الذين

شهدوا على شهادتهم ولفظ شهادة شهود الأصل ( ١/١٣٠ )  
كذلك هذا .

واذا سأل أن يكتب الى قاض ليكتب ذلك القاضى الى

قاض آخر وقال : لا أجد الشهود الا على هذا الوجه فانه

يكتب له ويخبره فى الكتاب أنه سأل الكتاب اليك لتكتب له الى  
(١)

بلد كذا .

فاذا ورد عليه الكتاب وثبت عنده ما حكيت كتب له الى

القاضى الأول [وحكى فيه كتاب الأول<sup>(٢)</sup> ، لأنه قد لزم القاضى

أن يوصله الى حقه ، وهو لا يتوصل الى حقه الا على هذا الوجه

فوجب أن يكتب له به .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣/٣١٩ ) .

(٢) قوله : ( وحكى فيه كتاب الأول ) سقط من النسخة الأصل

واثباته من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

فصل  
متمم

ولو أن الشهود على الكتاب والحكم مرضوا في الطريق ،

وأقاموا شهوداً على شهادتهم بذلك جاز . (١)

لأن هذا مما لا يدرأ بالشبهات فجاز أن يكتب بما يقوم

مقام الغير كالأموال .

ولو كتب القاضي من فلان بن فلان الى فلان بن فلان

قاضي البصرة ، أو الى فلان بن فلان قاضي فارس (٢) جاز ذلك .

وأي القاضيين ورد عليه الكتاب أنفذه ، هذا قول أبي يوسف . (٣)

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٠ ) .

وروضة القضاة ( ١ / ٣٤١ ) .

والفتاوى الهندية ( ٣ / ٣٨٢ ) .

(٢) فارس : ولاية واسعة واقليم فسيح أول حدودها — من

جهة العراق أرجاز ، ومن جهة كرمان السيرجان ، ومن

جهة ساحل بحر الهند سيراف ، ومن جهة السند

مكران .

أنظر معجم البلدان ( ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢١ ) .

وراجع الفتاوى الهندية ( ٣ / ٣٨٣ ) .

قال أبو بكر<sup>ذكر</sup> الخفاف : قول أبي يوسف وحده ولم يميزه  
الى غيره (١) ، ويجب أن يكون هذا قولهم جميعاً .  
كما لو كتب الى من ورد عليه كتابي هذا من قضاة المسلمين  
وذلك أن كل واحد منهما مكتوب اليه وليس قوله الى ذا أو ذا على  
وجه الشك ، وإنما هو على وجه التأكيد ، ومعناه أيهما قدرت عليه  
وتتوصل الى حقك من جهته دفعت اليه الكتاب ، وهذا جائز  
كما لو كتب الى من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين (١٣٠/ب)  
فانه يجوز ، كذلك هذا .

---

(١) أنظر ما نقله المؤلف عن الخفاف في الصدر شرح أدب القاضي  
للخفاف (٣/٣٢١-٣٢٢) ، وقال الصدر رحمه الله  
معلقاً على قول الخفاف : " فأما عند أبي حنيفة ، ومحمد  
فلا يقبل القاضي ذلك منه ، ولا يكتب له ذلك على ما سأل  
ووجه الصدر قول أبي حنيفة ومحمد فقال ما معناه : لأن  
الكتاب لا بد أن يكون معلوماً وهذا شرطه لصحته والمكتوب  
اليه ههنا مجهول فلذلك لا يصح الكتاب ."  
وأنظر الجصاصي شرح أدب القاضي الورقة (١٠٦/أ) وقال :  
" ذكر الخفاف في هذه المسألة أنه يحمل به على قول  
أبي يوسف ولم يعزه الى غيره ويجب أن يكون قولهم  
جميعاً " .



وان فُض القاضى الكتاب على شرطه <sup>(١)</sup> ثم غاب المطلبوب الى بلد آخر فسأل الطالب أن يكتب الى قاضى البلد السذى فيه الخصم .

لم يكتب به عند أبى يوسف <sup>(٢)</sup> ، وهذه المسألة تنهى على مسألة أخرى وهو بأن الخصم اذا غاب بعد ما سمعت البينة عليه فان القاضى ينصب له وكيلًا ويقضى عليه بذلك ، وعلى قول محمد لا يقضى <sup>(٣)</sup> .

وجه قول محمد : لأن القضاء له حالان :

حال السماع ، وحال القضاء ، والقضاء أكد من السماع ، لأنه يسمع للقضاء ، فلما لم يجز سماعها من غير خصم عندهم كان القضاء آخرى أن لا يجوز الا على خصم .

وجه قول أبى يوسف وذلك لأنه انما لم يسمع البينة عليه لجواز أن يكون له فيه دفع أو طامن فى الشهود فاذا أمكن منه

- 
- (١) تقدمت شروط الكتاب أنظر هامش ص  
(٢) أنظر قول أبى يوسف فى شرح الجصاص الورقة (١٠٦/ب) .  
(٣) أنظر قوله فى الصدر شرح أدب القاضى (٣٢٢/٣-٣٢٣) .  
وراجع المسألة مفصلة فى : فتح القدير (٢٩٥/٧) ،  
والبحر الرائق (ج ٧ / ص ٥) ، والفتاوى الهندية  
(٣١٨/٣) .

ولم يأت به جاز أن يقضى اذا لم يوجد ما يمنع القضاء .

قال أبو بكر : الصحيح ما قاله محمد لما بينا .

فاذا ثبت هذا نجىء الى مسألة الكتاب فنقول لما كان هذا

من مذهب محمد أن لا يقضى عليه ، ولا يصل صاحب الحق الى

حقه الا على هذا الوجه وجب أن يكتب به .

ومن مذهب أبي يوسف أنه يتوصل الى انفاذ الحكم بينهما من

غير أن يكتب . فلا يكتب ، لأنه ينصب له وكيلًا ويقضى عليه

واتفقوا على الاقرار أنه يقضى به عليه بعدما غاب اذا أقر عنده ، لأنه

لا تهمة في اقراره على نفسه ، فاذا أقر لزمه حكم ( ١/١٣١ ) .

اقراره ، وان أورد الكتاب وقد مات المطلوب فأحضر وصيته

أو وارثه .

فان القاضى يقبل الكتاب ويقضى على الوارث ، والوصى سواء

كان تاريخ الكتاب قبل موت المطلوب أو بعده . (١)

لأن الوصى يقوم مقام الوارث فيما يجب له عليه فصار كما لو بقى

هو فانه يقبل الكتاب ويقضى ما فيه كذلك هذا .

فان ورد عليه الكتاب وهو لا يرى تنفيذ ذلك الحكم وهو مما

اختلف فيه العلماء لم ينفذه . (٢)

---

(١) أنظر المسألة في الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٢٣/٣ ) .

(٢) أنظر الصدر السابق ( ٣٢٣/٣ ) ، وروضة القضاة ( ٣٤٣/١ ) ،

والفتاوى الهندية ( ٣٩٥/٣ ) .

لأن كتاب القاضى ليس بقضاء ، وإنما هو نقل لأننا لو جملناه  
قضاء ، لكان قضاء على الغائب ، والقضاء على الغائب بالبيننة  
لا يجوز .

ثبت أن المكتوب اليه هو المنفذ ، وهو القاضى فوجب  
أن يقضى فيه بما يؤدى اجتهاده اليه ، دليله سائر ما ترقع  
اليه من الأحكام .

وإذا كتب القاضى أن فلانا أقام البينة أن له على فلان كذا .  
لم يقل القاضى حتى ينسبه الى أبيه <sup>(١)</sup> أو الى جده ، أو الى  
صناعة معروفة يعرف بها . <sup>(٢)</sup>

لأن على القاضى أن يعلم المدعى عليه بما يتميز به من غيره  
وهو لا يتميز بهذا من غيره ، لأنه يشاركه فى هذا الاسم غيره  
فصار المدعى عليه مجهولا ، وإذا كان مجهولا وجب أن لا يقل <sup>(٣)</sup>  
وان كان فى ذلك الفخذ اثنان على ذلك الاسم لم تقل  
حتى يقيم الطالب البينة على المطلوب أنه هو الذى كتب فيه  
( ١٣١ / ب ) الكتاب . <sup>(٤)</sup>

---

(١) فى النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) ( اسمه ) .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٢٤ ) .

(٣) راجع السألة فى روضة القضاة ( ١ / ٣٤٣ ) ، والفتاوى الهندية

( ٣ / ٣٨٢ ) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٢٥ ) ، والفتاوى الهندية

( ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ) .

لأنه يشاركه في هذا الاسم غيره فلم يكن المدعى عليه

معلوماً ، فلا يقبل .

وإذا أقام البينة أنه هو المكتوب في بابه فانه يقبل <sup>(١)</sup> ،

لأنه ادعى توجه الحق عليه ، وأنه هو المكتوب في بابه وثبته بالبينة

فوجب أن يقبل .

(٢)

وان لم يكن في الفخذ أحد على اسمه أنفذ ذلك الكتاب

والحكم عليه <sup>(٣)</sup> لأنه لا يشاركه في هذا الاسم غيره فيتميز بهذا عن

غيره فصار معلوماً فوجب أن يقضى به عليه .

فان قال : أنا أقيم البينة أنه كان في هذا الفخذ رجل

على هذا الاسم ، وأنه قد مات لم أقبل منه الا أن يكون حياً

ولا أنظر في حال من مات ، الا أن يكون موته بعد تاريخ شهادة

الشهود بالحق الذي في الكتاب . <sup>(٤)</sup>

فان كان موته بعد تاريخ الشهادة نظرت فيما جاء به في

الكتاب ، وأبطلت الكتاب حتى ينسب الى شيء أعرف أنه هو .

أما اذا كان تاريخه بعد موت فلان فانه يقبل الكتاب . <sup>(٥)</sup>

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٥ ) .

(٢) الفخذ : في المشيرة احدى فصائل البطن .

راجع المعجم الوسيط ( ٢ / ٦٢٦ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٥ ) .

(٤) أنظر الصدر السابق ( ٣ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ) .

(٥) أنظر الصدر السابق ( ٣ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ) .

لأنه لم يشاركه في هذا الاسم غيره وقت التاريخ فيتميز  
بهذا عن غيره ، فصار معلوماً فوجب أن يقل ، وأما إذا كان  
قبل موت فلان فانه لا يقل . ، لأنه شاركه غيره في هذا الاسم  
وقت التاريخ فلم يعلم أنه هو المكتوب في بابه فلا يقل .

وان كان مات قبل ذلك بزمان أو دهر أنفذت الكتاب  
على هذا الحى لما بينا ( ١/١٣٢ ) .

وان كان الكتاب لفلان البصرى ، أو التميمى ، أو البكرى  
لم أجز حتى ينسب الى الفخذ الذى هو منها .<sup>(١)</sup> ، لأنه يشاركه  
في هذا الاسم غيره فلم يصير المدعى معلوماً فلا يقل .

وان كان الكتاب الى فلان بن فلان الفلانى فقال الخصم  
أنا فلان بن فلان الفلانى ، وليس لهذا على شىء ، لم أقبل  
ذلك منه .<sup>(٢)</sup> ولم يكن هذا حجة في الدفع لأنه أقر أنه  
هو المكتوب في بابه ، وقد أقيمت البينة على كونه مطلوباً عند  
القاضى الذى كتب فلا يخرج عن الخصومة بنفيه الحق عن نفسه  
كما لو أقيمت البينة عليه وهو حاضر فجحد ، فان الخصومة  
لا تنتفى عنه كذلك هذا .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣/٣٢٦ ) ، وروضة القضاة

( ١/٣٤٣ ) ، والفتاوى الهندية ( ٣/٣٨٣ ) .

(٢) أنظر أدب القاضى للخصاف مع شرح الصدر ( ٣/٣٢٦ ) ،

وروضة القضاة ( ١/٣٤٤ ) .

وان قال : لي حجة أني دفعت المال اليه وأتى بمخرج

قبل ذلك منه ، لأن الخصومة قد توجهت عليه باقامة البينة فلا يقبل

من بينته الا ما يكون مخلصا ، وقد أتى بالمخلص فوجب أن يقبل . (١)

وان قال : لست فلانا بن فلان الفلاني ، والقاضي لا يعرفه (٢)

فعلى الرجل الذى جاء بالكتاب أن يقيم البينة أنه فلان بن فيلان

ابن فلان الفلاني بعينه ، لأنه يدعى توجه الخصومة وثبوت الحق

عليه وهو ينكر فكان القول قوله ، فان أقام البينة عليه قبل ، لأنه

ادعى توجه المطالبة وثبوت الحق عليه وثبته بالبينة فقبلت بينته .

وان قال : أنا فلان بن ( ١٣٢ / ب ) فلان الفلاني وفنى

هذا الحى رجل على اسمي ، فان القاضي يقول له ثبت ذلك

عندى ، لأن الخصومة توجهت اليه فى الظاهر ، فاذا أراد أن

يدفعها عن نفسه بقوله لم يصدق ، فان ثبت ذلك بشهود لم

يحكم عليه حتى يعرف الرجل المكتوب فيه الكتاب لما بينا . (٣)

وان لم يثبت كان هو الخصم فيه .

ولو كان الكتاب على ميت أحضر بعض الورثة وسمع من الشهود

وقبل الكتاب (٤) ، لأن أحد الورثة خصم فيما يجب للميت له وعليه

فصار كما لو حضروا جميعا .

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٧ ) .

(٢) قوله ( والقاضي لا يعرفه ) مكرر فى الأصل .

(٣) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٢٧ ) .

(٤) أنظر الصدر السابق ( ٣ / ٣٢٨ ) .

ولو أن القاضى لم يأت الكتاب ، ولكنه أتته رسالة من  
القاضى على نسق الكتاب وأشهد على ذلك لم يقبله القاضى (١) ،  
لأن كتاب القاضى الى القاضى نقل فصار بمنزلة الشهادة على  
الشهادة ، وفى الشهادة على الشهادة لا يقبل على وجه الحكاية  
كذلك هذا .

وان التقى القاضيان فى عمل أحدهما أو فى مصر ليس فى  
عملهما فقال أحدهما للآخر : قد ثبت عندى لفلان بن فلان على  
فلان بن فلان الفلانى كذا فاعمل بالحق للمدعى ، لم يقبله  
القاضى ولم ينفذه . (٢)

لأنه بمنزلة الشهادة فلا يقبله القاضى فى غير البلد الذى  
هو قاض فيه ، لأنه لا يخلو أما أن يكونا فى ولاية المخبر أو فى ولاية المخبر له فان

---

(١) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٢٨/٣ ) وذكر الصدر  
الشهيد الفرق بين الرسالة ، والكتاب فقال ما معناه :  
" ان الكتاب من القاضى الى القاضى هو خطاب موجه الى القاضى  
رسميا ، وفى موضع القضاء فلا بد من قبوله وثبوت حججه ، وأما  
الرسالة فانها تكون من المرسل فى غير موضع القضاء وارسال القاضى  
الى المرسل اليه من غير موقع القضاء ، ومن غير معاملة رسمية  
لا يقبل لأن القاضى فى هذه الحالة كواحد من الناس ليست له  
صفة رسمية " ، أما مؤلفنا رحمه الله فان تعليله للسؤال غير واضح .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٢٩/٣ ) .

كانا في ولاية المخبر له ، فالمخبر ههنا بمنزلة الشاهد <sup>هد</sup> والشاهد  
الواحد لا يحكم .

قال <sup>(١)</sup> : ولا ينفي للقاضي أن يقل الشهادة في غير  
بلده الذي هو ( ٣٣ / ١ ) قاض فيه ، لأن سماع الهيئة من القاضي  
فلم يكن له أن يفعل في غير موضع ولا يته ، دليله سائر أحكامه .  
وان عزل القاضي الذي كتب ، أو مات بعد أن وصل كتابه  
إلى هذا وقرأ ما فيه أنفذه . <sup>(٢)</sup>

لأن وصول الكتاب وقراءته ما فيه قبولاً له ، والموت والغيبة  
ليسا بظمن في القاضي ، فوجب أن ينفذه كما لو شهدوا بمسال  
ثم غاب الشاهدان ، أو ماتا فإنه لا يمنع امضاء الحكم بشهادتهما  
كذلك هذا <sup>(٣)</sup> .

وان فسق أو صار بحال لا يجوز حكمه من ذهاب عقل بمسد  
وصول الكتاب لم ينفذه . <sup>(٤)</sup>

---

(١) قول المؤلف قال يعني الخصاص . أنظر قوله في شرح

أدب القاضي ( ٣٣٠ / ٣ ) .

(٢) أنظر أدب القاضي للخصاص مع شرح الصدر ( ٣٣٠ / ٣ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٣٠ / ٣ - ٣٣١ ) .

(٤) أنظر الصدر شرح أدب القاضي ( ٣٣٠ / ٣ ) ، وأنظر أدب

القاضي للماوردي ( ١٣٧ / ٢ ) ، والبحر الرائق ( ٤ / ٧ ) .



وقال أبو يوسف : ان عمى أنفذه ، والعمى مثل الموت <sup>(١)</sup> .  
وذكر أبو علي بن موسى عن زفر عن أبي حنيفة: أنه اذا مات  
القاضي أو غاب فانه لا ينفذه الحاكم الثاني كالفسق ، لأن كتاب  
القاضي الى القاضي بمنزلة الخطاب له ، والثاني يحكم بما ثبت  
عند الأول ، والأول ليس له أن يهدأ فيحكم فلم يكن للثاني أن يحكم  
أيضاً ، وأما الفسق فانه طعن فيه ، واذا كان الطعن فيه لم  
ينفذ قضاؤه ولم يحكم بكتابه ، وأما العمى فانه ليس بطعن ففسق  
الشهادة ، لأنه تحمل الشهادة وهو بصير ثم عمى فانه يقتل  
شهادته واذا لم يكن طعنًا في شهادته لم يكن طعنًا في القضاء  
فجاز أن ينفذه الثاني .

---

(١) أنظر قول أبي يوسف في الصدر شرح أدب القاضي ( ٣ / ٣٣١ ) .

.....

### فصل مهم

ولا يقبل . . . كتاب عامل ، أو قاضى ( ٣٣ / ب )  
رستاق <sup>(١)</sup> ، لأنه ليس له أن يسمع الشهادة ، ولا أن ينفذ  
الحكم بنفسه ، وكذلك الثانى لا ينفذه ، ولا يحكم بكتابه ، ولا يقبل  
الا بكتاب قاضى مدينة فيها منبر وكتاب الخليفة ، لأن له أن يسمع  
البينة وينفذ القضاء بنفسه فكان للقاضى أن ينفذ قضاءه .  
وان كتب الى الأمير الذى استعمله وهو فى المصر أصلح الله  
الأمير ثم اقتص القضية وبحث فيه مع شقه ، ولم يشهد على الكتاب .  
فان محمدا قال : استحسّن أن ينفذه . <sup>(٢)</sup>  
لأن العادة جرت من السلف أن الولاة يكتبون الى القاضى  
والقضاة يكتبون اليهم .

- 
- (١) أنظر أدب القاضى مع شرح الصدر ( ٣٣١ / ٣ - ٣٣٢ )  
وقد سبق معنى الرستاق أنظر ص ٤٤٥ .  
والفتاوى الهندية ( ٣٩٢ / ٣ ) وقال فيها : ان هذا  
ظاهر الرواية التى تشترط المصر لنفاذ القضاء .  
أما على الرواية التى لم تشترط المصر لنفاذ القضاء فيقبل  
كتاب عاملها ويقبل كتاب قاضى الرساتيق وقاضى القرية .  
(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٣٢ / ٣ ) ولم يذكر  
قول محمد .

عمر رضى الله عنه كتب الى أبى موسى الأشعرى وشريح<sup>(١)</sup> ولم يكن يشهد على الكتاب فجَوَزَ ذلك عرفاً ، ولأنه اذا كان معه فى المصر فقد أمن التزوير والتغيير فجاز أن يقله ، ولأنه اذا كان معه فى المصر فان غيره لا يشاركه فى هذا الاسم فصار المكتوب اليه معلوماً فجاز أن يقله .

ولو كان فى مصر آخر لم ينفذه حتى يكتب باسم الأمير واسم أبيه واسم القاضى واسم أبيه لأنه يشاركه فى هذا الاسم غيره<sup>(٢)</sup> فجرى ذلك مجرى كتاب الحكام بمضهم الى بعض ، وقد بينا شرائط ذلك . ولو انكسر خاتم القاضى الذى على الكتاب وقال الشهود نشهد أن هذا كتاب فلان بن ( ١/١٣٤ ) فلان قاضى بلد كذا قرأ علينا وأشهدنا عليه قبله .

وكذلك لو كان الكتاب منشوراً وفى أسفله خاتم فان القاضى يقله<sup>(٣)</sup> اذا شهد الشهود أنه كتابه ، وأنه قرأه عليهم .

---

(١) سبق ذكر كتاب عمر رضى الله عنه الى أبى موسى الأشعرى أنظر ص ٨٠ - ٨٤ ، وأما كتاب عمر بن الخطاب الى شريح فأنظرونى أخبار القضاة لوكيع ( ١٩١/٢ ) وما بعدها وقد أورده من طرق متعددة بالفاظ مختلفة وكل رواية تتضمن جملة من الأحكام .

(٢) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٣٣/٣ ) .

(٣) أنظر الصدر شرح أدب القاضى ( ٣٣٣/٣٠ ) ، وأنظر شرح

الجصاص الورقة ( ١/١٠٩ ) .

وهذا قول أبي يوسف <sup>(١)</sup> ، ولم يذكر قولهما في الكتاب <sup>(٢)</sup> ،

ولكن ذكر في موضع آخر أنه لا يقبله .

---

(١) راجع السألة في الفتاوى الهندية ( ٣٨٨/٢ - ٣٨٩ ) وذكر  
قول أبي يوسف مفصلا فقال : " غير أن أبا يوسف رحمه الله  
يقول : إذا كان الكتاب غير مخقوم لا تصح الشهادة على  
الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب ، وقال :  
ذكر الفقيه أبوبكر الرازي ، وشمس الأئمة الحلواني أن قول  
الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعا ، لأن هذا مما يبتلى  
به الناس . "

قلت : وما نقله صاحب الفتاوى الهندية ذكره الصدر الشهيد  
قبله فقال : " وذكر أبوبكر الرازي ، والشيخ الامام شمس  
الأئمة الحلواني رحمهما الله أن قول الكتاب مع كسر الخاتم  
قولهم جميعا " فانظر <sup>الصدر</sup> شرح أدب القاضي ( ٣٣٥/٣ ) .

(٢) يعني الناصحي بقوله ( ولم يذكر قولهما في الكتاب ) : أن  
الخصاف لم يذكر قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله في  
كتاب أدب القاضي ، ولقد ذكر الصدر الشهيد قول أبي حنيفة  
في شرح أدب القاضي ( ٣٣٤/٣ ) ، وقال : أنه لا يقبل كما

ذكر الناصحي أنه قال الخصاف في موضع آخر .

قلت : ولا أعلم ما مقصود الناصحي بقوله في موضع آخر هل يقصد  
كتاب أدب القاضي للخصاف فهذا لم أقف على قول أبي حنيفة  
فيه أو يعني أنه ذكر ذلك في مؤلف آخر له .

وجه قولهما : لأنه اذا انكسر الخاتم فانه لا يأمن من التزوير  
والتغيير فيه ، فوجب أن لا يقبله .

وروى عن محمد أنه قال : ان هذا يعنى كتاب القاضى الى  
القاضى أمر بدين فلا يقبل فيه الا ما اتضح . (١)

وجه قول أبى يوسف : أنه قد ثبت أن هذا الكتاب مكتوب  
اليه والذات معلوم فوجب أن يقبله كما لو كان مختوماً .

فان طعن المألوب فى القاضى ، أو فى الشهود الذين  
شهدوا عنده ، فان أقام البينة أن الشهود عبيد ، أو محدودون

فى قذف أو من أهل الذمة ، فانه لا يقبل الكتاب لأنه بين  
بينته أن الشهود ليسوا من أهل الشهادة ، وأن القاضى ليس من  
أهل القضاء ، وله فيه حق ، فوجب أن يقبل منه البينة عليه . (٢)

فان أقام رجلاً واحداً كان هذه شبهة .

قال القاضى : من أصحابنا من قال بأن قول الواحد يثبت

شبهة يمنع الحاكم عند تنفيذ الحكم به فى الحال . (٣)

لأن قول الواحد لا يجب الحكم به (٤) الا أنه أوجب

شبهة فوجب على القاضى أن يحتاط ( ١٣٤ ب ) ويتلوم فى ذلك

---

(١) ذكر قول محمد فى الفتاوى الهندية ٣ / ٣٨٨

(٢) أنظر المسألة فى الصدر شرح أدب القاضى ( ٣ / ٣٣٥ ) .

(٣) أنظر الصدر السابق ( ٣ / ٣٣٦ ) .

(٤) قوله ( به ) سقط من النسختين ( أ - ز ) ، ( ع ) .

ولا يحكم به في الحال ، ومنهم من قال : أنه يحكم به في الحال  
لأن الظاهر من حالهم العدالة ، وجواز الشهادة فلا يدفع ذلك  
الظاهر بقول رجل واحد فوجب أن يحكم به في الحال .  
قال محمد : إذا ورد على القاضي كتاب قاضٍ ، فإن القاضي  
المكتوب إليه ينبغي له أن يسأل الشهود عن عدالة القاضي الأول .

وبالله التوفيق .

تم بحون الله وتوفيقه تحقيق النصف الأول من كتاب  
تهذيب أدب القاضي للخصاف ، تأليف  
الناصري ، وذلك في ٢٥ ذي الحجة ١٤٠٤ هـ ،  
ويليه النصف الثاني بحول الله وقوته . والحمد لله  
رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله النبي  
الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين .

مجلد من كتاب الفهارس العامة  
بمطبعة الخزانة العامة

# الفهارس العامة

تابع : فهرس الآيات القرآنية

| رقم الآية         | السورة                                      | رقم الصفحة                  |
|-------------------|---------------------------------------------|-----------------------------|
| <u>ابراهيم :</u>  |                                             |                             |
| ٦                 | يذبحون ابناؤكم ويستحيون نساءكم              | ٣٣٤                         |
| <u>الاسراء :</u>  |                                             |                             |
| ١٢                | وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل | ٩                           |
| <u>النور :</u>    |                                             |                             |
| ٢٧                | يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا               | ٣١١                         |
| ٢٧                | لا تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم                 | ٣١٠                         |
| ٥٨                | يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين         | ٣١١                         |
| <u>القصص :</u>    |                                             |                             |
| ٤                 | يذبح ابناؤهم ويستحي نساءهم                  | ٣٣٤                         |
| <u>المنكحوت :</u> |                                             |                             |
| ٢٩                | والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا           | ٢                           |
| <u>لقمان :</u>    |                                             |                             |
| ١٧                | وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر                | ١٢٧                         |
| <u>الزمر :</u>    |                                             |                             |
| ١٨                | فبشر عبادي الذين يستمعون القول              | ٢١                          |
| <u>الزخرف :</u>   |                                             |                             |
| ٨٦                | الا من شهد بالحق وهم يعلمون                 | ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٧ ، ٦١١ |



تابع : فهرس الآيات القرآنية

| <u>السورة</u>                      | <u>رقم الآية</u> | <u>رقم الصفحة</u> |
|------------------------------------|------------------|-------------------|
| <u>الأحقاف : -</u>                 |                  |                   |
| حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة   | ١٥               | ٣٦١               |
| <u>الحجرات : -</u>                 |                  |                   |
| يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم فاسق | ٦                | ٤٠٤               |

فهرس الأحاديث النبوية  
المرفوعة مرتبة على الحروف الهجائية

| رقم الصفحة                  | اسم الراوى                        | الحديث                                                                                   |
|-----------------------------|-----------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٨٨                         | هرماس بن زياد عن أبيه عن جده      | أتيت النبي صلى الله عليه وسلم استمدى على غريم لي .                                       |
| ٤٦٧                         | هرماس بن حبيب                     | أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لسى فقال الزمه .                                     |
| ١٢٥                         | عائشة ، وعلى وغيرهما              | ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم                                                         |
| ٨٦                          | أم سلمة                           | إذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليسوى بينهم                                                     |
| ١٥٤                         | ابن مسعود                         | إذا اختلف البائع والمشتري فالقول ما يقوله البائع .                                       |
| ١٥٧                         | ابن مسعود                         | إذا اختلف البائع والمشتري والسلمة قائمة                                                  |
| ٣١١                         | أبو موسى الأشعري                  | إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع                                                |
| ٣٦٦                         | أنس بن مالك                       | إذا بعت فقل لا خلا به ( قاله لرجل من الأنصار ) .                                         |
| ٤٨٠                         | ابن عباس                          | إذا رأيت مثل الشمس فاشهد                                                                 |
| ٤٢٧                         | أبو هريرة                         | أذكر الفاجر بما فيه كي يحذره الناس                                                       |
| ١١٧-١١٦                     | أبو حميد الساعدي                  | استعمل اللتبية على صدقات بنى سليمان                                                      |
| ٢٨٩، ٣٠١<br>٢٩٦، ٢٨٣<br>٤٦٤ | على<br>أبو هريرة<br>حسين بن خارجة | أعطى امرأة الوليد بن عقبة هدية من ثوبه اغد يا أنيس إلى امرأة هذا الزمه حتى يؤدي إليك حقك |
| ٧٠                          | وائل بن حجر                       | ألك بينة قال : لا ، قال : فلك يمينه                                                      |
| ٢٨٣                         | أبو هريرة ، زيد بن خالد           | أما والذي نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله                                             |
| ٥٠٩                         | ابن عباس وغيره                    | أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدره العد بالشبهة                                           |

تابع : فهرس الأحاديث النبوية

| رقم الصفحة | اسم الراوى                  | الحديث                                                                       |
|------------|-----------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٦٦        | حسيل بن خارجة               | اللهم انهم عالة فاغنهم وحفاة فاحملهم                                         |
| ٢٨٣        | أبو هريرة ، زيد<br>ابن خالد | أما والذي نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله                                 |
| ٥٠٩        | ابن عباس وغيره              | أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدره الحسد<br>بالشبهة                           |
| ٤٦٦        | حسان بن خارجة               | انت والله وأصحابك عن الفقراء المهاجرين<br>( قاله لحسيل بن خارجة )            |
| ٣١٦        | جابر وغيره                  | أنت ومالك لأبيك                                                              |
| ٣١٩        | عائشة وغيرها                | ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وان ولده<br>من كسبه                            |
| ٣٨٧        | ابن عباس                    | ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم<br>وشهد على الهلال               |
| ٣٨٨        | ابن عباس                    | ان اعرابيا شهد عنده . . . . .                                                |
| ٢٨٩ ، ٣٠١  | على رضى الله عنه            | ان امرأة الوليد بن عقبة جاءت الى النبي<br>صلى الله عليه وسلم فأعطاهم هدية من |
| ٣١٨        | الحسن البصرى                | ان اناسا من أهل الحجاز اقتتلوا فمات<br>اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم    |
| ٢٨٨-٢٨٦    | ابن عباس                    | أن رجلا قدم مكة بابل فباعها عن أبى جهل<br>( فيه قصة طويلة )                  |
| ١٢         | ابن عباس                    | أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم<br>كانت به جراحة                   |
| ٣٦٥        | أنس بن مالك                 | أن رجلا من الأنصار كان فى عقده ضعف                                           |
| ٢٣٠        | اشعث بن قيس                 | أن رجلا من حضرموت قدم رجلا من كندة                                           |
| ٢٨٢        | أبو هريرة ، زيد<br>ابن خالد | أن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله<br>عليه وسلم فقال أحدهما : اقض بيننا  |

تابع : الأحاديث النبوية

| رقم الصفحة | اسم الراوى                         | الحديث                                                                         |
|------------|------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٦٩        | جابر بن سمرة                       | ان رجلين اختصما فى ناقة ليس فى يد واحد                                         |
| ٢٠٧ ، ٢٠٦  | جابر بن عبد الله                   | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف ابن سوريا الإغور جابر بن عبد الله          |
| ٢٠٧        | البراء بن عازب                     | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف يهوديا                                     |
| ٤٠٣        | الأعرج عن النبي صلى الله عليه وسلم | أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن ان لا تجوز شهادة ذى الظنة               |
| ٤٧٦        | نسيم بن هزال                       | ان ما عزا لما لحقه الحجارة جمل يشهد                                            |
| ٥٠١        | سبرة بن معبد                       | ان النبي صلى الله عليه وسلم أبطل متممة النساء                                  |
| ٣٩٥        |                                    | ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لواحد : أتصرف هذا ؟ قال : نعم                  |
| ٥٢٩        | الشمبي                             | ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقضى بالقضاء فينزل القرآن بغير الذي قضاه       |
| ٥٤٢        | أم سلمة                            | انكم تختصمون اليي                                                              |
| ١٤٠        | أم سلمة                            | انما اقضى بينكم فيما لم ينزل علي                                               |
| ٣٥١ ، ٣٣٤  | وائل بن حجر كعب بن مالك عن أبيه    | ان يمين المسلم وراء ما أعوامه من ماله انه صلى الله عليه وسلم باع على معاذ ماله |
| ٤٦١        | كعب بن مالك                        | انه ( كعب ) تقاضى ديننا له على عبد الله ابن أبي حذرد الأسلمي                   |
| ٢٩٤ ، ٢٥٩  | بهز بن حكيم عن أبيه                | انه ( النبي صلى الله عليه وسلم ) خبوس                                          |
| ٣١٧        | عن جده                             | رجلا فى شهمة                                                                   |
| ٢٠٧ ، ٢٣٠  |                                    | انه حلف اليهود بالله ما قتلنا                                                  |
| ٦٣٧ ، ٧٧   | عداء بن خالد                       | انه كتب هذا ما اشترى محمد رسول الله من عداء                                    |
| ٥٤٠        | ابن عمر                            | انه لاعن بين المجلاني وبين امرأتها                                             |
| ١٠٦        | روى عن النبي صلى الله عليه وسلم    | انه لما بعث عتاب بن أسيد جمل له أربعين أوقية                                   |
| ٥٠٥        | عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده        | البينة على المدعى                                                              |

تابع : فهرس الأحاديث النبوية

| رقم الصفحة      | رسم الراوى                        | الحديث                                                               |
|-----------------|-----------------------------------|----------------------------------------------------------------------|
| ٢٠ - ٦٩         | وائل بن حجر                       | جاء رجل من كنده ورجل من حضرموت فقال<br>الحضرمي ...                   |
| ٢٩٤٥ ٢٥٩<br>٣١٢ | بهر بن حكيم عن أبيه<br>عن جده     | حبس رجلا فى تهمته                                                    |
| ٣٥١٥ ٣٣٤        | كعب بن مالك                       | حجر على معاذ ماله واهه فى دين كان عليه                               |
| ٤٨٤             | زيد بن عبد السلام                 | الحكم فى الأضرار يمنى القضاء                                         |
| ٢٠٦             | جابر بن عبد الله                  | حذاف بن صوريا الأعور بالله                                           |
| ١٤              |                                   |                                                                      |
| ٤               | معاذ بن جبل                       | الحمد لله الذى وفق رسول ورسول الله<br>لما يرضى رسول الله             |
| ٥٧              | أبو هريرة ، ابن عمر ،<br>ابن عباس | خير المجالس ما استقبل به القلعة                                      |
| ٥١٠٥ ٣٩٠        | عمران بن حصين                     | خير الناس فى القرن الذى أنا فيه                                      |
| ٤١٥             | موسى بن شيبة                      | رد رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة<br>رجل فى كذبة كذبها           |
| ٦٨              | أشعث بن قيس                       | شاهدك أو يمنى                                                        |
| ٧٤              | عمر بن الخطاب                     | شر الشهود أن يشهد قبل أن يستشهد                                      |
| ٥٦٢             |                                   | على البعد ما أخذت حتى تبرد                                           |
| ٣٩٢<br>١٣       | زيد بن أسلم<br>ابن عباس           | فليستتر بسستر الله<br>قطوه قطهم الله                                 |
| ٨٨              | عبد الله بن الزبير                | قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين<br>يقعدان بين يدي الامام |
| ٤٩٠             |                                   | كان يقضى بالقضاء ثم يقضى بعد ذلك بخلافه                              |

تابع : فهرس الأحاديث النهيية

=====

| رقم الصفحة | اسم الراوى               | الحديث                                                          |
|------------|--------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| ٢٨٤        |                          | لأن تكونوا على أولى من أن تكونوا على الرجل                      |
| ٣٢٤٤ ٢٦٤   | مكحول مرسل               | لصاحب الحق اليد واللسان                                         |
| ١١٥        | أبو هريرة                | لمن الله الراشى والمرتشى فوالحكم                                |
| ٤٦٤        | حسيل بن خازجة            | لما أراد أن يفزو خير لم يبق أحد من يهود                         |
| ٣          | معاذ                     | لما بحث معاذ إلى اليمن قال له : بما تقضى ؟                      |
| ٤٩٧        | ابن عباس                 | لو أعطى الناس بدعاويهم                                          |
| ٩٣         | أبو هريرة                | لو دعيت إلى كراع لأجبت                                          |
| ٤٦٨٥ ٣١٦   | الشريد بن سويد           | لى الواجد (ظام ) يحل عرضه وعقوته                                |
| ١١٧        | أبو حميد الساعدي         | ما بال أقوام نوليهم أمورا فيجبنى أحدهم فيقول : هذا أهدى إلى     |
| ٩٧         | أبو هريرة                | ما رأيت أحدا أكر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم |
| ٢٨٥        |                          | ما قدست أمة حتى يؤخذ من قوبها غير متمتع                         |
| ٤٦٨٥ ٣١٧   | الشريد بن سويد           | مطل الواجد ظل                                                   |
| ٩١         | عبد الله بن عمرو         | المقسطون على منابر من نـ                                        |
| ٢٣١        | أشعث بن قيس              | من اقتطع من أخيه المسلم يمين جاء يوم . . .                      |
| ٦٨         | ابن مسعود                | من حلف على يمين حبر وهو فيها فاجر                               |
| ٦٦         | ابن مسعود ، أشعث ابن قيس | من حلف على يمين يستحق بها مالا هو فيها فاجر                     |
| ٤١١        | انس بن مالك              | من رغب عن سنتى فليس منى                                         |
| ٣٢٨        | ابن عباس                 | من ستر على أخيه المسلم ستر الله عورته                           |

تابع : فهرس الأحاديث النبوية

| رقم الصفحة | اسم الراوى                                  | الحديث                                                    |
|------------|---------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| ٣٨٩        | انس بن مالك                                 | من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا                              |
| ٩١         | انس بن مالك                                 | من ولى شيئاً من أمور المسلمين ففضبهم                      |
| ٩٨         | عائشة                                       | من ولى شيئاً من أمور المسلمين فأراد الله به خيراً جعل ... |
| ٣٣٢        | حكيم بن حزام ، عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده | نهى عن بيع ما لم يطبخ                                     |
| ٦٣٢، ٧٧    | علاء بن خالد                                | هذا ما اشترى محمد رسول الله من عبداً<br>أمن هوذه          |
| ١٠٥        | ابن عباس                                    | هلا سألوا إذ لم يعلموا فانما شفاء المصي<br>السؤال         |
| ٥٠٤        |                                             | والا استسمى العبد غير مشقوق عليه                          |
| ٤٧٢، ٦٣    | على                                         | لا تقضى لأحد الخصمين حتى تسمع الآخر                       |
| ٨٥         | أبو سعيد الخدرى                             | لا يقضى القاضى الا وهو شهمان                              |
| ٧٩، ٧٨     | أبوبكرة                                     | لا يقضى القاضى بين اثنين وهو فضبان                        |
| ٣٣١        | أبوبكرة                                     | لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه                    |
| ٣٤٥        | عقبة بن عامر                                | لا يخلون رجل بامرأة وان كان حموا                          |
| ٦٠         | عبد الله بن عمرو ابن العاص                  | لا يقدس الله امة لا يقضى فيها بالحسب                      |
| ٤٧٢، ٦٣    | على                                         | يا على لا تقضى بين خصمين حتى تسمع                         |

فهرس الآثار مرتبة على  
أسماء أصحابها  
~~~~~

رقم الصفحة
~~~~~

الأثر  
~~~~~

ابراهيم النخعي :

- ٢٣٢ اذا حلف على شيء حلف على الثبات
٦٠٦ انه كان يجوز كتاب القاضي الى القاضي
٣٥٣ روى عنه جواز الحجر
٤١٤ المدل في السلمين من لم تظهر فيه رية
٣٥٠ لا حجر على حر

اسماعيل بن حماد :

- ٢٩٣ أربعة شهود لا أسأل عنهم شاهدا رد الطينة
اسماعيل بن خالد :

- ١٠٤ رأيت ناسا من العلماء يجالسون على القضاء
منهم أبو عمرو الشيباني والشعبي

اسماعيل بن أبي خالد :

- ١٠٤ رأيت شريعا جالسا على القضاء معتما بعامة
اشعث بن قيس :

- ٦٧ كان بيني وبين رجل خصومة في بئر
جابر بن نوح :

- ٣٠١ رأيت على خاتم سعيد بن الأشوع "أجب القاضي"

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة
~~~~~

الآثار  
~~~~~

حاجب بن سعد الطائي : -

٨ يا أمير المؤمنين اني رأيت رؤيا هالتي

الحسن البصري : -

٥٠ أتيت مسجد المدينة ذات يوم بالهاجرة فاذا

بابن عفان قد أکوم كومة

٤٢٦ سئل عن الرجل الذي أتى به قال : قل الله أعلم

٩٩ كان عمر يستشير حتى يستشير المرأة

٩٩ كانوا يقولون ما حزب قوما أمر قط فاجتمعوا

٣٨٩ يا لكح لم رددت شهادته (قاله لياس بن معاوية)

الحكم بن عتيبة : -

٥٣ رأيت شريحا كان يقضى في السجد وعليه مطرف خز

سسرار : -

٦٠٦ أوردت علي الحسن كتابا من قاضي فأجازه بغير
بينه

شريح : -

١٢٩ انت الأمير فاشهد لك

٨٠ اذا غضب قام وترك القضاء

١٢٩ ان امرأة جاءت الى شريح فقالت انك تشهد لي

٢٤٥ أن رجلا ادعى علي رجل مالا فاختصما الى شريح

تابع : فهرس الاثار

رقم الصفحة

الاثار

تابع : شرح :

- ٥١٧ ان شريحا كان يتولى القضا* لمعاوية ومن بعد*
من بنى أمية
- ٣٩٤ انه (شريح) أجاز تزكية واحد
- ٤٩٠ انه قضى بقضا* فخالف فيه عمر وعلى
- ٨٥ انه كان اذا جاع لم يقض
- ٣٥١ انه كان يبيع ما فوق الازار
- ١٢١ انه كان يسلم على الخصوم ويرد السلام
- ٥٦ انه كان يقضى فى المسجد فاذا كان يوما مطيرا
- ٥٣ انه كان يقضى فى المسجد وعليه مطر فخر
- ٣٥٣ روى عنه جواز الحجر
- ٥٧٣ الناتج أولى من المارف
- ٢٣٩ اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة المادلة

الشعبى :

- ٤٢٦ اذا سئل احد عن رجل لا يرغاه فقل : الله أعلم
- ١١٩ ان امرأة كان بينها وبين رجل خصومة فأرادت أن
يخاصمها عمر فأهدت اليه فخذ جزور
- ١٠٩ ان عليا رزق شريحا على القضا*
- ٦٠٦ انه كان يجيز كتاب القاضى الى القاضى .
- ٨٨ كان هائط بين عمر وأبى بن كعب كان جمعا
يدعيانه
- ١٢٩ كانت لرجل عند شريح شهادة فخاصم صاحبه الى
شريح

تابع : فهرس الآثار

<u>الأثر</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>عبد الله بن جعفر : -</u>	
انه اشترى دادا بأربعين ألف درهم فأراد على أن يحجر عليه	٣٥١
<u>عبد الله بن عباس : -</u>	
قوله تعالى (أكلون للسحت) يمتن الرشوة	١١٢
انه أمره ليحلف امرأة فحلفها فنكثت فقتل عليها	٢٤٤
انه رجع عن متعة النساء والصرف	٥٠٣ ، ٥٠٢
<u>عبد الله بن عمر : -</u>	
انه باع عبدا فرد المشتري عليه بالميب	٢٤٤
<u>عبد الله بن مسعود : -</u>	
انا السحت أن يهدى الرجل الى الرجل كى يمينه على حاجة	١١٤
انه سئل عن السحت ، قال : هو الرشا	١١٤
ليس فى هذه الأمة صدف ولا قيد	٣٤٣
<u>عبد الرحمن بن أبى لىلى : -</u>	
استمديت على عثمان فأخذت بتلابيه (وروى عن ابن مسعود نحو هذا)	٢٦٠
<u>عبد الرحمن بن سعيد : -</u>	
رأيت عثمان بن عفان جالسا فى المسجد فاذا جاءه الخصمان	١٠٠

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة

الانبير

عبد الرحمن بن هدى : -

رأيت الحسن يقضى في المسجد ٥٤

عبدة السلماني : -

ان وليتنى أقضى برأى والا لم اعمل لك (قاله لعلى) ١٥

رأيت في الجماعة أحب اليها من رأيك وحدك ٢١

لقد حفظت عن عمر في الجد مائة قضية ٤٩٠

على رضي الله عنه : -

أخذ الدرع من الرجل وقال : اتبع بيعة ٥٩٣ ٥٩٥

اذا اتاه الرجل بالرجل فقال ان لي عليه دين
قال له أله مال

اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقضى للأول حتى تسمع
للآخر ٦١

انه وجد نوما لرجل قتل يوم الجمل مع رجل فقال ٥٩٣
هات الدرع (وفيه رد شهادة عبد الله بن جعفر
وعزله لشريح)

انه استعمل عبد الرحمن بن أحنف على الري فأخذ
المال ٣١ ٣

انه قضى بقضية في الطريق ٥٦

روى عنه جواز بيع امهات الأولاد ٥٠٠

صدقته وفوق كل ذي علم عليم ٥٥

كان رأي وراي عمران امهات الأولاد لا يضمن ٢١ ٤٩٨
في الدين

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة

تابع : على رضى الله عنه : -

كان له حبس بالبصرة يحبس فيه الخصوم وسماه
نافما ٣١٨

كيف أحجر على رجل شريكه امير المؤمنين ٣٥٣

كيف أحجر على رجل شريكه الزبير ٣٥٣

ليس فى التمريض حد ٥٠٩

عمر بن الخطاب : -

أرد علينا عهدنا فوالله لا تلى عملا أبدا ١٠

أما الخطابية فانه بلغنى ان بعضهم يصدق بمضا ٤٠٢

ان الله يجعل الخير فيمن يشاء ١٩

انه استقضى رجلا يقال له حالس بن سعد ٧

انه بلغنى ان فى بيت فلان وفلان شرابا ٣١٤

انه بلغنى عن نائحة فى ناحية المدينة ٣١٢

انه سأل رجلا عن رجل فقال لا نعلم الا خيرا ٤٥٩

انه قضى فى الجبد بمائة قضية ٢٠ ، ٤٩٠

انه كان اذا كره عليه الخصوم رد هم الى زيد بن ثابت ١٥

انه كتب الى أبى موسى الأشعرى أما بعد فسان
القضاء ٨٠ - ٨١ ، ٦٥٥

انه كتب الى أبى موسى المسلمون عدول بعضهم على
بعض ٣٨٨

تابع : فهرس الأثار

الأثار	رقم الصفحة
تابع : عمر بن الخطاب رضى الله عنه : -	
انه كتب الى معاذ وأبى عبيدة حين بعثهما الى الشام	١٠٨
اياكم والهدايا (فى قصة امرأة اهدت اليه فخذ جزور)	١١٩
البينة على من ادعى	٨١
ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضينا	١٩ ، ٥٢٩
رددت الى من رأى لا الى رأى والرأى مشترك	١٦ ، ٤٩٠
الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا	٨١ ، ٨٢
كان اذا هم يمدح الرجل قال : ما علمناه الا خيرا	٤٥٩
كان يقول فى المسألة المشتركة مثل قول على	١٩
كتابة عمر الى أبى موسى الأشعرى	٨٠ - ٨٤
لا تسار ولا تضار ولا تبع ولا تتباعن	٧٩ ، ١٢١ ، ١٣٣
لا تقضى على باليمين ثم لا أحلفه	٨٩
لكنى ردىك من رأى الى رأى والرأى مشترك	٤٩٠
لو رأيت رجلا على احدا أكت تقيمه عليه ؟ قال : لا	١٢٦
المسلمون عدول . . الا مجلودا فى حد	٨٣ ، ٣٨٨
هب أن أبانا كان حمارا السنا من أم واحده (قاله رجل لصر)	١٩
يا أيها الناس فان الاسيف اسيف جهينة رضى من دينه . .	
اليمن الفاجر احق أن ترد من البينة الحادلة	٢٣٩

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة

الأنسـر

عمر بن عبد العزيز : -

١١٥ انها (أى الهدية) كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدية وانما اليوم رشوة

١١٦ انه نزل منزلا من الشام فاهدى اليه تفاح فأمر برده

٨٦ لا تقضى على غضب ولا على ضجر

٨٦ لا خير فى قضاء الا بفهم

عمران بن عتبة : -

خاصمت رجلا الى شريح وسألته ان يكفل لى فلم يكفل ٢٥٥

قائد بن مقلص : -

٣٠١ انه استعدى على غريم له فاعداه شريح

القاسم بن عبد الرحمن : -

١١٠ انه (أى مسروق) لم يأخذ على القضاء رزقا

محمد بن كعب القرظى : -

ان عليا كان يقضى بالكوفة ورجلا من الأنصار قريبا منه ٥٥

مسروق : -

١١٠ انه لم يأخذ على القضاء أجرا

١١٤ سئل عبد الله عن السحت قال : هى الرشوة

١١٤ القاضى اذا أخذ الهدية فقد أكل السحت

١١٢ قال عبد الله : الرشوة فى الحكم كفر

تابع : فهرس الآثار

رقم الصفحة

الآثار

مماوية : -

لا يجب الحد الا في القذف الصريح ٥٠٩

ميمون بن مهران :

بمثنى عمر بن عبد العزيز قاضيا فقال : لا تقضى
وأنت على غضب

نافع : -

كان زيد بن ثابت يأخذ على القضاء أجرا ١٠٨

كتب عمر الى معاذ وأبى عبيدة حين بعثهما الى
الشام ١٠٨

وكيع : -

سئل عن تفسير الريسة ، فقال : اذا لم يشرب
الخمير ٤١٤

يحيى بن أبى كبير : -

كان عمر اذا هم ان يمدح الرجل يقول ما علمناه الا خيرا ٤٥٦

أبو اسحاق (السبيعي) : -

شهدت عند شريح بشي* كان له علم فأجاز شهادتي ١٢٨

أبو ادريس الخولاني : -

رأيت مجارب بن دثار ، وحماد والحكم احدها عن يمينه ١٠٣
والآخر عن يساره

تابع : فهرس الآثار

الأثر	رقم الصفحة
<u>أبو الأحوص : -</u>	
قال عبدالله الرشوة في الحكم كفر	١١٣ ، ١١٤
<u>أبو بكر - رضی الله عنه - : -</u>	
انه أخذ رزقا على القضاء	١٠٧
<u>أبو بكر بن هزم : -</u>	
كان يستند الى عمود في المسجد وعنده حرسيان	٥٢
<u>أبو جرير البجلي : -</u>	
أن شريحا كان اذا غضب قام وترك القضاء	٨٠
<u>ابن سماعة : -</u>	
أنا أسأل عن شاهد يرد الطينة	٢٩٤
<u>ابن كاس : -</u>	
لا يحبس الولدان بدين المولودين	٣١٩

فهرس الأعلام

رقم الصفحة

الاسم

(أ)

٤١٤ ، ٣٥٣ ، ٣٤٩ ، ٢٣٢

ابراهيم النخعي

٦٠٦ ، ٥١٦

٨٨

أبي بن كعب

أنظر الخفاف

احمد بن عمر

٨٠

اساخة ب الهذلي

١٠٣

اسماعيل بن أبي خالد

٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣

اسماعيل بن حماد

٣٣٥

اسيفع الجهنى

٢٣٠ ، ٦٧

أشعث بن قيس

٦١

أنس بن مالك

٢٨٣

انيس

٣٩٠ ، ٣٨٩

اياس بن معاوية

(ب)

٢٠٧

البراء بن عازب

٤٧٩ ، ١٣٩ ، ١٩٢

بشر بن الوليد

٣١٧

بهز بن حكيم

(ج)

٥٠٤

جابر بن زيد

٥٦٩

جابر بن سمرة

٣٠١

جابر بن نوح

٣٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٢ ، ٢٩٤

الخصاص

٤١١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٥٧

٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٥ ، ٤٢٧

٤٩٨ ، ٤٩٤ ، ٤٨٤ ، ٤٧٩

٥٤٩ ، ٥٣٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٦

٦٤٦ ، ٦٤٤ ، ٦٣٢ ، ٥٧٦

تابع في فهرس الأعلام

رقم الصفحة

الاسم

٣٤١

جوير بن سعيد

(ح)

٧

حابس بن سعد الطائي

٤٥٥ ، ٤٥٤

حسان بن ابراهيم

٤٥٩

حسن بن أبي ثابت

• ٣١٨ ، ٩٩ ، ٥٤ ، ٥٠

حسن بن أبي الحسن البصري

• ٤٢٦ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩

٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٢٤١ ، ١٣٩

الحسن بن زياد

٥٨٥ ، ٥٨٤ ، ٤٧٩ ، ٤٥٩

• ٦٠٦ ، ٥٨٦

٦١٦ ، ٦١٥

الحسن بن مالك

١١٥

الحسن بن رستم

٤٦٥ ، ٤٦٤

حسيل بن خارجة

١٠٣ ، ٥٣

الحكم بن عتيبة

١٠٣ ، ١٠٢

حماد بن زيد

٦١

حنش بن المعتمر

(خ)

• ٣٢١ ، ٣١٠ ، ٢٧١ ، ١٨٦

الخصاف (أبو بكر)

٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢

٥٠٧ ، ٤٩٨ ، ٤٨٤ ، ٤٤٧

٦١٦ ، ٥٣٨ ، ٥١٤ ، ٥٠٨

• ٦٤٤

(ز)

٣٥٢ ، ١٠١

الزبير بن العوام

٦٥٣ ، ٦١٣ ، ٦٠٤

زفر

• ٨٩ ، ٨٨ ، ١٦ ، ١٥

زيد بن ثابت

٤٩٠ ، ١٠٨

٢٨٢

زيد بن خالد الجهني

٤٨٤

زيد بن عبد السلام

تابع : فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
٤٩٠	زبيد
(س)	
٦٠٦	سرار
٣٠١	سميد بن الأجنوع
٤٥٤	سميد بن جبير
٨٨ • ٨٧	سميد بن العاص
(ش)	
٤٤٣	الامام الشافعي
٨٥ • ٨٤ • ٧٩ • ٥٤ • ٥٣	شريح القاضي
١٢٩ • ١٢٨ • ١٢١ • ١٠٣	
٣٠١ • ٢٥٥ • ٢٤٥ • ٢٣٩	
٤٩٠ • ٢٩٤ • ٢٥٣ • ٢١٥	
٥٩٤ • ٥٩٣ • ٥٧٣ • ٥١٧	
٦٥٥	
٢٠٦ • ١٢٩ • ١١٩ • ٨٨	الشمسي
٥٢٩ • ٤٢٦	
٦٧ • ٦٥	شفيع بن سلمة
(ض)	
٣٤١	الضحاك بن مزاحم
(ط)	
٥٩٤	طلحة بن عبيد الله
(ع)	
٤٦١	عبد الله بن أبي حدر
٥٩٣ • ٣٦٦ • ٣٥٢ • ٣٥١	عبد الله بن جعفر
٨٨ • ٨٧	عبد الله بن الزبير
٥٠٢ • ٢٨٦ • ٢٤٣ • ١١٢	عبد الله بن عباس
٣١٤ • ٢٤٤	
٩٠٠	عبد الله بن عمرو بن العاص

تابع : فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
٢٣٠ ، ٤٤٨	عبد الله بن المبارك
٦٦ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ٢٩١	عبد الله بن مسعود
٣٤١	
٧٨ ، ٧٩	عبد الرحمن بن أبي بكرة
٣١٣	عبد الرحمن بن أحنف
٤٠٣	عبد الرحمن الأعرج
١٠٠	عبد الرحمن بن سعيد
١٢٥	عبد الرحمن بن عوف
٥٤	عبد الرحمن بن مهدي
٧٨ ، ٣٢٤	عبد الملك بن عمير
١٥ ، ٤٩٠	عبدة السلماني
١٠٦	عتاب بن أسيد
٥١ ، ١٠٠ ، ٢٤٤ ، ٣٥١	عثمان بن عفان
٣٥٢	
٧٧ ، ٦٣٧	عداء بن خالد
١٠	عدلاء بن السائب
٦٩	علقمة بن وائل بن حجر
١٥ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٦١	علي رضي الله عنه
٦٣ ، ٢٨٩ ، ٣١٣ ، ٣١٨	
٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٤٧٢	
٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠٩ ، ٥٩٣	
٥٩٥	
٧ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩	عمر بن الخطاب رضي الله عنه
٢٠ ، ٢١ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨	
٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٩	
١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ٢٣٩	
٢٨٤ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٣٥	
٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤٥٩ ، ٤٩٠	
٥٢٩ ، ٦٥٥	

تابع : فهرس الأعمال

رقم الصفحة	الاسم
١١٦ ، ١١٥ ، ٨٦ ، ٨٥	عمر بن عبد العزيز
٥٦١	عمرو بن حرب
٨٨ ، ٨٧	عمرو بن الزبير
١١٦	عمرو بن قيس
٢٥٥	عمران بن عقة
٥٤٠	عويمر الحجلا
٢٠٨	عيسى عليه السلام
(ف)	
٣٣٤	فرعون
(ق)	
٣٤٨	القاسم بن معن
٣٠١	قائد بن مقلص
(ك)	
٤٦١ ، ٣٥١ ، ٣٥٠	كعب بن مالك الأنصاري
(م)	
٥٢	مالك بن أنس
٤٧٦	مالك بن ماعز الأسلمي
٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٢٨١	الامام مالك
١٠٢	محارب بن دثار
١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٤ ، ٧١	الامام محمد بن الحسن
١٣٤ ، ١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٩	
١٦٧ ، ١٥٤ ، ١٥٢ ، ١٤٦	
٢٤١ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢٠٩	
٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥١	
٣١٠ ، ٣٠٨ ، ٢٧١ ، ٢٥٩	
٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣١٢	
٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥	
٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٤	
٣٤٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣	
٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، ٣٤٩	

تابع : فهرس الأعلام

ممم

رقم الصفحة

الاسم

تابع : الامام محمد بن الحسن

٣٧٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٩١
٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٦٤ ، ٤١٩
٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٧
٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣
٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧
٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢
٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨
٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٤
٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨
٥١٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥
٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٦١
٥٦٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٦٠٢
٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦١١ ، ٦٣١
٦٣٨ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٥٤
٦٥٧ ، ٦٥٨ ،

٤٥٤

محمد بن سيرين

٢٩٠

محمد بن عبد الرحمن

٥٥

محمد بن كعب القرظي

١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤

سروق بن الأجدع

٨٩

مسلمة بن مخلد

٨٧

مصعب بن ثابت

١٠٨ ، ٣٣٥ ، ٣٥١

معاذ بن جبل

١١ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٥٠٩

معاوية بن أبي سفيان

٤١٥

موسى بن شيبة

٢٠٦ ، ٢٠٧

موسى عليه السلام

٨٥ ، ٨٦

ميمون بن مهران

(ن)

١٠٨ ، ٣١٢

نافع أبو عبد الله المدني

٣١٣

نعيم بن دجاجة

تابع : فهرس الأعلام

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
(ه)	
الهرماس بن حبيب	٤٦٧
هرماس بن زياد	٢٨٨
(و)	
وائل بن حجر	٦٩
وكيع بن الجراح	٤١٤
الوليد بن عقبة	٢٨٩
(ي)	
يحيى بن أبى كبير	٤٥٦
يزيد بن أبى حمزة	٤٥٩
يزيد اليماني أبو حمزة	٤٢٦

تابع : فهرس الأعلام

الكسبي :-

الاسم	رقم الصفحة
أبو الأحوص	١١٣
أبو ادريس الخولاني	١٠٢
أبو اسحاق	١٢٨
أبو بكر الصديق رضي الله عنه	١٠٧
أبو بكر بن حزم	٥٢
أبو بكر الخصاف	أنظر الخصاف
أبو بكر الهذلي	٨٠
أبو بكر	٧٨ ، ٧٩
أبو جرير البجلي	٨٠
أبو جهل	٢٨٦
أبو الحسن الكرخي	١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ٤٠٨ ، ٤٧٣ ، ٥١٠ ، ٥١١
أبو حنيفة	٥٠ ، ٧٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٦٠ ، ٢١٥ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٢ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧ ، ٤١٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٦٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٣

تابع : فهرس الأعلام (الكنى)
موصم

الاسم	رقم الصفحة
تابع : أبو حنيفة	٥٨٨ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٤ ٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٢ ٦٢٢ ، ٦١٨ ، ٦١٦ ، ٦١٥ ٦٣٦ ، ٦٣٩ ، ٦٥٣ ، ٨٥ ، ٢٣٩ ، ٣١١ ١٠٨ ٣٩٦
أبو سميد الخدرى	
أبو عيدة بن الجراح	
أبو علي بن شاهويه	
أبو علي بن موسى البستى	٢٦ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٧ ١٨٩ ، ١٩٢ ، ٢٧٢ ، ٣٠٨ ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٧ ٣٦٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ٤٣٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ٤٨٧ ، ٥١٣ ، ٦٠٨ ، ٦١٥ ٦٥٣ ١٠٤
أبو عمرو الشيبانى	
أبو موسى الأشعرى	٨٠ ، ٣١١ ، ٤٠٢ ، ٦٥٥
أبو هريرة	٩٧ ، ١١٥ ، ٢٨٢
أبو يوسف	٧١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ١٤٦ ، ١٢٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٧١ ١٧٨ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢١٦ ٢١٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٧ ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ٣٣٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ٣٨١ ، ٣٦١ ، ٣٩٣ ، ٤٠٢

تابع : فهرس الأعلام (الكنى)

رقم الصفحة

الاسم

تابع : أبو يوسف

٤٣١ • ٤٢٨ • ٤٢٠ • ٤١١
٤٤٤ • ٤٤٣ • ٤٣٦ • ٤٣٢
٤٥٢ • ٤٥١ • ٤٥٠ • ٤٤٥
٤٨٠ • ٤٧٩ • ٤٧٧ • ٤٧٥
٤٨٧ • ٤٨٤ • ٤٨٢ • ٤٨١
٤٩٨ • ٤٩٥ • ٤٩٤ • ٤٨٩
٥٣١ • ٥٣٠ • ٥١٣ • ٥١١
٥٣٦ • ٥٣٥ • ٥٣٣ • ٥٣٢
٥٦٤ • ٥٦١ • ٥٤٣ • ٥٣٨
٥٨٤ • ٥٨١ • ٥٦٦ • ٥٦٥
٦٠٤ • ٥٨٨ • ٥٨٧ • ٥٨٦
٦١٦ • ٦١٥ • ٦١٢ • ٦١١
٦٣٥ • ٦٢٢ • ٦١٨ • ٦١٧
٦٤٤ • ٦٤٣ • ٦٣٧ • ٦٣٦
٦٥٦ • ٦٥٣ • ٦٤٦ • ٦٤٥
• ٦٥٧

الأيناء :-

٦١١ • ٢٨٢ • ١٣٢ • ١٢٧

٢٤٣

٤٧٩ • ٢٩٥ • ٢٩٤ • ٣٤٢

• ٤٨٠

٢٠٦

• ٣٢٤ • ٣١٩ • ١٣٢ • ٦٤

٤٢٢ • ٣٤٠ • ٣٢٦ • ٣٢٨

٤٨٥

١١٦

ابن أبى ليلى

ابن أبى مليكة

ابن سماعة

ابن صوريا

ابن كاس

ابن اللتبية

النسوة :-

٩٨

عائشة

٨٦ • ١٤

أم سلمة

فهرس الكلمات الفريسة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الكلمة</u>
٩١	الا يلا
١٥٠	الارش
٢٥٢	الأكلة
٢٣	امد
٢٩٥	المبذل
٤٣٠	برزة
١٩٣	الابريق
١٤٨	البقل
٧٩	لا تتبع
٤٧٨	لوى
١٦٣	الجراب
	أجربة
٣٤٢	التجريد
٤٠٤	البجاة
١	الاجتهاد
٣١٥	الجس
٣٤٧	الحجر
٤٧	الاستحسان
٣٩٢	محشما
٣٧٤	الاحصار
٢٨	المحضر
٤٨	المحال
٩٥	حباله
٤٠٣	العنة
٥٩	الحيف
٤٦٧	الخرش

تابع : فهرس الكلمات الغريبة
مم

رقم الصفحة	الكلمة
٢٤٩	خرس
٣١٢	الدرة
٢٧	الديوان
٢٨٦	الذعر
٢	الرأى
٦٥٤ ، ٤٥٥	الهرستاق
٢٦١	الرشد
٥٩ ، ٢٢	الرقاع
٨٥	الريان
١٩٦	زنبيل
٢٩٥	التزكية
٢١٨	الزمن
٤٩٦	السبع التى ترد
٢٨	السجل
٤٩١	السلف
٤٦٥	سنبلانية
١٥٠	الشجاج
١٩	السألة المشتركة
٤٥٧	الشطرنج
٤٦٥	شقيقة
٤٦٥	شطبة
٥٠٣	الصرف
٤٧٨	الصيرفى
٣٤٢	صفد
٢٨	الصك
٩٥	مضى
٢٤٩	صم

تابع : فهرس الكلمات الفريسة

الكلمة	رقم الصفحة
ضياح	٢٩
المطرف	٥٣
الدليفة	٢٩٣
الثلثين	٨٣
الحدوى	٢٨١ ، ٢٩٠
عرض	٥٢٢
التمزير	١٩٥
المقدة	٣٦٥
العقر	٢٠٢
الماقلة	١٥١
العنين	٥٠٩
غسل	٣٤٢
الفصب	٨٣
الفخذ	٦٤٨
القبالات	٤٥٤
القرصة	٥١
القسامة	٤٩٧
القاضى	١
أُتلف	٤٠٧
القملر	٢٣
الاقالة	١٣٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦
القصاص	١٢٣
قوام	٥١٤
القياس	٤٧
القيم	٤٤ ، ٤٧١ ، ٥٩
المكاتب	٣٤٠

تابع : فهرس الكلمات الفريسة

رقم الصفحة	الكلمة
٩٢	الكراع
٤٥٤	الكرم
٨٦	كظيظ
٣٤٤	الكنيف
٦٤	الكهاغد
٢٩٠	تلابيب
٤٦١ ، ٢٦٤	الملازمة
١٥٨	اللمن
٣٨٦	لكج
٥٠٦	اللمم
٣١٦	لى (الواجد)
٣١٧	مطل
٤٨٣	ملاك
٤٧٢	الملى
٤٥٢	النهيد
٥٧٠	التشاج
٤٠٧	النسر
٥١	النكسة
٥٠١	نكاح المتعة
٢٤٢	الفكول
٣١٢	نائحة
٥١	الهجرة
٢٩٠	مدبة
٨	هالتنى
٥٥٢	المنهسا
١٤٩	الدية
٤٧١ ، ٤٤	الوصى
١٠٧	اوقية

فهرس البلدان والقائل والفرق

١ - البلدان :

رقم الصفحة	اسم البلد
٦٤٣ ، ٣١٨	البصرة
٢٣٠ ، ٦٩	حضر موت
٧	حمص
٦٠٨ ، ٥٩١	خراسان
٤٦٤	خيبر
٥٥	الرحبة
٣١٣	الري
٧٩	سجستان
١١	صفين
٦٠٨	المراق
٦٤٣	فارس
٦٠٨ ، ٥٦١ ، ١٠٩ ، ٥٥	الكوفة
٣١٢ ، ٥٢ ، ٥١	المدينة
٦٠٩	مرو
٥٩١ ، ١٠٧	مكة
٣١٨	نافع وسنمين
٥٩٣	يوم الجمل

٢ - القائل :

١١٧	بعضو سليم
٤٦٧	تميم
٣١٤	ثقيف
٣٣٥	جهينة
٣١٤ ، ٢٨٦	قريش
٢٣٠ ، ٦٩	كندة

تابع : فهرس البلدان والقبايل والفرق

٣ - الفرق :

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الاسم</u>
٤٤٨ ٤٠١	أهل الأموا
٥١٨ ٤٤٨	الخواج
٤٠٢ ٤٠١	الخطابية
٤٠١	الروافض

فهرس المصَادِرُ

والمراجع

فهرس المراجع

القرآن الكريم

- (١) الأحكام السلطانية للماوردي - أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠ هـ)
دار الكتب العلمية بيروت ٤٠٢ هـ .
- (٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى - محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨ هـ)
مكتبة مصطفى البابي وأولاده - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
- (٣) أحكام العقود في الشريعة الإسلامية - علي قراة - دار مصر للطباعة .
- (٤) الأحكام في أصول الأحكام للآمدى - أبو الحسن علي بن أبي علي - دار
الكتب العلمية - لبنان (١٤٠٠) .
- (٥) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم - محمد بن علي بن حزم الظاهري
تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز .
- (٦) أحكام القرآن للجصاص - أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ) - المطبعة
البهية بصر ١٣٤٧ هـ .
- (٧) أخبار القضاة - وكيع بن خلف بن حبان (ت ٣٠٦ هـ) - مطبعة عالم
الكتب - بيروت .
- (٨) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى - للإمام أبو يوسف - دائرة المعارف
حيدرآباد - تصحيح أبو الوفا الأصفهاني .
- (٩) أدب الأملاء والاستملاء للسمرقاني - أبو سمد عبد الكريم بن محمد
(ت ٥٦٢ هـ) .
- (١٠) أدب القاضي والقضاة - أبو الصلبي هيثم بن سليمان (ت ٢٧٥ هـ)
تحقيق د / فرحات الدشراوي .
- (١١) أدب القاضي للماوردي - أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠ هـ) -
تحقيق مخي هلال السرحان - مطبعة الارشاد ١٣٩١ هـ .
- (١٢) أدب القاضي لابن أبي الدم - أبو اسحاق ابراهيم بن عبد الله
(ت ٦٤٢ هـ) - تحقيق د / مصطفى الزحيلي دمشق .
- (١٣) أدب القاضي - لأبي العباس أحمد بن عبد الفنى السروجي (ت ٧١٠ هـ)
مخطوط في مكتبة طلعت بالقاهرة تحت رقم (٤٦٣) فقه حنفى ومعدى
منه صورة .

تابع : فهرس المراجع

- (١٤) الأدب المفرد للبغاري - محمد بن اسماعيل البغاري (ت ٢٥٦ هـ)
تحقيق محمد فتواد عبد الباقي - طبع في باكستان .
- (١٥) أرواء الغليل للألباني - محمد بن ناصر - المكتب الاسلامي .
- (١٦) أساس البلاغة للزمخشري - محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) طبع
دار الشعب بصر .
- (١٧) الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر - أبو عمر يوسف بن عبد الله
(ت ٤٦٣ هـ) على هامش الاصابة .
- (١٨) أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير - لمز الدين بن الأثير
(ت ٦٣٠ هـ) - دار الفكر لبنان .
- (١٩) الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر - أحمد بن علي بن حجر
(ت ٨٥٢ هـ) - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .
- (٢٠) أصول الفقه - محمد خضري بك - الطبعة السادسة ١٣٨٩ هـ - دار
الاتحاد العربي للطباعة - بصر .
- (٢١) أضواء البيان - محمد الأمين بن المختار الشنقيطي - مطبعة المدني .
- (٢٢) اعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح الممين للدبياطي - السيد بكري
ابن المارف بالله - دار احياء التراث العربي - بيروت .
- (٢٣) أعلام الأخيار - مخطوط له صورة في قسم المخطوطات بالجامعة
الاسلامية رقم (١٨٢٧) .
- (٢٤) أعلام الموقمين عن رب العالمين لابن القيم - محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١)
مطبعة النهضة الجديدة - بصر ١٣٨٨ هـ .
- (٢٥) الأعلام للزركلي - خير الدين - دار العلم للمسلمين - بيروت .
- (٢٦) الافصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة - أبو المنذر يحيى بن محمد
(ت ٥٦٠ هـ) - المؤسسة السميدية بالرياض .
- (٢٧) الأم للامام الشافعي - أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ)
- (٢٨) الأنساب للسمعاني - أبو سعيد عبد الكريم بن محمد - (ت ٥٦٢ هـ) -
دائرة المعارف - حيدرآباد - الهند - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (٢٩) ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - اسماعيل باشا -
دارالعلوم الحديثية - بيروت .

(ب)

- (٣٠) البحر الرائق - زين الدين أبونعيم الحنفى (ت ٨٦٩ هـ) - دار
المعرفة - بيروت .
- (٣١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاسانى - أبوبكر بن مسموود
الملقب بملك العلماء (ت ٥٨٧ هـ) - دار الكتب العربى - بيروت .
- (٣٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد - أبو الوليد محمد بن أحمد
(ت ٥٩٥ هـ) - مطبعة الحلبي وأولاده - بصرى .
- (٣٣) البداية والنهاية لابن كثير - (ت ٧٧٤ هـ) - دار الفكر - لبنان
١٣٩٨ هـ .
- (٣٤) بنو سليم - عبد القدوس الأنصارى - الطبعة الأولى - بيروت ١٣٩١ هـ .

(ت)

- (٣٥) تاج الاسلام أبوسعد وكتابه المعجم الكبير - الطبعة الأولى - تحقيق
منيرة ناجى .
- (٣٦) تاج التراجم فى طبقات الحنفية - للشيخ أبى السدل قاسم بن قطلوبغا
(ت ٨٧٩ هـ) - مطبعة الثانى - بغداد ١٩٦٢ م .
- (٣٧) تاريخ الاسلام - د . حسن ابراهيم حسن - مكتبة النهضة المصرية
الطبعة السابعة ١٩٦٥ م .
- (٣٨) التاريخ الاسلامى العام - د . على ابراهيم حسن - مكتبة النهضة
المصرية - القاهرة .
- (٣٩) تاريخ الأمم والطوك لابن جرير - أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى
(ت ٣١٠ هـ) - مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٥٨ هـ .
- (٤٠) تاريخ بغداد للخطيب - أبوبكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب
البغدادى (ت ٤٦٣ هـ) - دار الكتاب العربى - بيروت .

تابع : فهرس المراجع

- (٤١) تاريخ التراث العربى - فؤاد سزكين - الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٧ م .
- (٤٢) تاريخ دمشق لابن عساكر - على بن هبة الله أبو القاسم بن عساكر
(ت ٥٧١ هـ) مخطوط مصور بالجامعة الاسلامية رقم (١٣٤٦) .
- (٤٣) التاريخ الكبير للبخارى - أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى
(ت ٢٥٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت
- (٤٤) تبصرة الحكام لابن فرحون - ابراهيم بن على بن أبى القاسم المالکى
(ت ٧٩٩ هـ) - دار المعرفة - بيروت على هامش فتح العلى المالك
- (٤٥) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق - عثمان بن على الزيلعى - بهامشه
حاشية احمد هلبى - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٣ هـ .
- (٤٦) تجريد التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد لابن عبد البر
يوسف بن عبد البر القرطبى ٤٦٣ هـ - مطبعة دار الكتب العلمية
بيروت .
- (٤٧) التحبير فى المعجم الكبير للسمعانى - عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢ هـ)
مطبعة الارشاد بغداد ١٣٩٥ هـ .
- (٤٨) تحفة الأحوذى - عبد الرحمن البار كقورى - دار الكتاب العربى - بيروت
- (٤٩) تذكرة الحفاظ للذهبى (ت ٧٤٨ هـ) - دار احياء التراث العربى
بيروت .
- (٥٠) ترتيب القاموس المحيط - الطاهر أحمد الزاوى - دار الكتب العلمية
بيروت ١٣٩٩ هـ .
- (٥١) التشريع الجنائى الاسلامى د . عبد القادر عودة - مؤسسة الرسالة
١٤٠١ هـ .
- (٥٢) التحريقات للجرجانى - على بن محمد الجرجانى - الطبعة الأولى
١٤٠٣ هـ - بيروت .
- (٥٣) التعليق المبنى على سنن الدارقطنى - لابسى الطيب شمس الحسق
المظيم آبادى - دار المحاسن للطباعة - القاهرة - على هامش
الدار قطنى .

تابع : فهرس المراجع

- (٥٤) تفسير ابن كثير - اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) -
دار احياء التراث العربي - بيروت ١٣٨٨ هـ .
- (٥٥) تقريب التهذيب لابن حجر - أحمد بن علي بن حجر المسقلاني
(ت ٨٥٢ هـ) - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف .
- (٥٦) التقرير والتحبير على تحرير الامام الكمال بن الهمام (ت ٦٨١ هـ) فسي
علم الأصول الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لأمر الحاج
(ت ٨٢٩ هـ) المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ١٣١٢ هـ .
- (٥٧) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - أحمد بن علي
ابن حجر ٨٥٢ هـ - دار المصرفة - بيروت .
- (٥٨) التنظيم القضائي في الفقه الاسلامي - د / محمد مصطفى الزحيلي
دار الفكر
- (٥٩) تهذيب الأسماء واللغات - محي الدين شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) -
دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٦٠) تهذيب التهذيب - أحمد بن علي بن حجر المسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) -
الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ .
- (ج)
- (٦١) الجامع الكبير - للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) - دار
احياء التراث الاسلامي - بيروت ١٣٥٦ هـ .
- (٦٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - عبدالرحمن بن أبي حاتم السرازي
(ت ٣٢٧ هـ) - دائرة المعارف حيدرآباد - الهند .
- (٦٣) جمع الجوامع للسيوطي - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)
صورة من دار الكتب المصرية .
- (٦٤) جواهر الاكليل شرح مختصر خليل - صالح عبدالسميع الأوهري - دار
الفكر - بيروت .
- (٦٥) الجواهر المضية في طبقات الحنفية - عبدالقادر بن محمد القرشي
(ت ٧٧٥ هـ) د / عبدالفتاح محمد العلوي مطبعة عيسى البابي
١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المراجع

(ح)

- (٦٦) حاشية ابن عابدين - محمد أمين الشهير بابن عابدين - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
- (٦٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - شمس الدين محمد بن أحمد الدسوقي ١٢٣٠ هـ .
- (٦٨) حاشية الروض المربع - عبد الرحمن بن محمد بن القاسم (ت ١٣٩٢ هـ) المطابع الأهلية بالرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .
- (٦٩) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - آدم متز - نقله الى العربية محمد عبد الهادي أبو ريده - دار الكتاب العربي - بيروت .

(خ)

- (٧٠) الخرشى على مختصر خليل - دار الفكر

(د)

- (٧١) الدر المنثور - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) - الناشر محمد أمين دمج - بيروت .

(ر)

- (٧٢) الرائد في علم الفرائض - محمد الميبد الخطراوي - الطبعة الثانية .
- (٧٣) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة - محمد بن جعفر الكتاني ١٣٤٥ هـ - طبعة دار الفكر - دمشق .
- (٧٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت - هيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي (ت ٤٤٤ هـ) تحقيق محمد با كريم با عبد الله
- (٧٥) روضة القضاة وطريق النجاة للسفاني - أبو القاسم علي بن محمد (ت ٤٩٩ هـ) - مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩٤ هـ .
- (٧٦) روضة الناظر وجنة المناظر - موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ) المطبعة السلفية ومكتبتها .
- (٧٧) الروض المربع - المطابع الأهلية بالرياض ١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (٧٨) الزوائد في فقه الامام أحمد - محمد بن عبد الله آل حسين - مطبعة دار البيان في مصر .
- (٧٩)
- (س)
- (٧٩) سهل السلام - محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٣ هـ) - دار احياء التراث العربي - بيروت
- (٨٠) سنن ابن ماجه - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني - (ت ٢٧٣ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- (٨١) سنن أبي داود - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق عزت عبيد الدعاس - الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .
- (٨٢) سنن الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق أحمد شاكر دار احياء التراث العربي - بيروت .
- (٨٣) سنن الدارقطني - علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) - تعليق عبد الله هاشم يماني ١٣٨٦ هـ - دار المحاسن للطباعة والنشر .
- (٨٤) السنن الكبرى للبيهقي - أحمد بن حسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨) - الطبعة الأولى (١٣٤٤ هـ) - دائرة المعارف حيدرآباد .
- (٨٥) سنن النسائي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شبيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت - مع شرح السيوطي وحاشية السندقي .
- (٨٦) سير أعلام النبلاء للذهبي - محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) - تحقيق شبيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت ، ومخطوط . فـسـي الجامعة الاسلامية رقم (٣٤٩) .
- (٨٧) سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) - مطبعة مصطفى محمد بالأزهر .
- (ش)
- (٨٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد أبو الفلاح عبد الحى ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ) - دار الميسرة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .

- (٨٩) شرح أدب القاضي للخصاف - أبو بكر أحمد بن علي الجصاص - مخطوط
في مكتبة ولي الدين جارا الله - وله صورة في قسم المخطوطات في
الجامعة الإسلامية تحت رقم (٤٨١) .
- (٩٠) شرح أدب القاضي للخصاف - حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري
المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦ هـ) تحقيق محي هلال السرحان .
- (٩١) شرح أدب القاضي للخصاف - تأليف الصدر الشهيد - تحقيق ودراسة
عبد العزيز القاري - رسالة دكتوراه ١٣٩٩ هـ .
- (٩٢) شرح المختار شرح تنوير الأبصار للخصفاني (ت ١٠٨٨ هـ) - مطبوع
مع رد المحتار - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
- (٩٣) شرح المقيدة الطحاوية - أبو العز الحنفى - (ت ٣٢١) - المكتب
الإسلامي .
- (٩٤) شرح العناية على الهداية - أكمل الدين محمد بن محمود الهابسرتي
(ت ٧٨٦ هـ) - مطبوع على حاشى الهداية مع فتح القدير - مطبعة
الحلبى (١٣٨٩ هـ) .
- (٩٥) شرح فتح القدير - محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى
(ت ٦٨١ هـ) - مطبعة الحلبي الطبعة الأولى (١٣٨٩ هـ) .
- (٩٦) شرح معاني الآثار للطحاوى - أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الأزدى (ت ٣٢١ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٩٧) (س)
- (٩٨) الصحاح في اللغة والعلوم - أعداد نديم مرعشلى أسامة مرعشلى -
دار الحضارة المربية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٥ م .
- (٩٩) صحيح ابن خزيمة - محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمى (ت ٣١١ هـ)
تحقيق د / محمد مصطفى الأعظمى - المكتب الإسلامى .
- (١٠٠) صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ)
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت .

تابع : فهرس المراجع

(١٠١) صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية .

(غ)

(١٠٢) ضحى الاسلام - أحمد أمين - الطبعة العاشرة - دار الكتاب

المصري - بيروت .

(١٠٣) الضعفاء الكبير للحقيلي - أبو جعفر محمد بن عمر المقيلى (ت ٣٢٢ هـ)

تحقيق عبد المصطفى أمين - دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٠٤) الضعفاء والمتروكين للدارقطني - علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)

مخطوط - بالجامعة الاسلامية رقم (٣٨٤) بالمدينة المنورة .

(ط)

(١٠٥) الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتميمي (ت ١٠٠٥ هـ) - تحقيق

عبد الفتاح محمد الحلو - نشر دار الرفاعي بالرياض - الطبعة الأولى .

(١٠٦) طبقات الشافعية للأسنوي - جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن

(ت ٧٧٢) - تحقيق عبد الله الجبوري - مطبعة الارشاد - بغداد

١٣٩١ هـ .

(١٠٧) طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده

(١٠٨) طبقات الفقهاء للشيرازي - أبو اسحق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) - دار

الرائد المصري - بيروت .

(١٠٩) الطبقات الكبرى - محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠ هـ) مطبعة

دار صادر بيروت .

(١١٠) الطبقات الكبرى لابن سعد القسم المتتم لتابعي أهل المدينة ومن

بعدهم - دراسة وتحقيق زياد محمد منصور .

(١١١) الطبقات - أبو عمرو خليفة بن خياط المصفرى (ت ٢٤٠ هـ) تحقيق

دكتور / أكرم ضياء الممرى - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض .

(١١٢) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي - نجم الدين بن حفص

(ت ٥٣٧ هـ) - طبع بالأوقست بمكتبة الشئى بغداد .

تابع : فهرس المراجع

(ظ)

(١١٣) ظفر اللاضى بما يجب فى القضاء على القاضى - نواب صديق حسن خان
الم (١٣٠٧ هـ) المكتبة السلفية - لاهور .

(ع)

(١١٤) المدة فى أصول الفقه - القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء
الهفدادى (ت ٤٥٨) تحقيق د . أحمد بن على سيد المبارك -
مؤسسة الرسالة - بيروت .

(١١٥) المذهب الفاضى شرح عمدة الفارض - ابراهيم بن عبدالله بن ابراهيم
الحنبل - مطبعة دار الفكر - بيروت .

(١١٦) علل الحديث لابن أبى حاتم - أبو محمد عبدالرحمن محمد بن ادريس
الرازى (ت ٣٢٧ هـ) - مطبعة دار السلام - القاهرة .

(١١٧) الملل المتناهية فى الأحاديث الواهية - أبو الفرج عبدالرحمن بن على
الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) - تحقيق ارشاد الحق الأثرى - دار نشر
الكتب الاسلامية - فيصل اباد

(١١٨) الملل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى (ت ٣٨٥ هـ) -
مخطوط بالجامعة الاسلامية رقم (٢١٧) مصورة من دار الكتب المصرية .

(ف)

(١١٩) الفتاوى الهندية - تأليف جماعة من علماء الهند - المطبعة الكبرى
الأهلية - بولاق (١٣١٠ هـ) .

(١٢٠) فتح البارى شرح صحيح البخارى - أحمد بن على بن حجر المصقلانى
(ت ٨٥٢ هـ) - المطبعة السلفية - الرياض .

(١٢١) الفتح الربانى - أحمد عبدالرحمن البنا - دار الشهاب - القاهرة
الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ .

(١٢٢) فتح القدير للشوكانى - محمد بن على الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) - دار
المعرفة - بيروت .

(١٢٣) الفرق بين الفرق - عبدالقاهر بن طاهر بن محمد الهفدادى (ت ٤٢٩ هـ)
تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد - مطبعة المدنى .

تابع : فهرس المراجع

- (١٢٤) الفصل في الطل والأهواء والنحل - أبو محمد علي بن أحمد بن حسزم
(ت ٤٥٦ هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة
الثانية ١٣٩٥ هـ .
- (١٢٥) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي - أبو بكر محمد بن علي بن ثابت
البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) = طبعة ثانية ١٣٨٩ - مطابع القصيم
بالرياض .
- (١٢٦) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي - محمد بن الحسن الفاسي
١٣٧٦ - المطبعة العلمية بالمدينة المنورة - تحقيق د . عبدالمعز
ابن عبدالفتاح القاري .
- (١٢٧) فهرس الفهارس للكتاني - عبدالحق بن عبدالكبير الكتاني (ت ٣٨٢ هـ)
المطبعة الجديدة الفارسية ١٣٤٧ هـ .
- (١٢٨) فهرس المخطوطات الأزهرية .
- (١٢٩) الفوائد البهية في تراجم الحنفية - محمد عبدالحق اللكوي الهندي -
مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

(ق)

- (١٣٠) القاموس المحيط - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت ٨١٧ هـ)
الناشر مؤسسة الحلبي بصر - القصور الموالي للامام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)
مكتبة الجندي بصر .
- (١٣١) القضاء والقضاة - محمد شهير ارسلان - دار الارشاد - بيروت - الطبعة
الأولى ١٣٨٦ هـ .
- (١٣٢) القضاء والقضاة في كتاب الله وسنة رسوله - رسالة الدكتوراه - اعداد د. نب
ابن مصري بن ناصر القحطاني ١٤٠٢ هـ .
- (١٣٣) قوانين الأحكام الشرعية ومساائل الفروع الفقهية - محمد بن أحمد بن جزي
الفرناطي المالكي - الناشر - دار القلم للملايين - بيروت .

(ك)

- (١٣٤) الكامل في التاريخ - علي بن محمد بن عبدالكريم الشيباني المصروف
بابن الاثير (ت ٦٣٠ هـ) - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ هـ .

تابع : فهرس المراجع

(١٣٥) كشف القناع عن متن الاقناع - منصور بن يونس بن ادريس الجوهري

(ت ١٠٥١) - مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤ هـ .

(١٣٦) كشف الطنون - مصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة - دار

الملوم الحديثه - بيروت .

(ل)

(١٣٧) اللباب في تهذيب الأنساب - عز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) دار

صادر بيروت .

(١٣٨) لسان الحكام في معرفة الأحكام - ابراهيم بن محمد بن الشحنة الحنفي

مطبوع مع محين الحكام الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .

(١٣٩) لسان العرب لابن منظور - جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري

(ت ٧١١) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - صورة عن طبعة

بولاق .

(م)

(١٤٠) المسوط للسرخسي - شمس الدين السرخسي - دار المعرفة للطباعة

والنشر - بيروت ١٣٦٨ هـ .

(١٤١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي

(ت ٨٠٧) - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٢ هـ .

(١٤٢) المحرر في الفقه - مجد الدين أبو البركات (ت ٦٥٢) - مطبعة السنة

الحمدية ١٣٩٦ هـ .

(١٤٣) المحلى لابن قزوين - علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) - دار

الاتحاد العربي للطباعة - بصر - ١٣٩٠ هـ .

(١٤٤) مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - كان حيا

سنة ٦٦٦ هـ - عن بترتيه محمود خاطر بك - دار الفكر - بيروت .

(١٤٥) مختصر سيرة الرسول - لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦ هـ)

الدار العربية للطباعة والنشر - بيروت .

(١٤٦) مختصر الطحاوي - أبو جعفر محمد بن أحمد بن سلامة (ت ٣٢١ هـ)

نشر لجنة احياء المعارف النحمانية - حيدر اباد ١٣٧٠ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (١٤٧) المختصر في اخبار البشر - عماد الدين اسماعيل أبو الفداء* (ت ٧٣٢هـ)
الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية بحضر .
- (١٤٨) المختصر لأدب القاضي للخصاف - مخطوط له صورة بقسم المخطوطات
بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (١٧٩٤) .
- (١٤٩) مختصر وفقى هلال والخصاف - مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة
المنورة رقم (٢٢٩ و ٢٥٤) .
- (١٥٠) المدونة الكبرى - للإمام مالك بن أنس الأصبهى - رواية الامام سحنون
ابن سعيد عن عبدالرحمن بن القاسم - دار الفكر - بيروت ١٣٦٨ هـ .
- (١٥١) مذكرة أصول الفقه - الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطى - من
مطبوعات الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة .
- (١٥٢) مرآة الجنان - أبو محمد عبدالله بن سعد اليافعى (ت ٧٦٨) -
بيروت .
- (١٥٣) المرقاة الوفية في طبقات الحنفية - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى
(ت ٨١٧ هـ) - مخطوط من مكتبة عارف حكمت بالمدينة رقم (٢٠٤) .
- (٩٠٠) .
- (١٥٤) المستدرک على الصحيحين - الحافظ أبو عبدالله الحاكم النيسابورى -
دار الكتاب العربى - بيروت .
- (١٥٥) المستقصى من علم الأصول - محمد بن محمد بن محمد الفزالى (ت ٥٠٥هـ)
المطبعة الأميرية - بولاق ١٣٢٢ هـ .
- (١٥٦) مسند أبى يعلی - مخطوط فى الجامعة الاسلامية رقم (٣١٧) صورة
من استانبول .
- (١٥٧) مسند الامام أحمد بن حنبل - أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيسى
(ت ٢٤١ هـ) - المكتب الاسلامى - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .
- (١٥٨) مسند الطيالسى - سليمان بن داود بن الجارود الطيالسى (ت ٢٠٤هـ)
دائرة المعارف جیدراياد ١٣٢١ هـ .
- (١٥٩) مشاهير علماء الأماص - محمد بن أحمد بن حيان البستى (ت ٣٥٤ هـ)
دار الكتب العلمية - بيروت - تحقيق م فلا يشهر .

تابع : فهرس المراجع

- (١٦٠) الصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - أحمد بن محمد -
ابن علي الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) - المكتبة العلمية - بيروت .
- (١٦١) الصنف - عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) - تحقيق
حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الاسلامي - بيروت .
- (١٦٢) معالم السنن للخطابي - حمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٣٨٨ هـ) -
طلي هاشم أبي داود - الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .
- (١٦٣) معجم البلدان - أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) -
دار الكتاب العربي - بيروت .
- (١٦٤) المعجم الصغير للطبراني - سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ) دار النشر
بالقاهرة .
- (١٦٥) المعجم الكبير للطبراني - سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق حمدي
عبد المجيد السلفي - مطبعة الوطن العربي - العراق .
- (١٦٦) معجم قائل العرب القديمة والحديثة - عمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة .
- (١٦٧) معجم المطبوعات العربية - يوسف اليان سرقيس - مطبعة سرقيس بحضر
١٣٤٦ هـ .
- (١٦٨) المعجم الفهرس لابن حجر - أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)
مخطوط من دار الكتب الأزهرية رقمه بالجامعة الاسلامية (٨٥٧)
- (١٦٩) المعجم الوسيط - لجنة من العلماء - مطابع دار المعارف - بحضر
١٣٩٣ هـ .
- (١٧٠) معرفة علوم الحديث للحاكم - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - (ت ٤٠٥ هـ)
المكتبة العلمية بالمدينة ١٣٩٧ هـ .
- (١٧١) المعرفة والتاريخ للفسوي - أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ)
تحقيق د . أكرم ضياء المصري - مطبعة الارشاد - بغداد .
- (١٧٢) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام - أبو الحسن علسي
ابن خليل الطرابلسي - مطبعة انجلي بحضر ١٣٩٣ هـ .
- (١٧٣) مفازي رسول الله صلى الله عليه وسلم للواقدي - أبو عبد الله محمد بن عمر
الواقدي (ت ٢٠٧ هـ) مطبعة السعادة بحضر ١٣٦٧ هـ .
- (١٧٤) زمفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج للنووي - شرح الشيخ
محمد الشربيني الخطيب - مطبعة الحلبي وأولاده بحضر ١٣٧٣ هـ .

تابع : فهرس المراجع

- (١٧٥) المفتي لابن قدامة - أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة
(ت ٦٣٠ هـ) - الناشر مكتبة الجمهورية العربية بصر .
- (١٧٦) = مفتاح السعادة ومصباح السيادة - أحمد بن مصطفى الشهير بدلاش
كبرى زادة - تحقيق كامل ، كامل بكري = مطبعة دار الكتب
الحدیثة بصر .
- (١٧٧) المقاصد الحسنة للسخاوي - أبو الخير محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢ هـ)
الناشر مكتبة الخانجي بصر ومكتبة الشنق - بغداد .
- (١٧٨) مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين - أبو الحسن علي بن اسماعيل
الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) - تحقيق محمد محي الدين - مكتبة النهضة
المصرية ١٣٨٩ هـ .
- (١٧٩) مقدمات ابن رشد - أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت ٥٢٠ هـ)
مطبعة السعادة بصر .
- (١٨٠) الملل والنحل للشهرستاني - أبو الفتح محمد بن عبد الكريم - تحقيق
عبدالمعز محمد الوكيل - دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ .
- (١٨١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ابن الجوزي - عبدالرحمن بن علي
ابن محمد (ت ٥٩٧ هـ) - دائرة المعارف حيدرآباد - الهند
الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .
- (١٨٢) المذهب في فقه الامام الشافعي - أبو اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي
(ت ٤٧٦ هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٣٧٩ هـ .
- (١٨٣) موارد الخطيب البغدادي - د . أكرم ضياء المصري - مطبعة محمد هاشم
الكتابي ١٣٩٥ - دار القلم - بيروت .
- (١٨٤) موطا للامام مالك مع الزرقاني - مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)
مطبعة مصطفى الهادي الحلبي بصر - الدارعة الأولى ١٣٨٢ هـ .
- (١٨٥) الموسوعة العربية الميسرة - لجنة من العلماء - دار الشعب - القاهرة
١٩٧٢ م .
- (١٨٦) موسوعة فقه عمر بن الخطاب - د . محمد رواح قلصه جي - مكتبة
الفلاح - الكويت ١٤٠١ هـ .
- (١٨٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد
ابن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق محمد علي البجاوي - دار المعرفة
بيروت .

تابع : فهرس المراجع

(ن)

- (١٨٨) الننف في الفتاوى - أبو الحسن علي بن الحسين السفدي (ت ٤٦١ هـ)
مطبعة الارشاد - بغداد ١٢٧٦ م .
- (١٨٩) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - ابن ثغرى بردي جمال الدين
أبو المحاسن (ت ٨٧٤ هـ) - دار الكتب - القاهرة .
- (١٩٠) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ والسلطة القضائية - طاهر القاسمي
دار النفاث ١٣٩٨ هـ .
- (١٩١) نظام القضاء في الاسلام - جمال صادق المرصفاوي - جامعة الامام
محمد بن سعود - الرياض ١٤٠١ هـ .
- (١٩٢) نصب الراية في تخرير الهداية للزيلعي - أبو محمد عبدالله بن يوسف
(ت ٧٦٢ هـ) - الناشر المكتبة الاسلامية .
- (١٩٣) نكاح الصفة دراسة وتحقيق - محمد عبدالرحمن شميعة الأهدل
مؤسسة الخافقين ومكتبتها ١٤٠٣ هـ .
- (١٩٤) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير - أبو السعادات المبارك
ابن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) - المكتبة الاسلامية ١٣٨٣ هـ .
- (١٩٥) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - شمس الدين بن شهاب الدين
الرملي (ت ١٠٠٤ هـ) - مطبعة الحلبي ١٣٨٦ هـ .
- (١٩٦) نور اليقين في سيرة سيد المرسلين - محمد الخضري بك - مطبعة
دار الفكر - بيروت .
- (١٩٧) نيسل الأوطار للشوكاني - محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)
دار الجيل - بيروت .
- (١٩٨) هدية العارفين - اسماعيل باشا - دار الملوم الحديثة - بيروت .
- (١٩٩) الوافي في الوفيات - صلاح الدين خليل بن ابيك (ت ٧٦٤ هـ) -
الطبعة الثانية .
- (٢٠٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أحمد بن محمد بن أبي بكر
ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) - تحقيق د. احسان عباس - دار صادر
بيروت ١٣٩٨ هـ .

فہرست الموضوعات

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١	١ - باب فى اجتهد القاضى
٢٢	فصل يبعث القاضى كاتبه الى المسجد
٢٥	فصل يجعل القاضى للنساء يوما
٢٧	٢ - باب فى القاضى المعزول
٢٧	فصل ويبعث أمينين الى القاضى المعزول
٣٧	فصل
٤٣	فصل يحاسب القاضى الأمانة
٥٠	٣ - باب فى القضاء فى المسجد
٥٧	فصل اذا دخل القاضى المسجد يضى ركعتين
٥٨	٤ - باب فى آداب القاضى
٧٨	فصل لا يقضى وهو غضبان
٨١	خطيب عمر رضى الله عنه
٩٣	فصل شهود القاضى الجنابة
٩٥	فصل تحلية الكاتب للمدعى
٩٧	فصل جلوس أهل الفقه مع القاضى
١٠٦	٥ - باب فى أخذ القاضى الرزق والهدية والرشوة
١٠٦	فصل أخذ القاضى رزقا من بيت المال
١٢١	فصل تسليم القاضى على الخصوم
١٢٣	٦ - باب فى قضاء القاضى بعلمه
١٢٣	فصل فى أخذ القصص
١٣٤	٧ - باب فى الاستحلاف وأنواع من الدعاوى
١٤٧	فصل كيفية الاستحلاف فى الاجارة
١٥٤	فصل اختلاف البائع والمشتري فى اليمين

الموضوع	رقم الصفحة
فصل	١٦٠
فصل	١٦٣
فصل	١٦٤
فصل	١٧١
فصل من ادعى كل واحد منهما الرذيلة	١٧٣
فصل رجل اشترى دارا فقدمه الشفيع	١٨٦
فصل ادعى رجل على رجل مالا	١٨٨
فصل ادعت المرأة الايالا	١٩١
فصل ادعى كسر امريق	١٩٣
فصل ادعى خرق الثوب	١٩٤
فصل ادعى في وضع الخشب	١٩٨
فصل في دعوى المحجور عليه	٢٠١
فصل اشترى المأذون جارية	٢٠٢
فصل كيفية تحليف اليهود	٢٠٦
فصل في تحليف النصراني	٢٠٨
فصل تحليف أهل الشرك	٢٠٩
فصل أقرب المال وادعى الأجل	٢١٠
فصل أقرب المال وادعى شيئا	٢١٢
٨ - باب ما لا يجب فيه اليمين	٢١٤
فصل الحلف في الحدود	٢١٤
فصل الحلف في دعوى النكاح	٢١٥
فصل ادعى أن فلانا مات وأوصى الى هذا	٢١٩
فصل ادعى على ميت حقا	٢٢٠
فصل ادعى رجلا على رجل	٢٢١
فصل ادعى ان الميت أوصى اليه	٢٢٥
٩ - باب اليمين على الملم	٢٢٦
فصل رجل اشترى جارية وادعى آخر أنها له	٢٣٣
فصل دعوى الدار	٢٣٦

رقم الصفحة

الموضوع

- ٢٣٨ فصل ادعى أن أباه مات وله عليه ألف درهم
- ٢٤٢ ١٠ - باب النكول
- ٢٤٨ فصل في دعوى الحق (ادعى حقا فسأله القاضى
فجحد)
- ٢٤٩ فصل في دعوى المال
- ٢٥٤ ١١ - باب أخذ الكفيل
- ٢٥٧ فصل ادعى حدا في قذف
- ٢٥٩ فصل شهد عليه شاهدان أو أقر حبسه
- ٢٦١ فصل اذا قال شاعدي الآخر حاضر
- ٢٦٢ فصل أخذ الكفيل في قتل الخطأ
- ٢٦٣ فصل أخذ الكفيل في التمزير
- ٢٦٤ فصل شهد الشهود على رجل بحق القاضى
لا يعرف الشهود
- ٢٦٧ فصل
- ٢٦٨ فصل اذا كان المدعى عقارا أو دينا
- ٢٦٩ فصل اذا كان المدعى دينا
- ٢٧٠ فصل اذا كان المدعى عقارا
- ٢٧٣ فصل قدم رجلا الى القاضى وقال أنا وصى فلان
- ٢٧٥ فصل ادعى على ميت حقا وقدم وصية
- ٢٧٧ فصل قدم رجلا وادعى أن أباه مات وهو وارثه
- ٢٧٨ مسألة دار في يد رجل فادعى رجل انها له
- ٢٧٩ فصل اذا مات المطلوب بطلت الكفالة
- ٢٨٠ فصل اذا مات الطالب لم تبطل الكفالة
- ٢٨١ ١٢ - باب المدوى والأعداء
- ٢٩٢ فصل ان كانت المسافة اكر من ذلك
- ٢٩٣ فصل في شاهد رد الطينة

٢٩٧	فصل يثبت بشاهد عدل ممن يعرف المريض أو المرأة
٢٩٨	فصل اتیان الأمين الى المريض أو المرأة
٢٩٩	فصل وان جحد وحلف أمره الأمين بأن يقيم وكيلًا
٣٠٠	فصل وان عرض عليه الأمين فأبى ان يحلف
٣٠١	فصل اذا تقدم الرجل وادعى أن خصمه امتنع عن الحضور
٣٠٣	فصل اذا حضر وشهد عليه الشهود برد الخاتم
٣٠٤	مسألة جاء رجل الى القاضي وادعى ان له حقا على فلان وقد توارى
٣٠٥	فصل اذا شهد الشاهدان أنه في منزله
٣٠٦	فصل اذا قال الشاهدان رأيناه منذ ثلاثة أيام
٣١٠	فصل اذا توارى الخصم وتبين ذلك للقاضي
٣١٥	١٣ - باب الحبس
٣١٦	فصل فان لم يفعل وأعادته حبسه
٣٢١	فصل اثبات الحب وسين في الدثوان
٣٢٣	فصل يحبس شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عن جيرانه
٣٢٤	فصل ولا يمنع صاحب الحق من ملازمته
٣٢٦	فصل اذا شهد الشهود باعدامه
٣٢٨	فصل ويسأل سرا عن حاله
٣٢٩	فصل ذكر ابن كاس أن يقبل فيه خبر عدل
٣٣٠	فصل اذا قال بحد ما توجه عليه الحبس انا مفلس
٣٣٦	فصل وانما سأل القاضي عن المحبوس فوجده محمدا
٣٣٧	فصل اذا كان الفريم مقرا بما عليه
٣٣٨	فصل اذا أراد أن يلازم المرأة بحقه
٣٣٩	فصل لا تمنع جارية المحبوس من الدخول عليه
٣٤٠	فصل المكاتب لا يحبس بالكتابة

رقم الصفحة
~~~~~

الموضوع  
~~~~~

٣٤٧ - ١٤ - باب الحجر

٣٥٤ فصل فان أقربدين ويقم البينة

٣٥٥ فصل ثبت على رجل مال باقراره ثم غاب

٣٥٨ فصل اذا كانت الجارية هالكة وقضى البائع

٣٥٦ فصل اذا كان يسرف في النفقة في العيس

٣٦٠ - ١٥ - باب حجر الفساد

٣٦٢ فصل ولو تصرف بعد البلوغ قبل أن يدفع المال

٣٦٥ مسألة اذا بلغ مفسدا لم يكن محجورا عليه

٣٦٧ فصل اذا كان محجورا عليه لم يجز بيعه

٣٦٨ فصل المحجور عليه والصبي سوا ما الا في أشياء

٣٧٠ فصل لو جاءت جاريته بولد فقال هذا ابني

٣٧١ فصل ولو كان الغلام لم يولد في ملكه

٣٧٣ فصل ولو طلق امرأته وقع الطلاق

٣٧٤ فصل فان حج حجة الاسلام وزكى ماله

٣٧٥ فصل وان أوصى بشيء ما يتقرب به الى الله

٣٧٦ فصل ولو وهب أو تصدق لم يجز

٣٧٧ فصل ولو أذن له في شراء البز

٣٧٨ فصل وان أذن للصبي مولا للتجارة

٣٧٩ فصل ولو باع المحجور عليه ما له وقبض الثمن

٣٨٢ فصل اذا حجر القاضي على رجل فأطلق عنه

٣٨٤ فصل ان أطلق عنه الحجر ثم اختلفا

٣٨٤ فصل ان قال اشتريته بكذا أطلق عنك الحجر

٣٨٧ - ١٦ - باب المسألة عن الشهود

٣٩٨ فصل ولو قال المدعى أنا أتى بمن يحد لهم

٤٠٠ فصل وان أقامت البينة أن الشهود مستأجرون

٤٠١ فصل شهادة أهل الأمواء

٤٠٢ فصل شهادة أهل العصبة

رقم الصفحة

الموضوع

- ٤٠٤ فصل شهادة قطاع الطريق واللصوص
- ٤٠٥ فصل شهادة المغنى والنائحة
- ٤٠٦ فصل اذا كان أخلاق الرجل سالحة غير أن فيه خصلة
- ٤٠٧ فصل شهادة لاعب الحمام
- ٤١٠ فصل اذا سلم الرجل من الفواحش
- ٤١١ فصل اذا ترك الصلاة في الجماعة استخفا
- ٤١٢ فصل ترك الصلاة في الجماعة على تأويل
- ٤١٣ فصل شهادة آكل الربا
- ٤١٤ فصل شهادة من يلعب بشئ من الملاهي
- ٤١٦ فصل وان لم يكن مضر وفا فيه
- ٤١٧ فصل اذا زكى الشاهد واحد وجره آخر
- ٤١٨ فصل اذا كان الشاهدان عدان
- ٤٢١ فصل توقيع القاضى على اسم كل شاهد
- ٤٢٢ فصل اذا أقام البينة أن الشاهد عد
- ٤٢٥ فصل ولو كان متقدما منذ سنة أو أكثر
- ٤٢٦ فصل لا ينهض تغديل الرجل الا اذا عرفه
- ٤٢٧ فصل اذا كان الرجل عدلا عند القاضى وفيه
- ٤٢٨ فصل اذا أقام الرجل بين قوم ستة أشهر
- ٤٢٩ فصل اذا عدل رجلين لرجل وعنده آخر يجوز له
تعديله
- ٤٣٠ فصل لا تسأل امرأة عن حال الشهود الا اذا كانت
برزة
- ٤٣١ فصل اذا كان أكثر أمور الانسان حسنة
- ٤٣٢ فصل اذا قال المزكى أنهم هذا الشاهد بستم
- ٤٣٣ فصل وان عدلهم المشهود عليه لم يجتز به
- ٤٣٤ فصل ان عدلهم بعد ما شهدوا بالحق
- ٤٣٥ فصل ان عدل أحدهما بعد ما شهدوا عليه وقال
غلط الآخر

رقم الصفحة	الموضوع
٤٣٦	فصل اذا قال قبل أن يشهدا الذي يشهدان على حق
٤٤٠	مسألة اذا زكى المزكى رجلين ثم ظهر انه شارب خمر
٤٤١	فصل اذا رجع الشاهدان بعد التزكية
٤٤٢	فصل المخفل الذي يلقن
٤٤٣	فصل اذا شهد رجل على نفسه انه خان في التزكية
٤٥٨	فصل اذا ادعى المشهود أن الشاهد عهد وقال هو أنا حر
٤٦١	١٧ - باب الملازمة
٤٦٩	١٨ - باب ما ينهض للقاضي أن يعمل به
٤٧٨	فصل اذا أودع القاضي مال اليتيم صيرفيا أو تاجرا
٤٩٠	١٩ - باب ما ينفذه القاضي من قضاء القضاة وما لا ينفذه
٥١٦	٢٠ - باب الخوارج يولون قاضيا
٥٢٠	٢١ - باب القاضي يستحلف غيره
٥٢١	فصل اذا اذن الخليفة للقاضي في الاستخلاف
٥٢٣	٢٢ - باب القاضي يمزّل فيطالب بشي* ما كان فعله
٥٢٥	فصل ان كان المال قائما في يد الوصي
٥٢٦	فصل اذا قال المدعى الشئ* لى وفى ملكي
٥٢٧	فصل اذا قضى القاضي بشي* ثم بان انه أخطأ
٥٢٨	فصل فان كان الشئ* قائما بحينه رد المقضى عليه
٥٣١	٢٣ - باب ما يحله قضاء القاضي وما لا يحله
٥٣٣	فصل شهد شاهدا زورا انه طلقها
٥٣٧	فصل اذا قال لامرأته انت طالق البتة ونوى واحدة
٥٤١	فصل اذا شهد له شاهد زور بأنه طلق زوجته

٢٤ - باب ما يضمنه القاضى على يد عدل وما لا يضمنه ٥٤٥

٥٤٨ فصل ولو ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الأمة

٥٥٠ فصل اذا أقامت المرأة أنه تزوجها نكاحا فاسدا

٥٥٣ فصل وان تنازعا فى جارية

٢٥ - باب الرجل يدعى الشئ* فى يد الرجل من الرقيق ٥٥٥

والمحتاج والعقار وله عليه شاهد

٥٦٦ فصل ولو شهدوا ان الذى فى يده أقر أنه كان فى

يده أس

٢٦ - باب الرجل يدعى الشئ* وأن أباه مات وتركه ميراثا له ٥٧٨

٥٨٠ فصل ولو شهدوا أن أباه مات وهو لا يس هذا الشوب

٥٨١ مسألة دار فى يد رجل يدعيها لنفسه

٥٨٣ مسألة دار فى يد رجل أقام آخر البينة أنها لأبيه

٥٨٥ مسألة الحول

٥٨٦ مسألة اذا خلف الميت امرأة حبلى

٥٨٧ مسألة وان أقام الوارث البينة أن هذه الدار كانت

لأبيه

٥٨٩ مسألة وان أقام البينة أن أباه مات يوم كذا

٥٩١ فصل ولو أقامت المرأة البينة أنه تزوجها يوم النحر

٥٩٢ فصل ولو أقام البينة أن هذا الشئ* كان لأبيه

٢٧ - باب القاضى لمن يجوز قضاؤه ولمن لا يجوز قضاؤه ٥٩٣

٥٩٨ فصل وان شهد عند القاضى شاهدان فحكم بينهما

٢٨ - باب ما يكون فيه وما لا يكون ٥٩٩

٦٠٥ فصل واذا اشترى الرجل دارا شراء فاسدا

٢٩ - باب كتاب القاضى الى القاضى ٦٠٦ X

٦٢١ فصل واذا شهد عنده رجل وامرأة

٦٢٢ فصل اذا ادعى ان فلانا من بلد كذا

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
فصل اذا استحق عدا أو أمة من يد رجل	٦٢٣
فصل ولو ادعت الجارية انها حرة الأصل	٦٢٤
٣٠ - باب ما ينفي للقاضي أن يكتب	٦٢٩
٣١ - باب القاضي يرد عليه كتاب من قاضي آخر ما ينفي له أن يعمل به	٦٣٤
فصل اذا مرض الشهود في الطريق	٦٤٣
فصل لا يقبل القاضي كتاب عامل	٦٥٤

بيان بالخطأ والصواب في القسم الأول
" الدراسة "

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩	١٢	نها	نهار
٢	١٨	والقنوة	والقنوة
٦	١٦	بمعث	بمعث
٨	١٧	حتى	حين
٩	٨	والكتاب	الكتاب
١١	١	ان	وأن
١٤	١٤	وعن أولاده ووفاته	وعن وفاته وأولاده
١٥	٣	ناحية	ناحية
١٧	٥	عتره	عشرت
١٧	٩	بن عصمة الله	ابن عصمة الله
١٧	١٠	بالنسخة بالنسخة	بالنسخة
٢٠	١٩	اللى	التي
٢١	٩	ملى	على
٢٥	٩	أولاه	وفاته
٢٥	٩	وفاته	أولاده
٢٨	٧	بشير	بشر
٣٦	١٢	بن بنته	ابن بنته
٤٣	٦	تتبعين	نتبعين
٥٠	٤	اله	الله
٥٦	١٠	جاءت	جاءت
٥٧	١١	وليا	واليا
٧٤	٩	أبى	أبو
٧٧	٤	القضا	القضاء
٧٧	١٢	وص ٥١٦ حرفيا	وص ٥١٦ حرفيا من الكتاب المحقق
٧٩	١٣	السواسى	السواسى
٨١	٤	وهذا المصدر السابق	وهذا في المصدر السابق
٨١	١٥	وص ٥١٦	وص ٥١٦ من التحقيق
٨٢	١٩	تتبعه	تتبعه
٨٣	٤	تبعت	تبعت
٩٣	١١	مازه	مازه
٩٥	١٧	ذكر	ذكر
٩٩	٥	فتوحد	فتوحد
٩٩	٥	حكمه	حكمة الله

تابع : الخطأ والصواب في الدراسة

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٩٩	١٩	كتاب فضل	فضل
٩٩	٢٦	للنصاحي	للناصحي
١٠٠	٩	عدي	عدا
١٠٤	١٠	ص	ص ٦٧
١١٠	١	عصمت	عصمة
١١٧	١٩	المنهج	لمنهج
١٢٢	٢	ومليكه أعانني	ومليكه الذي أعانني
١٢٤	٦	في مرحلتي	في المرحلتين
١٢٥	٢	التي	التي
١٢٨	١٣	حجاز	جهاز
١٣٤	١٩	عشاق	عشاق
١٣٧	٣	بن بنته	ابن بنته

بيان بالخطأ والصواب في النصف الأول من الكتاب
المحقق من كتاب تهذيب أدب القاضي للخفاف
تأليف الناصحي النيسابوري

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
١٠	٣	ص	ص ٧١
١٣	١٠	السؤال ة	السؤال
٢١	١٠	ص	ص ١٥
٢٢	٢٠	يقضى	يفضس
٣٠	٥	خالهم	حالهم
٣٢	١٥	قول أبو يوسف	قول أبي يوسف
٣٤	٤	لا يسح	لا يصح
٣٥	٢١	ومعنى المحتاج	ومعنى المحتاج
٤٠	١٣	لأبراه	أبراه
٤٥	٦	موجب	موجب
٤٦	١١	مختاط	محتاط
٤٧	١٥	قد ربه	قدرته
٥٦	٢	- (٢)	(١)
٦٠	١١	منا	ما
٦١	١٣	حنس	حنس
٦٤	٢٤	النسخل	النسخة
٨٨	٢٢	التاريخ	التاريخ
٨٩	٥	ياليمين	باليمن

تابع: الخطأ والصواب في النصف الأول من الكتاب المحقق

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٠	١٦	خر يمه	خزيمة
٩٢	٦	ذك	ذلك
٩٦	٣	الكاتب	الكاتب
٩٧	١٧	شرم	شرح
٩٩	٧	ووير	وزير
١١٢		ذلك	ذلك
١٢٥	١٢	للزياد	بن زياد
١٣٠	٣	ولايه	ولاية
١٣٣	١٢	ندل	تدل
١٣٣	١٨	وراجع ترتيب القاموس المحيط وراجع ترتيب القاموس المحيط	وراجع ترتيب القاموس المحيط
١٤٣	٨	نفسك	نفسك
١٤٥	٤	راجع	وراجع
١٤٨	١	الحق	حق
١٥٦	١١	الفصل	الفصل
١٥٩	١	ان لم يكن	وان لم يكن
١٨١	٢	ذلك	ذلك
١٨١	١٢	اللفاءب	الفاءب
١٩٢	١١	بأنها	أبأنها
١٩٦	٨	أودابة	أودابة
٢٠٢	١٧	ولكن المتأخرين	ولكن من المتأخرين
٢١٨	١٣	وجب	وجوب
٢٨٥	١٦	ص	ص ١٠
٣١٢	٧	النوائح	والنوائح
٣١٣	٤	الكفر	لكفر
٣٢٩	١٨	ص	ص ٣٩٣
٣٦٤	٦	الى أبو يوسف	الى ابي يوسف
٣٨٥	١٦	تتنافى جواز	تتنافى وجواز
٣٩١	٢١	ست	ليست
٣٩٦	١٥	الشاهدى	الشاهوى
٣٩٧	١	للمسة	للمسألة
٤١٤	٢٠	استحلافه	استحلاله
٤٢٢	١٧	ص	ص ٤٠٠
٤٢٢	١٩	الربى	الربا
٤٣٨	١١	الد	أكد
٤٣٨	٢٠	ص	ص ٤٢٩
٤٦٥	١٤	بفة	سابقة

تابع : الصواب والخطأ في النصف الأول من الكتاب المحقق

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٤٦٨	١٨	ص	ص ٣٢٣
٤٨٥	١٦	ص	لم يسبق ذكره
٤٩٤	٩	علما	عالم
٤٩٦	١٧	ص	ص ١٤٣
٤٩٨	١٩	ص	ص ٢١
٥٠٣	٣	عن	على
٥١٣	١٩	ص	ص ٤٩٣
٥٢٨	١٦	ص	ص ٥٣٢
٥٤٨	١٦	ص	ص ٥٤٥
٥٥١	٩	يده	يد
٥٧٥	١١	يد	يده
٥٧٥	١٩	ص	ص ٥٨٠
٥٨٠	١١	فانهم	فانهم
٥٨١	٩	للميت	للميت
٥٩٢	١٤	يذكر	يذكره
٥٩٤	١٦	أبوليلو	أبوليلو
٥٩٩	١٩	اليد	اليه
٦٠٦	٢٠	سبقت ترجمته أنظر ص	لم يترجم له
٦٠٨	١	للمكتوب	المكتوب
٦١٨	٢٠	ص	ص ١٧٥
٦٢٢	٣	لليه	اليه
٦٢٧	١٥	ص	ص ٧٧
٦٤٠	١٧	بعضا	بعض
٦٤٥	١٤	ص	ص ٦٣٥
٦٥١	٨	قله	يقبله
٦٦٠	٩-٨	لا تدخلوا لا تدخلوا	لا تدخلوا
٦٦٨	٥	الثبات	البتات
٦٧١	٤	دادا	دارا
٦٧١	١٣	أنا	ان
٦٧٤	١٨	أحدا	حد
٦٧٥	٥	الهدية	هدية
٦٧٥	١٦	الانوار	الانوار
٦٧٨	٦	أساخة بها	أسامة بن المهدي
٧٠٠	١٨	السند هي	السندى